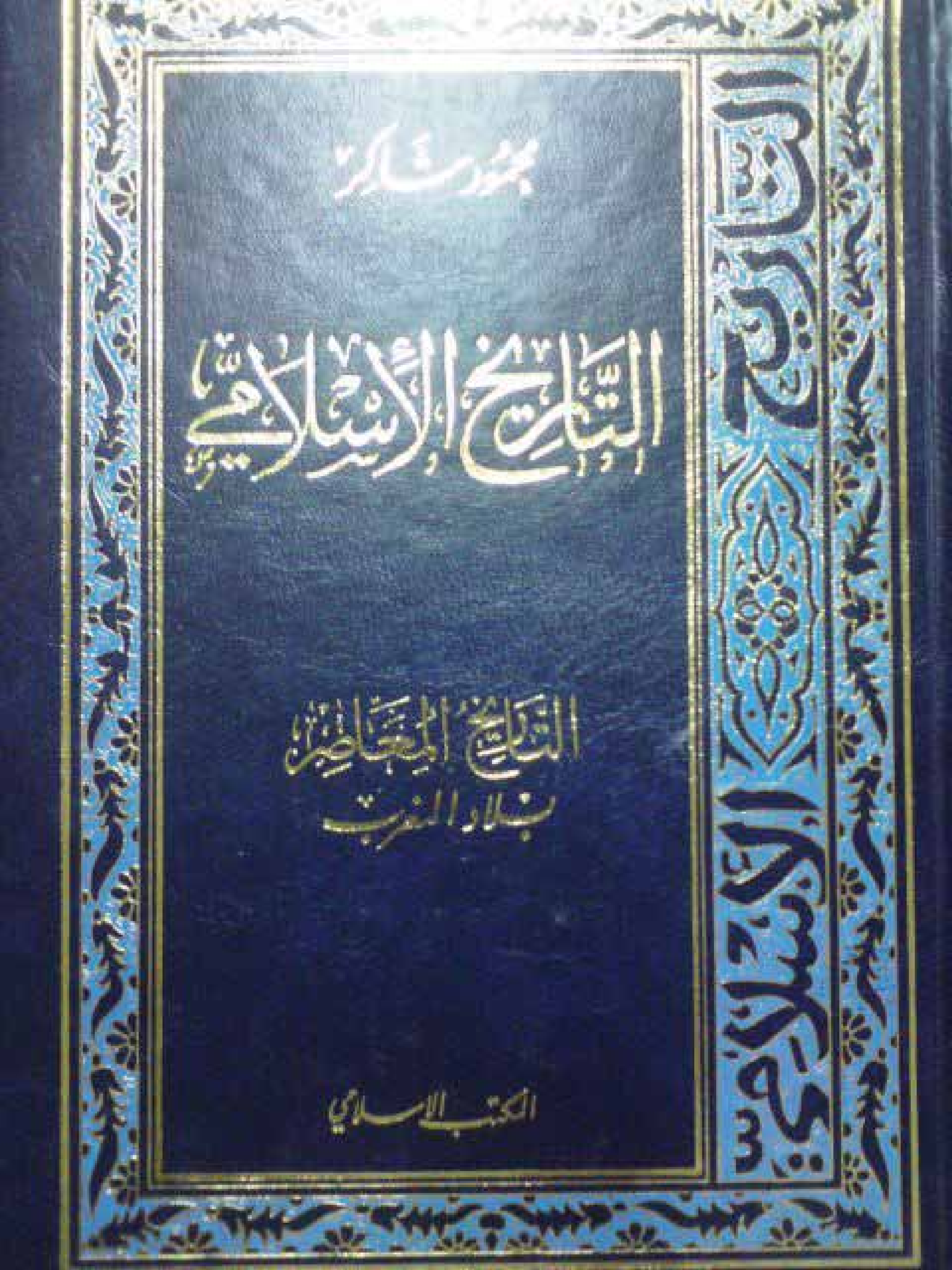

محمود شاكر
التاريخ الإسلامي
التاريخ المعاصر
بلاد المغرب
المكتب الإسلامي



بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ الإسلامي

— ١٤ —

التاريخ المعاصر
بلاد المغرب

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٥٦٥٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدّمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على دربه إلى يوم الدين ، أما بعـد :

فإنّ المسلمين بعد أن فتحوا مصرَ عام عشرين للهجرة أطلقوا على كل المناطق التي تقع إلى الغرب منها اسم : « بلاد المغرب » ، ويقصد بمصر المنطقة العامرة من وادي النيل ، وبذا فإن كل المناطق الواقعة إلى الغرب من وادي النيل تدخل تحت مسمّى : « بلاد المغرب » بما في ذلك الصحراء الغربية المصرية . فلمّا جُزّئت المناطق ، ورُسمت لها حدود سياسية ، أصبحت الأجزاء التي تقع غرب حدود مصر هي بلاد المغرب : بدءاً من ليبيا ، وانتهاء بموريتانيا .

وقد كان يُطلق اسم : « إفريقية » على منطقة تونس اليوم ، غير أنه لم يلبث أن أطلق اسم الجزء على الكلّ ، وأصبح اسم : « إفريقية » يُطلق على القارة كلّها ، ثم أصبح علماً لها . ودخل اصطلاح : « تونس » ضمن مُسمّى : « بلاد المغرب » .

ولما جاء الاستعمار الصليبي الحديث ، وتقاسم الأمصار بين دُوله ، واحتلّت إيطاليا منطقة ليبيا ، احتفظت المنطقة بهذا الاسم « ليبيا » على حين

استقلّت تونس ، والجزائر ، ومراكش ، باسم : بلاد المغرب ، بل عُرفت باسم : « بلاد المغرب العربي » وكلها تخضع للاستعمار الصليبي الفرنسي ، ولم ترغب فرنسا يومذاك ، وهي التي تسيطر على موريتانيا أن تُدخل هذا الجزء من البلاد تحت مُسمّى اصطلاح : « بلاد المغرب العربي » إمعاناً في تجزئة البلاد ، وعدم اعتراف منها بأن موريتانيا جزء من المنطقة العربية .

ولمّا تجزّأت المنطقة على يد الاستعمار الصليبي ، وبذل جهده في ترسيخ فكرة التجزئة ، وتعميق جذور الانفصالية ، ثم استقلّ كل جزء منفصلاً عن غيره زمناً وسياسياً ، احتفظ كل مصرٍ بالاسم الذي عُرف به إقليمياً : (تونس - الجزائر - مراكش) وقد عُرف الجزء الغربي باسم عاصمته : (مراكش) منذ أن أُسّست عام ٤٥٠هـ على يد زعيم المرابطين ومؤسّس دولتهم : « يوسف بن تاشفين » . غير أن حكومة مراكش بعد الاستقلال قد اختارت اسم : « المغرب » على الجزء الغربي من بلاد المغرب ، أو من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها .

ومن هذه المقدمة ، فإن بلاد المغرب تُطلق على الأراضي التي تقع غرب حدود مصر إلى آخر حدود موريتانيا ، وعلى هذا الاصطلاح ستكون دراستنا - إن شاء الله - وهي تشمل الأمصار الآتية : ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا .

يسكن بلاد المغرب عناصر من العرب والبربر ، يجمع الإسلام بينهم ، ولا يعيش بينهم بالأصل نصراني واحد ، وكل من فيها من النصارى اليوم إنما يرجعون إلى أصول استعمارية ، فإمّا أن يكونوا قد جاءوا مع المستعمرين الصليبيين الأوائل ، فاستوطنوا المنطقة بعد أن منحتهم السلطة الاستعمارية أملاكاً وأرضاً ، أو قدموا فيما بعد في ظلّ السيطرة الاستعمارية ، فحصلوا على امتيازاتٍ واسعةٍ ، وأملاكٍ انتزعوها من أيدي أصحابها الأصليين .

وإن كان لا يوجد في بلاد المغرب نصارى أصليون ، إلّا أنه يوجد يهود ، وقد جاء معظمهم من بلاد الأندلس عندما طُرد منها المسلمون ، ولم

تتحمّل النصرانية بضيقها سكناهم ، فاستوعبهم الإسلام بسعته ورحابته ، وفتح أمامهم أبواب بلاده ، وصدور أبنائه ، فعاشوا في بلاد المغرب ، بحكم أنها أقرب المناطق إلى الأندلس ، كما انتقل بعضهم إلى أراضي الدولة العثمانية ، ومع هذا الترحيب الإسلامي ، والعيش بين المسلمين بأمن وطمأنينة وحماية ، فإن المسلمين كانوا أول ضحايا غدر اليهود عندما أصبح لليهود أظافر وأنياب ، وكانت بلاد المسلمين أول البلدان التي طمع بها اليهود وأول المناطق التي اغتصبوها . والحقيقة أن خروج اليهود من الأندلس مع المسلمين كان خطة وتآمراً مع النصارى ليهدّموا في بلاد الإسلام ويمهدوا لهم ، فاليهود دائماً خدماً للقوي ولمصالحهم ، وقد أظهر عدد منهم الإسلام ، وبدأت مساعيهم للوصول إلى أهدافهم ، وقد حققوا بعضها .

كانت الدولة العثمانية آخر من حكم ، من المسلمين ، الأجزاء الشرقية (ليبيا - تونس - والجزائر) ، فلما ضعُفت الدولة ، وتكالبت عليها الدول النصرانية الأوربية ، اقتطعت فرنسا الجزائر وتونس ، واغتصبت إيطاليا ليبيا . أمّا المغرب وموريتانيا فلم تصل إليها أقدام العثمانيين ، ولكنها كانتا محطّ أنظار المستعمرين من قبل ، منذ أن طُرد المسلمون من الأندلس ، بل قبل ذلك ، وذلك لأنها أقرب بلاد المسلمين إلى الأندلس ، ولأنها كانتا مركز انطلاق الجيوش الإسلامية لدعم مسلمي الأندلس ، منذ أيام المرابطين ، ومروراً بالموحّدين ، وحتى عهد بني مرين . أمّا بنو وطّاس الذين خلفوا بني مرين في حكم المغرب ، ودام عهدهم من ٨٢٣هـ حتى ٩١٦هـ ، فإن البرتغاليين قد احتلّوا في أيامهم شواطئ المغرب ، وهذا ما جعل المسلمين ينقمون على بني وطّاس ، ويستدعون السعديين الذين حكموا البلاد بعد زوال سلطان بني وطّاس . وقف السعديون في وجه الصليبيين ، ولكن كانت علاقتهم مع العثمانيين بين مدّ وجزر ، فإذا ساد الوعي الإسلامي اتفق الطرفان ضدّ الأعداء من النصارى ، وإذا تمكّن الصليبيون من إثارة الفتنة ورمي البلاء وقعت الوقيعة بين الجانبين ، وربما حدث صدامٌ بينهما . وعلى كلٍّ فقد كانت أيام السعديين أيام صراع مع الصليبيين ، وإن كانت هناك أيامٌ يتفق فيها

المضارعان . ولما ضعف أمر السعديين قوي شأن الأسرة العلوية التي تمكنت من دخول فاس عام ١٠٧٧هـ ، ومع الأيام ضعفت هذه الأسرة أيضاً ، فتقدم الصليبيون ، فأخذت فرنسا منطقة موريتانيا اليوم ، على حين أخذت إسبانيا بالتفاهم مع فرنسا منطقة الصحراء المغربية ، وذلك عام ١٣١٨هـ ، وسبق لإسبانيا أن أخذت عام ١٣١٦هـ منطقة « إيفني » ، وتوسع الفرنسيون أثناء الحرب العالمية الأولى ، فاحتلوا بقية أجزاء المغرب ، وفي الوقت نفسه احتلت إسبانيا منطقة الريف .

وهكذا خضعت بلاد المغرب كلها للاستعمار الصليبي ، وكان لهذا أثره الكبير على السكان من الناحية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، والثقافية ، والسياسية ، بل وجميع جوانب الحياة ، ويختلف هذا الأثر بين استعمار وآخر - وإن كان لا يوجد في بلاد المغرب سوى الاستعمار الفرنسي ، والإيطالي ، والإسباني - كما يختلف بين جزء وآخر .

ونرجو أن نوفق في إعطاء صورة صادقة عن أوضاع بلاد المغرب في الوقت المعاصر ، الذي تتضارب فيه الآراء ، وتتكاثر فيه التحليلات السياسية ، وكل منها ينطلق من وجهة النظر التي يحملها صاحبها . ونرجو أن يكون الرأي الذي نقدمه منطلقاً مما يشد السكان بعضهم إلى بعض ، ويجمعهم ضمن إطار واحد ، وهو العقيدة الإسلامية ، التي اصطدم بها المستعمرون منذ وطئت أقدامهم أرض بلاد المغرب ، وكانت الصخرة الصماء التي تحطمت عليها مخططاتهم وآمالهم ، كما كانت في الوقت نفسه الدرع الذي حمى شخصية السكان ، ووجدوا فيه السلاح الكافي للمقاومة وللوقوف في وجه البغاة المستعمرين .

ونرجو أن يكون عملنا هذا خالصاً لله ، لنؤجر عليه ، ونسأله سبحانه أن يسدد خطانا في كل مرحلة نقطعها ، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

غرّة المحرّم من عام ١٤١٠هـ

محمود شاكر

الباب الأول

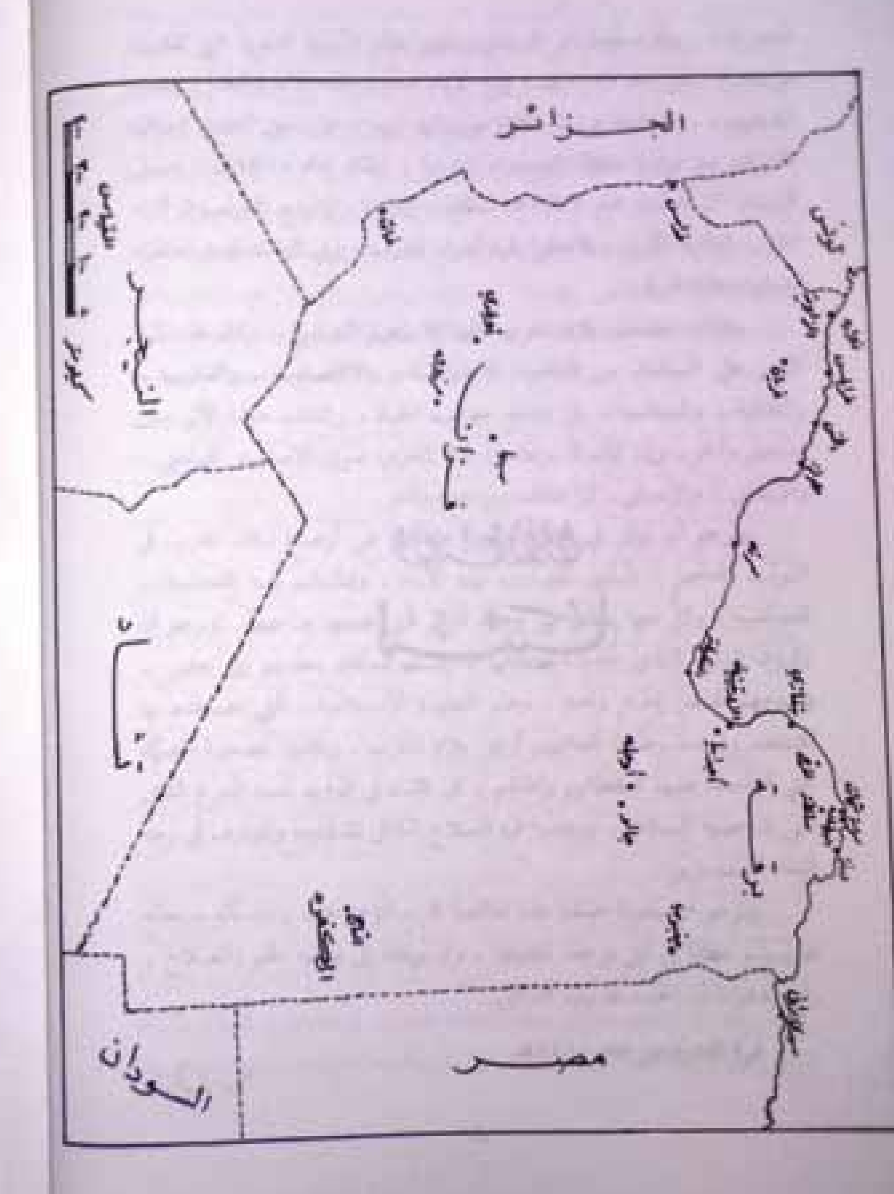
ليبيا

لمحة عن ليبيا قبل إلغاء الخلافة

ما أن تمكن النصارى الإسبان والبرتغاليون من طرد المسلمين من الأندلس عام ٨٩٨هـ حتى انطلقوا وراءهم ، وكأنهم أفلتوا من عقابهم ، يبغون ملاحقتهم والفتك بهم ، واحتلال بلادهم طمعاً وحقداً ، وربما كان هذا قد استقر في خلدهم ، أثناء صراعهم معهم ، وقد انسلوا فعلاً من معاقلهم ، واحتلّوا بعض المواقع ، بعضها على شواطىء المحيط الأطلسي ، وبعضها الآخر على سواحل البحر المتوسط . وكانت أوربا النصرانية تدعم نصارى الأندلس ، وترمي بثقلها وراءهم ، وتعدّ نفسها الظهير لهم والسند . وما أن انطلق نصارى الأندلس وراء المسلمين ، حتى انطلقت دول أوربا الأخرى ؛ تضرب وتحتلّ وتفتك بحقد ، وتنتقم - حسب رأيها - بوحشية ، وتنتشي نشوة الظفر .

كان الصليبيون يهاجمون بلاد المسلمين ، ويُغيرون عليها لاحتلالها ، وإن لم يتمكنوا بالسيف والقوة ، فبالغدر والخديعة . وقد قام الطليان مرة بقيادة « فيليب دوريا » بزيارة وديّة لمدينة طرابلس الغربية ، وأثناء تلك الزيارة هاجموا المدينة غدراً ، واحتلّوها ، ولم يخرجوا منها حتى افتداها أمير مدينة (قابس) بمبلغ كبير من الذهب يروي جشعهم .

احتل فرسان مالطة (فرسان القدّيس يوحنّا الأورشليمي) منطقة برقة عام ٩١٦هـ ، غير أن المماليك لم يلبثوا أن رجعوا إليها ، وفي العام نفسه



احتلت قوة إسبانية مدينة طرابلس بقيادة « بتروناڤار » ، وقد قتل خمسة آلاف مسلم ، وأسر ستة آلاف ، ومن نجا من سكان المدينة فرّ منها ، ولم يبق في طرابلس سوى القوة الإسبانية ، وفي عام ٩٣٦هـ قرّر « شارل الخامس » ملك إسبانيا التنازل عن طرابلس لفرسان مالطة مقابل مُساعدتهم الإسبان في الأعمال البحرية ضد العثمانيين ، وبقي فرسان مالطة في طرابلس حتى عام ٩٥٨هـ حيث جاء العثمانيون .

كان العثمانيون قد نذروا أنفسهم لطرد الصليبيين من الأماكن التي احتلوها من بلاد المسلمين ، ولهذا جاء القائد العثماني « سنان باشا » إلى طرابلس ، واستطاع قائد البحرية « طرغول » دخولها ٩٥٨هـ ، وقد حاولت إسبانيا الرجوع إلى طرابلس دون جدوى . أما منطقة برقة ، فقد ذكرنا أنها كانت تتبع المماليك ، فلمّا حل العثمانيون محلهم في مصر عام ٩٢٣هـ ، تبعتهم برقة ، وهكذا أصبحت منطقة ليبيا تتبع الدولة العثمانية ، وعُيِّن « مراد آغا » أول والٍ عثمانيٍ على البلاد ، ومن آثاره المسجد الذي لا يزال قائماً حتى الآن في مدينة « تاجوراء » واستمر الولاة العثمانيون يتعاقبون على منطقة ليبيا حتى عام ١١٢٣هـ حيث استقل فيها « أحمد القره مانلي » ، وأسس أسرة استمرت في حكم المنطقة حتى عام ١٢٥١هـ .

رأت الدولة العثمانية تمرُّد محمد علي والي مصر ، واحتلاله بلاد الشام ، وصلته بالصليبيين مُمثلين بفرنسا ، وفي الوقت نفسه احتلال فرنسا لبلاد الجزائر ، وهذا ما جعل الدولة تخشى على منطقة ليبيا من الدول النصرانية ، لذا أسرعت وقضت على الدولة القره مانية ، ورجعت ترسل الولاة من قبلها ، وأخذت تقوم بإثارة العاطفة الإسلامية ، وإعلان الرابطة الدينية التي تربط سكان البلدان الإسلامية بعضهم مع بعض ، وتوضيح أطماع الصليبيين في الأمصار الإسلامية ، وما يعانيه الجزائريون ، وجميع المسلمين الذين وقعوا تحت سيطرة الدول النصرانية . ومن ناحية أخرى ، فقد عملت الدولة على تخفيف الضرائب عن السكان في منطقة ليبيا ، ومحاولة تحسين الأوضاع

الاقتصادية .

استقرَّ عددٌ من النصارى في منطقة طرابلس عندما خضعت لسيطرة فرسان مالطة ، فلمّا أخرجتهم الدولة العثمانية عام ٩٥٨هـ ، بقي من استقر من النصارى في مناطقهم ، فعاشوا بين المسلمين حياة أمن وطمأنينة ، فلمّا قوي نصارى أوربا ، وأخذوا يرمقون ليبيا بأبصارهم ، ويطمعون في احتلالها ، مدّ الصليبيون الذين استقروا فيها يدهم إلى إخوانهم ، ودعوهم للقدوم إليها ، ووضعوا أنفسهم تحت تصرفهم ، وأخذوا يدعون أنهم مضطهدون ، وأنهم مظلومون . وحاولت الدول النصرانية التدخل في شؤون منطقة ليبيا عدة مرات ، بحجة حماية الأقلية النصرانية فيها

لقد كانت الدولة العثمانية على قناعة بنقطتين رئيسيتين : الأولى : أن الدول الأوربية النصرانية تطمع في احتلال منطقة ليبيا ، وقد احتلت إنكلترا مصر والسودان ، واحتلت فرنسا تونس والجزائر ، وبقيت منطقة ليبيا في الوسط ، ولا شك أنها كانت محطَّ أنظار بعض الدول الأوربية ، وأن هذه الدول ستتفاهم فيما بينها ، وتتقاسم أجزاء البلاد ، وسيدعم بعضها بعضاً ضد السكان وضد الدولة التي تمثلهم ، وهي الدولة العثمانية ، ويبدو أن إيطاليا هي التي كانت تضع ليبيا نصب عينيها ، وتطمع فيها ، ولكنها لا تستطيع القيام بأية عمليات لتنفيذ أطماعها قبل أن تتفق مع إنكلترا وفرنسا المجاورتين لليبيا من الشرق والغرب ، واللتين هما سيدتا المستعمرين في تلك المرحلة

الثانية : أن الدولة العثمانية لا تستطيع الدفاع عن ليبيا أمام الدول الأوربية النصرانية مجتمعة لضعفها أولاً ، ولاجتماع كلمة الدول الصليبية المعادية لها ، وفي الوقت نفسه لا يستطيع سكان ليبيا الدفاع عن أنفسهم ، لقلتهم وضعفهم ، وأن الدعم الذي يمكن أن تُقدّمه الدولة العثمانية لا يُعدّ كافياً مهما حرصت عليه أمام قوة الدول الأوربية ، لذا كان لا بُدّ من اتخاذ بعض الإجراءات ، ومنها : حاولت نقل بعض العائلات الكردية بناءً على

اقتراح الوالي « أحمد راسم » الذي تسلم الولاية من عام ١٢٩٩هـ إلى ١٣١٤هـ ، وقد أسكنت هذه العائلات في منطقة « سرته » ، وقُدّمت لها المساعدات لتقوم بالزراعة ، ولكنها لم تتعود أن تقوم من قبل بمثل هذه الأعمال ، لذلك فإن المشروع قد فشل ، كما فشلت فكرة إدخال بعض العناصر منهم في القوات العثمانية المرابطة في المنطقة . ومن هذه الإجراءات : إسكان بعض أهالي جزيرة كريت المسلمين الذين تعرضوا لأشنع الأعمال الوحشية بل والإبادة من قبل السكان النصارى بعد أن فصلت كريت عن الدولة العثمانية عام ١٣١٦هـ ، إذ كان بعضهم قد اضطر إلى اللجوء إلى مصر ، وأقام في الاسكندرية ، كما أقام بعضهم في منطقة برقة ، وقد بلغ تعداد الذين أقاموا في منطقة برقة أكثر من ألف أسرة ، وانصهروا مع السكان بصفتهم من المسلمين .

وُجدت محاولة لإسكان اليهود في ليبيا أيضاً ، وكانت الدولة العثمانية قد تساهلت مع اليهود ، وسمحت لهم بالإقامة في المناطق التي تتبعها بعد أن طردهم النصارى من الأندلس يوم أن أخرجوا المسلمين منها ، وقد أساء اليهود للسلطة وللشعب في كل منطقة حلّوا فيها ، وقد ظهر حقدهم بشكل واضح ، وزاد جشعهم في السيطرة على بعض المناطق عندما لم يسمح لهم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالتوسع في فلسطين، غير أنه قد تساهل معهم في ليبيا بناءً على توصية من واليها « رجب باشا » الذي تسلّم ولايتها من عام ١٣٢٢ هـ إلى ١٣٢٦هـ . كان قد أقام في ليبيا من اليهود بعد طردهم من الأندلس أكثر من ثمانمائة أسرة ، وبدأ مركزهم يزيد نتيجة التجارة ، وقد تساهل معهم الوالي رجب باشا ، وكان يرى إعطاءهم الأراضي خوفاً من التوسّع الإيطالي ، ولهذا حرصت إيطاليا على نقله من ليبيا ليلة الإطاحة بالسلطان عبد الحميد ، وقد عيّنه رجال الانقلاب من جماعة الاتحاد والترقّي وزيراً للحربية ، غير أنه قد توفي يوم تعيينه ، وبذا فقد اليهود نصيراً لهم ، وقد كان من جماعة الاتحاد والترقّي ، ولكنه غير

ظاهر ، إذ كان يعمل سرّاً لهذه الجماعة . وقد كان لليهود دورٌ بارزٌ في هذه المجموعة التي أطاحت بالخليفة العثماني السلطان عبد الحميد ، ثم كان لها دورها أيضاً في إلغاء الخلافة . وكان مشروع الوالي رجب باشا إسكان اليهود في منطقة الجبل الأخضر ، وعلى الرغم من الخلاف بين كل ما يُخطط له « رجب باشا » وبين ما يعمل له الطليان ، فإن اليهود قد دعموا الاستعمار الإيطالي لليبيا ، وساعدوا على تمكين الطليان من ارتكاب أبشع الجرائم والأعمال الوحشية ، فالأمر يحلو لهم ما دام ينال من المسلمين ، ولا يصل إلى بني جلدتهم منه شيء .

الاحتلال الإيطالي : كانت إيطاليا تعدّ تونس وليبيا مناطق نفوذٍ لها بعد احتلال فرنسا للجزائر ، وقد هاجر عدد من الطليان إلى هاتين المنطقتين ، وأنشأوا هناك شركات تجارية ، وأقرضوا الأموال للسكان ، وأسّسوا المدارس النصرانية لأبناء دياناتهم ، وبنوا المشافي لهم ، وحرصوا على كسب الدعاية لهم من قبل السكان .

احتلّت فرنسا تونس ، وساعدتها الظروف السياسية الدولية على ذلك ، فشعرت إيطاليا أنها قد خسرت الجولة ، وفقدت ما كان يجب أن يكون لها ، فأرادت أن تعوِّض عن ذلك ، فاتجهت إلى شرقي إفريقية ، غير أنها هُزمت أمام الأحباش في معركة « عدوة » عام ١٣١٣هـ .

وجّهت إيطاليا اهتمامها إلى ليبيا ، ولم يبق لها في الشمال الإفريقي سواها ، ففتحت فرعاً لمصرف (بنك دي روما) في طرابلس وبرقة ، وأخذ يقدّم المساعدات للمزارعين ، فإذا ما تعذّر على هؤلاء المزارعين تسديد ديونهم ، استولى المصرف على أراضيهم ، وأنشأت مكتباً للبريد في بنغازي ، فكان الإيطاليون يرسلون عن طريقه ما يشاؤون من رسائل وتقارير بغير رقابة ، كما كانت لهم سفينة تنقل البريد العثماني ، وأنشأت إيطاليا بعض المدارس لتعليم اللغة الإيطالية ونشر ثقافتها ، كما بنت بعض المستشفيات ، وأخذت ترسل البعثات المختلفة ، وأهمّها البعثات التنصيرية الكاثوليكية ،

وبعثت الجمعية الإيطالية للكشوف الجغرافية والتجارة بمدينة (ميلانو) ، ومنها بعثة للتفتيش عن الفوسفات ، إضافة إلى عمليات مسح الأراضي التي تمّت ، وقد انضمّ إليها ضبّاط من أركان حرب الطليان ، واستطاع أعضاؤها أن يضعوا المخططات والخرائط العسكرية . وقد حصل الرعايا الطليان على مساحاتٍ ليست قليلةً من الأراضي الليبية الخصبة الصالحة للزراعة ، وهي من الأراضي التي كان يحجزها المصرف ثم يستولي عليها ، ويقدّمها للرعايا الطليان .

وسلكت إيطاليا مسلكاً سياسياً إلى جانب السلك الاقتصادي والاجتماعي ، فقد اعترفت لفرنسا بالحماية على تونس بعد معارضتها في بداية الأمر ، واتفقت مع إنكلترا عام ١٣٠٥هـ على أن تُطلق يدها في ليبيا ، مقابل الاعتراف الإيطالي باحتلال إنكلترا لمصر . ووقفت بجانب فرنسا في المواقف الدولية ، وخاصّة مؤتمر الجزيرة عام ١٣٢٤هـ ، فوافقت فرنسا على إطلاق يد إيطاليا بليبيا مُقابل الاعتراف لها بحقّها في المغرب . وهكذا أتمّت إيطاليا الوضع السياسي الدولي لها إلى جانب الدعاية لها في ليبيا ، وأخذت تنتظر الفرصة المناسبة لها لتعتدي على ليبيا وتحتلّها .

خافت الدولة العثمانية من هذا النفوذ الذي أصبح لإيطاليا في ليبيا ، وعرفت ما تضمره إيطاليا ، وكاد احتلال إيطاليا لطرابلس أن يتمّ عام ١٣٢٦هـ ، لولا أن أرسلت الدولة العثمانية إلى ليبيا جيشاً قويّاً لتقوية حاميتها هناك ، فأجّلت إيطاليا تنفيذ مخططها إلى حين .

ووجدت إيطاليا الضعف الذي حلّ بالدولة العثمانية بعد الانقلاب الذي أطاح بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، فأخذت تنتهز الفرصة الملائمة ، غير أن احتلال فرنسا للمغرب قد عجّل بالأمر ، فقررت إيطاليا اقتحام ليبيا ، واتصلت بالدولة النصرانية الاستعمارية الكبرى لتحقيق ما تنوي فعله ، فحصلت على موافقة إنكلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وألمانيا ، ووافقت النمسا بشرط ألا تتعدى العمليات الحربية منطقة شمالي إفريقية ، وألا تسري إلى ممتلكات الدولة العثمانية في آسيا وأوربا وخاصّة البلقان .

لقد كانت الدول النصرانية الأوربية تتعاون فيما بينها على الظلم ، واستعمار أرض غيرها ، وتقسيم تلك الأراضي فيما بينها ، وقتل الناس ، وتتلذّذ حكوماتها بل وشعوبها عندما ترى الأوربيين يفتكون بالآخرين ، ويتشفّون بالقتل جماعاتٍ وأفراداً ، يُردّد الأوربيون فيما بينهم ، وأين ما كانوا ، صور ذلك القتل وتلك المجازر ، وخاصّة فيما إذا كان القتل من المسلمين ، وهم الآن يتحدّثون عن التخلّف وأسبابه ، وهل كان السبب إلا هم بما اقترفته أيديهم ؟! .

ورأت إيطاليا الفرصة مناسبة ، فأرسلت في ٤ شوّال ١٣٢٩هـ (٢٧ أيلول ١٩١١م) إنذارها الشهير فجأة إلى الدولة العثمانية ، تشير فيه إلى سوء النظام في طرابلس الغرب وبنغازي ، وإلى مصالحها العسكرية ، وتهديد طرابلس لها لقربها منها ، وتجاهل الدولة إلى رغبات إيطاليا في طرابلس ، وإهمالها مصالحها الاقتصادية ، والتحريض على الأوربيين أو الطليان خاصّة واضطهادهم ، وقرار إيطاليا باحتلال طرابلس وعلى الدولة العثمانية أن تسهّل ذلك . وكانت مدّة الإنذار أربعاً وعشرين ساعة .

حاولت الدولة العثمانية أن تُوسّط الدول الأوربية النصرانية الأخرى بينها وبين إيطاليا ، فبادرت بإرسال برقيّات باسم السلطان إلى تلك الدول يطلب فيها السعي للوساطة على أن تحقن إيطاليا الدماء ، ويكون لها مركز ممتاز في ليبيا ، غير أن تلك الدول قد أظهرت الحياد ، وأنها لن تتدخل في شؤون غيرها ، ونسي العثمانيون أنهم بهذا الطلب أو الرجاء كحمل خشي من ذئب ، فذهب إلى ذئاب أخرى يرجوها ألاّ تسمح لذلك الذئب الكاسر من أن يأكله ، فماذا يكون الجواب ؟! .

وانتهى وقت الإنذار ، وتحرّك الأسطول الإيطالي وبدأ بقصف مدينة (درنة) يوم السابع من شوّال ١٣٢٩هـ (٣٠ أيلول ١٩١١م) ، وفي اليوم العاشر انتقل بقصف مدينة طرابلس ، ولم ينقض الشهر حتى احتلّ الطليان مدن : طرابلس ، وبنغازي ، ودرنة . وكانت الحملة الإيطالية تتألف من :

ثلاثمائة وأربعين ألف مُقاتل ، وستة آلاف وثلاثمائة حصان ، وألف وخمسين عجلة ، وثمانية وأربعين مدفع ميدان ، وأربعة وخمسين مدفعاً جبلياً . وكان طريق البحر مفتوحاً لنقل الاحتياطي والعتاد والسلاح والمؤن عند الحاجة ، إضافة إلى أن أسواق الدول الأوربية النصرانية الأخرى مفتوحة للسلاح والمؤن ولا تتوانى الأساطيل التجارية عن النقل ، إن دعت الضرورة لذلك . أما الحامية العثمانية فتقدّر بخمسة آلاف جندي في طرابلس ، وألفين في برقة ، وكانت إضافة إلى قلّة العدد هذه ضعيفة ناقصة السلاح والعتاد .

أرسلت الدولة العثمانية جيشاً لمساعدة السكان على المقاومة ، غير أن إيطاليا قد وسّعت نطاق الحرب ، كي تجبر الدولة العثمانية على الاعتراف باحتلالها لليبيا ، وتسحب جيوشها منها . احتلت إيطاليا جزيرة « رودوس » والجزر الأخرى القريبة من الأناضول ، وأرسلت أسطولاً ضرب مدينة (بيروت) عام ١٣٣٠ هـ ، وهددت مضيقي : (البوسفور) و (الدردنيل) وقامت تحرّض سكان البلقان للقيام بحركات ضدّ العثمانيين ، وتصرخ : كيف يقبل نصارى بحكم المسلمين لهم ؟! يجب أن يثوروا ويطردوهم .

أرسلت الدولة العثمانية بعض الضبّاط للإشراف على القتال وقيادته ، وكان منهم : أنور باشا ، وعبد العزيز علي المصري ، ومصطفى كمال ، وجعلت القيادة لأنور باشا ، وقسّمت الجبهة إلى ثلاث مناطق : الأولى في بنغازي بقيادة عبد العزيز علي المصري ، والثانية في درنة بقيادة مصطفى كمال الذي لم يلبث أن ترك القيادة وغادر ليبيا متوجّهاً إلى استانبول ، والثالثة في طبرق بقيادة ناظم بك . غير أن المقاومة الحقيقية كانت من المتطوّعين . ومنذ أن وصل أنور باشا إلى ليبيا ، أخذ يطوف على القبائل ، ويزور الزوايا السنوسية ، ويدعو الجميع إلى الجهاد . وقد اتصل بأحمد شريف السنوسي[1]

(١) أحمد شريف بن محمد بن علي السنوسي الخطابي ، ينتمي إلى آل الخطاب من قبيلة =

في واحة الكفرة ، ورجاه أن يوزّع منشوراً إلى أتباعه يحثّهم فيه على جهاد أعداء الله والإسلام .

استدعت الدولة العثمانية أنور باشا لما أصبح له من مكانة في الحكم الجديد الذي تولّى أمر تركيا ، وقبل أن يرحل أنور باشا من ليبيا زار أحمد شريف السنوسي في واحة « جغبوب » ، وأبلغه أنه ترك القيادة بعده لعبد العزيز علي المصري ، وأبلغه أوامر السلطان ، وهي إسناد أمر ليبيا إلى أحمد شريف السنوسي ، وأنها أصبحت مستقلّة ، ولها الحقّ في أن تدافع عن نفسها ، وهذا ما جعل السنوسية صاحبة الكلمة الأولى في ليبيا فيما بعد ، وبيدها مقاليد الأمر .

كانت الدولة العثمانية قد اضطرّت إلى التفاهم مع إيطاليا بعد أن وسّعت نطاق الحرب معها ، واضطرّت إلى عقد معاهدة « أوشي » قرب لوزان بسويسرا في ٢٢ شوّال ١٣٣٠ هـ (٣ تشرين أول ١٩١٢ م) ، وقد انسحبت الدولة العثمانية أو بالأحرى تركيا من الحرب ، وخرجت من ليبيا ، وتركت أهلها وحدهم وجهاً لوجه أمام الطليان .

والواقع أن العثمانيين كانوا يعدّون ليبيا جزءاً من بلادهم ما داموا يحكمون باسم الإسلام ، ويرفعون شعار الجامعة الإسلامية ، فلمّا تسلّمت السلطة جمعية الاتحاد والترقي التي تتخذ من القومية الطورانية (التركية) فكرة لها ، وتنادي بها ؛ كان من هذا المنطلق أنهم لا علاقة لهم بليبيا ، وعليه فقد سهُل عليهم التخلّي عن ليبيا ، واستدعوا قادتهم وجنودهم منها ، وعقدوا

= « مجاهر » التي تنزل قرب (مستغانم) بالجزائر ، وُلد أحمد شريف في واحة جغبوب ١٢٨٤ هـ ، وأقام بـ (التاج) بواحة الكفرة ، قاد القتال ضد الطليان ، واختلف مع ابن عمه ، فرحل إلى تركيا ، وأنعم عليه السلطان برتبة الوزارة ، ثم والى الحركة الكمالية ، وأقام بـ (مرسين) ، واتُّهم بالاتصال بآل عثمان ، وطُلب منه مغادرة تركيا ، فارتحل إلى دمشق ، وطلب منه الفرنسيون مغادرة الشام ، فسافر إلى المدينة حيث توفي بها عام ١٣٥١ هـ .

معاهدةً مع إيطاليا تنازلوا فيها عن حقّهم في الدفاع عن ليبيا أو حمايتها .
وعندما وصل خبر المعاهدة إلى أحمد شريف السنوسي ، أرسل خطاباً إلى أنور باشا ، قال فيه : « نحن والصلح على طرفي نقيض ، ولا نقبل صلحاً بوجه من الوجوه ، إذا كان ثمن الصلح تسليم البلاد إلى العدو » .

ركّز الطليان جهودهم أول الأمر على منطقة طرابلس ، واضطرّ المجاهدون بعد قتالٍ مريرٍ إلى قبول عرض إيطاليا بإصدار عفوٍ عام عنهم وتوقّف القتال في هذه المنطقة ، غير أن قسماً منهم قد رفض هذا ، وانتقل إلى الجنوب إلى ولاية فزّان يُتابع الجهاد هناك .

أمّا في برقة فقد استمرّ القتال بإمرة عبد العزيز علي المصري ، وإشراف أحمد شريف السنوسي ، ووقعت أعنف المعارك قرب الساحل ، ولعلّ أشهرها معركة يوم الجمعة التي وقعت في تاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٣١هـ (١٦ آيار ١٩١٣م) ، وقد اشترك فيها أحمد شريف السنوسي بنفسه ، وهُزم الطليان ، وارتدّوا إلى مدينة « درنة » ، وفشلوا في احتلال الجبل الأخضر حسبما كان مقرّراً لهم .

ضغطت إيطاليا على تركيا لسحب قوّاتها من ليبيا ، كما ضغطت على إنكلترا لسحب القوّات والمتطوعين المصريين أيضاً . وسافر عبد العزيز علي المصري إلى الإسكندرية ، ومنها إلى استانبول آخذاً معه أسلحته مجبراً على ذلك ، وكان أحمد شريف السنوسي قد أرسل عمر المختار لاستلام الأسلحة من عبد العزيز المصري ولو كرهاً .

بقي المجاهدون وحدهم في الميدان ، فالتقوا مع الطليان في عدّة معارك انتهت باحتلال إيطاليا للمنطقة ، حيث وصلت في ٦ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ (٣ آذار ١٩١٤م) إلى فزّان ، واحتلت واحة « مرزوق » . وابتدأت بعدها حرب العصابات ، حيث استطاع المجاهدون إجبار الإيطاليين على إخلاء فزّان ، وحصرهم ثانيةً في الساحل .

اندلعت الحرب العالمية الأولى ، ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ، على حين انحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فعملت تركيا على مساعدة الليبيين ضدّ الطليان والإفادة منهم لقتال الإنكليز في مصر ، والفرنسيين في تونس والجزائر ، وأرسلت إليهم بعض الرجال القادة وكان منهم نوري بك[1] وجعفر العسكري[2] ، وعبد الرحمن عزّام ، وقامت بعض المعارك ، وحصلت القوات الليبية على انتصاراتٍ رائعةٍ ، وخاصّةً تلك المعارك التي قادها شقيق أحمد شريف السنوسي ، وهو صفي الدين الشريف . وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وشركائها ، ومن بينهم تركيا ، على حين انتصر الحلفاء الذين من بينهم إيطاليا . وبهزيمة تركيا سحبت مُجبرة ما كانت قد أرسلته إلى ليبيا ، وبقي المجاهدون مرّة ثانية وحدهم في الميدان .

منذ أن بدأت الهزائم تظهر على الجيوش التركية والألمانية بادر عبد الرحمن عزّام إلى جمع زعماء القبائل والأعيان لتوحيد جهودهم في سبيل

---

(١) نوري بك : شقيق أنور باشا رجل الاتحاد والترقي ، ووزير الخارجية والحربية في حكومة الاتحاد والترقي في أواخر أيام الدولة العثمانية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى .

(٢) جعفر العسكري: ولد ببغداد عام ١٣٠٢هـ، وتخرج من المدرسة الحربية باستنبول، ثم من برلين . حارب مع الأتراك في القصيم من شبه جزيرة العرب عام ١٣٢٣هـ ، واشترك في حرب البلقان ، وأرسل عام ١٣٣٤هـ على فرقاطة ألمانية إلى ليبيا لحمل السنوسيين على مهاجمة مصر من حدودها الغربية ، والعمل مع نوري باشا في مشاغلة الجيش الإنكليزي ، فنزل في بنغازي ، واعتقله الإنكليز جريحاً في (مرسى مطروح) عام ١٣٣٥هـ ، أفرج عنه ، والتحق بجيش فيصل بن الحسين قائد جيش ما عُرف بالثورة العربية ، ودخل به في العقبة ، وجعله فيصل حاكماً على (عمّان) ، ثم على (حلب) ، وكان من كبار مرافقيه ، وخرج معه من دمشق ورجع إلى بغداد ، وكان وزيراً للدفاع في أول حكومة وطنية ، ثم تولّى رئاسة الوزراء ، وفي أيامه وُضع الدستور ، وعُقدت المعاهدة الأولى بين العراق وإنكلترا ، ثم عُيّن وزيراً مفوضاً للعراق في لندن ، وتولّى وزارتي الخارجية والدفاع عام ١٣٤٩هـ في بغداد ، واشترك في عقد معاهدة ثانية مع إنكلترا ، وعُيّن وزيراً للدفاع عام ١٣٥٤هـ ، وثار بكر صدقي ، فقصده جعفر لإخماد نار الفتنة ، فاستقبله بعض ضباط الثورة ، وقتلوه ، وذلك عام ١٣٥٥هـ .

تأليف حكومة من أبناء البلاد ، وقد رشّح أحدُ زعماء القبائل الأمير عثمان فؤاد ابن الخليفة العثماني محمد رشاد لاستلام منصب الرئاسة ، غير أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب ، وكان قد جاء إلى ليبيا مع عبد الرحمن نافذ للاشتراك في القتال .

انتخب زعماء ليبيا مجلساً جمهورياً مؤلّفاً من خمسة أعضاء ، ومجلساً للشورى يتألف من عشرين عضواً ، واختاروا عبد الرحمن عزّام ليكون مستشاراً لهذه الجمهورية التي استمرّت ما يقرب من خمس سنواتٍ ، وكان مقرّها مدينة (مسلاتة) .

كان الليبيون قد دحروا القوات الإيطالية ، وقاموا بهجوم على الإنكليز بمصر ، غير أنهم لم ينجحوا ، ولّما فشلت حملتهم تلك على مصر تنازل أحمد شريف عن زعامة الحركة السنوسية لابن عمه محمد إدريس الذي هزم الطليان في عدّة معارك ، واضطروا إلى إبرام إتفاقية معه اعترفوا له فيها بنفوذه على المناطق ، كما تعهّدوا بإبقاء المحاكم الشرعية والعناية بالقرآن الكريم ، وعدم التعرّض للزوايا السنوسية ، والسماح بالمبادلات التجارية بين المناطق الساحلية والداخلية .

وعُقد مؤتمر في مدينة (غريان) ١٣٣٨هـ ضمّ ممثّلين عن جميع أبناء البلاد عدا البربر ، واتفقوا على توحيد الجهاد ، وخاف الطليان من نتائج ذلك ، واضطروا إلى الاعتراف بمحمد إدريس السنوسي أميراً على المناطق الداخلية التي كانت تحت سلطته ، كما أصدروا دستوراً للمناطق الساحلية . كل ذلك خوفاً من انطلاق الجهاد بعد أن تعاهد عليه الزعماء ، وحرصاً على الوقت ليتمكنوا فيه من الاستعداد ، وحشد القوات .

وعُرفت نوايا الطليان ، فعقد الليبيون مؤتمراً عام ١٣٣٩هـ في مدينة (سرت) حضره ممثلون عن السنوسيين ، وعن منطقة طرابلس ، وكان قد وقع الخلاف بين زعماء طرابلس وبرقة ، وتمّت فيه البيعة إلى محمد إدريس

السنوسي ، وكان الطليان قد استعدّوا ، وعاد القتال ، ولم يستطع المجاهدون مقاومة ما حشد الأعداء من جيوش جرارة ، فاحتلّ الإيطاليون منطقة طرابلس في ١٧ صفر ١٣٤٢ هـ (٢٨ أيلول ١٩٢٣م) وقضوا على جمهورية ليبيا الأولى .

أما في برقة فقد أعطى محمد إدريس السنوسي القيادة فيها إلى عمر المختار[١] الذي اتخذ مدينة (شحات) في الجبل الأخضر مقرّاً لقيادته وأحرز عدّة انتصارات على الأعداء ، الأمر الذي جعلهم يفكّرون بالاستيلاء على المناطق المحيطة بالجبل الأخضر ، ولكنهم هزموا شرّ هزيمة ، كما هُزموا في محاولتهم احتلال « فزّان » ، وأخيراً استطاع الطليان من السيطرة على المناطق المحيطة بالجبل الأخضر

---

(١) عمر بن مختار بن عمر المنفي : ينتمي إلى قبيلة « منفة » التي تتنقل في بادية برقة ، وُلد عام ١٢٧٥هـ في (البطنان) ببرقة ، وتعلم في زاوية السنوسيين في (جغبوب) وجعله محمد المهدي الإدريسي شيخاً على زاوية « القصور » بالجبل الأخضر قرب (المرج) ، وسافر معه إلى السودان ، وتسلم مشيخة زاوية « كلك » حتى عام ١٣٢١هـ ، حيث رجع إلى برقة ، وولي مشيخة زاوية « القصور » . خرج لجهاد الطليان بعد أن احتلوا مدينة بنغازي عام ١٣٢٩هـ ، وصمد للعدو صموداً منقطع النظير .
وبينما هو في سرية من رجاله تقدر بخمسين فارساً بناحية (سلنطة) بالجبل الأخضر ، يستطلع مواقع العدو فوجئ بقوة من الأعداء أحاطت به فقاتلها ، واستشهد أكثر من كان معه ، وأصيب هو بجراح ، وعُقر جواده ، فانقضّ عليه الطليان ، وحملوه أسيراً ، وهم لا يعرفونه ، ونُقل إلى (سوسة) ، ثم عرفوه ، فنقلوه بطراد إلى بنغازي ، وسُجن أربعة أيام ، ثم حقّقوا معه ، فكان مثال المسلم ، وأجاب بصراحة ووضوح ، ثم أعدم شنقاً في مركز « سلوق » ببنغازي ، وذلك عام ١٣٥٠هـ ، فكان عمره خمسة وسبعين عاماً ، ومع ذلك كان يجاهد على جواده ، ويقوم بنفسه باستطلاع العدو .

استعمار ليبيا

أُلغيت الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م)، وكانت هي البقية الباقية التي تربط المسلمين بعضهم ببعض، فلما أُلغيت زالت الروابط الرسمية، ولم تبقَ إلا المعنوية التي لا توجد في مجتمع ضعيف متخلّف جاهلٍ، وانقطعت الصلات التي كانت تربط الليبيين بإخوانهم وبقوا وحدهم في الميدان، ولم تعد تصل إليهم أية مساعداتٍ، فيجب الاعتماد على أنفسهم وإمكاناتهم.

وترسّخت فكرة الإقليمية الضيقة نتيجة التجزئة التي فُرضت على المسلمين من قِبل أعدائهم الذين سيطروا على بلادهم، وأصبحت لهم الكلمة الأولى، وارتبطت مصالح بعضهم بالمستعمرين، إذ نالوا منهم حظوة، وتسلّموا السلطات، فأصبحوا يُدافعون عنها لتبقى لهم السيادة، فنادوا باسم الوطنية التي فسّروها بالإقليمية التي شُدّوا فيها. وبدأت المسابقات لرفع هذه الشعارات، وإبراز بعض الأعمال لتبرير استلامهم السلطة، والأعداء يُوجّهون ويدفعون، ويُسرّون عما يجري.

وإن المشكلات الكثيرة لكل إقليمٍ قد جعلت أهله ينصرفون إلى حلّ موضوعاتهم الخاصّة، وهذا ما جعل جذور الانفصالية تتعمّق، حيث يلتفت سكان كل إقليمٍ إلى مشكلاتهم، هذا، إضافة إلى الجهل، فلا يعرف أهلُ منطقةٍ ما يحلّ بإخوانهم في المنطقة الثانية، ويزيد الأمر سوءاً توجيه المستعمر

إلى ما يثير الأحقاد بين الأقاليم، ويزرع الشكوك بين أهلها، وبين الراعي والرعية. وإذا وجدت الروح المعنوية، فهي عند فئةٍ قليلةٍ منهم، وتحاول الفئات المتسلّطة قتلها وإماتتها.

السيطرة الإيطالية: استطاع موسوليني أن يتسلّم زعامة إيطاليا، وأن يسيطر على حكمها تماماً في الثلث الأول من عام ١٣٤١هـ (أواخر عام ١٩٢٢م)، وأراد أن يُثبّت دعائم حكمه بلفت نظر السكان إلى خارج البلاد، وإشغالهم بانتصارات واسعةٍ ضد شعبٍ قليل العدد، قليل الإمكانات، أعزل مطمئن، لا يعرف الحقد، ولا يرغب في العدوان. وإذا ما اتجه الناس إلى خارج حدود بلادهم، وانصرف اهتمامهم إلى تلك الجهات، تركوا ما يحدث داخل البلاد من ظلمٍ، وما يرتكب من مخالفاتٍ دستوريةٍ وتعدّياتٍ على الآخرين وحقوقهم.

نقض موسوليني الاتفاقات التي قطعتها حكومة إيطاليا السابقة على نفسها، فنقض الاعتراف بحكومة محمد إدريس السنوسي في داخل ليبيا، ورفض الاعتراف بالمحاكم الشرعية في المناطق التي يسيطر عليها الطليان، وباللغة العربية، وبالعناية بالقرآن الكريم، وبعدم التعرّض للزوايا السنوسية، وبالسماح بالتجارة بين الجهات الساحلية التي تخضع للاستعمار الإيطالي والجهات الداخلية التي لا تزال تحت سيطرة الليبيين أنفسهم، ولم ير موسوليني أي شيءٍ سوى الخضوع لإيطاليا والرضوخ له شخصياً، وعدّ ما هو قائم في ليبيا ضعفاً من حكومة إيطالية السابقة، ويجب أن تبرز الآن قيمة إيطاليا شامخة.

عيّن «موسوليني» حاكماً جديداً على ليبيا يُدعى «بونجيوفاني»، وزوّده بصلاحياتٍ واسعةٍ، ووضع تحت تصرّفه جيشاً ضخماً بقوده اللواء «بادوليو» واللواء «غرازياني». أحبّ «بادوليو» أن يتعرّف على معنويات عمر المختار وطريقة تفكيره، فأجرى مُفاوضةً معه، وسأله: ما هي الشروط التي تضعونها للمصالحة مع حكومة إيطاليا؟

فأجاب عمر المختار : ألا تتدخل الحكومة الإيطالية في أمور ديننا ، وأن تكون اللغة العربية لغة رسمية معترفاً بها في دواوين الدولة ، وأن تُفتح مدارس خاصة ، يُدرّس فيها التوحيد والتفسير والفقه وسائر العلوم ، وأن تُفتح مدارس لتعليم اللغة العربية ، وأن يُلغى القانون الذي وضعته إيطاليا ، فهو وضعي يُخالف شرع الله ، وهذا لا يصحّ في عقيدتنا . فعرف « بادوليو » أنه أمام عملاق ، ولا بدّ من قوة عظيمة لتحقيق النصر عليه .

حشد « بادوليو » قوة ضخمة مشحونة بالحقد على الإسلام ، مليئة قلوبها بالرعب من أبنائه ، مسحوقة في بلادها بالاستبداد ، وسُمح لها بعمل كل شيء ، وما أبشع ما يرتكبه الخائف إذا انتصر ، والحاقد إذا غلب ، والذليل إذا عزّ ، والفقير إذا أبطرته النعمة ! وهذا ما كان من جنود الطليان في ليبيا ، كانوا كأنهم بهائم رُبطت منذ مدة ، ثم تُركت ترتع سائمة في مرعىً غضّ ، فكانت أعمالهم وحشية يندى لها جبين الإنسانية لما ارتكبوه من سبي للنساء ، وصلب لهنّ ، وهنّ عاريات ، وذبح بالجملة ، وقتل للرجال صبراً وأمام ذويهم ، وانتهاك لحرمات المساجد ، ودوس المصاحف بالأقدام . وكان عدد القتلى من المسلمين في منطقتي برقة وطرابلس خمسمائة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانين وعشرين (٥٧٠٩٢٨) إنساناً .

كان محمد إدريس السنوسي قد اضطرّ لترك ليبيا والاتجاه إلى مصر ، واستمرّ عمر المختار يرفع لواء الجهاد ، ويقوم بحرب العصابات ، وخاصة في (برقة) في منطقة الجبل الأخضر ، وبقي في جهاده مدة ثمان سنوات (من ١٣٤٢ إلى ١٣٥٠هـ) ، وقد انقطعت عن ليبيا خلال هذه المدة كل الإمدادات والمساعدات التي كانت تصل إليها من الخارج ، أو يحتمل أن تصل من بعض المسلمين ، ومن البلدان العربية المجاورة .

قام المفوّض السامي الإيطالي الجديد « بونجيوفاني » بحلّ المعسكرات في منطقة برقة ، واحتلّت القوات الإيطالية مدينة (إجدابيا) العاصمة السنوسية في تاريخ ٦ رمضان ١٣٤١هـ (٢١ نيسان ١٩٢٣م) ، ثم أعلن المفوّض

السامي بعد ثلاثة أيام من احتلال العاصمة السنوسية إلغاء جميع الاتفاقات المعقودة بين إيطاليا والسنوسي ، وأن الطريقة السنوسية لم تعد سوى طريقة دينية . وأبلغ وزير إيطاليا المفوّض في القاهرة هذا القرار إلى محمد إدريس السنوسي ، وبذا فقد زال أيّ نفوذ للسنوسيين في المناطق الداخلية من ليبيا حسبما كان سارياً نتيجة الاتفاقات ، كما انتهى مفعول ما قطعته إيطاليا على نفسها من قيود في المناطق الساحلية .

وفي ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٢ كانون الأول ١٩٢٥م) تنازلت مصر أو بالأحرى إنكلترا عن واحة « جغبوب » لإيطاليا ، وهي منطقة الدعوة السنوسية ، فدخلتها القوات الإيطالية . وقد كانت إنكلترا تريد مجاملة إيطاليا وعدم إغضابها ما دامت إيطاليا تفتك بالمسلمين بطريقة أكثر سوءاً مما تقوم هي به ، كما أنها لا تريد الصدام معها بعد تسلّط الحكم الفردي الاستبدادي عليها ، وخوفاً من قيام أنظمة شبيهة أخرى ، والتحرّك نحو ألمانيا التي كانت تسير في المنحى ذاته .

وتقدّم الطليان في داخل ليبيا فاحتلوا (العقيلة) و (مرزوق) و (غات) ، وبذا تمّت سيطرتهم على (فزّان) وغربي ليبيا . ثم تحرّكت قواتهم نحو واحات الجزء الشرقي فاحتلوا (أوجلة) و (جالو) ، وأخيراً سقطت واحات الكفرة ، آخر معاقل السنوسيين في ١٥ شعبان ١٣٤٩هـ (٤ كانون الثاني ١٩٣١م) ، وبذلك عُزل الجبل الأخضر من كل ناحية .

كان قد بقي من زعماء الجهاد عمر المختار ومحمد الرضا فبدأ الطليان بمفاوضتهما . أمّا محمد الرضا ، فقد استسلم في ١٥ رجب ١٣٤٦هـ (٧ كانون الثاني ١٩٢٨م) ، وأمّا عمر المختار فقد رفض ، واستمرت المفاوضات معه حتى غرّة جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م) أي ما يقرب من سنتين من استسلام محمد الرضا .

أعلن عمر المختار استئناف الجهاد في غرّة جمادى الآخرة ، وقطع

المقاومات بعد أن تأخر « بادوليو » برد الجواب عليه ، واستمر في جهاده هذه المرة عشرين شهراً . وبينما كان يستطلع مع خمسين من فرسانه قوات العدو في « سلنطة » ، فوجئ بقوات ضخمة للعدو ، فاصطدم معها ، واستشهد أكثر فرسانه ، وسقط هو مثخناً بالجراح ، وقد قُتل جواده ، وحمله الأعداء أسيراً ، ولم يعرفوه ، وذلك في تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٠هـ (١١ أيلول ١٩٣١م) . ولمّا عرفوه نقلوه بسرعة إلى « سوسة » ، ومنها أركب الطراد « أوسبي » وسجن لأربعة أيام ، ثم حُوكم محاكمة صورية ، وأجاب غير هيّاب ، وأخذ على نفسه مسؤولية كل ما حدث من أعمال الجهاد ، فقررت المحكمة إعدامه على الرغم من أن عمره يزيد على الخامسة والسبعين ، فأعدم في اليوم التالي شنقاً في ٤ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ (١٦ أيلول ١٩٣١م) بمركز « سلوق » في (بنغازي) ، وأجبر الأهالي على مشاهدة إعدامه ، وكان منظراً مؤثراً ورهيباً أثار الناس وحرّك فيهم روح الجهاد ، مما جعل الطغاة يخشون عاقبة ما قاموا به ، فدفنوه سراً ، وأخفوا معالم القبر .

لقد خاض عمر المختار مائتين وثلاثاً وستين معركة خلال العشرين شهراً الأخيرة ، وكانت أشهر هذه المعارك : « الرحيبة » و « عقيرة المطمورة » و « كرسّة » وهي أسماء معارك في الجبل الأخضر في منطقة برقة .

خلت الساحة بعد استشهاد عمر المختار ، فأغلقت الزوايا السنوسية ، وصودرت أملاكها . ولا نستطيع أن نقول : إن حركة المقاومة قد أخمدت تماماً ، وإنما بقي منها أثر يظهر بين الحين والحين .

قُدّر عدد الشهداء من الليبيين في السنوات العشر الأولى من الاحتلال الإيطالي بسبعين ألف شهيد ، ووصل هذا الرقم في النهاية إلى خمسمائة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرين إنساناً كما سبق أن ذكرنا . واستولى الطليان على مساحات واسعة من أخصب الأراضي ، ولقد وضعوا أيديهم حتى عام ١٣٥٠هـ على مائة وعشرين فداناً في منطقة برقة فقط ، ولم يدفعوا سوى ثلث ثمنها ، ثم تضاعفت هذه المساحات بعد عامين . وشجعت إيطاليا هجرة

أبنائها إلى ليبيا ، وأمدتهم بالأموال ، وأسكنتهم بالأراضي والأملاك التي اغتصبتها ، وأقامت مزارع فردية ، ومزارع حكومية على شكل مستعمرات إغراءً للطليان بالهجرة إلى ليبيا . وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٥٧هـ (٩ كانون الثاني ١٩٣٩م) أي قبل اندلاع نار الحرب العالمية الثانية بأقل من تسعة أشهر أعلنت ضمّ طرابلس وبرقة إلى ليبيا[1] ، وعدّتها جزءاً من الأراضي الإيطالية ، ومنحت السكان الجنسية الإيطالية ، وأجبرت القبائل على الاستقرار ، وإضافةً إلى هذا الظلم ملأت إيطاليا البلاد الليبية بالمدارس الإيطالية ، وألزمت السكان على تعلّم لغتها ، وعاملت الأهالي معاملة سيئة جداً حيث حرّمت عليهم الكثير ، وهتكت الأعراض ، وألقت الناس من الطائرات وهم أحياء إذا قالوا قولة حقٍّ أو انتقدوا ، وساقت العمال والمجنّدين للخدمة مع الجيش الإيطالي في الحبشة أو في الصحراء الغربية ، وارتكبت أبشع الجرائم والمنكرات .

هذا بالنسبة إلى الأعمال العسكرية وبعض مظالم الطليان في ليبيا ، أمّا بالنسبة إلى نشاط السكان السياسي خارج البلاد ، فقد أسّس بشير السعداوي[2] جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي ـ البرقاوي) في دمشق عام ١٣٤٧هـ ، وإن كان جلّ أعضائها من الليبيين المهاجرين ، إلا أنه قد دخلها بعض الأساتذة من غير الليبيين ، وكانوا يومذاك أكثر أفراد المجتمع اطّلاعاً نسبياً ، وكان منهم : عبد الغني الباجقي وهو من أصل ليبي ، وبكري قدورة ، وكامل عيّاد ، وكانت أهم مطالب هذه الجمعية التي أعلنتها عام ١٣٤٨هـ هي :

---

(١) ليبيا بالأصل اصطلاح يطلق على الصحراء التي تقع غرب نهر النيل وجنوب برقة وطرابلس .

(٢) بشير السعداوي : من أهالي (طرابلس الغرب) ، رحل عام ١٣٤٥هـ إلى المملكة العربية السعودية ، وعمل مستشاراً عند ملكها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، ورجع إلى بلاده عند استقلالها ، ولكن لم يسترح إلى الملك محمد إدريس السنوسي ، فرجع إلى القاهرة ، ومات فيها عام ١٣٧٦هـ ، صنف رسالة سماها : « مطامع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس وبرقة » .

١ ـ تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة ، على رأسها زعيم مسلم تختاره الأمة .
٢ ـ تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد .
٣ ـ انتخاب مجلس للنواب .
٤ ـ جعل اللغة العربية لغة رسمية .
٥ ـ المحافظة على شعائر الدين الإسلامي .
٦ ـ العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية .
٧ ـ إصدار عفو عام .
٨ ـ عقد معاهدة مع إيطاليا يقرّها المجلس النيابي .

وقد افتتحت هذه الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩هـ برئاسة محمد عريقب الزليطي .

وتأسست جمعية في مصر برئاسة أحمد السويحلي ، وقامت بنشاط واسع ، وافتتحت عام ١٣٦٢هـ نادي طرابلس الغرب الثقافي .

وشكّلت الجاليات الليبية التي تقطن مختلف أرجاء العالم الإسلامي لجنة للدفاع عن حقوق ليبيا ، واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها ، وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي في القدس عام ١٣٥٠هـ ، أرسلت هذه اللجنة مندوبين عنها لحضور المؤتمر ، وقدّمت له نسخة من الميثاق الوطني . وقد طالبت اللجنة المسلمين في أقطار الأرض كلها تقديم المساعدة لإخوانهم المنكوبين في ليبيا .
وقد جاء في الميثاق ما يلي :

١ ـ تأليف جمعية تأسيسية لسنّ دستور البلاد .
٢ ـ انتخاب الأمة مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخوّله إياها الدستور .
٣ ـ اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم .
٤ ـ المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه .
٥ ـ العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية .
٦ ـ العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه .

٧ ـ تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبرقة والدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ، ويصدّقها المجلس النيابي .
٨ ـ تأليف حكومة وطنية ذات سيادة برأسها زعيم مسلم تختاره الأمة .

يبدو من البيانات هذه أن الليبيين كانوا يقفون موقف الملاينة مع الطليان لعلّهم يحصلون على شيء من تخفيف الشدّة بعد أن زاد طغيانهم ، فهم يطالبون بعقد معاهدة مع الطليان ينالون فيها شيئاً من الاعتراف بالذات ، ولو كان لإيطاليا شيء من النفوذ .

ويبدو أن فرنسا كانت تُناهض إيطاليا وتختلف في ذلك عن إنكلترا ، فقد قامت الجمعيات الليبية في مناطق نفوذ فرنسا في سوريا وفي تونس ، ولعلّ إيطاليا وفرنسا كانتا على خلاف من أجل تونس ، أو أن كلاهما تريد منطقة ليبيا لنفسها ، لذا فإن فرنسا كانت تعادي إيطاليا ، وتحرّك الليبيين ضدّها .

الحرب العالمية الثانية : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، ودخلت فيها إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان على حين كان في الطرف المقابل : إنكلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والامبراطورية الروسية ، ومعنى ذلك أن أرض ليبيا ستكون ساحة صراع بين الأطراف المتخاصمة ، فأرضها محتلة من قبل إيطاليا ، بينما تسيطر إنكلترا على الأراضي التي تحدّها من الشرق ، وهي أرض مصر ، وتستعمر فرنسا المناطق التي تحدّ ليبيا من الغرب والجنوب وهي : تونس ، والجزائر ، والنيجر ، وتشاد . حتى السواحل الليبية ستكون ميداناً لحرب بحرية كاسحة ، فالأسطول الإنكليزي له قوته في البحر المتوسط ، ويأتي بعده الأسطول الفرنسي حيث تشرف فرنسا على هذا البحر من ناحية الجنوب ، وتستعمر البلدان التي تشكل شطآنه الجنوبية من ناحية الغرب ، وهي : تونس ، والجزائر ، والمغرب ، كما تستعمر أجزاء من شطآنه الشرقية وهي :

سوريا ولبنان . أما إيطاليا فإن أراضيها تمتدّ وسط هذا البحر ، وتكاد تحمله جزأين ، إضافةً إلى أنها تعدّ ليبيا جزءاً من مملكتها .

بدأت الحرب بهجوم ألماني صاعق اكتسح بولندا من ناحية الشرق ، فأعلنت إنكلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا ، فالتفتت ألمانيا إلى ناحية الغرب ، فضربت فرنسا ضربةً قويةً ألقت السلاح بعدها ، وعدّت عاصمتها باريس مدينةً مفتوحةً ، فدخلها الألمان . وتشكّلت في فرنسا حكومة « فيشي » برئاسة الجنرال « بيتان » وعقدت معاهدةً مع الألمان ، وعدّتهم حلفاء لها ، وكان لهذه الحكومة النفوذ في المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ، وبذا فإن الصدام بين فرنسا وإيطاليا لن يكون ، ولن تكون هناك حربٌ على الحدود الليبية من جهة الغرب والجنوب في مراحل الحرب الأولى على الأقل ، لأن لفرنسا حكومة أخرى خارج أرضها وهي حكومة فرنسا الحرّة برئاسة الجنرال « ديغول » حيث يقيم في لندن ، ويعمل مع الحلفاء ، ولا بدّ من صدام بين حكومتي فرنسا تبعاً لمجريات أحداث الحرب .

أما منطقة الحدود المصرية - الليبية فستكون إحدى مناطق الصراع الرئيسة في العالم خارج القارة الأوربية ، وذلك للتماس المباشر بين طرفي الحرب ، حيث إنكلترا في مصر ، وإيطاليا في ليبيا ، وسيعمل كل طرفٍ لإنزال ضربةٍ قاضيةٍ في خصمه - إن استطاع - لإخراجه من دائرة القتال ، وسيستعمل لذلك كل الوسائل المتوفرة لديه أو التي يمكن أن يستفيد منها .

إن أهم وسيلةٍ لدى إنكلترا الاتصال بالمجاهدين الليبيين ، ودعمهم ضدّ الطليان وحثهم على القتال ، وكأنهم أصبحوا أصدقاء لهم ، وكانوا بالأمس أعداء ، بل إن إيطاليا لم تتقدّم إلى احتلال ليبيا إلاّ وقد ضمنت عدم معارضة إنكلترا ، ولكنهما اليوم كلاهما أعداء لإيطاليا ، وعداوة إنكلترا عداوةٌ مرحليةٌ أو مؤقتةٌ اقتضتها السياسة والنزاع لفرض النفوذ ، وغداً تعودان للقاء وللقتال في خندقٍ واحدٍ ضد المسلمين ، فكلاهما مشحون بالحقد على

الإسلام ، ويعمل لخدمة الصليبية . أمّا عداوة ليبيا فعداوة عقيدةٍ ، وهي باقية حتى يدين الطليان بالإسلام ، أو يُنزع الإسلام من قلوب الليبيين ، بل لن يؤمن الطليان بنزع الإسلام من قلوب الليبيين ؛ حتى يُعادونه ويحاربونه ، ويُصبحوا نصارى أو يهوداً . وعلى كلٍ فقد ادّعت إنكلترا الصداقة للمجاهدين ، ومدّت لهم يد العون ، وقدّمت إليهم المساعدات ، بل وكانت على صلةٍ مباشرةٍ بكبيرهم محمد إدريس السنوسي ؛ فهو يعيش في مصر ، في منطقة نفوذها ، وتحت سيطرتها ، وفي حمايتها ورعايتها ، وقد وجدت فيه ضالتها ؛ فهو الصلة لها مع المجاهدين ، وهو وسيلتها لحكم بلاده في المستقبل ، وراعي مصالحها فيما إذا خرجت من أرضه ، لذا يجب رعايته بالشكل المطلوب ، وعلى قدر ما تنجح في سياستها معه ؛ على قدر ما تحقّق نصرها في الوقت الحالي ، ومصالحها في الأيام القادمة والمستقبل القريب .

لم يكن محمد إدريس السنوسي يقوم بأيّ نشاطٍ سياسي في مصر ، على حين يقوم غيره بذلك ، بل لم تكن إنكلترا تسمح له بذلك ، فإن أي نشاطٍ ، يسيءُ للعلاقة بين إنكلترا وإيطاليا ، ولم تكن كلتاهما تريد ذلك للظروف الدولية التي تمرّ بها القارة الأوربية خاصةً ، لذا نلاحظ أنه رغم وقوع مصر بجوار ليبيا ، ورغم وجود محمد إدريس السنوسي في مصر ، بل وعددٍ آخر من الليبيين معه ؛ إلاّ أنه لم تكن هناك نشاطات سياسية ضد إيطاليا على حين وُجد مثل هذا النشاط في تونس ودمشق ، رغم البعد بين دمشق وليبيا ، وعدم وجود كثيرٍ من الليبيين في دمشق .

لما دخلت إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا؛ نشطت إنكلترا، ودفعت محمد إدريس السنوسي للعمل ، وقد عُقد اجتماعٌ في بيت السنوسي بالاسكندرية في تاريخ ٦ رمضان ١٣٥٨هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٣٩م) وحضره عن طرابلس أحمد السويحلي ، وأحمد المريض ، وعون وسوف ، وتوفيق الغرياني ، ومحمد العيساوي ، ومن منطقة برقة : عبد السلام الكزّة ، وعبد الحميد

العباد . وبعد أربعة أيام تم الاتفاق على تجديد البيعة لمحمد إدريس السنوسي بالإمرة على منطقة ليبيا ، وتشكيل لجنة برئاسة الأمير وعضوية أحمد السويحلي وأحمد المريض وعبد الحميد العباد و . . . للعمل من جديد ضدّ الطليان .

من السياسة ألاّ تقدّم إنكلترا عروضاً كبيرةً لليبيين ، وإنما تترك ذلك للأيام وحسب الظروف ، لتبلوهم ، وتختار من تشاء ، وعندها تقدّم له العروض ليصبح في المستقبل خاضعاً لها ، فمكانه من بعض فضائلها عليه أو من بعض فضلاتها تُقدّم له ، فكأن بلاده من خيراتها وتهب له منها ، على حين أنها غريبة والبلاد لأهلها . ومن السياسة أن تبدأ بتسخير أهل ليبيا لمصلحتها ، وفي حدود ما ترسم لهم ، ثم تمنح ما تشاء .

عرضت إنكلترا العمل على الليبيين ، وتقديم المساعدة للجهاد ضدّ الأعداء من الطليان ، وكلّفت حمد الباسل[1] للتوسط في ذلك ، وعرضت أجراً زهيداً للذين يتطوّعون للقتال في صفوف الجيوش الإنكليزية ، غير أن الطرابلسيين رفضوا ذلك العرض ، وعرفوا أن إنكلترا تريد استغلالهم ، فبالأمس كانت بجانب إيطاليا وضدّ أهل ليبيا ، واليوم تريد أن تقاتل إيطاليا بأهل ليبيا لمصلحة الإنكليز والإنكليز فقط .

رضي محمد إدريس السنوسي العمل برأي إنكلترا ، وعهد إلى صفي الدين السنوسي بتجنيد المتطوعين ، وفتح مكتباً لتجنيد السنوسيين ومن يقبل العمل معهم ، واستطاع أن يجنّد أربعة عشر ألف جندي ، ومائة وعشرين ضابطاً .

شكّل محمد إدريس السنوسي الجمعية الوطنية الليبية التي قرّرت إعلان

---

(١) حمد بن محمود بن محمد الباسل : وُلد في القاهرة عام ١٢٨٨هـ ، وهو من أصل مغربي ، وقد حافظ في لباسه على الزي العربي ، تعلم الإنكليزية والفرنسية بالمدارس الكلاسية ، ونُصِّب عمدةً لقبيلة « الرماح » قرب الفيوم ، وكان من أعضاء الجمعية التشريعية ، كان مع سعد زغلول ، ونُفي معه إلى مالطة ، ومات بالقاهرة عام ١٣٥٩هـ .

بيعته وتفويضه دون قيد أو شرط ، وخوض الحرب إلى جانب إنكلترا ، غير أن زعماء منطقة طرابلس قد رفضوا الموافقة على قرارات هذه الجمعية ، وانطلقوا إلى بقية البلدان العربية للعمل للقضية الليبية .

مضى أكثر من عام على نشوب الحرب العالمية الثانية ، ولم تتحرك الجبهة بين ليبيا ومصر ، أو بالأحرى بين إيطاليا وإنكلترا في هذه الجبهة ، وذلك لانشغال دول أوربا بالقتال على أرض قارتهم . فلمّا أنهى الألمان وضع فرنسا ، وسيطروا على معظم أوربا ، ولا يستثنى منها إلا روسيا وإنكلترا ، وقد فشلوا بالنزول في إنكلترا ؛ عندها فكروا بنقل المعركة إلى البحر المتوسط لضرب مواقع الإنكليز المهمة واحتلالها ، وهي : جبل طارق ، ومالطة ، وقبرص ، والإسكندرية .

التقى هتلر بموسوليني في « برينر » في ٣ رمضان ١٣٥٩هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٠م) ، وأعلمه أنه غيّر فكرته بالنزول إلى إنكلترا ، وأنه يجب نقل المعركة إلى البحر المتوسط ؛ لإجبار إنكلترا على الركوع على ركبتيها بعد احتلال قواعدها في المتوسط .

بدأ الطليان بالهجوم على مصر من ليبيا ، ودخلوا أرضها ، ولم تمض إلا أيام قليلة تزيد على الشهرين ؛ حتى وصلوا إلى موقع « سيدي براني » وبعد شهرين آخرين قام الإنكليز بهجوم كاسح معاكس بالجيوش الأسترالية ، والنيوزيلاندية ، والهندية ، وألقوا بالإيطاليين حتى بنغازي ، وشكّلوا حكومة عسكريةً في برقة مقرّها في مدينة بنغازي . غير أن الألمان والطليان بقيادة « رومل » قاموا بهجوم كسحوا فيه القوات الإنكليزية ، ووصلوا إلى حدود مصر في جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (حزيران ١٩٤١م) ، ثم تابع سيره باتجاه الإسكندرية ، غير أنه توقّف في موقع « العلمين » ، ووصل الألمان والطليان بذلك إلى ذروة تفوقهم .

عُيّنَ « مونتغمري » قائداً للجيش الإنكليزي الثامن في تاريخ ٣ شعبان

١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) .

وأصبح «رومل» بين نارين ، واستطاعت القوات الإنكليزية دخول مدينة طرابلس الغرب في تاريخ ١٧ محرم ١٣٦٢هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، وانسحب الطليان من ليبيا بعد أسبوعين من احتلال طرابلس .

ثم تمّ الإنزال في جزيرة صقلية في تاريخ ٨ رجب ١٣٦٢هـ (١٠ تموز ١٩٤٣م) وتخلّى بعدها موسوليني عن السلطة في ٢٨ رجب ١٣٦٢هـ (٣٠ تموز ١٩٤٣م) ، وحدث الإنزال في شبه الجزيرة الإيطالية في ٩ رمضان ١٣٦٢هـ (٨ أيلول ١٩٤٣م) واستمر تراجع دول المحور حتى انتهت الحرب باستسلام ألمانيا في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٧ أيار ١٩٤٥م) .

وبينما كانت تتقدّم القوات الإنكليزية من الشرق ، وتنهار المقاومة الألمانية ـ الإيطالية ، كانت القوات الفرنسية تتقدّم من الجنوب ، وقد احتلّت منطقة فزّان ، وهكذا أصبحت ليبيا منطقة عدوٍّ محتلّة من قبل دولتين ، إذ أقامت إنكلترا حكماً عسكرياً في كل من برقة وطرابلس ، وأقامت فرنسا حكماً عسكرياً في فزّان ، وحصلت الولايات المتحدة على قواعد جوية .

فصلت إنكلترا بين برقة وطرابلس ، وميّزت بين القسمين في المعاملة فأمّا برقة فقد سمحت بالتعامل فيها بالجنيه المصري ، ورفعت الرقابة عن المطبوعات ، والقيود عن التجارة ، كما سمحت بالسفر لمن أراده ، ولم تمانع في سفر السكان ، ولم تفرض ضرائب مباشرة حتى عام ١٣٦٥هـ . وأمّا طرابلس فقد أبقت الأحكام العسكرية فيها . وقد قدّمت مساعدات لخزينة القسمين .

وأمّا فرنسا فقد قسّمت المناطق التي احتلّتها إلى ثلاثة أقسام وهي :

١ ـ غدامس : وألحقتها بتونس .
٢ ـ غات : وألحقتها إدارياً بالجزائر .
٣ ـ فزّان : وألحقتها إدارياً بالجزائر .

وفرضت الفرنك الفرنسي محلّ الليرا الإيطالي ، وأعادت منصب

المتصرّف العثماني ، وعيّنت أحمد سيف النصر متصرّفاً على فزّان .

النضال والمناورات السياسية : اختلف النضال بين منطقة وأخرى ، فالأصل أن الحكم عسكري ، فلا أحزاب ولا هيئات ، ولا صحافة ، ولا أندية سواء أكانت فكرية أم سياسية ، ولا منافسة على تأمين الوضع الأفضل للوصول إلى السلطة ، فالرأي والحكم أولاً وأخيراً للحاكم العسكري .

ففي المنطقة الفرنسية (فزّان) وعند دخول الذي آل إليه الحكم بعد انتصار فرنسا الحرة برعامته مع الحلفاء ، وعند سكان فزّان بالطمأنينة والأمن وسيادة النظام في ظلّ فرنسا ، وبما أن المنطقة قد قسّمت ، وعدد السكان قليل ، لذا لم يبدُ أي أثر للدعوات أو التنظيمات .

وأمّا في المنطقة الإنكليزية (برقة وطرابلس) ، فالتقسيم قائم . ففي برقة يرغب الأهالي بإمرة محمد إدريس السنوسي غير أنه لم يرضَ أن يأتي على أساس غامض ، وإنكلترا لم تعترف بإمرته ، لذلك بقي في مصر . إنكلترا تريد أن يطلب هو بنفسه الإمارة منها ، ويُلِحّ في الطلب ، ويسعى إليها ، عندها تقدّمها له ، وتُسلّمه حكم برقة ، فتكون صاحبة الفضل والمنّة عليه ، فتربطه بها ويسير في فلكها ، وتجعل مصيره بيدها . وهو يُريد أن تُحجم قليلاً حتى يطالب به السكان ، ويتظاهرون من أجل ذلك ، وتضطرّ إنكلترا عندها أن تستجيب للأهالي ومطالبهم ، وتدعوه لاستلام الإمرة ، فيكون قد جاء بناءً على اختيار السكان وتلبية لمطالبتهم به ، فالرأي لهم ، ولا يكون لإنكلترا فضل عليه ، ولكن السكان لم يستطيعوا فعل شيء ، فالحكم عسكري ، وإنكلترا هي المنتصرة ، ولذلك بقي الوضع هادئاً ، ولم يحدث شيء . ووجد السنوسي أنه إن لم يطلب هو لنفسه الإمرة ويستجيب لمطالب إنكلترا ، فإنها ستجد غيره ، وكثيرٌ أولئك الذين يرتمون أمامها ، ويعرضون أنفسهم عرضاً غير مشرّف ، ويستعدّون لها الرأي الذي ترغب . ووجد أنه سيطلب الإمرة في النهاية وإلا ضاعت منه إلى النهاية ، وإنكلترا تعرف هذا وتنتظر ، وهو يدرك هذا ويتريّث .

في برقة: استأنف نادي عمر المختار[1] نشاطه في مطلع عام ١٣٦٣هـ (مطلع عام ١٩٤٤م)، وقد تولّى رئاسته مصطفى عامر بعد وفاة مؤسسه أسعد بن عمران، ولم يمتد نشاطه في البداية ثم توسّع خارج مدينة بنغازي حتى غدت له فروعٌ (درنة) وغيرها. ودعا إلى تأسيس دولةٍ ليبيةٍ متمتعةٍ بإمارة محمد إدريس السنوسي، وقد ظهر على أنه نادٍ أدبي ليس إلاّ، ولكنه لم يلبث أن أصدر مجلة باسم «مجلة عمر المختار»، كما أسس جريدةً عُرفت باسم جريدة «الوطن»، ومن هذا يبدو أن العمل سياسي، وإن حمل اسم نادٍ. وحدد النادي أهدافه بتأييد إمارة محمد إدريس السنوسي والانضمام إلى جامعة الدول العربية. ولكن إنكلترا عندما زاد النادي من نشاطه حلّته لتؤكد أن الأمر بيدها لا بيد أحدٍ غيرها مهما كان وزنه السياسي أو الاجتماعي واسعاً، وعُطّلت صفحة، واضطهدت أعضاؤه، ثم ظهر مرةً أخرى، وبعد مدة باسم «جمعية عمر المختار»، وأحياناً كان يُطلق عليها اسم «الجمعية الوطنية».

ونشأت في برقة أيضاً رابطة الشباب الإسلامية، وكان من أبرز أعضائها صالح مسعود بويصير الذي كان لا يزال يدرس بمصر في الجامع الأزهر، وتتم اللقاءات في بيته. وتأسس للرابطة فروعٌ في مدينتي: «درنة»، و«المرج» وغيرهما.

لم تكن الجمعية ولا الرابطة لتبحث في أمور وحدة الأقاليم التي تكوّنت منها فيما بعد دولة ليبيا (برقة ـ طرابلس ـ فزّان)، وإنما كانتا تتفقان في المطالبة بإمارة السنوسي، ثم وصل البحث في الوحدة وكانت الرابطة ترى أنه لا يمكن جمع هذه الأقاليم الثلاثة إلاّ في ظلّ الإمارة السنوسية، وترى أن تكون الإمارة التي تدعو إلى الاستقلال، فإذا ما تمّ كانت الدعوة إلى الوحدة.

أمّا الجمعية فأصبحت ترى الدعوة إلى الوحدة فإذا ما تحققت كان العمل

(١) تأسس نادي عمر المختار في القاهرة عام ١٣٤١هـ، ثم توقف نشاطه عندما تقدّم الألمان ووصل روميل إلى العلمين.

إلى تسليم السنوسي زعامة الدولة المرتقبة، ولكن فرع الجمعية في «درنة» قد أعلن أنه يمكنه أن يتخلّ عن الوحدة، غير أنه لا يمكنه أبداً أن يتخلّ عن إمارة السنوسيين.

رأى محمد إدريس السنوسي نفسه مضطراً للتنازل عن فكرته بعدم الطلب من إنكلترا بالسماح له بالعودة إلى برقة والاستقرار فيها، فإنه إن لم يرضخ للأمر الواقع حي، بغيره ونصّب أميراً، وبقي هو بعيداً، لذا فقد أقدم وطلب من السلطات الإنكليزية السماح له بالرجوع إلى بلده ومغادرة مصر، فسمحت له، ورجع مُكرماً، ومُعترفاً له بمكانته.

غادر السنوسي برقة فجأة، وارتحل إلى مصر آيباً إليها في جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (نيسان ١٩٤٦م)، فتجمّع الناس حول بيته، وحالوا دون التحاق زوجته به، وطالبوا بعودته، وظهرت فوضى، واكفهر الجوّ، ولم يُزل الغمة إلاّ قدوم ضابطٍ أبلغ الشعب أن السيد محمد إدريس السنوسي سيعود إليهم خلال عشرة أيامٍ، وفعلاً فقد رجع في الأول من رمضان عام ١٣٦٥هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦م). وفي هذه الأثناء تشكلت الجبهة الوطنية من إخوان عمر المختار الذين حملوا معه السلاح، وجاهدوا ضد الطليان.

وفي ٢٩ محرم ١٣٦٧هـ (١٢ كانون الأول ١٩٤٧م) طلب محمد إدريس السنوسي من الهيئات السياسية في برقة حل نفسها، وهي: جمعية عمر المختار، رابطة الشباب الإسلامية، الجبهة الوطنية البرقاوية، وتشكيل هيئة واحدة، وقد وافقت كلها وانصاعت لأمره، وشُكّلت المؤتمر الوطني البرقاوي العام في ٢٨ صفر من عام ١٣٦٧هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٤٨م)، وعيّن محمد إدريس السنوسي أعضاءه بنفسه، وكان عددهم سبعةً وستين عضواً، ثم زادهم حتى غدوا سبعين عضواً، وقد عيّن محمد الرضا السنوسي رئيساً له[1]. وكانت الدعوة في برقة إلى استقلال إقليم برقة، وقيام حكومة دستورية فيها برئاسة محمد إدريس السنوسي وورثته من بعده، ورفض أي تعاون مع

(١) تألفت اللجنة التنفيذية للمؤتمر من:

إيطاليا ، أمّا وحدة أقاليم ليبيا فيجب أن تكون ضمن شرطين :

١ ـ ملكية محمد إدريس السنوسي ووراثة أبنائه من بعده .

٢ ـ عدم عودة إيطاليا .

وكان المؤتمر الوطني البرقاوي هو الهيئة السياسية الوحيدة المعترف بها .

إن الحرص الذي أبداه محمد إدريس السنوسي على الإمارة والتنازل الذي أظهره لإنكلترا مع إلحاقها له ، وطلب السماح له منها بالرجوع إلى برقة ومغادرة مصر ، والتلويح الدائم لسلطاتها لتسليمه الزعامة ؛ كل هذا جعله ضعيفاً وسيجعله ضعيفاً أمامها في المستقبل ، ومنقاداً لرغباتها وسيجعلها في الوقت نفسه سيدة الموقف ، والسيدة له ، وسيكون مُنقاداً لها بإمرته . ولمّا كانت إنكلترا ترغب في فصل برقة عن طرابلس لذا فهو يسعى إلى هذا بالتبعية دون البحث في موضوع وحدة الإقليمين ومصلحة الأمة ، ولمّا كان أعضاء المؤتمر الوطني البرقاوي من اختياره وتعيينه لذا فهم ينفذون رغباته فقط ، وينطلقون من خلالها ، وكان جلّ اهتمامهم تنصيبه ملكاً على إقليمهم أو حيث تريد إنكلترا ، وعدم عودة الإدارة الإيطالية حيث في عودتها إبعادٌ لإنكلترا عن الساحة ، وبالتالي إطاحة لصنيعتها . أما موضوع الوحدة بين برقة وطرابلس وفزان فلم يعيروه اهتماماً زائداً ، ويعدّونه أمراً ثانوياً تماماً.

في طرابلس : ويختلف الأمر تماماً في إقليم طرابلس عمّا هي الحال في إقليم برقة ، إذ كانت الاتجاهات السياسية والأهداف تنطلق من مصلحة الأمة ، والرغبة قائمة في وحدة الأقاليم كلها ، بل في وحدة الأمة الإسلامية كلها ، ولا اهتمام بالشخصيات ؛ فهي تزول ، أما الوحدة فإنها تبقى ، وغايات الأمة دائمة ، وكذلك توجد عدّة هيئاتٍ سياسيةٍ ؛ فقد تأسس نادي طرابلس عام ١٣٦٢هـ ، وهو أوّل نادٍ سياسي ، وقد قام بنشاطٍ ظاهرٍ ،

---

١ ـ محمد الرضا السنوسي	٤ ـ علي الجربي
٢ ـ الصديق السنوسي	٥ ـ خليل القلال
٣ ـ أبو القاسم السنوسي	

وفُتحت له فروعٌ في كثيرٍ من نواحي البلاد ، ولما قوي أمره عام ١٣٦٤هـ ، قام بمظاهرةٍ كبرى رفع فيها المتظاهرون نداءاتٍ ضدّ الطليان ، وأزالوا كل اللافتات الإيطالية ، وحتى اللوحات المكتوبة باللغة الإيطالية . وخاف على أنفسهم أولئك الذين سبق لهم أن تعاونوا مع الإدارة الإيطالية ؛ فقاموا بردّة فعلٍ وتقدّموا بعرائض دعوا فيها إلى وصايةٍ إنكليزيةٍ ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أمرين اثنين وهما : أن هؤلاء الرجال الذين تقدّموا بالعرائض ؛ إنما هم أصحاب مصالح ، وهم على استعدادٍ للتعاون مع أي استعمارٍ ، وفي الواقع ليست إنكلترا بأفضل من إيطاليا ، وليست إيطاليا خيراً من إنكلترا ، وكلاهما عدوّ صليبي ، مستعمر دخيل ، حاقد بغيض يريد أن ينتقم منا ، وأن يسلبنا خيرات بلادنا . أما الأمر الثاني فهو أن إنكلترا كانت من وراء تلك المظاهرات تحرّكها ، وتهيّىء نفسها لتحلّ محل إيطاليا ، فقد ضمنت برقة ، ووجدت فيها من يمكنه أن يعمل بتوجيهها ، وربما سعى لمصالح إنكلترا من إنكلترا نفسها ، وتريد الآن أن تؤمّن طرابلس . وإذا كانت فكرة الوحدة واجباً شرعياً ، وغايةً نبيلةً ، وأمراً مطلوباً بحدّ ذاته إلّا أن القصد منها هنا هو ضمّ طرابلس إلى برقة لتكونا تحت جناح إنكلترا وتدورا في فلكها معاً وبمسارٍ واحدٍ .

وتأسست اللجنة الطرابلسية في القاهرة في شهر شوّال من عام ١٣٦٢هـ (تشرين الأول ١٩٤٣م) ، وكانت تسعى لاستقلال طرابلس دون البحث في موضوع الرجل أو الأسرة التي تتسلّم لها مقاليد الأمور ، وهذا السعي إلى الاستقلال يسير جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى وحدة الأقاليم الثلاثة .

وتأسس الحزب الوطني عام ١٣٦٤هـ برئاسة « علي بن حسين الفقيه » وكان من رجاله البارزين : مصطفى ميرزان ، وعون وسوف ، ومحمد بن حسن ، وعبد السلام المريض ، ومحمد المنصف ، وأعلن الحزب منهجه ودعا فيه إلى مقاومة عودة الطليان ، ومنع هجرتهم إلى ليبيا ، وإلغاء القوانين الإيطالية في البلاد كافةً ، وكان هذا الحزب الجواد الثاني للرهان ، وأبدت

إنكلترا عدم الاهتمام به ، أو عدم الاعتراف به ، وذلك كي يستطيع التحرّز والبعد عن كل ارتباط ، فلو اعترفت به مباشرةً ، ودعمته لشكّل ذلك إشارات استفهام حوله ، فلما برز نشاطه اعترفت به وذلك في تاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (٨ نيسان ١٩٤٦م) ، وبعد شهر وثلاثة أسابيع من الاعتراف الإنكليزي بالحزب ، انشقّ على نفسه ، فتشكّلت الكتلة الوطنية الحرة بزعامة علي بن حسن الفقيه رئيس الحزب سابقاً ، أما الفرع الذي بقي يحمل اسم الحزب الوطني فتولّى زعامته مصطفى ميزران ، وكان ذلك في ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٣٠ أيار من عام ١٩٤٦م) .

ولزيادة إبعاد شبهة الصلة بالحزب الوطني بفرعيه المنشقين الحزب الوطني ، والكتلة الوطنية الحرة ، رأت إنكلترا إيجاد حزب من المتعاونين معها صراحةً ، فإن المنافسة بين الحزب الموالي وبين الأحزاب المخالفة له تجعل العامة يعطون الولاء للأحزاب المخالفة للحزب الموالي والمتعاون مع أي جهة ، أما أصحاب المصالح فيسيرون في ركاب الحزب المتعاون مع السلطة ، لأن المنافع تكون أقرب منالاً حسب الظاهر ، أمّا المستعمر - وهنا إنكلترا - فتعدّ الطرفين ليكونا جوادي الرهان ، فتهدّد الموالين لها جهاراً بالمنافسين لهم والمتعاونين معها خفيةً ، وذلك كي يطيعوا طاعةً تامةً ، وينفّذوا لها كل ما تريد ، حرصاً على مصالحهم ، ومحاولةً للبقاء في مراكزهم التي وضعتهم فيها ، وفي الوقت نفسه تُمنّي المعارضين باستلام السلطة إن كانوا أكثر طواعية ، وبناءً على ذلك تشكّلت الجبهة المتحدة برئاسة سالم المنتصف في تاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (١٠ أيار ١٩٤٦م) ، وكان من أعضائها البارزين محمد أبو الإسعاد العالم الذي سُمّي مفتياً أيام الحكم الإيطالي ، وأكثر أعضاء هذه الجبهة من الذين كانوا يتعاونون مع السلطة الإيطالية ، وقد سبق أن ذكرنا أن أمثال هؤلاء على استعدادٍ للتعاون مع أية سلطةٍ مهما كانت عقيدتها أو جنسيتها أو عداوتها لعقيدتهم ، ما دامت تؤمّن لهم مصالحهم ويجدون في ظلّها المنصب والجاه .

وانشقّ عن الكتلة الوطنية الحرة مجموعة برئاسة علي رجب ، وشكّلت الاتحاد المصري - الطرابلسي ، وذلك في تاريخ ٢٢ محرم ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الأول ١٩٤٦م) ، ودعت هذه المجموعة - كما يظهر من اسمها - إلى الاتحاد مع مصر حيث تفرض إنكلترا نفوذها هناك ، فالأمر لا يبعد عن منطقة هيمنتها .

ومن الملاحظ ، أن أكثر المجموعات السياسية التي نشأت في هذه المرحلة إنما كانت نقطة البدء في تأسيسها في القاهرة حيث النفوذ الإنكليزي ، وكانت تتحرّك تحت سمع ونظر الإنكليز مما يشكّل إشارات استفهام حول تحرّكها السياسي ، وإذا كانت ستتولّى زعامة طرابلس أو سيؤول إليها الحكم ، فإن المراقب السياسي يستطيع أن يدرك إلى أية جهةٍ يكون توجّهها .

وفي منتصف شهر شوال من عام ١٣٦٦هـ (الأول من أيلول ١٩٤٧م) تأسس حزب العمال على نمط حزب العمال البريطاني، ولكن ليس على النهج الاشتراكي .

وفي مطلع شهر جمادى الأولى من عام ١٣٦٧هـ (١١ آذار ١٩٤٨م) تشكّل حزب الأحرار برئاسة صادق بن زارع الذي كان يشغل منصب وكيل الحزب الوطني .

وهكذا أصبحت الأحزاب الطرابلسية تحمل أسماء الأحزاب الإنكليزية : العمال ، والأحرار ، ويشبه الحزب الوطني بجناحيه حزب المحافظين .

كانت الأحزاب في طرابلس ذات اتجاه (وحدوي) بشكل عام ، وتقف في وجه كل من يدعو إلى انفصال برقة عن طرابلس ، وقد عملت على التفاهم مع محمد إدريس السنوسي ليكون أميراً على الجزأين الليبيين. وعندما غادر السنوسي برقة مرتحلاً إلى مصر ، أرسلت الجبهة الوطنية الحرّة إليه محمود المنتصر وطاهر المريض لاستطلاع رأيه السياسي في موضوع الإمارة ، وبسبب

مغادرته البلاد ، وفي القاهرة تمّ اللقاء ، بعد أن انضمّ إلى الوفد بشير السعداوي في تاريخ ٢٧ رجب ١٣٦٥هـ (٢١ حزيران ١٩٤٦م) ، وعرضوا عليه وحدة ليبيا على أن تكون الإمرة محصورة بشخصه ولا تتعداه بعد موته إلى أفراد أسرته ، أي دون أن تكون وراثية ، فأبدى الموافقة .

كان حزب الأحرار وحزب الجبهة الوطنية يريان بحث موضوع الإمارة بعد تحقيق الوحدة ، أما في هذه المرحلة فلا معنى لها ، إذ ما معنى بحث إمرة محمد إدريس السنوسي على طرابلس ، وهو أمير برقة ، ولا توجد وحدةٌ بينهما .

وأما الحزب الوطني والكتلة الوطنية الحرة فقد رفضا موضوع الإمارة أساساً ، ولكن الاتحاد المصري - الطرابلسي قد أهملها تماماً ، ولم يتحدث فيها . وكان حزب العمال يرفضها غير أنه لم يصرح بذلك ليس إهمالاً وإنما متعمّداً ذلك .

وعندما رجع محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة في الأول من رمضان عام ١٣٦٥هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦م) ، ذهب وفد من طرابلس إلى بنغازي ضمّ بشير السعداوي ومحمد المنصف ، وعرضا على السنوسي إمرة طرابلس إضافة إلى برقة فأبدى شيئاً من الموافقة في تحفّظ ، وكأنه يشير إلى رغبته في أن يكون الطلب من جميع الزعماء الطرابلسيين ، وأن يكون العمل لتلك الفكرة رسمياً ، فعرضا عليه عقد مؤتمر يضمّ أعضاء من طرابلس وآخرين من برقة ليبحث هذا الموضوع ، فوافق .

حضر وفدٌ من طرابلس[1] إلى برقة حيث التقى بوفدها[2] ، وكانت

(١) ضم وفد طرابلس : محمد أبو الأسعاد العالم رئيساً ، وعضوية كل من : عبد الرحمن القلهود ، وعون سوف ، وإبراهيم شعبان ، وسالم المريض ، ومحمد الليث ، وعبد المجيد كعبار ، ومحمد المنقاري ، ومن اليهود إسحاق حبيب .

(٢) ضمّ وفد برقة : عمر منصور الكيخيا رئيساً ، وعضوية كل من : عبد الحميد الديباني ، وصالح *

الجلسات في ٢٣ و٢٥ و٢٧ صفر عام ١٣٦٦هـ (١٦ ، ١٨ ، ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٧م) ، واتفق الحضور على وحدة البلاد بجزأيها ، واستقلالها ، وإمرة السنوسي عليها ، وضرورة الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، غير أنه ظهر أن وفد طرابلس يؤكّد على استقلال ليبيا ووحدتها ، ثم المناداة بإمرة السنوسي ، أما وفد برقة فإنه يؤكّد على إمرة السنوسي ، ثم العمل للاستقلال والوحدة ، وأصرّ رئيس وفد برقة - رئيس ديوان الأمير محمد إدريس السنوسي : عمر منصور الكيخيا - على الاعتراف بإمرة السنوسي دون قيدٍ أو شرطٍ ، وكأنه يصرّ على الالتزام ، فرفض وفد طرابلس ، كما رفض فكرة تجزئة النضال من أجل الاستقلال .

في فزّان : لم يكن في إقليم فزّان آراء سياسية متباينة ، لطبيعة الحياة القبلية ، وكانت أسرة « سيف النصر » صاحبة الكلمة الأولى في الإقليم ، وقد ارتبطت مصالح هذه الأسرة مع فرنسا ، فلم تكن هناك صراعات .

جامعة الدول العربية : تعدّدت اجتماعات جامعة الدول العربية في هذه المرحلة ، وفي الاجتماع الذي عقد في (أنشاص) بمصر في تاريخ ٢٧ و٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٢٨ و٢٩ أيار ١٩٤٦م) ، أيّدت استقلال ليبيا ووحدة أراضيها ، وأكّدت ذلك في الاجتماع الذي عقد بعد شهر في (بلودان) بسوريا .

وأرسلت إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى المنعقد في شوال ١٣٦٤هـ (أيلول ١٩٤٥م) تطالبه ببحث مصير المستعمرات الإيطالية، وفي الوقت نفسه تطالبه باستقلال ليبيا.

وكان محمد إدريس السنوسي قد طلب من الهيئات السياسية في طرابلس

* بحاح ، وحسين بسيكري ، وعبد الحميد العبار ، وعبد الرزاق شقلوف ، وعلي الجربي ، وعوض لنقي ، ومن اليهود : زيتانوشيه .

حق نفسها وتشكيل هيئة واحدة ، غير أنها قد رفضت ذلك في شهر ربيع الأول ١٣٦٥هـ (شباط ١٩٤٦م) إذ عدّت ذلك مناورة منه حتى يستطيع التأثير على تلك الهيئة وتوجيهها حسبما يرى . غير أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزّام قد عمل على ذلك فيما بعد ، واستطاع ، وحلّت الهيئات كلها نفسها في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٦هـ (١٣ آذار ١٩٤٧م) ، وشكّلت ما عرف باسم « هيئة تحرير ليبيا » ، وكان من بين أعضائها البارزين : بشير السعداوي ، ومحمود المنتصر ، وأحمد السويحلي ، وطاهر المريض ، ومنصور قدارو ، وجواد ذكرى ، وبعد مدة انضمّ إليها مفتي طرابلس ، وتغيّر اسمها ، وحملت اسم « المؤتمر الوطني الطرابلسي » ، وأرسل هذا المؤتمر وفداً إلى بنغازي حيث التقى بمحمد إدريس السنوسي ، واتفق معه على قيام دولة اتحادية من طرابلس وبرقة ، وتحت رئاسة السيد السنوسي ، وقد أعطى موافقته هذه المرة ، لأن الوفد حسب رأيه يمثّل طرابلس فعلاً ، ولم يكن كذلك في المرة السابقة . وقد درس المؤتمر موضوع استقلال ليبيا ووحدتها ، غير أن زعماء إقليم برقة قد رفضوا الاشتراك في هذه الهيئة لأنها لم تشر إلى إمارة السنوسي صراحة .

الموقف الدولي : منذ أن اجتمعت هيئة الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية ، ونظرت في قضية ليبيا ، اتفقت آراء الدول الكبرى على أن توضع ليبيا تحت وصاية إحدى الدول العظمى ، ولكن عندما بحثوا الموضوع الحسّاس وهو أية دولة كبرى ستكون هي الوصية على ليبيا ، اختلفت الآراء ، لاختلاف المصالح والسعي وراء الأطماع .

شرع وزراء خارجية الدول الكبرى ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، وإنكلترا ، وفرنسا ، بدراسة مستقبل ليبيا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٣٦٤هـ . اقترحت روسيا أن تُعطى هي الوصاية على منطقة ليبيا ، وذلك لأنها ترغب في الدخول إلى مياه البحر المتوسط ، وهذه فرصة لها لتحقق هذا الحلم ، غير أن الدول الأخرى لم توافق على هذا الاقتراح . وتقدّمت إيطاليا بطلب إلى المجلس تُبدي رغبتها بالعودة إلى ليبيا ، فلم يُنظر

إلى هذا الطلب . واقترحت الولايات المتحدة أن تكون هناك وصاية مشتركة ، فاستغلّت روسيا هذا الاقتراح حين أدركت أن إنكلترا لا منازع لها في منطقة ليبيا ، فعدّلت اقتراحها واكتفت بطلب إدارة إقليم طرابلس ، وهكذا لم يتم الاتفاق ، وانفضّ المؤتمر .

وعاد وزراء خارجية الدول الكبرى إلى الاجتماع في باريس في تاريخ ٢٤ جمادى الأولى من عام ١٣٦٥هـ (٢٥ نيسان ١٩٤٦م) ، ورجعوا إلى دراسة الوصاية على ليبيا ، فاقترحت الولايات المتحدة ـ حلاً للنزاع ـ أن تعود إيطاليا إلى الوصاية على ليبيا ، رغم أن إيطاليا دولة كانت سبباً في اندلاع الحرب العالمية الثانية فهي مجرمة بذلك ، وقد هُزمت في الحرب ، فيجب أن تفرض عليها عقوبات لا أن تقدّم لها مكافآت ، إلا أنها أكثر الدول خبرة بشؤون ليبيا ما دامت قد كانت تحت سيطرتها ، وكان هذا الكلام أو هذا الادعاء الأمر الرسمي الظاهر ، أما الحقيقة أو ما تنطوي عليه النفس ، فإن الولايات المتحدة تريد أن تقول : إن الدول النصرانية وإن اختلفت فيما بينها إلا أنه خلاف مؤقت ويجب أن تحصل على مقابل ما بذلت من جهود في خدمة النصرانية ، وإن إيطاليا قد قدّمت جهوداً في قتال المسلمين فيجب أن تحتفظ لها بحقّها ، وإن كانت قد أثارت حرباً ثم هُزمت فيها . وأيدت فرنسا عودة إيطاليا إلى ليبيا بشرط أن تعدّل الحدود لصالح إمبراطوريتها . وأما إنكلترا فأظهرت عدم اهتمام بإقليم طرابلس ، وربما كانت تؤيّد ما ذهبت إليه الولايات المتحدة وفرنسا بعودة إيطاليا إلى طرابلس ، ولكنها لم توافق أبداً على عودة إيطاليا إلى منطقة برقة إذ تعدّها لنفسها ، ويبدو هذا للجميع ، وأنها قد هيّأت محمد إدريس السنوسي ليتولّى السلطة نيابة عنها في إقليم برقة . وبعد هذا عادت روسيا فوافقت على إعطاء إيطاليا إقليم طرابلس ، أي وافقت على حل متوسط ترضى عنه الدول الغربية ، إذ أن إنكلترا تصرّ على برقة ، والولايات المتحدة وفرنسا ترغبان في عودة إيطاليا . وعادت إنكلترا فرأت وحدة ليبيا واستقلالها مع مراعاة مصالح فرنسا في ضمّ أجزاء من هذه الأقاليم

للمستعمرات الفرنسية التي تجاور تلك الأقاليم الليبية ، وبالتالي فإنها كانت تطمع بسط نفوذها في إقليمي برقة وطرابلس . ورجعت روسيا إلى طلب أن تكون هي وإيطاليا الوصيتين على ليبيا ، غير أنها عندما وجدت بقية الدول الكبرى تظهر عدم الحديث لمصالحها ، عادت فأيدت عودة الطليان إلى ليبيا .

وعُقد مؤتمر الصلح في باريس في العام نفسه ، وبحث الموضوع الليبي ، فأيدت إنكلترا عودة إيطاليا إلى ليبيا ، وبذلك تكون قد عدلت رأيها ، ولكنها كانت قد هيأت لها الأوضاع الداخلية في برقة وطرابلس ، غير أنه تقرر في المؤتمر نزع المستعمرات الإيطالية من إيطاليا ، واتجه البحث إلى موضوع الوصاية . فاقترحت روسيا وصاية إيطاليا ، ورأت إنكلترا والولايات المتحدة إعطاء إنكلترا الوصاية على إقليم برقة ، وتأجيل موضوع طرابلس ، أما فرنسا فرأت تأجيل الموضوع كله إلى ما بعد المؤتمر وعقد الصلح مع الدول ذات العلاقة .

وعُقد الصلح مع إيطاليا في ٢٩ شوال ١٣٦٦هـ (١٥ أيلول ١٩٤٧م) ، ونتيجة الصلح تنازلت إيطاليا فيه عن ممتلكاتها ، ورأت الدول الكبرى أن تدرس وضع ليبيا من خلال رغبات السكان مدة عام ، فإن لم يتوصل وزراء خارجية الدول الكبرى إلى قرار نهائي تُعاد القضية إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة .

أرسل وزراء خارجية الدول الكبرى لجنة رباعية لدراسة رغبات سكان ليبيا ، ووصلت اللجنة إلى الأقاليم الليبية في أواخر شهر ربيع الثاني من عام ١٣٦٧هـ (آذار ١٩٤٨م) ، وطافت في المناطق المختلفة ، والتقت بالسيد السنوسي ، وأبدى رأيه لها ، وانتهت من أعمالها في تاريخ ١٢ رجب ١٣٦٧هـ (٢٠ أيار ١٩٤٨م) ، وقدمت تقريرها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى ، وقد جاء فيه : إن السكان في برقة يؤيدون الاستقلال لإقليمهم في ظل التاج السنوسي الوراثي . وأن السنوسي يرى استقلال ليبيا وتحالفها مع إنكلترا ويسعى لذلك ، وأظهر عدم رضاه عن زعماء طرابلس إذا لم يقفوا منه الموقف

الذي وقفه أهل برقة ، وربما كان هذا الكلام ليسير الطرابلسيون في طريق وحدهم ويسعون لاستقلال منطقتهم وحدها . ولم يتعرضوا إلى إمارة السنوسي . غير أن أهل فزان يرون إقامة حكومة إسلامية ، وهم راضون بالإدارة الفرنسية ، وليس عندهم شعور ضد الطليان .

وبعد وصول نتائج الدراسة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بدأ البحث في الموضوع ، فاقترحت روسيا إعطاء إيطاليا الوصاية على ليبيا ، على حين رفضت الدول الغربية هذا الاقتراح ، وطال النقاش ، فأحيل الموضوع إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة في شهر جمادى الآخرة من عام ١٣٦٨هـ (نيسان ١٩٤٩م) حيث كان من المقرر بحثه في تلك الدورة غير أنه قد أجّل مدة خمسة أشهر .

وعند البحث أيدت روسيا استقلال ليبيا ووحدتها بعد أن رأت عدم استجابة لطلباتها بالوصاية ، فأصبح من الخير لها أن تمنع الآخرين كما منعوها ، ومن ناحية أخرى تظهر أمام الشعوب أنها بجانب الشعوب ضد الاستعمار ، غير أن ذلك لم يكن إلا بعد أن عجزت عن تحقيق رغباتها في الوصاية . ورأت إنكلترا الاستقلال دون الوحدة ، مع مراعاة مصالح فرنسا وأما الولايات المتحدة فقد رأت الاستقلال السريع على أن يتم خلال ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر ، ولكن فرنسا لم تعترف بوحدة ليبيا ، بل لم تعترف بشيء اسمه ليبيا . وأثناء التصويت على الاستقلال في جلسة ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) وافقت الجمعية العمومية على استقلال ليبيا مع وحدة أراضيها بأغلبية تسعة وأربعين صوتاً ، وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت من بينهم إنكلترا وفرنسا ، وكان نص القرار ألا تزيد مرحلة الاستقلال على مطلع عام (١٩٥٢م) أي الرابع من ربيع الثاني من عام ١٣٧١هـ ، وتشكّلت لجنة دولية للإشراف على تنفيذ القرار برئاسة « ادريان بلت » .

موقف السنوسي : أرسل محمد إدريس السنوسي وفداً إلى لندن برئاسة

رئيس ديوانه عمر منصور الكيخيا في تاريخ ٢٢ محرم من عام ١٣٦٨هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال إقليم برقة وحده، وتمّ التفاهم، ورجع الوفد من لندن.

وأخبر المؤتمر البرقاوي الهيئات الطرابلسية أن يعمل كل إقليم لاستقلاله، ويساعد الإقليم الآخر.

المناورات: ومن ناحية أخرى عملت إنكلترا على التفاهم مع فرنسا وإيطاليا لحلّ موضوع ليبيا بشكل منفرد، وقد تمّ الاتفاق بين وزير خارجية إنكلترا «بيفن» ووزير خارجية إيطاليا «سفورزا» على أن:

١ - تتولى إيطاليا الوصاية على إقليم طرابلس تحت إشراف مجلس استشاري يضم مصر، وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - تتولّى إنكلترا أمر إقليم برقة.

٣ - تتولّى فرنسا أمر إقليم فزّان.

وأرسل الاتفاق إلى الأمم المتحدة. ولكن المؤتمر البرقاوي رفض إلاّ الاستقلال. ولمّا أخذت الهيئة العامة للأمم المتحدة بمناقشة موضوع ليبيا سافر وفد ليبي «لإحباط مشروع الاتفاق الحالي»، وكان الوفد برئاسة منصور قدارة، وعضوية علي العنيزي وفؤاد شكري، وقد اعترضت إنكلترا على هذا الوفد وادّعت أنه لا يمثّل الليبيين. وفي الوقت نفسه كان قد سافر وفد من برقة برئاسة عمر شنيب، وعضوية خليل القلال وعبد الحميد العبار، وقد ذهب ليطالب باستقلال ليبيا تحت إمرة السنوسي. وإنّ وجود أكثر من وفد ليبي في الأمم المتحدة قد دعم حجة إنكلترا بأن الوفد الأول لا يمثّل أهالي ليبيا.

وفي هذه الأثناء حدثت ثورة في طرابلس، وهاجم السكان فيها الإيطاليين، وحملوا على الأوربيين عامة حتى إن الحاكم العسكري البريطاني قد حظر على الأمريكيين والإنكليز مغادرة منازلهم، وسمح للإيطاليين بحمل

السلاح، كما وقعت أحداث مشابهة في إقليم برقة. وهذا ما كان له أثر في رفض اتفاق (بيفن - سفورزا) في تاريخ ١٨ رجب ١٣٦٨هـ (١٥ أيار ١٩٤٩م).

إعلان استقلال برقة: اجتمع المؤتمر البرقاوي في بنغازي في تاريخ ٥ شعبان ١٣٦٨هـ (الأول من حزيران ١٩٤٩م)، وألقى محمد إدريس السنوسي كلمة فيه، وأعلن فيها عن مولد دولة برقة، وأيّد المؤتمر ذلك بالإجماع، واعترفت إنكلترا بالدولة الجديدة مباشرة. وإذا كان المؤتمر قد وافق على ذلك، فإن الشعب قد أبدى استياءً كبيراً. فقامت مظاهرة في مدينة بنغازي ضد السنوسي، واتجهت نحو قصره، وحاولت اقتحامه. كما قام أمين سر جبهة عمر المختار بإخبار السنوسي أن إعلان استقلال برقة معناه الموافقة الأكيدة على تجزئة البلاد، وطالبه بإعلان استقلال البلاد كلها، وقيام دولة واحدة في البلاد تحت إمرته. وكما لقي ذلك التصرّف استياءً داخل البلاد، فإنه قد لقي مثله خارج البلاد وفي كل الأوساط الإسلامية الواعية، وحيث لم تكن وسائل الإعلام آنذاك قد تطوّرت على الصورة التي نعرفها اليوم والتي تصل فيها الأخبار إلى المجتمعات والشعوب كلها، وأظهر عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية أسفه لما تمّ.

وأرسلت هيئة تحرير ليبيا إلى محمد إدريس السنوسي تبلغه عدم اعترافها بما حدث، وذلك في تاريخ ٨ شعبان ١٣٦٨هـ (٤ حزيران ١٩٤٩م). ثم قدم وفد من طرابلس إلى بنغازي برئاسة محمد أبو الإسعاد العالم ومحمود المنتصر، وبحث مع السنوسي خطر إقامة دولة في (برقة)، وطالبه بضرورة العمل لوحدة البلاد. فاحتجّ السنوسي بأنّ اتحاد برقة مع طرابلس سيعيد الإيطاليين إلى برقة، لأن الأمم المتحدة قررت جعل طرابلس لإيطاليا.

وفي ١٠ رمضان عام ١٣٦٨هـ تشكّلت أوّل حكومة في برقة برئاسة فتحي الكيخيا، وتمثّل إنكلترا المعتمد البريطاني، وبيده الخارجية، والدفاع، والتجارة، والإشراف على الملاحة، وكل ما يتعلّق بالاتصالات.

وسافر محمد إدريس السنوسي إلى لندن ومعه رئيس وزرائه فتحي الكيخيا ، وفي طريقه مرّ على طرابلس فاستقبل استقبالاً حاراً ، وألقى كلمة وعد فيها بالعمل لمصلحة البلاد عامةً ولتطلعات شعبها ، غير أنه لم يتحدّث بعدها إلّا عن برقة ، واستقلالها ، وحكومتها .

وفي لندن بحث مع السلطات الإنكليزية :

١ ـ استبعاد فكرة الوصاية عن برقة ، وطرابلس ، ٢ ـ محاولة الإبقاء على الإدارة البريطانية . ٣ ـ منح برقة وطرابلس استقلالاً ذاتياً . ٤ ـ وصاية فرنسا على إقليم فزّان .

اعترض رئيس وزراء برقة على هذه الموضوعات ، فترك اللقاء ، وتخلّ عن أميره ، وغادر لندن ، وسافر إلى باريس ، ومنها أرسل استقالته .

رجع السنوسي من لندن إلى برقة بعد أن تمّ التفاهم بينه وبين الحكومة البريطانية . وفي ١٥ ذي القعدة ١٣٦٨هـ (٧ أيلول ١٩٤٩م) منح رئيس الإدارة البريطانية « دوكاندول » حقّ وضع دستور لبرقة للأمير محمد إدريس السنوسي ، وأعلن الدستور في ٢٦ ذي القعدة ١٣٦٨هـ ، ويتألف من ٦٨ مادة . وأعلنت إنكلترا بعدها نقل السلطات الداخلية في برقة إلى أميرها محمد إدريس السنوسي .

ومع كل ما حدث ، ومع صدور قرار من الأمم المتحدة في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا ، إلّا أن الوضع لم يتغير شيئاً بالنسبة إلى السيد السنوسي ، ويبدو أنه لم يتلقّ بعد الضوء الأخضر ليقبل بالاتحاد ، وهذا ما تشير إليه الأحداث ، لقد أصدر بالاتفاق مع إنكلترا قانون الانتخاب البرقاوي في تاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (٥ نيسان ١٩٥٠م) .

جرت الانتخابات في برقة في ١٩ شعبان ١٣٦٩هـ (٥ حزيران ١٩٥٠م) وتألّفت الجمعية الوطنية من خمسين عضواً منتخباً ، ويضاف لهم

عشرة أعضاء يعيّنهم الأمير .

اجتمعت الجمعية الوطنية ، وتشكّلت الوزارة برئاسة محمد الساقزلي وشغل فيها مصطفى بن حليم ناظراً للأشغال العامة في المجلس التنفيذي لولاية برقة ، ولكن لم تلبث أن استقالت بعد شهرٍ واحدٍ .

تشكّلت وزارة برئاسة عمر منصور الكيخيا ، وصدر قانون الجنسية البرقاوية ، وتأسّس جيش خاص ببرقة بإشراف مدربين من إنكلترا التي مُنحت قواعد عسكرية في البلاد . غير أن الجمعية الوطنية البرقاوية قد عارضت هذه السياسة الانفصالية التي لا يزال يتبعها الأمير على الرغم من اتفاق على الاتحاد مع الطرابلسيين ، ورغم صدور قرار من الأمم المتحدة بالاتحاد بين برقة وطرابلس . كما عارضت الجمعية سياسة التبعية لإنكلترا رغم قرار الاستقلال الذي أقرّته الأمم المتحدة ، وقد أجبرت هذه المعارضة حكومة عمر منصور الكيخيا على الاستقالة ، ولكن الأمير لم يلبث أن حلّ الجمعية الوطنية ، إذ لم يقبل توجيه أي انتقادٍ له ، ودعا إلى انتخاباتٍ جديدةٍ ، وتمّت تحت نظره ورضي عن نتائجها ، ولا يوجد في البلاد هيئات أو أحزاب منذ أن أمر بحلّها في مطلع عام ١٣٦٧هـ .

في طرابلس : تعدّدت الوفود في هذه المرحلة ، فقد أرسل المؤتمر الوطني الطرابلسي وفداً برئاسة بشير السعداوي إلى بنغازي لتهنئة سكان برقة بالاستقلال ، وتهنئة محمد إدريس السنوسي بالإمارة ، ودعوته لزيارة طرابلس ، وقد سافر الوفد في تاريخ ١٧ رجب ١٣٦٨هـ (١٤ أيار ١٩٤٩م) ، وقام بالمهمة المكلّف بها .

لبّى السيد محمد إدريس السنوسي الدعوة بزيارة طرابلس وقام فعلاً بتلك الزيارة في ٢٢ رجب ١٣٦٨هـ (١٩ أيار ١٩٤٩م) ، وفي طرابلس ألقيت عليه قنبلة ، ولكن لم يصب بأذى ، ولم تقع خسائر .

وسافر وفد من المؤتمر الوطني الطرابلسي أيضاً برئاسة بشير السعداوي ،

وعضوية مصطفى ميزران وفؤاد شكري إلى الأمم المتحدة للدفاع عن القضية الطرابلسية ، وإبداء رأي أهالي البلاد .

وسافر وفد آخر من حزب الاستقلال إلى الأمم المتحدة أيضاً للغاية نفسها ، وكان برئاسة مختار المنتصر ، وعضوية كل من عبد الله بن شعبان ، وعبد الله الشريف ، وأحمد راسم كعبار .

كما سافر (أورفال قره منلي) يطالب بعودة الطليان إلى إقليم طرابلس .

وسافر وفد من برقة برئاسة عمر شنيب ، وعضوية خليل القلال ، وعبد الرزاق شقلوف ، لنقل آراء سكان إقليمهم إلى الأمم المتحدة .

قرار الأمم المتحدة : سبق أن قلنا : إن الأمم المتحدة قررت في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) استقلال ليبيا ، على ألا يتأخر عن مطلع عام ١٩٥٢م (الرابع من ربيع الثاني ١٣٧١هـ) . كما أرسلت « أدريان بلت » مندوباً لها على رأس لجنة دولية للإشراف على تنفيذ هذا القرار ، ويساعد مندوب الأمم المتحدة مجلسٌ استشاري يتألف من عشرة أعضاء ، يمثل كلاً من : مصر ، وباكستان ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وإنكلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية : عضو واحد ، ويضاف إلى ذلك ثلاثة أعضاء يمثلون ليبيا : ويكون من كل إقليم عضو ، وعضو آخر يمثل الأقليات .

وقد دعا مندوب الأمم المتحدة « أدريان بلت » إلى أن يحتفظ المعتمد البريطاني في برقة ، ورئيس الإدارة البريطانية في طرابلس ، والمعتمد الفرنسي في فزان بجميع السلطات التنفيذية ، والخارجية ، والمالية ، وقد عارض كل من مندوب مصر[1] وباكستان[2] هذه الدعوة في ٧ شوال ١٣٦٩هـ (٢٢ تموز ١٩٥٠م) وعدَّا هذا مخالفاً لما اتخذته الأمم المتحدة من قرار .

---

(١) مندوب مصر هو : محمد كامل سليم .

(٢) مندوب باكستان هو : عبد الرحيم خان .

وتقرر تشكيل لجنة تتألف من واحد وعشرين عضواً يمثل كل إقليم سبعة أعضاء : يختارهم في إقليم برقة أميرها محمد إدريس السنوسي ، وزعماء طرابلس في إقليم طرابلس ، ورئيس إقليم فزان في ذلك الإقليم . واقترح مندوب الأمم المتحدة إضافة إيطالي وآخر يهودي ، غير أنه لم يؤخذ بهذا الاقتراح .

وقامت لجنة الأمم المتحدة بإجراء الانتخابات النيابية والإشراف عليها ، وتشكيل الجمعية الوطنية ، التي عُيِّن أعضاؤها بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة ، ووضعت دستوراً للبلاد ، وقررت الحكم الاتحادي ، ومبايعة محمد إدريس السنوسي ملكاً على البلاد ، وقد تمت البيعة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (الثاني من أيلول ١٩٥٠م) . وقد نص الدستور على :

ـ ليبيا مملكة وراثية اتحادية ديمقراطية ، دينها الإسلام ، وتحمل اسم « المملكة الليبية المتحدة » .

ـ يتألف المجلس النيابي الليبي من مجلسين : أحدهما للشيوخ والآخر للنواب .

ـ يتألف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً : ثمانية أعضاء لكل ولاية يعيِّن الملك نصفهم ويعيِّن الباقون من قبل المجالس التشريعية المحلية . وبهذا يوزع أعضاء مجلس الشيوخ بالتساوي بين الولايات الثلاث .

ـ ينتخب النواب على أساس نائب لكل عشرين ألف ناخب ، على ألا يقل عدد ممثلي الولاية عن خمسة أعضاء . وبذا كان عدد نواب الولايات كما يلي :

الولاية	العدد	
ولاية طرابلس	٣٥	نائباً .
ولاية برقة	١٥	نائباً .
ولاية فزان	٥	نواب .
	٥٥	نائباً .

ثم انتخاب اللجنة التمثيلية في إقليم فزان ، وانتخب أحمد سيف النصر رئيساً للإقليم في تاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٦٩هـ (١٢ شباط ١٩٥٠م) . وقد قاطع سكان مدينة « غات » الانتخابات بحجة انتمائهم إلى قبائل الطوارق . كما قاطع سكان « سبها » تلك الانتخابات بحجة أنهم يؤيدون الانضمام إلى طرابلس ، فلا حاجة إذن للانتخابات ، وكانوا يؤيدون عبد الرحمن البركولي .

وتشكلت حكومة اتحادية مؤقتة برئاسة محمود المنتصر[1] في تاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٣٧٠هـ (٢٩ آذار ١٩٥١م) ، كما قامت حكومات محلية في الولايات الثلاث .

---

(١) تشكلت حكومة محمود المنتصر المؤقتة على النحو الآتي :

١ ـ محمود المنتصر : للرئاسة .
٢ ـ علي الجربي : وزيراً للخارجية والصحة .
٣ ـ عمر شنيب : وزيراً للدفاع .
٤ ـ منصور قدارو : وزيراً للمالية .
٥ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمواصلات .
٦ ـ محمد بن عثمان : وزيراً للدولة .

الاستقلال

أعلن عن استقلال ليبيا ، وقيام المملكة الليبية المتحدة ، وتسلّم الملك محمد إدريس السنوسي الحكم فيها في تاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) .

١ ـ حكومة محمود المنتصر : شكّل محمود المنتصر رئيس الحكومة السابقة حكومة اتحادية جديدة[1] ، وقامت حكومة محلية في كل ولاية ، وأطلق عليها المجلس التنفيذي . وقام مجلس للنواب ، وآخر للشيوخ ، ومجلس تشريعي في كل ولاية وعيّن الملك والياً يمثله في كل ولاية للإشراف على الدستور ، والقوانين الاتحادية . وتحدّد يوم ٢٤ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (١٩ شباط ١٩٥٢م) موعداً لإجراء الانتخابات النيابية .

أجريت الانتخابات في موعدها المقرر ، ولم يفز سوى خمسة مرشحين من

---

(١) تشكلت أول وزارة ليبية بعد الاستقلال برئاسة محمود المنتصر على النحو الآتي :

١ ـ محمود المنتصر : رئيساً للوزارة ، وزيراً للخارجية .
٢ ـ فتحي الكيخيا : نائباً للرئيس ، وزيراً للعدل ، وزيراً للمعارف .
٣ ـ منصور قدارو : وزيراً للمالية والاقتصاد .
٤ ـ علي الجربي : وزيراً للدفاع الوطني .
٥ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمواصلات .
٦ ـ محمد بن عثمان : وزيراً للصحة .

مرشحي حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي يتزعمه بشير السعداوي ، والذي تعد طرابلس مركزه الرئيسي ، فقام أعضاؤه يدافعون عن مراكزهم ، وحملوا السلاح ضد الحكومة ، فأصدر رئيس الوزراء محمود المنتصر تعليماته إلى والي طرابلس فاضل بن زكري بإبعاد بشير السعداوي ، فألقي عليه القبض في يوم ٢٦ جمادى الأولى عام ١٣٧١هـ ، وأبعد إلى بنغازي ، ولم يكن في المجلس من يمثل هيئات أو أحزاب سوى هؤلاء الأعضاء الخمسة من أتباع حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذين ذكرناهم .

وها قد مرّ على استقلال ليبيا ما يقرب من ثمانية وثلاثين عاماً ، وقد مرت بمرحلتين : الأولى منهما كان النظام ملكياً ، وقد استمرّ ما يقرب من سبع عشرة سنة ، وكانت معظم الأحداث التي شغلت الحكم داخلية ، أما الثانية فقد أصبح نظام الحكم جمهورياً نتيجة انقلاب تعرّضت له البلاد ، وكانت معظم الأحداث خارجية وها أصداؤها الواسعة ، وفي كلتا المرحلتين تولّى الأمر حاكم واحد .

أولاً : الملكية

منذ أن استقلت البلاد ، تولى الحكم فيها محمد إدريس السنوسي ، وقد نصّ الدستور الذي وُضع على أن ليبيا مملكة وراثية اتحادية ديمقراطية . وقد انصرف الحكم إلى معالجة القضايا الداخلية التي نشأت نتيجة الظروف التي مرّت البلاد بها من استعمار ، وحروب ، وحكم عسكري أجنبي ، هذا بالإضافة إلى النظام الاتحادي الذي قام بعد الاستقلال ، والمعاهدات المكبلة للبلاد ، والارتباط الذي يسير عليه المسؤولون والذي أوصلهم إلى السلطة .

١ ـ النظام الاتحادي : كانت كل ولاية تظنّ أن لها الحرية التامة في التصرّف ضمن أراضيها بل إن هذه الولايات قد دخلت في مفاوضات فيما بينها لتحديد الحدود التي تفصل بينها بشكل رسمي ، وكان المتنقل بين ولاية وأخرى يضطرّ إلى الوقوف عند حدود الولاية ، ويخضع إلى تفتيش وسؤال ، وكأنه يجتاز حدوداً بين دولتين بينهما خلافات دائمة ، وكان هذا التفتيش للأشخاص والأمتعة ، وتسجيل أسماء المتنقلين في سجلات خاصة يشمل النواب والوزراء سواء أكانوا محليين أم اتحاديين .

٢ ـ حكومة محمد الساقزلي : استقالت حكومة محمود المنتصر التي تشكّلت مع الاستقلال ، وعُهد إلى رئيس الديوان الملكي محمد الساقزلي بتشكيل حكومة جديدة[1] في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (١٨ شباط

(١) تشكلت وزارة محمد الساقزلي على النحو الآتي :
١ ـ محمد الساقزلي : رئيساً للوزارة ، ووزيراً للخارجية .
٢ ـ عبد الرحمن القلهود : وزيراً للعدل .
٣ ـ علي الجربي : وزيراً للمالية .
٤ ـ خليل القلال : وزيراً للدفاع .

١٩٥٤م) ، واستمرّ الوضع الاتحادي القائم على ما هو عليه . وأخذوا يشكون من هذا الوضع القائم الذي لا يشعرون معه أنهم في دولة واحدة ، كي أخذ النواب والمسؤولون يحسّون بخطورة الأمر الذي هم فيه فأخذوا يطرحون الموضوع في المجلس النيابي ، ويعرضونه على الوزارة ، واستقالت وزارة محمد الساقزلي في ٨ شعبان ١٣٧٣هـ (١١ نيسان ١٩٥٤م) .

٣ ـ حكومة مصطفى بن حليم : عُهد إلى مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة(١) . وبدأت مناقشة الوضع في مجلس النواب ، وأخذت تظهر معارضة لهذا النظام القائم ، غير أن مجلس النواب لم يستطع أن يضع حدًّا لهذا الخلل الواقع ، وذلك لأن كل ولاية تعدّ لنفسها الحقّ في التصرّف بما تراه مناسباً ، ولو كان يتعارض مع الدستور ، أو يخالف أوامر الحكومة الاتحادية .

---

٥ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمعارف.
٦ ـ محمد الطاهر العالم : وزيراً للصحة.
٧ ـ مصطفى بن حليم : وزيراً للمواصلات.
٨ ـ إسماعيل بن الأمين : وزيراً للدولة.
٩ ـ خليل ناصوف : وزيراً للدولة.

(١) تشكلت وزارة مصطفى بن حليم على النحو الآتي :
١ ـ مصطفى بن حليم : رئيساً للوزارة.
٢ ـ عبد المجيد كعبار : نائباً لرئيس الوزارة ، ووزيراً للمواصلات.
٣ ـ عبد الرحمن القلهود : وزيراً للعدل.
٤ ـ إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمعارف.
٥ ـ محمد بن عثمان : وزيراً للصحة.
٦ ـ نور الدين العنيزي : وزيراً للمالية.
٧ ـ خليل القلال : وزيراً للدفاع.
٨ ـ مصطفى السراج : وزيراً للاقتصاد.
٩ ـ علي الساحلي : وزيراً للدولة.
١٠ ـ سالم القاضي : وزيراً للدولة.
١١ ـ عبد السلام بسيكري : وزيراً للخارجية.

أو يضر بمصلحة الدولة . وهذا بالنسبة إلى الرجال الذين يستطيعون أن يوصلوا أصواتهم إلى أعلى المراجع ، وربما كان بعضهم من هذه المراجع غير أنهم عاجزين عن أن يفعلوا شيئاً . أما الأفراد العاديون وهم السكان جميعاً تقريباً فكانوا يحسّون بمرارة وأسى ، ولا يشعرون أبداً أنهم ضمن دولة واحدة إذا كانوا يتندّرون بما يصل لأسماعهم من حوادث من هذا القبيل ، ويطرحون عندما تقع لبعض النواب والوزراء ، ليس شماتة بهم ، وإنما لبحث الموضوع على مستوى عالٍ في المجلس النيابي أو في الوزارة الاتحادية ، ومع علمهم أنهم لا يستطيعون فعل شيء إلا كثرة الحديث ، وتكرار الوقائع ، فربما يغيّر شيئاً. وكان النواب الذين يطرحون مثل هذه الموضوعات وينتقدونها ؛ يجدون تأييداً من قبل الشعب لأن ذلك يتجاوب مع ما في نفوسهم ، وكانوا يحصلون في الانتخابات على أعلى الأصوات رغم كل ما يقع من تلاعب في الانتخابات . أما الذين يسكتون أو يؤيّدون الوضع القائم فلم يكن لهم من نصيب من النجاح في الانتخابات لولا السيف المصلت ، واللعب في النتائج .

٤ ـ حكومة عبد المجيد كعبار : وانتهى عهد وزارة مصطفى بن حليم في ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ (٢٦ أيار ١٩٥٧م) ، وجاءت حكومة عبد المجيد كعبار(١) التي استمرّت حتى ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م) حيث :

٥ ـ حكومة محمد بن عثمان جاءت حكومة محمد بن عثمان(٢) . وكانت

---

(١) لم تتغيّر حكومة عبد المجيد كعبار عن الحكومات السابقة بأعضائها وتصرّفاتها ، وإنما كان التغيير في توزيع الحقائب الوزارية ، ليس أكثر.

(٢) محمد بن عثمان الصيد من ولاية فزان . وقد تشكلت حكومته على النحو الآتي :
١ ـ محمد بن عثمان الصيد : رئيساً للوزراء.
٢ ـ سليمان الجربي : وزيراً للخارجية.
٣ ـ وهبي البوري : وزيراً للعدل.
٤ ـ أحمد الحصري : وزيراً للمالية.
٥ ـ محمد بشتي : وزيراً للتعليم.
٦ ـ يونس عبد النبي بلخير : وزيراً للدفاع.
٧ ـ عبد القادر البدري : وزيراً للصحة.
٨ ـ سالم الصادق : وزيراً للاقتصاد.

شركات النفط قد أخذت تعمل داخل البلاد ، فوجدت مصاعب كثيرة في الانتقال داخل البلد الواحد ، وأخذت تشكو من تعدد الجهات التي تدّعي كل منها حقاً من الحقوق أو اختصاصاً في موضوع ، وتسلب الجهة الثانية هذا الاختصاص ، فاقترحت هذه الشركات توحيد أجزاء المملكة ، وفرضت شيئاً من هيمنتها ، ووافقت السلطات المسؤولة ، وأعدّ القصر ما يجب من بيانات ، لتقليص نفوذ المجالس التنفيذية (الحكومات المحلية) وزيادة إشراف الحكومة الاتحادية ، وذلك بعيداً عن الوزارة ، ثم قدّم إلى رئيس الوزراء ، لتنفيذ ما يجب ، ثم أُلغيت المجالس التنفيذية (الحكومات المحلية) .

---

٩ ـ محمد عيدي : وزيراً للزراعة .
١٠ ـ حسن ظافر بركان : وزيراً للإعلام .
١١ ـ عبد المولى لانقي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ فؤاد الكعبازي : وزيراً لشؤون النفط .
١٣ ـ أبو القاسم صلاقي : وزيراً للصناعة .
١٤ ـ محمد بحيح : وزيراً للدولة .

حكومة ولاية طرابلس :
١ ـ فضل بن زكري : الوالي .
٢ ـ محمد رفعت : رئيس المجلس .
٣ ـ محمد طيب : وزيراً للداخلية .
٤ ـ سيفو الريش : وزيراً للصحة .
٥ ـ محمد بيفورنا : وزيراً للزراعة .
٦ ـ أحمد دريس : وزيراً للمالية .
٧ ـ محمد الشوحيا : وزيراً للعدل .
٨ ـ شمس الدين جبة : وزيراً للعمل الشعبي والاقتصاد .

حكومة برقة :
١ ـ حسين مازق : الوالي .
٢ ـ ونيس القذافي : رئيس المجلس .
٣ ـ محمد بوشريدة : وزيراً للداخلية .
٤ ـ حسن العبار : وزيراً للاقتصاد .
٥ ـ عثمان الحري : وزيراً للزراعة .
٦ ـ محمد بخليم : وزيراً للعمل الشعبي والاقتصاد .
٧ ـ حسن علي : وزيراً للتعليم .
٨ ـ أحمد عطار : وزيراً للعدل .

حكومة فزان :
١ ـ عمر سيف النصر : الوالي .
٢ ـ سيف نصر عبد الجليل : رئيس المجلس .
٣ ـ نصر بن شاهين : وزيراً للمالية .
٤ ـ أنور بن طاهر : وزيراً للعدل .
٥ ـ حسن الزعلي : وزيراً للصحة .
٦ ـ المهدي بن أحمد : وزيراً للتعليم .

بقيت وزارة محمد بن عثمان السعيد حتى ٢٤ شوال ١٣٨٢هـ (١٩ آذار ١٩٦٣م) ، وإن كان قد جرى عدة تعديلات ، فدخل الوزارة مثلاً عبد الرحمن القلهود ، وسليمان بو ربيدة ، ونوري بن غرسا ، وأحمد عون سوف ، وونيس القذافي ، وإبراهيم بن شعبان ، وأبو بكر نعمان ، وعمر محمود المنتصر ، ومحمد أبو نويرة ، ومحمود فتال ، وعبد السلام بريش ، ومحمد صفصاف ، وجرى تعديل في الحقائب الوزارية ، كما خرج عدد منها في أوقات متعددة .

٦ ـ حكومة محي الدين فكيني : جاءت حكومة محي الدين فكيني بعد حكومة محمد بن عثمان السعيد ، وكان أول الأعمال التي قامت بها إلغاء ما بقي من النظام الاتحادي ، وقد رحّب الملك بهذه الخطوة ، وأعطى رئيس الوزراء الجديد الضوء الأخضر لتنفيذ ما رآه ، واجتمع مجلس الوزراء في مدينة البيضاء في ١٤ ذي القعدة من عام ١٣٨٢هـ (٧ نيسان ١٩٦٣م) ، واقترح تعديل الدستور ، وحدّد المواد التي يجب تعديلها . واجتمع مجلس النواب في ٢١ ذي القعدة ، وأقرّ هذا التعديل ، كما اجتمع مجلس الشيوخ في ٢٣ ذي القعدة ، ووافق على هذا التعديل .

وبقي المجلس النيابي ، أما مجلس الشيوخ الذي كان محدداً على أساس النظام الاتحادي ؛ فقد عُدّل ، وأصبح تعيينه من صلاحيات الملك ، وبقي عدد أعضائه كما كان سابقاً : أربعة وعشرون عضواً ، دون النظر إلى الولايات .

المعاهدات : وقّعت ليبيا معاهدات مع ثلاث دول غربية ، وهي : إنكلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة .

أ ـ مع إنكلترا : انتقل محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة إثر هزيمة دول المحور في الشمال الإفريقي ، فقد وصل إلى برقة في شهر رجب ١٣٦٣هـ (تموز ١٩٤٤م) ، وقد أعلنت إنكلترا يومذاك أن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي أبداً .

ألقى محمد إدريس السنوسي خطبةً في بنغازي في شعبان ١٣٦٣هـ (٢٨ تموز عام ١٩٤٤م) دعا فيها إنكلترا إلى الاعتراف باستقلال برقة، وأنه على استعدادٍ لعقد معاهدةٍ معها. وأرسل كتاباً إلى «إدوارد كريغ» وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في ٨ رجب ١٣٦٤هـ (١٨ حزيران ١٩٤٥م) يطلب منه فيه اعتراف إنكلترا باستقلال برقة، وأنه يرحّب بكل مساعدةٍ بريطانية، وأنه على استعدادٍ أيضاً للاستعانة بمستشارين إنكليز في دوائر الحكومة، ولا مانع عنده من بقاء قوات بريطانية في برقة على اعتبار أنهما دولتين حليفتين.

وعندما جاءت لجنة التحقيق في مصير المستعمرات الايطالية صرّح لها السنوسي أنه يفضّل الاستقلال والتحالف مع إنكلترا، وكذا كانت دائماً تصريحاته للمعتمد البريطاني ولجريدة برقة الجديدة.

وعندما أعلن استقلال برقة في ٥ شعبان ١٣٦٨هـ (الأول من حزيران ١٩٤٩م) اعترفت إنكلترا بذلك الاستقلال الذاتي، وبمحمد إدريس السنوسي أميراً على برقة، ودعته لزيارتها، فلبّى الدعوة، وسافر إلى لندن في ٢٠ رمضان ١٣٦٨هـ (١٥ تموز ١٩٤٩م)، ووقّع هناك اتفاقاً خاصاً مع السلطات البريطانية جاء فيه: تحتفظ إنكلترا والولايات المتحدة بقواعد عسكرية حسب اتفاقات تُعقد بعد الاستقلال، ويستفيد السنوسي بعدد من المستشارين الإنكليز في أجهزة الدولة، وبعدد آخر من الضباط الإنكليز في الجيش والشرطة.

ثمّ التوقيع على اتفاق ماليّ مع إنكلترا في ١٥ ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٣ كانون الأول ١٩٥١م) وقّعه عن الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر، وعن الجانب البريطاني المعتمد البريطاني في طرابلس «بلاكلي»، وهو عبارة عن خمس مواد، ويبقى ساري المفعول حتى ١٦ رجب ١٣٧٢هـ (٣١ آذار ١٩٥٣م):

١ ـ تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية مقدارها خمسمائة ألف جنيه للمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار والشركة المالية الليبية.

٢ ـ تتعهد بريطانيا بتقديم منحة مالية للحكومات أو الإدارات المحلية في طرابلس الغرب وبرقة.

٣ ـ تغطي أي عجز في ميزانيات الحكومات.

٤ ـ توافق الحكومة الليبية على أن يكون موظف بريطاني في المالية والاقتصاد له حق الاتصال المباشر مع رئيس الوزراء ووزير المالية.

٥ ـ توافق الحكومة الليبية على وجود مدقق بريطاني للحسابات.

وجاء إلى ليبيا مائة وثلاثة وتسعون موظفاً بريطانياً، وتوزّعوا في مختلف دوائر الحكومة، وتسلّموا أعلى المناصب.

ثم مُدّ أجل هذه الاتفاقية مدة أربعة أشهر تمهيداً لعقد معاهدةٍ جديدةٍ تحدّد فيها العلاقات المالية والعسكرية بين الدولتين.

وعند البحث في الاتفاق المالي اقترح وزير المالية منصور قدارو الاستفادة من خبرة بعض الخبراء العرب في موضوع هذه الاتفاقية واستشارتهم، فعُيّن سفيراً لبلاده في لندن، وكان أول سفير لليبيا في لندن، وبذا سهل توقيع الاتفاق المالي دون إشكالات.

وتمّ توقيع المعاهدة الجديدة في ١٨ ذي القعدة ١٣٦٢هـ (٢٩ تموز ١٩٥٣م)، وقد وقّعها في بنغازي رئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر والسفير البريطاني «كيرك برايد» وتشمل المعاهدة سبع مواد، واتفاقية عسكرية، وأخرى مالية، وتنصّ على التحالف بين الدولتين، ونجدة أحدهما للآخر في حالة الحرب، وتقديم بريطانيا مساعدةً ماليةً لليبيا، وتتعهد ليبيا مقابل ذلك بأن تقدّم أراضيها في برقة وطرابلس والتي حدّدتها الملاحق العسكرية لاستعمال القوات البريطانية، كما تسمح بحرية تنقل هذه القوات في كافة أراضي البلاد

وتحليق الطائرات في سماء ليبيا كلها ، وإضافة إلى هذا أنه لا تدفع هذه القوات أية رسوم على البضائع التي تستوردها ، وتعدّ خارجة عن دائرة القوانين والتشريعات الليبية في الوقت الذي يحقّ لها التدخل في شؤون قوات الأمن والشرطة . ومدة المعاهدة عشرون عاماً .

ويبقى الاتفاق ساري المفعول حتى تتم مصادقة المجلس النيابي الليبي على هذه المعاهدة . وقد أحيلت هذه المعاهدة إلى لجنة الخارجية والدفاع اللتين حاولتا إبراز عيوبها ، وكذلك الحال في مجلس الشيوخ ، ثم جاء الأمر من الأمير محمد الرضا السنوسي نائب الملك في ٢٣ صفر ١٣٧٣هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٣م) بإبرام المعاهدة بعد أن صادق عليها مجلسا الشيوخ والنواب .

وحاول رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار الذي جاء إلى الحكم في ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ أن يبدأ مفاوضاتٍ جديدةً مع إنكلترا بشأن المساعدة التي تقدّمها لليبيا طبقاً لنصوص المعاهدة الخاصة ، بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات . وبدأت المفاوضات في الأول من رجب من عام ١٣٧٧هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٥٨م) في مدينة طرابلس ، واقترح المندوب البريطاني تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه ، فرفض رئيس الوزارة الليبية هذا الاقتراح ، وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطانية في ١٤ شوال ١٣٧٧هـ (٣ أيار ١٩٥٨م) ، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون ، حيث تدفع إنكلترا ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه ، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين ، وتزويد ليبيا بالمعدات العسكرية .

ب - مع الولايات المتحدة : منذ أن دُحرت دول المحور في الشمال الإفريقي ، وتقدّم الإنكليز في أرض ليبيا ، سمحت إنكلترا للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مطار الملاحة (هويلس) ، فلما استقلّت ليبيا طلبت

الحكومة الأمريكية من الحكومة الليبية المؤقتة الدخول في مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية في ليبيا ، وبالمقابل تقديم العون المادي الأمريكي للدولة الناشئة حديثاً ، وبدأت المباحثات فعلاً ، وقد مثّل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المنتصر ، ومثّل الجانب الأمريكي « أندروغ لش » القائم بالأعمال في طرابلس . وقد أعدّت الاتفاقية ، وكان الملك محمد إدريس السنوسي على اطلاع عليها ، وقد أمر رئيس وزرائه بالتوقيع عليها يوم الاستقلال المقرر ، وهو ٢٦ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) .

منحت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية حقّ البقاء في قاعدة (الملاحة) مدة عشرين عاماً ، وحق السيطرة على السماء الليبية ، والمياه البحرية الإقليمية ، وحرية تنقل القوات الأمريكية في البلاد كلها ، وإعفاء القوات الأمريكية من كل رسوم على البضائع التي تستوردها أو تدخلها إلى الأراضي الليبية ، وتدفع الولايات المتحدة مقابل ذلك مليون دولار سنوياً .

وُقّعت هذه المعاهدة دون عرضها على المجلس النيابي ، أي لم تكتسب الصفة الشرعية ، فلما بدأ النواب يتساءلون ، ويوجّهون الأسئلة إلى الحكومة عند وضع قاعدة (الملاحة) ، عملت حكومة محمد الساقزلي الجديدة التي خلفت حكومة محمود المنتصر على إجراء مفاوضاتٍ جديدةٍ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإخفاء المعاهدة الجديدة عن النواب ، وتشكّلت لجنة لهذا الغرض ، وبدأت أعمالها في ٥ رجب ١٣٧٣هـ (٩ آذار ١٩٥٤م) ، واستمرّت أيام حكومة مصطفى بن حليم ، وإن كان أعضاؤها قد جرى عليهم التغيير، وفي ٧ رمضان ١٣٧٣هـ (٩ أيار ١٩٥٤م) توصّل الجانبان إلى عقد اتفاقية جديدة ، وإن اختلفا في الحصانة القضائية للقوات الأمريكية ، ومبلغ المعونة الأمريكية .

سافر رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز المعاهدة ، والاتفاق على ما كان فيه خلاف بين الطرفين

وتمّ التفاهم ، ووقعت المعاهدة ، وبقيت القاعدة للولايات المتحدة ، والتي سُمح لها أيضاً بالحركة الحرة في أراضي ليبيا ، وكذلك سُمح لها الاستيراد دون رسوم ، وبُنيت القواعد التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا ، وهي : قاعدة الملاحة التي تعدّ أكبر قاعدة لها خارج الولايات المتحدة ، ومنطقة في كل من مدن مصراطة ، وبنغازي ، ودرنة ، وطبرق ، وأية منطقة أخرى تراها الولايات المتحدة ضرورية للدفاع . ومدة المعاهدة عشرون سنة تدفع خلالها الولايات المتحدة لليبيا أربعين مليون دولار ، بمعدل مليونين كل عام .

وهمّ رئيس الوزراء مصطفى بن حليم عرض الاتفاقية على مجلس النواب والشيوخ ، فعدّل وزارته وأدخل فيها بعض رجال المعارضة[1] ، وأعفى رئيس مجلس الشيوخ من منصبه ، عندما أبدى معارضة للاتفاقية[2] .

عُرضت الاتفاقية على مجلس النواب ، فأحالها إلى لجنة الشؤون الخارجية ، وكان عدد أعضائها سبعة نواب ، فعارضها خمسة منهم[3] ، وأيّدها اثنان[4] . وقدّم كل فريق تقريراً خاصاً برأيه ، فاستبعدت الحكومة تقرير الفريق المعارض ، وطرحت على المجلس النيابي تقرير المؤيّد ، وحصلت على التصديق ، ثم عرضت ذلك على مجلس الشيوخ وطلبت إمرارها بسرعة ، فوافق ، وصدّق عليها الديوان الملكي ، وأصبحت سارية المفعول .

وزار « جيمس ريتشاردز » مساعد الرئيس الأمريكي طرابلس يوم ١٦

---

(١) دخل الوزارة عبد الرحمن القلهود ، ومصطفى السراج ، وكانا من المعارضة سابقاً .

(٢) كان رئيس مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخيا ، فأعفي من منصبه ، ونُصّب مكانه « علي العابدية » .

(٣) عارضها كل من : صالح بويصير ، ومصطفى ميزران ، ورمضان الكيخيا ، ومفتاح عريقيب ، وعبد السلام بسيكري .

(٤) أيدها محمد سيف النصر ، وحسين القفه .

شعبان ١٣٧٦هـ (١٧ آذار ١٩٥٧م) واستمرّت الزيارة ثلاثة أيام عرض خلالها مشروع ايزنهاور بالنسبة للشرق الأوسط ، فوافق رئيس الوزارة الليبية مصطفى بن حليم ، وحصلت ليبيا بعدها على مساعدة أمريكية مقدارها سبعة ملايين دولار .

وطلب رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم أسلحة أمريكية غير أن حكومته قد سقطت ، وجاء إلى الحكم وزارة جديدة برئاسة عبد المجيد كعبار في تاريخ ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ ، فتابع المباحثات ، وتمّ توقيع اتفاقية بهذا الخصوص في تاريخ ٣ ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٣٠ حزيران ١٩٥٧م) وقّعها عن الجانب الليبي وزير الخارجية « وهبي البوري » ، وعن الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في طرابلس « جون تابين » ، ولكن حُدّد استعمال هذه الأسلحة في الأغراض التي وُقّعت من أجلها الاتفاقية .

ثم طلب رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كعبار زيادة مبلغ المعونة الأمريكية ، وجرت مباحثات بين الطرفين في السفارة الأمريكية في طرابلس تمخّضت عن وضع أربعة ملايين دولار تحت تصرّف الحكومة الليبية .

وعاد الطلب بالزيادة ، وجرت مفاوضات أخرى رفعت بعدها الولايات المتحدة مساعدتها إلى ليبيا إلى عشرة ملايين تُدفع إلى الحكومة الليبية مباشرة .

جـ - مع فرنسا : وقّعت الحكومة الليبية يوم الاستقلال ٢٦ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا ، سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزّان مقابل مساعدة مالية تُقدّمها فرنسا إلى المجلس التنفيذي لتلك الولاية ، ولم تعرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب الليبي ، وإنما أبقتها الحكومة سراً ، غير أن ذلك كشفه خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة محمود المنتصر نيابة عن الملك في المجلس النيابي عند اجتماعه يوم ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ (٢٥ آذار ١٩٥٢م) .

وعندما عرضت الميزانية الأولى للدولة الليبية على المجلس النيابي عُرفت حقيقة تلك الاتفاقية ، وأن فرنسا تدفع مبلغ مائة وثلاثة وستين ألف جنيه ، وأن هناك موظفاً فرنسياً مكلّفاً بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلّقة بولاية فزان ، وقد حملت المعارضة على هذه الاتفاقية ، بل وسخرت من هذا المبلغ الذي يمكن للولاية أن تقتصده من ميزانيتها لو طلب منها ذلك .

وبعدئذٍ قرر الملك عدم تجديد الاتفاقية مع فرنسا ، إذ أعلن ذلك في خطاب العرش الذي قرأه رئيس الوزارة مصطفى بن حليم نيابةً عنه يوم ١٤ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ (٩ كانون الأول من عام ١٩٥٤م) بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة ، وأمر بإبلاغ الحكومة الفرنسية ضرورة الجلاء عن فزان .

وجرت مباحثات بين رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم في باريس وبين رئيس وزراء فرنسا «بيار منداس فرانس» واتفقا على النقاط الأساسية بين الجانبين على أن تُدرس من قِبل لجان من الطرفين في طرابلس بعد الاتفاق المبدئي الذي تمّ ، وبدأت المباحثات فعلاً في طرابلس في تاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٤هـ (١٨ تموز ١٩٥٥م) ، وتمخّضت عن توقيع معاهدة في تاريخ ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٧٤هـ (١٠ آب ١٩٥٥م) ، وهي معاهدة صداقة ، واتفاقية تعاون اقتصادي ، وتنمية للتبادل التجاري بين الدولتين ، ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الاتحادية للدولة الليبية ، واتفاقية حسن جوار تنظّم الأمن على الحدود ، وتجارة القوافل ، وانتقال البدو ، واتفاقية ثقافية . ومدة المعاهدة عشرون سنة . وتعهّدت فرنسا بالجلاء عن فزان خلال سنة واحدة بدءاً من وضع المعاهدة موضع التنفيذ ، كما تسلّمها مطارات (سبها) و (غات) و (غدامس) والمباني والمعدات التابعة لها بشرط استخدام فنيين فرنسيين ، وتسهيل المواصلات الجوية الفرنسية . كما تسمح الحكومة الليبية للطائرات الفرنسية بناءً على إشعارٍ سابق الهبوط في مطار (سبها) والإقلاع منه لمدة خمس سنوات ، وفي مطار (غات) و (غدامس) لمدة سنتين . كما سمحت ليبيا للقوات الفرنسية باتخاذ منطقة فزان ممراً لها في ذهابها إلى تشاد أو

إيابها منها إلى الجزائر وتونس . وفوق كل هذا استأجرت فرنسا قطعة أرض ليبية بجوار حدود الجزائر ، لاستخدامها كمهبط للطائرات الفرنسية ، وتعادل قيمة هذا الإيجار مائة قرش سنوياً ولمدة عشرين سنة[1] .

عُرضت المعاهدة على مجلس النواب ، فبدت معارضة ضعيفة كان على رأسها عبد العزيز الزقلعي ، أما صالح مسعود بويصير الذي اعتاد معارضة أي ارتباطٍ فقد اضطُر إلى مغادرة البلاد . ولما كانت المعارضة ضعيفة ؛ نالت المعاهدة على الموافقة ، وكذلك صادق عليها مجلس الشيوخ في ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م) .

المطالبة بإلغاء المعاهدات : بدأ وعي الشعب في ليبيا نتيجة مطالبة عددٍ من النواب بإنهاء المعاهدة الأجنبية التي تقيّد الحكومة والشعب معاً بأغلال ثقيلة ، كما كان أثر ما تكتبه الصحف العربية في البلدان العربية الأخرى واضحاً ، إضافة إلى الهجوم الذي أخذ يشنّه الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، والذي كان على خلافٍ واسع مع الاستعمار الإنكليزي حيث كان تحرّكه بتوجيه أمريكي ؛ فقد وصل إلى السلطة بدعمٍ منه غير أنه يخفي هذا بإعلان الهجوم على أمريكا ليدفن تحته شيئاً آخر ، كما كان يقوم بمغازلة الاستعمار الروسي ، وبهذا ذرّ الغبار في عيون الكثيرين حتى خفيت الحقيقة تحت هذه السياسة .

٧ ـ حكومة محمود المنتصر : سقطت حكومة محي الدين فكيني في ٨ رمضان ١٣٨٣هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤م) ، وعُهد إلى محمود المنتصر

---

(١) مثّل ليبيا في هذه المباحثات : مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وعبد المجيد كعبار نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات ، وسيف النصر عبد الجليل رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان ، وسليمان الجربي وكيل الخارجية ، والرائد السنوسي الأطيوشي ، والنقيب نوري الصديق ، وحسن مخلوف ، وأحمد ابن سعود .
ومثّل الجانب الفرنسي : «موريس دوغان» سفير فرنسا في ليبيا ، و «أبوافو» الوزير المفوّض في الخارجية الفرنسية ، و «مابار» المدير المساعد في الخارجية .

بتشكيل حكومة جديدة ، فشكّلها في اليوم التالي . ونتيجة الوعي الذي انتشر في الأوساط كافة ونتيجة الظروف المواتية تقدّم عدد من النواب[1] بمشروع قانونين إلى مجلس النواب : أحدهما يقضي بإلغاء المعاهدات الليبية مع الدول الأجنبية . والثاني يقضي بتصفية القواعد العسكرية من البلاد ، فأحال المجلس النيابي هذين المشروعين إلى لجنة الشؤون الخارجية وذلك في تاريخ ٢٥ شوال ١٣٨٣هـ (٩ آذار ١٩٦٤م) ، وكان رئيس الحكومة محمود المنتصر قد صرّح بعزم الحكومة على عدم تجديد أو تمديد الاتفاقيتين الإنكليزية والأمريكية .

ودرست لجنتا الدفاع والخارجية مشروع القانونين ، ووافقتا عليهما ، ورفعتا تقريرهما إلى مجلس النواب بالموافقة ، وأوصتا بتأجيل مناقشة الموضوع لإفساح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات تستهدف إلغاء المعاهدات ، وتصفية القواعد العسكرية ، وجلاء الأجنبي تماماً عن البلاد .

أثناء ذلك انتقل الملك محمد إدريس السنوسي من البيضاء إلى طبرق واستدعى رئيس الوزراء ، ورئيس النواب ، ورئيس مجلس الشيوخ ، وأبلغهم عزمه على التنازل عن الملك ، وذلك في تاريخ ٦ ذي القعدة ١٣٨٣هـ (١٩ آذار ١٩٦٤م) ، وحاولوا ثنيه عن عزمه ، غير أنهم فشلوا ، ولما انتشر الخبر قامت مظاهرات في ٨ ذي القعدة تطالب الملك بالعدول عن رأيه ، فاستجاب لرأي الشعب .

طلبت الحكومة الليبية من الحكومتين الإنكليزية والأمريكية الدخول في مباحثات حول جلاء قواتها عن القواعد التي تحتلّها في الأرض الليبية ، فوافقت الحكومتان المعنيتان بالأمر على هذا الطلب .

---

(١) كان من بين هؤلاء النواب : أحمد الرمالي ، وأحمد الفرياني ، وأحمد الغرياني ، وعبد السلام التهامي ، والسالح فلفل ، وعلي مصطفى المصراتي ، وعمران البصير ، ومحمد بشير المغيربي ، ومحمد الشوشان ، ومحمود فتح الله ، والفيتوري زميط ، ومحمود صبحي ، ومحمد أبو صاع .

٨ - حكومة حسين مازق : وبدأت مباحثات من أجل الجلاء في عهد حكومة محمود المنتصر ، واستمرّت أيام حكومة حسين مازق[1] التي خلفت حكومة محمود المنتصر في يوم ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤هـ (٢٠ آذار من عام ١٩٦٥م) ، وكان من نتائج المباحثات مع الجانب الإنكليزي أن أعلن مقر القوات البريطانية في ليبيا يوم ٨ ذي الحجة ١٣٨٥هـ (٢٩ آذار ١٩٦٦م) أن القوات البريطانية سوف تبحر من طرابلس يوم الخميس ١١ ذي الحجة ١٣٨٥هـ (الأول من نيسان ١٩٦٦م) أي بعد يومين فقط من الإعلان ، وذلك باستثناء حامية جوية ، وبعثتين إحداهما بحرية والأخرى برية .

وعندما اعتدى اليهود في فلسطين على الأراضي العربية المجاورة في ٢٧ صفر ١٣٨٧هـ (٥ حزيران ١٩٦٧م) ، وظهر تعاون الإنكليز والأمريكان مع

---

(١) تشكّلت حكومة حسين مازق على النحو الآتي :

١ - حسين مازق : رئيساً للوزراء .
٢ - سالم لطفي القاضي : وزيراً للمالية .
٣ - أحمد بشتي : وزيراً للشؤون الخارجية .
٤ - محمد منصوري : وزيراً للدفاع .
٥ - ونيس القذافي : وزيراً للتخطيط والتنمية .
٦ - طاهر عقبي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٧ - أبو سيف ياسين : وزيراً للصناعة .
٨ - فؤاد الكعبازي : وزيراً لشؤون النفط .
٩ - محمد بيتونا : وزيراً للزراعة .
١٠ - السنوسي الأطيوش : وزيراً للمواصلات .
١١ - أحمد عون سوف : وزيراً للداخلية .
١٢ - أبو بكر بن عمر : وزيراً للعدل .
١٣ - طاهر باكير : وزيراً للتعليم .
١٤ - خليفة طالبي : وزيراً للثقافة والإعلام .
١٥ - حامد عبيدي : وزيراً للعمل الشعبي .
١٦ - عمر جودة : وزيراً للصحة .
١٧ - أحمد سويدي : وزيراً للاقتصاد والتجارة .
١٨ - عبد القادر البدري : وزيراً للإسكان والحكم المحلي .
١٩ - عبد الله سكتا : وزير دولة للخدمة العامة .
٢٠ - مهدي بوظو : وزير دولة للمجلس النيابي .

اليهود تحرّك الشعب في ليبيا ، وقامت مظاهرات ضدّ إنكلترا والولايات المتحدة ، وجرت محاولات لإحراق سفارتيهما في بنغازي ، وطولبت الحكومة الليبية بإنهاء التحالف مع هاتين الدولتين المعتديتين ، وتصفية قواعدهما العسكرية فوراً ، هذا رغم أن الحكومة قد أمرت القطعات العسكرية الليبية أن تتحرّك نحو مصر لتؤدّي واجبها في القتال إلى جانب الأخوة الأشقاء ، كما سمحت للقطعات العسكرية الجزائرية بالمرور من الأرض الليبية لتقوم بالدور نفسه .

وتشكّل وفد من طرابلس ، وأعدّ مذكرة ليقدّمها إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطالبه فيها بالعمل لإنهاء التحالف مع إنكلترا وأمريكا وتصفية قواعدهما العسكرية في الأرض الليبية تنفيذاً لقرار مجلس الأمة الليبي الذي اتخذ من سنتين[1] . وكذلك فعل أهل برقة ، تشكّل وفد منهم للغرض نفسه[2] . فالتقى الوفدان في بنغازي يوم ٢٨ صفر ، فسارا معاً إلى البيضاء ، وتمّ اللقاء مع رئيس الوزراء في الأول من شهر ربيع الأول[3] .

وفي ٩ ربيع الأول طلب وزير الخارجية الليبي من أمريكا وإنكلترا الدخول في مباحثات للانسحاب من ليبيا ، وتصفية قواعدهما منها في أقرب وقت . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في يوم ١٠ ربيع الأول ١٣٨٧هـ (١٧ حزيران ١٩٦٧م) بأن الطلب الليبي يهدّد الوجود العسكري

(١) ضمّ وفد طرابلس : محمد كريكشي ، ومحمود صبحي ، وإبراهيم الغويل ، ومصطفى ميزران .

(٢) ضمّ وفد برقة : بشير المغيربي ، وعلي زوارة ، ومحمد الصابري ، ومصطفى بن عامر .

(٣) عندما وصل الوفد إلى البيضاء كان مجلس الوزراء في حالة انعقاد ، وهذا ما حال دون اللقاء السريع مع الوفد ولم يستطع رئيس الوزراء مقابلة الوفد حتى سافر إلى طبرق حيث التقى مع الملك هناك ، وأخذ التعليمات منه ، ولما رجع إلى البيضاء التقى بالوفد ، واضطرّ الوفد إلى الانتظار مدة هذين اليومين .

الأمريكي في المنطقة . ثم عادت فأعلنت في يوم ١٥ ربيع الأول أنها قد أبلغت سفيرها في طرابلس بالتعليمات اللازمة ، وأن يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمباحثات .

٩ ـ حكومة عبد القادر البدري : استقالت حكومة حسين مازق في ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧هـ ، وخلفتها حكومة جديدة برئاسة عبد القادر البدري[1] الذي كان يشغل منصب وزير الإسكان في الوزارة السابقة . وطلبت الحكومة الجديدة من إنكلترا وأمريكا الدخول في مباحثات من أجل قواعدهما في ليبيا .

بدأت المباحثات مع الجانب البريطاني في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (الأول من شهر آب ١٩٦٧م) ، وخلال يومين انتهت المباحثات في بنغازي وأذاعت وزارة الخارجية الليبية أن الجلاء عن القواعد البريطانية في ليبيا سيتمّ خلال ستة أشهر ، غير أن الخارجية الإنكليزية قد أعلنت أن اتفاق بنغازي إنما هو اتفاق جزئي لا يشمل كل الأراضي الليبية ، وإنما يشمل منطقة بنغازي فقط ولا يتعدّاها إلى طبرق .

وبدأت المباحثات مع الجانب الأمريكي في تاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣٨٧هـ (١٠ آب ١٩٦٧م) ومثّل الجانب الليبي فيها وزير الخارجية أحمد البشتي ، ومثّل الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في ليبيا ، وقد توقّفت المباحثات قليلاً ثم استؤنفت في يوم ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٧هـ ، وأذاعت إثرها ليبيا بياناً أعلنت فيه أن الاتفاق قد تمّ على تجميد موضوع الانسحاب من قاعدة الملاحة فيما إذا حدث عدوان على أية دولة من الدول العربية ، وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بجرد المعدات والطائرات الموجودة في القاعدة .

١٠ ـ حكومة عبد الحميد البكوش : جاءت حكومة عبد الحميد

(١) ضمّت وزارة عبد القادر البدري جميع أعضاء وزارة حسين مازق المستقيلة السابقة .

البكوش[1] بعد حكومة عبد القادر البدري في ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٦ تشرين الأول من عام ١٩٦٧م) ، وقد أذاعت بعد ثلاثة أيام من تسلّمها السلطة أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي ما زالت مستمرة ، وأنها قد أحرزت تقدّماً نحو الوصول إلى الهدف . وأذيع في ١٢ رمضان ١٣٨٧هـ (١٣ كانون الأول من عام ١٩٦٧م) بيان رسمي جاء فيه أن الاتفاق مع الجانب البريطاني قد تمّ على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني

---

(١) تشكّلت حكومة عبد الحميد البكوش على النحو الآتي :

١ ـ عبد الحميد البكوش : رئيساً للوزراء ، وزيراً للعدل
٢ ـ عبد القادر العمود : وزيراً للمالية
٣ ـ عمر بن عامر : وزيراً للمواصلات
٤ ـ حامد بوسرويل : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
٥ ـ أحمد نجم : وزيراً للاقتصاد والتجارة
٦ ـ بشير المنتصر : وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
٧ ـ أحمد العون سوف : وزيراً للداخلية
٨ ـ ونيس القذافي : وزيراً للشؤون الخارجية
٩ ـ عبد الكريم الباس : وزيراً للزراعة والمصادر الحيوانية
١٠ ـ أحمد صالحين الهوني : وزيراً للثقافة والإعلام
١١ ـ مهدي بوظو : وزير دولة لشؤون المجلس النيابي
١٢ ـ شمس الدين عرابي : وزير دولة للشؤون الخارجية
١٣ ـ طارق بارون : وزيراً للصناعة
١٤ ـ حامد عبيدي : وزيراً للدفاع
١٥ ـ علي ميلودي : وزيراً للشؤون البلدية والقروية
١٦ ـ عمر جودة : وزيراً للصحة
١٧ ـ عمل ضيفة : وزيراً للتنمية والتخطيط
١٨ ـ أحمد سويدي : وزيراً للشباب والرياضة
١٩ ـ خليفة موسى : وزيراً لشؤون النفط
٢٠ ـ مصطفى باير : وزيراً للتعليم
٢١ ـ فتحي جودة : وزيراً للعمل الشعبي
٢٢ ـ حسين غناي : وزير دولة للصحافة العامة
٢٣ ـ معتوق آدم : وزيراً للسياحة
٢٤ ـ أنور ساسي : وزيراً للإسكان

من بنغازي بحلول شهر شباط من عام ١٩٦٨م (٣ ذي القعدة ١٣٨٧هـ) باستثناء البعثة العسكرية البريطانية .

وفي ٣ ذي القعدة ١٣٨٧هـ (١ شباط ١٩٦٨م) تسلّمت السلطات الليبية المعسكر الإنكليزي في بنغازي ، غير أن البريطانيين قد بقوا في (طبرق والقاعدة الجوية في (العادم) كما بقي لهم وحدات بحرية في طرابلس ، وبعثات عسكرية في بنغازي .

وفي شهر محرم من عام ١٣٨٨هـ (نيسان ١٩٦٨م) أبرمت اتفاقية مع شركة الطيران البريطاني لتوريد نظام دفاع جوي متكامل بمبلغ مائة مليون جنيه ، ويشمل صواريخ قصيرة المدى ، وأحدث أجهزة الرادار .

وقد قام الملك حسين بن طلال ملك الأردن بزيارة إلى ليبيا ، وتعهّدت الحكومة الليبية بتقديم أجهزة دفاعية للأردن ، وكذلك لمصر .

١١ ـ حكومة ونيس القذافي : في ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (٤ أيلول ١٩٦٨م) قدّمت حكومة عبد الحميد البكوش استقالتها ، وخلفتها وزارة ونيس القذافي[1] الذي كان يشغل منصب وزير الشؤون الخارجية في

---

(١) تشكّلت وزارة ونيس القذافي على النحو الآتي :

١ ـ ونيس القذافي : رئيساً للوزارة .
٢ ـ حامد العبيدي : وزيراً للدفاع .
٣ ـ أحمد عون سوف : وزيراً للداخلية .
٤ ـ حامد بوسرويل : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
٥ ـ مهدي بوظو : وزيراً لشؤون المجلس النيابي .
٦ ـ أحمد صالحين الهوني : وزيراً للثقافة والإعلام .
٧ ـ عبد الكريم الباس : وزيراً للزراعة والمصادر الحيوانية .
٨ ـ فتحي جودة : وزيراً للعمل الشعبي .
٩ ـ عمر جودة : وزيراً للصحة .
١٠ ـ طارق البارون : وزيراً للصناعة .
١١ ـ بشير المنتصر : وزيراً لشؤون مجلس الوزراء .
١٢ ـ أحمد السويدي : وزيراً للشباب والرياضة .

الوزارة السابقة .

وتحسّنت أوضاع ليبيا المادية بعد اكتشاف الكثير من آبار النفط ، وقدّمت معونات للدعم العربي تقدّر بمائتين وخمسين مليون دولار ، وزادت عشرين مليوناً في العام التالي للعدوان اليهودي .

وهكذا توالت إحدى عشرة حكومة على الحكم في العهد الملكي وهي حكومات :

١ ـ محمود المنتصر : ١٦ ربيع الأول ١٣٧١ ـ ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١ ـ ١٨ شباط ١٩٥٤) .

٢ ـ محمد الساقزلي : ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣ ـ ٨ شعبان ١٣٧٣هـ (١٨ شباط ١٩٥٤ ـ ١١ نيسان ١٩٥٤م) .

٣ ـ مصطفى بن حليم : ٨ شعبان ١٣٧٣ ـ ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ (١١ نيسان ١٩٥٤ ـ ٢٦ أيار ١٩٥٧م) .

٤ ـ عبد المجيد كعبار : ٢٧ شوال ١٣٧٦ ـ ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠هـ (٢٦ أيار ١٩٥٧ ـ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م) .

٥ ـ محمد بن عثمان الصيد : ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠ ـ ٢٤ شوال ١٣٨٢هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠ ـ ١٩ آذار ١٩٦٣م) .

---

١٣ ـ خليفة موسى : وزيراً لشؤون النفط .

١٤ ـ مصطفى بالو : وزيراً للتعليم .

١٥ ـ عبد القادر العمود : وزيراً للمالية .

١٦ ـ علي ميلودي : وزيراً للشؤون البلدية .

١٧ ـ حسين الفاوي : وزير دولة للخدمة العامة .

١٨ ـ عمر بن عامر : وزيراً للمواصلات .

١٩ ـ أنور صابي : وزيراً للإسكان .

٢٠ ـ معتوق ادم : وزيراً للسياحة .

٢١ ـ شمس الدين عربي : وزيراً للشؤون الخارجية .

٢٢ ـ أحمد نجم : وزيراً للاقتصاد والتجارة .

٢٣ ـ علي أحمد عتيقة : وزيراً للتنمية والتخطيط .

٢٤ ـ رجب النحري : وزيراً للعدل .

٦ ـ محي الدين فكيني : ٢٤ شوال ١٣٨٢ ـ ٨ رمضان ١٣٨٣هـ (١٩ آذار ١٩٦٣ ـ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤م) .

٧ ـ محمود المنتصر : ٩ رمضان ١٣٨٣ ـ ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٦٤ ـ ٢٠ آذار ١٩٦٥م) .

٨ ـ حسين مازق : ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤ ـ ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧هـ (٢٠ آذار ١٩٦٥ ـ ٢٨ حزيران ١٩٦٧م) .

٩ ـ عبد القادر البدري : ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧ ـ ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٨ حزيران ١٩٦٧ ـ ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧م) .

١٠ ـ عبد الحميد البكوش : ٢٣ رجب ١٣٨٧ ـ ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧ ـ ٤ أيلول ١٩٦٨م) .

١١ ـ ونيس القذافي : ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٤ أيلول ١٩٦٨ ـ ١ أيلول ١٩٦٩م) .

ثانياً: الجمهورية

بدأ الوضع الاجتماعي والفكري والسياسي يتغيّر في ليبيا نتيجة الظروف التي جدّت على الساحة، وبسبب الأوضاع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العالم كله، ولا بدّ من أن تتأثر بها ليبيا، أو ينالها شيء من آثارها.

الأوضاع المادية الليبية تحسّنت بعد ظهور النفط وزيادة مردوده، وأخذ الناس يتطلّعون إلى خارج منطقتهم، ويعرفون ما يجري فيها، ويحلّلون بعض تلك الأحداث، وإن لم يستطيعوا بعد، فقد كانوا يتأثرون بها، ويعملون على التفكير بواقعهم الذي يعيشون فيه، بعد أن كانوا منعزلين على أنفسهم يجدّون لتحصيل لقمة العيش.

أعداد السكان تزايدت، بعد أن كان الأهالي قلّة موزّعة في تلك القيعان الواسعة، بين الجماعة والأخرى بيداء قاحلة، وكلّ منصرفٌ لعمله يكابد التعب، ويتحمّل لظى الشمس المحرقة، يغالب البيئة ليأخذ منها ماءه، وما يقتات به.

وانتشر العلم، وافتتحت الجامعات، وأصبح بالإمكان تلقّي المعرفة، فالانتقال ميسور بسهولة المواصلات، والإنفاق سهل بتحسّن الأوضاع المادية، والقلوب عطشى تسعى جاهدة وراء المناهل التي أخذت ينابيعها تتدفّق.

ووسائل الإعلام أخذت تبثّ ما تريده، ووخزات منبّهة أخذت تأتي من المناطق القريبة والتي يرتبط أبناؤها مع سكان ليبيا بروابط العقيدة، فأخذوا يلقون إليهم من تلك الوشائج ما ينبّههم إلى أوضاعهم، وما يحرّكهم ليصحوا ويستيقظوا، ويطالبونهم بالتقاء بعضهم مع بعض ليكونوا قوة

الأوضاع التي تتعاقب على الساحة الداخلية: مجموعة قليلة تتحكّم في الناس، تتصرّف كما تشاء، تدني، تبعد، تنفق من مال الشعب وتبذخ، تحرم الأهل، وتهب الأعداء، تعطي من تخضع له، وترتبط به دون حساب، يحميها وتبذل له، سلطها على السكان، وتسلط عليها حتى غدت يده التي تضرب، وتأخذ، وتتحيّز، ثم ترتمي في أحضانه. يُقتل أحد أفراد هذه المجموعة المتسلّطة، ويدعى إبراهيم الشلحي، فينعى بالإذاعة، وتفرض حالة الطوارئ في البلاد كلها، ويعلن الحداد سبعة أيام في أرجاء ليبيا جميعها، وهذا كله لأنه على صلة وثيقة برئيس الوزراء مصطفى بن حليم أحد رجالات هذه المجموعة الظالمة لنفسها.

ويأتي أحد أثرياء الطليان الذين كانوا قد استولوا على أراضٍ شاسعة في برقة تعدّ من أخصب البقاع، واستبدّ بالناس وسخر من السكان واستعبد البلد وأهله أيام استعمار بني جلدته من النصارى لديار المسلمين، ذلك هو «مرزوتو» الكونت الإيطالي، فتهتزّ البلاد لتلك الزيارة، وتُسخّر إمكاناتها لخدمته وخدمة موكبه، وينتقل من برقة إلى طرابلس فينتقل معه العز والشرف، وما ذلك الإكرام والتبجيل، والحفاوة والتعظيم، إلا لصلته برجل يدعى عبد الله عابد الذي يكون بدوره صديقاً لرئيس الحكومة مصطفى بن حليم، فيثور الشعب ويغضب ويتحرّك رجال القبائل، ويسير الناس إلى قصر الملك في مدينة البيضاء على مقربة من تلك الاحتفالات بالضيف العزيز، ويعلن الجميع استنكارهم لهذه الزيارة، وما تنطوي عليه من ازدراء للشعب المسلم الذي قاتل ضدّ الطليان من أمثال هذا القادم، والذي طالما عمل على إذلال الناس.

وكان لقضية فلسطين دورها، فإنه لما عُقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في شهر شعبان ١٣٨٣هـ (كانون الثاني ١٩٦٤م) حضرته ليبيا[1]،

---

(١) اعتذر الملك محمد إدريس السنوسي عن حضور المؤتمر، وكلّف

وخرج الطلاب تأييداً للمؤتمر بمظاهرات، ورأى قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية[1] فرصةً للضغط على الحكومة وجعلها في وضع حرج نتيجة الخلاف معها، فأعطى أوامره بمنع الطلاب من الخروج بمظاهرات، واصطدمت الشرطة معهم، ووقع ثلاثة طلاب صرعى نتيجة الصدام، وجرح عدد آخر، وتأثّر الشعب من هذا التصرّف وهاجم مراكز الشرطة في بعض المناطق، وتضامن طلاب طرابلس مع إخوانهم في بنغازي وتظاهروا، وحاول مدير الشرطة أن يعزو هذا التصرّف إلى الحكومة.

وتشكّلت لجنة للتحقيق، وثبت لديها أن الشرطة هي سبب ما وقع من أحداث، وأن مدير الشرطة هو المسؤول عنها، فطلبت الحكومة إقالة المسؤول، وفصل بعض الضباط، غير أن طلبها قد رفض، فقدّمت استقالتها، وتظاهر الشعب مؤيّداً لها ولكن ذلك لم يُجدِ نفعاً، فأسرّ الناس ذلك في نفوسهم ولم يستطيعوا إبداء شيء.

ويوجد في ليبيا بعض اليهود، فلما أعلن اليهود عن قيام دولتهم في فلسطين في ٧ رجب من عام ١٣٦٧هـ (١٥ أيار ١٩٤٨م)، ارتبط اليهود في ليبيا بصلاتٍ وثيقة مع ما عُرف باسم دولة إسرائيل في فلسطين، وكانوا ينتقلون إليها عن طريق إيطاليا، ولا يخفون ذلك، بل أحياناً يفاخرون برحيلهم إلى فلسطين، كما يفخرون بتلك الدولة وقيامها رغم أنوف المسلمين جميعاً، فكان هذا يزعج الشعب في ليبيا غير أنه مغلوب على أمره.

ورست في ميناء طرابلس باخرة يهودية لتنقل من يريد الارتحال من ليبيا

* ولي العهد الحسن الرضا أن يمثّله في هذا المؤتمر، وكان من أعضاء الوفد رئيس الحكومة محي الدين فكيني، ورئيس مجلس النواب عبد الحميد العبار، ورئيس مجلس الشيوخ مفتاح عريقيب.

يدعى مدير الشرطة «محمود بوقويطين».

إلى فلسطين مع جميع أمتعته وأملاكه، فكان هذا وقعه السيء على نفوس السكان.

وكان في طرابلس نادٍ لليهود يعرف بنادي (المكابي) وكان يرفع علم دولة ما عُرف بإسرائيل، فتأذى الشعب أشدّ الإيذاء، وسأل النواب الحكومة عن سبب افتتاح مثل هذا النادي وفيه تحدٍّ للأمة، وطالبوا بإغلاقه، ولكن لم يُجدِ ذلك شيئاً، إلى أن كثرت التساؤلات، واحمرّت الأعين، حينئذٍ أمر بإغلاقه.

وفي هذه الأثناء انضمّت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في ١٣ رجب ١٣٧٢هـ (٢٨ آذار ١٩٥٣م) رغم كل هذه التصرّفات، وكان النواب الليبيون يطالبون حكومتهم بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية، والتي منها مقاطعة إسرائيل. وإن الموقف الحالي من إسرائيل ليعدّ خارقاً فاضحاً لإجماع الدول العربية، ولم يطبّق قانون مقاطعة إسرائيل إلا بعد هجوم عنيف ومرور عدة سنوات، وتحت ضغط النواب والشعب اتخذ ذلك القرار في ٢٢ رمضان ١٣٧٥هـ (٢ أيار ١٩٥٦م)، وأنشئ مكتب لمقاطعة إسرائيل في طرابلس وله فرعان: أحدهما في بنغازي، والآخر في (سبها).

كل هذا أوجد رغبة عند السكان في التغيير، وبدأ التحرّك في هذا الاتجاه، وتشكّلت بعض المجموعات التي دخلت عليها بعض المؤثرات الخارجية، وكانت عن طريق أحد الضباط ثم الوزراء الشاميين[1]. وقد قبض على مائة وستة أشخاص، وقدّموا للمحاكمة، وحكم عليهم بالسجن مدة تتراوح بين سنتين وست سنوات.

(1) ويُدعى هاني الهندي، وينتمي إلى حركة القوميين العرب الذين يحملون قناعاً غربياً بمنطلقات شرقية، وينادون بالاشتراكية لمصلحة الرأسمالية، ويرفعون بكل حماسة شعارات يسارية وأيديهم مكبّلة بقيود من الغرب، حيث يتلقّون الدعم من هناك، ويعملون على نسف الجذور الفكرية والسياسية القائمة في البلدان العربية.

عندما يدخل بلد يخضع لنفوذ أجنبيٍّ مرحلةً مثل هذه المرحلة التي وصلت إليها ليبيا ، تفكِّر الدولة صاحبة النفوذ بالتغيير لمصلحتها ، خوفاً من أن يحدث تغيير دون علمها ، فقد تجد صعوبةً حتى تستطيع أن تمسك بيدها كافة الخيوط مرةً أخرى ، وقد تحدث فوضى ، وربما خرج الأمر من يدها ، وأكثر ما تخشاه أن يكون الاتجاه إسلامياً ، فهذا ما يقضّ مضجعها الآن ، في ذلك اهتزاز للصليبية العالمية واتحاد كنائسها وإرسالياتها ، كما تخاف أن يكون التوجّه نحو دولةٍ معاديةٍ لها ، أو يكون الدافع له معسكر مضاد لها ، أو خط يقابل الخط الذي تسير فيه .

إن الدولة صاحبة النفوذ الأول في ليبيا كانت يومذاك هي إنكلترا ، فهي التي أبرزت محمد إدريس السنوسي ، وتحالفت معه ، وأوصلته إلى السدّة ، وبالتالي المجموعة التي تدور في فلكه ، وتنتفع من السلطة ، وتبرى رأيه ، إما اقتناعاً ، وإما مصلحةً وانتفاعاً ، ولا شك ، فإن إنكلترا كانت قد اصطفت أثناء هذا المسير فئةً منها ، تتخذها جياد رهان ، فتمطي واحداً منها حتى إذا تعب أو أعيته الحيلة في التصرّف ، استبدلته بآخر ، وجعلت منهم عمّالاً للمنافسة تضرب أحدها بالآخر ، وتمنّي بعضهم بمقامٍ أرفع على حساب بعض ، وتعلّق الآمال في مكانٍ عالٍ لا يطاله إلا الذي يُبدي طاعةً أكثر .

أما النفوذ الأمريكي فقد دخل إلى ليبيا مع دخول الحلفاء إلى المنطقة في الحرب العالمية الثانية بصفة أن الولايات المتحدة هي إحدى دول الحلفاء ، ولقد سمحت إنكلترا التي دخلت جيوشها ليبيا من مصر بقيادة مونتغمري ، ودحرت قوات المحور بقيادة رومل ، سمحت لها ببناء قاعدة الملاحة . وقد كان النفوذ الأمريكي نفوذ قوة وهيمنة ، لا نفوذ علاقة وارتباط ، لذلك يمكن أن تعدّه سطحياً ليس له تأثير عميق في السكان كالنفوذ الإنكليزي .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة عالمية مادياً وعسكرياً ، وتزعّمت الدول الرأسمالية ، ورأت من

مصلحة هذه الدول التي شكّلت حلف شمال الأطلسي ليقف في وجه حلف وارسو الذي تشكّل من الدول الشيوعية ، رأت أن تحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما ليكون هناك رأس واحد في المعسكر الغربي كما يوجد رأس واحد في المعسكر الشرقي وهو الامبراطورية الروسية فيكون موجّه واحد ، وذلك أفضل من وجود عدة رؤوس قد تعطي عدة توجيهات إذ ينطلق كل رأس من خلال نظرته الخاصة التي تنسجم مع مصالحه ، وإن ذلك الرأي الأمريكي لن يضعف المعسكر شيئاً إذ لن تخرجه عن أية إمكانات ، وإنما تبقى ضمن دوله ، وإن كانت تنتقل من دولة إلى أخرى . واستطاعت فعلاً أن تحلّ محلّ حليفتيها في كثير من المناطق ، غير أنها قد رضيت بنفوذها القليل في ليبيا الموجود بجانب النفوذ الإنكليزي . ولكن الظروف سارت على غير ما تشتهي ، إذ أن السكان قد كرهوا النفوذ الإنكليزي ، وكان هناك من يثيرهم باستمرار ، وغالباً ما كانت تأتي تلك الإثارة من ناحية مصر المجاورة لها من ناحية والتي كان رئيسها جمال عبد الناصر في صراعٍ عنيف مع الإنكليز كما سبق أن ذكرنا ، وهذا ما زاد من قوة معارضة الشعب للحكم في ليبيا حتى إنه لم يستطع أن يسير علناً في أي مخطط استعماري ، إذ رفض حلف بغداد (المعاهدة المركزية ـ فيما بعد ـ) وغيره من المخططات ، وقد دعم المعارضة الليبية قوة معاداة الحكم المصري الظاهرية للولايات المتحدة رغم أنه يعدّ من أقوى ركائزها في البلدان العربية آنذاك ، وبذا أصبح الحكم المصري أو بالأحرى الناصري له قوته في ليبيا .

رأت الولايات المتحدة أن تحلّ في نفوذها محلّ النفوذ الإنكليزي في ليبيا خوفاً من أن ينتهي وضع الحكم الليبي المؤيّد من قبل إنكلترا على حين غفلة من الدولتين الإنكليزية والأمريكية ، وأن تُنهي هذا الوضع الضعيف الذي لا يستطيع السير في مخطط تقتضيه مصلحة المعسكر الغربي . وفي القضاء على هذا الضعف مصلحة لإنكلترا . ويساعد الولايات المتحدة في مشروعها هذا سكوت مصر عن أية حركة تقوم بها ما دامت تدور في فلكها ، وإن كانت ظاهراً تبدو في خارجه ، بل من ألدّ أعدائه .

ومعنى هذا أن وضع ليبيا سيتغير على أيدي رجال يخالفون سياسة إنكلترا ويحاربون نفوذها ، ويحكمهم السير في الفلك الأمريكي واقعاً ، ويحاربونه ظاهراً ، ويُدعمون من الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس مصر ، الذي يسير في الخط نفسه بل يعدّ رائداً فيه . ويمكن أن تستفيد أمريكا من هذا التغيير ؛ إذ أن أيام الرئيس المصري قد أصبحت وشيكة الانتهاء ، ويجب استبداله فقد انتهى دوره ، وأخذت الأحداث تقضّ من مضجعه ، وتسير به إلى حتفه المحتوم ، وربما بالتغيير الليبي يظهر بديل له ، ويحلّ محلّه ويمشي في الطريق نفسها . لقد فشلت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ، وحرب اليمن أثارت بعض الكوامن في نفوس أبناء مصر ، والهزيمة أمام اليهود عام ١٣٨٧هـ ، واختلاف الرجال العسكريين المصريين فيما بينهم ، كل هذا جعل الرئيس المصري في حالة نزول دائم ولا بدّ من معايشة الوريث مدة قبل انتهاء الحياة .

وبدأ التخطيط ، وتوحيد الجهود ، وتنسيق العمل بين المعارضة وبين الذين يتلقون الدعم والتأييد من مصر ، وفي الفاتح من أيلول ١٩٦٩م (١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ) تحرّك الجيش بقيادة العقيد معمر القذافي وقضى على الوضع القائم الذي وجده هشّاً ، إذ أن نقمة الشعب كانت عارمة عليه ، وتشكّل المجلس الأعلى لقيادة الثورة(١) ، كما تشكّلت حكومة جديدة(٢) من

---

(١) تشكّل مجلس قيادة الثورة من الضباط الآتية أسماؤهم :
١ - العقيد معمر القذافي
٢ - الرائد عبد السلام جلود
٣ - الرائد بشير الصغير هوادي
٤ - النقيب مختار عبد الله جروي
٥ - النقيب عبد المنعم الهوني
٦ - النقيب عوالدي الحميدي
٧ - النقيب محمد نجم
٨ - النقيب علي عوض حمزة
٩ - النقيب أبو بكر يونس جبر
١٠ - النقيب مصطفى الخروبي
١١ - النقيب عمر عبد الله المهدي
١٢ - الملازم الأول محمد أبو بكر الكريف

(٢) تشكّلت الحكومة على النحو الآتي :
١ - العقيد معمر القذافي : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع
٢ - الرائد عبد السلام جلود : نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية والحكم المحلي .

عسكريين ومدنيين . ولا بدّ للوضع الجديد كي يكون مقبولاً لدى السكان من نقطتين : أولاهما اتخاذ موقف سياسي يكون له أثر واضح لدى السكان ، وهذا ما قام به الوضع ، إذ طلب من الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات للجلاء عن قاعدة الملاحة ، فاستجابت لذلك الطلب بسرعة ، وبعد مفاوضات شكلية قصيرة الزمن ؛ سلمت الولايات المتحدة القاعدة ، وسلّمتها ليبيا . وأطلق عليها إسم « قاعدة عقبة بن نافع » . كما اتفق الوضع مع إنكلترا لإلغاء المعاهدة المعقودة بين الطرفين ، وانسحبت إنكلترا من ليبيا ، ولقي الوضع تأييداً كبيراً وحماسة شديدة من قبل غالبية السكان . أما النقطة الثانية فهي اتخاذ الطابع الإسلامي . فالشعب في ليبيا مسلم متمسك بإسلامه ، وقد زادت السنوسية من غرس العقيدة في النفوس بغضّ النظر عن الأخطاء التي وقعت فيها ، كما أنه شعب مرتبط بأصالته العربية . لقد أصدرت الثورة قانوناً يمنع تعاطي الخمور في الأرض الليبية ، وعملت على تطبيق فريضة الزكاة ، وأصدرت مجموعة من القوانين لهذا الغرض ، و[illegible] ، وأعلن القائد توجّهه الإسلامي . وهاتان النقطتان هما اللتان سار عليهما الرئيس المصري جمال عبد الناصر عندما قام بحركته ، فموضوع الجلاء عن قناة السويس ، ثم

---

٣ - الرائد بشير الصغير هوادي : وزير التعليم والتوجيه الوطني
٤ - النقيب عمر عبد الله المهدي : وزير الاقتصاد والصناعة
٥ - النقيب محمد الكريف : وزير الإسكان .
٦ - صالح مسعود بويصير : وزير الوحدة والشؤون الخارجية
٧ - عمر الهادي : وزير المواصلات والعمل .
٨ - محمد علي الجدي : وزير العدل .
٩ - مفتاح الأسطا عمر : وزير الصحة
١٠ - جمعة شريبا : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي .
١١ - عز الدين مبروك : وزير شؤون النفط والمعادن .
١٢ - عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
١٣ - محمد هلال الرابلي : وزير الخزانة .

العدوان الثلاثي على مصر ، وتأييده للحركة الإسلامية في بداية الأمر ، هو الذي ثبّت له الوضع وسوّاه له .

ومات الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٨ رجب ١٣٩٠هـ (٢٨ أيلول ١٩٧٠م) ، وأبدى قائد الثورة الليبية أنه الوريث له في الزعامة العربية ، وأخذ يتحرّك في مختلف المجالات ، وبما يرضي الأمة الإسلامية عامة والشعب العربي .

أخذ يهاجم الشيوعية ومبادئها وأفكارها ، وعندما انقضّ الشيوعيون على الحكم في السودان ، وقلبوا ظهر المجن للرئيس السوداني محمد جعفر النميري في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٩١هـ (١٩ تموز ١٩٧١م) كان للرئيس الليبي دور في إفشال الحركة الشيوعية وإعادة الرئيس محمد جعفر النميري إلى الحكم .

وعملت الثورة الليبية على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الذي تألف من مصر وسوريا وليبيا ، وكانت طرابلس مقرّ المباحثات التي دارت لإقامة هذا الاتحاد ، ووُقّع الميثاق في بنغازي في ٢١ صفر ١٣٩١هـ (١٧ نيسان ١٩٧١م) ، ووقّعت بعدها الاتفاق على الوحدة الاندماجية مع مصر .

ودعمت الثورة الإسلامية في تشاد ضدّ الأقلية النصرانية المتسلّطة التي أقامها الاستعمار الفرنسي الذي سلّم السلطة قبل انسحابه إلى هذه الأقلية وأعطى الحكم لفرانسوا تومبلباي ، وهذا ما جعل الخلاف بين ليبيا وفرنسا يستعر .

وأمدّت المسلمين في جنوب الفلبين بالمساعدات ، وكانت عاصمتها طرابلس مقرّ المفاوضات التي دارت بين الحكومة الفلبينية والمسلمين والتي اشتركت فيها أيضاً دول المملكة العربية السعودية والسنغال والصومال وليبيا ، وقد وُقّع اتفاق بمدينة طرابلس في ٢ محرم ١٣٩٧هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٧٦م) يقضي بإعطاء ولايات جنوب الفلبين الاستقلال الذاتي .

وساعدت الثورة الليبية المسلمين في أوغندا ، ودعمت الرئيس عيدي

أمين ، وأيّدت باكستان عندما اعتدت عليها الهند عام ١٣٩١هـ ، وأدّى ذلك إلى فصل إقليم البنغال ، وهو ما كان يُعرف باسم « باكستان الشرقية » عن دولة باكستان ، وتأسيس دولة خاصة حملت اسم بنغلاديش ، مع العلم أن بعض الدول العربية قد وقفت يومذاك إلى جانب الهند تاركةً رابطة العقيدة التي تربطها مع باكستان .

ودعمت الثورة الليبية القضية الفلسطينية دعماً قوياً ، كما ساعدت بعض الدول العربية ، فقدّمت لها معونات مادية .

وكل هذه التصرّفات حسنة ، وقد دعمت الحكم ، ورسّخت قواعده ، وعمّقت جذوره ، وأخذ بعدها ينطلق من خلال فكر رجاله ، ومن خلال الدور الذي سيؤدّونه ، وربما ظن المراقب المتتبّع لتاريخ هذه المرحلة في ليبيا أن الرئيس الليبي ليس له تفكير واضح ثابت وإنما متبدل حسب الظروف ، والحقيقة غير ذلك ، فالرئيس رجل معتدّ بشخصه وفكره لدرجةٍ تصل إلى أن يستهزئ بكل ما سواه ، ولا يرى إلّا رأيه صالحاً حتى ولو وصل الأمر إلى العقيدة ، فما يراه لا يمكن أن يحيد عنه أبداً .

إن رفاقه الذين يؤيّدونه في كل شيء هو معهم ، فإذا أحسّ بخلافٍ من أحدهم في رأي أو فكر مهما كان صغير الشأن تخلّى عنه ، وانتهى أمره ، وهذا ما نلاحظه في تعاقب الوزارات[1] التي شكّلها إذ بمجرد أن يختفي اسم رجل من

---

(١) كانت الوزارة الليبية في شهر ذي القعدة عام ١٣٩٠هـ (كانون الثاني ١٩٧١م) كما يلي :

١ - العقيد معمر القذافي : قائد القوات المسلحة ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .
٢ - الرائد عبد السلام جلود : نائب رئيس الوزراء ، وزير الصناعة والاقتصاد والمالية .
٣ - الرائد عوالدين حمادي : وزير الداخلية والحكم المحلي .
٤ - الرائد بشير هوادي : وزير التعليم والتوجيه الوطني .
٥ - الرائد مختار جروي : وزير الوحدة .
٦ - النقيب محمد الكريف : وزير الإسكان .
٧ - محمد المجذي : وزير العدل .

٨ ـ مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة

٩ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير الشؤون الخارجية ، والعمل والشؤون الاجتماعية .

١٠ ـ عز الدين مبروك : وزير شؤون النفط .

١١ ـ محمد علي تابو : وزير الزراعة .

وكانت الوزارة الليبية في شهر شوال ١٣٩١هـ (كانون الأول ١٩٧١م) على النحو الآتي :

١ ـ العقيد معمر القذافي : رئيس مجلس قيادة الثورة ، قائد القوات المسلحة ، وزير الدفاع .

٢ ـ الرائد عبد السلام جلود : وزير الصناعة ، والاقتصاد والخزانة

٣ ـ الرائد عبد المنعم الهوني : وزير الداخلية .

٤ ـ صالح مسعود بويصير : وزير الإعلام

٥ ـ محمد الجذي : وزير العدل .

٦ ـ مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة .

٧ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

٨ ـ عز الدين مبروك : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي .

٩ ـ محمد علي تابو : وزير الإسكان .

١٠ ـ طه شريف بن عمرو : وزير المواصلات وشؤون الكهرباء

١١ ـ الرائد خويلدي حميدي : وزير الحكم المحلي

١٢ ـ محمد مصطفى مازق : وزير التعليم والتوجيه الوطني .

وكانت الوزارة الليبية في شهر ذي القعدة ١٣٩١هـ (كانون الثاني ١٩٧٢م) :

١ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة .

٢ ـ خويلدي حميدي : وزيراً للداخلية

٣ ـ منصور رشيد كيخيا : وزيراً للشؤون الخارجية .

٤ ـ أبو بكر شريف : وزيراً للاقتصاد .

٥ ـ عز الدين مبروك : وزيراً لشؤون النفط .

٦ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للمالية .

٧ ـ محمد الجذي : وزيراً للعدل .

٨ ـ عبد الكريم فضولة : وزيراً للتخطيط .

٩ ـ محمد علي تابو : وزيراً للزراعة والإصلاح .

١٠ ـ عبد العاطي عبيدي : وزيراً للعمل .

١١ ـ الشريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والطاقة

١٢ ـ محمد أحمد منقوش : وزيراً للإسكان .

١٣ ـ مصطفى اسطا عمر : وزيراً للصحة .

١٤ ـ جاد الله عزوز الطلحي : وزيراً للصناعة والتعدين

١٥ ـ صالح مسعود بويصير : وزيراً للثقافة والإعلام

١٦ ـ محمد أحمد شريف : وزيراً للتعليم

١٧ ـ عبد الحميد زناتي : وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية .

١٨ ـ محمد أبو بكر يونس : وزيراً للخدمة العامة .

١٩ ـ عبد المجيد جوه : وزيراً للتنمية الزراعية .

وكانت الوزارة الليبية في شهر صفر ١٣٩٢هـ (نيسان ١٩٧٢م) على النحو الآتي :

١ ـ معمر القذافي : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع .

٢ ـ عبد السلام جلود : وزير المالية والاقتصاد ، والصناعة والثروة الحيوانية ، ونائب وزير الإنتاج

٣ ـ محمد مصطفى مازق : وزير التعليم والتوجيه الوطني .

٤ ـ محمد أحمد منقوش : وزير الإسكان .

٥ ـ .... : وزير الوحدة والشؤون الخارجية .

٦ ـ طه شريف بن عمرو : وزير المواصلات والطاقة .

٧ ـ محمد علي الجذي : وزير العدل

٨ ـ مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة

٩ ـ محمد علي تابو : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي .

١٠ ـ عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

١١ ـ عبد المنعم طاهر الهوني : وزير الداخلية .

١٢ ـ صالح مسعود بويصير : وزير الإعلام .

١٣ ـ مصطفى بعطوري : وزير الحكم المحلي .

وكانت الوزارة في صفر من عام ١٣٩٣هـ (آذار ١٩٧٣م) على النحو الآتي :

١ ـ معمر القذافي : رئيس الدولة وزير الدفاع .

٢ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة .

٣ ـ محمد أحمد الشريف : للتعليم والتوجيه الوطني .

٤ ـ محمد أحمد منقوش : للإسكان والخدمة العامة .

٥ ـ منصور رشيد الكيخيا : وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ طه شريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والكهرباء .
٧ ـ محمد علي الجدي : وزيراً للعدل .
٨ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة .
٩ ـ عبد الحميد الزنتاني : للشباب والشؤون الاجتماعية .
١٠ ـ محمد علي تابو : للزراعة والإصلاح الزراعي .
١١ ـ عز الدين مبروك : وزيراً لشؤون النفط .
١٢ ـ عبد العاطي العبيدي : وزيراً للعمل .
١٣ ـ عوالدي حميدي : وزيراً للداخلية .
١٤ ـ أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد .
١٥ ـ أبو زيد عمر دوردا : وزيراً للثقافة والإعلام .
١٦ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للخزانة .
١٧ ـ جاد الله عزوز الطلحي : للصناعة والتعدين .
١٨ ـ عبد الكريم لقسولة : وزيراً للتخطيط .
١٩ ـ عبد المجيد جود : وزير دولة للتنمية الزراعية .
٢٠ ـ محمد أبو بكر بن يونس : وزيراً للخدمة العامة .

وكانت الوزارة الليبية في ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (أيار ١٩٧٤م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة
٢ ـ .... : وزيراً للدفاع .
٣ ـ محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم والتوجيه الوطني
٤ ـ محمد أحمد منقوش : وزيراً للإسكان والخدمة العامة
٥ ـ طه شريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والكهرباء
٦ ـ محمد علي الجدي : وزيراً للعدل
٧ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة
٨ ـ محمد علي تابو : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
٩ ـ عبد العاطي عبيدي : وزيراً للعمل
١٠ ـ عوالدي حميدي : وزيراً للداخلية
١١ ـ أبو زيد عمر دوردا : وزيراً للثقافة والإعلام
١٢ ـ أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد

١٣ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للخزانة .
١٤ ـ جاد الله عزوز الطلحي : وزيراً للصناعة والمعادن .
١٥ ـ عبد الحميد الزنتاني : وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية .
١٦ ـ عبد الكريم بالو : وزيراً للتخطيط .
١٧ ـ محمد أبو بكر يونس : وزيراً للخدمة المدنية .
١٨ ـ عبد المجيد جود : وزيراً للتنمية الزراعية .

وكانت الوزارة الليبية في شهر صفر ١٣٩٦هـ (شباط ١٩٧٦م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة .
٢ ـ عبد المنعم طاهر الهوني : للشؤون الخارجية .
٣ ـ عوالدي حميدي : وزيراً للداخلية .
٤ ـ عمر عبد الله المهدي : وزيراً للتخطيط .
٥ ـ محمد علي الجدي : وزيراً للعدل .
٦ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة .
٧ ـ جاد الله عزوز الطلحي : للصناعة والمعادن .
٨ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للخزانة .
٩ ـ محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم .
١٠ ـ عبد المجيد جود : وزير دولة للتنمية الزراعية .
١١ ـ طه شريف بن عمرو : لشؤون المجلس العسكري .
١٢ ـ عبد العاطي العبيدي : وزيراً للعمل والخدمة العامة .
١٣ ـ عز الدين مبروك : وزيراً لشؤون النفط .
١٤ ـ محمد علي تابو : للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٥ ـ محمد أحمد المنقوش : وزيراً للإسكان .
١٦ ـ نوري الفيتوري عمير : وزيراً للمواصلات .
١٧ ـ أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد .
١٨ ـ عبد السلام الفيتوري : للشؤون الاجتماعية .
١٩ ـ محمد أبو القاسم الزوي : وزير دولة .
٢٠ ـ عمر أحمد المافي : للغذاء والمصائد البحرية .
٢١ ـ مفتاح محمد كعبة : للشؤون البلدية والقروية .
٢٢ ـ منصور محمد بدر : وزيراً للنقل البحري .
٢٣ ـ جمعة سالم العربش : وزيراً للطاقة الكهربائية .

وكانت الوزارة الليبية في شهر محرم ١٣٩٧هـ (كانون الثاني ١٩٧٧م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة .
٢ ـ عبد المنعم طاهر الهوني : للشؤون الخارجية .
٣ ـ خوالدي حميدي : وزيراً للداخلية .
٤ ـ موسى أحمد أبو فروة : وزيراً للتخطيط .
٥ ـ محمد علي الجدي : وزيراً للعدل .
٦ ـ مفتاح إسطا عمر : وزيراً للصحة .
٧ ـ عبد العاطي العبيدي : للعمل والخدمة العامة .
٨ ـ عز الدين مبروك : وزيراً لشؤون النفط .
٩ ـ محمد علي تابو : للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٠ ـ عمر محمود حودة : للنشوة والمصادر المائية .
١١ ـ نوري الفيتوري عمر : وزيراً للمواصلات .
١٢ ـ أبو بكر علي الشريف : وزيراً للاقتصاد .
١٣ ـ جاد الله عزوز الصالحي : للصناعة والمعادن الكهربائية .
١٤ ـ محمد زروق رجب : وزيراً للخزانة .
١٥ ـ محمد أحمد المنقوش : وزيراً للإسكان .
١٦ ـ محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم .
١٧ ـ علي الطريقي : وزير الدولة للشؤون الخارجية .
١٨ ـ عبد المجيد جود : وزير دولة للتنمية الزراعية .
١٩ ـ طه شريف بن عمرو : وزير دولة لشؤون المجلس العسكري .
٢٠ ـ ميلود عبد السلام شاملة : وزير دولة لشؤون الحكومة .
٢١ ـ عبد السلام الهيشوري : للشؤون الاجتماعية .
٢٢ ـ محمد أبو القاسم زاوي : وزير دولة .
٢٣ ـ عمر أحمد الماقني : للغذاء والمصادر البحرية .
٢٤ ـ أبو زيد عمر دوردا : وزيراً للشؤون البلدية والقروية .
٢٥ ـ منصور محمد بدر : وزيراً للنقل البحري .
٢٦ ـ جمعة سالم العربش : وزيراً للطاقة الكهربائية .
٢٧ ـ مفتاح محمد كبة : وزير للشباب .

وكان تنظيم الدولة في شهر صفر ١٣٩٨هـ (كانون الثاني ١٩٧٨م) على النحو الآتي :

رئيس الدولة : العقيد معمر القذافي .

الأمانة العامة لمجلس الشعب .

الأمين العام : العقيد معمر القذافي .

الأعضاء : الرائد عبد السلام جلود .
المقدم أبو بكر يونس جبر .
المقدم مصطفى الخروبي .
الرائد خوالدي حميدي .

١ ـ عبد العاطي عبيدي : رئيس قيادة القاعدة الشعبية .
٢ ـ محمد أبو القاسم زاوي : أمين سر الثقافة والإعلام .
٣ ـ محمد علي الجدي : أمين سر العدل .
٤ ـ عمر أحمد الماقني : أمين سر الغذاء والمصادر البحرية .
٥ ـ مفتاح إسطا عمر : أمين سر الصحة .
٦ ـ منصور محمد بدر : أمين سر النقل البحري .
٧ ـ عز الدين مبروك : أمين سر شؤون النفط .
٨ ـ جمعة سالم العربش : أمين سر الطاقة الكهربائية .
٩ ـ محمد علي تابو : أمين سر الزراعة والإصلاح الزراعي .
١٠ ـ نوري الفيتوري عمر : أمين سر النقل .
١١ ـ محمد أحمد منقوش : أمين سر الإسكان .
١٢ ـ أبو زيد عمر دوردا : أمين سر الشؤون البلدية والقروية .
١٣ ـ طه الشريف بن عمرو : أمين سر مكتب الارتباط .
١٤ ـ مفتاح محمد كبة : أمين سر الشباب .
١٥ ـ أبو بكر علي الشريف : أمين سر الطرق .
١٦ ـ علي عبد السلام الطريقي : أمين سر الشؤون الخارجية .
١٧ ـ جاد الله عزوز الصالحي : أمين سر الصناعة .
١٨ ـ ميلود عبد السلام شاملة : أمين سر القيادة الشعبية والأمانة العامة .
١٩ ـ محمد زروق رجب : أمين سر الخزانة .
٢٠ ـ موسى أحمد أبو فروة : أمين سر التخطيط .
٢١ ـ محمد أحمد الشريف : أمين سر التعليم .
٢٢ ـ عمر سليمان حودة : أمين سر المصادر المائية .
٢٣ ـ عبد المجيد الجود : أمين سر الإصلاح الزراعي .

٢٤ ـ العقيد يونس أبو القاسم : أمين سر الداخلية .
٢٥ ـ محمد الفيتوري : أمين سر الشؤون الاجتماعية .
٢٦ ـ محمد الطاهر المحجوب : أمين سر العمل والخدمة العامة .
وكان مجلس قيادة الشعب في ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (آذار ١٩٧٩م) على النحو الآتي :
رئيس الدولة : معمر القذافي
الأمانة العامة لمجلس الشعب :
الأمين العام : عبد العاطي العبيدي
نائب الأمين العام : محمد أبو القاسم زاوي .
أمين سر المجلس : علي أبو الخير
أمين سر شؤون قيادة مجلس الشعب : عبد الله زهول
أمين سر الارتباط : مختار كوريو .
مجلس الشعب
١ ـ جاد الله عزوز الصالحي : أمين سر مجلس القيادة
٢ ـ عبد المجيد حسوه : أمين سر مكتب الارتباط
٣ ـ محمد علي الجدي : أمين سر العدل .
٤ ـ مفتاح إسطا عمر : أمين سر الصحة .
٥ ـ عز الدين مبروك : أمين سر شؤون النفط .
٦ ـ محمد أحمد المنقوش : أمين سر الإسكان .
٧ ـ أبو بكر الشريف : أمين سر الاقتصاد .
٨ ـ محمد زروق رجب : أمين سر الخزانة .
٩ ـ محمد أحمد الشريف : أمين سر التعليم
١٠ ـ عمر أحمد المافسي : أمين سر الصناعة الخفيفة
١١ ـ جمعة سالم العريش : أمين سر الكهرباء .
١٢ ـ أبو زيد عمر دوردا : أمين سر المواصلات والنقل
١٣ ـ مفتاح محمد كبة : أمين سر الرياضة الجماهيرية .
١٤ ـ علي عبد السلام الطريقي : أمين سر الشؤون الخارجية
١٥ ـ موسى أبو فروة : أمين سر التخطيط
١٦ ـ عمر مصطفى المنتصر : أمين سر الصناعة الثقيلة
١٧ ـ بشير جده : أمين سر الإصلاح الزراعي وإحياء الموات
١٨ ـ محمد سويلم : أمين سر الإعلام .

١٩ ـ محمد عبد الله مبروك : أمين سر الخدمات العامة .
٢٠ ـ إبراهيم حسن : أمين سر الشؤون الاجتماعية .
وكانت الحكومة الليبية في ربيع الثاني عام ١٤٠٠هـ (آذار ١٩٨٠م) على النحو الآتي :
١ ـ أمين سر قيادة الشعب : جاد الله عزوز الصالحي .
٢ ـ أمين سر العدل : محمد علي الجدي .
٣ ـ أمين سر شؤون النفط : عبد السلام زكار .
٤ ـ أمين سر الإسكان : محمد أحمد المنقوش .
٥ ـ أمين سر الاقتصاد : أبو زيد عمر دوردا
٦ ـ أمين سر المالية : محمد زروق رجب .
٧ ـ أمين سر التعليم : عبد الحفيظ زليطني .
٨ ـ الصناعة الخفيفة : عمر أحمد المافسي .
٩ ـ الشؤون الإسلامية : محمد أحمد الشريف .
١٠ ـ المواصلات والنقل : سالم البحاري هودا .
١١ ـ أمين سر الرياضة : مفتاح كبة .
١٢ ـ أمين سر الكهرباء : جمعة سالم العريش .
١٣ ـ أمين سر البلدية والقروية : محمد الدويك .
١٤ ـ الشؤون الخارجية : علي عبد السلام الطريقي .
١٥ ـ أمين سر التخطيط : موسى أبو فروة .
١٦ ـ الإصلاح الزراعي وإحياء الموات : بشير جده .
١٧ ـ الصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنتصر .
١٨ ـ أمين سر الإعلام : محمد محمود حجازي .
١٩ ـ أمين سر الخدمات العامة : محمد عبد الله المبروك .
٢٠ ـ أمين سر الشؤون الاجتماعية : إبراهيم حسن .
كانت الحكومة الليبية في ربيع الأول ١٤٠١هـ (كانون الثاني ١٩٨١م) على النحو الآتي :
رئيس الدولة : معمر القذافي .
الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي :
الأمين العام : عبد العاطي العبيدي .
نائب الأمين العام : علي أبو الخير .
أمين سر شؤون اللجنة الشعبية : عبد الله زهول .
أمين سر شؤون الوحدة : مختار كوريو .

اللجنة الشعبية :

١ ـ أمين سر اللجنة الشعبية : جاد الله عزوز الطلح .

٢ ـ أمين اللجنة للشؤون البلدية والقروية : محمد محمود حجازي .

٣ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للعدل : أبو القاسم الزاوي .

٤ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للرياضة : مفتاح محمد كبة .

٥ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للصحة : مراد لانقي .

٦ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للخارجية : علي عبد السلام التريكي .

٧ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للنفط : عبد السلام زكار .

٨ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للتخطيط : موسى أبو فروة .

٩ ـ أمين سر اللجنة للإسكان : محمد أحمد المنقوش .

١٠ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للإصلاح الزراعي : بشير جده .

١١ ـ أمين سر اللجنة للاقتصاد : أبو زيد عمر دوردا .

١٢ ـ أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنتصر .

١٣ ـ أمين سر اللجنة للخزانة : محمد قاسم شلالة .

١٤ ـ أمين سر اللجنة للخدمات العامة : محمد عبد الله المبروك .

١٥ ـ أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطني .

١٦ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية : إبراهيم حسن .

١٧ ـ للصناعة الخفيفة : عمر أحمد الدامجي .

١٨ ـ أمين سر اللجنة لشؤون الاتصالات : عبد العاطي العبيدي .

١٩ ـ أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العربش .

٢٠ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للطاقة الآلية : عبد المجيد الجود .

٢١ ـ للمواصلات والنقل البحري : سالم البخاري هودا .

٢٢ ـ أمين سر اللجنة الشعبية للداخلية : مفتاح إسطا عمر .

وكانت الحكومة في صفر عام ١٤٠٣هـ (كانون الأول ١٩٨٢م) على النحو الآتي :

رئيس الدولة : معمر القذافي .

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي

١ ـ الأمين العام : محمد زروق رجب .

٢ ـ نائب الأمين العام : علي أبو الخير .

٣ ـ أمين سر شؤون اللجنة الشعبية : عبد الله زعوك .

٤ ـ أمين سر شؤون المؤتمر الشعبي : محمد علي بوالتي .

٥ ـ أمين سر الوحدة : مختار كورير .

اللجنة الشعبية

١ ـ الأمين العام : جاد الله عزوز الطلحي .

٢ ـ أمين سر اللجنة للتغذية : محمد عبد شكري .

٣ ـ أمين سر اللجنة للعدل : محمد أبو القاسم زاوي .

٤ ـ أمين سر اللجنة للتخطيط : فوزي شكشوكي .

٥ ـ أمين سر اللجنة للصحة : مراد علي لانقي .

٦ ـ أمين سر اللجنة للإصلاح الزراعي : أبو زيد عمر دوردا .

٧ ـ أمين سر اللجنة للنفط : كمال حسن منهور .

٨ ـ أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنتصر .

٩ ـ أمين سر اللجنة للإسكان : محمد أحمد المنقوش .

١٠ ـ أمين سر اللجنة للخدمات العامة : محمد عبد الله المبروك .

١١ ـ للاقتصاد والصناعة الخفيفة : موسى أبو فروة .

١٢ ـ أمين سر اللجنة للشؤون الاجتماعية : إبراهيم الفقيه .

١٣ ـ أمين سر اللجنة للخزانة : محمد قاسم شلالة .

١٤ ـ أمين سر اللجنة للاتصالات : عبد العاطي العبيدي .

١٥ ـ أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطني .

١٦ ـ أمين سر اللجنة للقوى الآلية : عبد المجيد الجود .

١٧ ـ أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العربش .

١٨ ـ أمين سر اللجنة للرياضة : إبراهيم الخويلدي .

١٩ ـ أمين سر اللجنة للمواصلات والنقل البحري : سالم البخاري هودا .

وكانت الحكومة الليبية في جمادى الأولى ١٤٠٤هـ (شباط ١٩٨٤م) على النحو الآتي :

رئيس الدولة : معمر القذافي .

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي

١ ـ الأمين العام : مفتاح الأسطا عمر .

٢ ـ نائب الأمين العام : علي عثمان أبو الخير .

٣ ـ أمين سر المؤتمر العام : عمر إشكال .

٤ ـ أمين سر اللجنة الشعبية : محمد محمود حجازي .

وزارة فقد انتهى من العمل الوزاري نهائياً ، إلّا أن يعود راكعاً تائباً وقلّما يحدث هذا .

وإن لباسه الخاص لا يتقيّد به حسب مراسم معيّنة أو يتخذ الصفة الرسمية ، فيغيّر من الأزياء ما يحلو له دون مراعاة مظهر أو مناسبة أو

أصدر كتيباً أسماه « الكتاب الأخضر » وقد وصفه بأنه المنهج السياسي والاجتماعي الذي سيسير عليه ، وقد أطنب في مدحه والثناء عليه ، وأنه لم

---

* - أمين سر الوحدة : فيتوري ذالي .

اللجنة الشعبية :

١ - الأمين العام : محمد زروق رجب .
٢ - أمين سر اللجنة للتخطيط : فوزي شكشوكي .
٣ - أمين سر اللجنة للعدل : مفتاح محمد كعيبة .
٤ - أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنتصر .
٥ - أمين سر اللجنة للصحة : محمد الأخي .
٦ - أمين سر اللجنة للإصلاح الزراعي : أبو زيد عمر دوردا .
٧ - أمين سر اللجنة للنفط : كامل حسن مغور .
٨ - أمين سر اللجنة للخدمة العامة : محمد عبد الله المبروك .
٩ - أمين سر الاقتصاد والصناعة الخفيفة : موسى أبو فروة .
١٠ - أمين سر اللجنة للرياضة : محمد أبو بكر عطية .
١١ - أمين سر اللجنة للخزانة : محمد قاسم شرلالة .
١٢ - أمين سر اللجنة للشؤون الاجتماعية : إبراهيم الفقيه حسن .
١٣ - أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطني .
١٤ - أمين سر اللجنة للشؤون الخارجية : علي عبد السلام التريكي .
١٥ - أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العربش .
١٦ - أمين سر اللجنة للقوى الآلية : عبد المجيد القعود .
١٧ - للمواصلات والنقل البحري : مبارك شامخ .
١٨ - أمين سر اللجنة للارتباط : يونس بلقاسم علي .
١٩ - أمين سر اللجنة للإسكان : محمد عبيد شكري .
٢٠ - أمين سر اللجنة للجامعات : يوسف حامد شاهين .

يسبق إليه ، ولم تأت به الأوائل ولا تستطيعه الأواخر ، ويكاد يصل إلى مستوى الكتب المقدسة .

وتحدث أحداث في منطقة ما فيرى طرفاً مظلوماً ، فيدعمه بإمكاناته كافة ، تدخل في أحداث مالطة ، وكان له دور فيها ، ودعم الجيش الثوري في إيرلنده الشمالية ، وأسرف في الدعم ، وربما كان هذا نتيجة الخلاف الأصلي مع إنكلترا على الطريقة نفسها التي كانت بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر وإنكلترا .

وأخذ يغازل الاستعمار الروسي ، ويعلن التوجه نحو الشرق كنوع من السياسة الغربية التي تهدف إلى محاربة الاشتراكية باسم الاشتراكية ، وإبعاد التهمة عن التعاون الذي يقوم بينه وبين رجالات بعض البلدان أو المنظمات ، وهي السياسة التي طُلبت من الرئيس جمال عبد الناصر أن يسلكها ، وقد نجحت إلى حدٍّ كبير ، نتيجة عدم المعرفة السياسية الموجودة في بلداننا النائمة (النامية) . ومن خلال هذه السياسة كان هناك صراع ظاهري عنيف بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وصل إلى الهجوم على ليبيا عسكرياً ، ومقاطعتها ، ووصل من الطرف الثاني إلى الخطب الحماسية ، والطعن الدائم بالسياسة الأمريكية ، وإلقاء اللوم عليها في كل قضية ، واتهامها بأنها وراء كل حادث يقع ، وأظهر الرئيس الليبي جانباً من اعتزازه بلغته ، ومعاملة الدول الأجنبية معاملة النّدّ للنّدّ ، فرفض دخول أي أجنبي إلى ليبيا ما لم يكن يحمل جواز سفره التعريف بصاحبه باللغة العربية ، كما أن تلك الدول ترفض دخول أي عربي إلى أراضيها ما لم يكن جواز سفره يحمل كافة المعلومات عن الشخص باللغة الأجنبية .

ومن ناحية العقيدة فإن الرئيس الليبي شديد الحماسة لها ، غير أن له قناعات غريبة لا يقبل المناقشة فيها لأنها ثابتة عنده ولو خالف بها المسلمين جميعاً ، وهو الحادث فعلاً ، فهو يعلن قبوله للقرآن الكريم بكل ما جاء فيه ، أما موقفه من السنّة فهو يتردد في قبولها ، ويعتقد أنه ما دامت هناك أحاديث

ضعيفة وأخرى موضوعة فإنه لا يُقبل شيء منها ، ومنها قيل له : إن السنة شارحة لكتاب الله ، وإن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ وغيرها من الآيات الدالة على أن السنة واجبة الاتباع كالقرآن ، إلا أنه من باب الاعتزاز بالرأي ليس على استعداد أن يغيّر من رأيه أو أن يستمع من أحد ، وإنما يبقى ويصرّ على رأيه الغريب .

وحتى القرآن الكريم يرى فيه رأياً غريباً ، وهو أن كلمة (قل) الواردة فيه ، إنما هي خطاب للرسول ﷺ ، ولا داعي لنا نحن أن نقولها أو نثبتها في المصحف الشريف ، وهذا القول فيه خطر عظيم كما لا يخفى .

وفي التاريخ ، وجد الرئيس الليبي أن يكون لدولته تاريخاً خاصاً يغاير ما تعارف عليه المسلمون من أن يبدأ تاريخهم من هجرة رسول الله ﷺ ، وأول من بدأ بهذا الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ورأى الرئيس الليبي أن يبدأ التاريخ من وفاة رسول الله ﷺ ، وقد أخذ يؤرّخ بهذا التاريخ وحده من بين المسلمين .

وقد خالف الكثير من الليبيين رئيسهم ، واضطروا إلى مغادرة البلاد ، وقد حاول ملاحقتهم في أي مكان نزلوا فيه ، ولم يكن لديه أي مانع من اتخاذ أي أسلوب في سبيل القبض عليهم أو إعدامهم ، وهذا ما سبّب لليبيا خلافات مع كثير من الدول التي لجأ إليها هؤلاء المعارضون واتهمت هذه الدول الليبيين بالعنف والإرهاب ، وأصبح دخولهم إلى أراضيها صعباً ، وقد عانى الليبيون من هذا الكثير .

وفي شهر ربيع الأول ١٣٩٧هـ (آذار ١٩٧٧م) جرت انتخابات لمجلس الشعب ، وانتخب المجلس العقيد معمر القذافي رئيساً للدولة . ولم يرق له تسمية وزير الاسم الشائع والمتعارف عليه دولياً ورأى أنه قد أصبح مبتذلاً ، فأمر أن يُطلق على الوزارة اسم « اللجنة الشعبية » ، وعلى كل وزير اسم « أمين سر اللجنة الشعبية » .

العلاقة مع تشاد : الصلة وثيقة بين الشعبين ، فكلاهما مسلم ، وخضعا معاً للاستعمار الصليبي ، وانتشرت الطريقة السنوسية في ليبيا ، ومنها امتدت إلى تشاد فانتشرت في الأجزاء الشمالية منها ، والحدود طويلة بين الدولتين ، وتوجد قبائل واحدة تعيش وتنتقل بين البلدين ، وينشط التجار الليبيون في تشاد ، كما أن أعداداً من رجال قبيلة « التيبو » التشادية يعملون في الجيش الليبي .

ويوجد خلاف على الحدود بين الدولتين . وكانت فرنسا وإيطاليا الدولتان المستعمرتان قد رسمتا الحدود بين مستعمرتيهما عام ١٣٣٧هـ أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم عُدّلت هذه الاتفاقية في عام ١٣٥٣هـ ، ودخلت بموجب هذا التعديل الأقسام الشمالية من جبال تيبستي ضمن الحدود الليبية ، غير أن هذا التعديل لم ينفّذ .

ولما دخلت فرنسا ولاية فزان أثناء الحرب العالمية الثانية وسّعت فرنسا حدود تشاد الشمالية على حساب ليبيا ، وبعد الحرب صُرف النظر نهائياً عن اتفاقية عام ١٣٥٣هـ ، فإيطاليا قد هُزمت وانسحبت من ليبيا ، وكانت فرنسا من الدول المنتصرة ، ودخلت ولاية فزان ، وبهذا بقيت أقسام من ليبيا ضمن تشاد . وتعدّ ليبيا ممر (كوريزو) نقطة حدود بين الدولتين ، بينما يقع الآن ضمن الأراضي التشادية ، ويبعد عن الحدود التي رسمتها فرنسا أكثر من مائة وستين كيلومتراً .

أخذت ليبيا تتدخّل في الصراع الذي يدور في تشاد بين المنظمات الإسلامية بعضها مع بعض ، وبينها وبين الحكومة التشادية التي تمثّل الأقلية النصرانية ، ويرأس الدولة منذ انقلاب عام ١٣٩٥هـ وإزاحة « فرانسوا تومبالباي » عن الحكم ، يرأسها فيلكس مالوم . دعمت ليبيا جبهة فرولينا التي يتزعمها « غوكوني عويدي » ، وأخذت تسعى للتقارب بين هذه الجبهة وبين الحكومة التشادية ، وعُقد مؤتمر (سبها) الذي أسفر عن وقف إطلاق

التار الشامل في ربيع الثاني ١٣٩٨هـ .

ووقع الخلاف بين رئيس الدولة « فيلكس مالوم » ، الذي التجأ إلى (لاغوس) عاصمة نيجيريا . وسار في الوقت نفسه نحو العاصمة « غوكوني عويدي » بقوات جبهة (فرولينا) ووصل إليها بعد ساعات من دخول حسين هبري إليها ، وتشكّلت حكومة تسلّم فيها حسين هبري وزارة الدفاع ، بينما تسلّم « غوكوني عويدي » وزارة الداخلية ، ثم عاد الخلاف فوقع بين وزيري الداخلية والدفاع ، كما اختلف « غوكوني عويدي » مع ليبيا ، ثم عاد الوئام بينهما بعد زيارة علي عبد السلام الطريقي وزير خارجية ليبيا إلى العاصمة التشادية (نجامينا) ، وربما كان الخلاف بين الوزيرين بسبب العلاقة مع ليبيا التي كانت قواتها تسيطر على إقليم (أوزو) كدعم لدولة تشاد وتأييد للمسلمين فيها . فما كان من غوكوني عويدي إلا أن طرد حسين هبري من الوزارة ، ووقّع معاهدة صداقة مع ليبيا ودفاع مشترك في شهر رجب عام ١٤٠٠هـ (حزيران ١٩٨٠م) ، وانسحب حسين هبري بقواته شرقاً نحو الحدود السودانية ، وأيّدته كل من مصر والسودان بسبب خلافهما آنذاك مع ليبيا ، وأصبح جسر جوي بين القاهرة والجنينة في غرب السودان .

استقرّ الوضع لغوكوني عويدي فطلب من ليبيا أن تسحب قواتها من الأراضي التشادية ، فاستجابت للطلب ، وانسحبت من تشاد ، وما أن انسحبت ليبيا حتى تمكّن حسين هبري من العودة بقواته إلى العاصمة التشادية ودخولها ، وانسحب « غوكوني عويدي » من تشاد وتمركز في (سبها) في جنوبي ليبيا، ولم تعترف الحكومة الليبية بحكومة حسين هبري.

استطاع غوكوني عويدي من دخول مدينة (لارغو) (فايا ـ سابقاً ـ) في شمال تشاد في أوائل شهر رمضان من عام ١٤٠٣هـ (١٢ حزيران ١٩٨٣م) .

استمرّ الصراع بين الجانبين ، واشتركت فيه عدة أطراف ، كان من بينها ليبيا التي تدعم غوكوني عويدي ، ومصر وفرنسا اللتان تدعمان حسين هبري

الذي بقيت له السيطرة .

الوحدة : يندفع الرئيس الليبي إلى الوحدة مع أية دولة عربية ، ويُقبل عليها بحماسة من غير دراسة ولا تخطيط ، وربما كانت العاطفة وحدها هي الدافع ، ثم لا تلبث هذه الوحدة أن تنهار دون أن تقوم ، وربما لم يستمر بعضها سوى أربع وعشرين ساعة ، وهي الوحدة التي قامت بين تونس وليبيا ، وبمجرد أن يرى أنه لا يستطيع أن يحقق ما كان يرجو من وراء هذه الوحدة يفصم عراها ، وكما يندفع نحو الوحدة يندفع نحو من لا يعجبه منه تصرّف أو يرى في نظامه ما لا يتفق مع مزاجه فهو مع الثورة والحركة مهما كانت .

وقد اتفقت ليبيا مع عدد من الدول العربية على إقامة وحدات سياسية معها ، منها سوريا ومصر وتونس والسودان و . . . وبلاد المغرب ، ولم يكتب لواحدة منها النجاح .

يبدو أن هناك خلافاً ظاهرياً بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية يستعر أحياناً لدرجة لا يبقى إلا المواجهة ثم يفتر حتى يظهر أنه لا أثر لذلك الخلاف، وما ندري هل في هذه السياسة رفع للرئيس الليبي ليظهر بمظهر القوي المخلص أمام شعبه أم أن هناك خلافاً مستتراً؟ ويبدو أن الحالة الأولى هي الصحيحة، ويحصل على الدعم والتأييد الخفي.

منذ عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) أكدت ليبيا أن خليج سرت كله ضمن المياه الإقليمية وليس المسافة المعروفة دولياً التي هي ١٢ ميلاً بحرياً.

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦هـ (كانون أول ١٩٨٥م) رسم الرئيس الليبي خطاً سمّاه «خط الموت» يسار خط العرض الشمالي ٣٢,٣٠ ولا يسمح للسفن الأمريكية والأجنبية تجاوزه نحو الجنوب.

وفي منتصف جمادى الأولى ١٤٠٦هـ (أواخر كانون الثاني ١٩٨٦م)

نشرت القوات الأمريكية أسطولها على طول الساحل الليبي، ولكن لم تتجاوز خط الموت.

وفي رجب ١٤٠٦هـ (آذار ١٩٨٦م) أطلقت القوات الليبية صواريخ باتجاه طائرات أمريكية كانت تحلق فوق خليج سرت.

هاجمت طائرات أمريكية تجهيزات الرادار، ومواقع الصواريخ الليبية، كما هاجمت أربعة زوارق بحرية.

وفي شعبان ١٤٠٦هـ (نيسان ١٩٨٦م) هاجمت الطائرات الأمريكية مواقع عسكرية ليبية، ومطارات، ومبانٍ حكومية، وضمنها سكن الرئيس الليبي.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩هـ (كانون الأول ١٩٨٨م) وافق الرئيس الأمريكي «ريغان» على القيام بعمل عسكري، ضد مصنع للأسلحة الكيميائية قرب مدينة بنغازي.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ (كانون الثاني ١٩٨٩م) حصل اشتباك بين طائرات ليبية وأمريكية فوق البحر المتوسط، وتم إسقاط طائرتين ليبيتين.

وفي شعبان ١٤١٠هـ ادعت الولايات المتحدة وألمانيا أن ليبيا بدأت بإنتاج غاز الخردل من مصنع «ربطا» قرب بنغازي، وبعد أيام اندلعت النيران في هذا المصنع فاتهمت ليبيا كلاً من الولايات المتحدة، وألمانيا، وإسرائيل بالقيام بهذا العمل التخريبي وقد اتهمت ليبيا هذه الدول التورط بهذا العمل.

أظهر الرئيس الليبي إنهاء خلافاته مع الفصائل الفلسطينية.

وفي شهر المحرم ١٤٠٨هـ (أيلول ١٩٨٧م) أعادت ليبيا توطيد علاقاتها مع العراق. وأبدت تعديل سياستها في دعم إيران، وأظهرت حرصاً لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران.

رفض الرئيس معمر القذافي حضور مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان وبعث مندوباً عنه هو عبد السلام جلود، وحاول إظهار عدم دعم ليبيا لإيران.

وفي شهر صفر ١٤١١هـ (أيلول ١٩٩٠م) ادعت فرنسا أن سوريا وليبيا والجبهة الشعبية الفلسطينية مسؤولون عن التخطيط لتفجير طائرة ركاب فرنسية فوق النيجر قبل عام.

حضر العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في ١٩ محرم ١٤١١هـ (١٠ آب ١٩٩٠م) لمناقشة الغزو العراقي للكويت، لكن ليبيا لم تصوت إلى جانب القرار القاضي بإرسال قوات عسكرية مع الولايات المتحدة للوقوف في وجه التقدم العراقي في السعودية فيما إذا حدث. وبعد شهر ادعت وكالات الأنباء العالمية أن طائرات ليبية تنقل الغذاء إلى العراق متحدية قرار الحظر المفروض على العراق.

وفي جمادى الأولى ١٤١٢هـ (تشرين الثاني ١٩٩١م) تدهورت العلاقات ظاهرياً بين ليبيا وكلٍّ من الولايات المتحدة وبريطانيا عندما أعلنت أمريكا وبريطانيا أنهما بصدد البحث عن شخصين ليبيين متهمين بالمسؤولية عن تفجير طائرة «بان ـ أمريكان» فوق لوكربي ـ إسكوتلندا. وأنكرت ليبيا تورطها في هذه الحادثة، ولكن بقي هذا الموضوع إلى الآن يثار كلما عنّ للغرب قضية.

وفي شعبان ١٤١٢هـ (شباط ١٩٩٢م) تبنى مجلس الأمن فرض حظر على ليبيا. وبعد شهر تبنّى المجلس قرار رقم (٧٤٨) بفرض حظر اقتصادي على ليبيا إذا لم يتم تسليم الرجلين الليبيين المتهمين بحادثة لوكربي حتى نهاية ١٣ شوال ١٤١٢هـ (١٥ نيسان ١٩٩٢م)، وفي أعقاب ذلك شُلّت العلاقات التجارية، وخُفّض التمثيل السياسي (الديبلوماسي).

هدد الرئيس الليبي بعدم تصدير النفط، وسحب المصالح كافة للدول

التي ساندت قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨)، وفي عيد الفطر ١٤١٢هـ (٢ نيسان ١٩٩٢م) قامت مظاهرات في العاصمة الليبية طرابلس وحاصرت سفارات الدول الغربية، وسفارة فنزويلا التي كانت تترأس دورة مجلس الأمن.

وفي ١٣ صفر ١٤١٣هـ (١٢ آب ١٩٩٢م) جدد الحظر على ليبيا مدة أربعة أشهرٍ إضافية.

وفي أوائل رجب ١٤١٣هـ (أوائل كانون الثاني ١٩٩٣م) أغلقت ليبيا حدودها مدة ثلاثة أيام احتجاجاً على قرار مجلس الأمن.

وبعد ثمانية أشهر أعلنت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا أنها ستطلب من مجلس الأمن تشديد الحصار بالقوة ضدّ ليبيا إذا لم تلتزم حتى نهاية العام بقرارات الأمم المتحدة، غير أن ليبيا رفضت الإنذار.

وفي ربيع الثاني ١٤١٤هـ (تشرين الأول ١٩٩٣م) روت وكالات الأنباء العالمية محاولة قيام انقلاب ضد حكم الرئيس القذافي. ولكن أنكرت هذا، مع أن عبد السلام جلود قد وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله.

وفي ٢٧ جمادى الأولى ١٤١٤هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٩٣م) تبنى مجلس الأمن قرار رقم (٨٨٣) الذي يقضي بتشديد الحصار الاقتصادي ضد ليبيا، بحجة أن ليبيا لم تتعاون في تطبيق قرارات الأمم المتحدة (٧٣١) و(٧٤٨)، وشمل هذا الحصار نظرياً إغلاق مكاتب الخطوط الليبية في الخارج، والحظر على مبيع معدات تستخدم في مجال الطيران المدني، وحجز المدخرات الليبية في العالم، وحظر معدات النفط، وإنقاص عدد السياسيين.

وفي رمضان ١٤١٤هـ (شباط ١٩٩٤م) أوصى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بإجراء حظر على مبيعات ليبيا البترولية إذا واصل هذا البلد تحديه للمجتمع الدولي.

وفي أواخر رمضان (أواخر شباط ١٩٩٤م) أشارت ليبيا إلى احتمال انسحابها من جامعة الدول العربية بسبب فشلها في الدفاع عن الحقوق العربية ضد أمريكا وإسرائيل.

وفي ٤ المحرم ١٤١٥هـ (١٢ حزيران) تبنى وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي قراراً يحث مجلس الأمن على إلغاء الحظر المفروض على ليبيا.

وفي ٥ المحرم ١٤١٥هـ ادعى عضو في المجلس الثوري لحركة فتح أن المجلس كان المسؤول عن تدمير طائرة بان ـ أمريكان في لوكربي.

وادعت عدة جهات أن حادثة لوكربي كان وراءها إيران، وسورية، وأعضاء فلسطينيون في منظمة فتح. وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تعلم مسبقاً بهذا الحادث.

وفي أواخر شوال ١٤١٥هـ (أواخر آذار ١٩٩٥م) جدد مجلس الأمن الحظر المفروض على ليبيا، وحث الولايات المتحدة على أن تعلن بأنها ستقوم بحظرٍ صارمٍ من جانبٍ واحدٍ على ليبيا. وتستمر الاقتراحات والتوصيات.

الصراعات الداخلية

لم تقم صراعات داخلية في ليبيا كما هو معروف في المناطق الثانية ، وذلك لأسباب منها :

١ ـ لا توجد هناك مجموعات بشرية مختلفة الأصل كبيرة الحجم يمكنها أن تتحرّك لتنافس غيرها على السلطة ، أو تكون لها مطالب خاصة بأبناء جنسها ، فالعرب يشكّلون أكثر من ٨٧٪ من مجموع السكان ، وما عداهم لا توجد مجموعة بشرية يمكنها أن تتحرّك على الساحة ، وتطالب ببعض الامتيازات لها ولأفرادها .

٢ ـ لا توجد أقليات عقيدية تسعى لتحقيق بعض مطالبها ، فالمسلمون يشكّلون أكثر من ٩٩٪ من مجموع السكان ، وما يوجد من فرق إسلامية فهي قليلة العدد أيضاً .

٣ ـ لا توجد أحزاب سياسية لتنافس على السلطة ، لأن المرحلة التي وجدت فيها الأحزاب والهيئات السياسية إنما هي مرحلة قصيرة جداً لا تتجاوز السبع سنوات من رحيل الطليان عن البلاد حتى نيل الاستقلال، ولم تكن هناك هيئات سياسية أيام الحكم الملكي ، ثم جاء الحكم العسكري وحكم باسم الجمهورية غير أنه عسكري بكل مضمونه .

٤ ـ لا توجد صراعات على الأرض ، فالأرض واسعة والسكان قلّة ، وحالة

البلاد المادية جيدة بعد انبثاق مكامن النفط في أراضيها فلا مجال للصراعات الطبقية .

ليبيا : تبلغ مساحة ليبيا ١،٧٥٩،٥٤٠ كيلومتراً مربعاً ، وتضمّ ثلاث ولايات هي :

١ ـ ولاية طرابلس : وهي أصغر الولايات ، وتبلغ مساحتها ٣٥٣،٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتشمل خمس محافظات وهي :

أ ـ محافظة طرابلس

ب ـ محافظة الزاوية .

جـ ـ محافظة الخمس .

د ـ محافظة مصراطة .

هـ ـ محافظة غريان .

٢ ـ ولاية برقة : وتبلغ مساحتها ٨٥٥،٣٧٠ كيلومتراً مربعاً ، وتشمل ثلاث محافظات وهي :

أ ـ محافظة البيضاء .

ب ـ محافظة درنة .

جـ ـ محافظة بنغازي .

٣ ـ ولاية فزّان : وتبلغ مساحتها ٥٥١،١٧٠ كيلومتراً مربعاً ، وتشمل محافظتين فقط ، وهما :

أ ـ محافظة سبها .

ب ـ محافظة أوباري .

ويقدّر عدد سكان ليبيا حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ بثلاث ملايين تقريباً ، يقيم منهم في ولاية طرابلس ما يقرب من ١،٧٥٠،٠٠٠ ساكن ، وتكون الكثافة أكثر من خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد ، ويسكن في ولاية برقة ما يقرب من المليون ، بكثافة تزيد على شخص في كيلومتر

مربع ، وكان لوجود النفط أثر في زيادة سكان برقة أكثر من غيرها ، ويقطن في فزان ما يقرب من مائتي ألف ، بكثافة تقل عن نصف شخص في الكيلومتر المربع الواحد .

المجموعات البشرية : تعيش في ليبيا عدة مجموعات بشرية ، وتُعدّ قليلة ، إذ لا تزيد على سبع مجموعات ، وهي :

أ ـ العرب : ويشكّلون غالبية السكان ، إذ تزيد نسبتهم على ٨٧٪ من مجموع السكان ، ويقدّر عددهم بمليونين وستمائة ألف ، وتكثر نسبتهم في الشرق ، وتنخفض نسبياً في الغرب والجنوب ، وقد دخل العرب إلى ليبيا مع الفتح الإسلامي ، وأثناء هجرة قبائل بني هلال وبني سُليم نحو الغرب في القرن الخامس الهجري .

ب ـ البربر : كانوا سكان البلاد قبل الفتح الإسلامي ، وانصهر أكثرهم مع العرب واستعربوا ، وبقي منهم في ليبيا اليوم ما يقرب من ٣٦٠ ألف ، وأكثر ما يقيمون اليوم في ولاية طرابلس في المدن الغربية منها ، مثل « زوارة » و « يفرن » ، ويشكّلون ١٢٪ من مجموع سكان ليبيا ، ويتبع معظمهم المذهب « الأباضي » ، ويعيشون مستقرين ، ولا يعرفون التنقل ، ويتكلمون لغة خاصة بهم إضافة إلى اللغة العربية التي يعرفونها جميعاً .

جـ ـ الطوارق : وهم « التوارك » الذين تركوا الإسلام وارتدّوا عنه ، ولم يتمكن المسلمون من إقامة حد الردة عليهم ، ثم عادوا إلى الإسلام ، وحسن إسلامهم، ويعرفون أيضاً بالملثمين ، لأنهم يضعون اللثام على وجوههم اتقاءً لرمال الصحراء حتى صار ذلك عادة لا تفارقهم ، ولهم لغة خاصة إضافةً إلى العربية .

د ـ الزنوج : وعددهم قليل ، ويكثرون في فزان ، وهم من سلالة العبيد الذين جلبوا من قلب إفريقية .

هـ ـ التيبو : وهم مزيج من العرب والزنوج ، ويقيمون في أقصى

الجنوب في مرتفعات « تيبستي » على الحدود مع تشاد .

و ـ عناصر مختلفة : جاءت عدة عناصر واستقرت في ليبيا ، وانصهرت مع السكان لأنها مسلمة ، ولكن لا تزال بعض السمات تدلّ على أصولها مثل : الأتراك ، والشراكس ، والكريتيين .

ز ـ الأجانب : يقيم في البلاد عدد من الأجانب أي من غير المسلمين ، ولكن لا يزيد عددهم على المائة ألف ، وينتمون إلى خمس وثلاثين جنسية ، يسكن معظمهم في ولاية طرابلس ، ويشكّلون ٩٢٪ من مجموع الأجانب ، و٧٪ منهم في برقة ، و١٪ في فزّان ، ويشكّل الطليان أكبر نسبة من الأجانب ، إذ تصل نسبتهم إلى ٨٠٪ ، ويقطنون مدينة طرابلس ، ويليهم الإنكليز ، فالمالطيون ، فالألمان ، فالفرنسيون ، فاليونانيون ، فالأمريكان ، . . .

ولا علاقة للذين يقيمون بصفة مؤقتة ، يعملون بالنفط أو بغير ذلك ، حيث توجد جاليات عربية من تونس ، ومصر ، والشام .

العقائد : يدين معظم السكان بالإسلام ، ولا قيمة للعقائد الأخرى ، إذ لا تصل نسبتها في أي مرحلة من مراحل التاريخ بعد انتشار الإسلام إلى ١٪ من مجموع السكان ، وفيما يلي بيان ذلك :

أ ـ المسلمون : ويشكّلون أكثر من ٩٩٪ من مجموع السكان حتى إنهم يشتركون في المذهب ، فكلهم على مذهب الإمام مالك رحمه الله .

ونجد بين المسلمين الخوارج الأباضية الذين أكثرهم من البربر ، وأكثر مناطقهم في جبل نفوسه في « يفرن » و « غريان » ثم في ومدينة « زوارة » ولكن نسبة الأباضية قليلة جداً بين السكان لا تصل إلى أكثر من ٨٪ .

كما نجد بين المسلمين الطرق الصوفية ، والدعوة السنوسية إحدى هذه الطرق ، وإن كانت هذه الدعوة تختلف عن الصوفية ببعض النقاط ومنها

الجهاد ، فلقد كان للسنوسية دور بارز في مقارعة الاستعمار ، بل تعدّ هي حاملة لواء الجهاد ضدّ الطليان ، وكان مشايخها هم قادة المجاهدين ، وتلتقي مع الصوفية في بعض الجوانب الأخرى مثل تقدير المريد للشيخ وإجلاله ورفعه فوق المستوى المطلوب و . . .

تنتسب السنوسية إلى مؤسّسها الأول محمد علي السنوسي الذي قدم من الجزائر إلى مكة حاجاً عام ١٢٥٢هـ ، وقد تأثر هناك ببعض آراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وأسّس زاوية في مكة في جبل أبي قبيس ، ثم قام بتأسيس زوايا أخرى ، وعندما رجع وأراد دخول الجزائر عام ١٢٥٥هـ ؛ منعه الفرنسيون ، إذ كان وضعهم العسكري قد أخذ بالتحسن في مواجهة عبد القادر الجزائري ، فأقام السنوسي في ليبيا ، واستقرّ في واحة جغبوب ، وأسّس هناك زاوية كانت المركز الرئيسي للدعوة ، ومنها انتقلت إلى بقية المنطقة ، وخاصة إلى جهة الصحراء حيث أقامت عدة زوايا ، كان أشهرها ما أقيم في واحة الكفرة . وتضم الزاوية عدة أبنية ، منها : المسجد ، والمدرسة ، وبيت الشيخ ، والمضافة ، وحول الزاوية أرض يعمل فيها الأتباع بالزراعة ، وهي بهذا تختلف عن الصوفية التي تدعو إلى التواكل وتثبيط الهمة ، وكذلك تختلف السنوسية عن الصوفية بأنها تحارب البدع والخرافات .

ولم تعمل السنوسية على محاربة الدولة العثمانية ، الأمر الذي أتاح لها حرية العمل والانصراف إلى الدعوة ، فأقامت الكثير من الزوايا في الصحراء في ليبيا وتشاد .

ومن الطرق الصوفية العمروسية ـ السلامية التي أسّسها أبو العباس بن عمروس ، وأعاد لها الحركة سيدي عبد السلام الفيتوري الذي له ضريح في « زليطن » غرب « مصراطة » يزوره الأتباع .

ومن المجموعات من يسمّون أنفسهم بالمرابطين ، ويقومون ببعض أعمال الشعوذة ، ويعدّونها من الأسرار التي يملكونها ، ويؤمن بهم وبأفعالهم

بعض البسطاء والسذّج .

ولكن هذه الطرق والمشعوذين قلّة قليلة لا يؤبه لهم .

ب ـ النصارى : لا يوجد أتباع لهذه الديانة في ليبيا أبداً ، وقد تحررت تماماً من بلاد المغرب كلها ، ثم جاءت مع المستعمرين ، فالنصارى الذين يقيمون اليوم في ليبيا إنما هم من الأجانب ، ولا يوجد نصراني واحد من أصل ليبي .

جـ ـ اليهود : وقد جاءوا إلى ليبيا أيام الرومان ، ويوم طردوا من الأندلس ، بعد أن أخرج منها المسلمون ، فسمحت لهم الدولة العثمانية بالإقامة في المناطق التي تحت سلطانها إنسانيةً ورحمةً ، ثم جاء بعضهم في القرن الثالث عشر الهجري ليؤدّوا دورهم في الهدم ، كما فعل يهود الدونمة في مقرّ الدولة العثمانية جزاءً لإحسانها إليهم ، وقد بلغ أكبر عدد لهم في ليبيا ستة وعشرين ألفاً حسب إحصاء عام ١٣٦٦هـ ، ولكن رحل القسم الأكبر منهم إلى فلسطين يوم أن أقيمت لهم دولة فيها ، وطردوا أهلها منها عام ١٣٦٧هـ . ولم يبق اليوم في ليبيا سوى ستة آلاف يقيم معظمهم في طرابلس إضافة إلى عدة مئات يسكنون برقة .

وهكذا نجد أنه لا توجد أية صراعات بين المجموعات البشرية أو بين العقائد ؛ لضآلة وقلّة النعرات العصبية والمذاهب العقدية فيها .

الأحزاب : كذلك لم توجد أحزاب ، ولم تتح الظروف لها ، فلم تؤسّس ولم تقم بنشاط إلاّ لمرحلة قصيرة ، فقد تأسّس نادي عمر المختار في برقة عام ١٣٦٢هـ ، غير أن الإدارة العسكرية الإنكليزية لم تلبث أن حلّته عام ١٣٦٦هـ ، ثم ظهر باسم الجمعية الوطنية ، ولكن محمد إدريس السنوسي عندما جاء إلى برقة عام ١٣٦٧هـ حلّها مع بقية الهيئات ، وشكّل المؤتمر الوطني البرقاوي العام فكان حزب الأمير ، ولا منافس له ، إلاّ ما ظهر من معارضة الشعب له وللسنوسي عندما أعلن عن قيام دولة برقة ، والرعية ترغب دولة

موحّدة ، فهذه ليست منافسة أو صراعاً ، وإنما معارضة لموقف .

وفي إقليم طرابلس تأسّس «نادي طرابلس» ، ثم تأسّس الحزب الوطني عام ١٣٦٤هـ ، وانشقّ على نفسه ، وتشكّلت الكتلة الوطنية الحرة ، وانشقّ حزب الأحرار عن الكتلة الوطنية الحرة ، كما تأسّس حزب الجبهة المتحدة غير أن هذه الأحزاب وأجنحتها كلها لا تخرج عن دائرة المخطط الإنكليزي ، وكلها تطالب بالوحدة بين إقليمي ليبيا ، وأن تكون الدولة المرتقبة تحت الوصاية الإنكليزية ، وأن تتحالف في المستقبل وبعد الاستقلال مع إنكلترا .

وتأسّست بعدئذٍ هيئة تحرير ليبيا ، ولكنها تدور في الفلك نفسه . وعندما تمّت الوحدة حلّ السنوسي هذه الهيئات كلها ، وانتهى عهدها ، ولم يكن هناك صراع حزبي في ليبيا أبداً .

الصراع الإقليمي : لما وضع الدستور وتمّت الوحدة بين أقاليم ليبيا لم يكن أهالي إقليم طرابلس راضين ، فإن إقليمهم يضمّ ثلثي سكان البلاد وهم أكثر نشاطاً ووعياً من غيرهم ، ومع ذلك ، فإن نصيبهم في مجلس الشيوخ يعادل نصيب إقليم فزّان الذي يقطنه ما نسبتهم ١ : ٥٠ من سكان إقليم طرابلس ، لذا كانت هناك معارضة إقليمية طرابلسية ، وهذا ما جعل السنوسي يقدم على حلّ الحزب الوطني ، وتشتيت أتباعه ، ظناً منه أنه يتولّى قيادة المعارضة ، غير أنه لم يلبث أن تبيّنَ له أن المعارضة إقليمية عامة . وبدا المجلس التشريعي الطرابلسي المحلّي الذي انتخب في ١٢ ذي الحجة ١٣٧١هـ (١ أيلول ١٩٥٢م) معارضاً للحكم ، فأقدم السنوسي على حلّه أيضاً ، وعلى هذا كان هناك صراع إقليمي على مقاعد مجلس الشيوخ وعلى مراكز السلطة ، أما الإقليمان الآخران برقة وفزّان فإن أهلها على رضى ، إذ نالا أكثر مما ينبغي ، ويعدّ أهالي برقة السنوسي منهم ، وقد تسلّم ملك البلاد وحكمها .

وفي العهد الجمهوري يعدّ الحكم عسكرياً ، وليس هناك من أحزاب ،

ولا توجد أية صراعات ، وإنما توجد معارضة ، سواء من الذين خرجوا من البلاد ، أم من الذين بقوا داخلها ويكتمون معارضتهم خوفاً من السلطة التي لا تفسح مجالاً لأية معارضة ، أو لوجود أية صراعات ، إذ تعدّ ذلك إهداراً لطاقات الأمة وإمكاناتها ، وفسح المجال للتدخل في شؤون البلاد ، أو لاتجاه جماعاتٍ نحو أيدٍ غريبةٍ في سبيل تحقيق أطماعهم أو الوصول إلى مآربهم .

الباب الثاني

تونس



لمحة عن تونس قبل إلغاء الخلافة

دخل العثمانيون تونس عام ٩٨١هـ، وأنهوا حكم الأسرة الحفصية، كما طردوا الأسبان الذين استنجد بهم آخر الحكام الحفصيين . ووضع القائد العثماني سنان باشا نظاماً للحكم في تونس ، يقوم على وال يمثّل السلطان برتبة « باشا » وهو رجل مدني ، يساعده مجلس استشاري ، يتألف من عدة ضباط ، وموظف يشرف على الشؤون المالية يلقّب « الباي » ، وقائد عسكري برتبة رائد يحمل لقب « الأغا » ، ويتبعه ضباط للفرق العسكرية ، كل واحد منهم برتبة نقيب ، ويعرف بـ « الداي » غير أن الدايات قد استأثروا بالحكم دون الوالي ، وتعاقبوا على السلطة حتى عام ١٠٤٧هـ ، حيث برزت سلطة الباي فتغلّب على الداي ، وتسلّم الحكم ، وظهرت أسرتان من البايات ، أولاهما : الأسرة المرادية التي حكمت من ١٠٤٧ إلى ١١١٤هـ ، ثم الأسرة الحسينية ، وتعاقب الحكام منها من ١١١٤ إلى ١٣٧٧هـ .

برز الباي أحمد الذي حكم من سنة ١٢٥٥ إلى ١٢٧٢هـ ، فقد أنشأ مدرسة حربية ، ودعا إليها مدرّبين من الضباط الفرنسيين ، ونظّم جيشاً قوامه خمسة وعشرون ألف مقاتل ، وبنى أسطولاً خاصاً بتونس ، ساعد العثمانيين في حرب القرم ، وكان محباً للعلم ، فأكرم أهله ، غير أن الحضارة المادية بهرته ، وأعجب بالعمران الفرنسي ، وحاول أن يقلّد بالعمران قصر فرساي ، فبنى قصر « المحمدية » قرب مدينة تونس ، وأدّى هذا إلى تدهور المالية إضافة إلى

السرقات التي قام بها بعض أعوانه . وخلفه في الحكم أخوه محمد الثاني ، فسار على نهج سلفه ، وأدّى الأمر إلى التدخل الفرنسي الذي فرض المساواة بين المسلمين وأهل الذمة ، ومنح الأجانب (النصارى) حق التملّك وحرية التجارة ، ومعنى هذا فتح أبواب البلاد على مصاريعها أمام الصليبيين ، وفي الوقت نفسه قامت بعض الإصلاحات ، وخاصة تلك التي قام بها وزير البحرية خير الدين التونسي الذي أصلح ميناء « حلق الوادي » ، وأنشأ مصنعاً لبناء السفن ، وفي عهد هذا الباي دخلت الطباعة إلى تونس ، وسُحبت مياه « عين زغوان » بالأنابيب إلى مدينة تونس . واستمرّ حكم محمد الثاني من ١٢٧٢ إلى ١٢٧٦هـ .

ثم جاء إلى الحكم الأخ الثالث محمد الصادق من سنة ١٢٧٦ إلى ١٣٠٠هـ ، وبقي خير الدين التونسي وزيراً للبحرية ، وشكّل الباي مجلساً للشورى يتألّف من ستين عضواً ، وجعل خير الدين رئيساً له ، وتجاوز المجلس بعض الحدود الشرعية ، فعارضه العلماء ، واستقال خير الدين التونسي عام ١٢٧٩هـ ، وعلّق الباي الدستور عام ١٢٨١هـ بعد أن ثارت القبائل .

وتراكمت الديون على الدولة ، فكثرت المصاعب أمامها ، وبدأ الضغط الفرنسي والمطالبة بالديون ، وأخيراً تشكّلت عام ١٢٨٦هـ لجنة دولية للإشراف على المالية ، وتضمّ ممثلين عن فرنسا ، وإيطاليا ، وبريطانيا ، إضافة إلى تونس ، غير أن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله فاضطر للاستقالة عام ١٢٩٤هـ ، وغادر البلاد إلى استانبول حيث سلّمه السلطان عبد الحميد الثاني الصدارة العظمى في ٢٢ محرم ١٢٩٦هـ .

التدخل الفرنسي : كانت السياسة الفرنسية ترمي إلى هدفين تجاه تونس ، فهي أولاً لا تريد أن تكون لها حدود مع الدولة العثمانية ، لذا ترغب أن تبعد العثمانيين عن تونس لتكون فاصلاً بينها وبينهم في طرابلس ، وبالتالي تريد أن تنهي الحكم العثماني الاسمي في تونس كي يفسح المجال لها للتدخل في هذا الإقليم ، وفي الوقت نفسه لا ترغب أن يكون انفصال تونس عن الدولة

العثمانية قوة لتونس ، إذ لا تستطيع عندها التدخل في شؤونها ، فهي تريد قبل كل شيء إضعاف تونس بإبعاد العثمانيين عنها ، فيتدهور الوضع فيها .

كانت فرنسا ترسل أسطولها إلى مياه تونس لمنع تدخل العثمانيين ، ولإبراز قوتها أمام التونسيين ، وللإعلان عن بداية التدخل ، غير أن السلطان قد أعلن عن حقوقه في تونس ، فصرّح أنه يُدعى له فيها على المنابر ، وأن النقود المستعملة فيها مضروبة باسمه ، وتعيين الولاة فيها إنما يصدر بأمر منه ، وأن الولاة يقدّمون له المساعدة في كل حرب يخوضها ، غير أن فرنسا لم تستمع هذا كله ولم تعترف به ، وإنما أعلنت أن (بايات) تونس مستقلّون عن الدولة العثمانية ، ولا رابط لهم بها ، وأن الدول الأخرى تخاطبهم مباشرة ، ويعقدون المعاهدات باسمهم لا باسم الدولة العثمانية .

وشجّعت ألمانيا فرنسا للتوجّه نحو إفريقية لتبعدها عن التفكير في الانتقام منها بعد هزيمتها أمامها ، وطلبت ألمانيا من إنكلترا ترك فرنسا وشأنها في تونس ، فوافقت إنكلترا على ترك فرنسا تتصرّف في تونس مقابل سكوتها عن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص .

ولكن إيطاليا قاومت النفوذ الفرنسي في تونس ، ورفضت التحذير الفرنسي والإنذار ، وأن تتوجّه إلى احتلال بلاد أخرى ، وعرضت على (الباي) الحماية الإيطالية ، فرفض ، وطلبت منه التنازل عن ميناء (بنزرت) ، فأبى ، وأبدت رغبتها في أن يكون ميناء (بنزرت) ميناءً حرّاً ، فلم يوافق ، ولكن الباي قد رفض أيضاً مشروعاً فرنسياً بتشكيل حلف دفاعي . ووقف القنصل الإنكليزي بجانب مطلب القنصل الإيطالي ، فلم توافق السياسة الإنكليزية على تصرّف قنصلها ، فأنهت خدماته من تونس إرضاءً لفرنسا ، وخشيت فرنسا التأخّر بالتدخّل في تونس ، فالإبطاء ليس من صالحها ، وفكرة الجامعة الإسلامية التي طرحها السلطان عبد الحميد تنمو بسرعة ، وأصبحت فرنسا تخشى على وضعها في الجزائر ، لذلك أسرعت وأرسلت قوة عسكرية عام ١٢٩٨ هـ ، ووصلت إلى قرب العاصمة التونسية ،

فاضطرَّ الباي إلى توقيع معاهدة (باردو) في ١٣ جمادي الأولى ١٢٩٨ هـ (١٢ أيار ١٨٨١م) التي أعطت فرنسا حقَّ الإشراف على الشؤون المالية والخارجية والعسكرية ، وحقَّ تعيين مفوّض فرنسيّ في مدينة تونس يكون صلة الوصل بين البلدين . وثارت قبائل في جنوب البلاد ، فأخذتها القوات الفرنسية بعنف ، وبعدها فرضت على تونس معاهدة (المرسى) في ٣ شعبان عام ١٣٠٠هـ (٨) حزيران ١٨٨٣م) وألزمت الباي فيها بتعديلاتٍ في الإدارة والقضاء والمالية ، وأعطتها اسم الإصلاحات .

احتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولايةٍ من ولاياتها ، ولكن فرنسا لم تهتمّ لذلك ، ولم تستطع الدولة العثمانية عمل شيء لضعفها وكثرة المصائب التي تنزل بها ، إذ كانت إنكلترا في ذلك الوقت تعتدي على مصر ، وتركّز حكمها في جزيرة (قبرص) ، غير أنها بقيت تعترف باستمرار السيادة العثمانية الاسمية على مصر وقبرص ، على حين أن فرنسا لم تعترف بأي سلطةٍ للعثمانيين على تونس .

وأما إيطاليا فلم ترضَ عن الحماية الفرنسية لتونس ، وبقيت تعدّ ذلك اختلاساً لحقٍّ من حقوقها ، فهي الأولى بتونس لقربها منها ، غير أن فرنسا قد أعطتها بعض الامتيازات فسكتت عن تصرّفها في تونس ، وذلك عام ١٣١٤هـ وكانت الامتيازات التي حصلت عليها إيطاليا هي :

١ ـ تحتفظ بالامتيازات التي منحها إياها الباي عام ١٢٨٥ هـ .

٢ ـ يحقّ للإيطاليين الذين يقيمون في تونس الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية .

٣ ـ يحصل الإيطاليون على الحقوق نفسها التي يحصل الفرنسيون عليها في تونس ، ومنها ممارسة المهن الحرة ، وافتتاح المدارس ، وتشكيل الجمعيات .

٤ ـ يحقّ للإيطاليين الهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي يحقّ للفرنسيين

الهجرة بها .

الحماية الفرنسية : لم تذكر معاهدة (باردو) فرض الحماية على تونس ، وإنما ذكرت أن الاحتلال العسكري إجراءٌ مؤقتٌ فرضته الظروف ، غير أن الوزير الفرنسي المفوّض المقيم في تونس كان بمثابة وزير خارجية حسبما ورد في المرسوم الذي أصدره الباي محمد الصادق بعد توقيع معاهدة (باردو) عام ١٢٩٨ هـ ، وبذا فقد تخلّى الباي عن صلاحياته في الإشراف على الشؤون الخارجية للوزير المفوّض الفرنسي ، وأبقت فرنسا الباي صورة ، وأخذت تنتزع منه الصلاحيات تدريجياً ، وقد فرضت منصباً جديداً أسمته أمين السر العام (السكرتير العام) وفوّضت إليه الإشراف على الشرطة ، والسجون ، و . . .

صدر مرسوم جمهوري فرنسي في تاريخ ٢٠ ذي الحجة أصبح بموجبه الوزير الفرنسي المفوّض والمقيم في تونس يتمتع بسلطاتٍ تشريعية وتنفيذية واسعة ، ولا تُعدّ أوامر الباي نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي .

كان الباي قد احتفظ اسمياً بالسلطة التشريعية ، كما أنه يصادق على القانون والأوامر الواجب تنفيذها في الولاية ، وهو الذي يتولّى أمر إصدارها بالتوقيع عليها ، وأخذت فرنسا تعمل لتغيير الهياكل الإدارية والقضائية والمالية في البلاد ، وتتخذ الإجراءات التي ترمي إلى تطبيق الإدارة الفرنسية والمنهج المعادي للإسلام لتبديل الشخصية العربية الإسلامية .

المقاومة : وجّه الباي محمد الصادق في ١٦ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ (١٥ نيسان ١٨٨١م) الدعوة إلى قوات القبائل في وسط وجنوب البلاد للتعبئة العامة ، فنسيت هذه القبائل الخلافات فيما بينها ، وتركت مشكلاتها الخاصة ، وعملت معاً ضدّ العدو المشترك ، وأخذت تتشاور فيما بينها لمقاومة الدخيل الصليبي . وبرز بين رؤساء هذه القبائل علي بن خليفة شيخ قبائل (نفات) ، فجعل قيادته قرب مدينة صفاقس ، وأخذ يتصل مع القوات العثمانية في

طرابلس ، وانضم رجال القبائل الأخرى إلى هذا الزعيم ، وأخذ أهالي (الجريد) يطاردون الفرنسيين .

وفي ١٨ رجب ١٢٩٨ هـ (١٥ حزيران ١٨٨١ م) أخذت الاجتماعات تعقد في جامع عقبة بن نافع في القيروان برئاسة علي بن خليفة ، وقد ضمّت هذه الاجتماعات ممثلين من مختلف القبائل ، واستمرت خمسة أيام ، وتمخضت عن قرار يقضي بمقاومة الفرنسيين والاتصال بالعثمانيين في طرابلس ، وبالفعل فقد أوفدوا عدداً من المبعوثين إلى طرابلس .

وهبّ الحاج محمد كمون ومحمد الشريف وبقية أعيان صفاقس ، واتصلوا بعلي بن خليفة للتنسيق ، كما اتصلوا بالعثمانيين للمساعدة والدعم ، وقرروا عدم الاعتراف بـ « حسونة الجلولي » ممثل الباي في صفاقس .

الثورة : وانضمّت مدينة قابس إلى مدينة صفاقس ، وأعطت زمام أمرها إلى علي بن خليفة ، وأخذ رجالها يعتدون على اليهود الذين يقيمون فيها لأنهم اختاروا الحماية الفرنسية بعد أن عاشوا آمنين في كنف المسلمين مدة طويلة من الزمن . وعندما جاءت البارجة الفرنسية « الكرسيكي » في ٨ جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ (٧ أيار ١٨٨١م) إلى ميناء قابس أسرع السكان إلى حمل السلاح ، فأخبر اليهود البارجة فرجعت ولم ترس في الميناء ، وهذا ما أغضب السكان ، فقطعوا أسلاك البرق ، وكسروا أعمدة الهاتف ، واعتدوا على اليهود .

وفي غرة شعبان وصلت إلى ميناء صفاقس بارجة فرنسية ، فالتف الناس حول علي بن خليفة الذي أبقى رجال قبائله خارج المدينة خوفاً من الحصار ، وشكّل لجنة للدفاع عن المدينة بقيادة محمد الشريف قائد الحامية ، فحاصر الأعداء المدينة ، فهاجمهم رجال القبائل الذين بقوا خارجها ، وأرسلت فرنسا ست بوارج لقصف المدينة ، وساعدتها إنكلترا وإيطاليا ، فأرسلت إنكلترا بارجتين من بوارجها بحجة مساعدة القاطنين المقيمين في صفاقس بصفتهم من النصارى ، وبعثت إيطاليا بارجة لمساعدة فرنسا وإنكلترا على أنها من الدول النصرانية ، واشتركت البوارج التسع الفرنسية والبريطانية والإيطالية بقصف

المدينة والميناء ، وكان قائد الأسطول الفرنسي أمير البحر المساعد « غارنو » وتمكن الفرنسيون في ١٩ شعبان ١٢٩٨ هـ (١٦ تموز ١٨٨١ م) من النزول بالمدينة بقيادة المقدّم جورج ، ولم تفد مقاومة المجاهدين رغم ما بذلوه من جهود وتضحيات ، وذلك لتفوق الفرنسيين الكبير في الرجال والسلاح والعتاد ، بينما لم يكن لدى المجاهدين من سلاح ، لمقاومة ما يحوزه الفرنسيون . وفرض المقدّم جورج سحب السلاح من السكان ، وغرامة حربية قدرها خمسة عشر مليون فرنك ، وبدأ رجاله أعمال السلب والنهب .

أما المجاهدون فقد انسحبوا من صفاقس بقيادة علي بن خليفة ، واستقرّوا في وادي (مدران) على بعد خمسين كيلومتراً من المدينة ، واستمرت صلتهم مع قبائل (الجلاص) الذين يدافعون عن القيروان ، وقبائل (الهمامة) الذين يناوشون الفرنسيين في (قفصة) ، واستقرّ صالح بن خليفة ـ شقيق علي ـ في القبائل .

وكان الباي قد أرسل مجبراً قوة مؤلفة من ألف رجل إلى صفاقس ، غير أن هذه القوة قد انضمّت إلى المجاهدين ، وسلّمت أمر قيادتها إلى علي بن خليفة فأبقى رجالها مع رجاله .

وفي بلدة (جارة) حدث تردّد بين السكان خوفاً من الفرنسيين ، فقام مفتي الأعراض الشيخ علي الحبيب بن عيسى وحرّض السكان ، وحثّهم على الانضمام إلى المجاهدين ، وطلب من قائد الحامية مصطفى التركي توزيع الأسلحة على الرجال الذين يرغبون في الجهاد ، فأبى مصطفى ، فقام « زروق ابن علي » والي منطقة الأعراض ووزّع الأسلحة التي انتزعت من السكان ، وانضمّ الأهالي إلى المجاهدين ، واندلعت فيها حركة المقاومة .

وفي مدينة قابس نزل الفرنسيون في ٢٨ شعبان (٢٥ تموز) ، واضطر المجاهدون للاستسلام ، لكثرة من نزل من قوات العدو ، واستشهد مفتي حي المنزل الحاج الجيلاني الذي كان أحد أركان الجهاد في قابس .

وفي القيروان كان رجال قبائل (الجلاص) بقيادة الحاج حسين بن

المسعي سيطرون على الوضع ، وكان علي بن عمار ينازل القوات الفرنسية في الكاف ويتخذ القيروان مقراً له .

ودعا أحمد بن يوسف إلى عقد اجتماع في (سبيطلة)، وضمّ ممثلين عن قبائل الغرب والجنوب الغربي كافة ، ودام الاجتماع ثلاثة أيام من ٢٠ إلى ٢٣ رمضان ١٢٩٨ هـ (١٥ ـ ١٨ آب ١٨٨١ م) ، وقرر الحضور إعلان الجهاد . وبرزت قبائل (الهمامة) و (أولاد يعقوب) و (الفراشيش) بقيادة « علي بوعلاق » ، ووصل الهجوم إلى ضواحي العاصمة ، وكانت سيطرة الفرنسيين لا تصل نحو الجنوب إلى أكثر من مدينة (الكاف) .

وفي ٢٤ ذي القعدة ١٢٩٨ هـ (١٧ تشرين الأول ١٨٨١ م) تحركت ثلاث فرق عسكرية نحو القيروان : من تونس ، ومن سوسة ، ومن مدينة (تبسة) في الجزائر ، فاضطرّت القيروان إلى الاستسلام .

انتقل كثير من المجاهدين إلى ليبيا ، واستقرّ عدد منهم في مدينة طرابلس ، وأقام عدد منهم في جنوب جبل نفوسة ، وأخذوا ينظّمون صفوفهم على الحدود الليبية التونسية ، ويأملون مساعدة العثمانيين ، ومن بداية شهر صفر من عام ١٢٩٩ هـ أخذوا يتسللون إلى تونس حتى إن بعضهم كان يصل إلى مدينة (قفصة) ولكن يبدو أن فرنسا قد تمكّنت من السيطرة على الحدود .

وتوفي الباي محمد الصادق في ٣٠ ذي القعدة ١٢٩٩ هـ (٢ تشرين الأول ١٨٨٢ م) وخلفه أخوه علي ، وكان ضعيفاً ، كما أن الوزيرين الأولين كانا ضعيفين أيضاً ، وهما : محمد الجلولي ، ومحمد العزيز بوعتور .

وعقدت اتفاقية (المرسى) بين الباي علي وبين بول كمبون ، وذلك في ٣ شعبان ١٣٠٠ هـ (٨ حزيران ١٨٨٣ م) وهي تؤكّد معاهدة الحماية التي عقدت من قبل في باردو (القصر السعيد) .

وتفاوضت فرنسا مع الدول الأوروبية التي لها جاليات في تونس ، فألغت تلك الدول محاكمها القنصلية ، وأصبح مواطنوها يرجعون إلى المحاكم الفرنسية ، وكانت هذه الدول هي : السويد ـ النرويج ـ الدانمارك ـ إنكلترا ـ هولندا ـ النمسا ـ اليونان ـ روسيا ـ إيطاليا .

وكانت المحاكم التونسية تنظر في قضايا رعايا الباي ، وتطبّق فيها القوانين التونسية ، أما المحاكم الفرنسية فتنظر في قضايا الفرنسيين والأوربيين جميعاً ، والقضايا التي تجمع بين الفرنسيين أو الأوربيين من جهة والتونسيين من جهة أخرى .

وتوفي علي بن خليفة في ٣٠ محرم ١٣٠٢هـ (١٨ تشرين الثاني ١٨٨٤م) عن عمر يزيد على الثانية والثمانين سنة ، وبقي كثير من المجاهدين يعيشون خارج تونس .

وقررت فرنسا مصادرة أملاك المقاومين الذين لا يعودون إلى تونس قبل تاريخ ١٥ جمادى الأول ١٣٠٢هـ (آذار ١٨٨٥م) ، ووجّه الباي علي نداءً بهذا الخصوص في تاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣٠٢هـ (٢٩ كانون الأول ١٨٨٤م) ، ولم يستجب لهذا النداء إلا النزر اليسير ، ولكن جهود يوسف بن الدريه الليفرو قد حقّقت بعض النجاح ، وهو من أصل جنوي إيطالي ، وكان عميلاً مزدوجاً يعمل لصالح فرنسا وصالح تونس في الظاهر ، وقد وصل إلى رتبة أمير الأمراء ، وقد بذل هذا العميل جهداً لإعادة رجال المقاومة إلى البلاد ، فأخذوا يعودون تدريجياً .

النشاط السياسي : سمحت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في ١١ ربيع الأول ١٣٠٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٨٩٠ م) للمقيم العام الفرنسي بعقد ندوات اجتماعية ، ونتج عن هذه الندوات في عام ١٣٢٥ هـ إحداث مجلس استشاري ، يتألف من ستة عشر عضواً ، يعيّنهم المقيم العام الفرنسي ، ولم يمض على تأسيسه سوى ثلاث سنوات حتى صدرت التعليمات بأن يلتقي الأعضاء التونسيون وحدهم كما يجتمع الفرنسيون وحدهم ، ثم زاد عدد أعضاء هذا المجلس فأصبحوا أربعة وخمسين عضواً ، منهم ثمانية عشر عضواً من تونس يعيّنهم المقيم العام الفرنسي ، وستة وثلاثون عضواً ينتخبهم الفرنسيون المقيمون في تونس .

وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٣ تموز ١٩٢٢ م) صدرت الأوامر بأن يتشكّل مجلس نيابي ، وقد عُرف بالمجلس الكبير ، حيث ضمّ ثمانية

وتسعين عضواً . وحلّ محلّ المجلس الاستشاري ، ويضمُّ المجلس الكبير ستة وخمسين من الفرنسيين ، واثنين وأربعين من التونسيين . أما القسم الفرنسي فيؤخذ بالانتخاب ، ويشمل اثنين وعشرين يمثّلون الزراع والتجار ، وأربعة وثلاثين يمثّلون باقي أفراد الجالية الفرنسية في تونس . وأما القسم التونسي فيؤخذ بالتعيين ، ويشمل أربعة وثلاثين مسلماً ، وأربعة من اليهود ، وأربعة يمثّلون مدينة تونس على أن يكون أحدهم من اليهود . هذا مع العلم أن عدد الفرنسيين في تونس كان يومذاك أقل من ربع مليون (٢٤٠،٠٠٠) على حين كان عدد سكان تونس ثلاثة ملايين مسلم .

اشتدّت وطأة الفرنسيين على تونس ، وأحسَّ بشدتها المسلمون الملتزمون ، لأنه لم يتغيّر على غير الملتزمين شيء ، فالفساد ديدنهم ، وهم والأعداء سواء ، أما المسلمون فيقع عليهم وقع الصاعقة ، لذا فقد تحرّكوا ، وتزعّم هذه الحركة ، علي أبو شوشة ، الذي يصدر جريدة « الحاضرة » ، فأخذ ينادي بتقوية الروابط مع الأمصار الإسلامية ، ويعمل للجامعة الإسلامية ، وأيّده والتفّ حوله لفيف من الشباب . وشعر بوطأة الفرنسيين أيضاً المزارعون إذ سيطر الأجانب على أفضل الأراضي وأخصبها ، وتملّكوا المساحات الواسعة بالطرق الملتوية والوسائل غير المشروعة ، وقدّمت لهم المساعدات ، وأعطيت لهم القروض . وشعر بوطأة الفرنسيين التجار ، لأن الصليبيين احتكروا كثيراً من المواد ، وأعطيت لهم التسهيلات ، ومُنحوا المساعدات . وأحسّ الفقراء من المسلمين وطأة الفرنسيين ؛ إذ ارتفعت الأسعار ، وقلّت البضائع ، واختفى بعضها من السوق .

حركة الشباب التونسي : أسّس علي باشا حبة[1] عام ١٣٢٤هـ حزب

(١) علي باشا حبة بن مصطفى بن علي الشريف . يعود إلى أصل تركي ، وُلد في تونس عام ١٢٩٦هـ ، ودرس بجامع الزيتونة ، ودرس الحقوق بباريس ، ورجع إلى تونس ، فعمل قاضياً ، وعندما احتلّت إيطاليا طرابلس عام ١٣٣٠هـ ثار أهل تونس على الطليان الذين يعيشون في تونس ، فاعتقلت السلطات الفرنسية علي باشا حبة ، وأخرجوه من البلاد ، فتوجه إلى استانبول ، فعُيّن مستشاراً لوزارة الخارجية عام ١٣٣٥هـ ، ثم مستشاراً للصدارة *

المقاومة ، وأيّده الكثير من الشباب . وفي ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٤ هـ (٧ شباط ١٩٠٧ م) أسّس جريدة « التونسي » باللغة الفرنسية . وانضمّ إليهم عبد العزيز الثعالبي[1] عام ١٣٢٦ هـ حيث عُهد إليه برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة « التونسي » ، وتغيّر اسم « حزب المقاومة » ، وأصبح يحمل اسم حزب « تونس الفتاة » . وقد ساعد هذا الحزب بتأييد جهاد الطرابلسيين ضدّ الطليان ، وجهاد الجزائريين ضدّ الفرنسيين ، ودعا إلى مقاطعة اليهود الذين يدعمون الفرنسيين ويؤيّدونهم ، ويحرّضونهم على المسلمين .

الانتفاضة : عمل الفرنسيون على مدّ خط حديدي عبر مقبرة « الزلاج » فوقف المسلمون بوجههم ؛ إذ أثار نبش القبور مشاعرهم ، ولما أصرّ الفرنسيون على فتح الطريق ومدّ السكة الحديدية انتفض المسلمون في ١٦ ذي القعدة من عام ١٣٢٩ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩١١ م) ، غير أن الفرنسيين قد قمعوا هذه الانتفاضة بعنف ، وألقوا القبض على عبد العزيز الثعالبي ، وعلى باشا حبة ، وعلى أخيه محمد ، وعلى بشير الأصفر ، وحسن قلاتي ، ومحمد نعمان ، وحلّوا حزب « تونس الفتاة » وقد ارتحل محمد باشا حبة إلى جنيف وأصدر هناك جريدة « المغرب » للدفاع عن بلاد المغرب العربي ، وبقيت هذه الجريدة تصدر مدة سنتين إبان الحرب العالمية الأولى .

الحرب العالمية الأولى : اندلعت نار الحرب العالمية الأولى ، وسكت المسلمون على جراحهم ، ففي الداخل يعيشون مقهورين لا يستطيعون فعل شيء ، وفي

* العظمى ، وبقي على صلة بالحركة الإسلامية في تونس ، وتوفي في استانبول عام ١٣٣٦هـ .

(١) عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمن الثعالبي : من أصل جزائري ، وُلد بتونس عام ١٢٩١هـ ، أصدر جريدة « سبيل الرشاد » ، وانتسب إلى حزب « تونس الفتاة » ، وسجنه الفرنسيون عام ١٣٢٩هـ ، ثم أُطلق سراحه ، فسافر إلى باريس ، واستانبول ، والهند ، وأندونيسيا ، ورجع إلى تونس عام ١٣٣٦هـ ، وحرر كتاب « تونس الشهيدة » ، واتهم بالتآمر ، واعتُقل في فرنسا ، ونُقل إلى سجن تونس ، وأسس أنصاره حزب الدستور ، وجعلوه رئيساً له ، وترأسه بعد إطلاق سراحه ، وأصدر جريدة « الفجر » ، وزار مصر والشام والعراق والحجاز والهند ، ورجع إلى بلاده ، وترك الحياة العامة ، وتوفي عام ١٣٦٣هـ .

الخارج لا يوجد من يسمع أصواتهم لأن الناس منصرفون لسماع أخبار الحرب يلهيهم أزيز الرصاص وأصوات المدافع ، وشارك التونسيون في الحرب العالمية الأولى بثمانين ألف مقاتل وقفوا إلى جانب فرنسا ، قتل منهم عشرة آلاف وسبعمائة وثلاثة وعشرون رجلاً ، وانتقل عشرة آلاف عامل للعمل بالزراعة بدلاً من الذاهبين إلى ساحات القتال .

وما أن انتهت الحرب حتى انطلق وفد تونسي برئاسة عبد العزيز الثعالبي إلى باريس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح ، وقدّم مذكرة إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية « ويلسون » وطالب فيها بحقّ تقرير المصير ، ولكن دون جدوى فإن المنتصر لا يسمع أنين الجرحى ، ويشغله عنه نشوة الظفر ، فكيف بالصليبي الحاقد ؟ ورجع الوفد إلى تونس خائباً . وحاول عبد العزيز الثعالبي إعادة حزب تونس الفتاة غير أنه لم يفلح .

وانتقل الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى فرنسا واستقرّ في باريس .

ولما اطّلع التونسيون على كتاب « تونس الشهيدة » الذي حرّره الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، التفوا جميعاً على فكرة المطالبة بالدستور ، والتقى شيوخ جامع الزيتونة وخريجوه مع خريجي الجامعات الفرنسية ، كما التقوا مع المواطنين كافة ، وعقدوا الاجتماعات ، وكان يعقد أكثرها في بيت « علي كاهية » أحد أعيان العاصمة ، ويقع البيت في « نهج الباشا » ، وقد وضعوا في هذه الاجتماعات منهجاً للعمل ، وكان أول مطلب فيه المطالبة بالدستور ، وقد أرسلت نسخة من المنهج إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، فأقرّه ، ورأى تقديمه إلى الباي محمد الناصر ، وإلى المقيم العام ، وإلى رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي وإلى مجلس النواب .

ونتيجة تلك الاجتماعات نشأ الحزب الحر الدستوري تلقائياً وكان من أبرز قادته : « علي كاهية » ، و « محمد نعمان » ، و « الشاذلي القسطلي » ، و « الصادق الزولي » ، و « حسن قلاتي » ، و « أحمد السقا » ، و « صالح فرحات » ، و « الطيب الجميل » ، و « الشاذلي خازندار » ، و « أحمد الصافي » ، و « محي الدين

القليبي » ، و « حسين الجزيري » ، وكان ذلك في ٢٩ رمضان ١٣٣٨هـ (١٥ حزيران ١٩٢٠م) ، وظهرت جريدة « الصواب » في ذلك اليوم تحمل أكبر عنوان : الدستور في تونس . وكان الشيخ عبد العزيز الثعالبي غائباً عن البلاد ، ومع هذا الغياب فإن قادة الحزب قد أسندوا إليه رئاسة حزبهم ، ولما رجع إلى البلاد تسلّمها فعلاً .

وفي صباح اليوم التالي جرى استقبال في دار المقيم العام بمناسبة قدوم نائب للمقيم العام ، حيث كان المقيم العام في إجازة في فرنسا بسبب المرض ، وفي الوقت نفسه كان ذلك اليوم عيد الفطر السعيد ، وتكلّم في الحفل أحد أساتذة جامع الزيتونة وهو الشيخ « الصادق النيفر » فألقى خطبة باللغة العربية فيها احتجاج صارخ على تدخل فرنسا بالشؤون الدينية لتونس ، ومنها مسألة أراضي الأوقاف وشؤونها العامة ، كما طالب بمنح الدستور ، وظن نائب المقيم العام أن الخطبة ترحيب به ، فلما ترجمت له عرف أن الشعب ساخط على نظام الحماية سخطاً كبيراً .

وفي ثالث أيام عيد الفطر ذهب وفد برئاسة الشيخ الصادق النيفر إلى الباي محمد الناصر ، وهنّأه بالعيد ، وقدّم له نسخة من المطالب الوطنية . ولما كان الوزير الأول الطيب الجلولي غائباً فقد قُدّمت نسخة من المطالب الوطنية إلى محمد المنصف الابن الأكبر للباي محمد الناصر .

وتشكّل وفد من أعيان تونس ، وقابل الوزير الفرنسي المفوض المقيم العام في تونس ، وكلّمه في مطالب البلاد ، ولكن لا حياة لمن تنادي ، وقابل الوفد الباي غير أنه لا يملك من الأمر شيئاً ، وإن كان في الحقيقة إلى جانب المسلمين قلباً وعاطفة .

وتشكّل وفد سافر إلى فرنسا لمقابلة المسؤولين ، وقد ضمّ : أحمد الصافي ، وصالح بالعجوزة ، والبشير عكاشة عن المحامين ، وضمّ من أعيان العاصمة : البشير البكري ، ومصطفى الباهي ، وفي باريس انضمّ إليهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، ولكن رئيس وزراء فرنسا « الكسندر ميلران » قد

رفض المقابلة ، وأمر باعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، ونقل إلى بنزرت مخفوراً حيث أودع هناك السجن في تاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٣٨هـ (٢٢ تموز ١٩٢٠م) .

وسافر وفد آخر في غرة ربيع الثاني ١٣٣٩هـ (١١ كانون الأول ١٩٢٠م) برئاسة الطاهر بن عامر ويساعده اليهودي « ايلي زيرح » ، وقد ضمّ الوفد في عداده حسونة العياشي ، وعبد الرحمن اللزام ، وحمودة المنستيري ، وانضمّ إليهم في باريس فرحات بن عياد .

الحزب الإصلاحي : رفض حسن القلاتي الانضمام إلى الوفد المسافر إلى فرنسا ، فحدث شبه الشقاق في الحزب الحر الدستوري التونسي ، إذ شكّل أصدقاء حسن القلاتي الحزب الإصلاحي في ٨ شعبان ١٣٣٩هـ (١٦ نيسان ١٩٢١م) وأخذ بالهجوم على الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي . وأصدر هذا الحزب جريدة (البرهان) وبعد عدة أشهر صدرت مكانها جريدة (النهضة) .

الإفراج عن الثعالبي : أفرج عن الثعالبي في ٢٣ شعبان ١٣٣٩هـ (١ أيار ١٩٢١م) .

مالت حاشية الباي محمد الناصر إلى الحزب الحر الدستوري التونسي ، ومنهم ابنه الأكبر محمد المنصف ، وقرّروا تسيير مظاهرة يوم وصول رئيس الجمهورية الفرنسية « الكسندر ميلران » إلى تونس .

وتقدّم الباي محمد الناصر ببعض المطالب ، وقد ضمّنها ثماني عشرة نقطة ، وهدّد بالتنازل عن العرش إن لم تنفّذ كاملة خلال أربعة أيام ، وتعاهد الأمراء على عدم قبول الملك في حالة تنازل الباي .

وفي ٨ شعبان ١٣٤٠هـ (٥ نيسان ١٩٢٢م) نشرت جريدة الصواب خبر تنازل الباي عن منصبه ، فانتشر الخبر بسرعة ، وسارت مظاهرة كبيرة نحو (المرسى) وأضربت العاصمة تلقائياً ، وسارت جموع نحو القصر تطلب من الباي التراجع عن قراره ، وتشكر له شجاعته في تأييده للدستور ، وقد تقدم

المظاهرة الشيخ الصادق النيفر الأستاذ في جامع الزيتونة ، وقابل وفد من المتظاهرين الملك ، وعند خروجهم أعلنوا أن الباي لم يتنازل حقيقة ، وقد وعدهم بتأييد الدستور ، وكان لهذه الحادثة الأثر الكبير ؛ إذ دلّت على الترابط القوي بين الملك والرعية ، وعلى التأييد المعنوي للملك ، وتأييده بالتالي للعناصر الوطنية .

وقام بعد ظهر ذلك اليوم المقيم العام بزيارة للباي وفيها تهديد واضح إذ سار إليه على رأس كوكبة من الجند انتشروا حول القصر حين دخول المقيم العام إليه ، ويبدو أن الباي قد تراجع عن موقفه وذكر للمقيم العام أنه لم يكن ينوي التنازل ، فاقترح المقيم العام فرض عقوبة على الأمراء لأنهم هم الذين كانوا سبباً في تلك الأزمة ، وخرج المقيم العام سريعاً .

وكان نتيجة ذلك أن أوقف الموظفون الذين شاركوا في المظاهرة ، وخاصة شيوخ جامع الزيتونة الذين ينظر إليهم الفرنسيون نظرة الحقد والكراهية من منطلق صليبي ، وصدر أمر بتعطيل جريدة الصواب لإعلانها عن المظاهرة مباشرة لكونها تثير الشعب ، وأعفي الشاذلي الخازندار من مهمته في البلاط ، وأثني على الذين رفضوا الاشتراك في المظاهرة ، ورفع كبارهم فقد أصبح الطيب الجلولي وزيراً أول ، وابنه حسين والياً على (جربة) ، وابنه الثاني عبد العزيز والياً على (قابس) ونال خير الله بن مصطفى رتبة أمير الأمراء ، وعُيّن مديراً لجمعية الأوقاف ، وحصل على وسام جوقة الشرف من الصنف الثالث ، وقد قلّده إياه رئيس الجمهورية « ألكسندر ميلران » بنفسه .

وعندما جاء الرئيس الفرنسي إلى تونس لم يقم بزيارة الباي ، وإنما استدعاه إليه في (المرسى) حيث يقيم . وبدا الحزب الحر الدستوري التونسي غير مرضيٍّ عنه ، وأنه معارض عنيف للحماية الفرنسية .

عاد الهدوء إلى تونس بعد زيارة الرئيس التونسي لها ، وفي ١٥ ذي القعدة من عام ١٣٤٠هـ (١٠ تموز ١٩٢٢م) مات الباي محمد الناصر بعد

مرض ، وترك الملك لابن عمه محمد الحبيب . وفي ١٨ ذي القعدة ألغي المجلس الاستشاري ليحلّ محلّه المجلس الكبير ـ كما سبق أن ذكرنا ـ .

وسافر وفد تونسي إلى فرنسا ، ويضمّ : أحمد الصافي ، والطيب الجميل ، وصالح فرحات ، وأحمد توفيق المدني ، وذلك من أجل توزيع مذكرة تحمل عنوان « المسألة التونسية » على النواب الفرنسيين ، ولكن سدّت كل الطرق في وجههم .

والمشكلة أن التونسيين كانوا يتقدّمون بمطالبهم المتواضعة ظناً منهم أنهم سيحصلون عليها ما دامت بسيطة ، ونسوا أن العرف السائد يدعو إلى طلب الجليل كي يحصل على القليل ، فعندما تقدّموا بالمتواضع لم ينالوا شيئاً بل لم يلتفت إليهم أحد ، ولو طلبوا الاستقلال ، وأعدّوا ما يجب إعداده لينالوا مبتغاهم لحصلوا على أكثر مما طلبوا الآن ، إنهم طلبوا الاستقلال بالمذكرة التي قدّموها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون ، ولكن لم يطلبوا من الفرنسيين ذلك ، وإنما طلبوا وألحّوا عليهم بمساواتهم بهم في تونس ، وبمشاركتهم في الحكم ، فكان ذلك من حقّ الفرنسيين ، وهم يستجدون ذلك منهم استجداءً ، وكانت مطالبهم كما يلي :

١ ـ تشكيل جمعية تشريعية ومختلطة (تونسيون وفرنسيون) لها صلاحيات واسعة وخاصة في القضايا المالية .
٢ ـ تأليف وزارة تكون مسؤولة أمام الجمعية التشريعية .
٣ ـ الفصل بين السلطات .
٤ ـ حقّ إشغال الوظائف حسب كفاءاتهم ، ومساواتهم بالفرنسيين .
٥ ـ المساواة بالرواتب بين التونسيين والفرنسيين .
٦ ـ انتخاب مجالس محلية .
٧ ـ جعل التعليم إجبارياً .
٨ ـ منح التونسيين حقّ شراء أراضي الدولة .
٩ ـ منح التونسيين حقّ تشكيل الأحزاب ، وعقد الاجتماعات .

١٠ ـ ضمان حرية الصحافة .

ولم تهتم فرنسا بهذه المطالب ، وكأنها لم تقدّم إليها . وعندما جاء المقيم العام الجديد « لوسيان » ، وكان سابقه « فلاندان » ، عنيفاً ذهب أربعون رجلاً من أعيان تونس ، وقابلوا الباي « محمد الحبيب »[1] ، فشجعهم على مقابلة المقيم العام « لوسيان » فقابلوه ، فوافق على أكثر المطالب ، وأبدى تحفظاً على المطلبين الأولين ، وألغى حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٣٢٩هـ ، وسمح للشيخ عبد العزيز الثعالبي بالعودة إلى البلاد ، ووافق على فصل السلطات ، وأنشأ عام ١٣٤٢هـ وزارة عدل تونسية ، وسمح لأكثر من عشرين صحيفة بالصدور ، وشهر الحزب الحر الدستوري التونسي نفسه برئاسة عبد العزيز الثعالبي وشير الأصفر ، وذلك بصورة رسمية ، ولكن الحزب لم يستطع أن يحصل على شيء من الفرنسيين لصالح البلاد .

وأعلنت الحكومة الفرنسية عن إحداث تغييرات إدارية في تونس باسم إصلاحات ، وقد ناقش المجلس النيابي الفرنسي هذه التغييرات في تاريخ ١٠ ـ ١١ ذي القعدة ١٣٤٠هـ (٤ ـ ٥ تموز ١٩٢٢م) ، وأبدى النواب الفرنسيون رأيهم بأنه يجب ألاّ تتعارض هذه التغييرات مع الاحتفاظ بمركز فرنسا في تونس ، مع استمرار تشجيع الفرنسيين على الاستقرار فيها ، وأصدر المقيم العام في تاريخ ١٩ ذي القعدة ١٣٤٠هـ (١٣ تموز ١٩٢٢م) قراراً بإنشاء المجلس الكبير ليحلّ محلّ المجلس الاستشاري ، إلاّ أن التفرقة لا تزال قائمة

---

(١) الباي محمد الحبيب : محمد بن محمد (المأمون) بن حسين بن محمود بن محمد (الرشيد) ابن حسين بن علي باي [مؤسس الدولة الحسينية عام ١١١٧هـ] ، ومحمد الحبيب هو الباي السادس عشر في هذه الأسرة ، وُلد عام ١٢٧٥هـ ، وبعد عامين توفي والده ، فربّاه عمه محمد الصادق ، فتعلّم الفقه والأدب ، وسُمّي ولياً للعهد عام ١٣٢٤هـ ، وتولّى الحكم عام ١٣٤٠هـ بعد وفاة محمد الناصر ، كانت داره موئلاً للمخلصين عندما كان ولياً للعهد ، وجارى فرنسا عندما آل إليه الأمر ، وتوفي في باريس عام ١٣٤٧هـ ، ونُقل إلى تونس .

إذ يلتقي التونسيون وحدهم والفرنسيون كذلك وحدهم ، كما أن عدد الأعضاء الفرنسيين يعادل أضعاف عدد الأعضاء التونسيين ، رغم الفرق الكبير في عدد من يمثل كل طرف ، إذ يزيد عدد سكان تونس إلى عشرة مرة عن عدد المستوطنين الفرنسيين ، كما وُجدت مجالس للمقاطعات والبلديات .

لم يقبل رجال حزب « الدستور الحر » بهذه الإجراءات ، فلجأ الفرنسيون إلى الشدّة ضدّ زعماء البلاد ، فاعتقلوا من استطاعوا اعتقاله ، وفرّ من تمكّن من الفرار ، وعطّلوا الصحف ، ومنعوا الاجتماعات ، وكان عبد العزيز الثعالبي قد فرّ فقاد الحزب أثناء غيابه محي الدين القليبي[1] ، ولجنة تنفيذية منها : الطاهر أحمد الصافي ، والصالح فرحات .

أخذ الفرنسيون يطبّقون قواعد جديدة للجنسية ، فقد صدر في تاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٠هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٢١م) قانون يجيز سحب الجنسية التونسية فيما إذا كان قد حصل عليها من مدة قريبة ، فيمكن أن تُسحب منه حتى لو كان جده من مواليد تونس ، وهؤلاء الذين تُسحب منهم الجنسية التونسية تعطى لهم الجنسية الفرنسية ، وعدّوا الأجانب الذين يعيشون في تونس جميعاً من الرعايا الفرنسيين ، ثم صدر قانون آخر في تاريخ ٣ شعبان ١٣٤١هـ (٢٠ آذار ١٩٢٣م) يمنح الجنسية الفرنسية لكل من يطلبها ، ويكفي أن يظهر عواطف نحو فرنسا ، وهذا كله في سبيل جعل الكثير ممن يقيمون في تونس يحملون الجنسية الفرنسية ، وبعدها يمكن لفرنسا أن تعمل

---

(١) محي الدين القليبي : وُلد عام ١٣٠٠هـ ، ونُسب إلى القليبية من بلد تونس ، تعلّم بجامع الزيتونة ، واشتغل بالصحافة ، فتولّى تحرير جرائد : « الإدارة » ، « اليومية » ، و « الصواب » الأسبوعية ، و « لسان الشعب » الأسبوعية ، كما ترأس صحيفة « الزهرة » أقدم الصحف التونسية ، وتولّى أعمال الحزب الدستوري بعد غياب رئيسه عبد العزيز الثعالبي ، واعتقلته السلطات الفرنسية عام ١٣٥٣هـ ، ونُفي إلى الصحراء ، وأُطلق سراحه بعد عشرين شهراً . ارتحل إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج عام ١٣٦٧هـ ، وفي طريق عودته استقرّ بمصر يتابع أحداث بلده ، ثم سافر إلى دمشق ، وتوفي بها عام ١٣٧٤هـ ، وله عدة مؤلفات منها : « مأساة عرش » ، « ذكرى الهجرة » ، « رسالة عن التعليم بتونس » .

على ضمّ تونس إليها وعدّها جزءاً منها .

لقد أحسّ كثير من المسلمين خطر هذا العمل الذي يقوم به الفرنسيون ، وشعروا أن كيانهم سوف يضيع في المستقبل ، وأن شخصيتهم ستذوب وسط المجتمع الفرنسي ، لذلك يجب عليهم مقاومة هذا التيار والوقوف في وجهه ، إلا أن كثيراً من الذين أصيبوا بالهزيمة النفسية من التونسيين قد طلبوا الجنسية الفرنسية ، كما طلبها أصحاب المصالح الذين يريدون المناصب لتكون لهم الأفضلية لحملهم الجنسية الفرنسية ، وطلبها الذين يرغبون أن ترفع رواتبهم بحملهم تلك الجنسية ، إذ من المعلوم أن المستعمرين الصليبيين كانوا يعطون الذين يحملون جنسية بلدانهم أفضلية في الوظائف ، ورواتب أعلى ليشعر المسلمون المواطنون أنهم أدنى بدرجات من المستعمرين فتحلّ بهم الهزيمة النفسية ، ويسعون للحاق بهم تقليداً فيتركون عقيدتهم وسلوكهم ، وفي الوقت نفسه يشعر المستعمرون الصليبيون ومن لحق بهم أنهم أعلى بدرجات فيحسّون بالتفوّق ، وأن من حقّهم أن يتحكّموا في أبناء هذا البلد ، وأن تسلّطهم إنما هو لخدمة سكان البلاد المستعمرة ليرفعوا من شأنهم وليأخذوا بأيديهم نحو الحضارة ، وهذا ما كان يدّعيه كثير من المستعمرين أمام شعوب العالم . هذا إضافة لما في هذا من منافع مادية لأبناء جلدتهم ، وتشجيعاً لهم على الهجرة والاستيطان كي يتمكنوا بهم من ترسيخ أقدامهم في البلدان المغلوب على أمرها ، وتثبيت حكمهم .

قاوم المسلمون هذا التيار اجتماعياً وعقدياً ، فقاطعوا كل مسلم طلب الجنسية الفرنسية ، وعدّوه مخالفاً للإسلام لا يصحّ دفنه في مقابر المسلمين ، وأحسّ المسلمون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بخطر ما أقدموا عليه على بلدهم ودينهم ، لذلك دعوا إلى اجتماع ، وأقسموا وتعاهدوا فيما بينهم على العمل لاستعادة الجنسية التونسية التي هي موضع فخرهم ، وقدّموا مذكرة إلى الباي يرجون منه التوسّط لاستعادة جنسيتهم ، غير أن المقيم العام الفرنسي ، والجالية الفرنسية في تونس وصحفها ، قد حملوا على هؤلاء حملة عنيفة

واتهموهم بالجبن ، وأن الفرنسيين يريدون رفع مكانتهم ، وهم يعون الذلّ ، وأنّ الحق إنما يعود على القانون الذي أعطاهم هذه الميزة التي لا يستحقونها والنتيجة أن هذه الفئة قد أصبحت محتقرة من الطرفين ، من المسلمين من جهة ، ومن الفرنسيين النصارى من جهة أخرى .

كان المسلمون على صفائهم لا يعرفون ألاعيب السياسة بعد ، ولا تقسيماتها ، ولا تنظيماتها النيابية ، فكانوا يلقون من حكام فرنسا الذلّ والشدّة والعنف والضغط ، وكان هناك معارضون في فرنسا ينتقدون الحكم ، ويحملون عليه ، وهم من يسمّون أنفسهم باليساريين ، فكان المسلمون في تونس يظنّون أن هؤلاء اليساريين أقرب إليهم أو أقلّ سوءاً من الذين يستلمون السلطة ما داموا ينتقدونهم ، لذا بدأ المسلمون يتقرّبون من اليساريين ، ويتودّدون إليهم بغفلة وبساطة ، وهم لا يدرون إلى أين يسيرون ؟ أما اليساريون فقد وجدوا صيداً دسماً ، فأبدوا لهم شيئاً من اللين ، وابتسموا في وجوههم ، فأحسّوا بنشوة من الإنسانية ، وأخذ التقارب بين الفريقين ، ولكن فريق مغفّل بسيط ، وفريق ماكر خبيث .

وفي ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢م) قام المستوطنون بمسيرة احتفالاً بالذكرى المئوية لأحد المطارنة ، وتقدّم المسيرة تمثال يحمل صليباً ، وطلبوا من أعوانهم الذين يتزلّفون ويتقرّبون إليهم المشاركة في المسيرة ففعل بعضهم ، وكان هذا تحدّياً واضحاً لأهل البلاد المسلمين ، فقامت يوم ٩ ربيع الثاني ١٣٤١هـ مظاهرة إسلامية ضخمة سار فيها ألف رجل من أساتذة وطلاب جامع الزيتونة كردّ فعل على مسيرة الفرنسيين وأعوانهم ، كما شارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي ومعظم أهالي العاصمة ، إضافة إلى من جاء من خارجها .

وبعد هذه المظاهرة ترك الحزب الحر الدستوري التظاهر ما يقرب من تسع سنوات ، وقد رأى أنها ليست بالوسيلة الناجعة

الأسرة الحسينية :

علي
- محمد
  - [٢] علي ١١٥٣ - ١١٦٩
- [١] حسين « مؤسس الدولة » ١١١٧ - ١١٥٣
  - [٤] علي ١١٧٢ - ١١٩٦
    - [٦] عثمان ١٢٢٩ - ١٢٣٠
    - [٥] حمودة ١١٩٦ - ١٢٢٩
  - [٣] محمد « الرشيد » ١١٦٩ - ١١٧٢
    - [٧] محمود « أبو النتاه » ١٢٣٠ - ١٢٣٩
      - [٨] حسين ١٢٣٩ - ١٢٥١
        - [١١] محمد « أبو عبد الله » ١٢٧١ - ١٢٧٦
          - [١٥] محمد « الناصر » ١٣٢٤ - ١٣٤٠
            - [١٨] محمد « المنصف » ١٣٦١ - ١٣٦٢
              - [١٩] محمد الأمين ١٣٦٢ - ١٣٧٧
        - [١٢] محمد « الصادق » ١٢٧٦ - ١٢٩٩
        - [١٣] علي ١٢٩٩ - ١٣٢٠
          - [١٧] أحمد ١٣٤٧ - ١٣٦١
        - محمد « المأمون »
          - [١٦] محمد « الحبيب » ١٣٤٠ - ١٣٤٧
      - [٩] مصطفى ١٢٥١ - ١٢٥٣
        - [١٠] أحمد « أبو العباس » ١٢٥٣ - ١٢٧١

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م)، وانقطعت الشعرة الباقية التي كانت تربط بين المسلمين بعضهم مع بعض، وانكمش كل إقليم على نفسه يضمّد جراحه الساخنة، أو يعمل على قطع النزيف المتدفّق، في الوقت الذي كان المستعمر الصليبي يعمل على تعميق الجراح بنفسه، أو يكلّف من يؤدّي عنه هذه المهمة من أهل البلاد اصطنعه لنفسه، أو نصرانياً ممن كان يعيش بين المسلمين آمناً مطمئناً حتى إذا جاءه المستعمرون مع أبناء دينه انقلب كالوحش على من أحسن إليه وعاش معهم دهوراً، يدعو إلى الوطنية ليهدم، وهو يقطّع أوصال الوطنية.

ذكرنا أن المسلمين في تونس قد أخذوا يتصلون بمن يُسمّون أنفسهم باليساريين في فرنسا ظناً منهم أنهم أفضل ممن يتسلّطون على المسلمين من حكام فرنسا الذين كانوا يحكمونها يومذاك، إذ كان اليساريون ينتقدون الذين يحكمون، فالتقى المسلمون مع اليساريين في الانتقاد، فكان ذلك عامل اللقاء أو التقارب، ولم يدر المسلمون يومذاك أنهم أنفسهم يطلبون حقاً، وينتقدون باطلاً، أما اليساريون فإنهم يطلبون سلطة، وينتقدون الحكم ليتسلّموا مكان رجاله.

تمكّن اليساريون من النجاح، وشكّل «هريو» وزارة يسارية عام ١٣٤٢هـ، وسُرّ المسلمون، وانتعشت آمالهم، وراودتهم الأحلام، ورأتهم

يحصلون على شيء، لقد فاز الذين كانت لهم معهم صلة، وأسرع رجال الحزب الدستوري فأرسلوا وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة «هريو» وعرض مبادىء الحزب التسعة التي كان يرفعها، وينادي بها، ويدعو لها. ويا للصدمة! ويا للمفاجأة! لقد رفض «هريو» مقابلة الوفد، وردّه، فاكتفى الطاهر أحمد الصافي بأن قدّم مذكرة بمطالب البلاد إلى أحد العاملين في مكتب «هريو»، وعاد خائباً.

أدرك المسلمون أن النصارى الفرنسيين سواء أكانوا حاكمين أم معارضين تغلي فيهم روح الصليبية، ويعملون على ردّ المسلمين عن دينهم إن استطاعوا أو الفتك بهم، وأن أيّة صلةٍ يبدونها للمسلمين إنما غايتها السير معهم، وثنيهم عن عقيدتهم، كما أدرك المسلمون أن الصلة التي وجدت بين حزب الدستور واليساريين الفرنسيين إنما كانت تهدف إلى ثني المسلمين عن دينهم. وقد رأى اليساريون أن هذه الصلة لا جدوى لها مع زعماء الحزب الذين عركتهم الأيام، فعرفوا حلوها ومرّها، وخبروا الرجال، ونشأوا على العقيدة الصافية، لذا أخذوا يتصلون مع الشباب، ويحاولون إغراءهم بشتى الوسائل ليسيروا معهم في درب الاشتراكية في سبيل إبعادهم عن دينهم من هذا الطريق، إذ أن الطريق المباشرة مستحيلة، وإن كان فيها احتمال بسيط فهو غير مضمون، وأبدى الفرنسيون أن علاقاتهم معهم، وقبول المفاوضة إن أرادها التونسيون فلن تكون إلا عن طريق الاشتراكية، وهكذا أخذت الاشتراكية تنمو، وتلقى تشجيعاً من قبل الفرنسيين، ويهرع إليها أصحاب المصالح ما داموا يرتفعون مباشرة إلى الصف الأول، وأصحاب الشهوات ما داموا يجدون مرعىً ومرتعاً خصباً.

أظهر حكام فرنسا الجدد من الاشتراكيين أنه يمكنهم التفاهم مع الاشتراكيين التونسيين فقط، وهذا ما كان له الأثر الكبير، إذ أراد الشباب المتطلعون إلى الظهور والشهرة نفض أيديهم من قدامى حزب الدستور. كما برز الحزب الاشتراكي في تونس، وتقدّم بمطالب شبيهة بالمطالب التي تقدّم بها

حزب الدستور ، فوعد رئيس الوزراء بدراستها ولم تكن هذه المطالب إلا دعوة للمساواة بالفرنسيين ، كما تعدّ الفرنسيين وكأنهم أصحاب حقّ مشروع في البلاد ، ويمكن أن نلخّص هذه المطالب بما يلي :

١ ـ مساواة التونسيين بالفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير .

٢ ـ حقّ التونسيين في انتخاب أعضاء المجلس الكبير ، شأنهم في ذلك شأن الفرنسيين .

٣ ـ إعطاء المجلس الكبير حقّ النظر في الميزانية ، ومراقبة المصروفات .

٤ ـ انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري .

٥ ـ الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .

٦ ـ مشاركة التونسيين في الوظائف العامة في تونس .

٧ ـ مساواة رواتب التونسيين مع رواتب الفرنسيين .

٨ ـ حرية الصحافة .

٩ ـ حرية الاجتماعات ، وتأسيس الأحزاب .

وبعد أن درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب أوصت بضرورة إصلاح جهاز الخدمة المدنية ، ودواوين الدولة .

وبدأ الشباب النضال من أجل الشهرة ، وليس لهم من باب سوى الاشتراكية ، وقد فتحته لهم السلطة على مصراعيه ليلج منه من يريد حيث يجد أمامه الجو مهيئاً : المنصب والشهرة . فتزاحم على الباب أصحاب المنافع وطلاب الشهرة ، وأصدر الشاذلي خير الله جريدة « صوت التونسي » عام ١٣٤٨هـ ، وشارك في تحريرها الحبيب بورقيبة .

وعقد الشباب مؤتمراً للحركة الوطنية في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠م) ، وانتخبوا هيئة الكفاح ، وكان منها : الشاذلي خير الله ، والحبيب بورقيبة ، ومحمود الماطري ، والطاهر صفر ، و . . .

أخذت فرنسا من جانبها أيضاً العمل لإبراز هؤلاء الشباب لتتخلّص من الرجال العاملين المخلصين ، وكان عمل فرنسا : دعوة الشباب لمؤتمرات عالمية

لفت النظر إليهم ، والقيام بالهجوم عليهم لإعطائهم صفة الصدق والإخلاص ، وتشجيعهم على المستعمرين عامة والفرنسيين خاصة . فالكلام الفارغ لا يملأ أحوالاً ، والتظاهر للقيام بعمل ثم فشله نتيجة جهود الشباب الاشتراكيين الثائرين .

أخذت الكلمات ذات المدلول الإسلامي تنحسر من المجتمع ، وتحلّ محلّها كلمات وتعبيرات ذات مدلول آخر :

فالجهاد ، حلّ محلّه : الكفاح والنضال .

النصرانية : المسيحية .

العمل للإسلام : العمل للوطن .

الأعـداء : الأخوة المستوطنين .

كما زالت الدعوة إلى التعليم الإلزامي باللغة العربية ، واستعمال اللغة العربية في الدواوين ، وأن تكون اللغة الرسمية للدولة .

وتظاهرت فرنسا أنها تريد الاحتفال بمرور خمسين عاماً على الاحتلال الفرنسي لتونس ، وطلبت من الشباب أن يقفوا في وجه هذه المحاولة ، إذ أنها تصرّف فردي من المقيم العام . ولا يمكن لفرنسا أو للمقيم العام أن يفكّر في مثل هذا الاحتفال ، فما الفائدة التي تجنى منه؟ على حين تأتي منه أضرار وفرنسا في غنى عنها ، إذ فيه إثارة لمشاعر السكان ، وربما اندلعت نتيجة ذلك ثورة لا تعرف نتائجها . وأبدى الفرنسيون أنهم جادّون في القيام بالاحتفال ، وانطلق الشباب يقاومون ذلك ، وفشل الاحتفال ، ونجح الشباب ، وارتفع ذكرهم .

وأخذت فرنسا تفكّر فيمن تصطفي من بين هؤلاء الشباب لتوجّه اهتمامها على من يقع الاختيار عليه ، وقد ركّزت جهدها على أكثرهم تمرّغاً في الرذيلة ، واندفاعاً وراء الشهوة ، وسعياً وراء الشهرة ، ويبدو أن الحبيب بورقيبة كان من أوائل الذين وقع الاختيار عليهم .

انعقد مؤتمر لحقوق الإنسان في مدينة (فيشي) بفرنسا في ذي الحجة

١٣٤٩هـ (أيار ١٩٣١م) ، فحضره الحبيب بورقيبة والطاهر صفر ، وقدّما إليه مذكرة بمطالب التونسيين .

وأعطي الحبيب بورقيبة ترخيصاً عام ١٣٥٠هـ لإصدار جريدة « العمل التونسي » .

دعا حزب الدستور إلى عقد مؤتمر في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ (١٢ أيار ١٩٣٣م) فانعقد المؤتمر (قسم الجيل - الشباب) ، ودعا إلى النضال لتحرير الشعب التونسي ، وإقامة مجلس نيابي ، ووزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي ، وكانت أهداف المؤتمر :

١ - انتخاب مجلس نيابي انتخاباً حراً .
٢ - تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي .
٣ - فصل السلطات .
٤ - إصدار قانون تونسي يطبّق على المقيمين في تونس كافة .
٥ - إعطاء الحريات العامة .
٦ - إلزامية التعليم .
٧ - حماية الاقتصاد الوطني .

وجد الشباب في حزب الدستور أنهم لا يستطيعون الاستمرار بالعمل في حزب واحد مع زعماء الحزب أو الزعيم الأول فيه ، بل لا يمكنهم العمل تحت قيادتهم فلكل تفكيره ، ومنطلقاته ، ولكل وجهة هو مولّيها ، لذا رأوا الانفصال عنهم ، ولم يفكروا بطردهم ، وإنما عملوا على تأسيس حزب جديد ، أو باسم قريب من الاسم الأول حتى لا تكون هناك ضجة وانقسام في الصفوف ، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة (قصر الهلال) التونسية ولم يُدعَ له رجال الحزب الحقيقيين وقادته ، وذلك في مطلع عام ١٣٥٣هـ ، وأعلن المؤتمرون تبني المبادىء التي اتخذها قسم الجيل ، والدعوة إلى الاستقلال على مراحل ، وتأسيس حزب جديد يحمل اسم « حزب الدستور الجديد » برئاسة

محمود الماطري ، وكان الحبيب بورقيبة الأمين العام للجنة السياسية للحزب . وكان أكثر أعضاء الحزب الجديد من الشباب المندفع للظهور ، غير المبالي بعادات المجتمع ، وكان من أبرزهم : صالح بن يوسف ، والطاهر بن صفر ، وعلي البهلوان ، ومنجي السليم ، وجلولي فارس ، ويوسف الرويسي ، وغيرهم كثير ، وكانت صلتهم بالمقيم الفرنسي حسنة ، لذا فقد سمح لهم بإعادة إصدار جريدة « العمل » حسبما رأى المقيم العام من السياسة الفرنسية ، غير أن الحكم الفرنسي لا يريد ذلك ، إذ تُكشف اللعبة ولا تطلي على الشعب ، لذا فقد استدعى المقيم العام السابق ، وجاء مقيم عام جديد أكثر إدراكاً للعبة .

اعتقل المقيم العام الجديد زعماء حزب الدستور الجديد ، ولمّا يمض على تأسيسه أكثر من خمسة أشهر ، فإن اللعبة أن يبرز هؤلاء الزعماء وأن يرتبط الشعب بهم ، ويصبحوا قادته الحقيقيين ، ويرتفعوا بأعين التونسيين ، وينسى الناس الزعماء السابقين . وحدثت اضطرابات في البلاد نتيجة تلك الاعتقالات ، وبقي الزعماء في المعتقل حتى عام ١٣٥٥هـ أي ما يقرب من عام ونصف ، وعندما أطلق سراحهم ابتهجت البلاد واستقبلهم الناس بحرارة ، وغدوا قادة . وعقدوا مؤتمراً في صيف عام ١٣٥٥هـ ، واتجه بعدها الحبيب بورقيبة إلى باريس للمفاوضة فقد أصبح يتكلم باسم الشعب ،ويعد نفسه ممثلاً له ، فاستجابت الحكومة الفرنسية ، وأرسلت مبعوثاً لها لدراسة أوضاع البلاد ، ورجع المبعوث وفي جعبته اقتراحات للإصلاح ، غير أن الحكومة الفرنسية قد عارضت هذه الاقتراحات ، لتلفت النظر نحو زعماء تونس الجدد ، وليقوموا بمطالب جديدة ، ويتحركوا ويبدوا نشاطاً ، ويرتفعوا في نظر الشعب .

وأراد الفرنسيون أن يبدأوا بإثارة الشعب ليتحرّك الشباب الحزبيون فأعلن المقيم العام في ٢٩ محرم ١٣٥٢هـ (٢٣ أيار ١٩٣٣م) أنه قرّر إقامة مقبرة عامة للمسلمين والنصارى ، فهاج الشعب ، وأعلنت الصحف

سخطها ، فعطّل المقيم العام الصحف كلها في ٣ صفر عام ١٣٥٢هـ (٢٧ أيار ١٩٣٣م) ، وتحرّك الحزب ، فأعلن المقيم العام حلّه في ٧ صفر ١٣٥٢هـ (٣١ أيار ١٩٣٣م) ، وما دام الفرنسيون يحاربون الحزب الحر الدستوري فإن الشعب قد أيّده والتفّ حول رجاله ، وانطلق أعضاؤه يتحركون وينشطون ، وأخذ المستعمر الصليبي يحقّق لهم بعض مطالبهم ليزدادوا ارتفاعاً في أعين الناس ، وكان من ذلك ما يلي :

في ١١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ (٣ تموز ١٩٣٣م) سُمح للتونسيين باستلام الإدارات العامة بالشروط نفسها التي تطلب من الفرنسيين .

وفي ١٤ رجب ١٣٥٢هـ (١ تشرين الثاني ١٩٣٣م) صدرت جريدة « العمل التونسي » بالتعاون بين كل من محمود الماطري ، والحبيب بورقيبة ، والطاهر صفر ، والبحري قيقة .

قرّر الحزب إلحاق أسرة جريدة « العمل التونسي » باللجنة التنفيذية للحزب ، والتي سبق أن أعيد انتخابها في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ .

وفي هذه الأثناء حدثت إضرابات ومظاهرات في مدينة (المنستير) ، إذ رفض السكان دفن أحد النصارى من الذين حصلوا على الجنسية التونسية في مقبرة المدينة ، وقد حاول المقيم العام إجبارهم على ذلك ففشل وقامت الإضرابات في ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ (٧ آب ١٩٣٣م) .

الانشقاق في الحزب الحرّ الدستوري : وصل إلى تونس المقيم العام الجديد « بيروطون » يوم ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ ، في الوقت الذي يرفض فيه المسلمون دفن نصراني في مقبرة المدينة ، وحاول إجبارهم فعجز . فترك الأمر وأخذ يدرس أوضاع البلاد ، فعرف ما يرغبه الأهالي ، ورأى شق الحزب ، وقد وجد عناصر متباينة في الفكر والمبدأ ، فأظهر أنه يريد القيام ببعض الإصلاحات ، وأخذ يعمل بمكر .

١ ـ شكّل لجنة ، وكلّفها بالإعداد للإصلاحات التي تراها ضرورية .

٢ ـ عيّن لإدارة جامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور .

٣ ـ أعاد الشيوخ الذين عزلهم « مانصرون » المقيم العام الأسبق إلى عملهم الأساسي في جامع الزيتونة .

٤ ـ أحدث مقابر خاصة بالنصارى .

٥ ـ زاد عدد أعضاء القسم التونسي في المجلس الكبير .

رأى بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي أن هذه إصلاحات مفيدة ، وربما كان المقيم العام متفهّماً للوضع فلا مانع من الاتصال به ، وكان من هؤلاء الأعضاء أحمد الصافي ، وصالح فرحات وما أن أعلن هؤلاء عن رأيهم حتى هبّت في وجههم أسرة جريدة « العمل التونسي » واتهمتهم بالتواطؤ وعدم الإخلاص . وأخذ الوضع يتدهور بين الفريقين ، ويظهر على غير حقيقته : بدا أن أسرة جريدة « العمل التونسي » وهي من اللجنة التنفيذية أنها متشدّدة ، والواقع أنها متساهلة ، ومتمثّلة للفكر الغربي ، ومتحرّرة من القيم التي تنبع من العقيدة الإسلامية ، وبدت اللجنة التنفيذية للحزب وهي القديمة أنها تلين مع سلطات الحماية الفرنسية ، وهي في الواقع تناصبهم العداء ، وترفض أفكارهم وسلوكهم ، وانطلق الشباب وراء أمثالهم من الشباب في أسرة الجريدة .

انفصلت أسرة جريدة « العمل التونسي » عن الحزب ، وخرجت من اللجنة التنفيذية ، وشكّلت حزب « عمل الشبيبة الدستورية » في أوائل رمضان من عام ١٣٥٢هـ (أواخر عام ١٩٣٣م) وفي ١٧ ذي القعدة ١٣٥٢هـ (٢ آذار ١٩٣٤م) عقد الحزب مؤتمراً استثنائياً ضمّ مختلف ممثلي الشعب الدستورية في مناطق تونس كافة ، واطلع على ما قدّمه حزب الشبيبة ، وأبدى رأيه في عمل اللجنة التنفيذية ، كما استمع إلى الردّ ، وكانت النتيجة أن حلّ الحزب اللجنة التنفيذية ، وحدّد برنامج العمل ، وأقرّ الميثاق الذي صادق عليه المؤتمر في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ .

عاد حزب الشبيبة واحتفظ باسم الحزب الأم ، ولكن أضاف إليه كلمة « الجديد » فأصبح في البلاد حزبان يحملان الاسم نفسه وهو « الحزب الحر

الدستوري التونسي ، وتميّز بعضهما عن بعض بالقديم والجديد ، وعيّن الحزب الجديد أعضاء الديوان السياسي الجديد على النحو الآتي :

١ ـ محمود الماطري : رئيساً .

٢ ـ الحبيب بورقيبة : أميناً عاماً .

٣ ـ الطاهر صفر : أمين عام مساعد .

٤ ـ محمد بورقيبة : أمين مال .

٥ ـ البحري قيقة : أمين مال مساعد .

واتجهت الأنظار نحو الحزب الجديد ، إذ ظهر للناس أنه الأكثر تشدداً ، والأكثر حيوية ونشاطاً ، إضافة إلى أن الأعداء يعملون على إبرازهم بإظهار العداوة لهم ، وإلقاء القبض عليهم أحياناً ، أو نفيهم وإبعادهم أحياناً أخرى ليكبروا في أعين الشعب ، وليعتقد الناس فيهم الخير والإخلاص ، وفي الوقت نفسه فهم ينادون بأصوات مرتفعة بالعمل على محاربة الدخلاء ، ومقاطعتهم ومع ذلك تؤمّن مصالحهم ، ويفسح لهم بالتعبير عن آرائهم .

لقد صدرت جريدة العمل باللغة العربية . ودعا الحزب الجديد إلى مقاطعة البضائع الفرنسية ، والامتناع عن دفع الضرائب .

قرّر المقيم العام في ٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٣هـ (٣ أيلول ١٩٣٤م) إلقاء القبض على الحبيب بورقيبة ، ومحمد بورقيبة ، ومحمود الماطري وإبعادهم إلى الجنوب التونسي ، ثم عطّل جريدة العمل ، ومنع الاجتماعات العامة ، فقامت المظاهرات وعمّت البلاد ، فألقي القبض على كثيرين من خصوم الفرنسيين الحقيقيين ، من خريجي جامع الزيتونة ، وأعضاء الحزب الحر الدستوري القديم ، أناس يبرزون كقادة وآخرون يدفعون الثمن للأعداء ، ويعملون من صنعهم الدخلاء قادة على أكتافهم ، ثم أبعد الطاهر صفر ، والبحري قيقة إلى الجنوب التونسي .

أما الحزب الحر الدستوري القديم فقد انصرف عنه الكثير من الشباب

لوقوعهم في شرك المناورات السياسية ، ولأنه لا يوجد من يدعمهم ولا من يحاول إظهارهم ، لذا بقوا يمثّلون تاريخهم بأشخاصهم ، وبُعد نظرهم ، واحترام الآخرين لهم ، إضافة إلى عملهم وخبرتهم وتجاربهم ، وبعد مدة سيزول كل أثر لهم ، وسيغدون رجالاً في التاريخ .

وفي ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٤هـ (٢١ آذار ١٩٣٦م) جاء مقيم عام جديد هو « أرمان قيون » بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية اقتراحات المقيم العام السابق « بيروطون » في تحديد عدد الطلاب المسلمين الذين يتقدمون إلى الثانوية العامة . عفا المقيم العام عن خريجي جامع الزيتونة الذين كانوا يعتقلون في كل أزمة ، فكانت تتجه نحوهم الأنظار ويعرفون بعدائهم للصليبيين ، وهذا ما لا يريده الفرنسيون ، ولا يخططون له ، إذ يريدون أن يبقى جامع الزيتونة وأساتذته وطلابه على هامش الحياة والأحداث لما يحقدون عليهم ، لذا فلا داعي لاعتقالهم ولفت النظر إليهم ، كما سمح بعودة خمسين شخصاً من المبعدين . وفي ١٤ جمادى الأولى ١٣٥٥هـ (١ آب ١٩٣٦م) أعطى الحرية للصحافة ، وفسح المجال للاجتماعات واللقاءات . وأظهر الحزب نشاطاً واسعاً ، وتفاهم مع المقيم الجديد ، وأعلن صراحة أنه لا يرى أعمال العنف ولا يلجأ إليها ، كما سعى لفتح باب الحوار بين قادة الحزب والمسؤولين الفرنسيين ، وساعدته جمعية النجمة للكشافة ، والشبيبة الدستورية ، وجمعية قدماء الصادقية .

وفي ١٤ ذي الحجة ١٣٥٥هـ (٢٤ شباط ١٩٣٧م) سافر الحبيب بورقيبة لإجراء الحوار مع المسؤولين الفرنسيين ، وصرّح هناك أن الوحدة التي لا تنفصم بين تونس وفرنسا تمثّل القاعدة الأساسية لمطالب الحزب الدستوري الجديد .

وفي هذه الأثناء رجع الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس ، وظهر الخلاف بين الحزب القديم والجديد ، وبين الدين والعلمانية .

وعاد الحزب إلى سياسة التظاهر ، واضطرّ محمود الماطري إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب في ٢٠ شوال ١٣٥٦هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٣٧م) .

وفي ٨ صفر ١٣٥٧هـ (٨ نيسان ١٩٣٨م) قامت مظاهرات عنيفة كان سببها في البداية اعتقال علي البهلوان الأستاذ بالمعهد الصادقي ، ثم إغلاق المعهد ، وإلقاء القبض على الكثيرين ، ثم كانت الأحداث يجرّ بعضها بعضاً .

الحرب العالمية الثانية : اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، واتجه الناس يتابعون أحداثها ، وبعد شهرين من اشتعالها ألقي القبض على الباهي الأدغم ، والهادي السعيدي ، والهادي خفشة ، والبشير زرق العيون .

واجتاح الألمان الأرض الفرنسية ، ودخلوا باريس ، وتشكّلت حكومة « فيشي » برئاسة الجنرال « بيتان » ، وعقدت صلحاً مع ألمانيا وإيطاليا ، وغدت تونس وشمالي إفريقية كله يتبع هذه الحكومة ، ولكن الجنرال ديغول انتقل إلى إنكلترا وشكّل حكومة فرنسا الحرّة ، واستمرّ يتعاون مع الحلفاء .

وألقي القبض على الطيب سليم ، والحبيب ثامر في ذي الحجة ١٣٥٩هـ (كانون الثاني ١٩٤١م) وتوفي الباي أحمد بن الباي علي في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (١٩ حزيران ١٩٤١م) ، وارتقى إلى منصب الباي : محمد « المنصف » بن محمد « الناصر » .

أخذ الضعف يظهر على دول المحور بعد أن وصلت قوتهم إلى الأوج في صيف هذا العام ، وأخذ الحلفاء يصمدون ، ويخططون للقيام بالهجوم المعاكس ، وقرّروا إنزال جيوشهم في شمالي إفريقية ، وفي غربي أوربا وفي فرنسا بالذات . استولى الألمان على مطار (العوينة) في ١ ذي القعدة ١٣٦١هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، كما أنزل الألمان قواتهم البرية والبحرية والجوية بـ (حلق الوادي) و (بنزرت) في ٤ ، و٥ ذي القعدة ١٣٦١هـ (١٢ ، و١٣

تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، ودخلوا العاصمة دون قتال ، كما استولوا على المواني الشرقية .

نزلت الفرقة الإنكليزية ٧٨ بمدينة (عنابة) في الجزائر ، واستولت على مدينة (قفصة) التونسية : القوات الأمريكية والفرنسية .

تمكّن الألمان من إيقاف هجوم الحلفاء في ٢٦ ذي القعدة ١٣٦١هـ (٤ كانون الأول ١٩٤٢م) وقاموا بهجوم معاكس ضدّ الفرنسيين في ١٢ محرم ١٣٦٢هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، ودحروهم ، غير أن الأمريكان قد قاموا بمساعدة الفرنسيين .

طُرد الألمان من ليبيا ، فدخلوا تونس في ٢٠ محرم ١٣٦٢هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣م) . وفي ٢٤ محرم ١٣٦٢هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٤٣م) قام رومل بهجوم معاكس ضدّ الفرنسيين فدحرهم ، وطرد الأمريكان من (قفصة) ، وتابع زحفه نحو الغرب ، غير أنه عاد فانسحب من (قفصة) .

عاد الحلفاء في ٢٢ صفر ١٣٦٢هـ (٢٧ شباط ١٩٤٣م) إلى الهجوم ، فاستولوا على (قفصة) في ١٢ ربيع الأول (١٧ آذار) ، واحتلّ « مونتغمري » مدينة (قابس) يوم ٢٣ ربيع الأول (٢٩ آذار) ، واحتلّ الإنكليز (صفاقس) و (سوسة) يوم ٧ ربيع الثاني (١٢ نيسان) ، و (تونس) يوم ٣ جمادى الأولى (٧ أيار) .

كان الباي محمد المنصف قد أعلن حياده بين الأطراف المتنازعة ، وإن كانت المعارك تدور فوق تراب بلاده ، خوفاً من نقمة المنتصر إن لم يكن بجانبه ، وقد تمكّن من الحصول على موافقة المقيم على إطلاق سراح السجناء السياسيين ، وأعفى الوزير الأول الهادي الأخوة من منصبه دون رأي المقيم العام ، وكلّف محمد شنيق الذي اختاره محمود الماطري وزيراً للداخلية ، وصالح فرحات وزيراً للعدل ، ومحمد العزيز الجلولي وزيراً للأوقاف ، كما ألغى الأمر المؤرخ في ٧ ذي القعدة ١٣٥٤هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦م)

الذي يخوّل المستعمرين الحصول على أملاك الأوقاف عن طريق التعويض بالنقد أو الملك . وأخذ الموظفون التونسيون منحة ٣٨٪ التي كان يأخذها أمثالهم من الموظفين الفرنسيين ، وأبدى بعض الشباب حماسة وتعاطفاً مع الألمان ، وظهر ذلك في جريدة « الشباب » ومنذ مطلع عام ١٣٦٢هـ ظهرت جريدة « إفريقية الفتاة » .

وفي ٣ جمادى الأولى ١٣٦٢هـ (٧ أيار ١٩٤٣م) اقتحم الإنكليز قصر حمام الأنف حيث يوجد الباي محمد المنصف ، فألقوا القبض عليه ، ودفعوا به إلى تونس ، وبجهود الكاتب العام للحكومة « بيتوش » استطاع الباي أن ينتقل إلى قصره بـ (المرسى) . وجاء الجنرال جوان إلى الباي يوم ٩ جمادى الأولى وطلب منه التنازل عن منصب الباي ، فرفض محمد المنصف ذلك . ووقّع الجنرال « جيرو » القائد العام للقوات الفرنسية في إفريقية أمراً يقضي بعزل الباي الذي أُبعد إلى (الأغواط) .

واضطرّ الباي محمد المنصف أن يرسل وثيقة التنازل إلى الجنرال « ماسط »[1] ، وعندها حمل إلى مدينة (تنس) في شمالي الجزائر ، ثم إلى مدينة (بو) في فرنسا ، وبقي حتى توفي في ٢٧ شوال ١٣٦٧هـ (١ أيلول ١٩٤٨م) ، واتهمه الحلفاء بالتعاون مع دول المحور .

وقبل انتهاء الحرب ألغى المقيم العام الجنرال « ماسط » وزارة الأوقاف ، وأحدث وزارة الشؤون الاجتماعية ، فاتحدت جميع الاتجاهات السياسية عدا الشيوعيين ، وأصدرت بيان الجبهة التونسية المؤرخ في ١٠ ربيع الأول ١٣٦٤هـ (٢٢ شباط ١٩٤٥م) ويطالب البيان بمنح الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية ، وإقامة نظام ملكي دستوري .

وقامت مظاهرات في البلاد بمناسبات عدة وكانت تساعد الجبهة

(١) كتب وثيقة التنازل ، وأرسلها بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ (٦ حزيران ١٩٤٣م) .

التونسية ، فقد خرجت مظاهرات بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي « روزفلت » في ٣ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (١٥ نيسان ١٩٤٥م) ، وبمناسبة انتصار الحلفاء في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) وكلها كانت تُبدي تأييدها للجبهة التونسية .

وفي هذه الأثناء نشأ الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة فرحات حشاد ، ولكن انقسمت الحركة الوطنية ، فكانت الشبيبة الزيتونية برئاسة الفاضل بن عاشور تمثّل جبهة ، وكانت حركة « الفلاقة » ـ وتعني المقاومة ـ تمثّل جبهة ثانية برئاسة « بزر مدين » .

بعد الحرب العالمية : عادت الجهود فتوحّدت ، ونشأت جبهة وطنية تونسية ضمّت كلاً من :

١ ـ الشبيبة الزيتونية .
٢ ـ أتباع الباي محمد المنصف .
٣ ـ الحزب الدستوري القديم .
٤ ـ الحزب الدستوري الجديد .

وعقد مؤتمر الاستقلال في مدينة تونس برئاسة « العروسي الحداد » رئيس الدائرة الجنائية ، وذلك في تاريخ ٢٦ رمضان ١٣٦٥هـ (٢٣ آب ١٩٤٦م) ، وتكلّم فيه صالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري القديم ، واحتجّ على الإدارة المباشرة ، وعلى إبعاد الباي محمد المنصف ، وطالب بالاستقلال التام ، وعندما وقف صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد ، وأراد الكلام اقتحم الأمن العام المبنى ، فصرخ صالح بن يوسف : هل أنتم موافقون على الاستقلال ؟ فردّد الجميع بالإيجاب ، ولكن أُلغي المؤتمر ، إذ توقّف الكلام ، واعتقل خمسون رجلاً من رجال المؤتمر .

احتجّ الباي محمد الأمين على هذه التصرّفات من قبل الإدارة الفرنسية ،

وألغى الاحتفالات بعيد الفطر خوفاً من وقوع اضطرابات .

وفي ٢٣ صفر ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٤٧م) غُيِّبَ « جان مونص » مقيماً عاماً في تونس ، فأخذ يتصل بالزعماء ، وألغى الرقابة على الصحافة ، وزاد عدد الوزراء من أربعة إلى ستة ، وأعطى صلاحيات واسعة للوزير الأول . وفي ٢٧ شعبان ١٣٦٦هـ (١٦ تموز ١٩٤٧م) عُيِّنَ « مصطفى الكعاك » وزيراً أول . وفي هذه الأثناء أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام مطالباً بتحسين الأجور .

الحبيب بورقية : كان رجلاً يحبّ الشهرة ويسعى إليها ، لا يقف في وجهها عقيدة أو وطنية ، فكل شيء يطرحه جانباً ليصل إلى ما تصبو إليه نفسه ، ومن أجل هذا باع نفسه بيعاً سرياً ، إذ عمل منذ عام ١٣٤٦هـ في مخابرات البحرية الفرنسية ، وكانت المهمة التي ألقيت عليه مراقبة اللاجئين السياسيين الإيطاليين في فرنسا ، وكان الرقم الذي يحمله (١٣١٢٠) .

ولما برزت قوة إيطاليا بعد تسلُّم موسوليني السلطة ، وأخذ يضرب يمنة ويسرة ، ويُلقي التصريحات الحماسية ظن الحبيب بورقية أن بيعه لإيطاليا أقرب منالاً لتحقيق الشهرة ، فارتمى عند أقدام الطليان ، ولاحظ الفرنسيون شيئاً على رَجُلهم فراقبوه ، فقبضوا في شهر محرم ١٣٥٧هـ (آذار ١٩٣٨م) في مدينة (قفصة) على رجل يدعى « علي الشريف »[1] يحمل رسالة من الحبيب بورقية إلى الطليان . وبعد مدة قبضت الشرطة على عميل إيطالي يُدعى « لوبالبو » يحمل رسالة من موظف إيطالي يُسمَّى « فيليو أنفوزو » إلى الحبيب

(١) علي الشريف : مذيع في إذاعة مدينة « باري » الواقعة جنوب شبه الجزيرة الإيطالية التي كانت توجّه إلى العرب في المناطق القريبة وهي إذاعة عربية يديرها منير الباشندي وتحت إشراف الكونت « غاليا نوتشيانو » صهر موسوليني .
وكان علي الشريف أيضاً صلة الوصل بين الطليان والحزب الدستوري من الأعضاء اللذين يؤيدون الحبيب بورقية .

بورقية ، وبهذا انكشفت السلطات الفرنسية دور الحبيب بورقية ، فأودعته السجن ، ونقلته إلى فرنسا . وأعلنت حكومة « ليون بلوم » تراقب أعضاء الحزب الدستوري بعد أن حلّت التنظيم .

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واجتاحت ألمانيا الأرض الفرنسية ودخلت باريس ، وتشكّلت حكومة « فيشي » الموالية لألمانيا برئاسة الجنرال « بيتان » عمل الألمان على التفاهم مع الحبيب بورقية ، وكان عليهم إخراجه من السجن ، وكلّف هتلر في ٢٢ محرم ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الأول ١٩٤٢م) « كلاوس باربي » بإخراج الحبيب بورقية من السجن بعد محاولة التفاهم معه ، ونُقل الحبيب بورقية من سجن قلعة (مونليك) في (ليون) إلى قلعة (فانسيا) في (آن) ، وهناك التقى به « كلاوس باربي » ، وعرف أنه مرتبط مع إيطاليا .

نُقل الحبيب بورقية من سجن (فانسيا) إلى (ستالون سور ساون) ، حيث التقى مع رجل مخابرات نيازي آخر هو « والتر بورغاو » المختص بالشؤون العربية في جهاز الأمن السري ، وتسلّم رجل المخابرات النيازي من السجن الحبيب بورقية في الأول من شهر محرم ١٣٦٢هـ (٧ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، ونقله بالقطار إلى (نيس) ، حيث سلّمه هناك إلى القنصل الإيطالي الذي تولّى بدوره نقله إلى روما . عندما قبض على الحبيب بورقية بتهمة التجسس لحساب إيطاليا ، وأودع السجون الفرنسية ، وحلّ الحزب الدستوري ، ظهرت مقاومة سرية بقيادة « بشير زرق العيون » ، وكانت تعمل على نقل توجيهات الحبيب بورقية إلى أنصاره ، وفي الوقت نفسه تؤمّن الاتصالات بين الألمان والطليان من جهة ، وبين أنصارهم من رفاق الحبيب بورقية ، من جهة ثانية .

وفي اليوم الثاني من وصول الحبيب بورقية إلى روما (٣ محرم ١٣٦٢هـ) التقى بالزعيم الإيطالي موسوليني في قصر (ريسيتي) القريب من مقر عشيقة موسوليني « كلارا بيتاتشي » . وقد وُضع في جناح من ذلك

القصر الحبيب بورقيبة وصديقاه: صالح بن يوسف، وسليمان بن سليمان.

ولاحظ الحبيب بورقيبة أن ميزان الحرب قد أخذ يميل لمصلحة الحلفاء، وقد تراجع الألمان والطليان في شمالي إفريقية، وأنزل الحلفاء قواتهم في المغرب، على حين كان فالدعم الإنكليزي يتقدّم من مصر، ويدحر أمامه قوات القائد الألماني رومل، لذا فكّر أن الطريق التي تصل به إلى الشهرة والمجد إنما هي طريق الحلفاء، فعدّل سيره، واتجه إلى الولايات المتحدة عظيمة دول الحلفاء.. وكان عليه أن يغادر إيطاليا قبل أن يكتشف أمره.

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس، وأخذ دوره بين رجال المخابرات الأمريكية، غير أن الحرب بدأت تأخذ طريقها نحو النهاية، وتشير إلى قرب انتصار الحلفاء، وأخذت القوات الفرنسية ترجع إلى تونس وتأخذ مكانها، وإن كانت لا تزال قوات إنكليزية وأخرى أمريكية في البلاد، إلا أن كل المؤشرات تشير إلى عودة فرنسا إلى تونس، والفرنسيون قد عرفوا اتصالاته مع دول المحور، لذا أصبح يخشى على نفسه، وصار يتوسط لدى الأمريكان ليكونوا شفعاء له عند الفرنسيين، فإن الأمور قد وضحت له بعد أن كانت خافية، وقد حدّد طريقه النهائية، وأنه بجانب الحلفاء، غير أن مركزه لدى أعضاء حزب الدستور الجديد معروف، وأخذ يظهر في الأوساط الشعبية والرسمية، ولا يمكن أن ينتظره الفرنسيون، ولكن الأمريكان يخططون لدور يلعبه في المستقبل ولا بدّ من رفع شأنه، ولا يمكن أن يكون هذا داخل البلاد.

في الوقت الذي رجع فيه الحبيب بورقيبة إلى تونس في شهر جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ (حزيران ١٩٤٣م) كان قد غادرها قبل شهر عدد من زعماء حزب الدستور الجديد، ومنهم: الحبيب ثامر، والطيب سليم، ورشيد إدريس، ويوسف رويسي، غادروا تونس مع الجيش الألماني المنهزم، وكان الحبيب بورقيبة بعد ذلك يفتخر بهذه الحادثة مدلّلاً على بعد نظره السياسي، فيقول: توقّعت انتصار الحلفاء، واتجهت نحوهم، فعدت إلى البلاد، على

حين بقي بعضنا مع دول المحور فخرجوا من ديارهم.

التقى الحبيب بورقيبة سراً بالقنصل الأمريكي، هوكر دوليتل، الذي تجاهل ماضي بورقيبة، وعمل على إقناع الجنرال الفرنسي، ألفونس جوان، بضرورة إبراز بورقيبة، وتلميع صورته، وتنظيف سجله من الملاحقات القضائية الفرنسية كلها[1].

بدأ الحبيب بورقيبة يبرز على الساحة السياسية، وكان قد سافر في ١٢ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ (٢٦ آذار ١٩٤٥م) إلى القاهرة تاركاً الحزب الدستوري الجديد، وبعد عام لحقه الحبيب ثامر، والطيب سليم، والرشيد إدريس، وبدأوا يكتبون في النشرات التي تصدرها لجنة تحرير المغرب العربي التي تأسّست بالقاهرة عام ١٣٦٦هـ. أما الحزب الدستوري بتونس، فكان يصدر جرائد: «الهلال» و«الكفاح» و«الانفجار»، وكانت توزّع سراً.

وفي مطلع عام ١٣٦٥هـ (كانون الأول ١٩٤٥م) انتقل الحبيب بورقيبة إلى نيويورك، وأخذ يتصل بالزعماء الأمريكيين، ورأى فيهم الدعم الخارجي، وعندما انتهت المهمة رجع إلى تونس، وحشدت جموع لاستقباله.

أخذ الحبيب بورقيبة يسير في الخط الذي رُسم له لينال المكافأة التي وعد بها. فتراه يعلن عن رفض الوحدة مع الشيوعيين، دون داع لهذا الإعلان، كما رفض معارضة الحرب في فيتنام، ورفض القيام بالدعاية ضد الولايات المتحدة. وحمل فرحات حشّاد على اتحاد النقابات العالمي ذي النزعة الشيوعية، وعمل على الانخراط في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ذي النزعة الرأسمالية. وعندما جُرّ سليمان بن سليمان إلى حركة السلام التي نشطت في

(١) انظر مجلة «الوطن العربي» العدد: (١٥٧) تاريخ ١٦ آذار ١٩٩٠م (١٩ شعبان ١٤١٠م)

تلك الأونة فُصل من الحزب الدستوري الجديد . وفي ٢٤ جمادى الأخرة ١٣٦٩هـ (١٢ نيسان ١٩٥٠م) سافر الحبيب بورقيبة إلى باريس من نفسه ، وفي ٢٧ من جمادى الأخرة سلّم لوكالة « فرانس برس » مطالب تونس السبعة ، وهي :

١ - بعث السلطة التنفيذية التونسية .

٢ - تشكيل حكومة تونسية منسجمة يرأسها عاهل البلاد .

٣ - إلغاء الكتابة العامة للحكومة الفرنسية .

٤ - إلغاء المراقبين المدنيين .

٥ - إلغاء الشرطة الفرنسية .

٦ - إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيث يوجد جاليات فرنسية .

٧ - إحداث مجلس وطنيّ تأسيسيّ منتخب بالاقتراع العام .

فغضب المستوطنون الفرنسيون ، وطالبوا باسم « انطوان كولونا » بعدم الاشتراك بين السيادتين التونسية والفرنسية . وفي ٣ شعبان ١٣٦٩هـ (٢٠ أيار ١٩٥٠م) قدّم « أنطوان كولونا » تقريراً عن الوضع في تونس وما يجب اتخاذه في سبيل المحافظة على مصالح المستوطنين الفرنسيين وعلى مصلحة فرنسا ، ورفع التقرير إلى « روبار شومان » وزير الشؤون الخارجية الفرنسية .

وفي ١٤ شعبان ١٣٦٩هـ (٣١ أيار ١٩٥٠م) تمّ تعيين مقيم عام جديد هو « لوي بازيل » .

الباي محمد الأمين : لما ارتقى محمد الأمين إلى منصب الباي بعد اعتقال والده « محمد المنصف » ، ثم تنازله عن منصبه ، بقي محمد الأمين يشعر أنه غير شرعي ، بل ينظر إليه الوطنيون أنه عاق ، وارتقى إلى منصبه بإرادة فرنسية مستعمرة ، لذا لم يستطع الاتصال بالحركة الوطنية ورجالها ، فلما توفي والده أخذ يتحرّك ، وأظهر التعاطف مع كبار رجال البلاد ، والعمل لمصلحة

القضية التونسية ، ففي ٢ شوال ١٣٦٨هـ (٢٧ تموز ١٩٤٩م) بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر طالب المقيم العام الفرنسي بإجراء إصلاحات في البلاد ، وقام بإرسال رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في تاريخ ٣ جمادى الأخرة ١٣٦٩هـ (١١ نيسان ١٩٥٠م) تحدّث فيها عن نفاذ الصبر عند التونسيين بسبب مماطلة فرنسا وتسويفها الذي لا ينتهي .

وزارة محمد شنيق : عُيّنَ محمد شنيق وزيراً أول في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٧ آب ١٩٥٠م) فكلّف صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد بوزارة العدل ، وكان محمد شنيق الوزير الأول قد اتهم بميوله الواضحة نحو دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كان بالمنصب نفسه . وقد قام المستوطنون الفرنسيون بارتكاب الجرائم ، والاستفزازات ، ورفضوا التعاون مع الوزارة الجديدة .

وإذا كانت فرنسا قد رأت المفاوضة مع الحكومة للسير بتونس نحو طريق الاستقلال الداخلي ، غير أن الجنرال « جوان » قد رفض ذلك وأصرّ على الاستمرار على الوضع الراهن ، وعدّ كل تغيير يحدث يؤدي إلى قلب الأوضاع في البلدان المجاورة وستحصد فرنسا شراً نتيجة ذلك .

وحدث إضراب زراعي في مدينة (النفيضة) في تاريخ ١٠ صفر ١٣٧٠هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠م) فأرسلت لهم السلطات الفرنسية قوات الشرطة فقتل خمسة من التونسيين ، وجرح عشرة ، وظهرت الغيوم في جو العلاقات التونسية الفرنسية ، وفي هذا الوقت وافق المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد على إجراء مفاوضات مع فرنسا ، وعدّ المفاوضات مرحلية ، ولكن الحزب الدستوري القديم ، والشبيبة الزيتونية قد هاجموا المفاوضات ، وعدّوا ذلك خيانة ، وأيّدهم على ذلك المغاربة والجزائريون ، ومحمد عبد الكريم الخطابي ، والأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام ، وذلك لأن الحبيب بورقيبة كان قد تعهّد وهو في القاهرة ألاّ يقوم بأية مفاوضات منفصلة .

وافق الباي محمد الأمين على الإصلاحات ، فهدّده المقيم العام الفرنسي أثناء زيارة له بقصر (قرطاج) ، وطالبه بإبعاد الوزير الأول محمد شنيق ، ووزير العدل صالح بن يوسف . ومع أن المقيم كان يتخذ أسلوب المراوغة ، إلا أنه قد أماط اللثام عن وجهه فبدا على حقيقته بعد أن أُلقي خطاب الباي محمد الأمين في ٩ شعبان ١٣٧٠هـ (١٥ أيار ١٩٥١م) بمناسبة ذكرى تسلّمه منصب الباي ، ولم يعرض هذا الخطاب على المقيم العام ـ كما جرت العادة ـ .

المقاومة : سافر الوزير الأول محمد شنيق ، ومعه من الوزراء : محمد بدرة ، وصالح بن يوسف ، ومحمد سعد الله إلى باريس في تاريخ ١٦ محرم ١٣٧١هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١م) وفي يوم ٣٠ محرم ١٣٧١هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٥١م) سلّم مذكرة إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية « روبار شومان » ويطالب فيها باستقلال تونس الداخلي ، وإنشاء مجلس نيابي ، وإمكانية عقد اتفاقات مع فرنسا تتعلّق بالميدان الثقافي والاقتصادي رغبة في إبقاء علاقات وطيدة مع فرنسا ، وضمان حقوق المستوطنين الفرنسيين كاملة .

رفض الفرنسيون المقترحات التونسية في اجتماع مجلس الوزراء في تاريخ ٢١ صفر ١٣٧١هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥١م) ، وهذا ما دعا إلى قيام إضراب عام في تونس في تاريخ ١ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١م) . وفي مذكرة مؤرخة في ١٧ ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٥ كانون الأول ١٩٥١م) ومحررة بالإدارة الفرعية للمحميات بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تؤكّد فيها الحكومة الفرنسية على مبدأ السيادة المزدوجة ، وإصرارها على عدم التخلّي في المستقبل عن القيام بعملها لفائدة مجموع المستوطنين الفرنسيين بولاية تونس .

وبعد يومين وجّه الحزب الدستوري الجديد ، والاتحاد العام التونسي للشغل ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، واتحاد المزارعين التونسيين برقية إلى « روبار شومان » تؤكّد إصرار التونسيين على عدم قبول تحكّم جالية أجنبية

في الشؤون التونسية . ورجع الحبيب بورقيبة من باريس إلى تونس ، وجعل يدعو إلى الكفاح .

ورفض الباي محمد الأمين والوزير الأول محمد شنيق ما جاء في المذكرة الفرنسية ، وسافر صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس في محاولة لإدراج قضية تونس في جدول أعمال الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة التي كانت منعقدة يومذاك في باريس .

وصل المقيم العام الفرنسي الجديد « جان دي هوتكلوك » إلى تونس في تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٥٢م) ، وسلّم الباي محمد الأمين رسالة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يدعوه فيها لإبعاد الوزراء الحاليين عن مناصبهم .

بدأت التجمعات الوطنية تظهر في كثير من الأماكن . فقد عقد اجتماع في مدينة بنزرت ، ودعا فيه الحبيب بورقيبة إلى الكفاح والدخول في المعركة الحاسمة ، وعقد مؤتمر في مدينة باجة ، وشاركت المرأة فيه ، إشارة إلى الدور الذي يقوم به المتزعّمون للمؤتمر في تقليد الغرب ، وعدم التقيّد بالمبادىء الإسلامية ، وأن جهود الحبيب بورقيبة قد أثمرت ، ولم يعد الخوف يراود الصليبيين من المسلمين . وحاول المقيم العام منع عقد مؤتمر للحزب الدستوري الجديد الذي كان مقرراً أن يكون في ٢١ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٥٢م) وذلك باعتقال الحبيب بورقيبة ومائة وخمسين من زعماء الحزب ، إلا أن المؤتمر قد عقد برئاسة الهادي شاكر ، وطالب بإلغاء الحماية . ومنذ ذلك اليوم عمّت الاضطرابات البلاد ، وبدأت العمليات الإرهابية في الجنوب القبلي .

خشي المستوطنون الفرنسيون على وضعهم فأخذوا يطالبون باتخاذ أكثر الوسائل صرامةً للحفاظ على الأمن ، والبطش بالوطنيين التونسيين ، وفي ١ رجب ١٣٧١هـ (٢٦ آذار ١٩٥٢م) تمّ اعتقال الوزير الأول محمد شنيق ، ووزرائه : محمود الماطري ، وابن سالم ، ومحمد صالح مزالي ، ونفيهم إلى

الجنوب القبلي ، وهكذا بقيت البلاد دون وزارة ، إذ كان بقية الوزراء وهما : محمد بدرة ، وصالح بن يوسف في باريس ، ولم يبق سوى محمد سعد الله ، ووجد الباي محمد الأمين نفسه وحيداً فأبرق إلى رئيس الجمهورية الفرنسية محتجاً على هذه التصرفات ، ويدعوه للتدخّل لإعادة الوزراء المعتقلين ، غير أن رئيس الجمهورية أجاب بأنه لا يستطيع أن يخذل ممثّله . وهذا ما شجّع المقيم العام على مزيد من التصرفات الارتجالية والحمقى التي فيها إظهار القوة وإرضاء غروره فقام في تاريخ ٦ رجب ١٣٧١هـ (٣١ آذار ١٩٥٢م) بفرض عبد الهادي البكوش وزيراً أول ، وقد رفض يومها الهادي نويرة الاشتراك بهذه الوزارة ، فأبعد منفياً .

التقى الباي محمد الأمين في ١١ ذي القعدة ١٣٧١هـ (١ آب ١٩٥٢م) بأربعين شخصاً من زعماء مختلف البلاد ، وطلب منهم إبداء الرأي بالإصلاح ، وانبثقت عن اللقاء لجنة مؤلفة من اثني عشر عضواً لتحرير التقرير اللازم ، والذي رفعه الباي بدوره إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

عرضت القضية التونسية على الهيئة العمومية لمنظمة الأمم المتحدة ، وكانت مناقشتها من ١٧ إلى ٢٥ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٤ إلى ١٢ كانون الأول ١٩٥٢م) ، ولكن لم تكن النتائج حاسمة ، وإنما اتسمت بالمرونة وعدم المبالاة ، ما دامت القضية تتعلّق بالمسلمين . وفي هذه الأثناء اغتيل فرحات حشاد رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، وهو في طريقه من رودوس إلى تونس ، وخلفه في رئاسة الاتحاد محمود المسعدي الذي اعتقل .

ونظّم المقيم العام الفرنسي « جان دي هوتكلوك » انتخابات للبلديات غير أن الشعب لم يبال بها ، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تعرف أن سياسة المقيم العام غير ناجحة ، فاستدعته ، وعيّنت مقيماً عاماً جديداً هو « فوازار » فأتى في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢ آذار ١٩٥٤م) مهمة الوزير الأول الهادي البكوش ، وعيّن محمد صالح المزالي وزيراً أول ، وكلّفه بتشكيل حكومة جديدة ، وكانت الأغلبية للتونسيين في هذه الحكومة ، وقرّر كذلك

إحداث مجلس تشريعي يضمّ تسعين عضواً موزّعاً بالتساوي بين التونسيين والفرنسيين .

وقف الباي محمد الأمين بصراحة بجانب القضية التونسية ، وكان مؤيّداً للزعماء المخلصين ، على حين كانت الوزارة متعاطفة مع المقيم العام . وقد اتسع نطاق المقاومة ، ليس في المدن فحسب وبشكل إرهابي وإنما تجاوزت ذلك إلى الريف ، وكانت على شكل حرب عصابات شنّتها مجموعات منظّمة عرفت باسم « الفلاقة » وتعني المقاومة .

وقد سيطرت مجموعة من الفلاقة يقودها « الطاهر الأسود » على منطقة (حامة قابس) ، وسيطرت مجموعة « الأزهر الشرائطي » على منطقة (قفصة) وتعدّدت المجموعات ، وانتشرت في وسط البلاد بقيادة « العجيمي » ، وسيطرت مجموعة « ساسي الأسود » على مدينة (الكاف) ، وكان في بنزرت وتونس مجموعات « محجوب بن علي » و « هلال الفرشيشي » .

ومن الطرف الثاني فقد ظهرت مجموعات إرهابية مضادّة للحركة الوطنية ولمجموعات « الفلاقة » حيث برزت منظمة اليد الحمراء الفرنسية .

أخذت الأمور تسير لمصلحة الحركة الوطنية ، إذ هُزم الجيش الفرنسي في الهند الصينية ، وعجز الجيش والشرطة في القضاء على حركة الإرهاب داخل تونس ، إذ أخذت الضحايا تتساقط تباعاً ، وزاد نشاط « الفلاقة » عندما بلغهم في ٥ رمضان ١٣٧٣هـ (٧ أيار عام ١٩٥٤م) ، خبر هزيمة الفرنسيين في الهند الصينية . وأخيراً حجبت الجمعية الوطنية الفرنسية الثقة عن حكومة « لانيال » ، وعُهد إلى « بيار منداس فرانس » بتشكيل حكومة ، وكلّف بإجراء مفاوضات في الهند الصينية ، وذلك في تاريخ ١٧ شوال ١٣٧٣هـ (١٨ حزيران ١٩٥٤م) ، وفي اليوم التالي سافر إلى تونس رئيس الوزراء الفرنسي « بيار منداس فرانس » وزار الباي محمد الأمين في قصر (قرطاج) ، وألقى كلمة قال فيها : « إن الحكومة الفرنسية تعترف بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية دون قصد خفي ، وهي حريصة في الوقت نفسه على تأكيد ذلك من حيث المبدأ ، والعمل على أن توفّر الأسباب لتحقيقه ، وتأمين طرق

النجاح جميعها .

المفاوضات : تشكَّلت حكومة برئاسة الطاهر بن عمار للمفاوضة ، وقد وافق الحزب الدستوري الجديد على هذه الحكومة ، وما دام قد وافق عليها الحزب فقد وافقت عليها تونس ؛ لأن هذا الحزب قد أصبحت الدوائر الاستعمارية تبرزه ، وتظهر رئيسه ، إذ تريد أن تسلّمه السلطة ، كما وافقت عليها فرنسا التي تعدّ الطاهر بن عمار معتدلاً ، وقد تسلّمت الوزارة صلاحياتها في ٩ ذي الحجة ١٣٧٣هـ (٨ آب ١٩٥٤م) .

بدأت المفاوضات من الشهر الأول من عام ١٣٧٤هـ (أيلول ١٩٥٤م) ، غير أن مجموعات المقاومة « الفلاقة » قد أقلقت الحكومة الفرنسية ، وخاصةً بعد اندلاع الثورة الجزائرية في ٦ ربيع الأول ١٣٧٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٥٤م) . وأمام هذه الأحداث لم يكن أمام تونس إلا خياران :

١ ـ رفض الشروط الفرنسية والمفاوضات .

٢ ـ القضاء على المقاومة ، وإعطاء الثقة للحكومة الفرنسية ، والتصديق على كل ما تقوله وما يصدر عنها .

فاختارت الحكومة التونسية الخيار الثاني ، ودعت المقاومة إلى وقف القتال ، ووضع السلاح ، وفي الوقت نفسه تعهّدت فرنسا بإعطاء رجال المقاومة الأمان .

استجابت المقاومة لوقف القتال ، وسلّم ثلاثة آلاف مقاوم أسلحتهم ، ومع ذلك فإن المفاوضات قد تعرقلت بسبب مشكلة مطالب وحقوق الفرنسيين المقيمين في تونس ، إضافةً إلى مشكلة الأمن . وفي الجمعية الوطنية الفرنسية بدأ الهجوم على حكومة « بيار منداس فرانس » حتى سقطت .

عادت المفاوضات بعد تشكيل « ادغار فورفيقري » الحكومة الفرنسية وقد التقى مع الحبيب بورقيبة في باريس في تاريخ ٢٩ شعبان ١٣٧٤هـ (٢١ نيسان ١٩٥٥م) حيث كان بورقيبة يقيم في (شانتي) في فرنسا ، وانتهى اللقاء بالتفاهم . وفي ١٣ شوال ١٣٧٤هـ (٣ حزيران ١٩٥٥م) وقعت

الاتفاقية . وحصلت تونس على صلاحيات السيادة الداخلية ، وإقامة علاقة اقتصادية بين الدولتين ، وضمنت حقوق الفرنسيين المكتسبة أثناء الحماية ، وخاصةً فيما يتعلّق بالوظائف .

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس في ١١ شوال ١٣٧٤هـ ، وأخذ يصرّف الأمور لنفسه بصفته رئيس الحزب ، غير أن الأمين العام للحزب صالح بن يوسف قد أخذ يعارض الاتفاقية ويتهم الحبيب بورقيبة بالخيانة ، ويدعو إلى مواصلة الكفاح .

ورجع صالح بن يوسف إلى تونس في ٢٦ محرم ١٣٧٥هـ (١٣ أيلول ١٩٥٥م) ، وأخذ يصرّح بمعارضته ، ويتهمه بعداوته للإسلام وللعرب ، فلقد عرف عن قرب ، ويدّعي أنه كان يسكت عن سلوك بورقيبة في سبيل مصلحة الوطن خوفاً من انقسام الحركة أمام العدو . وبدأ التميّز في الحزب الدستوري الجديد . وأعاد الطاهر بن عمار تشكيل حكومته من جديد[1] في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٧٥هـ (١٧ أيلول ١٩٥٥م) .

انعقد مؤتمر الحزب في مدينة صفاقس في تاريخ ٣٠ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥م) ، ورفض صالح بن يوسف الأمين العام للحزب المساهمة فيه ، وعندما صدرت قرارات المؤتمر رفضها بل وعارضها . وظهرت الغيوم في جوّ البلاد ، إذ استعادت بعض مجموعات

---

(١) شكّل الطاهر بن عمار حكومته الثانية على النحو الآتي :

١ ـ الطاهر بن عمار : وزير أول .
٢ ـ المنجي سليم : وزيراً للداخلية .
٣ ـ موسى الكاظم بن عاشور : للعدل .
٤ ـ جلولي فارس : للتربية الوطنية .
٥ ـ الهادي نويرة : وزيراً للمالية .
٦ ـ عز الدين العباسي : للأشغال العامة .
٧ ـ الصادق المقدم : وزيراً للصحة العمومية .
٨ ـ محمد بدرة : وزيراً للفلاحة .
٩ ـ محمد المصمودي : للاقتصاد الوطني .
١٠ ـ الشاذلي رحيم : للبريد والبرق والهاتف .
١١ ـ فتحي زهير : وزيراً للشغل .
١٢ ـ البريسي : وزيراً للتعمير .

المقاومة « الفلاقة » نشاطها . ولكن الحكومة كانت تعمل بجانب الحبيب بورقيبة ، ففي ليلة ١٥ جمادى الآخرة ألقي القبض على أنصار صالح بن يوسف ، أما هو فقد استطاع أن يفرّ ، وأن يصل إلى ليبيا(١) .

شكّل الوزارة الفرنسية « غي موليه » ، وسافر الحبيب بورقيبة إلى باريس في غرة رجب ١٣٧٥هـ (شباط ١٩٥٦م) ، والتقى مع رئيس الوزارة الفرنسية ، واتفقا على منح تونس الاستقلال من حيث المبدأ ، وجرت مفاوضات سريعة انتهت يوم ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م) ، وختمت بالتوقيع على وثيقة الاستقلال التي أنهت الحماية الفرنسية على تونس .

---

(١) استطاع الهرب بمعرفة وزير الداخلية المنجي سليم نفسه ، فقد أعلمه بضرورة المغادرة ، وأنه مطلوب ، ورسم له الطريق ، وهيّأه له .

الفصل الثاني

الاستقلال

رجع الحبيب بورقيبة من فرنسا بعد أن ربط نفسه وبلاده باتفاقات ثقافية واقتصادية مع فرنسا ، وبناءً عليه تمّ توقيع وثيقة الاستقلال بشكلٍ سريعٍ ، وحصل هو على مركزٍ ممتاز ، ودعمٍ لينال مكافأة مقابل ما بذل ، ومن المعروف أن الصليبية الفرنسية تركّز على الجوانب الثقافية أكثر من غيرها حيث ترى أن ترسيخ أفكارٍ معيّنة ومفاهيم خاصة ولو كانت مادية ، وإحلالها محلّ أفكار إسلامية هو الهدف الرئيسي لها ، وهو ما تعمل له النصرانية ، فهو أشبه ما يكون بغسيل المخ ، وهذا ما يتمّ مع الزمن بنشر الأفكار المادية والإلحادية باسم الموضوعية ، وأحياناً باسم العلم الفتراة ، وإذا ما ساد هذا بين المسلمين فإنه أفضل من عمل الجيوش بكثير .

كما كان الحبيب بورقيبة قد حصل على التأييد السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انتقل إليها من القاهرة عام ١٣٦٥هـ ، وفي هذه المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تعمل لتحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما ، ولذلك دعمت الحبيب بورقيبة ليكون صنيعتها في تقوية النفوذ الأمريكي في تونس ، ومن المعلوم أن الصليبية الأمريكية تعمل على التوجيه من خلال تأثيرها ونفوذها السياسي ، حيث ترى أن المرتبط بها يُنفّذ ما يطلب منه ، ومن هذه الطريق تُدخل ما تريده من أفكار ، وقد تبثّها عن طريق الدعايات وعلى هذا فلا تعارض بين الصليبية

الفرنسية والأمريكية ولا داعي إلى ذلك التعارض والتضارب ، وبذا حصل الحبيب بورقيبة على التأييد من الجانبين ، وآن له أن يحصل على المكافأة ليتمكن من تحقيق الدور المعدّ له .

حصلت البلاد على الاستقلال في ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م) وكانت وزارة الطاهر بن عمار الثانية هي التي تحكم البلاد . وما دام قد تغيّر الوضع فلا بدّ من أن تقدّم الحكومة استقالتها ، وخاصة أن الطاهر بن عمار لم يكن من أعضاء الحزب الدستوري الجديد الذي تمّ الاستقلال باسمه قدّم الطاهر بن عمار استقالة حكومته ، ولا بدّ من أن يُعهد إلى زعيم الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة .

عهد الباي محمد الأمين فعلاً حسب القواعد الدستورية والديمقراطية إلى الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومةٍ تبدأ بالبناء على أساس أن البلاد قد حصلت على الاستقلال ، ويحتاج الأمر إلى عزمٍ وجدٍّ كي يشعر المواطنون بقيمة الاستقلال ، ولا يرون تراجعاً في مجال من المجالات بأنواعها المختلفة .

وفي ٥ رمضان ١٣٧٥هـ (١٥ نيسان ١٩٥٦م) شكّل الحبيب بورقيبة الوزارة[1] . وكان همّه الأول ترسيخ قواعده ، ولن يكون هذا إلا بإزاحة

(١) وُلد الحبيب بورقيبة في ١٠ جمادى الأولى ١٣٢١هـ (٣ آب ١٩٠٣م) ، ويعود في أصله إلى ولاية المنستير ، وقد درس الحقوق ، وكانت وزارته على النحو الآتي :
١ ـ الحبيب بورقيبة : وزير أول ، ووزير الخارجية .
٢ ـ الهادي نويرة : وزير المالية .
٣ ـ الباهي الأدغم : وزير الدفاع .
٤ ـ محمد المصمودي : وزير الدولة .
٥ ـ الفرجاني بلحاج عمار : وزير الاقتصاد .
٦ ـ محمود الماطري : وزير الصحة العمومية .
٧ ـ المنجي سليم : وزير دولة .
٨ ـ عز الدين العباسي : وزير الأشغال العمومية .
٩ ـ محمود الخياري : وزير البريد والبرق والهاتف .

خصومه ، لذا فقد عمل قبل كل شيء على تصفية أنصار خصمه السياسي صالح بن يوسف ، واستمر هذا ما يقرب من سنة ، فلما انتهى من خصومه السياسيين المباشرين اتجه إلى إزالة من فوقه ، وقد أمن المعارضة والذين كان يمكنهم الوقوف في وجهه .

وفي ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٢٥ تموز ١٩٥٧م) ألغي منصب الباي (النظام الملكي) ، وأعلن الجمهورية ، وتسلّم هو منصب الرئاسة ، فليس هناك من ينازعه عليه أو يمكنه المعارضة .

ورغم أن قضية فلسطين كانت شغل العرب الشاغل ومركز اهتمام المسلمين ، فإن هذا لا يمنع الحبيب بورقيبة من تعيين أحد اليهود وزيراً ، وهو « أندري باروش » وزير الإسكان ، وإضافةً إلى هذا فإن هذا الوزير كان أحد أعضاء الحزب الدستوري الجديد البارزين ، وإذا كانت الوزارة السابقة ـ وزارة الطاهر بن عمار ـ قد ضمّت أحد اليهود « ألبير بسيس » بين أعضائها ، وقد كان موكلاً إليه وزارة التعمير ، إلا أنه ربما كان ذلك بضغطٍ فرنسي ما دامت البلاد لم تستقلّ بعد ، واليهود هم أحد الأركان الذين يعتمد عليهم الاستعمار ، ولكنه في الواقع العلمانية ، فإن الحبيب بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد وأنصاره كانوا يرضون عن وزارة الطاهر بن عمار كل الرضا ، وما تسلّم اليهودي الوزارة إلا برأيهم . وكان الحبيب بورقيبة يحمل منذ نشأته كراهية للإسلام لأن مبادئه تحول دون أهوائه وشهواته . ولم يكن عدد اليهود أيام

١٠ ـ الأمين الشابي : وزير التربية الوطنية .
١١ ـ عزوز الرباعي : وزير الرياضة والشباب .
١٢ ـ البشير بن يحمد : وزير الإعلام .
١٣ ـ مصطفى الفيلالي : وزير الفلاحة .
١٤ ـ أندري باروش : وزير الإسكان .
١٥ ـ الطيب المهيري : وزير الداخلية .
١٦ ـ محمد شقرون : وزير الشؤون الاجتماعية .
١٧ ـ أحمد المستيري : وزير العدل .

الاستقلال ليزيد على مائة ألف من أصل ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف ، عدد سكان تونس يومذاك ، ومع زوال الاستعمار بدأ العدد يتناقص ، فلا يوجد اليوم في البلاد أكثر من ثلاثة آلاف يهودي .

وما دام قد ارتقى الحبيب بورقيبة إلى منصب رئاسة الجمهورية فإن منصب رئاسة الحكومة قد أصبح شاغراً ، فاختار الباهي الأدغم ليملأه ، ويشكّل الحكومة من جديد . وعندها يصبح هو الرأس المهيمن على مقدرات البلاد ، ويمكنه التصرّف كما يريد ، يرسم ويخطّط وفق هواه ومصالحه وإرضاءً لغروره ، وهناك من يقلّد

وفي ٢ محرم ١٣٧٧هـ (٢٩ تموز ١٩٥٧م) عُيّن الباهي الأدغم[1] وزيراً

---

(١) الباهي الأدغم : وُلد في تونس في ٢ صفر ١٣٣١هـ (١٠ كانون الثاني ١٩١٣م) ، ودرس المرحلة الثانوية فقط ، وتسلّم عدة مهام وزارية ، منها : الدفاع ، والمالية ، والتخطيط ، والتجارة ، ثم عُيّن وزيراً أول ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ ـ الباهي الأدغم : وزير أول .
٢ ـ الهادي نويرة : وزير الاقتصاد .
٣ ـ محمد المصمودي : وزير السياحة .
٤ ـ الصادق المقدم : وزير الخارجية .
٥ ـ المنجي سليم : وزير العدل .
٦ ـ عز الدين العباسي : للتجارة والصناعة .
٧ ـ الأمين الشابي : وزير التربية الوطنية .
٨ ـ عزوز الرباعي : وزير الشباب والرياضة .
٩ ـ أندري باروش : الأشغال العمومية والإسكان .
١٠ ـ البشير بن يحمد : وزير الإعلام .
١١ ـ أحمد المستيري : وزير المالية .
١٢ ـ عبد السلام الكتاني : وزير التخطيط .
١٣ ـ الطيب المهيري : وزير الداخلية .
١٤ ـ محمود الخياري : وزير الفلاحة .
١٥ ـ محمد شقرون : الشؤون الاجتماعية .
١٦ ـ الرشيد إدريس : البريد والبرق والهاتف .
١٧ ـ أحمد بن صالح : الصحة العمومية .

وجرى على هذه الوزارة التي دامت ثلاث عشرة سنة عدة تغييرات وزارية ، إذ تركها وزراء في أوقات مختلفة ، ودخلها آخرون ، وهذه التعديلات هي :

أ ـ في ٢٥ صفر ١٣٧٧هـ (٢٠ أيلول ١٩٥٧م) ترك الوزارة بشير بن يحمد ، وحلّ مكانه =

مصطفى الفيلالي .

ب ـ وفي ٩ جمادى الآخرة ١٣٧٧هـ (٣١ كانون الأول ١٩٥٧م) ترك الوزارة عزوز الرباعي .

جـ ـ في ٩ شعبان ١٣٧٧هـ (٢٨ شباط ١٩٥٨م) ترك أندري باروش وزارة الأشغال العمومية والإسكان ، وحلّ مكانه أحمد نور الدين .

د ـ في ١٧ شوال ١٣٧٧هـ (٦ أيار ١٩٥٨م) ترك الأمين الشابي وزارة التربية الوطنية ، ومحمد شقرون وزارة الشؤون الاجتماعية ، وشغل محمود المسعدي وزارة التربية الوطنية .

هـ ـ وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٥٨م) ترك مصطفى الفيلالي وزارة الإعلام ، كما ترك محمود الخياري وزارة الفلاحة ، واشترك في الوزارة الهادي خفشة ، وأُضيفت وزارة الفلاحة إلى عبد السلام الكتاني .

و ـ وفي ١٦ رجب ١٣٨٠هـ (٣ كانون الثاني ١٩٦١م) دخل الوزارة المنذر بن عمار وأُسندت إليه وزارة الصحة العمومية .

ز ـ وفي ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٧ تشرين الأول ١٩٦١م) تسلّم وزارة الإعلام الشاذلي القليبي .

ح ـ وفي ٢٨ شوال ١٣٨١هـ (٣ نيسان ١٩٦٢م) جاء عبد المجيد شاكر إلى وزارة الإعلام والفلاحة

ط ـ وفي ١٦ ذي القعدة ١٣٨١هـ (٢٠ نيسان ١٩٦٢م) ترك عبد السلام الكتاني وزارة التخطيط والفلاحة

ي ـ وفي ٩ ربيع الأول ١٣٨٢هـ (٩ آب ١٩٦٢م) ترك الصادق المقدم وزارة الخارجية

ك ـ وفي ١٢ شوال ١٣٨٣هـ (٢٥ شباط ١٩٦٤م) ترك الرشيد إدريس وزارة البريد والبرق والهاتف ، ووُلّيَ لها نجيب البوزيري

ل ـ وفي ٩ رجب ١٣٨٤هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٦٤م) جرت التعديلات الآتية :

دخل محمد الجدي الوزارة ، وأُسندت إليه وزارة الفلاحة

وعبد الله فرحات ، وأُسندت إليه وزارة البرق والبريد والهاتف

والحبيب بورقيبة الابن ، وأُسندت إليه وزارة الشؤون الخارجية

وعبد الرزاق الرصاع ، وأُسندت إليه وزارة المالية والتنمية

والبشير الناجي ، وأُسندت إليه وزارة الصناعة والتجارة

والمنجي زهير ، وأُسندت إليه وزارة الصحة العمومية

وفي الوقت نفسه ترك الوزارة :

نجيب البوزيري وزير البريد والبرق والهاتف

والطيب المهيري وزير الداخلية

٢ ـ وفي ٧ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (٥ تموز ١٩٦٥م) اشترك في الوزارة الباجي قائد السبسي ، =

أول بعد أن تسلّم الحبيب بورقيبة رئاسة الدولة ، وقد استمرّت حكومة الباهي الأدغم أكثر من ثلاث عشرة سنة .

بعد أن شكّل الباهي الأدغم الحكومة أخذ الرئيس الحبيب بورقيبة يتفحّص أعضاءها ، ويدرس ارتباطاتهم ، فأخذ يبعد منهم كل من يمتّ بصلة مهما كان نوعها إلى صالح بن يوسف ، فأبعد مثلاً عزوز الرباعي وزير الشباب والرياضة ، ولمّا يمض في الوزارة شهره الخامس .

---

* وعهد إليه بوزارة الداخلية

ث - وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٦هـ (٤ تشرين الأول ١٩٦٦م) ترك المنجي سليم وزارة الصحة العمومية

ص - وفي ١٩ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (٢٦ تموز ١٩٦٧م) جرت التعديلات الوزارية الآتية :
ترك البشير الباهي وزارة الصناعة والتجارة ، وأسندت إلى منصور معلى
وترك محمد الغنّي وزارة الفلاحة ، وأسندت إلى الأسعد بن عصمان

ع - وفي ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧م) اشترك الطيب السليم في الوزارة كوزير للدولة .

ف - وفي ١٤ محرم ١٣٨٨هـ (١٢ نيسان ١٩٦٨م) تسلّم محمد مزالي وزارة الداخلية .

ص - وفي ٢ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ و١٧ حزيران ١٩٦٩م) تسلّم الطاهر بلخوجة وزارة الفلاحة

ق - وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٨ أيلول ١٩٦٩م) جرت التعديلات الآتية :
عهد إلى محمد السنوسي بوزارة العدل
وإلى حسان بلخوجة بوزارة الصناعة والتجارة
وإلى إدريس قيقة بوزارة الصحة العمومية .

ر - وفي ٢٧ شعبان ١٣٨٩هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٦٩م) ترك أحمد بن صالح وزارة الصحة العمومية . واشترك في الوقت نفسه الشاذلي العياري بالوزارة حيث أسندت إليه وزارة التخطيط ، ومحمد الصياح وعهد إليه بوزارة الإعلام ، والصادق بن جمعة وأعطي وزارة الشؤون الاجتماعية ، والتحق الشتلي وقلّد وزارة الأشغال العمومية .

ش - وفي ٨ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١٢ حزيران ١٩٧٠م) تسلّم الحبيب بولعراس وزارة الشؤون الثقافية ، وحسيب عمار وزارة الدفاع الوطني

ت - وفي ١٣ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١٧ حزيران ١٩٧٠م) عهد إلى
الحبيب بن الشيخ بوزارة الأشغال العمومية .
ويكار الزوالي بوزارة الاقتصاد
وعبد العزيز بلطيف بوزارة التربية الوطنية

النقابات : تشكّلت قبل الاستقلال بعض الاتحادات مثل : الاتحاد العام التونسي للشغل ، ومنظمة الصناعة والتجارة ، والمنظمات الفلاحية والطلابية والنسائية ، فلما نالت البلاد الاستقلال أرادت هذه المنظمات مضاعفة النشاط والانطلاق نحو أهدافها ، غير أنها اصطدمت مع السلطة التنفيذية ، وحدثت أزمة بين الطرفين ، فأراد الحبيب بورقيبة الإفادة بتعيين عدد من قيادي الاتحاد في الحكم ، فدخل الحكومة أحمد بن صالح ، ومصطفى الفيلالي ، ومحمود الخياري ، لعلّه يتمكّن من شراء بعضهم ، واحتواء بعضهم الآخر ، وتنتهي المشكلة لمصلحة السلطة التنفيذية . غير أن الأزمة قد تجدّدت مما أدّى إلى إقصاء بعض النقابيين من الحكومة مثل : مصطفى الفيلالي ، والأمين الشابي ، ومحمود الخياري ، وتعيين وزراء آخرين مكانهم مثل محمود المسعدي ، وأحمد نور الدين .

وحتى يكون تصرّف رئيس الجمهورية دستورياً ومبرّراً فقد نصّ الدستور في الفصل ٣٧ تاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٧٨هـ (١ حزيران ١٩٥٩م) على أن رئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة التنفيذية . فكان هو الذي يعيّن الوزراء ، وهو الذي يعفيهم من مناصبهم أو يطردهم . ولما كان الحبيب بورقيبة وحده في الميدان فقد كثر المتزلّفون إليه شخصياً ، والمرتبطون به فردياً .

معركة ساقية سيدي يوسف : كانت الثورة الجزائرية قد قويت ، وامتدّ لهيبها ، وكان بعض المجاهدين إذا اشتدّ عليهم الضغط دخلوا حدود تونس ، وكانت الحكومة التونسية ملزمة أدبياً بقبول ذلك أو السكوت عنه ، وكانت فرنسا تحتجّ دائماً على هذا السكوت التونسي ، وتعدّه مساعدة من تونس إلى الجزائريين ، أو أنه عدوان صريح على فرنسا ، ولم يكن لفرنسا أي وسيلة لإلزام تونس على إغلاق حدودها في وجه المجاهدين الجزائريين ، وأن الاتفاقية الموقّعة بين الطرفين لم تنصّ على شيء من هذا ، وكذلك وثيقة الاستقلال ، وكل ما هنالك أنه توجد اتفاقات ثقافية واقتصادية . أما من الناحية السياسية فإن الارتباط ، إنما هو مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وسبق أن ذكرنا أن

الولايات المتحدة تريد إضعاف النفوذ الفرنسي في مراكزه المنتشرة فيها ، والحلول مكانه ، لذا فهي ترغب من تونس إيواء المجاهدين الجزائريين في أراضيها وعدم الرضوخ للضغوط الفرنسية التي تمارسها ، ومن هنا كانت السياسة التونسية ملزمة لمساعدة الجزائريين أدبياً بصفة أن الجزائر دولة مجاورة وأن سكانها من العرب المسلمين ، ومجبرة سياسياً تبعاً للسياسة الأمريكية التي تنتهجها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة ما بعد عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) . ولما وجدت فرنسا هذا الأمر كانت ترى أنه لا بدّ من الضغط العسكري لذا قامت في عام ١٣٧٨هـ بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف حيث توجد بعض المراكز للمجاهدين الجزائريين حسب الزعم الفرنسي ، وقصف الطيران الفرنسي تلك المراكز والساقية ، ووقع عدد من القتلى ، فاحتجت تونس رسمياً لمنظمة الأمم المتحدة ، وقامت الدول العربية تساندها وتشجب العدوان ، ثم حلّت القضية سلمياً .

مقتل صالح بن يوسف : وقُتل صالح بن يوسف خارج تونس في ظروف غامضة ، وذلك عام ١٣٨١هـ (١٩٦١م) ، وكان يعدّ من أبرز المعارضين للحكم التونسي ، لذا كانت الاتهامات بالقتل تشير إلى رئيس الحزب الدستوري الجديد ، وكان القتل في ألمانيا ، وعلى يد بشير زرق العيون ، وخفي الأمر يومها .

والسلطة كانت محتكرة بطريقة غير دستورية ، خارج الحزب بإخماد المعارضة ، وداخله باحتواء المنظمات كلها ، حيث حلّت كل الجمعيات التي كانت قائمة يوم الاستقلال ، وأصبح أعضاء اللجنة المركزية للحزب يُعيّنون من قبل رئيس الحزب .

محاولة الانقلاب : جرت في عام ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م) محاولة انقلاب عسكريٍّ غير أنها فشلت ، ويبدو أن الاتهام كان موجهاً إلى أعضاء الحزب الشيوعي . ولكن بعد القضاء على المحاولة جرى سكوتٌ مؤقتٌ مدةً من

الزمن ، ثم اتخذت التدابير اللازمة لذلك ، وقامت عملية بطش رهيبة كي لا يفكر عسكري في العمل السياسي .

منع النشاط الحزبي : أعلن عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) عن تعطيل الحزب الشيوعي ، وإيقاف صحف المعارضة ، والإبقاء على الحزب الواحد إذ لم يُسمح لنشاط أي حزب أو اتجاهٍ سياسيٍّ بعدها .

لقد كان رئيس الجمهورية ، رئيس الحزب الحاكم ، الحزب الدستوري يُعيّن الوزير الأول ، ويتقلّد بموجب ذلك الأمانة العامة للحزب على عكس ما يجب أن يكون ، إذ من المعروف أن الأمين العام للحزب يتولّى منصب الوزير الأول ، لا العكس .

وكان يُقبل في الحكومة أعضاء يحملون اتجاهاتٍ معارضةً للحزب أو مغايرةً له ، وكل ما هنالك أنهم يعلنون تخلّيهم عن أفكارهم السابقة ، وقبول آراء الحزب الحاكم ، وأنهم سيساهمون في مسيرة الحزب ولمصلحة الحكم ، فـ « محمد الصياح » يميل إلى الحزب الشيوعي ، و « زكريا بن مصطفى » يحمل أفكار حزب البعث ، و « المنجي بن حميدة » يميل إلى اليسار التروتسكي ، ومع ذلك فقد ساهموا جميعاً في الحكومات التونسية تحت مظلّة الحزب الحرّ الدستوري ، يتنكّر الواحد منهم لأفكاره ويتزلّف لرئيس الحزب حتى يصبح في الحكم .

معركة بنزرت : كانت وثيقة الاستقلال ، وما جرى من مفاوضات قبلها بين تونس وفرنسا قد تركت (بنزرت) قاعدةً لفرنسا . وقد حان لتونس أن تطالب بها ، وتسترجعها من أجل مصلحة البلاد ، وما تقتضيه الظروف السياسية في تحجيم النفوذ الفرنسي والإنكليزي في مناطق نفوذهما ، وإحلال النفوذ الأمريكي محلّها ، كي تصبح الولايات المتحدة الدولة القوية وتدور دول حلفائها في فلكها لمصلحة حلف شمال الأطلسي ليكون اتخاذ القرار من مصدر واحد ، كما هو شأن « حلف وارسو » وليس من عدة مصادر كما هو شأن

« حلف شمالي الأطلسي » عندما يكون فيه عدة دول قوية ، ولن يفقد الحلف أية قوة بإضعاف النفوذ الفرنسي أو الانكليزي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، فقوة الحلف هي مجموعة قوى الدول الداخلة فيه . فما ضاع من قوة إنكلترا أو فرنسا ذهب إلى الولايات المتحدة ، وبذا لن يخسر الحلف شيئاً من قوته ، وإنما يستفيد في التركيز على مصدرٍ واحدٍ يتخذ القرارات .

وكانت الحكومة التونسية بحاجة إلى تقوية مركزها في الداخل بعد التفرّد بالسلطة ، وسياسة البطش التي انتهجتها ضدّ العسكريين ، وإلغاء تراخيص الصحف المعارضة ، وحظر الحزب الشيوعي ، ومقتل صالح بن يوسف ، واختفاء كل المنظمات ، ما عدا الحزب الحرّ الدستوري ، فلا بدّ من عمل شيء يُعيد للحكومة مكانتها ، وكان موضوع قاعدة (بنزرت) أهم ما يؤدي هذا الغرض .

طالبت تونس الفرنسيين بترك قاعدة (بنزرت) والانسحاب منها ، ولكن فرنسا رفضت ذلك ، وأصرت على البقاء فيها ، لأنها ضرورة بالنسبة لها ، وأخذت المقاومة تغير على القاعدة ، وتضرب أهدافاً فرنسية ، ووقعت أزمة بين الدولتين انتقلت إلى الأوساط الدولية ، وإلى أروقة الأمم المتحدة ، واضطرّت فرنسا إلى الانسحاب من بنزرت عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) بعد عدد من المعارك جرت بين التونسيين والفرنسيين .

التعديل إلى الاشتراكية : بدأ الاقتصاد التونسي بتدهور ، وأخذت تلوح في الجوّ إشارة أزمةٍ حادّةٍ ، فقدّم أحمد التليلي استقالته من الحزب الدستوري ، ورفع مذكرةً إلى رئيس الحزب يُصوّر فيها الأسباب التي أدّت إلى ذلك ، وطريقة الخلاص .

وكانت النتيجة أن اتجهت البلاد نحو الاشتراكية ، وغُيّر اسم الحزب من « الحزب الحرّ الدستوري » إلى « الحزب الاشتراكي الدستوري » ، وذلك عام

١٣٨٤هـ (١٩٦٤م) ، وكان هذا التغيير نتيجة الأسباب التالية :

١ ـ كانت الفكرة الاشتراكية قد عمّت في الثمانينات من القرن الرابع عشر الهجري كثيراً من المجتمعات في العالم ، وخاصةً المجتمع العربي ، فكان ذلك مسايرةً للركب .

٢ ـ امتصاص نقمة المنادين بالاشتراكية ، والذين خُدعوا بها دون معرفة ، وإنما بسبب شيوعها والمناداة بها .

٣ ـ البرهان العملي على أن الاشتراكية تزيد في البؤس ، وتؤدي إلى التواكل ، وهذا ما يدفع إلى محاربتها بعد تطبيقها والممارسة العملية لها .

٤ ـ التلويح بأن تونس غير مرتبطةٍ بالغرب ، وإنما هي دولة غير منحازة يمكن أن تأخذ بأي نظام تراه مناسباً لها ، أو تتوقّع النفع منه . وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة لا يهمّها العناوين والشعارات وإنما تعطي الاهتمام كله إلى التوجّه السياسي ، فإن الشعارات الفارغة لا تملأ فراغاً ، وإنما تدفع إلى ردّ الفعل ، فلو وضعت على وعاءٍ مُلِء سكّراً ورقة كُتب عليها ملح ، فإن ذلك لا يجعل المحتوى ملحاً ، ولا يُصير السكر مالحاً .

إن يوغوسلافيا كانت شيوعيةً في مُسمّاها ، رأسماليةً في منحاها ، أمريكيةً في توجّهها السياسي ، عيناً للرأسمالية في قلب الشيوعية .

لم يتغيّر شيء في تونس بعد تغيير العنوان ولبس الشعار الجديد ، واستمرّت الأزمة ، واستقال أحمد المستيري ، وإنما الذي تغيّر أن صمت الذين يرغبون في الاشتراكية ، وكُمّت أفواههم .

السياسة العامة : لم تكن هناك أحداث جسام في سياسة تونس الخارجية بعد معركة (بنزرت) ، وإنما كانت أحداث داخلية ، وكان الشعب منصرفاً إلى قضاياه الخاصة مع تحرّقٍ على ما يجري على الساحة التونسية دون إمكانية فعل شيء .

كان الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية ، رئيس الحزب الاشتراكي

الدستوري أكثر نظرائه استهتاراً بالقيم وبعقيدة الشعب ، فكان يمارس ما يخالف عقيدة المسلمين ، ويجاهر بذلك ، ويصرّح ، ويصدر القوانين دون مراعاة لأية قيم ، فكان أن استصغر الأمة بعينه بعد أن رفعته ، وازدراها بعد أن سلّمته قيادها .

وكانت عنده من الناحية السياسية جرأة أن يقول ويعلن ما لا يجرؤ أحد من أمثاله أن يفعله ، وذلك لعدوم اهتمامه بالشعب . كانت في تلك المرحلة قد بلغت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة ، فالأمة الإسلامية كلها تكره أن تعترف بدولة اليهود في فلسطين ، والشعب العربي لا يمكن أن يقبل من أحد أن يبحث في هذا الموضوع ، والطريق الدولية مسدودة ، وهناك تفاهم ضمني على الاعتراف ، ولكن يخشى من الأمة ، وثورة الشعب . وفي أواخر عام ١٣٨٤هـ عُقد مؤتمر القمة العربي ، وبحث موضوع فلسطين والاعتراف بالوضع الراهن ، وصمت الجميع ، وتعهّد الحبيب بورقيبة بإعلان ذلك إذ لا يهاب شعب على أن لا يُهاجم ولا يُحرّض عليه ، وصمت الجميع موافقةً دون الإعلان ، وذهب وصرّح بذلك ، فانطلقت المظاهرات ضدّه ، واضطرّت وسائل إعلام من أقرّ بالسكوت ، على الهجوم عليه والتنديد به ، وكان نتيجة استهتاره بالقيم والعقيدة ، وجرأته السياسية التي تنبع من ازدرائه للشعب الذي يخالف سياسة رئيسه العامة أن أصبح الرئيس بورقيبة غير محبوب من قبل أكثر أبناء الشعب العربي وبقية الشعوب الإسلامية .

وقبض رئيس الحزب على ناصية الأمر بشكل قويّ ، فتقرّب منه أصحاب المصالح والأهواء ، وتزلّف إليه الطامعون في المناصب والوظائف ، وكان منهم أصحاب الاتجاهات المتباينة ، وسكت الآخرون من المسلمين الملتزمين الذين وجدوا أنهم لا يستطيعون فعل شيء ، وخاصة أن أمثالهم ينكّل بهم في كثيرٍ من الأمصار ، كما صمت العامة الذين لا يعرفون شيئاً لجهلهم بالعقيدة وعدم اهتمامهم بشيء إذ ينصرفون إلى أعمالهم وشؤونهم الخاصة وهذا جلّ اهتمامهم .

ويبقى العامة في جهة ، يمارسون حياتهم اليومية ، عقيدتهم سليمة ، لا يعرفون الانخراط في السياسة لعدم وجود فراغٍ لها عندهم ، ولأن الأمور تضيع عندهم فلا يعرفون الحقّ من غيره ، فوسائل الإعلام تزيّن لهم الأخبار وما يعرفونه بطبيعتهم السليمة لا يتفق مع ذلك ، فيقعون في خضم الأحداث المتناقضة في أذهانهم . والمسلمون الملتزمون في جهة ، يعلمون الواقع المرير ولا يمكنهم تغييره ، إذ ليس في أيديهم ما يساعدهم على ذلك ، وإذا كانوا يلقون محبة وعطفاً وتأييداً من العامة غير أنه لا يمكنهم قيادتهم لتمنّع العامة نتيجة عدم معرفتهم الحقيقة ، ولخوفهم من مغبّة الأمر ، حيث يسمعون ما يجري في بقية الجهات .

وأما المجموعات الأخرى فيختلط بعضها مع بعض ، وكلها تسعى وراء مصالحها ، وتعمل لتحقيق أهدافها ، وإذا كان لكلّ منها وجهةٌ هو موليها إلاّ أنه يمكنه أن يدخل إلى صفوف التجمعات الثانية ، لأنه لا يختلف أحدها عن الآخر ، إلاّ في الوجهة التي هو موليها ، أما السلوك فهو واحد ينبع من مصدر بعيد عن الإسلام ، والتصرّف واحد ، والنظرة إلى الحياة المادية واحدة ، سواء أكانت مادية فردية (رأسمالية) ، أم جماعية (شيوعية) ، والأخلاق واحدة ، لذا فهم جميعاً يُخفون وجهتهم التي يولّون وجوههم نحوها في نفوسهم إلاّ على من يعرفون أنهم يتفقون معهم تماماً في الوجهة ، ثم يسيرون معاً يُظهرون الاتفاق فيتقاسمون المصالح ، وينهلون من المنهل نفسه .

وفي ٨ رمضان ١٣٩٠هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م) أقصي الباهي الأدغم عن منصبه ، وكان غائباً عن تونس ، إذ كان في عمان في مهمّة للمصالحة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد كلّف بهذه المهمة من قبل جامعة الدول العربية ، وكانت تونس آنذاك تمرّ بأزمة اقتصادية وسياسية حادّة ، وعُيّن الهادي نويرة وزيراً أول[1] .

---

(١) الهادي نويرة : وُلد في ٧ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ (٦ نيسان ١٩١١م) ، ويعود إلى ولاية

* المشير، وقد درس الحقوق، وكانت وزارته على النحو الآتي:

١ - الهادي نويرة: وزير أول.
٢ - محمد المصمودي: وزير الخارجية.
٣ - محمود المسعودي: وزير دولة للشؤون الثقافية.
٤ - الهادي خفشة: وزير التجهيز.
٥ - الشاذلي القليبي: وزير الإعلام والثقافة.
٦ - منصور معلى: وزير البريد والبرق والهاتف.
٧ - محمد مزالي: وزير الدفاع الوطني.
٨ - عبد الله فرحات: وزير النقل والمواصلات.
٩ - الحبيب بورقيبة الابن: وزير العدل.
١٠ - أحمد المستيري: وزير الرياضة والشباب.
١١ - عبد الرزاق الرصاع: وزير الصناعة والتجارة.
١٢ - الأسعد بن عصمان: الأشغال العمومية والإسكان.
١٣ - الحبيب بولعراس: وزير الإعلام.
١٤ - حسيب بن عمار: وزير الدفاع الوطني.
١٥ - الطاهر بلخوجة: وزير الداخلية.
١٦ - حسان بلخوجة: وزير الفلاحة.
١٧ - إدريس قيقة: وزير الشؤون الاجتماعية.
١٨ - الطيب سليم: وزير الدولة وممثل شخصي للرئيس.
١٩ - الشاذلي العياري: وزير التخطيط.
٢٠ - محمد الصياح: وزير دولة.
٢١ - الصادق بن جمعة: وزير دولة.
٢٢ - البحلي الشلّي: وزير المواصلات.
٢٣ - الحبيب بن الشيخ: وزير المواصلات.
٢٤ - بكار التوازي: وزير الكتابة العامة للحكومة.
٢٥ - فرج الجابي: وزير التعليم الفني.
٢٦ - محمد عنابيرة: وزير الإصلاح الفلاحي.
٢٧ - المكي الزيدي: وزير الاقتصاد.
٢٨ - مصطفى الزعنوني: وزير التخطيط.
٢٩ - علي الزواوي: مدير البنك المركزي.

وقد جرت عدة تعديلات على هذه الوزارة التي دامت ما يقرب من عشر سنوات، ومن هذه التعديلات:

أ - محمد الفيتوري: تسلّم وزارة العدل في ٨ رمضان ١٣٩٠هـ (٦ تشرين الثاني *

١٩٧٠م).
ب - أحمد المستيري: ترك وزارة الداخلية في ١٤ رجب ١٣٩١هـ (٤ أيلول ١٩٧١م).
جـ - الحبيب بولعراس: ترك وزارة الإعلام في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩١هـ (١٧ حزيران ١٩٧١م).
د - وفي ١٠ رمضان ١٣٩١هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٧١م) جرى تعديل وزاري واسع، إذ إن:
عبد الرزاق الرصاع: ترك وزارة الصناعة والتجارة.
وحسيب عمار: ترك وزارة الدفاع الوطني.
والبشير المهذبي: جاء إلى وزارة الدفاع الوطني.
وعبد الرحمن بن مسعود: جاء إلى وزارة الفلاحة.
والضاوي الحنابلية: جاء إلى وزارة الداخلية.
وعبد الحميد سامي: جاء إلى وزارة التجهيز والإسكان.
وأحمد شطورو: جاء إلى وزارة الشباب والرياضة.
ومحمد بلمونة: جاء إلى وزارة العدل.
وحامد الزغل: جاء إلى وزارة التربية القومية.
وفرحات الدشراوي: جاء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.
هـ - علي الزواوي: ترك البنك المركزي في ٤ محرم ١٣٩٢هـ (١٨ شباط ١٩٧٢م).
و - محمد غنيمة: عُهد إليه بالبنك المركزي في ١٩ محرم ١٣٩٢هـ (٤ آذار ١٩٧٢م).
ز - البحلي الشلّي: عُهد إليه بوزارة المواصلات في ٧ صفر ١٣٩٢هـ (٢٢ آذار ١٩٧٢م).
ح - وجرى في ٥ جمادى الأولى ١٣٩٣هـ (٥ حزيران ١٩٧٣م) التعديلات الآتية:
أحمد شطورو: ترك وزارة الشباب والرياضة.
محمد بلمونة: ترك وزارة العمل.
صلاح الدين بالي: عُهد إليه بوزارة العدل.
ط - وجرى في ٢ جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ (٢ تموز ١٩٧٣م) التعديل الآتي:
بكار التوازي: ترك الكتابة العامة للحكومة.
المنصف بلحاج عمر: عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة.
ي - صلاح عبد الله: تسلّم وزارة الإعلام في ٧ شعبان ١٣٩٣هـ (٤ أيلول ١٩٧٣م).
ك - عبد العزيز الحمزاوي: تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ١٠ شوال ١٣٩٣هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٧٣م).

ث - الطيب سليم : ترك وزارة الدولة وكممثل شخصي للرئيس في ٢٥ شوال ١٣٩٣هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٣م)

خ - وجرى في ٦ ذي القعدة ١٣٩٣هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣م) التعديل الآتي :

الحبيب بن الشيخ : ترك وزارة المواصلات .

العربي الملاخ : تسلّم وزارة التجهيز والإسكان .

فؤاد المزع : تسلّم وزارة الشباب والرياضة .

ذ - وجرى في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م) التعديل الآتي :

محمد المصمودي : ترك وزارة الشؤون الخارجية

الحبيب الشطي : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية

فرحات الدشراوي : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية

محمد الناصر : تسلّم وزارة الشؤون الاجتماعية

أحمد بنصور : تسلّم وزارة الدفاع الوطني .

ض - وجرى في ١٣ صفر ١٣٩٤هـ (٧ آذار ١٩٧٤م) التعديل الآتي :

صلاح الدين عبد الله : ترك وزارة الإعلام

محمود المعموري : تسلّم وزارة الإعلام

غ - المكي الزيدي : ترك وزارة الاقتصاد في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٤هـ (٥ نيسان ١٩٧٤م) .

ف - وجرى في ٩ رمضان ١٣٩٤هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤م) التعديل الآتي :

حامد الزغل : ترك وزارة التربية القومية

عبد العزيز الخصراوي : ترك وزارة الشؤون الخارجية .

محمود المعموري : ترك وزارة الإعلام

مصطفى المصمودي : استلم وزارة الإعلام .

الهادي الزغل : عُهد إليه بوزارة التربية القومية .

عبد العزيز الأصرم : عُهد إليه بوزارة الاقتصاد

المنجي الكعكي : عُهد إليه بوزارة الشؤون الخارجية .

ص - عبد الرحمن بن مسعود : ترك وزارة الفلاحة في ١٦ جمادى الأول ١٣٩٥هـ (٢٦ أيار ١٩٧٥م) .

ق - الشاذلي العياري : ترك وزارة التخطيط في ٨ صفر ١٣٩٥هـ (١٩ شباط ١٩٧٥م) .

ر - الهادي خفشة : ترك وزارة التجهيز في ٢٦ جمادى الأول ١٣٩٦هـ (٢٥ أيار ١٩٧٦م) .

ش - إبراهيم التركي : تسلّم وزارة الخارجية في ٢٤ رجب ١٣٩٦هـ (٢١ تموز ١٩٧٦م) .

ت - محمود المسعدي : ترك وزارة الدولة للشؤون الثقافية في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٦هـ (٩ كانون الأول ١٩٧٦م) .

ج - وفي ١٦ محرم ١٣٩٨هـ (٢٦ كانون الأول ١٩٧٧م) جرى التعديل الآتي :

الحبيب الشطي : ترك وزارة الشؤون الخارجية

المنجي بن حميدة : عُهد إليه بوزارة الصحة العمومية

محمد جمعة : عُهد إليه بوزارة الشؤون الاجتماعية

صلاح الدين مبارك : عُهد إليه بوزارة الصناعة والاقتصاد

عبد العزيز المطهري : عُهد إليه بوزارة المالية

رشيد صفر : عُهد إليه بوزارة المناجم والطاقة .

نور الدين الكتاري : عُهد إليه بوزارة الشؤون الاجتماعية - التكوين المهني .

عثمان كشريد : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة في وزارة الداخلية .

ظ - المنجي بن حميدة ترك وزارة الصحة العمومية

ص - إبراهيم التركي : ترك وزارة الخارجية في ١٢ رمضان ١٣٩٨هـ (١٣ آب ١٩٧٨م) .

ث - عبد العزيز بن ضياء : عُهد إليه بوزارة التعليم والبحث العلمي في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ .

خ - مصطفى المصمودي : ترك وزارة الإعلام في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٧٨م) .

ذ - محمد اليعلاوي : عُهد إليه بوزارة الشؤون الثقافية في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٧٨م) .

- الشاذلي القليبي : ترك وزارة الثقافة في ٣ شعبان ١٣٩٩هـ (٢٨ حزيران ١٩٧٩م) .

- عبد الله فرحات : ترك وزارة النقل والمواصلات في ٢٠ شوال ١٣٩٩هـ (١٢ أيلول ١٩٧٩م) .

- وجرى تعديل وزاري في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٩هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٧٩م) حيث أن :

محمد اليعلاوي : ترك وزارة الشؤون الثقافية .

نور الدين الكتاري : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية - التكوين المهني .

محمد علي السويسي : عُهد إليه بوزارة التجهيز .

محمد جمعة : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية .

عمر زورو : عُهد إليه بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة .

عبد الحميد سامي : عُهد إليه بوزارة التجهيز والإسكان .

عقد الحزب مؤتمره الثامن عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) فحدثت أزمة في داخله نتيجة إبداء آراء في حرية التعبير عن الرأي ، فأبعد عدد من قادته . وجرى نتيجة ذلك تعديل في الوزارة .

الوحدة مع ليبيا : جرت اتصالات سريعة بين الحكومتين الليبية والتونسية في أواخر عام ١٣٩٣هـ ، وكان نتيجة الاتصالات إعلان الوحدة بين الدولتين ، ولم يطل أمدها ، إذ لم تلبث أن انفصمت عراها ، وفشلت الوحدة ، وأقيل وزير الشؤون الخارجية التونسي محمد المصمودي في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م) .

الخلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل : حدثت أزمة بين الحكومة وبين الاتحاد العام التونسي للشغل في مطلع عام ١٣٩٨هـ ، وجرى تعديل وزاري ، وقامت إثر ذلك أحداث في ١٧ صفر ١٣٩٨هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨م) ، وجرت إثرها محاكمة القيادة النقابية ، واضطرّت الحكومة لأول مرة إلى أن تلجأ إلى الجيش لإخماد الحركة ، وأخذ الاستعداد خوفاً من المضاعفات ، وعُزل الطاهر بلخوجة ، وقدّم ستة وزراء استقالتهم ، إذ حدث انقسام داخل الحكومة بعد عزل وزير الداخلية .

أحداث قفصة : وقعت أحداث دامية في مدينة قفصة في تاريخ ١٤ صفر ١٤٠٠هـ (٢ كانون الثاني ١٩٨٠م) ، وكانت وسائل الإعلام التونسية تشير إلى ليبيا بأنها وراء الأحداث ، مما أدى إلى توتّر العلاقات بين الدولتين .

---

* إبراهيم خواجة : عُهد إليه بوزارة النقل والمواصلات .
العربي الملاخ : ترك وزارة التجهيز والإسكان .
محمد شاكر : عُهد إليه بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .
المنصف زعفران : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة .
- عثمان كشريد : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة - وزارة الداخلية في ١٤ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ (١ آذار ١٩٨٠م) .

واضطرّت الحكومة إلى اللجوء إلى الجيش للمرّة الثانية للتدخّل لإخماد الأحداث التي وقعت في قفصة ، وهذا ما رفع أيضاً من شأن وزير الدفاع الوطني محمد مزالي عند رئيس الجمهورية ، وهيّأه لاستلام منصب الوزير الأول .

وأصيب الوزير الأول الهادي نويرة بمرض عقب أحداث قفصة ، إذ كان لها أثر بالغ في نفسه .

وفي ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠٠هـ (٢٥ نيسان ١٩٨٠م) ، بينما كان الوزير الأول الهادي نويرة مريضاً يلازم بيته منذ أربعة أشهر ، وإثر حوادث قفصة أقصي الوزير الأول عن منصبه ، وكلّف محمد مزالي برئاسة الوزراء[1] .

---

(١) محمد مزالي : وُلد في المنستير في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٢٥م)، وقد درس الآداب - قسم الفلسفة . وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ - محمد مزالي : وزير أول .
٢ - الحبيب بورقيبة الابن : مستشار رئيس الدولة .
٣ - الباجي قائد السبسي : وزير معتمد لدى الوزير الأول .
٤ - الأسعد بن عصمان : وزير الفلاحة .
٥ - منصور معلى : وزير المالية .
٦ - الطاهر بلخوجة وزير الإعلام .
٧ - حسان بلخوجة : وزير الخارجية .
٨ - إدريس قيقة : وزير الداخلية .
٩ - محمد الصياح : وزير إدارة الحزب .
١٣ - المنصف بلحاج عمر : الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .
١٤ - فؤاد المبزع : وزير الشؤون الثقافية .
١٥ - محمد الناصر : وزير الشؤون الاجتماعية .
١٦ - أحمد بنور : وزير الدفاع الوطني .
١٧ - المنجي الكعلي : الممثل الشخصي لرئيس الدولة .
١٨ - الهادي الزغل : وزير الشباب والرياضة .
١٩ - عبد العزيز الأصرم : وزير الاقتصاد .
٢٠ - صلاح الدين مبارك : وزير التجارة والصناعة .
٢١ - رشيد صفر : وزير الاقتصاد .

١٠ ـ الصادق بن جمعة : وزير التجهيز .	٢٢ ـ عبد العزيز بن ضياء : وزير الثقافة ـ الشؤون الثقافية
١١ ـ محمد غنيمة : مدير البنك المركزي .	٢٣ ـ إبراهيم خواجة : وزير البريد والبرق والهاتف .
١٢ ـ صلاح الدين بالي : وزير الدفاع .	٢٤ ـ محمد شاكر : الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في وزارة العدل .

ولكن جرت تعديلات وزارية على النحو الآتي :

ـ محمد غنيمة : ترك إدارة البنك المركزي التونسي في ١٠ رمضان ١٤٠٠هـ (٢٢ تموز ١٩٨٠م) .

ـ الهادي الزغل : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ (٤ أيلول ١٩٨٠م) .

ـ فرج الشاذلي : عُهد إليه بوزارة التربية القومية في ١٤ شوال ١٤٠٠هـ (٢٥ آب ١٩٨٠م) .

ـ المنصف بلخوجة : عُهد إليه بإدارة البنك المركزي في ٣٠ شعبان ١٤٠٠هـ (١٢ تموز ١٩٨٠م) .

ـ محمد كريم : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ (٤ أيلول ١٩٨٠م) .

ـ الأزرق شغير : عُهد إليه بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ٢٦ محرم ١٤٠١هـ (٣ كانون الأول ١٩٨٠م) .

ـ البشير بن سلام : عُهد إليه بوزارة الشؤون الثقافية في ٢٦ صفر ١٤٠١هـ (٢ كانون الثاني ١٩٨١م) .

ـ حسان بلخوجة : ترك وزارة التربية الخارجية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠١هـ (١٥ نيسان ١٩٨١م) .

ـ محمود المستيري : عُهد إليه بوزارة الشؤون الخارجية في ١٠ شوال ١٤٠١هـ (١٠ آب ١٩٨١م) .

ـ زكريا بن مصطفى : عُهد إليه برئاسة بلدية العاصمة في ٢٤ محرم ١٤٠٢هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٨١م) .

ـ محمد بن عرفة : عُهد إليه بوزارة الخارجية في ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ (١٧ آذار ١٩٨٣م) .

ـ منصور معلى : ترك وزارة المالية في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ الطاهر بلخوجة : ترك وزارة الإعلام في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ عبد الرزاق الكافي : عُهد إليه بوزارة الإعلام في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ صالح بن مبارك : عُهد إليه بوزارة المالية في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ عز الدين شلبي : عُهد إليه بوزارة السياحة في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ إسماعيل خليل : عُهد إليه بوزارة التخطيط في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٣م) .

ـ عبد العزيز الأصرم : عُهد إليه بوزارة الاقتصاد في ٨ محرم ١٤٠٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨٣م) .

ـ الطيب التوهامي : عُهد إليه بوزارة الصحة العمومية في ٨ محرم ١٤٠٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨٣م) .

ـ فتحية مزالي : عُهد إليه بوزارة العائلة والنهوض بالمرأة في ٢٥ محرم ١٤٠٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٨٣م) .

ـ سعاد اليعقوبي الوحشي : عُهد إليها بوزارة الصحة العمومية في ٢٥ محرم ١٤٠٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٨٣م) .

ـ عامر خذيرة : عُهد إليه بوزارة الداخلية في ٤ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٧ كانون الثاني ١٩٨٤م) .

ـ إدريس قيقة : عُهد إليه بوزارة التربية القومية في ١٤ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٨٤م) .

ـ الطيب التوهامي : ترك وزارة الصحة العمومية في ١٧ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤م) .

ـ الهادي البكوش : عُهد إليه بإدارة الحزب والشؤون الاجتماعية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ (١٣ آذار ١٩٨٤م) .

ـ الهادي البكوش : عُهد إليه بإدارة الحزب والشؤون الاجتماعية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ (١٣ آذار ١٩٨٤م) .

ـ المنصف بلحاج عمر : ترك الوظيفة العمومية في ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٤هـ (٢٥ آب ١٩٨٤م) .

ـ الصادق بن جمعة : ترك وزارة التجهيز في ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٤هـ (٢٥ آب ١٩٨٤م) .

* - محمد شاكر : ترك الوظيفة العمومية - العدل في ٤ صفر ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) .
- أحمد بنور : ترك وزارة الدفاع الوطني في ٤ صفر ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) .
- زين العابدين بن علي : عُهد إليه بوزارة الداخلية في ٤ صفر ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) .
- رضا بن علي : عُهد إليه بوزارة العدل في ٤ صفر ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) .
- منصور السخيري : عُهد إليه بإدارة الديوان الرئاسي في ٦ محرم ١٤٠٦هـ (٢٠ أيلول ١٩٨٥م) .
- الهادي أبو ريشة : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٩ صفر ١٤٠٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م) .
- نور الدين حشاد : عُهد إليه بوزارة الشغل في ٩ صفر ١٤٠٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م) .
- رضا حمزة : عُهد إليه بوزارة الحماية الاجتماعية في ٩ صفر ١٤٠٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م) .
- محمد كريم : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٩ صفر ١٤٠٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م) .
- محمد الناصر : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية في ٩ صفر ١٤٠٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥م) .
- الحبيب بورقيبة الابن : ترك منصب مستشار الرئيس في ٢٦ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ (٧ كانون الثاني ١٩٨٦م) .
- المنجي الكعكي : ترك منصب الممثل الشخصي للرئيس في ١١ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٨٦م) .
- رضا بن علي : ترك وزارة العدل في ٢ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٨٦م) .
- محمد صالح العياري : عُهد إليه بوزارة العدل في ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ (١٢ شباط ١٩٨٦م) .
- المنصف بلخوجة : ترك إدارة البنك المركزي في ٥ رجب ١٤٠٦هـ (١٥ آذار ١٩٨٦م) .
- محمد السخيري : عُهد إليه بإدارة البنك المركزي في ٥ رجب ١٤٠٦هـ (١٥ آذار ١٩٨٦م) .

غير أنه لم يدخل في الوزارة من جديد سوى فرج الشاذلي ، ولم ينته العام حتى أبعد من الحكومة الوزراء الذين عُرفوا بصلتهم القوية مع الهادي نويرة ، وأعيد كثير من الوزراء الذين سبق لهم الخدمة في الحكومة ، وذلك بما عُرف بسياسة « الانفتاح » لمسح آثار الأزمة التي حدثت . فمن الوزراء الذي أبعدوا لصلتهم بالهادي نويرة : الوزير الأول السابق محمد الفيتوري ، ومصطفى الزعنوني ، والصادق حنابلية ، والهادي الزغل ، وعبد العزيز المطهري ، وعثمان كشريد ، وصلاح الدين بن مبارك ، ومحمد علي السويسي ، وعمر وورو ، والمنصف زعفران ، كما ترك محمد غنيمة مركزه كمحافظ للبنك المركزي . وكان من أبرز الذين أعيدوا : الباجي قائد السبسي ، ومنصور معلّى ، والطاهر بلخوجة ، وإدريس قيقة ، والصادق بن جمعة ، والمنصف بلحاج عمر ، وعبد العزيز الأصرم ، والمنجي الكعكي ، وهؤلاء كانت قد حدثت خلافات بينهم وبين الهادي نويرة .

إن السياسة التي سار عليها محمد مزالي رئيس الحكومة والتي أطلق عليها سياسة الانفتاح قد شجّعت أصحاب الاتجاهات على التحرّك والنشاط ، ومن

---

* - المازري شقير : ترك الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ (٧ نيسان ١٩٨٦م) .
- الهادي بوريشة : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ (٧ نيسان ١٩٨٦م) .
- حامد القروي : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ (٧ نيسان ١٩٨٦م) .
- عمر الشاذلي : عُهد إليه بوزارة التربية والتعليم في ٢٦ شعبان ١٤٠٦هـ (٥ أيار ١٩٨٦م) .
- عامر غديرة : ترك وزارة الداخلية في ٢٦ شعبان ١٤٠٦هـ (٥ أيار ١٩٨٦م) .
- فرج الشاذلي : ترك وزارة التربية القومية في ٢٦ شعبان ١٤٠٦هـ (٥ أيار ١٩٨٦م) .
- البشير بن سلامة : ترك وزارة الشؤون الثقافية في ٤ رمضان ١٤٠٦هـ (١٢ أيار ١٩٨٦م) .
- محمد علي بوليان : عُهد إليه برئاسة بلدية العاصمة في ٥ رمضان ١٤٠٦هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦م) .
- نور الدين حشاد : ترك وزارة الشغل في ١٦ شوال ١٤٠٦هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦م) .

ناحية ثانية فإن الحزب الحاكم الحزب الاشتراكي الدستوري قد ازدحم عليه مختلف أصحاب المصالح من الاتجاهات كلها ، وخاصة الذين ليست لديهم إمكانات ، وهذا ما دفعهم إلى التوجّه نحو الحزب ، لتغطية ضعفهم وعيوبهم ، وأرادوا تعويض النقص بالإلحاح في طلب المناصب ، وملأ الدوائر بالرجال غير الأكفاء حتى المراكز العليا ومنها الوزارات ، لذا كانت الحكومة تضطرّ إلى التغيير الدائم في المراكز الإدارية ، بل ويضطرّ الوزير الأول إلى التعديل الوزاري .

جرت الانتخابات التشريعية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ، وجرت عمليات تزوير في النتائج باعتراف الوزير نفسه في الرسالة التي وجّهها إلى رئيس الجمهورية فيما بعد ، وكان لهذا التزوير زيادة في فقدان الثقة من قبل الشعب بالسلطة ، بل وتعدّى ذلك إلى داخل الحكومة ذاتها .

عودة الحزبية : وفي العام نفسه (١٤٠١هـ) صدر قرار برفع الحظر عن الحزب الشيوعي ، فأخذ أفراده يتحرّكون ، وكان قد انتهى دور زعماء الحزب الحاكم التاريخيين ، وبرز الذين دخلوا حديثاً في الحزب ، سواء أكان دخولهم عن قناعةٍ أم عن مصلحةٍ فقد خفّت حماستهم .

وفي عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) أعطي ترخيص لحزبين هما : حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وحزب الوحدة الشعبية .

ووجدت تجمعات وأحزاب دون ترخيص رسمي ، غير أن نشاط أفرادها واضح ، ومنها :

١ ـ تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي .
٢ ـ حزب البعث .
٣ ـ منظمة العمل التونسي .
٤ ـ منظمة الشعلة .
ـ تجمع الاشتراكي التقدمي .

٦ ـ الاتجاه الإسلامي :

ولم يكن لهذه الفئات أي دورٍ في الحكم . ولكن برز الاتجاه الإسلامي بشكلٍ قوي ، وإن كانت بقية الفئات قد سبقته بالظهور لأن كثيراً من أفرادها كانوا ضمن أعضاء الحزب الحاكم ، ويمكن اختلاط الأفراد بعضهم مع بعض بل المزج والانصهار ، وذلك أن أفكارهم إنما تنبع من مصدرٍ واحدٍ ، ويلتقون في هدفٍ واحدٍ ، وكلها تعود إلى أسس مادية ، إضافة إلى أن التصرّف والسلوك ينطلق من فكرة عدم التقيد بأية قيم أو مبدأ أو عقيدة ، كما أن ذلك لا يناقض الفكر الذي يحملونه والنهج الذي يسيرون عليه . أما الاتجاه الإسلامي فله فكره الذي ينبثق من العقيدة ، وله منهجه الخاص ، ولأفراده السلوك والتصرّف الذي ينسجم مع ما يؤمنون به ، وهو يختلف تمام الاختلاف عمّا يتصرّفه غيرهم من غير الملتزمين الذين لا ضوابط لسلوكهم .

ومع نشاط الاتجاه الإسلامي اتجهت الأنظار نحوه ولقي تأييداً من الشعب ، وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة تضغط عليه ، فبدأت الاعتقالات ، وفتحت السجون أبوابها لأفراده من غير تهمةٍ سوى العمل غير المشروع مع بث الشائعات .

الانتفاضة عام ١٤٠٤هـ : أصدرت الحكومة قراراً برفع التعويض عن المواد الغذائية الأساسية ومنها الدقيق ، ومن قبل كانت تدفع تعويضات عنها ، فارتفعت الأسعار مباشرة ، وفُقد الخبز من السوق ، وقام الشعب يوم ٣٠ ربيع الأول ١٤٠٤هـ (٣ كانون الثاني ١٩٨٤م) بانتفاضةٍ ضدّ الحكومة ، يُطالب بالخبز وبالمواد الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها كثيراً ، أو فُقدت تماماً نتيجة عدم دفع التعويضات عنها .

وكان لهذه الانتفاضة الدور الإعلامي الواسع الذي هزّ الحكم ، ودفع السلطة إلى محاكمة إدريس قيقة .

أوضاع الرئيس : أخذت أوضاع الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد سوءاً سواء أكانت الجسمية أم النفسية ، لذا نراه يقوم بعزل ابنه الحبيب بورقيبة الابن ، ثم يطلّق زوجته وسيلة بنت عمار ، ثم أخذت تراوده الشكوك في رئيس وزرائه ، فنراه يعزل المقربين إليه في الحكم ، ثم يعزل وزيرة العائلة والنهوض بالمرأة فتحية مزالي[1] زوجة رئيس الوزراء محمد مزالي ، وذلك في تاريخ ١٦ شوال ١٤٠٦هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦م) . وأخذ يتصرّف دون مبالاة بأحد ، سواء في الناحية السياسية أم في الناحية الأخلاقية ، وأخذ الناس يسخرون منه ، وإن كانوا يخشون بأسه خوفاً من إعطاء الأوامر ضدّهم لسبب أو دون سبب .

وفي ٢ ذي القعدة ١٤٠٦هـ (٨ تموز ١٩٨٦م) تمّ إقصاء محمد مزالي عن الحكومة بعد إبعاد الوزراء المقربين إليه واحداً بعد واحدٍ ، وبعد أسابيع صدر أمر بمنعه من السفر خارج البلاد ، ففرّ متخفياً عبر الحدود إلى الجزائر ، وصدر حكم بسجنه غيابياً . وكان قد كلّف رشيد صفر[2] وزير الاقتصاد في

---

(1) نسبت إلى زوجها على القاعدة الأوروبية النصرانية في انتساب المرأة إلى زوجها ، وفقدان شخصيتها ، وهذا لا يصح في الإسلام ، إذ أن للمرأة شخصيتها وتحافظ عليها سواء أكان ذلك قبل الزواج أم بعده .

(2) رشيد صفر : من ولاية المهدية ، وُلد في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ (١١ أيلول ١٩٣٣م) ، ودخل في وزارة الهادي نويرة ، ثم اشترك في وزارة محمد مزالي ، إذ تسلّم الاقتصاد ، ثم عُهد إليه بالوزارة الأولى ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

١ - رشيد صفر : الوزير الأول .

٢ - الأسعد بن عصمان : وزير النقل والمواصلات .

٣ - محمد الصايح : وزير التجهيز .

٤ - محمد غديرة : الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية .

٥ - صلاح الدين بالي : وزير الدفاع الوطني .

٦ - صلاح الدين بن مبارك : وزير الصناعة .

٧ - عبد العزيز بن ضياء : وزير الشؤون الثقافية .

٨ - محمد كريم : وزير النقل .

٩ - إبراهيم خواجة : وزير البريد والبرق والهاتف .

١٠ - محمود المستيري : وزير الشؤون الخارجية .

١١ - أحمد بن عرفة : وزير الشؤون الخارجية .

١٢ - زكريا بن مصطفى : رئيس بلدية العاصمة .

١٣ - عبد الرزاق الكافي : وزير الإعلام .

١٤ - صالح بن مباركة : وزير الطاقة والمناجم .

١٥ - عز الدين الشلبي : وزير السياحة .

١٦ - سعاد اليعقوبي الرحتي : الصحة العمومية .

١٧ - إسماعيل خليل : وزير المالية .

١٨ - الهادي البكوش : وزير الشؤون الاجتماعية .

١٩ - زين العابدين بن علي : وزير الداخلية .

٢٠ - رضا حمزة : وزير الحماية الاجتماعية .

٢١ - منصور السخيري : الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

٢٢ - محمد صالح العياري : وزير العدل .

٢٣ - محمد السخيري : مدير البنك المركزي .

٢٤ - حامد القروي : وزير الشباب والرياضة .

٢٥ - عمر الشاذلي : وزير التربية القومية .

٢٦ - محمد علي بوليمان : رئيس بلدية العاصمة .

وقد جرت تعديلات وزارية على هذه الحكومة :

- عز الدين الشلبي : ترك وزارة السياحة في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٦هـ (١ تموز ١٩٨٦م) .

- رضا حمزة ترك وزارة الحماية الاجتماعية في ٢٤ ذي القعدة ١٤٦٠هـ (١٩ تموز ١٩٨٦م) .

- الهادي المبروك : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ١١ محرم ١٤٠٧هـ (١٥ أيلول ١٩٨٦م) .

- محمود المستيري : ترك وزارة الشؤون الخارجية في ٣ صفر ١٤٠٧هـ (٧ تشرين الأول ١٩٨٦م) .

- الطيب السحباني : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ٣ ربيع الأول ١٤٠٧هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٨٦م) .

- حسين الشريف : تسلّم منصب الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ١٨ رمضان ١٤٠٧هـ (١٦ أيار ١٩٨٧م) .

الوزارة السابقة بالوزارة الأولى وعهد إليه بتشكيل الحكومة .

وفي ٩ صفر ١٤٠٨هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧م) كلّف الرئيس الحبيب بورقيبة زين العابدين بن علي[1] - وزير الداخلية في وزارة رشيد صفر

- عبد القادر المهيري : تسلّم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ١٨ رمضان ١٤٠٧هـ (١٦ أيار ١٩٨٧م) .
- الهادي خليل : تسلّم وزارة التربية والتعليم (الابتدائي والثانوي) في ١٨ رمضان ١٤٠٧هـ (١٦ أيار ١٩٨٧م) .
- عبد الرزاق الكافي : ترك وزارة الإعلام في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م) .
- عبد الوهاب خليل : تسلّم وزارة الإعلام في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م) .
- محمد الغنوشي : تسلّم وزارة التخطيط في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م) .
- النوري الزرقطالي : تسلّم وزارة المالية في ١٧ محرم ١٤٠٨هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧م) .
- عبد الملك العريف : تسلّم إدارة الحرب في ٦ صفر ١٤٠٨هـ (٢٩ أيلول ١٩٨٧م) .

(1) زين العابدين بن علي : وُلد في جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ (٣ أيلول ١٩٣٦م) يعود إلى ولاية سوسة ، وهو خريج الكلية العسكرية ، فهو ضابط ، تسلّم وزارة الداخلية في ٤ صفر عام ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) في وزارة محمد مزالي ، ثم في وزارة رشيد صفر .
وكانت وزارة زين العابدين بن علي على النحو الآتي :

١ - زين العابدين : وزير أول ، ووزير الداخلية .
٢ - عمر الشاذلي : مدير الديوان الرئاسي .
٣ - محمد الصالح العياري : وزير دولة .
٤ - الهادي المبروك : وزير الشؤون الخارجية .
٥ - صلاح الدين بالي : وزير الدفاع الوطني .
٦ - حامد القروي : مدير الحزب الدستوري ، ووزير العدل .
٧ - حسين الشريف : وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .
٨ - صلاح الدين بن مبارك : الاقتصاد الوطني .
٩ - محمد الغنوشي : وزير التخطيط .
١٠ - النوري الزرقطالي : وزير المالية .
١١ - الأسعد بن عصمان : وزير الفلاحة .
١٢ - سعاد اليعقوبي الرحشي : الصحة العمومية .
١٣ - الهادي البكوش : وزير الشؤون الاجتماعية .
١٤ - منصور السخيري : وزير التجهيز والإسكان والنقل .

السابقة - بالوزارة الأولى ، ولم تدم وزارة رشيد صفر أكثر من سنة وشهرين ، وهي مدة حكم قصيرة بالنسبة إلى مدة الحكومات السابقة .

أعلنت الأمراض المزمنة عند الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد ، وتقدّمت به السن حتى فقد الرصانة في تسيير الحكم ، كما فقد المنطق ، وأخذ تأثير الحاشية يظهر على القرارات السياسية ، كما كانت محاكمة قياديي حركة الاتجاه الإسلامي ذات مفعول عكسي لدى الشعب . وبشكل عام فقد اهتز الوضع ، وأصبح يخشى من تغير مفاجئ دون علم الدوائر السياسية الغربية ، فكان لا بدّ من تبديله على علم منها . وكان زين العابدين بن علي الشخصية المرشحة لذلك ؛ إذ كان وزيراً للداخلية أولاً ، ثم وزيراً أول ، ومرضياً عنه من قبل الحبيب بورقيبة لما اتصف به من تنفيذ أوامره بدقة .

وفي ١٦ ربيع الأول ١٤٠٨هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧م) قام الوزير

---

١٥ - إبراهيم خواجة : وزير المواصلات .
١٦ - فؤاد المبزّع : وزير الشباب والرياضة .
١٧ - عبد الله القلال : كاتب دولة لدى وزير الداخلية .
١٨ - أحمد بن عرفة : كاتب دولة للخارجية .
١٩ - الحبيب السحباني : كاتب دولة للخارجية .
٢٠ - الناصر الزغلامي : كاتب دولة للصناعة والتجارة .
٢١ - صالح الخالق : كاتب دولة للمناجم والطاقة .
٢٢ - عبد القادر المهيري : كاتب دولة للتعليم العالي والبحث العلمي .
٢٣ - محمد غديرة : وزير الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية .
٢٤ - محمد الصياح : وزير التربية والتعليم والبحث العلمي (برتبة وزير دولة) .
٢٥ - زكريا بن مصطفى : وزير الشؤون الثقافية .
٢٦ - عبد الوهاب عبد الله : وزير الإعلام .
٢٧ - الهادي خليل : كاتب دولة للتعليم الابتدائي والثانوي .
٢٨ - إسماعيل خليل : محافظ البنك المركزي .
٢٩ - محمد علي سوليمان : رئيس بلدية العاصمة .

الأول زين العابدين بن علي بتنحية الرئيس الحبيب بورقيبة ، وتسلّم السلطة ، وعيّن الهادي البكوش[1] وزيراً أول . وأخذ الرئيس الجديد بإزالة آثار العهد

---

(1) الهادي البكوش : وُلد في 15 شعبان 1349هـ (15 كانون الثاني 1930م) بمرجع في ولاية سوسة ، وقد درس العلوم السياسية ، وتسلّم إدارة الحزب الدستوري في وزارة محمد مزالي في تاريخ 17 جمادى الآخرة 1404هـ (13 آذار 1984م) [illegible] ، وتابع العمل في وظيفته في وزارة رشيد صفر ، كما تسلّم وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة زين العابدين بن علي . وتشكلت وزارته على النحو الآتي :

1 ـ الهادي البكوش : وزير أول .
2 ـ محمد صالح العياري : وزير دولة .
3 ـ صلاح الدين بالي : وزير الدفاع .
4 ـ محمود المستيري : وزير الشؤون الخارجية .
5 ـ الحبيب عمار : وزير الداخلية .
6 ـ حامد القروي : وزير معتمد لدى الوزير الأول مدير الحزب الدستوري ، ووزير العدل .
7 ـ محمد الغنوشي : وزير معتمد لدى الوزير الأول مكلف بالتخطيط .
8 ـ حسين الشريف : وزير معتمد لدى وزير الدولة مكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .
9 ـ عبد الوهاب عبد الله : وزير الإعلام .
10 ـ صلاح الدين مبارك : وزير الاقتصاد .
11 ـ النوري الزرقطي : وزير المالية .
12 ـ البحري الشلي : وزير التربية والتعليم والبحث العلمي .
13 ـ الصادق بن جمعة : وزير التجهيز والإسكان .
14 ـ عبد الرزاق الكافي : وزير النقل والسياحة .
15 ـ توفيق الشيخ روحه : وزير الشؤون الاجتماعية .
16 ـ سعاد اليعقوبي الرحوي : وزيرة الصحة العمومية .
17 ـ الأسعد بن عصمان : وزير الفلاحة .
18 ـ محمد غديرة : وزير الإنتاج الفلاحي ، والصناعات الغذائية .
19 ـ زكريا بن مصطفى : وزير الثقافة .
20 ـ فؤاد المبزع : وزير الشباب والرياضة .
21 ـ إبراهيم خواجة : وزير المواصلات .
22 ـ إسماعيل خليل : محافظ البنك المركزي (برتبة وزير) .

الماضي ، وما خلّف من آثار سيئة وسلبيات في نفوس الشعب ، فأزال التماثيل العديدة التي نصبت في أماكن كثيرة للحبيب بورقيبة ، وأزاح عن النفوس ما كانت تحسّ به من قهر ، وأخرج أكثر قادة الاتجاه الإسلامي من المعتقلات ، وفتح باب البلاد لمن شاء أن يؤوب ، كما فسح المجال للحوار والتفاهم ويبدو أن استقبال الوضع الجديد كان يتسم بالغبطة ، وقد عبّر عن ذلك قادة التجمعات السياسية في البلاد ، ورحّبت الصحف بذلك ، وبدا أن الوضع قوي ، وأن الشعب متعاون .

وفي 17 صفر 1410هـ (27 أيلول 1989م) بينما كان الوزير الأول الهادي البكوش في زيارة لسويسرا صدر مرسوم بإقالته وتعيين وزير العدل حامد القروي[1] رئيساً للحكومة ، ولم يحدث أي تغيير في بقية الحقائب الوزارية ، وكل الذي تم هو تعيين مصطفى بوعزيز رئيس ديوان وزير العدل وزيراً للعدل ، وهو رجل قانون ، وقد كان ضابطاً في الجيش الوطني برتبة عميد قبل أن يلتحق بديوان وزارة العدل . ومما يمكن الإشارة إليه أيضاً أنه قد صدر مرسوم آخر فصل بين الوزارة وبين محافظ البنك المركزي التي كان يشغلها إسماعيل خليل ، وبهذا لم يعد محافظ البنك المركزي ضمن قائمة

---

23 ـ عبد الله القلال : كاتب دولة للرئاسة .
24 ـ الطيب السحباني : كاتب دولة لدى وزير الخارجية .
25 ـ أحمد بن عرفة : كاتب دولة لدى وزير الخارجية مكلف بالتعاون الدولي .
26 ـ محمد كريول : كاتب دولة لدى وزير الداخلية .
27 ـ المنذر الزنايدي : كاتب دولة لدى وزير الاقتصاد مكلف بالصناعة والتجارة .
28 ـ صالح الجبالي : كاتب دولة لدى وزير الاقتصاد مكلف بالمناجم والطاقة .
29 ـ عبد الرحيم الزواري : كاتب دولة لدى وزير الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية .
30 ـ الهادي خليل : كاتب دولة لدى وزير التربية مكلف بالتعليم الابتدائي والثانوي .
31 ـ عبد السلام المسدي : كاتب دولة لدى وزير التربية مكلف بالتعليم العالي ، والبحث العلمي .

(1) حامد القروي : وُلد في 21 شوال 1343هـ (14 أيار 1925م) في ولاية المنستير ، وهو طبيب .

الوزارة ، ولم يعد إسماعيل خليل يحضر بعدها الاجتماعات الوزارية ، كما جاء تعيين محمد سعد والي مدينة (الكاف) مديراً لديوان رئيس مجلس الوزراء .

وكان الرئيس زين العابدين بن علي قد زار عدداً من الدول العربية ، وتفاهم مع حكوماتها ، وأبدى استعداده لإصلاح ما فسد .

ولما شعر أن الوضع قد استقرّ ، وتفاءل الناس ، وحصل على التأييد ، أحسّ أن مرحلة المسايرة وإظهار غير الواقع قد انتهت فرجع إلى السياسة التي كان عليها بورقيبة فلم يزد دوره على إعطاء دم جديدٍ للسياسة القديمة التي كان هو أحد دعائمها . والواقع أن مثل هذا التمثيل يجعل الرعية تصاب بإحباط ، إذ تحسّ بعدم إمكانية الإصلاح ما دام أن التغيير لن يدوم سوى المدة التي يكسب فيها التأييد واختيار الرجال الذين يسيرون وراءه . وكانت السياسة العامة ضرب التيار الإسلامي لكسب الرضا والتأييد من المحافل الدولية .

الفصل الثالث

الصّراعَات الدّاخليّة

يبلغ عدد سكان تونس ما يقرب من ثمانية ملايين ، وتبلغ مساحتها ما يزيد قليلاً على مائة وخمسة وعشرين ألف كيلومتر مربع (١٢٥,١١٨ كم مربع) ، وبذا تكون الكثافة حوالي ستين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد ، غير أن هذه الكثافة تختلف بين منطقةٍ وأخرى ، فهي كبيرة في مدينة (تونس) وما حولها ، ثم في منطقة الساحل الشمالي ، والقسم الشمالي من الساحل الشرقي ، وتتناقص في الداخل ، وتقلّ في الجنوب .

ويتجانس السكان في تونس ، فالغالبية العظمى من العرب ، إضافة إلى أعدادٍ من البربر في الغرب على حدود الجزائر ، وفي الجنوب ، وقلّة قليلة من اليهود ، كما استوطن بعض الأوربيين البلاد أثناء التسلّط الاستعماري ، لذا لا نجد صراعات بين مجموعات بشرية كما هي الحال في كثيرٍ من البلدان .

ويتجانس السكان عقدياً ، فالمسلمون يشكّلون أكثر من ٩٧٪ ، وتزداد هذه النسبة باستمرار ، وذلك لأن المسلمين يتزايدون أكثر من أصحاب الديانات الأخرى ، أولاً ، ثم إن غير المسلمين - اليهود والنصارى - يغادرون البلاد مرتحلين إلى بلادٍ أخرى ، ويأخذ أكثر المسلمين بمذهب الإمام مالك ، والقليل ، بمذهب الإمام أبي حنيفة ، فهم من أهل السنة والجماعة ، ولا توجد إلا مجموعة صغيرة من الخوارج الإباضية يعيش معظم أفرادها في جزيرة (جربا) ، ولذا لا نجد في داخل البلاد صراعات عقدية بين مجموعات

متباينة ، كما يحدث ذلك في كثير من البلدان الأخرى .

أما النصارى فقد قدموا إلى البلاد حديثاً حيث جاءت أعداد منهم منذ أن ضعف المسلمون ، وبدأ الصليبيون يتجهون غزاة حاقدين نحو سواحل بلاد المغرب العربي على البحر المتوسط في أواخر القرن التاسع الهجري وإن كان قد طرد هؤلاء ، إلا أن بعضهم قد جاء مستأمناً ، وأقام في المناطق الساحلية ، وعاش في كنف المسلمين الذين سمحوا لأهل الكتاب بالعيش بين أظهرهم على الرغم من أنهم كانوا يتعرّضون بين المدة والأخرى لحملاتٍ صليبية ، وقد زاد هذا العدد فيما بعد حيث جاء الاستعمار الصليبي ، فأقبلت الجموع من النصارى معه . لقد كان في تونس طليان ، ومالطيون ، وإنكليز ، وإسكندنافيون ، وفرنسيون ، ولكن زاد الفرنسيون مع الحماية الفرنسية ، ثم مع الاستعمار ، كما زاد الأوربيون عامة ، وإن كانت زيادة الفرنسيين أكثر بكثير . لقد أخذ هؤلاء النصارى الذين استوطنوا في بلاد المغرب ومنها تونس امتيازاتٍ في المناصب الإدارية ، ومراكز الدولة ، وفي الاستيراد والتصدير على والاحتكار ، وقدّمت لهم أراضي الأوقاف الإسلامية ، وأملاك الدولة ، كما استولوا على أخصب الأراضي الزراعية بطرق ملتويةٍ في أغلب الأحيان ، وقد وقف هؤلاء النصارى مع الدولة المستعمرة ، وبذلوا طاقاتهم لاستمرار سيطرتها ، ووقفوا في وجه الوطنيين وأمام مطالبهم ، كما شكّلوا فرق مقاومةٍ مضادةٍ لحركة المقاومة الوطنية ، وعندما اضطرّ المستعمرون الصليبيون للخروج من تونس أخذت جماعات من المستوطنين يغادرون البلاد ، ويؤوبون إلى بلدانهم ، وبدأ تقلّص عدد النصارى . لقد كان بإمكانهم الحركة والمقاومة أيام الاستعمار ، لما لهم من نفوذٍ وسلطة ، ولما يملكون من سلاح لا يحوزه غيرهم . أما الآن فليس لهم من دور ، ولا يمكنهم الدخول في صراعات ، ما داموا قلة ، ولا يشكّلون أكثر من ٢,٥٪ من مجموع السكان .

وأما اليهود فلا يزيد عددهم اليوم على ثمانية آلاف ، فليس لهم نسبة إذ لا تزيد على واحدٍ بالألف ، وهذه القلّة لا يمكنها الصراع ، وكل ما تستطيعه

هو إثارة الفتنة ، والإغراء ، ونشر الفساد الذي هو من اختصاصهم ، ويتفوّقون فيه على غيرهم ، أما عدا ذلك فليس لهم أي دور في السياسة ، أو أي أثر في الحياة الاجتماعية . ومعظمهم يقيم في العاصمة مدينة تونس . لقد كان عددهم في الماضي أكبر ، وزاد مع الاستعمار ، ثم أخذوا بالرحيل إلى فلسطين عندما أقام إخوانهم اليهود دولة لهم هناك على جثث الأبرياء من أبناء البلاد ، ومكان الذين شرّدوهم بتأييد ودعم الصليبية العالمية ، وبقي منهم عدد في تونس لما يأملونه من الاستعمار الصليبي الفرنسي ، ولما كانوا يحصلون عليه من امتيازات بصفتهم من ركائز التسلّط الفرنسي ، ولما كانوا يحوزون عليه من منافع بوسائلهم وطرقهم المعروفة . ولما حصلت البلاد على الاستقلال ، كان عددهم (١٠٥) ألف ، وعندما أضاعوا الكثير مما كانوا يحصلون عليه أخذوا يرحلون حتى لم يبق منهم سوى ثمانية آلاف . وفي العهد الاستعماري كان لهم دور ، وكان لهم نفوذ ، وإن لم يستطيعوا الصراع لأنه لا يتفق مع طبيعتهم ، إلا أنه يمكنهم التجسس للمستعمرين ، وإثارة الصليبيين على المسلمين ، ورمي الوقيعة بين أفراد المجتمع ، وقد انتهى دورهم مع انتهاء الاستعمار ، وإن كانوا يحاولون التحرّك في الخفاء ولغير مصلحة البلاد بأعدادهم القليلة . وعلى هذا فلا توجد في تونس صراعات على أساس العقيدة ، لأن الأكثرية الساحقة من أبناء عقيدةٍ واحدةٍ وهي الإسلام .

الصراعات الحزبية : كان المسلمون في تونس كتلةً واحدةً في أول الأمر ، ويقفون جميعاً في وجه الاستعمار الفرنسي الصليبي ، فهم يختلفون عنهم في العقيدة ، كما يتمايزون عنهم في اللغة ، وقد دخلوا البلاد ، قوةً واقتداراً ، وأظهروا مباشرةً حقدهم الصليبي الدفين على المسلمين ، فكل تصرّفاتهم تظهر بها الصليبية ، وموجّهة بوضوح ضدّ المسلمين ، وكل ما كان المنتمي إلى الإسلام أكثر إيماناً ، وأكثر تمسّكاً بسلوكه ومحافظاً على قيمه ؛ كان أكثر تعرّضاً للأذى الفرنسي .

لقد وقف المسلمون جميعاً في وجه الاحتلال ، واتحدوا كلهم لمقاومة

الاستعمار ، والتفت القبائل بعضها مع بعض ونسيت ما كان بينها بالأمس من خلافات ، ولما عجزوا عسكرياً بقوا مترابطين معنوياً ، فقد دعموا علي بوشوشة الذي أصدر جريدة « الحاضرة » ، ودعا إلى الجامعة الإسلامية ، وزيادة الصلة مع الأمصار الإسلامية كافة .

وانضمَّ الكثير إلى حزب المقاومة الذي أسسه علي باش حبة ، ودعموه ، واستمرّوا كذلك عندما أصبح اسمه حزب « تونس الفتاة » ، وعقدت اللقاءات كثيرة ، والاجتماعات متعددة ، لدراسة الوضع واتخاذ ما يرونه مناسباً ، ونتج عن هذه اللقاءات تأسيس الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي ضمَّ مختلف الأعيان ، وأسندت الرئاسة فيه إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي رغم غيابه مُبعداً عن البلاد ، ولمّا سمح له بالعودة تسلّم الرئاسة فعلاً . كان هذه المدة المسلمون كتلة واحدة حتى أوائل شعبان عام ١٣٣٩هـ ، حيث أخذت تلعب الأهواء والقضايا الشخصية

الحزب الإصلاحي : تشكّل الوفد التونسي للسفر إلى فرنسا ، ورفض « حسن قلاتي » الانضمام إلى الوفد ، وأخذ يهاجم عبد العزيز الثعالبي ، واجتمع حوله المقرّبون إليه ، وأسّسوا الحزب الإصلاحيّ في ٨ شعبان ١٣٣٩هـ ، فكان هذا هو الانشقاق الأول ولمّا يمض على تأسيس الحزب الحر الدستوري سنة (رمضان ١٣٣٨هـ) ، وصبّت هذه المجموعة جام غضبها على عبد العزيز الثعالبي ، وكانت مقالات حسن قلاتي ، ومحمد نعمان مثيرة ، غير أن الثعالبي وبقية الأعيان لم يردّوا بالمثل ، وكظموا غيظهم ، فهدأت الموجة ، ولم يطل الزمن حتى انتهى الحزب الإصلاحي .

الحزب الدستوري الجديد: عندما تأسّس الحزب الحرّ الدستوري التونسي ضمّ مختلف الأعيان ، كما انتسب إليه الكثير من الأفراد التونسيين من مختلف أصحاب الآراء والسلوك ، فكأنه كان تجمّعاً وطنياً لمقاومة الغاصبين والوقوف في وجه الفرنسيين ، ولكن مع الأيام لا بدّ من أن تتجمّع العناصر المتقاربة بعضها مع بعض ، وفعلاً ظهر تياران في الحزب : أحدهما يميل محافظ

على شخصيته العربية الإسلامية أو يرغب في تلك المحافظة ويسعى إليها ولو كان مقصّراً أو يخالف في بعض الجوانب فهو صاحب عاطفة إسلامية حريص عليها ، وثانيهما : حريص على مصلحة بلاده ولكن يرى أن تسير على النهج الأوربي وفي الطريق العلماني ، وقد تسلّم هذا الجناح جريدة « العمل التونسي » ، ولا شكّ أن القسم الثاني هو الأقرب إلى الفرنسيين ، بل إنهم يحاربون القسم الأول كل محاربة ، ولا يستطيعون التفاهم معه ، ومن هنا كان همّهم الفصل بين الجناحين ، ثم اصطفاء الأعوان لهم من القسم القريب إليهم ، والذي سيعملون على رفعه وإبرازه ، واختيار عناصر الإدارة منه ، وإذا دعت الحاجة تسليم السلطة إليه . إن مجرد الانقسام في الحزب مصلحة للفرنسيين ، حيث تضعف المقاومة في وجههم ، لذا فقد عمل الفرنسيون للانشقاق ، والاختلاف في الفكر بين القسمين يساعد على الانشقاق ، وعلى هذا فقد تمّ بسهولة ، انفصلت أسرة جريدة « العمل التونسي » عن اللجنة التنفيذية في الحزب وهي منها ، فانقسم الحزب تلقائياً ، وأسّس القسم الثاني حزب « شبيبة العمل التونسي » ثم عاد قادة هذا الحزب ، واحتفظوا باسم الحزب ، ولكن أضافوا إليه كلمة « جديد » ، فأصبح في البلاد حزبان ، أو أصبح الحزب قسمان : ١ ـ الحزب الحرّ الدستوري القديم . ٢ ـ الحزب الحرّ الدستوري الجديد ، ونتيجة عمل فرنسا المستمرّ لإبراز الحزب الجديد بتقديم بعض المطالب لهم ، واعتقالهم ونفيهم ، لتسليط الأضواء عليهم ، والاهتمام بهم بإظهارهم في وسائل الإعلام كلها ، والإشارة إليهم أنهم الناطقون باسم الشعب والمخلصون لقضيتهم ، ثم إعلان العداوة لهم ، كل هذا قد جعل الناس تلتف حولهم وتنسى الحزب القديم ، ويجب ألاّ ننسى أيضاً نشاطهم ليصلوا بسرعة إلى المكافأة التي تنتظرهم نتيجة سلوكهم وتفاهمهم . إذن برز الحزب الجديد ، واختفى أو كاد ، الحزب القديم .

صالح بن يوسف : كان الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري الجديد بعد استقالة محمود الماطري ، وكان بورقيبة يريد السير في طريق

العلمانية بخطا واسعة ، وبشكل صريح ، وكان صالح بن يوسف الأمين العام للحزب أقل ميلاً إلى العلمانية أو لا يخالف نهجها ، وإن كان يساير الحبيب بورقيبة كثيراً في هذا المجال ، والتفاهم بينهما قائم ، والعمل مشترك . ولما بدأت المفاوضات وبرز الحبيب بورقيبة وحده ، كان يوسف بن صالح أصبح في نفسه شيء ، وبدأ يتبرّم من بعض تصرّفات رئيس الحزب .

ولما دعا بورقيبة « الفلاقة » لإلقاء السلاح ، وترك المقاومة عارضه صالح بن يوسف ، ورأى استمرار المقاومة ، وترك التفاهم مع الفرنسيين ، واستمرّ بورقيبة في طريقه ، ولم يبال بآراء صالح بن يوسف الذي أخذ يهاجم بورقيبة ، ويتهمه بالعلمانية ، ومخالفة الإسلام ، ومحاربة العربية ، و . . .

وتمّ الاستقلال ، وأُلقي القبض على أنصار صالح بن يوسف ، أمّا هو ، فقد هرب خارج البلاد ، وجرى تعديل في الوزارة ، وأُخرج منها كل من كانت له صلة بصالح بن يوسف ، ثم اغتيل صالح وهو بعيد عن بلده ، وانتهى أمره .

الحزب الشيوعي : وُجد الحزب الشيوعي بشكل سري بعد الحرب العالمية الأولى ، وبدأ ينمو وينشط بسرعة نتيجة الدعم الذي يلقاه من مقر الشيوعية العالمية في موسكو ، وبسبب حربه ومعاداته للاستعمار ، وسكان تونس يئنون من وطأة الاستعمار مما يجعلهم يُعيرون اهتماماً لندائه ، إضافة إلى أن الجهل يجعلهم لا يعرفون أفكاره ، وآراءه بالإسلام ، كما أن الفقر يجعلهم يميلون إلى شعاراته التي يرفعها ، ويدعو إليها ، ويصدّقون ولو كانت مزيّفة ، فالملقى في اليم يتخيّل القشة زورق نجاة ، والمحتاج يظنّ كل صاحب كلام بالمساعدة صادقاً .

والحزب الشيوعي يُعادي الاستعمار الغربي لا من وجهة نظر إسلامية ، أو وطنية على الأقل ، وإنما من وجهة نظر الاستعمار الروسي الذي ينافس الاستعمار الغربي ، فهي منافسة لا محاربة ، لذا فالشيوعيون التونسيون هم

منطلقاتهم الخاصة في مصادمتهم لفرنسا تختلف عن منطلقات بقية الشعب التونسي .

واستطاع الحزب الشيوعي التونسي أن يؤثّر على بعض الاتحادات العمّالية ، وقد أخذت هذه الاتحادات تضغط على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بدأ يختلف مع الحكم ، وبعد الاستقلال جرت محاولة انقلاب في عام ١٣٨٢ هـ ، وكانت الاتهامات موجّهة إلى أعضاء في الحزب الشيوعي ، وفي عام ١٣٨٣ هـ مُنع الحزب الشيوعي من النشاط ، وعُطّلت صحفه ، ولم يُسمح بالنشاط الحزبي سوى للحزب الحاكم الذي بقي وحده في الميدان ، وحمل اسم « الحزب الاشتراكي الدستوري » . أما الشيوعيون الكبار من أصحاب المصالح فقد انخرطوا في الحزب الحاكم ، وأعلنوا تركهم أفكار كل ما سوى أفكار الحزب الاشتراكي الدستوري ، وأما العامة وهم أكثرية أعضاء الحزب فقد اختفوا من الساحة ، وإن بقيت عندهم عواطف نحو الشيوعية ، لجهلهم وفقرهم ، كما انخرط عدد منهم في النقابات العمّالية ، ومن خلالها يتحدّث عن أفكاره الاشتراكية ، إن كان قادراً ، أو يظن أن العمل العمّالي واحد ، فهو لا يزال على فكره ، ويحلم بالآمال المعسولة ، وهذا شأن العمّال غير القادرين عن الحديث عن الاشتراكية ومبادئها ومفاهيمها .

وفي عام ١٤٠١ هـ رُفع الحظر عن الحزب الشيوعي ، وبعد عامين أُعطي ترخيص لحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وآخر لحزب الوحدة الشعبية ، وهكذا عادت الحياة الحزبية ، ولكن لم يبدأ الصراع فيما بينها بعد ، ويبدو أن المناهج واحدة ، وإن تعدّدت الأسماء ، واللافتات . وعندما قام زين العابدين بن علي بحركته أيّد الجميع هذه الحركة ، وأعلن ذلك صراحة « محمد مواعدة » الأمين العام لحزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، و « منير الباجي » الأمين العام للحزب الاجتماعي .

التيارات الفكرية : لم تكن هناك أفكار غريبة في تونس تحمل فرض الحماية عليها ، كما لم تكن هناك أفكار متباينة ، وإنما كانت الأفكار واحدة ،

وكلها تنبع من العقيدة التي عليها الشعب وهي الإسلام . وإذا كان هناك تساهل في أداء بعض العبادات ؛ إلا أن العاطفة الإسلامية قوية ، واحترام أهل العلم ، والوقوف عند الحدود الشرعية موجود .

فلما فُرضت الحماية ، وكثر المستوطنون ، وظهر التفوّق العسكري الفرنسي ، وأصبح الأجانب المعتدون هم أصحاب السيادة وبيدهم الأمر والنهي ؛ كثر المتزلّفون ، وانتشر التقليد في الزي والسلوك ، بل وفي اللغة والمحاكاة . ومع الزمن ، ظهر الذين أصيبوا بالهزيمة النفسية ، فأصبحوا يطالبون بالسير على النهج المادي العلماني ، وبدؤوا بتطبيق ذلك على أنفسهم ، ثم بالدعوة له ، وبذا وُجد تياران فكريان واضحان .

١ - **الفكر الإسلامي** : الذي ينبع من العقيدة ، وإن كان مستوى الوعي آنذاك بسيطاً ، وقد حافظ أصحابه على ما اكتسبوه من إيمانهم ، وكانت لهم شخصية متميّزة ، ويرون أخذ العلم التجريبي من الحضارة المادية ، والبعد عن سلوك أصحابها وتصرّفاتهم ، وعقائدهم التي أخذوها من حضارتهم المادية ، حيث يعطي الماديون العقل صفة الوصول إلى الحقائق المطلقة ، فلم يؤمنوا إلا بما يلمسونه بأيديهم ، أو يتوصّلون إليه بعقولهم وهذا لا يتفق مع الإسلام ، ولا مع العلم الذي يؤمنون به .

ومن أصحاب هذا الفكر علماء وطلاب جامع الزيتونة حتى عُرفوا بالزيتونيين ، وأحياناً أخرى بالشبيبة الزيتونية ، وأساتذة المعهد الصادقي ، ويُعرفون أحياناً بقدماء الصادقية ، ورجالات الحزب الحرّ الدستوري التونسي القدماء أو زعماؤه الحقيقيون ، وقد يُطلق عليهم أحياناً الحزب القديم ، ويضاف إلى ذلك عامة الشعب ، المسلمون بالفطرة ، والذين لا يعرفون إلا الإسلام فكراً ، وعقيدةً ، وسلوكاً ، ومنهج حياة ، وأخلاقاً ، وقيماً ، ومنه تنبع جميع قضايا حياتهم .

وهؤلاء أنموذج في الوطنية ، إذ يرون أنه لا يمكنهم التعايش مع

الفرنسيين المستعمرين الصليبيين لأنهم يؤمنون تمام الإيمان أنهم يختلفون عنهم تمام الاختلاف ، عقيدةً ولغةً ، ولما كانت كل جوانب الحياة تؤخذ أو تنبع من العقيدة لذا فهم لا يلتقون مع الفرنسيين أبداً ، بل هناك ما هو أشدّ من هذا إذ يعتقدون أن الفرنسيين إنما دخلوا تونس وغيرها من الأقطار الإسلامية لإذلال المسلمين ، وفي سبيل القضاء على الإسلام بدافع الحقد الصليبي ، فكيف ينظر المرء إلى آخر جاء لإذلاله ، وقتل أعزّ شيء عنده ، وهو العقيدة ؟! إذن لا يمكن أن يقبل هؤلاء الفرنسيين أبداً ، ولا بدّ من قتالهم لإخراجهم من البلاد . فهم إذن أصحاب عقيدة ، ويلتقون مع المخلصين بالوطنية بل إنهم أشدّ الوطنيين إخلاصاً .

وإذا كان الفكر الإسلامي قبل الحماية غير واضح تماماً لدى الأفراد نتيجة المرحلة التي عاشها المسلمون من التأخر ، وغياب المنهج والجهل ، ثم جاء الاستعمار الصليبي وبذل جهده لإبقاء المسلمين على حالتهم ؛ بل وتركهم نياماً ، وإعطاء المنوّمات لهم بإذلالهم ، وإفقارهم ، وتجهيلهم ، وإبعادهم عن المناصب ، فاشتدّت المصيبة ، إلا أن المسلمين قد أخذوا يستيقظون من سباتهم ، وينفضون عن عيونهم الغبار الذي تراكم عليهم فيما مضى ، فبدأت الصحوة ، وغدا الفكر الإسلامي واضحاً ، والمنهج بيّناً ، وبرز في تونس ، وإن كان متأخراً قليلاً عما ظهر في بقية الأمصار الإسلامية كمصر والشام وباكستان وذلك بسبب تأخر تربع الاستعمار الفرنسي على صدور التونسيين ، وبرز منهم قادة أمثال راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وغيرهما ، وبدأ الاتجاه الإسلامي يقوى حتى احتلّ المكانة الأولى في البلاد .

ولقد خشي أصحاب الفكر المستورد هذا النشاط الإسلامي ، فوقفوا في وجهه جميعاً ، وخاصة أن السلطة بيدهم ، وتدعمهم الدول الأخرى التي لها النفوذ العالمي ، والتي تخشى انكماش ذلك النفوذ فيما إذا عادت للإسلام دولته وعاد له مجده . ووُضع القادة في السجون ، وأُلقي القبض على الكثيرين ، وتحدّثت وسائل الإعلام العالمية عن الرجعية ، والتخلّف ، والتعصّب ،

والتطرّف ، وتحدّث بعض المسلمين عن وعي وعن غير وعي ، وأثيرت الاتهامات ، وكثرت الافتراءات ، ولكن الفكر لا يقاوم بالسيف ، والعقيدة لا تحارب بالضغط .

وعندما قامت حركة زين العابدين بن علي خرج قادة الاتجاه الإسلامي من السجن ، وأخذ الاتجاه دوره بين الحركات ، وإن كان يُنظر إليه بعين الحذر من بقية الفئات . ثم كُشف النقاب عن هذه الحركة ، وعاد الضغط على أصحاب الفكر الإسلامي .

٢ ـ الفكر المستورد وقد دخل مع الحماية الفرنسية ، إذ هُزم بعض الرجال فكرياً بعد أن هُزموا عسكرياً ، وفتن بعض الناس بالعلم التجريبي ، وبُهر بعضهم بالحضارة المادية ، وأعجب بعض السكان بسلوك الفرنسيين التحرّر من كل قيمة ، وغلبت على بعضهم أهواؤهم وشهواتهم ، فرغبوا أن يعبّوا من دنياهم ما شاء لهم هواهم ، فانطلق هؤلاء ، وأولئك يقلّدون الفرنسيين ، ويطالبون بالسير على منهجهم بترك مخلّفات الماضي وما فيها من إيجابيات وسلبيات ، وأخذوا يجترّون الكلمة الدخيلة كالديمقراطية ، والاشتراكية ، والعلمانية ، والشيوعية ، والماسونية ، و . . . وهذا يدعو لهذا المبدأ ـ حسب زعمه ـ ويجعله عنواناً لتجمعه ، وذاك ينادي بذلك الشعار ويضعه لافتة لحزبه ، ويتكلّم من يتكلّم ، ويتشدّق من يتشدّق ، و . . . وقد ينتقل بعضهم من خطٍّ إلى آخر ـ كما سنرى ـ إذ لا فرق بين مسارٍ وثانٍ ، فكلها تنبع من معينٍ واحدٍ ، وهو المادة ، والتحرّر من كل قيدٍ عقدي أو أخلاقي ، أو ما تعارف عليه المجتمع ، ومن كل القيم . وقد برز الحزب الشيوعي ، والحزب الحرّ الدستوري الجديد ، وتجمعات ثانية ، فلما تسلّم الحزب الحرّ الدستوري السلطة ، ومُنع الحزب الشيوعي ، وبقية الأحزاب والتجمعات من النشاط وحظر عليها ذلك انخرط قادتها كلهم في صفوفه ، إذ الفكر واحد والسلوك واحد ، وإن اختلف المدار .

ولما سُمح بعودة النشاط عادت لتظهر من جديد ، إذ كانت تعمل تحت

جناح الحزب الاشتراكي الدستوري ، ومن المصلحة الآن أن يبرز قادتها مستقلين ، وأن ينطوي غيرها تحت جناحها ، وإن كانت تعمل في ظلّ السلطة فيجب أن تعمل الآن لتتسلّم هي السلطة ، ويستظلّ غيرها بظلّها ، فالقضية قضية زعامة ، وقد برز حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وحزب الوحدة الشعبية ، وحزب البعث ، ومنظمة العمل التونسي ، ومنظمة الشعلة ، والتجمع الاشتراكي التقدمي .

وليست هذه الأحزاب والتجمعات كلها ذات موقفٍ واحدٍ من الإسلام ، فبعضها يعلن الحرب عليه كالشيوعية ، وبعضها يُخفي تلك الحرب كالعلمانية ، وبعضها يريد التحطيم تحت غطاء كالماسونية ، وبعضها يسكت غير أن أفراده يسلكون السلوك المخالف للإسلام ، فلا يؤدّون العبادات ، ولا يقومون بأي شعيرةٍ من شعائره ، ويرتكبون المحرّمات ، ونساؤهم سافرات متبرّجات ، وبعضها يعادي الإسلام ما دام يقف أمام شهواته ومصالحه ، ويحارب كل من يريد أن يذكّره أو ينصحه أو يعظه ، وربما كان أفراد من مختلف هذه الجماعات لا يعادون الإسلام ، بل لا يعرفون أن جماعاتهم ضدّ الإسلام ، وإنما يسيرون وراء قادتها ، وقد يتعصّبون لهم ولأحزابهم سيراً وراء مصالحهم وتبعاً لأهوائهم .

وإذا كانوا جميعاً يدّعون الوطنية فإنهم يختلفون في صدقهم ، وفي الفلك الذي يدورون فيه ، فالحزب الشيوعي وحده ينظر إلى الوطنية من خلال الفكر الشيوعي العالمي الذي تمليه موسكو على أتباعها ، وتطرحه من خلال مصالحها الخاصة ، ومنافستها مع الرأسمالية ، ففكره وتصرّفه مفروضٌ عليه ، ولا ينبع من كيانٍ ذاتي ، وهو يدور في الفلك الشيوعي . وأما ما عداه من الأحزاب والتجمعات ذات الفكر المستورد فتدعو إلى الوطنية من خلال مصالحها الخاصة وسيطرتها على السلطة دون أن تكون تابعةً في قراراتها الداخلية لغيرها ، وإن كان أكثرها يدور في فلك الرأسمالية لتأييده ودعمه في الوصول إلى القمة والمحافظة عليه بعد ذلك . وأكثر القواعد والأفراد يرغبون في استقلال بلادهم

الباب الثالث

الجزائر

وتميّزها بكيانها الذاتي .

وفي كل تجمّع أفرادٌ يختلفون في آرائهم ، وبينهم من يحمل الأفكار كلها ، وتدرّجها من طرفٍ إلى آخر ، فهو بين هذا وذاك .

ويسعى الاتجاه الإسلامي إلى التعريب والتميّز الكامل بالشخصية العربية الإسلامية ، ولا يبالي غيره بالتعريب ولا يهتمّ بذلك ، وإذا وُجد من دعا إليه من باب التعصّب إلى العربية فهي مجرّدةٌ من مضمونها الإسلامي الذي فيه التصحيح لكل المقوّمات العربية .



لمحة عن الجزائر قبل إلغاء الخلافة

طمعت فرنسا بالجزائر رغبةً في احتلال أراضيها ، ونهب خيراتها ، وحتى الجزائر يُطمع فيها ، كما كانت فرنسا تودّ أن تلفت نظر الفرنسيين في الداخل إلى الخارج وإلى انتصاراتٍ وهميةٍ ، فإن ما في الداخل يقضّ مضاجع الحكم فيريد أن يُلهي الناس في التفكير بما يحدث وراء الحدود ، وإن ضعف الجزائر لَيُشجع فرنسا على الإقدام على هذه المغامرة ، وكانت فرنسا مدينةً للجزائر بأموال كبيرةٍ ثمن قمحٍ اشترته منذ أيام الثورة الفرنسية ، وماطلت في الدفع للظروف التي تمرّ بها ، وأملاً في عدم الدفع باحتلال الجزائر ، ويجب ألاّ ننسى الحقد الصليبي الدفين الذي يكمن بين ضلوع نصارى أوربا .

أخذت فرنسا تتحيّن الفرص للقيام بمغامرتها ، وجاءت الفرصة عندما طالب « الداي » في الجزائر القنصل الفرنسي بتسديد الديون ، فأساء القنصل الأدب ، فما كان من الداي إلاّ أن صفعه ، وأمره بالخروج من القصر ، فكتب القنصل إلى حكومته بما تمّ ، فعدّت ذلك إهانة ، وأخذت تستعد للغزو ، ولم تُجدِ الوسائل السياسية في إقلاع فرنسا عما صمّمت عليه .

ولما أكملت فرنسا استعدادها أرسلت في أواخر عام ١٢٤٥هـ حملةً مؤلّفة من ١٠٣ سفينة بحرية ، وأربعمائة سفينة نقل تحمل أربعين ألف مقاتل ، ونزلت هذه القوة على البر ، واحتلّت موقع (سيدي فرج) في تاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٤٥هـ (١٤ حزيران ١٨٣٠م) ، وبعد معارك طاحنةٍ بين

الطرفين ، ومقاومة عنيفة أبدتها القوات الجزائرية ، وتضحيات جسيمة قدمتها ، انتصر المعتدون ، ودخلوا مدينة الجزائر في تاريخ ١٤ محرم ١٢٤٦هـ (٥ تموز ١٨٣٠م) ، واضطر الداي إلى الاستسلام ، وترك مدينة الجزائر ، واتجه إلى مصر حيث نزل بالإسكندرية . اتجه الفرنسيون إلى بقية الولايات ، فساروا إلى (وهران) حيث تمكّنوا من دخولها عام ١٢٤٩هـ بعد أن انتصروا على واليها العثماني « حسن بك » ، ودخلوا (قسنطينة) عام ١٢٥٣هـ بعد مقاومة واليها العثماني « أحمد بك » هذه المدة كلها ، وانتهى الفرنسيون من احتلال ولاية الجزائر كلها عام ١٢٥٥هـ ، أي أن احتلال هذه الولاية الضعيفة النائية استمرّ تسع سنوات من قبل القوات الفرنسية المعتدية .

حاولت فرنسا اغتصاب الأراضي الخصبة من أرض الجزائر ، وإعطاءها للفرنسيين إغراءً لهم في سكنى الجزائر ، ليكونوا عوناً لها وعيوناً لتثبيت أقدام الفرنسيين فيها ، وليخلصوا لحكومتهم بعد أن قدّمت لهم المنح السخية التي نهبتها من البلاد التي احتلّتها ، وفي الوقت نفسه تكون قد افقرت أهل الجزائر ، فيضطرون نتيجة الحاجة إلى الخضوع للمعتدين ، والرضوخ لأوامرهم ، فيصيبهم الذلّ ، وما ذلّ قوم إلا وسلّموا قيادهم لغيرهم ، كما عمل الفرنسيون على نشر المفاسد وشيوع الرذيلة وخلع المرأة المسلمة من مجتمعها المسلم ، وجعلها تقلّد المجتمعات الغربية التي لا تعرف حشمة ولا حياة ، ولا حرمة ولا وقاراً ، فقد ترك الفرنسيون حبل الفساد على مداه ، وبذروا الحب لكل راغب أو راغبة ، ومتى انطلق الناس وراء شهواتهم تركوا الآخرين يرتعون في مراعاهم ، ولا يبالون أنهم تسلّم زمام الأمر فيه .

وقفت القبائل في وجه الاستعمار الفرنسي الصليبي ، وقد وجدت في الفرنسيين حقداً شديداً ضد المسلمين وخيانة وغدراً ونقضاً للعهود ، لقد أمر القائد الفرنسي « روفيجو » بتحويل أجمل مسجد في مدينة الجزائر إلى كنيسة ، فقام الجنود الفرنسيون باقتحام المسجد على حين كان في داخله أربعة آلاف مسلم ، وأعملوا فيهم القتل بالحراب ، وهم يؤدّون الصلاة داخل المسجد

الذي لم يلبث أن تحوّل إلى « كاتدرائية الجزائر »[١] .

كما أقدم الفرنسيون على ذبح قبائل مسلمة كاملة ، مثل قبيلة العوفية ، وهذا ما أثار سخط المسلمين جميعاً ، وإذا كان الحضر لا يستطيعون الحركة لأن الفرنسيين فوق رؤوسهم ، فإن القبائل كانوا على حرية نسبياً ، فنهضوا للجهاد .

بداية المقاومة : قرّر القائد الفرنسي « دوبورمون » الذهاب إلى مدينة (بليدة) يوم ٢٩ صفر ١٢٤٩هـ (٢٥ تموز ١٨٣٠م) على رأس جيشٍ مكوّن من ألف جندي مشاة وبعض مئات من الخيالة ومدفعين ، فكتب إليه « ابن زعمون » رئيس قبيلة « فليسة » يطلب منه عدم التقدّم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظّم العلاقة مع الفرنسيين ، ولكن « دوبورمون » لم يبالِ ، وسار إلى (بليدة) ، فاصطدم أثناء عودته مع « ابن زعمون » ، ففقد أحد معاونيه والمئات من رجاله . وزادت قوة « ابن زعمون » ، وانضمّت إليه القبائل في سهول (متيجة) ، واقتحم مدينة (بليدة) يوم ٢ رجب ١٢٤٩هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٨٣٠م) ، ودارت معركة عنيفة أبيد فيها الكثير من الحامية الفرنسية التي كانت تعمل تحت قيادة العقيد « روليير » ، وفي اليوم التالي وصل القائد « كلوزول » إلى (بليدة) من حملته الفاشلة على بلدة (المدية) عاصمة إقليم (تيطري) ، فوجد ما حلّ بالحامية الفرنسية في (بليدة) ، فاضطُرّ إلى سحب القوات إلى مدينة الجزائر . ثم انضمّ « سيدي السعدي » إلى « ابن زعمون » ، كما كان « مصطفى بو مرزاق » يقود المقاومة من جهة ثانية في سهل (المتيجة) . غير أن قوات فرنسا الضخمة قد تمكّنت من تشتيت قوات « ابن زعمون » ، واضطرّ بعدها للاعتزال ، على حين انضمّ بقية القبائل وزعماؤها إلى حركة عبد القادر الجزائري[٢] .

---

(١) جهاد شعب الجزائر ـ المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ص ٨٩ ـ بسام العسلي .

(٢) انظر المرجع السابق .

كان شيوخ قبائل المرابطين ، وهم من خرج من الأندلس ، واستقرّ في الجزائر ، قد ضاقوا ذرعاً بأعمال الفرنسيين ووحشيتهم ، فتشاوروا فيما بينهم ، وأشار عليهم أحدهم - وهو محي الدين بن مصطفى الحسني - بالتوجّه إلى سلطان المغرب ، ففعلوا ، ووعدهم عبد الرحمن بن سليمان سلطان المغرب ، وأرسل لهم ابنه علياً بقوة تقدّر بخمسة آلاف مقاتل ، فاجتمع المرابطون ، وبايعوا محي الدين أميراً عليهم لقتال الفرنسيين ، فقادهم مدة سنتين ، ثم تنازل لابنه عبد القادر[1] .

كان في الجزائر ما يقرب من ستة آلاف من العثمانيين قُتل منهم ألف وخمسمائة ، وعمل الباقون مع الجزائريين . أما اليهود فقد كانوا أكبر أعوان الفرنسيين ، وأسوأ أعداء المسلمين ، مع أن الأسباب المباشرة لاحتلال فرنسا للجزائر إنما كانت نتيجة مطالبة الجزائر لفرنسا بديونها وحقوق رعاياها من يهود حيث كانت لهم ديون على الحكومة الفرنسية يومذاك .

أعلن عبد القادر الجزائري الجهاد ، ونظّم حكمه فكان بمثابة رئيس للوزراء ، وله نائب ، ووزراء للخارجية ، والخزانة ، والأوقاف ، والزكاة والأعشار ، والخزانة الخاصة ، وكان للوزراء كتبة ، واختار مجلساً للشورى يتألف من أحد عشر عضواً يمثلون مختلف مناطق البلاد ، وعلى رأسهم كان

---

(1) عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى الحسني الجزائري: وُلد عام ١٢٢٢هـ في (القيطنة) إحدى قرى ولاية وهران ، وتعلّم في وهران ، وحجّ مع أبيه عام ١٢٤١هـ ، فزار المدينة ، ودمشق ، وبغداد ، وبايعه الجزائريون لقتال الفرنسيين ، فقاد الجهاد خمس عشرة سنة ، وضرب نقوداً سماها « المحمدية » ، وأنشأ معامل لصنع الأسلحة والأدوات الحربية وملابس الجند ، ولما انقطع دعم سلطان المغرب ضعف عبد القادر ، فطلب شروطاً للاستسلام رضي بها الفرنسيون ، فاستسلم عام ١٢٦٣هـ ، فنفوه إلى (طولون) ، ثم نقلوه إلى (أمبواز) ، فبقي فيها أكثر من أربع سنوات ، وزاره في سجنه الإمبراطور « نابليون الثالث » ، وأطلق سراحه ، ولكن اشترط عليه ألا يعود إلى الجزائر ، فزار باريس ، واستانبول ، ودمشق ، واستقرّ في دمشق عام ١٢٧١هـ وفيها حمى النصارى عندما وقعت أحداث عام ١٢٧٧هـ ، وتوفي في دمشق عام ١٣٠٠هـ .

قاضي القضاة . ونظّم الجيش فكان الرقيب يقود اثني عشر جندياً ، ورئيس الصف يقود عشرين جندياً ، ويقود السياف مائة جندي ، والآغا ألف جندي . وكان في كل منطقة من الجزائر رئيس عليها ومعه عدد من المقاتلين يتفاوت بين منطقة وأخرى . واتخذ من مدينة (المعسكر) قاعدة له . واتصل بمن بقي من العثمانيين فأعلنوا السمع والطاعة .

بويع عبد القادر الجزائري أميراً للجهاد في ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٨٣٢م) ، ولكن رفض البيعة والطاعة بعض المقاتلين المنافسين ، حسداً من عند أنفسهم لتكون لهم الإمرة ، واضطرّ إلى الصدام معهم ، وانتصر عليهم ، ودخل مدينة تلمسان ، وعامل أهلها أحسن معاملة ، وتوفي والده في هذه الأثناء .

استولى القائد الفرنسي « دي ميشيل » على (أرزو) و (مستغانم) ، وقد أسرع عبد القادر وأغار عليها ، وحاصر مستغانم ، واضطرّ إلى العودة إلى قاعدته في (المعسكر) . وعقد الجنرال « تريزيل » معاهدة مع « مصطفى ود إسماعيل » رئيس قبائل (الدوائر والزمالة) . ثم جرت معاهدة بين الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشيل في تاريخ ١٧ شوال عام ١٢٤٩هـ (٢٦ شباط ١٨٣٤م) ، لوقف القتال ، وإطلاق سراح الأسرى ، وحرية التجارة ، واحترام عادات وديانة المسلمين .

لم ترق المعاهدة السابقة للفرنسيين ، فاستدعوا « دي ميشيل » ، وعيّنوا حاكماً للجزائر « هو « ديرلون » ، وأصبح حاكماً عاماً بعد أن كان سلفه قائداً للحملة . فقرّر الحاكم الفرنسي نقض المعاهدة السابقة ، وجاءت الظروف مواتية له ، إذ هُزم عبد القادر أمام مصطفى ود إسماعيل ، ثم التقيا ثانية في معركة طاحنة في سهل (محرز) يوم ٧ ربيع الأول ١٢٥٠هـ (١٣ تموز ١٨٣٤م) ، غير أنهما قد تصالحا ، ولكن استطاع عبد القادر من الانتصار على منافسيه الآخرين وهما « سيدي العريبي » ، و « الغماري » رئيس قبائل بني أنجاد . ألغى « ديرلون » المعاهدة ، وسار عبد القادر فقضى على تمرّد قبادة

أولاد سيدي العربي في وادي الشليف ، ثم انطلق بعدها إلى موسى حسن الملقب بأبي حمار ، وكان قد احتلّ بلدة (المدية) فانتصر عليه . وكان لا بدّ من الصدام مع الفرنسيين ، فالتقى عبد القادر مع الجنرال « تريزيل » على نهر المقطع قرب الساحل ، فانتصر عبد القادر انتصاراً رائعاً ، واضطرّ الفرنسيون على توقيع معاهدة (المقطع) مع عبد القادر في الأول من ربيع الأول ١٢٥١هـ (٢٦ حزيران ١٨٣٥م) .

استدعى الفرنسيون « ديرلون » ، وحلّ الجنرال « دارلانج » مكان الجنرال « تريزيل » ، وأعيد « كلوزيل » إلى الجزائر في تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٢٥١هـ (١٠ آب ١٨٣٥م) ، ومنها سار إلى وهران ، فوصل إليها في ٦ شعبان ١٢٥١هـ (٢١ تشرين الثاني ١٨٣٥م) ، وبعد ستة أيام انطلق نحو مدينة (المعسكر) قاعدة الأمير عبد القادر باثني عشر ألفاً من المقاتلين ، واستطاع دخولها في ١٦ شعبان ١٢٥١هـ (٦ كانون الأول ١٨٣٥م) .

أعاد الأمير عبد القادر جمع القبائل ، وعاهدوه على الجهاد مرة ثانية ، وخرج بهم للدفاع عن تلمسان ، وخرج قائد مستغانم الجديد « بوشناق » ليشاغل الأمير عن مدينة المعسكر ، غير أن قواته التقت مع جيوش المسلمين عند (البطحة) ، فتمزّق شمل جنده ، وعاد مدحوراً إلى (مستغانم) ، أما الأمير عبد القادر فقد سار لتأديب قبائل الزمالة التي تحالفت مع الفرنسيين ، فقتل قائدها ، وتابع سيره نحو تلمسان ، فالتقى بقواتٍ جديدةٍ للزمالة بقيادة رئيسها مصطفى ود إسماعيل ، فدحرها بعد أن أباد قسماً منها ، ورجع الباقي إلى تلمسان ، ثم التقى بعبد الله غماري قائد قبيلة « أنجاد » الذي جاء دعماً للزمالة ، ولكن أفراد هذه القبيلة فرّوا مباشرة ، وجُرح رئيسهم .

وأراد « كلوزيل » إخراج نفسه من الحرج الذي وقع فيه بهزيمة القبائل التي تتعاون مع فرنسا ، فسار إلى تلمسان يريد دخولها بثمانية آلاف جندي ، واصطدم مع الأمير عبد القادر بمعركةٍ حاميةٍ على أبواب تلمسان ، وانضمت بعض القبائل إلى الفرنسيين إلى جانب مصطفى ود إسماعيل ، وتمكّن

الفرنسيون من دخول تلمسان في تاريخ ٢٥ رمضان ١٢٥١هـ (١٣ كانون الثاني ١٨٣٦م) ، واضطرّ الأمير عبد القادر إلى الانسحاب إلى (وجدة) على الحدود الجزائرية مع المغرب . وفرض « كلوزيل » على أعوانه من العرب مائة ألف فرنك دليلاً على إخلاصهم .

كان هدف « كلوزيل » إبقاء صلةٍ بين الساحل وتلمسان ، ووجد أن منطقة (تافنة) صالحة لتأمين هذا الاتصال ، وإن كانت منطقةً جبليةً تفصل بين الساحل وتلمسان ، وبينما كان في (تافنة) ؛ وجد نفسه أمام جيش يقوده الأمير عبد القادر ، فانهزم « كلوزيل » ، وانسحب إلى تلمسان ، حيث ترك هناك حامية بقيادة نائبه « كافينياك » ، وهرب باتجاه وهران ، وإذا بكوكبةٍ من جند الأمير عبد القادر تلاحقه حتى أبواب وهران حيث حجبته المدينة ، وحالت بينه وبين مطارديه ، ولكنه استمرّ يلهث من الخوف ، وأصدر تعليمات بتعيين الجنرال « دارلنغ » قائداً على وهران ، والجنرال « بهاراغوا » على الجند ، وانسحب هو إلى مدينة الجزائر . وعندما شعر بالأمن وابتعد عن الخصم أصدر بياناً أعلن فيه أن الحرب قريبة الانتهاء ، وأن الأمير عبد القادر قد أنهكته الهزائم . وفي النهاية أعطى تعليمات للجنرال « دارلنغ » بإقامة حصن في (تافنة) لتأمين الصلة بين وهران وتلمسان .

وأقام الجنرال « دارلنغ » الحصن في (تافنة) ، واصطدم بالمسلمين في عدة معارك ، وكان يحاصر مع جيشه في كل مرة حتى استطاع الوصول إلى وهران خائر القوى بعد أن ترك أكثر أتباعه جثثاً في العراء ، وأخبر حكومته بما حدث ، وطلب منها الدعم ، فأرسلت له النجدات ، ووصل الجنرال « بيجو » على رأس ثلاث فرق عسكرية إلى (تافنة) يوم ٢١ صفر ١٢٥٢هـ (٦ حزيران ١٨٣٦م) ، وفتح الطريق إلى تلمسان بالقوة ، واصطدم مع الأمير عبد القادر في معركةٍ على ضفاف نهر (الزقاق) ، وانتصر فيها بعد أن تخلّت القبائل عن مواقعها في جيش الأمير عبد القادر . وانتفش « بيجو » زهواً بما أحرزه ، وأبلغ حكومته وسافر إلى باريس .

وحد « كلوزيل » بعد أن رجع من فرنسا أن يجي على الباي أحمد في (قسنطينة) ، فوصل إلى (عنّابة) في شعبان ١٢٥٢هـ (تشرين الثاني ١٨٣٦م) ، ومنها انتقل إلى (قالما) ثم سار إلى قسنطينة ، فاصطدم مع ابن عيسى في معركة حامية فقد فيها معظم جنده ، ومن بينهم ابنه ، ونجا هو بنفسه بقدرٍ من الله ، فعزلته فرنسا ، وانتقل إلى أسبانيا حيث قضى بقية حياته فيها .

لما هُزم « كلوزيل » أمام أحمد باي قسنطينة هجم الأمير عبد القادر ومن انضمّ إليه على الفرنسيين فلم يبق لهم أي أثر في إقليم وهران ، وأصبح سهل (متيجة) تحت نفوذه ، ثم أصدر أوامره إلى مصطفى التهامي وابن حيدي بالتوجّه إلى مدينة وهران لاحتلالها ، وأصدر أمراً آخر إلى محمد بن علال لاحتلال مدينة الجزائر ، وقد استطاع محمد بن علال دخول الجزائر ، وتوجّه الأمير عبد القادر لدخول تلمسان .

حوصر الفرنسيون حتى أصابهم الجوع ، فعمل أحد اليهود ، واسمه « دوران » في إقناع الأمير عبد القادر لإمداد الفرنسيين بالطعام والحبوب ، وأن يمدّوه بالحديد والرصاص .

ولما وصل الجنرال « بيجو » إلى الجزائر بدأ بالاتصال مع الأمير عبد القادر ، ونتيجة الاتصالات كانت معاهدة (تافنة) . إذ عقد الأمير عبد القادر مؤتمراً قرب (تافنة) دعا إليه زعماء المسلمين الجزائريين ، والقادة العسكريين ، ورؤساء القبائل ، وحدّثهم عن المعاهدة مع الفرنسيين ، وبعد مناقشاتٍ وخلافاتٍ وُقّعت المعاهدة في تاريخ ٢٦ صفر عام ١٢٥٣هـ (٣١ أيار ١٨٣٧م) .

وتنصّ المعاهدة على ما يلي :

١ ـ يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الفرنسية على الجزائر .

٢ ـ تحتفظ فرنسا لنفسها بوطن في بلدان : وهران ، ومستغانم ، ومازغران ، ونواحيها المحيطة بوهران وأرزو ، ومنطقة أخرى محدودة من الشرق بنهر المقطع والسباخ التي يجري فيها ، ومن الجنوب بخطٍّ يبدأ من السباخ المذكورة ماراً بالضفة الجنوبية للبحيرة وممتداً إلى وادي المالح في اتجاه سيدي سعيد ، ومن هذا النهر إلى البحر يكون تابعاً للفرنسيين .

أما إقليم الجزائر فيعدّ منطقة فرنسية : مدينة الجزائر ، والساحل ، وسهل متيجة محدداً من الشرق بوادي الخضرة إلى أمام حتى حدّ رأس أول جبل ، حتى وادي (شفة) ، ويدخل في ذلك (البليدة) وسائر نواحيها ، وغرباً من وادي (شفة) إلى الد المقابل لوادي مازغران ، ويمتد من هناك حتى يوازي ساحل البحر ويشمل القليعة ونواحيها كلها .

٣ ـ يحكم الأمير عبد القادر إقليم وهران ، وإقليم (تيطري) ، وما لم يحدّد في المادة الثانية لفرنسا ، وليس له الحق في دخول أي جزءٍ آخر من الولاية .

٤ ـ ليس للأمير أية سلطة على المسلمين الذين يرغبون في الإقامة في المنطقة الفرنسية ، ولكن لهؤلاء حرية الانتقال منها ، والإقامة في المنطقة التابعة للأمير عبد القادر ، وفي الوقت نفسه يمكن للسكان المقيمين في المناطق التابعة للأمير أن ينتقلوا منها ، ويقيموا في المناطق الفرنسية .

٥ ـ يتمتع المسلمون الذين يقيمون في المنطقة الفرنسية بحرياتهم الدينية ، ويمكنهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائر دينهم في كل خصوصياته تحت سلطة قضاتهم وعلمائهم .

٦ ـ يقدّم الأمير للجيش الفرنسي ثلاثين ألف مكيال من القمح ومثلها من الشعير ، وخمسة آلاف رأس من البقر ، ويتمّ تسليم هذه المواد في وهران على ثلاث دفعات ، تعطى أولاها في منتصف أيلول ، ويقدّم الباقي بعد شهرٍ دفعتين متتاليتين بينهما شهرٌ واحدٌ .

٧ ـ يمكن للأمير أن يشتري من فرنسا البارود ، والكبريت والأسلحة التي يحتاجها .

٨ - يتمتع الكراغلة الذين يرغبون في البقاء في تلمسان أو غيرها بحرية التملك ، ويعاملون كمواطنين . أما إذا رغبوا في الانتقال إلى المنطقة الفرنسية فعليهم أن يبيعوا أملاكهم أو يؤجروها قبل الانتقال .

٩ - تتخلى فرنسا للأمير عن (راشقون) ، و (تلمسان) وقلعتها ، وعن كل المدافع التي كانت فيها ، ويتعهد الأمير بنقل الأمتعة كلها إلى وهران إضافة إلى العتاد الحربي التابع للحامية الفرنسية في تلمسان .

١٠ - تبقى المبادلات التجارية حرة بين المسلمين والفرنسيين ، ويمكن لكل طرف أن يقيم مبادلة في منطقة الآخر .

١١ - يلقى الفرنسيون موضع الاحترام بين المسلمين ، وكذا المسلمون بين الفرنسيين ، ويضمن المسلمون الأملاك التي اقتناها الفرنسيون في منطقة المسلمين أو التي يمكن أن يقتنوها ، ويتصرفون بها في حرية ، ويضمن الأمير خسارة ما قد يسببه المسلمون فيها .

١٢ - يتعهد الأمير بعدم تسليم أي جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية مهما كانت دون إذن فرنسا .

١٣ - يتم تبادل المجرمين بين المنطقتين .

١٤ - لا يصح إجراء المعاملات التجارية للولاية إلا في الموانىء الفرنسية .

١٥ - يكون لفرنسا ممثلون لدى الأمير ، وفي المدن الخاضعة لسلطانه ليعملوا وسطاء لمصلحة الرعايا الفرنسيين ، وللنظر في كل الخصومات التي قد تحدث بينهم وبين المسلمين ، وللأمير الامتياز نفسه في المدن والموانىء الفرنسية[1] .

رشقون ٢٦ صفر ١٢٥٣هـ ، ٣١ أيار ١٨٣٧م

بعد هذه المعاهدة تفرغ الأمير عبد القادر لتنظيم شؤون دولته وتصفية

(١) انظر المعاهدة في سلسلة جهاد شعب الجزائر - الجزء الرابع - بسام العسلي - دار النفائس - بيروت .

منافسيه ، كما تفرغ الفرنسيون للقضاء على أحمد باي قسنطينة ، ومع الأسف ، يبدو أن المسلمين لم يتعاونوا بعضهم مع بعض رغم أنهم يقاتلون الفرنسيين ، وربما كان بعضهم ينتظر ليرى مصرع الآخر على يد العدو الصليبي المشترك ، وهذا ما كان ينتظره الأمير عبد القادر لأحمد باي قسنطينة ، عندما كان الجنرال « كلوزيل » يوجه جهده لأحمد باي قسنطينة كان الأمير عبد القادر ينتظر نتيجة الصراع ، فلما انتصر الباي تحرك عبد القادر ضد الفرنسيين ، وهذا ما يجعل التفكير يسبح بعيداً ، ويقف عند دراسة كل جزئية أو قول كل كلمة قد تأتي في موضع الثناء . وكان الأمير عبد القادر صوفياً من مشايخ الطريقة الدرقاوية ، وله منافسات لمشايخ بقية الطرق .

وعين « فالي » حاكماً عاماً جديداً للجزائر في ٣ رمضان ١٢٥٣هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٨٣٧م) ، ويحمل معه تعليمات محددة للتمسك ببعض المناطق التي تصل بين مدينة الجزائر وقسنطينة إذ أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للفرنسيين من ناحية التموين والانتقال ، وعندما وصل الحاكم العام الفرنسي إلى الجزائر أرسل هذه التعليمات إلى الأمير عبد القادر الجزائري ، وأخذ في مفاوضته في سبيل تنفيذها .

وعرف الأمير عبد القادر من خلال التعليمات ما تنويه الحكومة الفرنسية لذا فقد أسرع واحتل هذه المناطق ، وشدد قبضته عليها ، ونظم أمور قبائلها ، وعين عليها أحمد بن سالم تابعاً له .

أرسل الحاكم الفرنسي « فالي » الجنرال « دوسال » إلى (مليانة) في ذي القعدة ١٢٥٤هـ (شباط ١٨٣٩م) حيث يعقد الأمير عبد القادر مؤتمراً لرؤساء القبائل وزعماء المسلمين ، وقد تكلم الجنرال « دوسال » للحضور ، وحاول أن يبرهن لهم على ضرورة التنازل عن هذه المناطق لمصلحة الفرنسيين ، فكان جواب الجميع أن الحرب خير من التنازل . وحاول الأمير عبد القادر تغطية ما قام به من عمل عسكري بعمل سياسي فاتصل بملك فرنسا « لويس

فيليب » ، ووزير الخارجية الفرنسية ، ولكن لم يفده ذلك شيئاً إلا أن فرنسا مصممة على العمل العسكري .

جاء دوق دي أورليانز - ابن الملك لويس فيليب - للإشراف على تحرك عملية فرنسية من قسنطينة إلى مدينة الجزائر عن طريق المنطقة المتنازع عليها ، واجتازوا باب الحديد بحيلة وأوراق مزوّرة ، فاحتجّ الأمير عبد القادر ، وأعلن الحرب على القوات الفرنسية في تاريخ ٢٣ رمضان ١٢٥٥هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٨٣٩م) ، وهاجم المناطق الفرنسية ، فاعتصم الفرنسيون في مدينة الجزائر ، ولكن مدافعهم قد أوقفت هجوم الأمير عبد القادر ، وجاء الدعم إلى المارشال « فالي » ، فأصبح جيشه ثلاثين ألفاً ، وأعلنت فرنسا أن الجزائر منطقة فرنسية ، لا يمكن التنازل عنها ولا التراجع عن هذا أبداً .

كان الأمير عبد القادر يتجنّب الصدام مع الفرنسيين في معركة نظامية لقلّة جنده أمام القوات الفرنسية ، وإنما كان يعتمد على الإغارة والهجوم على أجنحة القطعات الفرنسية ، وحرب العصابات وخاصة في الجبال .

تولّى المارشال « بيجو » حاكماً عاماً فرنسياً جديداً للجزائر في ١ محرم ١٢٥٧هـ (٢٣ شباط ١٨٤١م) ، وبدأ يطارد الأمير عبد القادر ، وتمكّنت القوات الفرنسية من مباغتة الأمير بالقرب من زاوية المرابط سيدي يوسف في ٢٨ شعبان ١٢٥٩هـ (٢٢ أيلول ١٨٤٣م) ، واستطاع أن ينجو ، ثم هُزم في معركة وقعت في ١٨ رمضان ١٢٥٩هـ (١١ تشرين الأول ١٨٤٣م) ، واضطرّ للتوجّه نحو حدود المغرب ، وتمّ نتيجة ذلك اشتباك بين الفرنسيين والمغاربة ، واحتلّ المارشال « بيجو » مدينة (وجدة) ، ثم قام الأسطول الفرنسي بضرب مدينة (طنجة) المغربية ، ومدينة (موغادور) المغربية أيضاً ، وهذا ما جعل المغرب ترضخ لمطالب فرنسا ، وتتوقف عن دعم الأمير عبد القادر واحتضانه ، وهذا ما أثار شعور المسلمين في المغرب ، فراسلوا الأمير عبد القادر لمساعدتهم لخلع سلطانهم وتسليمه أمرهم ، غير أنه قد رفض ذلك .

وفي ربيع الأول ١٢٦١هـ (آذار ١٨٤٥م) رفع محمد بن عبد الله الملقّب « بومعزة » - من مشايخ الطريقة الدرقاوية - لواء الجهاد . ورجع المارشال « بيجو » إلى الجزائر ، ووصل عدد قواته إلى مائة وعشرين ألفاً ، وبدأ حرب إبادة تامة للسكان ، والحيوانات ، والمزارع ، فوقع الذعر في قلوب الناس ، وبدؤوا يتخلّون عن الأمير عبد القادر الذي اضطرّ إلى مراسلة الجنرال « لامورسيير » ، والإعلان له عن رغبته في الاستسلام وذلك في تاريخ ١٤ محرم ١٢٦١هـ (٢١ كانون الأول ١٨٤٧م) فوافق مباشرة على شروطه ، وفي ١٨ محرم من العام نفسه غادر الأمير عبد القادر الجزائر مع ثمانية وثمانين من أتباعه إلى حيث لا رجعة ، حيث اعتقل في جنوب فرنسا في (طولون) و (أنبواز) أكثر من أربع سنوات ، وزالت بعد مدة ملكية لويس فيليب ، وأعلنت الجمهورية التي انقلبت إلى إمبراطورية ، واعتلى العرش نابليون الثالث ، فزار الأمير عبد القادر في سجنه ، وأطلق سراحه بشرط ألاّ يعود إلى الجزائر ، فزار باريس ، واستانبول ، ثم استقرّ في دمشق عام ١٢٧١هـ ، وبقي فيها حتى مات عام ١٣٠٠هـ .

حركات المقاومة : لم تهدأ مقاومة الجزائريين بعد رحيل الأمير عبد القادر أبداً ، فما تندلع ثورةٌ وتهدأ ، وينقطع نزيف الدم ، ويضمّد المجاهدون جراحهم ، حتى تقوم حركةٌ مقاومةٌ في جهةٍ ثانيةٍ ، وإذا كان يؤخذ على حركات المقاومة هذه أنها لم توحّد جهودها ، ولم تخطّط للقيام في وقتٍ واحدٍ في مختلف المناطق ، وليس هذا ما يبرّره ، إلاّ أننا نحاول أن نجد لها الأعذار في صعوبة الاتصال والمواصلات ، ويجب أن لا نسقط الحاضر على الماضي ، وننظر إلى الحاضر وما فيه من سهولة الاتصال وسرعة المواصلات ، إذ لم يكن هذا متوفراً في تلك الأيام . كما أن كثرة القبائل ، والمنازعات فيما بينها ، يلعب دوراً في هذا ، إضافةً إلى عدم الوعي ، وعدم الفهم الصحيح للإسلام ، والطرق الصوفية ، والمنافسة فيما بينها ، ويجب ألاّ ننسى حظ النفس ، ما دام الوعي الإسلامي قليلاً . وإذا كنا نثني على من بقي في الساحة

مجاهداً فإننا لا نعرف عن الذين مضوا شيئاً ، فقد اتهم بعضهم بالخيانة وأعدم ، وهُزم بعضهم في الميدان وقُتل ، ولو استمر ربما كان خيراً ممن بقي ، ولكن دوّنت الأحداث لمصلحة من واتته الظروف ، وعاش ، وأضفى عليه المدوّنون كل صفات الرجولة ، وأعطوا من انتهى غير ذلك ، وهكذا إذ لم تدون الأحداث إثر وقوعها ، وتُحفظ لتؤخذ منها العبرة .

لقد قام الكثير من الثورات ، وحركات المقاومة ضدّ الفرنسيين ، ولعلّ من أهمّها :

١ ـ حركة ناصر بن شهرة عام ١٢٦٧هـ ، وكان يتنقل بين (نغزاوة) و (الجريد) .

٢ ـ حركة محمد الأمجد بن عبد الملك المعروف بالشريف « بوبغلة » عام ١٢٦٧هـ ، وقد تمّ القضاء عليها في ربيع الأول ١٢٧١هـ (كانون الأول ١٨٥٤م) ، وإن كانت قد استمرّت قليلاً بعد ذلك بقيادة الحاج عمر ، والإخوان الرحمانيين .

٣ ـ ثورة قبيلة بني « لالا فاطمة » ، واستمرّت حتى ٢٠ ذي القعدة ١٢٧٣هـ (١١ تموز ١٨٥٧م) .

٤ ـ حركة الصادق بن الحاج من أولاد سيدي منصور ١٢٧٣ ـ ١٢٧٥هـ .

٥ ـ حركة محمد بن بوخنتاش من أولاد سيدي رحاب البراكتية ١٢٧٦هـ .

٦ ـ ثورة أولاد ابن عاشور .

٧ ـ ثورة أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران .

٨ ـ حركة « ابن خدومة » أبو بكر بن قدور بن خدومة ١٢٧٥ ـ ١٢٨٦هـ .

٩ ـ حركة الصبايحية ١٢٨٦هـ .

١٠ ـ حركة أولاد عيدون بـ (الميلية) .

١١ ـ حركة أولاد خليفة بـ (تبسة) .

ثم جاءت حركة محمد المقراني .

ولعلّ الدافع الأول لهذه الثورة وما قبلها الوحشية البالغة التي يرتكبها

الفرنسيون بحقّ الشعب المسلم الجزائري ؛ من نهب للأرض ، وسلب للأملاك ، وهتك للأعراض ، وإبادة للأفراد ، وحرق للزروع ، ثم الجهاد في سبيل الله ضدّ المغتصبين الصليبيين الذين يعيثون في الأرض فساداً ، وأخيراً الدفاع عن البلاد والعباد والحقوق ، ولكن يجب ألا ننسى الدوافع الأخرى ، فالعثمانيون كانوا يثيرون الناس ضدّ المعتدين ، ويحملون فكرة الجامعة الإسلامية ، والجزائريون جزء من هذه الأمة الإسلامية ، والخلافة التي تمدّت العثمانيين تجمع عناصر الأمة بعضها إلى بعض ، فلا بدّ من أن يعملوا على الإثارة ضدّ الصليبيين ، وإن كانوا لا يستطيعون فعل شيء ، إذ تحدق بهم الأخطار من كل مكان ، حتى إن المسلمين قد أخلوا يأتمرون بأوامر الصليبية العالمية ، ويؤدّون دورهم في خدمتها ، ولعلّ والي مصر محمد علي وابنه إبراهيم كانا الصورة المثلى لهذا الاتجاه ، فقد أنهكا الدولة إضافةً إلى ما تعانيه من إنهاك في قتال الصليبيين الأوربيين : الروس ، والإنكليز ، والفرنسيين ، والنمساويين ، وأمم أوربا وشعوبها كلها .

وهناك انتقال محي الدين بن عبد القادر الجزائري من دمشق إلى الإسكندرية فتونس ، والاختفاء على الحدود بين تونس والجزائر ، والاتصال برجالات الجزائر ، ومراسلة قبائلها ، والتفاف المهاجرين والفارّين والمشرّدين الجزائريين حوله ، وإشاعة قرب ساعة الخلاص ، وإعداد جيش عثماني لاستعادة الجزائر .

وهناك هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) ، فشجّع ذلك الجزائريين على الثورة والثأر .

وهناك الكوارث الطبيعية ؛ من سنوات عجاف ، وانتشار مرض الكوليرا ، وغزو الجراد ، وكلها أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية المتردية من سوء تصرّف المستعمرين ، فانتشرت المجاعة ، وجاء اليهود فاستغلّوا تلك المجاعة أبشع استغلال ، فأخرج الجوع الناس مع ما في نفوسهم من واجب الجهاد ، وواجب الدفاع عن الأرض ، وواجب مقاتلة المغتصبين

حركة محمد المقراني : انطلق محمد المقراني مجاهداً في سبيل الله ، ثائراً على المغتصبين الصليبيين ، مدافعاً عن حقوق العباد ، وزحف على بلدة (البرج) في تاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٣٨٧هـ (١٦ آذار ١٨٧١م) ، وفي الوقت نفسه أمر أخاه « بومرزاق » بالتحرّك في منطقة سور الغزلان ، وابن عمه وصهره السعيد بن داود بالتحرّك في منطقة (الحضنة) وبلاد أولاد نائل ، وابن عمه الثاني بوزيد بن عبد الرحمن بالزحف إلى البرج مع خمسة عشر ألف مقاتل لدعم الثورة . غير أنه فشل في دخول بلدة البرج بعد حصارٍ دام عدة أيام .

واستشهد محمد المقراني وهو يصلّي ، إذ باغته الفرنسيون ، ولم يكن قد أخذ حذره بالشكل المفروض ، وذلك في تاريخ ١٥ صفر ١٢٨٨هـ (٥ أيار ١٨٧١م) ، ولما يمض على ثورته أكثر من واحدٍ وخمسين يوماً . ومع ذلك تُعدّ حركة محمد المقراني من أكبر حركات المقاومة الجزائرية ضدّ الفرنسيين ، إذ اشترك فيها أكثر من مائتي ألف مجاهد ، وخاضوا أكثر من ثلاثمائةٍ وأربعين معركة ، وعمل ضدّهم ما يزيد على ثمانمائة ألف مقاتلٍ فرنسيّ .

ثورة الشيخ محمد أمزيان الحداد : وينتمي إلى الطريقة الرحمانية[1] التي كان لها دورٌ في مقاومة الاستعمار الصليبي الفرنسي في الجزائر . فقد ساهم في الجهاد مع عبد القادر الجزائري ، وفي ثورة الشريف « بوبغلة » عام ١٢٧٢هـ ، وقاد الحاج عمر شيخ الرحمانيين حركةً بنفسه واعتُقل ، ونُفي إلى تونس ، كما قادت زوجته « لالا فاطمة » حركةً بنفسها ، وهي بنت الشيخ علي بن عيسى الخليفة الأول لمؤسس الزاوية الرحمانية ، فلما اعتقلت قاد الرحمانيين محمد أمزيان بن علي الحداد ، إذ آلت إليه مشيخة زاوية (صدوق) ، وقد دفع

---

(١) تنسب الطريقة الرحمانية إلى مؤسسها محمد بن عبد الرحمن المتوفى عام ١٢٠٩هـ ، ولد في قرية (آيت إسماعيل) في جبال جرجورة ، ودرس بالأزهر في مصر ، وانتسب للطريقة الخلوتية نسبة إلى أستاذه بالأزهر محمد بن سالم الحفناوي ، وصار له أتباع وتلامذة وأسسوا مدارس وعندما توفي خلفه في مشيخة الطريقة علي بن عيسى والد « لالا فاطمة » .

ولديه « عزيز » و « محمد » للجهاد ، لكبر سنه ، واندفع الناس وراءهما للجهاد حتى عمّت الثورة شرقي الجزائر كله .

كان محمد المقراني قد دعا محمد أمزيان للجهاد ، فأبدى استعداده ، وكان بين العائلتين خلاف استطاع محمد المقراني إزالته .

استسلم « عزيز » للفرنسيين في معسكر آيت عاشم يوم ١٢ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ (٣٠ حزيران ١٨٧١م) ، واعتُقل أخوه « محمد » بعد يومين ١٤ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ (٢ تموز ١٨٧١م) ، واضطرّ الوالد محمد أمزيان للاستسلام بعد عشرة أيام ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ (١٢ تموز ١٨٧١م) ، وبعد ذلك ضعفت الثورة .

حركة أحمد بومرزاق : هو شقيق محمد المقراني ، كان أخوه قد وجّهه إلى منطقة سور الغزلان ، فأخذ معه ابن عمه علي بن بورنان ، وتابع الجهاد بعد استشهاد شقيقه ، وتعاون مع أبناء الحداد ، فلما استسلم أحدهما ، واعتُقل الآخر ، أصبح بومرزاق ؛ هو القائد الفعلي للثورة ، وأخذ ينتقل من مكانٍ إلى مكانٍ يواجه الفرنسيين ، ويغير عليهم حتى ٤ ذي القعدة ١٢٨٨هـ (١٤ كانون الثاني ١٨٧٢م) حيث ضلّ مع ابن عمه مسعود بن عبد الرحمن عن القافلة ، وتعرّضا للجوع والعطش ومدة ستة أيام ، ووجدتهما سرية استطلاعٍ فرنسيةٍ في حالة إعياء ، فحملتهما إلى المعسكر الفرنسي ، وأسعفتهما ، وتعرّفت عليهما ، وكان ذلك في ١٠ ذي القعدة ١٢٨٨هـ (٢٠ كانون الثاني ١٨٧٢م) .

حوكم زعماء الثورة في محكمة الجنايات في قسنطينة في تاريخ ١٩ رجب ١٢٨٩هـ (٢١ أيلول ١٨٧٢م) ، واستمرّت المداولات أكثر من ستة أشهر ، ثم صدرت الأحكام ، فكانت كما يلي :

أحمد بومرزاق : إعدام .

محمد أمزيان بن علي الحداد : السجن المنفرد لمدة خمس سنوات ، فتوفي

بعد خمسة أيام ، إذ كان عمره يزيد على الثمانين .

عزيز بن محمد أمزيان الحداد : النفي خارج البلاد .

محمد بن محمد أمزيان الحداد : السجن المنفرد لمدة عشر سنوات .

فلما رُفعت الأحكام إلى رئيس الجمهورية للتصديق ، استبدلت جميعها بالنفي إلى كاليدونيا من قارة أوقيانوسيا ، وعددهم مائة وأربعة مجاهدين ، غير أن الفرنسيين قد عادوا فسمحوا لهم بالعودة إلى الوطن بعد عشر سنوات عدا أحمد بومرزاق الذي بقي في منفاه اثنتين وثلاثين سنة ، ثم عاد ولكنه لم يلبث سوى سنة في الجزائر حتى توفي . وفرّ « عزيز بن محمد أمزيان » إلى أستراليا فمكة حيث عاش متنقلاً بين جدة ومكة حتى سُمح له بالعودة ، غير أنه مات مسموماً في مرسيليا ، ومحمد بن محمد أمزيان الذي توفي في كاليدونيا عام ١٣٠٦هـ .

كما صودرت أملاك آل المقراني وآل الحداد كلها .

وبعد إخماد هذه الثورة (١٢٨٨م) ضعفت حركة الجهاد الجزائري ، وخفّت المقاومة ، وقلّت الثورات بسبب الأعمال الوحشية التي قام بها الفرنسيون ، ومنها الإبادة الشاملة ، وبسبب فقدان العنصر القيادي ، إذ استشهد مئات الألوف ، ونُفي الألوف إلى فرنسا ، وتونس ، والشام ـ وخاصة دمشق ـ ، ومصر ، وليبيا ، وبقية جهات العالم ، وأذل بقية الشعب بالإفقار ، والسجن ، والمراقبة الدائمة ، إضافة إلى الحرب النفسية ، وانتهاك الحرمات .

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، وساقت فرنسا أبناء الجزائر إلى ساحات القتال ، فمات منهم الكثير ، وانتظر الجزائريون نهاية الحرب لعلّ الضغط أن يخفّ عليهم ، فما ازداد المستعمرون في النهاية إلا همجية وشراسة .

الفصل الأول

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

أُلغيت الخلافة في تاريخ ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وانقطعت الروابط بين الأمصار وبين الشعوب الإسلامية حتى الواجب الأدبي على الأقل الذي كان على دولة الخلافة تجاه الجزائر ومساعدتها أو غيرها من الأمصار قد زال ، وأصبح كل مصر يتقوقع على نفسه يصارع الأعداء ، ضعيفاً مستكيناً لا إخوة له يسندونه ، ولا أمة ينتمي إليها تكون ظهيرةً له ، وهو قليل العدد أمام جموع الأعداء ، قليل الإمكانات أمام ضخامتها لدى الصليبيين المستعمرين ، منهوك القوى أمام جحافل تترى بعضها وراء بعض ، مقطّع الأوصال أمام ضربات الخصوم ، مفرّق الجماعات أمام تخطيط الأعداء ، وصعوبات المواصلات ، وكمائن المستعمرين .

لقد خمد الشعب العربي المسلم في الجزائر بسبب السياسة الاستعمارية الصليبية التي اتبعتها فرنسا ، لقد دان لحكّامها بعد الذلّ الذي أصابه ، ورضخ للأمر الواقع بعد أن وجد أنه لا قبل له أمام الباغين ، وخضع لسلطانهم عندما لم يجد له سنداً ، وخنع لقوانينهم الجائرة عندما زال قادته وعلماؤه على أيدي الطغاة الدخلاء .

السياسة الاستعمارية الصليبية : لم يكن هدف فرنسا من قتالها في الجزائر ، ولاستعمارها لبلادها أو لأي مصر آخر ، التخلّص من سداد بعض الديون التي عليها ، أو امتلاك بعض الأراضي الخصبة ، أو الحصول على

بعض الأماكن ليتوسّع فيها أبناؤها بعد أن ضاقت بهم بلدانهم ، أو التسلّط على بعض منابع الثروات المعدنية ، أو استرقاق السكان ليخدموا أبناءها ، ويكونوا لديها عمّالاً وخدماً ، أو لتكون الجزائر أو غيرها سوقاً لفرنسا أو لغيرها من الدول الصليبية بعد أن تكدّست المصنوعات في مستودعات معاملها ، لم يكن هذا كله غاية الاستعمار الصليبي ، وإنما قد يكون هذا من بعض أهدافها . ويمكن أن ينال هذا بأقلّ مما حدث ، فإن معركةً واحدةً كافيةٌ لإخضاع الشعب وحكمه فقد مُثّل هذا في كثيرٍ من أجزاء إفريقية ، وبقي المستعمرون هناك مئات السنين ، حتى تركوا البلاد هم من أنفسهم إذ وجدوا أنه من الخير لهم تكليف أحد أبناء البلد بحكمه نيابةً عنهم ، ويرحلون عنه فيوفّرون الكثير ؛ من المصروفات ، ومن الجنود ، ومن إبعاد الناس عن ذويهم ، و . . . ومع هذا تأتيهم خيرات البلاد ، ويبقى سوقاً لمنتجاتهم ، وأكبر من هذا وذاك عدم إبقاء كراهيتهم من قبل الأهالي ، وتوفير الدماء من الطرفين ، أو على الأقل من طرفهم أنفسهم إذ لا يبالون بدماء غيرهم وخاصة إذا كانت دماءً مسلمةً فهي رخيصة مهدورة في نظرهم ، ومن هذه البلدان : كينيا ، وموزامبيق ، ومدغشقر ، وجنوبي إفريقية ، وأنغولا ، والغابون ، وزائير ، والكونغو ، ورواندا ، وبوروندي ، وبنين ، والتوغو ، وليبيريا ، و . . . ولكن الأمر في الجزائر يختلف عن هذه البلدان إذ أن سكانها من المسلمين ، والمسلمون تسري في نفوسهم روح الجهاد فمتى أذكاها الإيمان وبثّها وأطلقها كانت على الأعداء سيلاً من الحمم تقذفهم وتلقيهم وراء الحدود ، ومع أنها حمم إلّا أنها لا تجعل في القلب غلّاً ولا حقداً ، ولا ترتكب منكراً ، ولا تقتل طفلاً ولا امرأةً ولا شيخاً ، ولا تحرق زرعاً ، ولا تنقم إلّا من مقاتل جاء إلى قتال المسلمين طواعيةً ورغبةً ، ولا تنظر إلى من جاء مكرهاً كمن أتى راضياً ، لذا كانت غاية المستعمرين الصليبيين جميعاً - من فرنسيين وغيرهم - قتل هذه الروح قبل كل شيء ، والتشفّي من المسلمين ، فقلوبهم مليئة بالحقد الصليبي منذ الاحتكاكات الأولى التي دارت بين المسلمين والنصارى ، وقد حاولوا تفريغها في الحروب الصليبية ، ولكنهم لم يستطيعوا ، بل ازدادت

اشتعالاً ، ثم شُحنت خلال العصور التي تلت . ومع كل ما ارتكبوه في الاستعمار الصليبي الحديث فإنه لم يفرغ من هذا الحقد إلّا القليل ، وكلما تسرّب منه شيء ، جاء الرهبان ليشحنوه من جديد ، فإن فشلوا في التنصير نظروا إلى الإسلام على أنه من وراء فشلهم ، فصبّوا جام حقدهم على أهله ، وكذلك إن عجزوا عن تنفيذ مهمة ، أو خسروا في نقاش ، أو عجزوا في جدال ، حمّلوا الإسلام وأهله مسؤولية ذلك ، ولم يُرجعوا إلى أنفسهم ذلك العجز وذلك الفشل ، فهم يجادلون بما لا يتفق مع النفس البشرية ، ويناقشون بما صاغوه هم أو أسلافهم لأنفسهم من كتاباتٍ وقالوا : هي من عند الله ، وما هي من عند الله . . .

لقد أراد المستعمرون الصليبيون إذن إماتة روح الجهاد عند المسلمين ، والتشفّي منهم قبل كل شيء ، لذلك أقدموا على ما ارتكبوه من جرائم ، ووحشيةٍ ، وإبادةٍ ، وهتكٍ للأعراض ، وسلبٍ للأموال ، ونهبٍ للأملاك ، وامتلاكٍ للأراضي بالقوة .

إن الوسيلة الوحيدة لإماتة روح الجهاد هي هدم العقيدة ، فإذا ما تمّ للفرنسيين ذلك أمكنهم ترسيخ أقدامهم ، والتحكّم بالمسلمين ، والتشفّي منهم ، ثم نهب أراضيهم وأملاكهم ، وجعلهم خدماً عند النصارى الفرنسيين .

١ - **السيطرة على مراكز الإشعاع** : وضع المستعمرون الصليبيون نصب أعينهم المساجد ، فهي مراكز الإشعاع الإسلامي ، حيث يلتقي فيها المسلمون ، ويؤدّون عباداتهم ، ويستمعون إلى خطب الجمعة التي تنير الدرب ، وتزيد الوعي ، وفيها يتعلّم الناشئة القرآن ومبادىء الإسلام ، فهي لذلك عدوّ النصرانية الأول ، إذن يجب التخلّص منها والقضاء عليها ، ومنذ أن دخل الفرنسيون الجزائر بدؤوا بهذه الخطة ، ولنأخذ على سبيل المثال مدينة الجزائر نفسها ، إذ يصعب الحديث عن كل مدينةٍ وكل قريةٍ ، وقد يسبّب للقارىء أيضاً مللاً . لقد كان في مدينة الجزائر يوم دخلها الفرنسيون عام ١٢٤٦هـ مائة وستة مساجد ، وبقي فيها يوم خرجوا منها عام ١٣٨٢هـ ثمانية مساجد فقط ، وكانت هذه المساجد تُحوّل إلى كنائس ، وإلى سكناتٍ للجيش

أو الشرطة ، وإلى اصطبلات للخيول ، أو حظائر للأغنام ، وربما كانت تهدم لتحوّل أرضها إلى أبنية وغيرها .

٢ ـ **السيطرة على الأوقاف** : إن المساجد تعتمد بالدرجة الأولى في تأدية مهمتها ، كنفقات الإمام والخطيب ، والأثاث ، والمشرف ، ونفقات طلاب العلم ، على ما تملك من أوقاف ، ويُعرف الجزائريون بكثرة ما يهبون من مالٍ وأملاكٍ إلى المساجد والتكايا ، والزوايا ، فلما جاء الفرنسيون مستعمرين وقّعوا اتفاقيةً مع حاكم الجزائر الداي حسين قبل أن يغادرها ويسلّمهم أمرها ، وتنصّ هذه الاتفاقية على احترام الشريعة الإسلامية ، غير أن أول من نقض هذه الاتفاقية هو الذي وقّعها ، الحاكم العام العسكري : « دوبومون » ، إذ أصدر بعد شهرين أمراً في تاريخ ٢٠ ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ (٨ أيلول ١٨٣٠م) يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية ، وأتبعه بأمرٍ آخر في تاريخ ٢١ جمادي الآخرة ١٢٤٦هـ (٧ كانون الأول ١٨٣٠م) ، يقضي بحق التصرّف بالأملاك الدينية بالتأجير والكراء . فإذا ما انقطع المورد الأساسي لقيام المسجد انتهى دوره ، ثم انتهى وجوده ، وهذا ما حدث إذ زالت أكثر المساجد ، وما بقي منها قائماً أصبح تعيين الإمام والخطيب والمسؤول عن النظافة بيد الفرنسيين ، وبعبارةٍ أخرى تعيين أئمة المسلمين وخطبائهم يتمّ عن طريق النصارى ، وهذا يعني الأ يُعيّن شخصٌ يصلح لأداء المهمة التي يقوم بها ، وإنما يُعيّنُ أشخاصٌ جهلةٌ ينتسبون إلى الإسلام ويجعلونه سخريةً بالنسبة إلى العامة ، كما أنهم أنفسهم يكونون سخرية ، وهذا ما يُضعف شأن الدين ، ويُقلّل من هيبته ؛ هذا من جهة ، ومن جهةٍ ثانية فإن هؤلاء الأئمة والخطباء المعيّنون من قبل النصارى الفرنسيين غالباً ما يكونون عيوناً للأعداء ، بل هذا ما يشترطونه عليهم عند تعيينهم ، وغالباً ما يقبلون بهذه الدنيّة وهذا الأمر المخالف للإسلام نتيجة الفقر المدقع الذي يعيشونه ، وهم لا يصلحون لهذا الأمر لجهلهم الذي يعيشون تحت وطأته .

وصدر عام ١٣٢٣هـ قانون فصل الدين عن الدولة ، وطُلب العمل به

في الجزائر ، وطُبّق على النصرانية واليهودية ، وبقيت السلطة المدنية النصرانية ، أو العسكرية الصليبية تتحكّم في أمور المسلمين حتى التعدّية منها كإمامة الصلاة ، وخطبة الجمعة ، وفي توجيه الخطباء فيما يقولون ، وبما يوجّهون ، بل وحتى في أمور القضاء ـ كما سنرى ـ كما أن إحدى هاتين السلطتين أو كلتاهما تتحكّم في أمور أوقاف المسلمين من وارداتٍ وتصرّف ، وربما تؤجّرها إلى ما هو محرّم ، كحاناتٍ للخمر ، وملاهٍ ، ومراقص ، ونوادٍ للبغاء ، و . . .

٣ ـ **التنصير** : منذ أن وضعت فرنسا يدها على الجزائر أخذت ترسل الإرساليات التنصيرية أملاً في أن تنصّر هذا الشعب ، وظنّت أن أهل الصحراء سيُقبلون على النصرانية بيسر ، ما داموا على بساطتهم وطبيعتهم الفطرية ، وأنهم بعيدون عن التعمّق بالإسلام وعلومه ، ومعرفتهم به لا تزال معرفةً سطحيةً ، فأغرقت الصحراء بالإرساليات الكاثوليكية وزوّدتهم بكل ما يحتاجونه ، وبالإمكانات الكبيرة ، وانطلقت تلك الإرساليات إلى الصحراء ، كما انطلقت إلى المدن والقرى ، غير أنها فشلت فشلاً ذريعاً ، إذ لم تستطع تنصير فردٍ واحدٍ ، وإذا كان فشلها في كل مواطن سارت إليه إلّا أنه كان في الصحراء أكثر ، فربما كان في أهل القرى والمدن من يظهر القناعة مما سمع أو يبدي الموافقة على ما يقال له وهو كارهٌ لما يسمع ومنكرٌ له أشدّ الإنكار غير أن البدو كانوا على طبيعتهم يريدون أن يقتنعوا ، ويتساءلوا كي تصل الحقيقة إلى أذهانهم فكان الأولاد في الصحراء يسألون الراهب المختصّ باللاهوت ، والذي أمضى السنوات الطوال في أعمال التنصير ، وتلقين القسيسين تعاليم النصرانية ، يسأله الولد : كيف يمكن جمع ثلاثةٍ في واحدٍ (الأب ـ الابن ـ روح القدس) ؟! هل هم مواد جامدة تسحق وتخلط لتكون عنصراً واحداً ؟! أو هم مواد سائلة تُمزج ليخرج منها سائلٌ واحدٌ ؟! أو هم غازات يتكوّن منها غازٌ له صفةٌ واحدةٌ ؟! ويسمع الراهب هذه التساؤلات ؛ فلا يستطيع الإجابة ، فيكاد يتميّز من الغيظ ، والولد البدوي لا يعرف أنه قد أثار

معلّقه ، وكل ما هنالك أنه تساءل ، ولا بدّ للتساؤل من إجابة لتوضيح الحقيقة المطلوب تثبيتها في الفكر .

وربما سأل الولد البدوي : كيف يستطيع بشرٌ أن يتغلّب على إلهٍ ، ويصلبه ؟! هل يقوى مخلوقٌ على خالق ؟! لا . . . لا . . هل يأتي يوم يتغلّب اللوح المصنوع فيأتي بالنجار ويقتله ويصنع منه لوحاً ، ويتعصب اللوح نجاراً صانعاً ؟!

وإذا التقى الراهب ببعض المتعلّمين أو الدارسين لكتاب الله ، وربما ببعض الحافظين شيئاً من الآيات ، وأخذ يُلقي عليهم تعليمات النصرانية والآلهة الثلاثة التي تجتمع لتكون إلهاً ؛ أجابه بقوله تعالى : ﴿ قل لو كان معه آلهةٌ كما يقولون إذن لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً * سبحانه وتعالى عمّا يقولون علوّاً كبيراً ﴾[1] ، وأجاب آخر بقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهةٌ إلّا الله لفسدتا فسبحان الله ربّ العرش عمّا يصفون * لا يُسأل عمّا يفعل وهم يُسألون ﴾[2] ، وأجاب ثالثٌ بقوله تعالى : ﴿ ما اتّخذ الله من ولدٍ وما كان معه من إلهٍ إذن لذهب كلُّ إلهٍ بما خلق ولعلا بعضهم على بعضٍ سبحان الله عمّا يصفون ﴾[3] ، وما أن ينتهي الثالث من كلامه ، ويريد رابعٌ أن يتكلّم ، حتى يترك الراهب الجلسة ، ويذهب مغاضباً يشتم معلمي الكتاتيب ، وأئمة المساجد ، وربما وصل إلى الإسلام في شتائمه المقذعة ، إن كان قريباً من مركزٍ فرنسيٍّ لا يخشى وقتذاك على نفسه من المسلمين .

ويتحادث المجتمعون لتلقّي التعاليم النصرانية بعضهم مع بعضٍ ، ويتساءلون : هل هذا مجنون ، أو يحسب أننا مجانين ؟ كيف نقبل ثلاثة في واحد ؟! كيف نجمعهم ؟! هل من عاقل يقبل ذلك ؟ عاقلٌ يسمع ويجوز

---

(1) سورة الإسراء ٤٢ - ٤٣
(2) سورة الأنبياء ٢٢ - ٢٣
(3) سورة المؤمنون ٩١

يعلّم ؟ . . . ما هذا الدين الذي يقول به ؟! هل هذا من الإنجيل ، والإنجيل كتابٌ من عند الله ؟ لا . . . لا . . . هل هذا من تعاليم المسيح عليه السلام ، والمسيح رسولٌ من الله ؟ لا . . . لا .

إذن فشلت الإرساليات النصرانية فشلاً ذريعاً في مهمتها ؛ سواء أكان ذلك في المدن والقرى ، أم في الصحراء ، وربما كان هذا الفشل أكثر وضوحاً في الصحراء ، وعزت الإرساليات فشلها إلى أئمة المساجد ، وإلى معلمي الكتاتيب ، ورفعت تقاريرها إلى المسؤولين ، وصبّت غضبها في هذه التقارير على المسؤولين عن فشلها في القيام بمهمتها . . . . ، وجاء البلاء ، أعلنت الحرب على معلمي الكتاتيب وأئمة المساجد ؛ حرب الشائعات ، الحرب النفسية ، الأذى البدني ، الإلقاء في السجون ، وذنبهم مضاعف فهم أولاً من المؤمنين ، وهذه جريمة وحدها يستحق صاحبها القتل بعد التعذيب والإهانة والإذلال ، وهم ثانياً سبب فشل مهمة الإرساليات التنصيرية ، وهذه جريمة أخرى ، ولا تقلّ عن الأولى في عقوبتها . لقد أغلقت معظم الكتاتيب ، وزُجّ معلموها في غياهب السجون ، وألحق بهم أئمة المساجد الذين خافوا الله ، ورفضوا أوامر الطغاة .

٤ ـ السيطرة على القضاء : القضاء في الإسلام يعتمد على الشرع ، وهو القانون المعمول به في المحاكم الإسلامية ، ولا قانون سواه ، ولا يقوم به إلّا من تعمّق في الفقه ، ودرس آيات وأحاديث الأحكام ، وبهذا فهو من اختصاص المسلمين ، إضافةً إلى أن الإيمان بهذه القوانين على أنها من عند الله ، ولا يحقّ مخالفتها أبداً ، ومن تعمّد مخالفتها فإن الله به عليم ، وإن له نار جهنم ، لذا فالمسلم يؤمن بها ، ويعمل جاهداً مجتهداً على عدم مخالفتها خوفاً من الله ، على حين لا يبالي غيره ما دام لا يؤمن بها ، ولا يعتقد أنها من عند الله ، وإنما يظنّ أنها من عند محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ، فالنصراني لحقده الذي ورثه وشُحن به مدة حياته يسخر منها . لقد فرضت فرنسا أن تصدر الأحكام باسم ملك فرنسا ، أو امبراطورها ، أو اسم الدولة الفرنسية حسب

الحكم القائم فيها، وهذا لا يصحّ شرعاً. كما أجازت حقّ الاستئناف إلى قضاة يهود أو نصارى، وكيف يُصدر الحكم من كان جاهلاً بالقوانين كلياً؟! وكيف يدرس القضية من لا يعرف القواعد الفقهية؟! . . .

٥ ـ الإفساد: إفسادٌ في الأرض، وإفساد أخلاق الأمة، وكلاهما يُبعد عن الإسلام، ويسير بالأمة نحو الهاوية.

فالإفساد في الأرض قد شجّعت عليه السلطات الفرنسية، فالمجرم القاتل تتراوح عقوبته عن ستة أشهر إلى خمس سنوات، وهي عقوبةٌ سهلةٌ لا تتناسب مع فداحة الجريمة التي ارتكبها وهي قتل النفس الإنسانية. هذا ما يشجّع المجرمين على الإستمرار في جرائمهم، ويؤدّي هذا إلى الإحن بين القبائل، والثارات بين الأسر، والانقسام في المجتمع وربما انصرف كل طرف إلى السلطة ليتقوّى بها على خصمه، ولتأخذ له بثأره. هذا بالنسبة لجريمة القتل، وهي من أصعب الجرائم، فما بالك في الجرائم الأخرى والجنايات والتعدّيات؟!

وإفساد أخلاق الأمة بافتتاح الحانات، ومحلات البغاء، والمراقص، والملاهي، التساهل في انتهاك الحرمات، التشجيع على العري والسفور والاختلاط.

لقد بدأ الفرنسيون يقومون بهذه الأعمال علناً: معاقرةٌ للخمور، وارتيادٌ للحانات، والتعرّي في الشوارع وسط مجتمعٍ مسلمٍ لا يعرف هذه الأمور، ولم تصل إليه بعد، وكان المسلمون يستنكرون هذا في بداية الأمر ويجدون فيه الغرابة. فهل يمكن للإنسان أن يتدنّ إلى هذا المستوى من البهيمية وقلّة الغيرة على الشرف؟! ولكن بعد مدةٍ أصبح شيئاً عادياً لا يجد الجزائريون فيه غرابةً بالنسبة إلى الفرنسيين، لكن أخذ الأمر يتسع وينتقل إلى الجزائريين الذين يخالطون الفرنسيين، ويحاولون التقرب منهم، ثم تقليدهم، وأخيراً فشا الأمر، وهكذا حدثت الشباب الجزائريين عن الحانة، والعاهرة فلانة، والفنانة فلانة، و. . . وارتكبت كذا، وفعلت

كذا، . . .، والفرنسيون يسرّون لهذا، ويشجّعون، ويعلمون الغاية الهامة من هذا كله، وكم من فرقة فنية أتوا بها إلى الجزائر بغية الإفساد؟! وينفق الجزائريون أموالهم، ويبيعون ما يملكون، وبعدها يستجدون، وأخيراً يبيعون أنفسهم لعدوهم، وبذا يفقدون ما بقي عندهم من رصيدٍ من الإسلام.

٦ ـ التشفّي من المسلمين: إن الحقد ليغلي في نفوس الصليبيين على المسلمين، فلما تمكّنوا منهم واحتلّوا ديارهم أرادوا أن يُفرغوا هذا الحقد كله دفعةً واحدةً، ولكنهم لم يستطيعوا على ما يبدو لكثرته وشدّته إضافةً إلى ما يشحنه الرهبان كل ما قلّ. فمنذ أن وطئت أقدام الفرنسيين الجزائر بدؤوا يُفرغون مما يغلي في قلوبهم على الإسلام وأبنائه، فإضافةً إلى الحروب التي شنّوها على الإسلام وأهله أخذوا بإبادةٍ جماعيةٍ للأسر، وللقبائل، والمتجمّعات، و. . . كان الفرنسيون يعتدون على أسرةٍ من الأسر، وهي التي يفكّرون بإبادتها لأخذ أملاكها وتشفّياً بقتل أفرادها، يكون الاعتداء بسلب مالٍ، أو نهب أرضٍ، أو تعدٍّ على امرأةٍ، أو فحش بالقول، فيثور أحد أفراد الأسرة أو كلها، فيدّعي الفرنسيون أنها تمرّدت، فيعملون على إبادتها، ولكن ربما يفرّ بعض أبنائها، فيلاحقونهم إلى الجبال أو إلى الصحارى، ويطاردونهم حتى يموت الأفراد جميعاً جوعاً وظمأً، أو تعباً وعناءً، أو من شدّة البرد، وقد تنتفض القبيلة كلها للاعتداء الذي تمّ، فيطاردونها ويؤول الأمر إلى فنائها، وكأن الأسرة لم تكن، ولا فرق عند الفرنسيين إن كان عدد الهالكين قليلاً أو كثيراً، بل إن كان كثيراً فهو أحبّ إلى قلوبهم، وأدعى للتشفّي، وأكثر غبطةً لهم وهم ينظرون إلى الأفراد الكثيرين صرعى بصورٍ مختلفة. وقد يؤدّي ذلك الاعتداء إلى ثورة القبيلة أو ثورةٍ عامةٍ، وتكون المطاردة لكل من يستطيعون متابعته حتى يصل إلى غايته المحتومة، وكم كانوا يسرّون عندما يرون امرأةً قد لفّت وليدها بين أضلاعها خوفاً عليه من الموت برداً، ولكنه كان قد مات لأن جسمه ما زال غضّاً لا

يمكنه تحمّل البرد ، ثم لا تلبث أن تموت أمه وراءه بعد أن زاد البرد ولم تعد الأم تتحمّل أيضاً ، فترى الأم ميتةً ووليدها بين أضلعها حانيةً عليه ، ويضحك الفرنسيون لهذا المنظر المؤلم ، ويتسابقون لرؤية مشهد آخر ، والسعيد من يرى منظراً يلفت الانتباه ، ويدعو زميله ليضحكا معاً ، وقد فرّغ شيءٌ مما يحملان في قلبيهما من حقد .

وهم أنفسهم الذين رووا هذه الأحاديث ، إذ لم يرها غيرهم ، فأفراد القبيلة قد هلكوا ، وبقية المسلمين لا جرأة عند أحدهم ليرى ما حلّ بإخوانه إلّا إذا أراد لنفسه الهلاك ولقبيلته كلها الموت من بعده .

يقول « سانت آرنو » : (إن بلاد بني مناصر رائعة حقاً ، وهي إحدى المناطق الغنية التي شاهدتها في إفريقية ، فالقرى والمساكن متقاربةٌ جداً ، لقد أحرقنا ودمّرنا كل شيء ، إنها الحرب ، وكم من نساءٍ وأولادٍ لاجئين إلى ثلوج الأطلس ، قضوا نحبهم من البرد والبؤس) .

وكتب العقيد « دومونتانياك » إلى العميد « لامور سيار » : (طلبت مني في مقطع من رسالتك أن أخبرك عن مصير النساء اللواتي نسبيهنّ ، إننا نحتفظ ببعضهنّ كرهائن ، وبعضهن نستبدلهن بالجياد ، ثم نبيع الباقيات بالمزاد العلني على اعتبارهنّ حيواناتٍ لنقل الأحمال ، ولكي أطرد الأفكار السوداء التي تتملكني بعض الأحيان ، أقوم بقطع رؤوس ، لا ، ليس رؤوس نبات « الأرضي شوكي » ، بل رؤوس رجال حقيقيين ، ولا بدّ لهؤلاء المساكين الذين يصبحون دون مأوى ، حفاةً عراةً ، أن يلجؤوا إلى الكهوف التي هي آخر ملجأ طبيعي للإنسان ، تقيه الحرّ والقرّ ، وتحميه من غوائل الليل ووحوش القفار)[1] .

وفي هذه الكهوف حدثت أشنع أعمال الإبادة ضدّ قبيلة « أولاد رياح »

(1) رسائل جندي ـ دومونتانياك .

التي جاءها إنذار من العقيد « بالبيي » يوم ١١ حزيران عام ١٨٤٥م يأمرها فيه بالاستسلام خلال عشر ساعات ، ولما كان الاستسلام يعني مدّ الرقبة للجزّار فقد اشترطت القبيلة لخروجها انسحاب القوات الفرنسية ، ودون إنذار آخر أوقد « بالبيي » النار أمام الكهوف ، وسلّط الدخان على المحتمين فيها طوال الليل حتى قضوا نحبهم خنقاً . ويصف العقيد « دومونتانياك » هذه العملية في كتابه « رسائل جندي » ، فيقول : (أية ريشةٍ تستطيع وصف هذا المنظر ؟! عند منتصف الليل ، وتحت ضوء القمر ، لقد شُغل قسمٌ من القوات الفرنسية في تهيئة النار المستعرة ، إننا نسمع الأنّات المتقطّعة المنبعثة من الرجال والنساء والأطفال والحيوان ، وطقطقة الصخور المحترقة وهي تتساقط ، وطلقات الأسلحة المستمرة ، لقد حدث في هذا اليوم أعنف صراع بين الإنسان والحيوان ، ففي الصباح ، وبينما كنا نخلي مداخل الكهوف فوجئنا بأعنف مشهدٍ يقع عليه البصر ، لقد رأينا في داخل الكهوف جثث الثيران والأغنام والحمير التي اندفعت بغريزتها الفطرية إلى التنفّس من الهواء الطبيعي الذي حُرمت منه في الداخل ، وقد تجمّعت بين هذه الحيوانات وتحتها جثث الرجال والنساء والأطفال ، ورأيت رجلاً ميتاً جاثياً على ركبتيه ، تمسك يمناه بقرن ثور ، وبالقرب منه امرأةٌ تحمل طفلها على ذراعيها ، ومن السهل التعرّف على أحداث هذا المنظر : فالرجل قد اختنق مع امرأته وطفله والثور أيضاً في الوقت الذي كان الرجل فيه يدافع عن عائلته من ثورة هذا الحيوان وهو يصارع الموت . لقد كانت الكهوف واسعة ، حتى إننا أحصينا فيها سبعمائة وستين جثة ، ولم ينج ويتمكّن من الخروج سوى ستين إنساناً ، ما لبث أن فقد أربعون منهم الحياة ، ونقل رجال الإسعاف عشرةً منهم في حالةٍ خطيرة ، أما الباقون وهم عشرة فقد تركناهم يعودون إلى قومهم يقفون على الأطلال يبكون الخراب ، ويندبون موتاهم)[1] .

هذه هي الحضارة التي حملها إلينا الاستعمار الصليبي في أية بقعة ، وهي

(1) المرجع السابق نفسه .

التي يفخر بها ، ويدّعي أنه قد جاء إلى الشعوب المتخلّفة لينير لها الدرب ، ويُعرّفها على الحضارة ، ولقد عرفنا فعلاً الظلم والبؤس والشقاء والموت والإبادة والذلّ على يديه ، فأي دجل ؟ وأي نفاق ؟ وأي تمويه للحقيقة ؟ وأية موازنة هذه ؟ ولعلّها تكون أكبر عملية تمويه للحقيقة وقعت في التاريخ .

أصرّت فرنسا على أن تحرم شعب الجزائر وسائل الحياة جميعها ، فعليه إما أن يستسلم للموت ، وإما أن يستسلم للإرساليات التنصيرية التي تقدّم له بعض هذه الوسائل من طعامٍ وشرابٍ مقابل أن يتخلّ عن عقيدته ، وكم وقعت من أحداثٍ ، يندى لها الجبين في مراكز هذه الإرساليات ومن رهبانها ، إنهم يرفضون إسعاف إنسان ينازع سكرات الموت من الجوع أو الظمأ قبل أن يرضى بالدخول في النصرانية ، وكم من إنسان استسلم للموت وقضى نحبه قبل أن يخرج من تلك المراكز الحضارية رافضاً النصرانية راضياً بالموت بل ومعتزاً بذلك ، ومعلناً للدنيا من بعده أن لا حضارة من غير إيمان بالله الواحد الأحد .

٧ - **إذلال المسلمين** : لم يكن ذلك الحقد الذي في قلوب المستعمرين منصبّاً على المسلمين الذين يقفون في وجه الطغاة أو يثورون عليهم ، لا ليس هذا أبداً ، وإنما كان منصبّاً على المسلمين جميعاً بصفتهم مسلمين لا بصفتهم ثائرين أو متمردّين ، لأنه حتى أولئك الجزائريون الذين تخلّوا عن أوامر دينهم وراحوا يتمسّحون بأعتاب المستعمرين ، ويتزلّفون إليهم ، بل ويتجسّسون لهم على إخوانهم لم يكونوا بعيدين عن الضغط الفرنسي ، وإن لم تلحقهم حرب الإبادة إلا أنهم لم ينجوا من الحرب النفسية ، ومن الإذلال الذي أصاب الشعب كله .

لقد عدّ الفرنسيون الصليبيون المجتمع في الجزائر قسمين : القسم الأول : ويشمل الأوربيين ، النصارى واليهود ، وهم الصنف المفضّل ، الحاكم بأمره ، المتسلّط على غيره . والقسم الثاني : ويشمل الشعب الجزائري المسلم كله ، وهو الخدم للفريق الأول ، فهل بعد هذا إذلال ؟!

لقد عدّت الحكومة الفرنسية الجزائر أرضاً فرنسية ، وهي ليست سوى

مقاطعة فرنسية لا تختلف أبداً عن مقاطعة بريتاني أو مقاطعة نورماندي ، ومع هذا الاعتبار فقد بقيت الإدارة الاستعمارية قائمةً حتى اشتعال نار الثورة ، وبقي للجزائر نظامٌ جمركيٌّ خاصٌّ بها ، ونقدٌ جزائريٌّ خاصٌّ مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي ، وبقيت الانتخابات تتألّف من مجتمعين : المجتمع النصراني - اليهودي ، والمجتمع المسلم ، ولكلٍ دوائره الخاصة ، وصناديقه الانتخابية الخاصة .

لقد كان هناك تمييز واضح بل صارخ ، لقد كانت فروق في الرواتب ، وأفضلية في الوظائف ، وتمييز في المدارس والمستشفيات ، بل وفي حقّ المرور ، و . . . ، ولقد كان هناك فرق كبير في المستوى المادي بين الفرنسيين والجزائريين مع أن الاستعمار يعدّ الجزائر قطعةً من الأرض الفرنسية .

ولو طالب أحد الجزائريين بالمساواة ، وتساءل أليست الجزائر جزءاً من فرنسا؟! لم يأته الجواب ، بل لم يجرؤ أحد على إجابته ، لأنه لو قيل له : نعم ؛ لوجب إلغاء التمييز ، وإبطال التفضيل ، والعمل على رفع المستوى المادي والاجتماعي في الجزائر حتى يصل إلى المستوى في فرنسا ، ولوجب إلغاء النظام الجمركي ، ونظام النقد ، وتعديل القوانين ، وتغيير الأنظمة ولانقلب الأمر انقلاباً ولزال الحقد الصليبي ، ولكن لا يمكن أن يزول أبداً فهو باق ، لذا لا يمكن أن يكون الجواب : نعم . ولو قيل : لا ، لوجب أن تسير الجزائر بخطٍّ متميز ، وتدعو إلى الاستقلال ، والمحافظة على الشخصية ، لذا لا يمكن أن يقال : لا . ويبقى الأمر محيّراً ، والجواب الصحيح : أن الجزائر مستعمرة فرنسية ، والشعب الجزائري شعب مسلم ، لذا يجب أن يذلّ ، ويعمل على إبادته .

٨ - **محاربة اللغة العربية** : لما كانت اللغة العربية أساس من أسس التعليم الإسلامي ، لذلك بذل الفرنسيون جهدهم في محاربتها والقضاء عليها ، واعتقدوا أن إبعاد الجزائريين عنها سيجعلهم ينسون دينهم مع الزمن ، ويبتعدون عن تعاليمه ، وهذا غاية ما يرجوه المستعمرون الصليبيون ، ومن هذا المنطلق أخذوا يفرضون اللغة الفرنسية لتحل محلّ العربية في التعليم وفي

الدواوين ، فكان التعليم إلزامياً بالفرنسية منذ البداية ، ولا يُعلَّم بالعربية أبداً ، ولا يُقبل في وظائف الدولة من لا يجيد الفرنسية ، ويحرم الحديث داخل دوائر الدولة إلاّ بلغة الحاكم المستبدّ ، وبهذا أخذت الفرنسية تحلّ محلّ العربية تدريجياً ، حتى غدت هي الوحيدة ، والرسمية ، ولغة الشعب ، ولا تسمع الحديث والمحاورة أينما كانت إلاّ بالفرنسية .

لم يلبث أن لاحظ الفرنسيون أن الكتاتيب في الأرياف ، والقرى ، وواحات الصحراء ، وفي مدارس الجوامع ، لا تزال تعلّم الناشئة باللغة العربية ، تعلّمهم القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، ومبادىء القراءة ، وبعض السيرة ، فارتاع الفرنسيون ، وأعلنوا حربهم على هذه الكتاتيب وفرضوا الضرائب على المشرفين والقائمين عليها ، وفرضوا العقوبات على أولياء الطلاب ، واتخذوا كافة الإجراءات للحيلولة دون تأدية الكتاتيب لدورها ، ولكن أراد الله أمراً غير ذلك ولا رادّ لأمره .

والنتيجة : فقد الجزائريون قوام حياتهم بعد مدة من الاستعمار الصليبي الغاشم ، لقد فقدوا أكثر أملاكهم فأصبحوا فقراء مشرّدين ، وأهمل الفرنسيون التعليم والوسائل الصحية إهمالاً مروّعاً فبقي الجزائريون جهلة مرضى ، وفقدوا لغتهم فغدوا تبعاً لغيرهم بعيدين عن تعاليم دينهم ، وعدّهم الفرنسيون خدماً ، ونظروا إليهم نظرة امتهان ، وأعطوهم صورة مضخّمة عن النصارى الأوربيين فعاشوا أذلاء .

وهذه حياة المستضعفين في الأرض في بقعة من العالم ، ابتلاها الله بالمستعمرين الصليبيين ، وربما كان هذا الابتلاء بما اقترفته أيدي أبنائها من تهاونٍ في أمر دينهم ، وترك تعاليمه

ردّ الفعل الجزائري: قاوم الجزائريون المستعمرين الصليبيين ، وقاموا بحركاتٍ وثوراتٍ ، غير أنها فشلت جميعها ، وربما كانت هنا أسباب كثيرة لذلك الفشل الذي مُنوا به ، ذلك أنهم لم يتحرّكوا معاً وبوثبةٍ واحدةٍ ، وكانت بينهم إحنٌ وثارات ، وكانت فرقةٌ ، وكان منهم من مالأ الكفار ، ولم يأخذوا بأسباب الاستعداد للجهاد بالشكل المفروض عليهم ، هذا إضافةً إلى كثرة

قوات الأعداء ، وضخامة إمكاناتهم ، والفتك وحرب الإبادة التي لجأت إليها القوات الصليبية الغازية . هذا من الجانب المادي ، أما من الجانب المعنوي فإن البعد عن الإسلام كان السبب الرئيسي في الهزيمة التي مُني بها المسلمون .

ومع فشل حركات المقاومة استأسد الصليبيون ، وازدادوا وحشية وضراوة وتضاعف البلاء ، إذ تقطّعت أوصال الأمة وتراخت ، واستسلمت ولم تعد تبدي حراكاً ، وكثر الذين يتزلّفون للفرنسيين من أبنائها ، وزاد عدد الذين يركعون أمام الأعداء وفي أعتابهم ، ووُجد المقلّدون والذين أخذوا يسيرون على النهج النصراني سلوكاً واحتماعاً ، وبرز الذين فُتنوا بالحضارة المادية ، وفي الوقت نفسه قلّ المصلحون .

فكّر المصلحون ورأوا أنه لا قبل لهم بالفرنسيين في الأوضاع الراهنة ، وبعد أن حلّ بالبلاد ما حلّ ، وأن حركات المقاومة لا تجدي ، وخاصةً أن الفشل لا يعقبه إلاّ زيادةٌ في الارتماء في أحضان المعتدين ، إذ غالباً ما يتساقط عدد من الرؤوس بعد فشل عملٍ عسكريٍّ يتهاوون أمام الطغاة سواء أكانوا خصومهم المباشرين أم غيرهم ممن يتسلّط على بلدانٍ مجاورةٍ باسم الاستعداد من جديد ، وتلقّي العون ، وباسم التنسيق والتفاهم ، وتحت شعار عدم القدرة على المقاومة بالإمكانات المتاحة لجماعةٍ محدودة .

رأى المصلحون أن العمل يجب أن يقوم على التربية الإسلامية من جديد ، وإعادة البناء من البداية ، وتكوين القاعدة الصلبة التي يمكن أن يقوم عليها الجهاد في المستقبل ، وهذا هو المنطق الذي يجب البدء به ، مع عدم إهمال الصراع السياسي والتنظيمي فكلاهما جزء لا يتجزّأ من العمل الإسلامي .

ورأى آخرون ترك المقاومة ، والتوجّه إلى الجانب السياسي بالمطالب والدعاية للقضية الجزائرية في كل جهةٍ من العالم ، ورفعها إلى الهيئات الدولية ، والنشاط ، وتأسيس المنظمات السياسية .

أولاً : التربية الإسلامية : لم نقل إن الإسلام كان بعيداً عن ساحات حركات المقاومة السابقة ، بل كان العنصر الباعث لها والمحرّك ، غير أن

الجانب العاطفي هو الغالب ، والوعي الصحيح غير متكامل ، فالفرقة أيضاً باسمه ، والتنافس باسمه مع أنهما أمران لا يلتقيان ، فالإسلام وخصومة بين الأخوة ، وتسابق على الزعامة ، أو تنافس على عرض من أعراض الدنيا وعلو الله في ديار الإسلام أمرٌ لا يكون أبداً ، ولا بدّ من إعادة البناء من جديد وتكوين القاعدة الصلبة التي يتحطّم عليها مكر الأعداء وتخطيطهم ، وتُحطِّم الأعداء وقواهم .

ولعلّ أبرز هؤلاء المصلحين عبد الحميد بن باديس[1] الذي أخذ يلقي دروساً في تفسير القرآن في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، فالتفّ حوله المخلصون ، وأخذ الوعي الإسلامي ينتشر ، والناس يعودون تدريجياً إلى إيمانهم ، وإلى معرفة والفهم الذي آلوا إليه ، وجاء إليه علماء من مختلف نواحي القطر ، فاشتدّ ساعده ، واتفقوا على دعوة العلماء على مختلف مناهجهم لتوحيد الكلمة ، ومعالجة المجتمع الإسلامي في الجزائر ، وتمّ دعوة مائة وعشرين عالماً ، فحضر مائة وتسعة علماء ، وتمّ اللقاء في نادي « الترقي » في مطلع عام ١٣٥٠هـ ، واتفق الجميع على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وطلبوا من عبد الحميد باديس أن يتولّى رئاستها فرفض لأن أباه وإخوته يعملون موظفين في الإدارة الفرنسية ، غير أنه عاد فقبل عندما أصرّ العلماء عليه ، وأخذت هذه الجمعية تفتح المدارس للناشئة المسلمين ، وتقيم لهم الأندية ، كما أصدرت جريدة « المرصاد » التي كان يتولّى أمرها « محمد عباسة » .

---

(1) عبد الحميد بن محمد المصطفى بن مكي بن باديس : أسس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر ، وكان رئيساً لها من يوم نشأتها عام ١٣٥٠هـ حتى وفاته ١٣٥٩هـ ، وُلد في مدينة (قسنطينة) عام ١٣٠٥هـ ، وأتمّ دراسته بجامع « الزيتونة » بتونس ، وحجّ عام ١٣٣٠هـ ، وزار بعدها مصر والشام وعندما عاد أخذ يلقي دروسه في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، ويفسّر القرآن مدة أربعة عشر عاماً ، وقد جُمع هذا التفسير ، وطُبع بالجزائر باسم « مجالس التذكير » ، وأصدر جريدة « الشهاب » وصدر منها في حياته خمسة عشر مجلداً ، وحمل على الفرنسيين ، فأوذي واضطهد ، وقاومه أبوه وإخوته ، إذ كانوا موظفين لديهم ، واستمرّ في جهاده ، وأنشأ كثيراً من المدارس الإسلامية ، وتوفي في حياة أبيه عام ١٣٥٩هـ .

أخذ الشيخ عبد الحميد يحمل على الفرنسيين ، وإدارتهم ، وسوء معاملتهم ، واستعمارهم ، وبغيهم وظلمهم ، وفي الوقت نفسه يثور على المستشرقين ، والذين يهاجمون الإسلام من المتعصبين الفرنسيين الذين يعيشون في الجزائر ، ويدافع عن الإسلام ، وكان يكتب المقالات باسمه الصريح ، وقد تعرّض في سبيل ذلك للأذى ، والاضطهاد ، ولكن لم يبال ما دام يرجو بذلك الله ، ويعمل في سبيله ، وقد شنّع على التجنّس بالجنسية الفرنسية ، وعدّ ذلك ذوباناً للشخصية الجزائرية الإسلامية في بوتقة « الفرنسية » ، وأخذ يطالب بتعليم اللغة العربية ، والدين الإسلامي ، ما دام أن أهل البلاد من العرب المسلمين ، وإضافة إلى ذلك كان يعمل باستمرار لإبقاء التفاهم بين العلماء ، إذ أن مشاربهم مختلفة ، وقد استطاع أن يقوم بهذا الدور إلى حدٍّ كبير ، وقد بذلت فرنسا جهدها للإيقاع بين العلماء ، وقد وصلوا إلى جزء من هدفهم ، وقد ألقى الطيب العقبي مرة كلمة حمل فيها على أصحاب الطرق ، وكان بعضهم حضوراً ، فتركوا الاجتماع ، وخرجوا ، وأسسوا جمعية « علماء أهل السنة » التي أصدرت جريدة « البلاغ الجزائري » ، وحاولت فرنسا توسعة شقة الخلاف بين الجمعيتين ، ولكن عبد الحميد بن باديس كان يعمل على رأب الصدع ، وعدم زيادة الخلاف .

لقد أثمرت الدروس التي كان يلقيها الشيخ عبد الحميد في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، وبدا أثرها في المجتمع ، وأثمرت المقالات التي كان يكتبها في « الشهاب » ، وفي « المرصاد » ، وبانت نتائجها في القطر الجزائري كله ، وأثمرت المدارس والأندية التي افتتحتها جمعية العلماء ، وعاد الوعي الإسلامي إلى عددٍ كبيرٍ من الشباب ، وأصبح بالإمكان الاعتماد عليهم في المستقبل ، وفي تربية جيلٍ قادم .

وأحسّ الأعداء بخطر عمل العلماء عليهم ، وكم حاولوا القضاء عليه وفشلوا ، ومرّ أحد اليهود عام ١٣٥٣هـ عند جامع سيدي الأخضر ، ووجد النشاط الإسلامي ، وتوادّ المسلمين ، فعظم عليه ذلك ، وأخذ يشتم الإسلام وأهله ورسوله ، ووقعت فتنة كبيرة استمرّت أسبوعاً كاملاً قُتل فيه اثنان

وعشرون يوماً ، وعجزت السلطات الفرنسية عن إطفاء نار تلك الفتنة ، وتوقّعت أن المسلمين سيستأصلون اليهود جميعاً من مدينة قسنطينة ، لذا أسرعت وتوسّلت إلى عبد الحميد بن باديس ، وإلى نائب مدينة قسنطينة ابن جلول بالعمل لإخماد الفتنة ، وقد تمكّنا من إطفائها ، وارتفع شأن ابن باديس كثيراً في الأوساط الجزائرية كلها ، وأصبحت الأوساط الفرنسية تخشاه ، وتخشى من القيام بعمل ضدّه ، لأن ذلك قد يؤدّي إلى ثورة عارمة .

كان النواب الجزائريون الذين يمثلون بلادهم في المجلس النيابي الفرنسي ممن ترضى عنهم السلطات الفرنسية ، أو على الأقلّ لا تجد فيهم ما يشكّل خطراً عليها ، وهذا يعني أنهم من الذين أصيبوا بالهزيمة النفسية ، ويتمنّون الجنسية الفرنسية ليتساووا مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات ، أو يدعون إلى الفرنسة ، فلما قامت جمعية العلماء وعلى رأسها عبد الحميد بن باديس وأخذ يهاجم الفرنسة ، ويدعو إلى الشخصية الجزائرية الإسلامية المتميّزة ، وإلى الاعتزاز بها والفخر ، أخذ هؤلاء النواب يتراجعون ، بل ويطالبون بفصل الإدارات ذات الصبغة الدينية الإسلامية عن الحكومة الفرنسية ، ويدعون إلى إدخال اللغة العربية بصفة إلزامية ضمن مناهج التعليم ، ولما كان هذا لا يروق للسلطات الفرنسية لذا فقد أبدت استنكارها من هذه التصرّفات ، فما كان من نواب الجزائر في المجالس البلدية والمالية والنيابية ، وعددهم تسعمائة وخمسون ممثلاً إلا أن قدّموا استقالاتهم من المراكز التي يحتلّونها بصورة إجماعية . وعلى إثر ذلك جاء وزير الداخلية الفرنسي في زيارة للجزائر في ربيع الثاني ١٣٥٤هـ ، غير أن سلطات الأمن لم تمكّنه من الالتقاء بممثلي الشعب ، فرجع يهدّد ويتوعّد .

وجاءت الانتخابات الفرنسية عام ١٣٥٥هـ ، ونجح تكتّل الشمال الذي ضمّ : الثوريين ، والشيوعيين ، والاشتراكيين .

وتشكّلت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة « ليون بلوم » ، واستفاد المسلمون من هذه التغييرات في الحكومة الفرنسية ، وتداعوا إلى عقد لقاءات انتهت بعقد مؤتمر عام في تاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٥٥هـ (٧ حزيران

١٩٣٦م) ، وقد حضر العلماء بصفتهم الخاصة خوفاً من صبّ الغضب على جمعية العلماء ، والمجاهدون ، والشيوعيون ، والنواب كافة ، وتبنّى النواب مطالب جمعية العلماء ، ثم تقرّر تشكيل وفد برئاسة عبد الحميد بن باديس ، والذهاب إلى فرنسا ، وتقديم مطالب الشعب الجزائري إلى الحكومة الفرنسية الجديدة ، وكانت المطالب هي :

١ ـ إلغاء كافة القوانين والقرارات الاستثنائية بالجزائر .

٢ ـ إلغاء الحاكم العام للجزائر ، وجعلها تابعة مباشرة لفرنسا .

٣ ـ أن تكون الهيئة الانتخابية في الجزائر واحدة ، يشترك فيها المسلمون والأوربيون . (فتصبح الأغلبية للمسلمين لكثرتهم العددية) .

٤ ـ أن يكون للمسلمين الجزائريين نوابهم الذين يمثلونهم في المجلس النيابي الفرنسي بباريس .

٥ ـ أن يكون الجزائريون فرنسيين بصفة تامة . (أي ليس هناك فروق وتمييز بالحقوق والواجبات) ، مع احتفاظ المسلمين بشخصيتهم الإسلامية .

٦ ـ استقلال الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية كبقية الأديان الأخرى من يهودية ونصرانية ، وتنفق على مؤسساته من أموال الأوقاف والتي اغتصبتها فرنسا منذ بداية الاحتلال ، ومن الضرورة الآن إعادتها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال .

٧ ـ تعدّ اللغة العربية لغة الدراسة في المدارس الجزائرية .

وتقرّر إرسال وفد كبير إلى باريس يضمّ رجال الشعب من علماء ونواب ومفكّرين ، برئاسة عبد الحميد بن باديس ليتدارس مع الحكومة الفرنسية مطالب الشعب الجزائري المذكورة أعلاه .

سافر الوفد ، وطلب من حكومة « دلادييه » تنفيذ مرسوم ٢٧ أيلول ١٩٠٧م القاضي بفصل الدين عن الدولة ، وبقية مطالب الشعب التي يحملها الوفد ، وحاول « دلادييه » إرهاب الشيخ ، فكان ابن باديس أكثر جرأة وحماسة ، وتخويفاً من الله ، الذي لا غالب له ، إذ هدّد « دلادييه » بالمدافع

الطويلة المدى ، فهدّده ابن باديس بقدرة الله التي لا تُقهر ، وكاد أن يقع الصدام حتى تدخّل « ليون بلوم » الذي أصبح رئيساً للجمهورية والذي رفض مطالب المسلمين ، ولكنه اقترح توسعة دائرة الناخبين الجزائريين ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية في الجزائر ، وذلك بإدخال واحد وعشرين ألفاً من الناخبين ضمن الناخبين الفرنسيين الذين كان عددهم ٢٠٢،٧٥٠ ناخباً ، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك ، وأعلنوا أنهم سيستقيلون جميعاً فيما إذا نُفّذ هذا الاقتراح ، وكذلك احتجّ محافظو المدن ، وهدّدوا بالاستقالة أيضاً ، وكان من كل ما تمّ زيادة عدد نوّاب المسلمين بمجلس النيابة المالية ، ورفعه من ٢١ إلى ٢٤ نائباً ، وبذا يصبح عددهم نصف عدد النواب الفرنسيين الذي يبلغ ثمانية وأربعين نائباً ، وعاد الوفد خائباً .

أخذت فرنسا تساعد رجال الطرق الصوفية ، وتشجّعهم على النشاط ، وتحرّضهم ضدّ جمعية العلماء ، ومن ناحية ثانية أخذت تُنصّب مشايخ السوء ، وتطلب منهم معارضة جمعية العلماء ، وإرسال البرقيات ضدّها ، ولا شك ، فإن الشعب لا يستطيع رؤية مثل هذه التصرّفات ، وقد تُكلّف من يقوم بقتل بعض هؤلاء المشايخ ، وتتهم جمعية العلماء بالقتل ، كما فعلت بالشيخ عمر بن دالي الذي جعلته إماماً للجامع الكبير في قسنطينة ، وطلبت منه الهجوم على الوفد الذي سافر إلى باريس برئاسة عبد الحميد بن باديس ، وإرسال البرقيات بهذا الشأن ، ثم دفعت من قتله ، واتهمت جمعية العلماء بقتله ، وقبضت على الطيب العقبي ، وأودعته السجن ، وأخذت تنشر الشائعات ضدّ جمعية العلماء ، ثم وُجد مرتكب الجريمة ، واسمه عكاشة ، وقد اعترف ، وأطلق سراح العقبي ، غير أنه في السجن قد تعب ، وكانت السلطات الفرنسية تريد أن تكسبه إلى جانبها ، وأخذه بعدها للعمل لتهديم جمعية العلماء ، وثنيها عن مواقفها ، ومشروعاتها ، وجهادها .

وتوفي الشيخ عبد الحميد بن باديس في ٨ محرم ١٣٥٨هـ (١٦ شباط ١٩٤٠م) ، فخلفه في رئاسة جمعية العلماء الشيخ محمد بشير الإبراهيمي

الذي كان معتقلاً عندما توفي سلفه ابن باديس ، فاختاره العلماء ليكون رئيساً للجمعية بمجرد أن يُطلق سراحه ، وعندما خرج من السجن تسلّم رئاسة الجمعية ، فوجد أنها قد قوي مركزها ، وترسّخت مكانتها ، فانصرف إلى نشر العلم ، فاستطاعت الجمعية فتح أكثر من مائة وسبعين مدرسة ، تعلّم الدين ، والتاريخ الإسلامي ، واللغة العربية ، وبقية العلوم ، وتضمّ هذه المدارس أكثر من خمسين ألف طالب . وشكّل رئيس الجمعية لجنةً للتعليم تشرف على المناهج ، وتتابع التنفيذ ، وكان منها : محمد الحفناوي ، ومحمد الصالح رمضان .

وافتتح أول معهدٍ للتعليم الثانوي في مدينة قسنطينة عام ١٣٦٦هـ ، وقد أصبح عدد طلاب القسم الثانوي عام ١٣٧٣هـ ألفاً وخمسمائة طالب كما ارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى أربعمائة مدرسة ، وكانت جمعية العلماء ترسل بعض الطلاب إلى جامع الزيتونة بتونس ليُتابعوا تعليمهم هناك .

وكانت جمعية العلماء تُصدر مجلة « عيون البصائر » الأسبوعية ، وتطبع منها في كل أسبوع ثلاثين ألف نسخة ، ثم أغلقت عام ١٣٧٦هـ .

وانتخب الشيخ محمد بشير الإبراهيمي[1] رئيساً للجنة إعانة فلسطين .

وكان عدد من العلماء بجانب عبد الحميد بن باديس ومحمد بشير الإبراهيمي منهم : العربي التبسي ، ومبارك محمد الميلي ، وإبراهيم بن عمر

---

(١) محمد بن بشير بن عمر الإبراهيمي : وُلد عام ١٣٠٦هـ في (سطيف) ، رحل إلى المشرق عام ١٣٣٠هـ ، فأقام بالمدينة ست سنوات ، وفي دمشق أربع سنوات ، وعاد إلى الجزائر ، فنفي إلى صحراء وهران عام ١٣٥٩هـ ، وبقي في معتقل « آفلو » ، وتسلّم رئاسة جمعية العلماء ، فأنشأ في عام واحد ثلاثاً وسبعين مدرسة ، ولم يلبث أن سُجن بعد سنتين ، ثم أُفرج عنه بعد أن عُذّب ، وقام بجولات ونشاط ، واستقر بالقاهرة عام ١٣٧٢هـ ، وقامت الثورة الجزائرية ، فسافر إلى الهند بقصد دعم الثورة ، وبعد نجاح الثورة عاد إلى الجزائر ، وانزوى حتى توفي عام ١٣٨٥هـ . وكان من أعضاء مجامع اللغة العربية : في دمشق ، وبغداد ، والقاهرة .

بيوض ، والطيب العقبي ، وإبراهيم أبو اليقظان ، وأحمد توفيق المدني ، والأمين العمودي ، ويحيى الحمودي ، ومحمد خير الدين ، والسعيد الزهراوي ، ومحمد سعيد آيت جر ، والجيلاني الفارسي ، وعبد اللطيف سلطاني .

وكان لكلٍ دوره في العلم ، فقد نشط أحمد توفيق المدني ـ على سبيل المثال ـ في الأندية والجمعيات ، مثل نادي الترقي الذي اجتمع به العلماء وجمعية الفلاح ، وجمعية الزكاة ، والجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى ، واشتهر الطيب العقبي بسلفيته ونشاطه ، وعُرف العربي التبسي بتوعيه وهدوئه ، وتكامل العمل بلقاء بعضهم مع بعض .

ثانياً : النشاط السياسي : أيقن كثير من الناس أنه لا قبل لهم بمواجهة الفرنسيين ، لضعفهم أمامهم مادياً ، وقلّة الإمكانات لديهم ، ولا شك أن هؤلاء الناس هم من الماديين الذين يقيسون الأمور بالمفهوم والمستوى المادي ، ويتركون الروح المعنوية جانباً ، ورأى هؤلاء أن أفضل طريق للمقاومة الاستعمارية إنما هو التنظيم السياسي ، ومن الطبيعي ألا يكون هؤلاء جميعاً بأفكارٍ واحدةٍ ، فمنهم الذين يرون أن الغاية من عملهم إنما هو المساواة بالفرنسيين ، ومنهم الذين يرون محاربة الفكر الإسلامي الذي سيطر على قسم من أفراد المجتمع حيث أصابهم اليأس ، وحلّت بهم الهزيمة النفسية ، ومنهم الذين يحملون العصبية الجزائرية أو الوطنية ، من غير أن يكون لهم منهج متميّز أو شخصية خاصة ، هم جزائريون عرب مسلمون ، ولكنهم لا يهمهم سوى ذلك ، فأي منهجٍ أو دستورٍ يطبّقونه لا يبالون بذلك ، فليأخذوا الدستور الفرنسي ، . . . السويسري ، . . . الإنكليزي ، كله سواء ، المهمّ عندهم سيطرتهم واستقلالهم بجزائرهم وفقط ، ومنهم الشيوعيون الذين يرون تطبيق المنهج الشيوعي في الاقتصاد ، واستبدادية الطبقة العاملة في الحكم ، وترك الحبل على الغارب في الحياة الاجتماعية .

والمهمّ في النشاط السياسي السرية في العمل والتهيئة للاستقلال ، وقد ظهرت تنظيمات منها اللجنة الوطنية التي شكّلها المحامي أبو دربة والصحفي

صديق دوران ، ومصالي الحاج ، وذلك عام ١٣٢٨هـ ، ودعت إلى الجامعة الإسلامية ، كما التفّت جماعة بعضها حول بعض ، وعُرفوا بالنخبة ، وهم من الذين تثقّفوا ثقافةً فرنسيةً ، ودعوا إلى الاندماج مع فرنسا ، ومن أبرزهم ابن جلول ، والزنالي ، وقد أصدروا جريدة « الأهالي » ، وأهم هذه التنظيمات :

أ ـ حزب الجزائر الفتاة : الذي أسّسه خالد الهاشمي الجزائري الذي كان يقيم في دمشق ، فهو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري ، ولا تزال هذه الأسرة تحسّ بأنها ظُلمت واضطُهدت ، وعاشت مشرّدة عن وطنها ، غريبةً عن بلادها ، قسا عليها الفرنسيون ، ولم يكن لكبيرها من ذنبٍ سوى أنه أحبّ وطنه ، ودافع عنه ضدّ المعتدين ، فكان مصيره وأهله التشريد . وقد كان تأسيس هذا الحزب بعد الحرب العالمية الأولى ، ونظّم مؤسّسه خالد الهاشمي مؤتمراً في باريس عام ١٣٤٢هـ طالب فيه بحقوق أهل الجزائر ، وأصدر جريدة « الإقدام » ، غير أن هذا التنظيم قد حلّ ، ورجع منظّمهُ إلى دمشق ، وتوفي فيها عام ١٣٥٤هـ .

ب ـ جمعية نجم شمالي إفريقية : وأسّسها محمد جيفال في باريس في ١٦ صفر ١٣٤٣هـ (١٥ أيلول ١٩٢٤م) ، وكان من أعضائها عبد القادر بن الحاج علي ، ومصالي الحاج ، وعلي الحمامي . ولكن هذه الجمعية لم تشتهر إلاّ عندما تولّى رئاستها مصالي الحاج عام ١٣٤٦هـ ، لقلّة أعضائها في بداية الأمر ، ولنشاط مصالي الحاج حيث اقترنت باسمه فيما بعد ، وكانت ذات ميولٍ شيوعية .

ومن الطبيعي أن يبرز الشيوعيون قبل غيرهم ، لأنهم لا يختلفون عن النصارى الفرنسيين في السلوك ، أو التصرّف ، أو الأخلاق ، أو الاستهتار بالقيم ، فهم يلتقون معهم على موائد الخمر ، والقمار ، والفحش ، ولا يعرفون عنهم شيئاً سوى ذلك ، فما على الشيوعيين إذن إلاّ كتمان الأمر وإخفاء تنظيمهم ، إضافةً إلى أن بين الفرنسيين مجموعات من الشيوعيين فيتعاونون بعضهم مع بعض على الرفقة التي تجمع بينها . وكما أن الفرنسيين يلقون دعماً

من باريس ، فإن الشيوعيين يتلقون دعماً من موسكو ، وتزويداً بالمعلومات وتوجيهاً تبعاً للمتغيرات الدولية . ولم أستثن الوطنيين وأفصلهم عن الشيوعيين رغم كثرة أوجه التشابه بينهم ، إلا لأنه قد يوجد بينهم بعض الشخصيات المسلمة ، لكنها لا تستطيع التمييز بين الفكر الإسلامي والفكر الوطني ، إذ أن الأمور مختلطة عندها لقلة الوعي الإسلامي . أما أصحاب الفكر الإسلامي فيمكن كشف أمرهم مباشرة حيث أن لهم شخصية متميزة ، ولا يمكنهم مسايرة أصحاب الاتجاهات الأخرى في السلوك والتصرف .

يرتبط النشاط الشيوعي بمصالي الحاج الذي وُلد عام ١٣١٦هـ في مدينة (تلمسان) ، ونشأ نشأة فقيرة ، إذ كان والده صانع أحذية ، ولم يلبث أن توفي ، لذا لم يستطع أن يتابع تعليمه ، والفقير الجاهل فريسة للأفكار الشيوعية ، ولعلّ أول ما أدرك مصالي الحاج ؛ رأى إخراج أهل تلمسان إخراجاً جماعياً من مدينتهم بإجبار من الفرنسيين ، فبقي هذا المنظر في نفسه ، وتولّد عنه كرهٌ للفرنسيين . وقاتل في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى ، فلما انتهت عاد إلى بلاده فقيراً بئيساً ، وقد انتشرت البطالة في الجزائر بعد الحرب ، على حين أن فرنسا كانت بحاجة إلى عمّال ، لإعادة عمران ما خرّبته الحرب ، فارتحل إلى فرنسا واشتغل في بعض المصانع ، وعمل بائعاً متجولاً ، والفراغ عنده كبير وخاصة في ليالي الشتاء لذا كان يحضر أحياناً بعض المحاضرات في جامعة بوردو ، كما جرّه الرفاق أمثاله إلى أوكار الشباب الذين لا يجدون عملاً فيتصيّدون اللهو وما يجرّ إليه ، واتصل بالعمّال الفرنسيين ، وانضمّ عن طريقهم إلى الحزب الشيوعي .

أصدرت جمعية نجم شمالي إفريقية مجلّة « الأمة » ، وحاول مصالي الحاج نقل نشاط الجمعية وصحيفة « الأمة » إلى الجزائر ، فلم يستطع ، فسافر مع عبد القادر بن الحاج علي إلى الجزائر ، وحاول الاتصال بالزعماء الوطنيين من أهل العلم ، فرفضوا اللقاء به لما يحمله من أفكار إلحادية وصرّحوا له : بأنه ما لا فرق بين الاستعمار الفرنسي وعملائه من جهة ، والاستعمار الروسي وعملائه من

جهة ثانية ؟ وربما كان الروس بإلحادهم وسحقهم للمسلمين أشد خطورة وسوءاً من الفرنسيين ، ولكن أصحاب الهوى لا يدركون بعقولهم ، ولكنهم يجاريون مع عواطفهم ، فلا يسمعون إلا لما تمليه العاطفة عليهم .

وفي عام ١٣٤٨هـ صدر قرار بحلّ جمعية « نجم شمالي إفريقية » ، ولكن لم يلبث أن قام مكانها حزب « النجم الثاقب » ، غير أنه صدر قرارٌ بحلّه عام ١٣٤٩هـ بضغط من الجزائريين على الحكومة الفرنسية .

عادت الجمعية إلى الظهور ثانية باسم « حزب نجم شمالي إفريقية » ، وعقدت مؤتمراً في باريس ، اعتُقل على أثره مصالي الحاج ، وحكم عليه بالسجن سنتان ، وقد أمضى العقوبة التي فُرضت عليه ، وعندما خرج من سجنه ظهر الحزب باسم جديد هو « الاتحاد الوطني لمسلمي شمالي إفريقية » ، ويبدو أن مصالي الحاج قد أخذ يحسّ أن هناك فرقاً كبيراً بين المسلمين وغيرهم ، وأن المسلمين في شمالي إفريقية يتميّزون عن النصارى الفرنسيين الذين كان قسمٌ منهم ضمن حزبه الأول . واعتُقل مصالي الحاج ثانيةً ، وحكم عليه بالنفي ستة أشهر خارج حدود فرنسا ، وله الحقّ في اختيار المنفى ، فانتقل إلى سويسرا ، وحضر المؤتمر الإسلامي هناك ، والتقى بشكيب أرسلان الذي كان يعيش في سويسرا ، وأعجب شكيب به وبنشاطه ، ورأى فيه شاباً مغرّراً به لجهله بالإسلام، وفقره، ونشاطه الذي لا بدّ من أن يجد مجالاً له يصرفه فيه، فكتب رسائل إلى ابن باديس، وأحمد توفيق المدني، ومبارك الميلي، والطيب العقبي في الجزائر، وإلى غيرهم في تونس والمغرب يوصيهم به، ويطلب منهم الإفادة من نشاطه .

ولما قضى مدة النفي عاد إلى فرنسا ، ثم سافر إلى الجزائر في ٢١ جمادى الأولى ١٣٥٥هـ (٨ آب ١٩٣٦م) ، ووجد أرضاً خصبة لحزبه ، فقام بجولة في البلاد استطاع خلالها أن يفتتح ثلاثة وثلاثين فرعاً لحزبه ودعا إلى الاستقلال ، فعارضه الشيوعيون المشاركون في حكم فرنسا إذ كانوا ضمن الجبهة الشعبية التي نجحت في الانتخابات الفرنسية ، وشكّلت حكومة « ليون بلوم » إذ كانت الجبهة بصفتها الحاكمة ترى التمسّك بالتسلّط الفرنسي على

الجزائر ، وهذا ما جعل الذين يفكرون بعقولهم من الشيوعيين الجزائريين يتخلون عن الشيوعية ، ويرون فيها استعماراً ، وسعياً وراء المصلحة ، وقناعاً من الدعايات تتستّر به ، ومن هؤلاء كان مصالي الحاج نفسه .

وحلّت الجبهة الشعبية الفرنسية التي يشترك فيها الشيوعيون حزب « نجم شمالي إفريقية » في أول شهر ذي القعدة ١٣٥٥هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٣٧م) ، والذي كان يحمل اسم « الاتحاد الوطني لمسلمي شمالي إفريقية » ، فاتصل مصالي الحاج ببعض الشخصيات ، ومنهم : عياش عمار ، ونحال محمد رزق ، وراجف بلقاسم ، وموسوي رباح ، وأخذوا في تنظيم حزب الشعب الجزائري .

جـ ـ حزب الشعب الجزائري : وتألّف من عناصر جزائرية فقط ، على حين كان حزب نجم شمالي إفريقية يضمّ عناصر من مناطق المغرب كلها (تونس ـ الجزائر ـ المغرب) ، وذلك لأن المطالب مختلفة ، إذ كانت فرنسا تعدّ تونس والمغرب محميتين فرنسيتين ، بينما تعدّ الجزائر إقليماً فرنسياً . وكانت أهداف هذا الحزب : إقامة مجلس نيابيّ خاصاً بالجزائر ، وإقامة حكومية خاصة كذلك ، والعودة إلى التعليم باللغة العربية ، والاعتماد على الدين الإسلامي في التشريع ، وقد أيّد العمّال الجزائريون في فرنسا هذا الحزب ، ولم يكن هذا التأييد في الواقع نتيجة أفكار أو معرفة وإنما عصبية للجزائر ولشخصية رئيس الحزب .

رجع مصالي الحاج إلى الجزائر في ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (حزيران ١٩٣٧م) ، وجرت انتخابات البلدية ، ورشّح الحزب بعض عناصره لخوض هذه الانتخابات ، غير أن رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء الهيئة الإدارية قد اعتُقلوا جميعاً في يوم ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦م (٢٧ آب ١٩٣٧م) ، وفي اليوم ذاته صدر العدد الأول من جريدة « الشهاب » التي أصدرها الحزب ، وكان رئيس تحريرها « مفدي زكريا » ، وما كانت هذه الاعتقالات إلا لمصلحة الحزب ، إذ أخذ الشعب يتعاطف معه بعدها ، وكذلك لم يلبث أن اعتُقل رئيس تحرير الجريدة الجديد « عنانيش محمد » ويظهر هذا التعاطف واضحاً في

انتخابات البلدية التكميلية إذ نجحت القائمة التي دعمها الحزب ـ قائمة « أحمد بومنجل » ـ بالأكثرية الساحقة ، وأصدر الحزب جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية أسماها « المجلس النيابي الجزائري » .

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية ، ولم تلبث أن أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها بحلّ حزب الشعب ، وإغلاق صحيفة « المجلس النيابي الجزائري » ، وذلك في يوم ١٥ شعبان ١٣٥٨هـ (٢٩ أيلول ١٩٣٩م) ، ثم أطلقت سراح الهيئة الإدارية للحزب . . . ولم تمض سوى مدة يسيرة حتى عادت فاعتقلت بعض الأعضاء وعلى رأسهم مصالي الحاج ، وذلك في يوم ٢٠ شعبان ١٣٥٨هـ (٤ تشرين الأول ١٩٣٩م) ، أي أنّ إطلاق السراح لم يزد على ثلاثة أيام ، وربما كان هذا خطة فرنسية للفت النظر إلى الحزب بشكل عام ، وإلى رئيسه بشكل خاص ، إذ كثيراً ما تلجأ السياسات إلى مثل هذا التصرّف ، فيكسب أعوانها شعبية كبيرة إذ يظنّهم الشعب مخلصين ، ويعطف عليهم لما يعانون ، وما يصيبهم من أذى ظاهري ، وهم في الواقع ليسوا سوى أجراء ، وربما كانت فرنسا قد غيّرت من سياستها تجاه مصالي الحاج ، أو جرى بين الطرفين تفاهم سرّي للوقوف معاً في وجه جمعية العلماء التي أخذت تكتسح المجتمع والشارع ، ولا شك أن الفكر الشيوعي أقرب إلى الفكر الرأسمالي بآلاف المرات من الفكر الإسلامي ، فالشيوعية والرأسمالية توأمان ، فكلاهما مادي ، غير أن كل فريق يأخذ جانباً من الحياة الاقتصادية ، إذ تُصرّ الشيوعية على سيطرة الحكومة على الإنتاج على حين تتبنّى الرأسمالية حرية الفرد المطلقة في هذا الجانب ، وكلاهما عدو لدودٌ للإسلام ، ونلاحظ هذا دائماً في السياسة الدولية حيث يلتقي الطرفان دائماً عندما يكون الإسلام على الساحة أو لأتباعه دورٌ في المعركة ، وقد يزيد الأمر عندنا توكيداً عندما ننظر إلى الحكم الذي صدر على مصالي الحاج في تاريخ ١ ربيع الأول ١٣٦٠هـ (٢٨ آذار ١٩٤١م) بعد تقديمه إلى محكمة عسكرية ، لقد صدر الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشر عاماً ، والنفي عشرين عاماً خارج الأرض الفرنسية والمحميات ،

وغرامة مالية قدرها ثلاثون مليون فرنك ، وهو حكم جائر وعنيف جداً لمن ينظر إليه من بعيد ، وهذا ما يجعل الناس يعطفون عليه ، ولا يلبث أن ينقلب العطف إلى تأييد ودعم ، وفي واقع الأمر أن الحكم لم يكن فيه شيء ، لا سجن ، ولا عزل عن الأعوان ، والغرامة لا يمكنه دفعها أبداً ، وبخاصة في تلك الأيام ، ولو نظرت إلى ميزانية الجزائر يومذاك لوجدتها دون ذلك .

لم يخبُ نشاط الحزب وظلّ على صلة برئيسه ، وإن كانت قد تشكّلت له هيئة إدارية جديدةٌ منها : أحمد مزغنة ، وحسين الأحول ، وأمين دباغين ، ومكري حسين . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية عاد الحزب للنشاط بصورةٍ رسمية ، وكان قبلها يعمل بصورةٍ غير رسمية ؛ مما يؤكد ما ذكرناه ، ولم يُلغَ الحكم الصادر في حقّ مصالي الحاج ومع ذلك فقد صدر أمر جديد يقضي بمنعه من دخول المدن الجزائرية ، وتُفرض عليه الإقامة الجبرية في بلدة « بوزريعة » القريبة من مدينة الجزائر العاصمة ليسهل على أتباعه اللقاء به ، ولينصرف هو إلى التنظيم .

د ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية : أخذ مصالي الحاج ورفاقه في تنظيم حركةٍ جديدةٍ أطلق عليها « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » ، ولست أدري لماذا هذا التغيير ؟ مع العلم أن حزب الشعب قد كسب مؤيدين ، وانتشرت دعايته ، وأن العمل الجديد لا بدّ له من مدةٍ ليصل إلى المرحلة التي وصل إليها العمل السابق ، لكن يبدو أن بعض إشارات الاستفهام أخذت توضع على سلوك الحزب ، أهمها التعاون السرّي مع السلطات الفرنسية ، والتنسيق بين الطرفين . ومن أعضاء هذه الحركة البارزين إلى جانب مصالي الحاج : محمد خيضر ، وحسين الأحول ، وأمين دباغين .

أخذت هذه الحركة تدعو إلى الاستقلال ، وجلاء الفرنسيين ، وانتخاب جمعية تأسيسية ، والتعليم في المرحلة الثانوية باللغة العربية ، وإعادة الأراضي المغتصبة إلى ذويها ، وعودة الأوقاف إلى المسلمين وإشرافها على المساجد .

قررت الحركة الاشتراك في الانتخابات التي جرت في شهر ذي القعدة ١٣٦٠هـ ورفضت تشكيل « جبهة متحدة » من الجزائريين العاملين في الحقل السياسي حيث تضمّ : العلماء ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان ، والحزب الشيوعي . وقد حصلت الحركة على خمسة مقاعد منهم : أحمد مزغنة ومحمد خيضر عن مدينة الجزائر ، وأمين دباغين عن قسنطينة .

لقد قامت فرنسا يوم ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) بمذابح رهيبة في الجزائر ، وخاصة في مدينتي « سطيف » و « قالمة » مما كان له أسوأ الأثر في نفوس الجزائريين ، وزيادة في بُعد الشقة بين الطرفين ، كما كانت فرنسا مشغولةً في عمران ما خرّبته الحرب ، وفي الحرب في الهند الصينية ، لذا لم تلتفت إلى أوضاع الجزائر ، وتحاول حلّها .

وكانت الحركة قد اشتركت في الانتخابات التي جرت عام ١٣٦٧هـ و١٣٧٠هـ ، وبدأت الخلافات داخل الحركة ، كان أولها بين مصالي الحاج وأمين دباغين حيث فُصل الثاني من الحركة ، ثم بين مصالي الحاج وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية حيث أبعد عن اللجنة كلٌ من : حسين الأحول ، ويوسف بن خده ، وعبد الرحمن كيوان ، ثم عاد مصالي الحاج فاختلف مع من كان بجانبه من أعضاء اللجنة ففصلهم ، ومنهم أحمد بن مزغنة ، ومولاي رباح .

وكانت فرنسا قد أبعدت مصالي الحاج نهائياً عن الجزائر ، وأسكنته في فرنسا في (نيورت) ، وأطلقت على سكناه الإقامة الجبرية مع بقائه على رأس العمل الحزبي حيث كان يديره من مسكنه أو من محلّ إقامته . وربما كان هذا النقل بعد أن أنهكه النضال ، وزاد عمره على الخامسة والخمسين فأخذ يتصرّف بشكل يختلف مع أتباعه ، وفي كل هذا ما ليس من مصلحة فرنسا ، خوفاً من إفشاء ما كان مستوراً ، ثم احتراماً للرجل الذي تعب ، وتنفيه إشارة إلى وطنيته وبقاء معارضته للفرنسيين .

كان مصالي الحاج يريد السيطرة الشخصية على الحركة، بينما تريد اللجنة التنفيذية القيادة الجماعية، وكانت العاطفة نحوه تجعل بعض الأعضاء يؤيدونه، ثم لا يلبثون أن يختلفوا معه. وقامت الثورة الجزائرية في يوم ٥ ربيع الأول ١٣٧٤هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٤م)، ولم يكن على علم بها. وقد حاول رؤساء جمهورية فرنسا «لاكوست» و«ديغول» طرح مصالي الحاج على الثورة على أنه يمثّل الاعتدال، ولكن آراءه لم تعد تقبل. وإن هذا ليعطي دليلاً آخر على أن مصالي الحاج لم يكن بعيداً عن السياسة الفرنسية، وتخطيطاتها أو ألاعيبها.

وكانت الحركة قد أصدرت جريدة «الجزائر الحرّة» لتكون الناطقة باسمها، فلما وقع الخلاف أصدرت اللجنة التنفيذية جريدة «الشعب الجزائري» لتتحدّث إلى الشعب من خلالها.

هـ - جمعية العلماء: سبق أن ذكرنا أن جمعية العلماء قامت في مطلع عام ١٣٥٠هـ لتقف في وجه التيار المادي الطاغي الذي أخذ يعصف بالمسلمين لعدم وجود المناعة لديهم بالوعي الإسلامي، والعلم، والفكر الصحيح، نتيجة فقرهم، والأذى الذي ينالهم، والضغط الذي يسحقهم، فأحبّ العلماء أن يعلّموا الشعب ويزوّدوه بالإسلام لتكون عنده المناعة فيتحمل العواصف التي تريد أن تطيح به، وتكوّن من المسلمين قاعدة صلبة تتحطم عليها كل المحاولات الاستعمارية، وتكون أساس حركة الجهاد للتخلّص من نير الاستعمار، فكان عملهم تربوياً بالدرجة الأولى.

إضافة إلى العمل التربوي الذي قامت به جمعية العلماء كان هناك عمل سياسي، وإن كنا لا نستطيع أن نفصل جانباً من جوانب الحياة عن الإسلام، فالإسلام منهج حياة يشمل كافة جوانب النشاط الاجتماعي، وإذا قلنا هذا فإنما هو لتسهيل الموضوع فقط. لقد لاحظ العلماء قيام الحزب الشيوعي من قبل ثمان سنوات، وبداية نشاط أفراده، وتلقّي الدعم من موسكو قاعدة النظام الشيوعي في العصر الحديث والمعاصر، ولم تكن فرنسا لتهتمّ بانتشار الشيوعية في الجزائر على الرغم من أنها تقف في الصف المعادي لها، وذلك لأن

المستعمرين الصليبيين الغربيين كثيراً ما يستفيدون من الشيوعية كمرحلة من المراحل لإفساد الناس، وإبعاد المسلمين عن عقيدتهم، غير أنها عندما وجدت إقبال المسلمين على جمعية العلماء التي تخطّت الحزب الشيوعي بمراحل كثيرة منذ بداية قيامها وبإمكاناتها المحلية الضعيفة على الرغم من إمكانات الحزب الشيوعي الضخمة التي تأتيه من الخارج، والمدة التي تمرّس فيها على العمل، والمعلومات العالمية التي تأتيه، والتوجيهات الخاصة التي تصل إلى أفراده، وعندها فكّرت برفده برافدٍ إضافي يُحمل الأفكار الشيوعية وإن كان لا يعمل بها ليمتصّ من هذا التيار ومن ذاك، وتتضافر الجهود ضدّ جمعية العلماء، فكان حزب نجم شمالي إفريقية وما حمل من أسماء ثانية.

إذن كان عمل جمعية العلماء تربوياً، ليقف الجيل الناشئ في وجه الاستعمار، وسياسياً، ليقف لمقاومة الفرنسيين والشيوعيين، فهو عمل بناء، وفي الوقت نفسه كان دفاعياً وهجومياً.

وهنا يجب توضيح نقطة، وهي أنه لما كان أهل الجزائر جميعاً من المسلمين تقريباً فإنه قد تتداخل المعاني، وإن كانت أحياناً لا تستعمل بمعناها الصحيح، فقد يستعمل الشيوعيون كلمة المسلمين، ويعنون الجزائريين، وإن كان استعمالهم هذه اللفظ مقصوداً، للتمويه على العامة، وتغطية إلحادهم، وكذا قد يستعمل اللفظ نفسه أتباع السياسة الاندماجية وللغرض نفسه، وقد يستعمل المسلمون لفظ الجزائريين مكان لفظ المسلمين، وليس هذا دلالة على الفكر الوطني، كما قد يستعملون لفظ القومية، أو العروبة، ويعنون اللغة العربية كمحافظة على الفكر الإسلامي وتعاليمه. ومع هذه الإشارة البسيطة، إلا أنني أقول: إن المعاني والأفكار لم تكن واضحة في تلك المرحلة من الزمن الوضوح التام ولم تكن متميّزة التميّز الصحيح، وخاصة عند رجالات الجزائر يومذاك، ولهذا نلاحظ في كتابات جمعية العلماء وكتابات رؤسائها من المعاني ما نرفضه على الرغم من أنهم كانوا على درجة كبيرة من الوعي - رحمهم الله -.

كما استعمل غير المسلمين معاني إسلامية ، مثل اصطلاح الجهاد ، حتى يفقد معناه الإسلامي ، وكذا اصطلاح الشهيد ، حتى لم يعد لها ذلك المعنى الرائع الذي ينبض بالإيمان ، والخلود في الجنة ، وباب الريان ، و . . . وصار النصراني ، وقاطع الطريق ، والفاسق ، شهداء ، وضاعت المعاني الإسلامية الحقيقية .

و ـ **الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان** : يقترن هذا الحزب دائماً مع مؤسسه فرحات عباس . ولد فرحات عباس في بلدة (الطاهر) قرب قسنطينة عام ١٣١٧هـ ، ودرس الصيدلة ، وكان رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، ثم من أنصار خالد الهاشمي مؤسس حزب « الجزائر الفتاة » .

كان فرحات عباس يرى سياسة الاندماج مع فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الجزائرية الإسلامية ، وكان يتفق مع نائب قسنطينة ابن جلول على هذا الرأي ، ثم اختلف معه ، فأسس ابن جلول « التجمع الجزائري ـ الفرنسي » ، وأسس عباس فرحات « اتحاد الشعب الجزائري » .

إن انهيار فرنسا أمام ألمانيا ، واختلاف القادة الفرنسيين قد قلّل من هيبة فرنسا في نظر السياسيين الجزائريين ، ثم جاءت قسوة حكومة « فيشي » بقيادة الجنرال « بيتان » ، فدفع هذا المعتدلين الجزائريين للوقوف إلى جانب الجبهة الإسلامية .

نزلت قوات الحلفاء في بلاد المغرب في ٢٩ شوّال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، وأعلنوا مبادىء الحرية ، وحقّ تقرير المصير ، وبعض الأمور المعسولة ليقف الجزائريون إلى جانبهم وليستفيدوا منهم ، وقدّم الجزائريون فعلاً تضحياتٍ كثيرةً ، وتقدّم فرحات عباس بسلسلة من المطالب ، حتى قدّم أخيراً البيان النهائي .

بعد نزول الحلفاء في المغرب ، وتأكيدات الرئيس الأمريكي « روزفلت » تداعى زعماء الجزائر لعقد اجتماع يدرسون فيه الشروط مع

الحلفاء ، وقد كلّف الزعماء فرحات عباس بصياغة البيان ، ووافق الجميع عليه ، وقد جاء فيه ما يلي :

ـ إلغاء النظام الاستعماري الذي ليس هو في الحقيقة سوى استغلال شعب آخر ، وهو استعباد جماعي كالرق الفردي في العصور الماضية ، وإضافة إلى ذلك فهو أحد الأسباب الرئيسية في المنازعات بين الدول الكبرى .

ـ تطبيق حقّ تقرير المصير للبلدان كلها ، الصغيرة منها والكبيرة .

ـ إعلان دستور جزائري يضمن :

أ ـ الحرية والمساواة بين السكان جميعاً دون تمييز في العنصر أو الدين .

ب ـ إلغاء الملكية الواسعة ، وتطبيق نظام يشمل الإصلاح الزراعي ، وحقّ الفلاحين بالرفاهية .

جـ ـ الاعتراف باللغة العربية لغةً رسميةً على المستوى نفسه الذي تتمتع به اللغة الفرنسية .

د ـ حرية الصحافة وحقّ الاجتماع .

هـ ـ التعليم الإلزامي والمجاني للأطفال ذكوراً وإناثاً .

و ـ حرية العبادة بالنسبة للسكان جميعاً ، ويُطبّق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي .

ز ـ مشاركة عرب الجزائر بشكل فعّال وفوريّ في حكم بلادهم كالصورة التي أعلنتها الحكومة البريطانية ، والجنرال « كاترو » في سوريا . وإن مثل هذه الحكومة هي وحدها التي يمكنها أن تحقق المُناخ الذي تسوده الوحدة المعنوية التامة لمساهمة الشعب الجزائري في المعركة المشتركة .

ح ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين سواء أكان قد صدر حكمٌ بحقهم أم لم يصدر ، وبغضّ النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه .

حمل الوفد الذي ضمّ : فرحات عباس ، وصباح عبد القادر ، وابن

جلول ، والحاج ولد رياح ، وشريف بن علي ، والأخضري ، وقابل الحاكم العام « مارسيل بايرتان » يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٦٢هـ (٢١ آذار ١٩٤٣م) كما سلّم الوفد صورة عن البيان في اليوم التالي إلى ممثلي الولايات المتحدة ، وإنكلترا ، وروسيا ، كما أرسلت نسخة منه إلى الجنرال ديغول ، وإلى الحكومة المصرية . ووعد الحاكم العام بتشكيل لجنة لوضع مشروع للإصلاحات التي يمكن تنفيذها بشكل فوري .

تشكّلت اللجنة ، ووضعت ما عُرف بملحق البيان ، ويشمل جزأين . أما الجزء الأول فيترك حتى ينتهي النزاع ، وأما الجزء الثاني فقد جاء فيه :

— مشاركة الممثلين العرب بشكل فوري وفعال في حكم الجزائر وإدارتها .

أ ـ تحويل حكومة عموم الجزائر إلى حكومة جزائرية ، وتتألف من وزراء موزّعين بالتساوي بين الجزائريين والفرنسيين . وتصبح الإدارات الحالية إدارات وزارية ، ويصبح رئيس الوزراء حاكماً عاماً ، والمفوض السامي سفيراً لفرنسا في الجزائر .

ب ـ يتساوى تمثيل الجزائريين والفرنسيين في المجالس المنتخبة والأجهزة الاستشارية (مجلس الحكومة الأعلى ، المفوضيات المالية للمجالس العامة ، مجلس البلديات ، غرف التجارة والزراعة ، مجلس الأطباء ، المصالح ، المجالس ، اللجان ، الهيئات ، والنقابات كلها) يُدعى المنتخبون بالتتابع لتكملة تمثيل العرب في هذه المجالس بدءاً بالمندوبين الماليين حتى ممثلي النقابات العمالية .

جـ ـ يسمح للعرب بتسلّم الوظائف العامة جميعها ، ومن بينها سلطات الحاكم العام ضمن الشروط نفسها والتي هي سارية المفعول في التوظيف والترقية والتقاعد على الموظفين الفرنسيين ، والإقرار بمبدأ التوزيع المتساوي لهذه الوظائف بين العرب والفرنسيين .

د ـ إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية كلها ، وتطبيق مبدأ الحقّ العام

ضمن التشريع الجزائري

المساواة أمام ضريبة الدم .

أ ـ إلغاء القيود المفروضة على المواطنين ، والخدمة العسكرية المتباينة وتسخير المواطنين ، ووضع صيغ موحدة للتعبئة ، والمساواة في الرواتب ، والسلف ، ومعاشات التقاعد ، والمكافآت ، والحقّ بالترفيع إلى الرتب كافة .

ب ـ تسليم الأعلام الجزائرية إلى أفواج من جيش الحملة الإفريقية لأن رفع الأعلام الجزائرية مع الأعلام الفرنسية ترفع من الروح المعنوية لجنودنا .

كان الجنرال ديغول قد جاء إلى قسنطينة من (برازافيل) عاصمة الكونغو ، وذلك في ١٥ ذي الحجة ١٣٦٢هـ (١٢ كانون الأول ١٩٤٣م) ، واتخذ من الجزائر مقرّاً له ولقيادته . وبعد أقلّ من شهر ، وفي محرم ١٣٦٣هـ (كانون الثاني ١٩٤٤م) تألّفت لجنة الإصلاحات الإسلامية من ثمانية عشر عضواً ، ستة منهم فرنسيون ، وستة آخرون فرنسيون يستوطنون الجزائر ، وستة من المسلمين ، ويمثّل المسلمين : جمعية العلماء ، وحزب الشعب الجزائري ، وحركة أصدقاء البيان والحرية التي تأسّست بعد قليل .

تسلّم السلطة الجنرال ديغول ، وأرسل الجنرال « كاترو » حاكماً عاماً للجزائر ، فرفض مطالب المعتدلين الجزائريين ، وفُرضت الإقامة الجبرية على فرحات عباس .

أسّس فرحات عباس حركة أصدقاء البيان والحرية في تاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٦٣هـ (١٤ آذار ١٩٤٤م) ، وأصدر جريدة « المساواة » الأسبوعية في رمضان ١٣٦٣هـ (أيلول ١٩٤٤م) والناطقة باسم الحركة . وكان يدعو إلى قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً ، ومتحدة مع فرنسا . ووقع الخلاف بينه وبين مصالي الحاج .

كانت في البلدان العربية تجري المداولات لتأسيس الجامعة العربية ، وقد كلّلت الجهود بالنجاح ، وتمّ تأسيس الجامعة العربية في تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٦٤هـ (٢٢ آذار ١٩٤٥م) ، وابتهج الجزائريون لهذا ، وزادهم ذلك نشاطاً للجهاد والحركة ، فحمل الفرنسيون في أنفسهم ما تمّ ، وأثناء احتفالات الحلفاء بانتصارهم في الحرب العالمية الثانية على دول المحور يوم ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) أقدم الفرنسيون على مذبحة رهيبة للجزائريين ، وخاصةً في (سطيف) و (قالمة) ، واعتقل فرحات عباس ومصالي الحاج ، وعدد كبير آخر من رجالات البلاد .

أسّس فرحات عباس بعد الحرب حزبه « الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري » في مدينة (سطيف) بعد إطلاق سراحه مباشرة ، وخاض معركة الانتخابات للجمعية التأسيسية الثانية ، وقد حصل على أحد عشر مقعداً من أصل ثلاثة عشر مقعداً ، وتدخّلت الإدارة الفرنسية في انتخابات البلدية ، وعملت على التزوير بشكل صارخ ، فاحتجّ فرحات عباس في الجمعية التأسيسية على هذا التزوير ، ولم يسمح له المستوطنون الفرنسيون من متابعة الكلام ، إذ وقفوا في وجهه ، فما كان منه ومن أنصاره إلّا أن انسحبوا من الجمعية ، وأخيراً كانت النتيجة طردهم منها ، وكان أحمد بومنجل يومئذ من أنصاره ومن أعضاء حزبه .

ز ـ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها : وتشكّلت عام ١٣٧١ هـ من أحزاب المعارضة كلها لكي يقوى موقفها باتحادها ، وهذه الأحزاب هي :

١ ـ جمعية العلماء .

٢ ـ الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان .

٣ ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

٤ ـ الحزب الشيوعي .

وقد حدّدت هذه الجبهة أهدافها بما يأتي :

١ ـ إلغاء انتخابات الجمعية التشريعية التي جرت في رمضان عام ١٣٧٠هـ (حزيران ١٩٥١م) .

٢ ـ احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين .

٣ ـ احترام الحريات الأساسية للعقيدة ، والفكر ، والصحافة ، والاجتماع .

٤ ـ مقاومة الاضطهاد بأشكاله وصوره كلها .

٥ ـ إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين جميعهم .

٦ ـ الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة .

غير أن هذه الجبهة لم تلبث أن تفكّكت .

ح ـ الحزب الشيوعي : نشأ عام ١٣٤٢هـ ، فهو أقدم الأحزاب الجزائرية لما سبق أن ذكرنا ، ونضيف هنا أنه كان جزءاً من الحزب الشيوعي الفرنسي ، واستمرّ على ذلك مدّة خمسة عشر عاماً ثم أصبح مستقلاً ، أي خاصاً بالجزائر ، على أن يتلقى تعليمات موسكو عبر قناة باريس . لذا كان يتبع سياسته باريس أو موسكو ، فعندما استلمت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا أصبح موقفه دعماً للاستعمار ، وعندما اتفق الروس مع الألمان أصبح عدوّاً للاستعمار ومؤيّداً للاستبداد والفردية ، وعندما يلتقي مع أحزاب الجزائر ، يتحدّث زعماؤه عن الوطنية ، والإسلام ، والعروبة حسب الموقف، ويستعملون الاصطلاحات الإسلامية : الجهاد، والاستشهاد و . . . ، وعندما أقدمت فرنسا على إقامة مذابح في الجزائر في احتفالات انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) أخذ شيوعيو الجزائر يوجدون المبرّرات للحكم الفرنسي ، ثم اتهموا زعماء الجزائر بأنهم كانوا السبب الرئيسي للمذابح و . . . ، وكان الشيوعيون يعارضون استقلال الجزائر عن فرنسا ، وأخيراً منعوا أتباعهم من الانضمام إلى الثورة الجزائرية .

الضغط يولد الانفجار

بعد مذابح جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) ألغيت الحريات، وتسلّمت القوات العسكرية أمر الشرطة، وأعلنت الأحكام العرفية، وسُلّح الأوربيون النصارى، ومُنع المسلمون الجزائريون من مغادرة دورهم إلّا بتصريحاتٍ رسميةٍ.

يوم ٢ جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ أخرج ستون رجلاً من سجن (قالمة)، وأعدموا دون مبرّر إلّا أن السلطات ادّعت أن محكمةً عسكريةً تشكّلت داخل السجن وحكمت عليهم. ودُمّرت إحدى وأربعون قريةً بالطائرات تدميراً كلياً.

وكان قد أعدم يوم ٢٧ جمادى الأولى ثمانمائة إنسانٍ في مدينة الجزائر، وبدأ تفتيش الدور والنهب يشتدّ يوماً بعد يوم، وأصبح من حقّ أصغر مستوطنٍ أوربي أن يُصدر حكم الإعدام بأي جزائري، ويقوم بالتنفيذ بنفسه من غير محاسب، لذا فإن كثيراً ممن كان يخشى على نفسه، أو نجا من مجزرةٍ، أو توقّع أذى، قد غادر داره، والتجأ إلى الجبال، واعتصم فيها، يكتفي بما يحصل عليه من الحقول المجاورة ليسدّ به رمقه خوفاً على نفسه وعلى أهله، وتكرّرت المذابح، وتعدّدت المجازر في ذلك العام والأعوام التي تلته حتى أصبحت النفوس تغلي، وتنتظر شيئاً ليفجّرها، وأصبح المستوطنون الأوربيون يخشون من كل مطالبةٍ بأي حقٍّ من الحقوق، فإن الحصول عليه سينقلب ناراً عليهم من الجزائريين لما فعلوه بهم، لذا غدوا أكبر أعداءٍ للحرية، ويخشون على أنفسهم من كل نسمةٍ فيها أثر من حرية أو من حقّ، كما صاروا يتصوّرون الجزائريين أسوداً في أجمةٍ محصورين فيها، وكل ما يخشونه تفلّتهم.

الثـــورة

لقد تمادت السلطات الفرنسية في جرائمها، وزادت من طغيانها حتى فشل معها كل عمل سلمي، وخُذل السياسيون، ولم تعد تجد تنازلاتهم، وتمزّقت الأحزاب نتيجة الضغط، وخاف الناس، وفي مثل هذه الظروف لا يصلح إلّا العمل السرّي، ولا بدّ من الحركة لاستنشاق قليل من الحرية، ثم التخلّص من الوضع القائم المليء بالرعب، والمثقل بالحاجة والفقر.

وكانت الحركة الديمقراطية لأنصار الحرية قد انقسمت على نفسها، ففريق منها لا يرى عملاً خارج دائرة شخصية مصالي الحاج، وآخر يرى أن الرجل المنظور إليه لا ينسجم وجوده مع عمل تنظيمي سرّي، وأن الفرد معرّض للخطأ، وتعظيم الرجل، وربط كل عمل فيه، خطر وخطأ، لذا لا بدّ من قيادةٍ جماعيةٍ تتمثّل في اللجنة المركزية، وفريقٌ ثالثٌ حار في أمره لا يدري ما يفعل، والعمل ضرورة وواجبٌ، والقاعدة للعمل غدت مهيّأة بما بذله جماعة العلماء من تربية، وما نشرته من وعي، والعمل السياسي أصبح مقبولاً لما قام به فرحات عباس ومصالي الحاج وغيرهما، وإمكانية العمل العسكري متوفّر، فكثير من الذين نشأوا بين الحربين قد خدموا في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية، وتمرّنوا على السلاح، وتمرّسوا على القتال.

تشكّلت لجنةٌ مؤلّفةٌ من اثنين وعشرين عضواً، وفوّضت محمد بوضياف لاختيار قيادةٍ لعملٍ منظّمٍ سرّيٍّ. شكّل محمد بوضياف لجنةً من تسعة أعضاء أوكل إليهم مهمة العمل لإشعال الثورة، وقد عُرفت هذه اللجنة باسم «اللجنة الثورية للوحدة والعمل»، وقد ارتحل ثلاثة منهم إلى خارج حدود الجزائر للتنسيق مع أحزاب المغرب وتونس من أجل الثورة في بلاد المغرب العربي كلها، ومن أجل تلقي الدعم، وإعداد الرجال والمؤتمرات، وهؤلاء هم: محمد خيضر من مدينة الجزائر، وحسين آيت أحمد من جبال القبائل،

واحد بن بللا من منطقة الحدود مع المغرب . أما الستة الباقون فقد انتقلوا إلى مناطقهم للإعداد ، وهم :

١ ـ مصطفى بن بولعيد : من جبال أوراس .

٢ ـ محمد العربي بن مهيدي : من منطقة وهران .

٣ ـ رابح بيطاط : من منطقة قسنطينة .

٤ ـ محمد بوضياف : من مسيلا .

٥ ـ مراد ديدوش : من منطقة الجزائر .

٦ ـ كريم بلقاسم : من منطقة القبائل .

لقد قام هؤلاء بتشكيل «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» ، وكُلّف محمد بوضياف بمهمة القيام بالتنظيم ، وكانت توجّه الأسئلة التالية إلى من يقع عليهم الاختيار للانضمام إلى الجبهة :

١ ـ هل تؤيّدون العمل المباشر ؟

٢ ـ في حالة الإيجاب ـ ماذا تضعون تحت تصرّفه ؟

٣ ـ إذا بدأ العمل دون مشاركتكم ، فما هو موقفكم ؟

أما جماعة مصالي الحاج فقد رفضوا التأييد ، إذ لا يقبلون أي عمل لا يكون على رأسه مصالي الحاج ، ولا يتلقون أمراً إلا منه . أما جماعة اللجنة المركزية فقد تحفّظوا من غير معارضة .

أما جماعة الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان ـ جماعة فرحات عباس ـ فقد وافقوا على الانضمام إلى العمل الجديد مع الجبهة .

اجتمع أعضاء الجبهة يوم ١٣ صفر ١٣٧٤هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٥٤م) لتحديد موعد انطلاقة الثورة ، وأبدى الحركيون استعدادهم ، وأدّى كلٌّ دوره ، وقد حدّدت الجبهة ٦ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ موعداً لبدء الثورة ، ويصادف الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤م ، وهو عيد القديسين عند الفرنسيين . ثم جرى اجتماع آخر في مدينة الجزائر يوم ٢٦ صفر لتحديد يوم

الانطلاقة بشكل نهائي .

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٤هـ أعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بيانها الأول ، وحدّدت فيه أهدافها ووسائلها ، ومما جاء فيه :

الهدف : الاستقلال الوطني عن طريق :

١ ـ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ، ضمن إطار المبادىء الإسلامية .

٢ ـ احترام الحريات جميعها دون تمييز عرقي أو ديني .

أ ـ الأهداف الداخلية :

١ ـ التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي ، والقضاء على مخلّفات الفساد كلها التي كانت عاملاً مهماً في تخلّفنا الحالي .

٢ ـ تنظيم ولمّ شمل الطبقات السليمة كلها لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

ب ـ الأهداف الخارجية :

١ ـ تدويل القضية الجزائرية .

٢ ـ تحقيق وحدة شمالي إفريقية داخل إطارها العربي والإسلامي .

٣ ـ وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكّد عطفنا الفعّال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح : انسجاماً مع المبادىء الثورية ، ومراعاةً للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل التي تحقّق هدفنا .

وحتى تحقّق جبهة التحرير هدفها فإنه يجب عليها إنجاز مهمتين

أساسيتين في وقتٍ واحدٍ ، وهما :

العمل الداخلي : سواء أكان في الميدان السياسي ، أم في ميدان العمل المحض .

العمل الخارجي: جعل القضية الجزائرية حقيقةً واقعةً في العالم كله ، وذلك بمساندة حلفائنا الطبيعيين كلهم ، وهذه مهمةٌ شاقةٌ ، وثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى، وتعبئة الموارد الوطنية كلها ، وحقيقةً فإن الكفاح سيكون طويلاً ، ولكن النصر سيكون محققاً .

وأخيراً ، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة ، ودلالةً على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديداً للخسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد قدّمنا للسلطات الفرنسية وثيقةً مشرِّفةً للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة لتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقّها في تقرير مصيرها بنفسها ، وعليها :

الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقةٍ علنيةٍ ورسميةٍ ، ملغيةٍ بذلك لكل التصريحات والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية ، التاريخ ، الجغرافيا ، واللغة ، والدين ، والعادات للشعب الجزائري .

٢ ـ فتح باب المفاوضات مع ممثلي شعب الجزائر على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية على أنها وحدة لا تتجزأ .

٣ ـ إيجاد جوٍّ من الثقة بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين ، ورفع كل الإجراءات الخاصة ، وإيقاف كل مطاردةٍ ضدّ القوات المجاهدة .

وفي المقابل :

١ ـ فإن المصالح الفرنسية سواء أكانت ثقافية أم اقتصادية والتي تمّ الحصول عليها بحقٍ ونزاهة ستحترم ، وكذلك بالنسبة للأفراد والعائلات .

٢ ـ يكون لجميع الفرنسيين الذين يرغبون بالبقاء في الجزائر حقّ الاختيار بين

جنسيتهم الأصلية ، ويعدّون بذلك أجانب أمام القوانين المعمول بها ، وبين الجنسية الجزائرية ، ويعدّون في هذه الحالة جزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

٣ ـ تحدّد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

أيها الجزائري : إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، ومن واجبك أن تنضمّ إلينا لإنقاذ بلادنا ، والعمل على أن تسترجع لها حريتها . إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وإن انتصارها هو انتصارك ، أما نحن ، العازمين على مواصلة الجهاد ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للاستعمار ، فإننا نقدّم للوطن أغلى وأنفس ما نملك .

وتأسّس في ذلك اليوم جيش التحرير الوطني الجزائري ، وأصدر بياناً كذلك .

وفتحت مكاتب لجبهة التحرير الوطني الجزائري في عددٍ من المناطق ، وأهمّ هذه المكاتب : مكتب القاهرة ، وكان برئاسة أحمد بن بلّه ، ومكتب دمشق برئاسة محمد الغسيري .

لقد ذُعرت فرنسا لهذه الأنباء ، وأحسّت بالخطر ، فأرسلت نجداتٍ سريعةً ، كما سحبت فرقتين كاملتين مجهّزتين بمعدات حلف شمالي الأطلسي ، وقد تمّ هذا السحب بعد مباحثاتٍ سرّيةٍ جرت بين الجنرال الفرنسي « غليوم » والجنرال « غرونثر » قائد قوات حلف شمالي الأطلسي ، وكانت الطائرات والمدرّعات تدعم القوات الفرنسية التي حُشدت في جبال أوراس حيث ترابط أقوى فرق المجاهدين الجزائريين .

الانطلاقة : قُسّمت بلاد الجزائر إلى خمس مناطق للعمل العسكري حسب المقاطعات الإدارية ، فكانت : ١ ـ أوراس . ٢ ـ وهران . ٣ ـ الجزائر . ٤ ـ القبائل . ٥ ـ شمالي قسنطينة . وبقي أمر تنظيم المنطقة السادسة

إلى ما بعد انطلاق الثورة .

وكان عدد القوات الفرنسية في الجزائر يوم بدء الثورة ما يقرب من خمسين ألف جندي ـ (٤٩،٧٧٠) جندي ، ولم تستطع حماية نفسها ، فطلبت التعزيزات .

تولّى مصطفى بن بولعيد أمر أوراس ، ويساعده بشير شيحاني ، وتولّى كريم بلقاسم أمر القبائل ، ويعاونه رمضان عبانة ، وتولّى محمد العربي بن مهيدي منطقة وهران ، وتولّى مراد ديدوش شمالي قسنطينة ، وتولّى أمر مدينة الجزائر رابح بيطاط ، بينما كان محمد بومضياف يتولّى أمر الارتباط بالنسبة إلى خارج الجزائر .

قام المجاهدون بأكثر من خمسين هجوماً يوم بدء الثورة ، وخاصة في منطقة أوراس والقبائل ، وبعد العمليات عادوا فاعتصموا في الجبال .

كانت شؤون الجزائر مرتبطةً بوزير الداخلية الفرنسي ، وكان يومذاك « فرانسوا ميتران » ، فصرّح يومها بأن الجزائر هي فرنسا ، وألقت السلطات الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين المعروفين ، وحلّت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ومنعت صحفها من الصدور .

واستطاع المجاهدون السيطرةعلى منطقة الأوراس ، وتبلغ مساحتها ما يزيد على اثني عشر ألف كيلومتر مربع ، أي ما يقرب من مرة وربع من مساحة لبنان ، ولم تعد القوات الفرنسية تدخل إلى المنطقة إلاّ ضمن المصفّحات ، ومحميّةً بالمدرّعات والطائرات ، كما سيطر المجاهدون على أكثر منطقة القبائل .

وفي يوم ١٧ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ (١٢ كانون الأول ١٩٥٤م) قامت القوات الفرنسية بعمليات قمع في الأوراس والقبائل ، وأعلن المستوطنون الأوربيون معارضتهم للحكومة ، إذ اتهموها بالتهاون مع الثائرين المسلمين ، واحتجّ النواب المسلمون على عملية القمع التي تتخذها الحكومة في عملية ملاحقة الثوار ، لكن احتجاجهم لم يؤبه له . وفي المجلس الجزائري جرت

مناقشة الوضع ، فرفض ابن جلول نائب قسنطينة فكرة استقلال الجزائر .

وصل عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر إلى ثمانين ألفاً في منتصف عام ١٣٧٤هـ أي بزيادة ثلاثين ألفاً عمّا كانت عليه في بداية الثورة ، ومعنى هذا أنه قد دخل هذا الرقم خلال ثلاثة أشهر فقط .

استطاعت القوات الفرنسية من إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد القائد الأول لمنطقة أوراس على الحدود التونسية ـ الليبية ـ الجزائرية ، وأودعته سجن قسنطينة ، غير أنه استطاع أن يفرّ بعد مدة من السجن ، ومع تسعة عشر سجيناً كان قد حُكم عليهم بالإعدام .

أعلنت جبهة التحرير في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ (٣ شباط ١٩٥٦م) استعدادها للمفاوضة من أجل وقف القتال وحلّ المشكلة الجزائرية .

مؤتمر الصومام : وفي ١٤ محرم ١٣٧٦هـ (٢٠ آب ١٩٥٦م) عُقد مؤتمر وادي (الصومام) في منطقة القبائل ، وحضره كبار القادة ، ليبحثوا على أهم مسألة الموقف على حين تدّعي فرنسا أنها تسيطر على المنطقة ، وربما كان قادة القبائل هم الذين أصرّوا على مكان المؤتمر ، ومنهم رمضان عبانة ، وكريم بلقاسم ، ويوسف زيروت الذي يسيطر على قسنطينة . والواقع أن الوصول إلى مكان المؤتمر لم يكن بالأمر السهل ، إذ لم يستطع حضوره أعضاء البعثة الخارجية الذين كانوا ينتظرون في ليبيا وفي إيطاليا ، ولقد تأخر موعد المؤتمر قليلاً ، ثم تمّ في ١٤ محرم ، ولذا فقد حضره عدد من كبار القادة فقط[1] ، وتمثّلت فيه جميع الولايات ، حتى ولاية الصحراء التي أصبح مسؤولاً عنها علي الملاح . وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات :

---

(1) حضر المؤتمر من القادة الكبار : كريم بلقاسم ، رمضان عبانة ، يوسف زيروت ، محمد العربي بن مهيدي ، الأخضر بن طوبال ، عمر بن بولعيد .

١ - يكون كريم بلقاسم قائداً عاماً للجيش ، وقد تبنّى المؤتمر تنظيم الجيش على الأسلوب المتبع في جيش منطقة القبائل .

٢ - إقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ويتألف من سبعة عشر عضواً[1] ، وسبعة عشر مساعداً[2] ، وبذا يكون مجموع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أربعة وثلاثين عضواً ، وكان لهذا المجلس مهمة التوجيه العام للثورة .

٣ - انتخاب لجنة التنسيق والتنفيذ للإشراف على الثورة وقيادتها ، وضمّت خمسة أعضاء[3] ، ولم تذكر أسماؤهم ، إلا بقيت من الأسرار .

اختطاف الطائرة : وفي يوم ١٨ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦م) اختطفت طائرة مغربية كانت في طريقها إلى تونس ، وعلى

---

(١) الأعضاء :

١ - حسين آيت أحمد .
٢ - فرحات عباس .
٣ - رمضان عبانة .
٤ - أحمد بن بلة .
٥ - مصطفى بن بولعيد .
٦ - يوسف بن خدة .
٧ - محمد العربي بن مهيدي .
٨ - رابح بيطاط .
٩ - محمد بوضياف .
١٠ - محمد خيضر .
١١ - سعد دحلب .
١٢ - كريم بلقاسم .
١٣ - محمد الأمين دباغين .
١٤ - أحمد توفيق المدني .
١٥ - محمد يزيد .
١٦ - يوسف زيغوت .
١٧ - عبد الحميد المهري .

(٢) المساعدون :

١ - عمارة العسكري .
٢ - الأخضر بن طوبال .
٣ - محمد بن يحي .
٤ - هواري بومدين .
٥ - محمود شريف .
٦ - عبد الحفيظ بوصوف .
٧ - سليمان دهيليس .
٨ - أحمد فرنسيس .
٩ - أحمد عباس .
١٠ - عبد الحميد المهري .
١١ - علي الملاح .
١٢ - الطيب الثعالبي .
١٣ - إبراهيم مزهودي .
١٤ - العموري .
١٥ - ابن عودة .
١٦ - عمر بلعيد .
١٧ - يوسف زيغوت .

(٣) ١ - كريم بلقاسم .
٢ - رمضان عبانة .
٣ - سعد دحلب .
٤ - محمد العربي بن مهيدي .
٥ - يوسف بن خدة .

منها أربعة من قادة الثورة ، وهم حسين آيت أحمد ، وأحمد بن بلة ، ومحمد خيضر ، ومحمد بوضياف .

المؤتمر الثاني : عُقد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الجزائري في القاهرة في مطلع عام ١٣٧٧هـ (شهر آب ١٩٥٧م) ، وتقرّر فيه :

١ - زيادة عدد أعضاء المجلس إلى أربعة وخمسين عضواً بعد أن كان أربعة وثلاثين ، بحيث يشمل أعضاء المجلس الأول والذين قاموا بدور فعّال في الثورة ، وقد عُهد إلى لجنة التنسيق والتنفيذ اختيار الأعضاء العشرين الذين سيضافون .

٢ - زيادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى أربعة عشر ، على أن تشمل القادة الذين هم في سجن العدو ، سواء أكانوا في باريس ، وهم الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة [حسين آيت أحمد - أحمد بن بلّة - محمد خيضر - محمد بوضياف - مصطفى الأشرف] ، أم كانوا في الجزائر ، وهو رابح بيطاط الذي وقع في الأسر منذ عام ١٣٧٥هـ[1] .

وقد وزّعت اللجنة المهمات الحكومية على أعضائها على الشكل الآتي :

١ - فرحات عباس	:	للشؤون الإعلامية
٢ - كريم بلقاسم	:	للشؤون العسكرية
٣ - عمار عمارنة		
٤ - عبد الحفيظ بوصوف		
٥ - محمد الأمين دباغين	:	للشؤون السياسية .
٦ - الأخضر بن طوبال	:	للشؤون الداخلية .

---

(١) أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تضم إلى جانب السجناء : فرحات عباس ، رمضان عبانة ، كريم بلقاسم ، محمود شريف ، محمد الأمين دباغين ، الأخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، عمار عمارنة ، عبد الحميد المهري . وكان قد استشهد أو اعتُقل من اللجنة السابقة : محمد العربي بن مهيدي ، سعد دحلب .

٧ ـ محمود شريف : للشؤون المالية

٨ ـ عبد الحميد المهري : للشؤون الاجتماعية

أخذت اللجنة تنسّق أعمالها مع حكومتي تونس والمغرب .

ومن الناحية الصحفية فقد تولّى أمرها أحمد بومنجل ، وقد توحّدت صحيفتا « المجاهد الحرّ » و « المقاومة الجزائرية » ، وأصبحت تصدر باسم « المجاهد » ، فهي الصوت الناطق باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إضرابٍ عام في بلاد الجزائر كلها لتبرهن للأمم المتحدة وللعالم أجمع تأييدها المطلق من الشعب الجزائري كله ، وفعلاً ، قد تجاوب الشعب ، وتمّ الإضراب على الصورة التي طلبتها اللجنة .

الأخوة : لقي الجزائريون دعماً قوياً من إخوانهم الذين يجاورونهم ، سواء من ناحية الغرب [المغرب] ، أم من ناحية الشرق [تونس] ، وكانت لهم قواعد ، وقد حرصت السلطات الفرنسية الحرص كله على الفصل بين الجزائريين وإخوانهم ، وعملت على إقامة أسلاك شائكة ، وأسلاك مكهربة ، وحقول ألغام ، ولكن من غير جدوى ، فقامت بالاعتداء على « ساقية سيدي يوسف » بالإغارة عليها يوم ١٩ رجب عام ١٣٧٧ هـ (٨ شباط ١٩٥٨ م) ، فذهب ضحيتها سبعون إنساناً ، وادّعت أنها كانت تستهدف جماعة المجاهدين الجزائريين الذين اتخذوا من هذا الموقع قاعدةً لهم ، غير أنه لم يكن بين الضحايا جزائريٌّ واحدٌ ، ووقعت أزمة بين تونس وفرنسا ، وتوسّطت الولايات المتحدة وإنكلترا في المشكلة ، وأدّى إلى انسحابٍ جزئيٍّ للقوات الفرنسية في تونس على أن تتجمّع في ميناء (بنزرت) ، ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت هذا الاتفاق مما جعل حكومة « غايار » تسقط ، وتنشأ أزمةٌ وزاريةٌ في فرنسا ، وامتدّت طويلاً .

وأخذ التقارب يظهر بين أمصار بلاد المغرب الثلاثة ، فقد عُقد مؤتمرٌ في مدينة طنجة في ٨ شوال ١٣٧٧ هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٨ م) ، واستمرّ أربعة

أيام ، وضمّ : حزب الاستقلال المغربي ، وحزب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، وحزب الدستور الجديد التونسي ، وبحث المؤتمر مشكلة الجزائر ، وأيّد استقلال الجزائر ومما صدر عنه :

١ ـ أن تعمل الأحزاب الثلاثة على حشد كل ما لدى شعوبها وحكوماتها من قوى لدعم الشعب الجزائري المجاهد في سبيل استقلاله .

٢ ـ يوصي المؤتمر بتشكيل حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية .

٣ ـ يقترح المؤتمر تشكيل مجلس استشاريٍّ مغربيٍّ ، يعقد جلساتٍ منتظمة ، ويدرس القضايا المتعلّقة بالمصلحة المشتركة ، ويتخذ التوصيات الضرورية بشأنها .

٤ ـ يوصي المؤتمر بعقد اجتماعاتٍ لزعماء الأمصار الثلاثة لدراسة تنفيذ التوصيات التي يتخذها المجلس الاستشاري .

٥ ـ توصي الأحزاب حكوماتها أن لا تعالج القضايا المتعلّقة بمصير الشمال الإفريقي في ميدان العلاقات الخارجية بصورةٍ فردية ، وقبل أن يتمّ وضع الدساتير الاتحادية .

٦ ـ يقرّر المؤتمر إقامة أمانة عامة دائمة تضمّ ستة أعضاء ، يمثّل كل مصر من الأمصار المشتركة اثنان[١] ، على أن يكون لها مكتبان أحدهما في الرباط ، والآخر في تونس .

٧ ـ يستنكر المؤتمر وجود القوات الأجنبية في شمال إفريقية ، كما يطالب المؤتمر بأن تتوقّف القوات الفرنسية فوراً عن استخدام الأرض المغربية والتونسية كقواعد للعدوان على الشعب الجزائري .

---

(١) اختارت جبهة التحرير الوطني الجزائرية أحمد أبو منجل وأحمد فرنسيس ممثلين لها في الأمانة العامة .

٨ ـ يستنكر المؤتمر بلسان الشعب الذي يمثّله موقف الدول التي تدعم فرنسا ، وأن هذه الدول ستخسر صداقة الشعب العربي في شمالي إفريقية ، بل الشعب العربي كله ، ومن ثم الأمة الإسلامية ، ويأمل المؤتمر أن تتخلّ هذه الدول عن دعمها للقوات التي تُنزل الكوارث بالشعوب والأمم . ثم وجّه نداءً سريعاً للدول الاستعمارية بأن توقف كل دعم يؤدي إلى استمرار الحرب .

اجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمراكشية مع لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في مدينة المهدية بتونس في تاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١٥ حزيران ١٩٥٨م) لتنفيذ مقرّرات مؤتمر طنجة ، غير أن تأخير تشكيل الحكومة الجزائرية قد أخّر الموضوع .

وتجاه هذه الأحداث فإن الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنين الأوربيين فيها قد تحدّوا سلطات باريس ، وألّفوا لجنة للأمن العام في ٢٤ شوّال ١٣٧٧هـ (١٣ أيار ١٩٥٨م) ، وقد طالبت هذه اللجنة ومؤيّدوها الحكومة الفرنسية بالدمج التام بين الجزائر وفرنسا ، وهذا ما هزّ الحكومة الفرنسية ، وجاء الجنرال ديغول إلى رئاسة الوزراء في ١٤ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١ حزيران ١٩٥٨م) .

وتعلّق الجيش الفرنسي بسياسة الدمج ، وأراد نيل شيء من النصر ليخفف من عار الهزائم التي مُني بها في الحرب العالمية الثانية أمام الألمان ، وفي الهند الصينية أمام سكانها ، وفي الاشتراك في العدوان على مصر ، لذا بذل كل جهوده لإحراز نصر في الجزائر ، لكن خاب أمله ، إذ أنهكته حرب العصابات والالتجاء إلى المناطق الوعرة في الجبال ، واتخذ كافة الوسائل من إبادةٍ ، وحرقٍ ، وانتهاك حرمات ، و . . . ، غير أنه فشل .

ونقل الجزائريون الحرب إلى فرنسا نفسها في مطلع عام ١٣٧٨هـ (شهر آب ١٩٥٨م) ، فقاموا بعددٍ من الغارات والهجمات على المؤسسات

العسكرية ، ومراكز الشرطة ، ومستودعات النفط ، فأغضبت الحكومة ، وأقدمت على اعتقال أعدادٍ من العمّال الجزائريين وتعذيبهم .

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (١٩ أيلول ١٩٥٨م) تشكّلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس[1] ، ولم ينقضِ شهر ربيع الأول حتى اعترفت بالحكومة المؤقتة إحدى عشرة دولة إسلاميةً ، وثلاث دولٍ شيوعية آسيوية هي الصين الشعبية ، وفيتنام الديمقراطية ، وكوريا الشمالية ، والاعتراف الشيوعي ضدّاً بالغرب لا تأييداً للحقّ ، أما بقية الدول الشيوعية

---

(١) تشكّلت الوزارة المؤقتة على النحو الآتي :

١ ـ فرحات عباس : رئيس الوزراء .
٢ ـ أحمد بن بلة : النائب الأول لرئيس الوزراء (معتقل) .
٣ ـ كريم بلقاسم : نائب رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .
٤ ـ محمد الأمين دباغين : وزير الشؤون الخارجية .
٥ ـ الأخضر بن طوبال : وزير الشؤون الداخلية .
٦ ـ محمود شريف : وزير التسليح والتموين .
٧ ـ عبد الحفيظ بوصوف : وزير المواصلات .
٨ ـ عبد الحميد المهري : وزير شؤون شمالي إفريقية .
٩ ـ أحمد فرنسيس : وزير الاقتصاد والمالية .
١٠ ـ محمد يزيد : وزير الاستعلامات .
١١ ـ بوسف بن خدة : وزير الشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ أحمد توفيق المدني : وزير الشؤون الثقافية .
١٣ ـ حسين آيت أحمد : وزير دولة (معتقل) .
١٤ ـ رابح بيطاط : وزير دولة (معتقل) .
١٥ ـ محمد بوضياف : وزير دولة (معتقل) .
١٦ ـ محمد خيضر : وزير دولة (معتقل) .
١٧ ـ الأمين خان : وزير دولة (معتقل) .
١٨ ـ عمر صديق : وزير دولة (معتقل) .
١٩ ـ مصطفى اسطنبولي : وزير دولة (معتقل) .

فلم تعترف بالجزائر إلّا بعد الاستقلال التام كبقية الدول الاستعمارية الأوربية .

وكان للحكومة الجزائرية ثلاثة مكاتب : في القاهرة ، وتونس ، والرباط . وتحوّلت الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر إلى حزبٍ سياسيّ ، وصدر له نظامٌ بيّن علاقة الحزب بالدولة .

أعلنت الحكومة الجزائرية العفو عن أسرى الحرب الفرنسيين ، والمسجونين ، وأطلقت سراحهم .

وفي ١٠ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ أعلن الجنرال ديغول عن قبول فرنسا للمفاوضات ، وإن كان بأسلوبٍ غير مقبول ، ليأتي ممثلو المنظمة الخارجة على القانون والمتمردون إلى فرنسا » ، فما كان من الحكومة الجزائرية أن ردّت على ذلك في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩م) أنها كلّفت الزعماء الجزائريين الخمسة [أحمد بن بلّة ورفاقه] والمعتقلين في سجون فرنسا ، بإجراء المفاوضات حول تقرير المصير ، غير أنّ الجنرال ديغول قد رفض ذلك ، وقال : إنه يتوجّه من جديد إلى المقاتلين .

وفي ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧٩هـ (١٦ كانون الأول ١٩٥٩م) اجتمع المجلس الوطني الجزائري في طرابلس بليبيا ، واستمرّ في جلساته أكثر من شهر ، واختتم بتعيين العقيد هواري بومدين قائداً عاماً لجيش التحرير ، ويساعده المقدّم سليمان ، والمقدّم عز الدين ، والمقدّم منجلي .

اعتقلت فرنسا عدداً من أعضاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا ، وأخذت تفجّر القنابل الذرية في الصحراء ، مما زاد من نقمة الشعوب الإفريقية عليها . وزادت من جرائمها في الإبادة ، واستعمال قنابل النابالم ، وانتهاك الحرمات ، وزادت كذلك العمليات العسكرية بين المجاهدين والقوات الفرنسية ، وخاصة على الحدود التونسية ، واستطاع المجاهدون قطع الخط المكهرب ، واستشهد السيد الزبير قائد مجاهدي منطقة الجزائر .

جرى تمرّدٌ عسكريٌ في القوات الفرنسية في الجزائر بقيادة بعض الجنرالات ، وقد أعلنوا ذلك عبر إذاعة الجزائر ، وذلك في تاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٨٠هـ (٢٢ نيسان ١٩٦١م) ، وفي اليوم التالي مباشرة انضم جنرالان آخران للتمرّد . وفي الحادي عشر من شهر ذي القعدة (٢٦ نيسان) قامت مظاهراتٌ عنيفةٌ في الجزائر ضدّ الاحتلال الفرنسي .

أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة والفرنسية في وقتٍ واحدٍ في تاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٨٠هـ (١٠ أيار ١٩٦١م) في الشروع في محادثات (إيفيان) وقد بدأت المحادثات فعلاً في الخامس من شهر ذي الحجة ، ولكن لم تلبث أن توقّفت بسبب الخلاف في موضوع الصحراء ، وحاولت فرنسا خلال مدة هذا التوقّف الاتصال بالدول المجاورة وإثارتهم للمطالبة ، وعندما يقع الخلاف بين هذه الدول تكون فرنسا هي المستفيد الأول ، فتعالج الموضوع بالشكل الذي تراه ، غير أن حكومة الجزائر قد اتصلت من جانبها أيضاً بوزارات الخارجية للدول المجاورة ، وأوضحت لها وجهة نظرها ، فتمّ الاتفاق ، وخسرت فرنسا الجولة .

استؤنفت المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية في ٧ صفر ١٣٨١هـ (٢٠ تموز ١٩٦١م) في (لوغران) ، وحاولت فرنسا تأجيل موضوع الصحراء إلى ما بعد انتهاء المفاوضات ، غير أن الجزائريين قد رفضوا ذلك ، وأصرّوا على بحثها ، وأخيراً اضطرّت فرنسا في ٢٦ صفر ١٣٨١هـ (٨ آب ١٩٦١م) إلى الاعتراف بحقّ الجزائر في الصحراء .

عادت المفاوضات إلى التوقّف من جديد في ٢٩ رجب ١٣٨١هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٢م) ، ولكنها عادت فاستؤنفت من جديد في (إيفيان) في ١ شوّال ١٣٨١هـ (٧ آذار ١٩٦٢م) ، وتمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في ١٢ شوال ، وبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في اليوم التالي ، وتمّ الاتفاق على أن تتولّى شؤون الجزائر هيئةٌ مؤقّتة تتألف من اثني عشر عضواً

وفي ٢٩ محرم ١٣٨٢هـ (١ تموز ١٩٦٢م) جرى الاستفتاء على استقلال الجزائر، فكانت النتيجة ٩٧,٣٠٪ لصالح الاستقلال.

وتشكّلت حكومةٌ انتقالية برئاسة يوسف بن خدة. وعُقد مؤتمرٌ في طرابلس، وجرى اختلاف في الآراء حيث وقف محمد خيضر، وأحمد بن بلة، والقيادة العسكرية، ضدّ الحكومة، فما كان من الحكومة إلا أن تركت طرابلس، واتجهت إلى تونس قبل انتهاء المؤتمر.

شكّل مؤتمر طرابلس بعد رحيل الحكومة الانتقالية ما عُرف بالمكتب السياسي الذي أعلن أنه السلطة العليا باسم جيش التحرير، وجبهة التحرير.

الفصل الثاني

الاستقلال

كان النص الكامل لاتفاقات إيفيان كما يلي:

«إن المحادثات التي جرت بإيفيان من ٧ إلى ١٨ آذار ١٩٦٢م بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية انتهت إلى النتيجة التالية:

إبرام اتفاق لوقف القتال، وسيوضع حدٌّ للعمليات العسكرية والكفاح المسلّح في مجموع التراب الجزائري يوم ١٩ آذار ١٩٦٢م في منتصف النهار.

إن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطات العمومية بالجزائر أثناء المرحلة الانتقالية قد حُدّدت باتفاق مشترك. ونظراً إلى أن تكوين دولة مستقلّة وذات سيادة إثر تقرير المصير يتلاءم مع الواقع الجزائري، ونظراً إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين فإن الحكومة الفرنسية تعتبر بالاشتراك مع الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية أن حلّ استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحلّ الذي ينسجم مع هذا الوضع.

إن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقّتة للحكومة الجزائرية اتفقتا تبعاً لذلك على تحديد هذا الحلّ في التصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين أثناء اقتراع تقرير المصير.

تنظيم السلطات العمومية :

أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير :

١ ـ ستجمع الاستشارة حول تقرير المصير للناخبين بأن يعلنوا هم أنهم يريدون الجزائر المستقلة ، وفي هذا الحال ، هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية ؟

٢ ـ تجري هذه الاستشارة بعموم التراب الجزائري ، أي في المقاطعات الخمس عشرة الآتية: العاصمة الجزائرية باتنة ـ عنابة ـ قسنطينة ـ المدية مستغانم ـ الواحات ـ وهران ـ الأصنام ـ سعيدة ـ سادرة ـ سطيف ـ تيارت ـ تيزو أوزو ـ تلمسان .

٣ ـ تكون حرية الاستشارة وصدقها مضمونين وفقاً للقانون الذي يضبط ظروف استشارة تقرير المصير .

٤ ـ يكون تنظيم السلطات العمومية حتى إنجاز تقرير المصير مقاماً وفقاً للقانون المرفق للتصريح الحالي تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ، ومحكمة للنظام العمومي ، ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوبٌ سام وتقوم هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور وقف إطلاق النار حيز التنفيذ .

٥ ـ يكون المندوب السامي الممثل لسلطات الجمهورية الفرنسية لا سيما في ميدان الدفاع والأمن وحفظ النظام بوصفه صاحب الكلمة عند الضرورة القصوى ، أي عندما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية .

٦ ـ تُكلف السلطة التنفيذية المؤقتة خاصة :

ـ بالتصرف في الشؤون العامة التي تهمّ الجزائر ، وتسهر على تسيير إدارة الجزائر ، وترجع لهم مهمة إدخال الجزائريين إلى مختلف هذه الإدارة .

ـ وبحفظ الأمن العام ، وتكون لهذه الغاية مصالح شرطة ، وقوة أمن توضع تحت نفوذها .

ـ وبإعداد تقرير المصير وتنفيذه

٧ ـ تتألف محكمة النظام العام من عددٍ متساوٍ من حكام أوربيين وحكام مسلمين .

٨ ـ تعاد في أقرب الآجال ممارسة الحريات الفردية ، والحريات العامة بصفة مطلقة .

٩ ـ تعدّ جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات طابع شرعيّ (قانوني) .

١٠ ـ يُخرج عن المعتقلين سواء في فرنسا أم في الجزائر في أجل أقصاه عشرون يوماً ، ابتداءً من وقف إطلاق النار .

١١ ـ يعلن فوراً عن العفو ، ويُفرج عن الأشخاص المعتقلين .

١٢ ـ الأشخاص اللاجئون في الخارج يمكنهم أن يعودوا إلى الجزائر ، وستتولّى لجانٌ تقوم في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة .

ـ الأشخاص الذين وقع جمعهم يمكنهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الاعتيادي .

ـ السلطة التنفيذية المؤقتة تتخذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة العادية .

١٣ ـ الاقتراع على تقرير المصير يجري في أجل ، أدناه ثلاثة أشهر ، وأقصاه ستة أشهر ، وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة في غضون الشهرين اللذين يليان قيامها .

الاستقلال والتعاون :

إذا وقع اختيار على الاستقلال والتعاون فإن محتوى التصريحات التالية يكون ملزماً للدولة الجزائرية

استقلال الجزائر :

١ ـ الدولة الجزائرية تمارس سيادتها المطلقة والتامة في الداخل والخارج ،

وتمارس هذه السيادة في كل الميادين ، وخاصةً في الدفاع المدني والشؤون الخارجية .

تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها مع كامل الحرية مؤسساتها الخاصة بها ، وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها ، وفي الميدان الدولي تختار وتنفّذ مع كامل السيادة السياسية التي تختارها .

تصادق الدولة الجزائرية دون تحفّظ على التصريح العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسساتها على مبادىء ديمقراطية ، وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين كل المواطنين دون ميزة في الجنس أو الأصل أو الدين ، وتطبّق خاصةً الضمانات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحالة المدنية الفرنسية .

٢ ـ حقوق الأشخاص وحرياتهم وضماناتها :

ترتيبات مشتركة : لا يمكن أن يستهدف أي شخص لتدابير الشرطة أو العدالة أو عقوبات زجرية أو أي تمييز مهما كان بسبب أفكارٍ عبّر عنها بمناسبة الحوادث التي جرت بالجزائر أو أعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث نفسها قبل الإعلان عن وقف القتال .

ولا يمكن لأي جزائريٍّ أن يجبر على مبارحة التراب الجزائري ، أو يمنع من الخروج منه .

أ ـ أحكام تخصّ المواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني من الحق العام :

١ ـ نظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني للحقّ العام في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالنسبة للجنسية الجزائرية حسب :

ـ طوال مدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون ذوو النظام المدني للحق العام المبادىء التالية :

ـ إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامةً عاديةً منتظمةً حتى يوم تقرير المصير . يستطيع هؤلاء التمتع بالحقّ الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية ، وأن التابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية .

وبانتهاء أجل السنوات الثلاث المشار إليها يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل أو مطلب تأكيد لتسجيلهم في القوائم الانتخابية ، وفي حالة عدم تقديمهم هذا المطلب يقبل تمتعهم باتفاقية الاستيطان .

٢ ـ حفظاً وضماناً لحماية الأشخاص والأملاك والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للتابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الأجل تقرّرت التدابير التالية :

ـ تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية في الشؤون العامة ، فيكون تمثيلهم في المجالس مناسباً لقيمتهم الفعلية ، وتضمن لهم مشاركةٌ عادلةٌ في مختلف فروع الوظيفة العمومية ، وتضبط مساهمتهم الحياة البلدية بمدينتي الجزائر ووهران في أحكام خاصة ، وتحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ أي إجراءات انتزاع ملكية ضدّهم دون تقديم التعويض العادل الذي يتمّ تحديده مسبقاً .

ـ يتلقّون الضمانات اللائقة لميزاتهم الثقافية واللغوية والدينية ، ويحافظون على نظام حالتهم الشخصية الذي يحترم وينفذ من قبل المجالس العدلية الجزائرية المشتملة على قضاة متساوين للنظام نفسه ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العمومية ، ويساهم جمعة صيانة حقوقهم في حماية هذه الحقوق

المضمونة لهم ، وستقوم محكمة الضمانات وهي مؤسسة من مشمولات القانون الجزائري الداخلي بالسهر على احترام هذه الحقوق .

ب ـ العلاقات بين فرنسا والجزائر :

تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهما ، وعلى تبادل المصالح والمزايا بين الجانبين ، فالجزائر تضمن مصالح فرنسا ، والحقوق المكتسبة فيما يتعلّق بالشخصيات المادية والمعنوية حسب الشروط المحدّدة في هذه البيانات ، وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر إعانتها الفنية والثقافية ، وتقدّم إعانة مالية ممتازة لفائدة تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي .

١ ـ الإعانة الفرنسية محددة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وسيحدّد مبلغها حسب ظروف ، وحسب مستوى يماثل مستوى المشروعات الجارية ، وسيحدّد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتّع فيها المبادلات التجارية بنظامٍ امتيازي .

وستكون الجزائر داخلة في منطقة الفرنك ، وستكون لها عملتها الخاصة ، وخزينة العملة الصعبة الخاصة بها ، وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الأموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

٢ ـ في مقاطعتي الواحات والساورة يتمّ استثمار ثروات ما تحت الأرض حسب المبادىء التالية :

أ ـ يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري إنشاء جهازٍ فنّي للتعاون الصحراوي يمثّل فيه الجانبان بنسبةٍ متساوية، ودور هذا الجهاز على الأخص هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الأرض ، وإبداء رأيه في مشروعات القوانين والتنظيمات ذات الصبغة المنجمية ، ودراسة المطالب المتعلّقة بإعطاء رخصة تنقيب ، لكن

الدولة الجزائرية هي التي تمنح رخص التنقيب ، وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة .

ب ـ المصالح الفرنسية تكون مضمونة على الأرض بواسطة :

١ ـ ممارسة الحقوق المتعلّقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قوانين التشريع النفطي الصحراوي كما يوجد حالياً .

٢ ـ في حالة ما إذا كانت العروض متساوية ستعطى الأولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلّق بإعطاء الرخص الجديدة حسب الإجراءات التي ينصّ عليها التشريع المنجمي الجزائري .

الدفع يقع بالفرنك الفرنسي فيما يخصّ الوقود الصحراوي المعين لسدّ حاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي والبلدان الأخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك .

٣ ـ تطوّر فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية: يستطيع كل بلد أن ينشىء فوق تراب الآخر ديواناً جامعياً وثقافياً يكون مفتوحاً للجميع .

وستقدّم فرنسا إعانتها لتكوين الفنيين الجزائريين ، وسيوضع الفرنسيون وخصوصاً المعلّمون والفنيون تحت تصرّف الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين .

تسوية المسائل العسكرية : فيما إذا تمّت المصادقة على حل استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوّى المسائل العسكرية حسب المبادىء الآتية :

ـ القوات الفرنسية التي سيخفّض عددها تدريجياً ابتداءً من إيقاف القتال ستنسحب من الحدود الجزائرية في وقت ممارسة تقرير المصير ، وسيخفض عددها إلى ثمانين ألف جندي في ظرف اثني عشر شهراً ابتداءً من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات إلى وطنها يجب أن يتمّ في ظرف أجل ثانٍ يمتد إلى أربعةٍ وعشرين شهراً ، وسيقع الجلاء عن المنشآت العسكرية بالتدرّج نفسه .

- تسوّغ الجزائر لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد باتفاق البلدين .

- كما تسوّغ الجزائر لفرنسا استعمال بعض المطارات والميادين والمنشآت العسكرية التي هي ضرورية لها .

تسوية الخلافات : تسوّي الجزائر وفرنسا مختلف الخلافات التي تنجم بينهما بوسائل التسوية السلمية ، وسيلجآن إلى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح أو التحكيم ، وفيما إذا لم يتمّ الاتفاق على هذه الإجراءات يستطيع كل من الطرفين أن يتوجّه مباشرةً إلى محكمة العدل الدولية .

نتائج تقرير المصير : مجرد الإعلان الرسمي المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الأعمال المنصوص عليها .

- وفيما إذا تمّت المصادقة على حل الاستقلال والتعاون .
- استقلال الجزائر يقع الاعتراف به حيناً من طرف فرنسا .
- تحويل الصلاحيات يتمّ في الحين .
- تصبح القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستلحق بها نافذة المفعول في الوقت نفسه .
- تنظّم الهيئة التنفيذية المؤقتة في ظرف ثلاثة أسابيع بعد الاستفتاء انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها » .

تشكّلت الهيئة التنفيذية[1] التي تخصّ المسلمين في طرابلس ، ثم انتقلت إلى تونس برئاسة يوسف بن خده . ومنذ أيام المؤتمر في طرابلس ظهر الخلاف بين مجموعتين : مجموعة (تيزي أوزو) ويمثلهم كريم بلقاسم ، وجماعة تلمسان ويمثلهم محمد خيضر ، وأحمد بن بلّة ، وفرحات عباس ،

(١) كان الاتفاق يقضي أن تضم الهيئة التنفيذية اثني عشر عضواً : تسعة من المسلمين ، وثلاثة من النصارى الفرنسيين ، وأن تدير البلاد إلى جانب المندوب السامي الفرنسي ، وأن تدخل البلاد غداة نتائج الاستفتاء وإعلان الاستقلال .

وهواري بومدين ، وقد زاد هذا الخلاف عندما انتقلوا إلى الجزائر .

جرى الاستفتاء في ٢٩ محرم ١٣٨٢هـ (١ تموز ١٩٦٢م) على إعلان استقلال الجزائر ، فجاءت النتيجة ٩٧٫٣٠٪ لمصلحة الاستقلال .

دخلت الحكومة إلى أرض الجزائر ، وأخذت تستعد لإجراء الانتخابات ، غير أن الخلاف بين مجموعتي الصراع قد استعر أواره ، إذ سارت كل مجموعة إلى مراكز نفوذها ، وتدعي أنها الحكومة ، وتجهز نفسها لسحق المجموعة الثانية ، غير أن الشعب الجزائري قد أخمد نار هذه الفتنة إذ وقف في الطرقات التي يجب أن تسلكها قوات المتقاتلين في طريق سير كل منها نحو الطرف الآخر لقتاله .

أعلن استقلال الجزائر في ٣ صفر ١٣٨٢هـ (٥ تموز ١٩٦٢م)[1] ، وقامت الدولة الجزائرية ، ولكن المشكلات كانت تعرقل سيرها ، فالمستوطنون الفرنسيون لم يعترفوا باتفاقية الصلح ، وتشكّلت منظمات سرية فرنسية للإطاحة بما تمّ . وكان الخراب قد أصاب البلاد أثناء الثورة ، وبسبب سياسة التدمير التي سارت عليها القوات الاستعمارية ، وعودة المهاجرين من خارج البلاد بأعداد كبيرة ، والأيتام ، والثكالى ، والأرامل ، بحاجة إلى المساعدات الكثيرة ، إذ زاد عدد شهداء الثورة على المليون شهيد ، والإدارة تنوء بالأعباء ، إذ تخلّى الكثير عن وظائفهم ، والحاجة إلى التعريب ضرورة ماسة ، وليس هنالك إمكانات للتعريب بالشكل المطلوب من السرعة ، والمشكلات الاقتصادية عظيمة الحل ، ناهيك عن الخلافات على الحدود التي قامت مع الدول المجاورة .

بدأ الجزائريون يتجاوزون الصعاب ، ويتخطون عقبة إثر عقبة حتى يكملوا السير ، وإن كان لا بدّ من وقفات أحياناً أثناء السير .

(١) ٥ تموز هو اليوم نفسه الذي احتلت فيه فرنسا مدينة الجزائر عام ١٨٣٠م .

المستوطنون الفرنسيون : رفض المستعمرون الفرنسيون الذين يعيشون في الجزائر اتفاقية (إيفيان) ، وعدّوها ظلماً عظيماً لحق بهم ، حيث أصبحت أملاكهم التي اغتصبوها عرضةً للضياع ، وغدوا هم يتبعون من كانوا بالأمس عبيداً عندهم ، لذا فقد أعلنوا رفضهم للاتفاقية ، وأدانوا الحكومة الفرنسية ، وتشكّلت منظمات سرية إرهابية فرنسية تعمل على الإخلال بالأمن ليشعر الناس أن الجزائريين غير قادرين على إدارة البلاد .

غير أن الحكومة الجزائرية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية قد استطاعت القضاء على هذه الفتنة ، وأخذت أعداد من المستوطنين تترك الجزائر وتعود إلى فرنسا ، وتخلّصت البلاد من كثير من الحاقدين؛ الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون . وهاجر من الجزائر ما يقرب من مليون مستوطن فرنسي .

الخلاف مع تونس : كان يعيش في تونس ربع مليون لاجئ جزائري ، فلما أعلن وقف إطلاق النار بين حكومة الجزائر المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية أخذ هؤلاء اللاجئون يعودون إلى ديارهم حسب الاتفاق الذي تمّ بين الطرفين اللذين كانا يتصارعان ، وقد عاد بعض اللاجئين الذين لا يملكون عقاراتٍ وليست لهم أموالٌ في تونس ، أما الذين لديهم أموالٌ أو يملكون عقاراتٍ فلم يتمكّنوا من العودة قبل بيع ما يملكون ، ويجب أن يكون بالعملة الجزائرية ، وكذا تحويل الأموال ، لأن الدينار التونسي لا يمكن تحويله أو صرفه في الجزائر ، وتقدّر هذه الأموال بثلاثة مليارات فرنك فرنسي ، وتونس في ضائقة ماليةٍ لا تستطيع معها أن تحوّل أكثر من نصف مليار فرنك ، فرفعت تونس الموضوع إلى جامعة الدول العربية بغية مساعدتها أو إيجاد حلٍّ للمشكلة . وجرى اجتماعٌ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأحد ٢١ محرم ١٣٨٢هـ (٢٤ حزيران ١٩٦٢م) ، فقامت دولة الكويت بحلّ المشكلة بتقديم المبلغ المطلوب ، ووضعه في أحد المصارف التونسية لتحويل الدنانير التونسية .

الانضمام إلى جامعة الدول العربية : إن الخلاف الذي جرى بين القادة

الجزائريين قد أخّر الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وأخيراً تقدّم بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، أحمد بن بلّه نيابةً عن المكتب السياسي ، ورفع الطلب أحمد توفيق المدني الذي عُيِّن مندوباً دائماً للجزائر لدى جامعة الدول العربية في تاريخ ٢٣ صفر ١٣٨٢هـ (٢٥ تموز ١٩٦٢م) .

جرت الانتخابات في الموعد المقرر ، وقدّمت الحكومة المؤقتة استقالتها ، وفي ٢٨ جمادى الأول عام ١٣٨٢هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٢م) شكّل أحمد بن بلّة الوزارة الأولى[1] ، وتسلّم فرحات عباس رئاسة الجمهورية .

وُضع الدستور ، وأقرّه المجلس ، وبموجبه انتُخب أحمد بن بلّه

---

(1) كانت وزارة أحمد بن بلّة الأولى على النحو الآتي :

١ ـ أحمد بن بلّة : رئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ رابح بيطاط : نائب رئيس مجلس الوزراء .

٣ ـ عمار بن تومي : وزير العدل والقانون .

٤ ـ أحمد مدغري : وزير الداخلية .

٥ ـ هواري بومدين : وزير الدفاع .

٦ ـ محمد خميستي : وزير الشؤون الخارجية .

٧ ـ أحمد فرانسيس : وزير المالية والرياضة .

٨ ـ عمار أوزقان : وزير الزراعة والفلاحة .

٩ ـ محمد خوبزي : وزير التجارة .

١٠ ـ لاروسي خليفة : وزير الطاقة والصناعة .

١١ ـ عبد الرحمن بن حميدة : وزير التربية الوطنية .

١٢ ـ بشير بومعزة : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

١٣ ـ أحمد بومنجل : وزير النقل والمواصلات .

١٤ ـ محمد صغير نكاش : وزير الصحة .

١٥ ـ موسى حساني : وزير البريد والبرق والهاتف .

١٦ ـ محمد سعيدي : وزير ضحايا الحرب والمجاهدين القدماء .

١٧ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشباب والرياضة .

١٨ ـ أحمد توفيق المدني : وزير الأوقاف .

١٩ ـ محمد حاج حمو : وزير الإعلام .

رئيساً للدولة .

توالى على الجزائر بعد استقلالها حتى الآن ثلاثة رؤساء للجمهورية ، ونستطيع أن نعدّهم من العسكريين أو الثوّار ، هذا بالإضافة إلى فرحات عباس الذي يعدّ سياسياً ، وحكم مدةً قصيرة .

١ - أحمد بن بلّه : برز اسمه أثناء الثورة إذ تسلّم مدير مكتب الجزائر في القاهرة ، ثم كان بين القادة الجزائريين الخمسة الذين اختطفتهم السلطات الفرنسية بالطائرة التي كانت تقلّهم من المغرب إلى تونس يوم الثلاثاء ١٩ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٥٦م) ، وبعد الاستقلال انتُخب رئيساً للجمهورية .

أعلن أحمد بن بلّه القوانين الاشتراكية ، واستيلاء الدولة على ما يُسمّى بالأملاك الشاغرة ، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي .

وجرى خلافٌ مع المغرب على الحدود ، وجرت معارك بين الدولتين في جمادى الأولى عام ١٣٨٣هـ (تشرين الأول ١٩٦٣م) ، ثم حلّت الأمور بالطرق السلمية .

بدأ تذمّر السكان الجزائريين من الحكم القائم ، إذ خاب أملهم ، كانوا يتوقّعون أثناء الثورة أنهم إذا ما استقلّوا أصبحت لهم شخصيتهم المتميّزة المستقلة ، ويعود لعقيدتهم صفاؤها بعد أن عمل المستعمرون الصليبيون على تشويهها ، وتعود للغتهم العربية مكانتها بعد أن حاول الفرنسيون النصارى إزاحتها عنها وفرض لغتهم وإحلالها مكان العربية ، وتصبح الصلة مع إخوانهم المجاورين في المغرب وتونس صلة العقيدة والرحم ، وتعود المحاكم الشرعية لتفصل بينهم فيما قد يقع بين الإخوة ، بما يؤمنون به ، ويرضونه عن طيب خاطر . . . . ، وتزول مظاهر الفساد التي نشرها أعداؤهم ، غير أنه لم يحدث شيءٌ من هذا أبداً ، فكان الوضع استمرّ على ما كان عليه أيام الاستعمار ، فلم يختلف سوى الاسم دون أن يتغيّر شيءٌ من المضمون . التعريب لم يسر إلّا بخطاً وئيدةٍ جداً ، بل قد سُطّر على الأوراق ونطقت به

ألواهٌ فقط دون أي شيء محسوس ، لم تقم المحاكم الشرعية ، وبقي القانون الفرنسي ، مظاهر الفساد لم تتغيّر ، الخلاف مع الإخوة استمر ، بل ونشب القتال ، و . . . . ، أعلنت القوانين الاشتراكية بتعالٍ فارغ ، ولم يُصرّح أحدٌ من المسؤولين بالإسلام . . . .

ومن الناحية السياسية الدولية بقيت فرنسا صاحبة النفوذ الفعلي رغم الخلاف الأساسي معها ، والثورة إنما قامت ضدّها . بقي النفوذ الفرنسي لأنه لا يمكن أن يزول بخطّ قلم بعد أن جثم على صدر المسلمين الجزائريين ما يزيد على مائةٍ وثلاثين سنة ، ونتيجة الثقافة والمفاهيم أن تلقّاها الجزائريون بما فيهم قادة اليوم ، ونتيجة الاتفاقية التي نالت الجزائر بموجبها الاستقلال ، والتي ربطت الجزائر بالعملة الفرنسية ، ولو بدرجةٍ نسبيةٍ . هذا في الوقت الذي كانت فيه بعض البلدان العربية تحمل أو تنادي بالفكر الاشتراكي ، وتحمل على السياسة الأمريكية ظاهراً على حين تعمل ضمن مخططها ، وتسير في فلكها ، ويترغم ها الخط الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، أو كان هو الرجل المعتمد لهذا التيار السياسي ، وكان على صلةٍ وثيقةٍ بالرئيس أحمد بن بلّة الذي قضى مدّةً من الزمن في القاهرة يوم كان مديراً لمكتب الثورة الجزائرية هناك ، لذا كانت تبدو الصلة وثيقةً بين الدولتين ، حتى أعلن الرئيس الجزائري القوانين الاشتراكية مسايرةً للتيار السياسي العام ، ولكن هذا كله يبدو في الظاهر ، أما الحقيقة فغير ذلك حيث لا يقبل أصحاب اللعبة الدولية بهذا التحرك الغامض ، لذا أخذ التخطيط يسير في غير هذا المنحى .

تمّ تشكيل مجلسٍ عسكريٍّ برئاسة العقيد هواري بومدين ، وفي ٢٠ صفر ١٣٨٥هـ (١٩ حزيران ١٩٦٥م) قرّر هذا المجلس عزل الرئيس أحمد بن بلّه ، والقبض عليه بتهمة استخدام أموال الدولة في غير وجهها الشرعي . وتسلّم العقيد هواري بومدين رئاسة الدولة .

وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (١٠ تموز ١٩٦٥م) شكّل رئيس مجلس

كانت الأوساط السياسية تتوقع أن تترقى الأوضاع بين مصر والجزائر للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط البلدين بعضهما مع بعض ، وقد بدا فعلاً بعض الفتور في الأيام الأولى كنوع من احترام ماء الوجه ، وحفظاً لكرامة وجه

---

(1) كانت الوزارة على النحو الآتي :

أ ـ

١ ـ هواري بومدين : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ رابح بيطاط : وزير الدولة .

٣ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية .

٤ ـ أحمد مدغري : وزير الداخلية .

٥ ـ أحمد قايد : وزير المالية والتخطيط .

٦ ـ أحمد محساس : وزير الزراعة والفلاحة .

٧ ـ بشير بومعزة : وزير الإعلام .

٨ ـ محمد بجاوي : وزير العدل والقانون .

٩ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير التعليم الوطني .

١٠ ـ تيجاني هدام : وزير الصحة العامة .

١١ ـ بوعلام بن حمودة : وزير المجاهدين القدماء .

١٢ ـ بلعيد بن عبد السلام : وزير الصناعة والطاقة .

١٣ ـ عبد القادر الزيبك : البريد والاتصالات الهاتفية .

١٤ ـ عبد النور علي يحيى : وزير الأشغال العامة .

١٥ ـ محمد الهادي حاج إسماعيل : وزير الإسكان والتعمير .

١٦ ـ نور الدين دلسي : وزير التجارة .

١٧ ـ عبد العزيز زرداني : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

١٨ ـ عبد العزيز ماوي : وزير السياحة .

١٩ ـ عبد الكريم بن محمود : وزير الشباب والرياضة .

٢٠ ـ العربي سعدوني : وزير الأوقاف .

ب ـ يكلف رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء بأعباء وزير الدفاع الوطني .

جـ ـ لرئيس الدولة عملها تحت إشراف مجلس الثورة الذي يصدر الأوامر بمراسيم تشريعية .

د ـ الوزراء مسؤولون فرديا أمام رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، وجماعيا أمام مجلس الثورة .

هـ ـ تحكم الدولة بتفويض من مجلس الثورة في السلطات الضرورية لسير العمل لأعضاء الدولة وحياة الأمة .

السياسة التي يحملها الرئيس المصري . ولكن لم يلبث أن زال هذا ، وعادت الأمور إلى أفضل ما كانت عليه ، وأصبحت سياسة البلدين تسير في خط واحد ، وتبيّن أن الرئيس المصري كان له دورٌ في هذا التغيير الذي حدث .

٢ ـ هواري بومدين[1] : أخذ بالسياسة الاشتراكية ، والسير بالتوجه نحو الغرب ، وعمل على دفع حركة التعريب نسبياً ، إذ كان أحد ثلاثة في مجلس الوزراء يعرفون العربية فقط ، مع ملاحظة أن السياسة الأمريكية أقلّ اهتماماً في جانب اللغة والثقافة من السياسة الفرنسية ، وربط رجال السلطة بشخصه ، وأدخل بعضهم في الوزارة[2] .

وفي ٢١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (٢١ تموز ١٩٧٠م) شكّل الرئيس الجزائري وزارةً جديدةً[3] .

---

(1) هواري بومدين : هو الاسم الحركي لـ محمد بن إبراهيم بوخروبة ، اتخذه اسماً عندما انضم إلى الثورة ، وكلمة « بومدين » نسبة إلى صاحب قبر في تلمسان يعرفه العامة هناك بـ « الغوث بومدين » كاصطلاح صوفي .

(2) صدر مرسوم في ٨ ذي الحجة ١٣٨٧هـ (٧ آذار ١٩٦٨م) عُيِّن بموجبه :

١ ـ شريف بلقاسم : وزيراً للاقتصاد والتخطيط .

٢ ـ محمد الطيبي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .

٣ ـ محمد سعيد مازوزي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

(3) كانت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ هواري بومدين : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .

٢ ـ شريف بلقاسم : وزير دولة .

٣ ـ رابح بيطاط : وزير دولة للمواصلات .

٤ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير دولة للخارجية .

٥ ـ أحمد مدغري : وزير الداخلية .

٦ ـ محمد الطيبي : الزراعة والإصلاح الزراعي .

٧ ـ بوعلام بن حمودة : العدل والقانون (حماية الأمن) .

٨ ـ عبد الكريم بن محمود : التعليم الابتدائي والثانوي .

وفي ٢٧ شوّال ١٣٩٥هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٧٥م) شكّل لجنة لإعداد الميثاق الوطني الذي يريد أن يضعَ المبادىء التي يسير عليها . ولما انتهى إعداده عُرض على الندوة الوطنية ، فتمّت الموافقة عليه في ٢١ جمادى الأخرة ١٣٩٦هـ (١٩ حزيران ١٩٧٦م) ، عرض على استفتاء عام في ٢٩ جمادى الأخرة ، فكانت النتائج لصالحه ، كنتيجة كل استفتاء ، الذي هو وسيلة من وسائل اللعب لأخذ الصفة القانونية أو الرسمية . فأصبح نافذ المفعول بدءاً من ٧ رجب ١٣٩٦ هـ الموافق ٥ تموز ١٩٧٦م ، فأصبحت القوانين الاشتراكية رسمية ، والشعب لا يستطيع أن يُبدي حراكاً ، فالضغط عليه من كل جانب .

وفي ٥ جمادى الأولى ١٣٩٧هـ (٢٣ نيسان ١٩٧٧م) شكّل الرئيس

---

٩ - عمر بوجلاب : وزير الصحة العامة .

١٠ - محمد صديق بن يحيى : التعليم العالي .

١١ - عبد القادر الزبيل : الأشغال العامة والعمران .

١٢ - أحمد طالب الإبراهيمي : وزير الإعلام والثقافة .

١٣ - بلعيد عبد السلام : وزير الطاقة والصناعة .

١٤ - مولود قاسم : التعليم الأصلي والشؤون الدينية .

١٥ - عبد العزيز ماوي : وزير السياحة .

١٦ - محمد سعيد معزوزي : العمل والشؤون الاجتماعية .

١٧ - العياشي ياكر : وزير التجارة .

١٨ - إسماعيل محروق : وزير المالية .

١٩ - محمود قنز : وزير المجاهدين القدماء .

٢٠ - محمد القماضي : وزير البريد والاتصالات .

٢١ - عبد الله الفاضل : وزير الشباب والرياضة .

٢٢ - العقيد عبد الله الخوجة : أمين سر الدولة للتخطيط .

٢٣ - عبد الله عرباوي : أمين سر الدولة للطاقة المائية .

الجزائري وزارة جديدة[1] .

وقد اشتدّ الخلاف بين المغرب والجزائر أيام الرئيس هواري بومدين على

---

(1) كانت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

أولاً : ١ - عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية .

٢ - محمد الطيبي : وزير الزراعة والثورة الزراعية .

٣ - محمد بن أحمد عبد الغني : وزير الداخلية .

٤ - أحمد بن شريف : وزير الطاقة المائية وحماية البيئة .

٥ - أحمد دراية : وزير المواصلات .

٦ - أحمد الطالب الإبراهيمي : مستشار لرئيس الدولة .

٧ - بوعلام بن حمودة : وزير الأشغال العامة .

٨ - بلعيد عبد السلام : وزير الصناعات الخفيفة .

٩ - محمد صديق بن يحيى : وزير المالية .

١٠ - محمد سعيد معزوزي : وزير المجاهدين .

١١ - مولود قاسم نايت بلقاسم : نائب رئيس الدولة مكلف بالشؤون الدينية .

١٢ - سعيد أيت مسعودين : وزير الصحة العامة .

١٣ - مصطفى الأشرف : وزير التربية .

١٤ - عبد الملك بن حبيلس : وزير العدل .

١٥ - عبد اللطيف رحال : التعليم العالي والبحث العلمي .

١٦ - محمد زرقيني : وزير البريد والاتصالات .

١٧ - محمد أمير : وزير العمل والملاك الوطني .

١٨ - عبد المجيد أوشيش : وزير الإسكان والعمران .

١٩ - محمد يلا : وزير التجارة .

٢٠ - رضا مالك : وزير الثقافة والأنباء .

٢١ - عبد الغني العقبي : وزير السياحة .

٢٢ - جمال حوحو : وزير الشباب والرياضة .

٢٣ - محمد الياسين : وزير الصناعات الثقيلة .

٢٤ - أحمد غزالي : الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

٢٥ - العقيد عبد الله الخوجة : أمين سر الدولة للتخطيط .

الصحراء الغربية ، وقد أوجدت الجزائر منظمة عُرفت بـ «بوليساريو» كان الهدف منها إزعاج المغاربة بالقيام بأعمال تخريبية يُستنتج منها أن سكان الصحراء المغربية لا يؤيدون الانضمام إلى المغرب ، ولا تزال هذه المنظمة قائمة ، وإن كانت آثارها قد خفّت بعد رسوخ قدم المغاربة في الصحراء .

٣ ـ **الشاذلي بن جديد** : تُوفي العقيد هواري بومدين (محمد بن إبراهيم بوخروبة) في أواخر عام ١٣٩٨هـ ، واجتمع المجلس العسكري ، وكتم أمر الوفاة حتى اتفق أعضاؤه على تسليم أحدهم الرئاسة ، ووقع الاختيار على الشاذلي بن جديد ، وهو وإن كان قصير النظر ضيّق الأفق ، إلا أنه هادئ في الأحوال العادية ، وعنيف نزق عند الشدّة ، وقد عهد إلى العقيد محمد بن أحمد عبدالغني بتشكيل الوزارة(١) ، وقد كان يشغل منصب وزارة الداخلية في

---

* **ثانياً** : يتحمل رئيس الدولة أعباء وزير الدفاع الوطني .

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

أولاً : ١ ـ محمد بن أحمد عبد الغني : وزير أول .
٢ ـ عبد العزيز بوتفليقة : وزير مستشار لدى رئيس الدولة .
٣ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير مستشار لدى رئيس الدولة .
٤ ـ محمد صديق بن يحيى : وزير الشؤون الخارجية .
٥ ـ سعيد أيت مسعودان : وزير الصناعات الخفيفة .
٦ ـ محمد زركيني : وزير البريد والمواصلات .
٧ ـ عبد المجيد أوشيش : لتخطيط المدن والإسكان والتعمير .
٨ ـ محمد حامد يعلى : وزير المالية .
٩ ـ عبد الغني عكبي : وزير التجارة .
١٠ ـ جمال حوحو : وزير الشباب والرياضة .
١١ ـ عبد الحميد مهري : وزير الإعلام والثقافة .
١٢ ـ محمد شريف المساعدية : وزير المجاهدين .
١٣ ـ عبد المجيد الأحوم : وزير السياحة .
١٤ ـ سليم سعدي : الزراعة واستصلاح الأراضي .
١٥ ـ عبد الرزاق بوحارة : وزير الصحة .
١٦ ـ صالح لوجعل : وزير المواصلات .
١٧ ـ لاحسين صولي : وزير العدل .
١٨ ـ مولود أومزيان : وزير العمل والتكوين المهني .
١٩ ـ بوعلام بسائح : وزير الشؤون *

الوزارة السابقة ، وذلك في تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (٨ آذار ١٩٧٩م) .

أخذ الشباب الناشئ يشعر بالضغط ويتعطّش إلى الحرية ، الجيل الذي نشأ أثناء الاستقلال ، والذي لم يكابد الاستعمار الفرنسي ، يسمع بالحرية في البلدان الثانية ، فيتلهّف لها ، ولكن الضغط يكبت أحلامه ، ولم يحسّ هذا الشباب بالفرق بين حياة الجزائريين المسلمين وحياة غيرهم من الأوربيين النصارى ، فالمفاسد منتشرة ، والخمور معروضة ، و ... ويزيد المرارة في نفسه عندما يحدّثه الذي يتقدّمون عليه في السنّ أنهم قد أضرموا نار الثورة ورووا الأرض بدماء أبنائهم الذين استشهدوا كي يكونوا أحراراً ، ولكن عندما نالوا الاستقلال حُرموا الحرية ، وقاتلوا كي ترتفع راية الإسلام فعندما انتصروا ارتفعت شعارات الاشتراكية الجوفاء ، وأنهم يحسّون النار تلتهب في أحشائهم ، ولكن الأفواه قد كمّها البطش ، وأخذت السلطات الجزائرية بما يغلي في النفوس فلجأت إلى تبديل الواجهات وتعديل الوزارات لإشغال الناس .

---

* الدينية .
٢٠ ـ غزالي أحمد علي : وزير الأشغال العامة .
٢١ ـ الشريف خروبي : وزير التربية .
٢٢ ـ رفيق عبد الحق برارحي : التعليم العالي .
٢٣ ـ محمد الياسين : وزير الصناعات الثقيلة .
٢٤ ـ أحمد الغزالي : وزير الطاقة الثانية .
٢٥ ـ إسماعيل حمداني : سكرتير عام الدولة (برتبة وزير) .
٢٦ ـ بلقاسم نابي : وزير الطاقة والصناعة البتروكيماوية .
٢٧ ـ عبد الحميد إبراهيمي : التخطيط وتوزيع الأراضي .
٢٨ ـ أحمد حوحبات : سكرتير الدولة للصيد .
٢٩ ـ إبراهيم إبراهيمي : سكرتير الدولة للغابات وإعادة التشجير .

ثانياً : يقوم رئيس الدولة بأعمال وزير الدفاع الوطني .
ثالثاً : يقوم الوزير الأول بأعمال وزير الداخلية .

وفي ١٠ رمضان ١٤٠٠هـ (٢٢ تموز ١٩٨٠م) أعاد محمد بن أحمد عبد الغني تشكيل الوزارة من جديد[1].

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

أولاً :

١ ـ محمد بن أحمد عبد الغني : وزيراً أول .

٢ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزيراً لدى رئاسة الدولة .

٣ ـ بوعلام بن حمودة : وزيراً للداخلية .

٤ ـ محمد الصديق بن يحيى : وزيراً للشؤون الخارجية .

٥ ـ سعيد أيت مسعودان : وزيراً للصناعات الخفيفة .

٦ ـ محمد حامد يعلى : وزيراً للمالية .

٧ ـ جمال حوحو : وزيراً للشبيبة والرياضة .

٨ ـ عبد المجيد علاهم : وزيراً للسياحة .

٩ ـ سليم سعدي : للفلاحة والثروة الزراعية .

١٠ ـ صالح قوجيل : للنقل والصيد البحري .

١١ ـ بوعلام باقي : وزيراً للعدل .

١٢ ـ مولود أومزيان : للعمل والتكوين المهني .

١٣ ـ الغزالي أحمد علي : للإسكان والتعمير .

١٤ ـ محمد الياسين : وزيراً للصناعة الثقيلة .

١٥ ـ بلقاسم نابي : للطاقة والصناعات البتروكيماوية .

١٦ ـ إبراهيم إبراهيمي : وزيراً للري .

١٧ ـ عبد الحميد إبراهيمي : وزيراً للتخطيط والتهيئة العمرانية .

١٨ ـ جلول بختي نميش : وزيراً للمجاهدين .

١٩ ـ بوعلام بسايح : وزيراً للإعلام والثقافة .

٢٠ ـ عبد العزيز خلاف : وزيراً للتجارة .

٢١ ـ محمد الزوبكة : وزيراً للبريد والمواصلات .

٢٢ ـ محمد قرطبي : وزيراً للأشغال العمومية .

٢٣ ـ عبد الرحمن شيبان : وزيراً للشؤون الدينية .

٢٤ ـ محمد رويغي : كاتب الدولة للغابات واستصلاح الأراضي .

٢٥ ـ أحمد بن روحة : كاتب الدولة للصيد البحري .

٢٦ ـ محمد العربي ولد خليفة : كاتب الدولة للثقافة والفنون الشعبية .

ثم أعيد تكليفه مرة ثانية بالوزارة ، فعمل على توسيع قاعدتها حتى آل تقف النقمة الكامنة في النفوس ، والتي تنتظر الفرصة الملائمة ، فشكّل محمد بن أحمد عبد الغني الوزارة الثالثة[1] في ١٧ ربيع الأول ١٤٠٢هـ و ١٢

---

٢٧ ـ الشريف خروبي : التربية والتعليم الأساسي .

٢٨ ـ رفيق عبد الغني بوراجي : للتعليم والبحث العلمي .

٢٩ ـ محمد نابي : كاتب الدولة للتكوين المهني .

٣٠ ـ الشريف الحاج سليمان : كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني .

٣١ ـ علي أوزوار : كاتب الدولة للتجارة الخارجية .

ثانياً : يتولى رئيس الجمهورية مهام وزارة الدفاع الوطني .

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

أولاً :

١ ـ محمد بن أحمد عبد الغني : الوزير الأول .

٢ ـ بوعلام بن حمودة : وزير المالية .

٣ ـ محمد صديق بن يحيى : وزير الخارجية .

٤ ـ محمد يالا : وزير الداخلية .

٥ ـ بوعلام باقي : وزير العدل .

٦ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزير لدى رئيس الدولة .

٧ ـ سعيد أيت مساعدين : وزير الصناعات الخفيفة .

٨ ـ عبد المجيد علاهم : وزير السياحة .

٩ ـ سليم السعدي : الزراعة والثروة الفلاحية .

١٠ ـ صالح قوجيل : وزير النقل .

١١ ـ عبد الرزاق بوحارة : وزير الصحة .

١٢ ـ مولود أومزيان : وزير العمل .

١٣ ـ غزالي أحمد علي : وزير الإسكان والعمران .

١٤ ـ الشريف خروبي : وزير التربية والتعليم الأساسي .

١٥ ـ بلقاسم نبي : الطاقة والصناعات البتروكيماوية .

١٦ ـ إبراهيم الإبراهيمي : وزير الطاقة المائية .

١٧ ـ عبد الحميد الإبراهيمي : التخطيط وتوزيع الأراضي .

١٨ ـ جلول بخيت نيميش : وزير المجاهدين .

١٩ ـ بوعلام بسايح : وزير الإعلام .

كانون الثاني ١٩٨٢م) .

لم تفد قاعدة الوزارة شيئاً ، وزادت النقمة ، وكانت الأساليب الاشتراكية عاملاً رئيسياً في تردي الأوضاع ، فقد ضعف الإنتاج الزراعي .

وفي ١٩ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤م) وبعد الانتخابات الرئاسية ، والتي لم يرشح فيها سوى الشاذلي بن جديد كلف عبد الحميد الإبراهيمي بتأليف الوزارة[1] ، وقد كان يشغل منصب وزير التخطيط

---

٢٠ ـ عبد العزيز خلف : وزير التجارة .

٢١ ـ مرباح قاصدي : وزير الصناعات الثقيلة .

٢٢ ـ بشير رويس : وزير البريد والاتصالات .

٢٣ ـ عبد النور بكة : وزير الشباب والرياضة .

٢٤ ـ محمد قرطبي : وزير الأشغال العامة .

٢٥ ـ عبد الرحمن شيبان : وزير الشؤون الدينية .

٢٦ ـ محمد نبي : وزير الثلاث الوطني .

والثروة الطبيعية .

٢٨ ـ عبد المجيد أومزيان : وزير الثقافة .

٢٩ ـ أحمد بن فرحة : أمين سر الدولة للصيد والنقل البحري .

٣٠ ـ محمد العربي ولد خليفة : للتعليم الثانوي والتقني .

٣١ ـ جلول الخطيب : أمين سر للأعمال الشعبية .

٣٢ ـ علي سوزار : أمين سر للتجارة الخارجية .

٣٣ ـ زهور أونيس : أمين سر للشؤون الاجتماعية .

٢٧ ـ محمد رويغي : أمين سر الدولة للغابات .

ثانياً : يكلف رئيس الدولة بأعمال وزير الدفاع الوطني .

ثالثاً : يكلف العقيد عبد الله بلهوشيت نائباً لوزير الدفاع الوطني ومسؤولاً عن الرقابة للجيش الشعبي الوطني .

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

أولاً : ١ ـ عبد الحميد إبراهيمي : وزيراً أول .

٢ ـ بوعلام بن حمودة : وزيراً للمالية .

٣ ـ أحمد طالب الإبراهيمي : وزيراً للشؤون الخارجية .

٤ ـ محمد يعلى : وزيراً للداخلية والجماعات المحلية .

٥ ـ بوعلام باقي : وزيراً للعدل .

٦ ـ عبد الله خالف : وزيراً للفلاحة

والصيد البحري : (الشاعر مرباح قاصدي)

٧ ـ بشير رويس : وزيراً للإعلام .

٨ ـ سليم سعدي : وزيراً للصناعة الثقيلة .

٩ ـ صالح قوجيل : وزيراً للنقل .

١٠ ـ محمد الشريف خروبي : وزيراً للتربية الوطنية .

١١ ـ رفيق عبد الحق برارحي : وزيراً للتعليم العالي .

١٢ ـ بلقاسم نابي : للطاقة والصناعات البتروكيماوية .

١٣ ـ جلول بختي نميش : وزيراً للمجاهدين .

١٤ ـ بوعلام بسايح : وزيراً للبريد والمواصلات .

١٥ ـ عبد العزيز خلاف : وزيراً للتجارة .

١٦ ـ عبد الرحمن شيبان : وزيراً للشؤون الدينية .

١٧ ـ محمد نابي : للتكوين المهني والعمل .

١٨ ـ عبد المجيد مزيان : للثقافة والسياحة .

١٩ ـ زهور ونيسي : وزيرة للحماية الاجتماعية .

٢٠ ـ محمد رويغي : للري والبيئة والغابات .

٢١ ـ أحمد بن فريحة : وزيراً للأشغال العمومية .

٢٢ ـ علي أوسوزار : للتخطيط والتهيئة العمرانية .

٢٣ ـ جمال الدين خرشي : للصحة العمومية .

٢٤ ـ زيتوني مسعودي : للصناعات الخفيفة .

٢٥ ـ كمال بوشامة : للشبيبة والرياضة .

٢٦ ـ عبد الرحمن بلعياط : للتعمير والبناء والإسكان .

ثانياً : يتولى رئيس الجمهورية مهام وزارة الدفاع .

ثالثاً : يعين السادة

١ ـ مصطفى بن زارة : نائب وزير مكلفاً بالصيد البحري .

٢ ـ حرة الطيب : نائبة وزير مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني بوزارة التربية الوطنية .

٣ ـ نور الدين حربي : نائب وزير مكلفاً بالتعاون بوزارة الخارجية .

٤ ـ محمد أركان : نائب وزير مكلفاً بالتجارة الخارجية بوزارة التجارة .

٥ ـ محمد مازوني : نائب وزير مكلفاً بالصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية بوزارة الصناعة الثقيلة .

٦ ـ محمد أرزقي ايسلي : نائب وزير مكلفاً بمواد البناء بوزارة الصناعات الخفيفة .

٧ ـ عيسى عبد اللاوي : نائب وزير مكلفاً بالبيئة والغابات بوزارتي الري والبيئة والغابات .

وتوزيع الأراضي في الوزارة السابقة.

وأخيراً جاءت الفرصة ، إذ ارتفعت الأسعار ، فانطلقت المظاهرات تلقائياً تعبّر عما يختبىء في نفوس الشعب ، وأخذت تطالب بالحريات ، وكان يوم ٢٤ صفر ١٤٠٩هـ (٥ تشرين الأول ١٩٨٨م) يوماً مشهوداً في الجزائر ، واضطرّت السلطة أن تحني رأسها قليلاً ، وأن تعد بالحرية ، وأخذ الشعب المسلم يستنشق شيئاً من نسيمات الحقّ الذي هو طبيعي له ، وأخذت المظاهر الإسلامية تبدو واضحة في البلاد ، وخاصة النساء ، وشهدت أوربا هذه الظاهرة ، وكانت فرنسا أشدّ الدول الأوربية ، فقد شُعرت وسائل الإعلام فيها ، وانكمشت الأوساط السياسية على نفسها ، وأخذت جميعها تهاجم ما أطلقوا عليه الرجعية ، والتخلّف ، والتعصّب ، والتطرّف ، وأسماء جديدة اشتقّوها تدلّ كلها على حقدٍ دفينٍ على الإسلام وأهله ، وإن كان هذا أمرٌ معروفٌ بالنسبة لأوربا ، لكنه غريبٌ بالنسبة إلى الذين ينتمون إلى الإسلام ، ويسايرون العلمانيين وأتباع الرأسمالية ، وأعوان الشيوعية ، وأصحاب العصبيات العرقية ، فإن هذه المذاهب كلها كافرة ، فمن أيّدها فقد كفر ، أو أعان على الكفر على الأقلّ .

وتحرّكت نساء الفئات المتحرّرة من القيم يردن أن يظهرن معارضتهن

٨ ـ أبو بكر بلقائد : نائب وزير مكلّفاً بالبناء بوزارة التعمير والبناء والإسكان
٩ ـ مصطفى بن عمرو : نائب وزير مكلّفاً بالميزانية بوزارة المالية
١٠ ـ محمد صالح منتوري : نائب وزير مكلّفاً بالرياضة بوزارة الشبيبة والرياضة .
١١ ـ حلوسين الحاج : نائب وزير مكلّفاً بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .
١٢ ـ عمرو عزوز : نائب وزير مكلّفاً بالعمل بوزارة التكوين المهني والعمل .
١٣ ـ زين الدين سكفالي : نائب وزير مكلّفاً بالسياحة بوزارة الثقافة والسياحة
١٤ ـ عبد الملك نورالي : نائب وزير مكلّفاً بالتهيئة العمرانية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

للفكر الإسلامي ، وسلوك المسلمات ، وخرجن بمظاهرة ، ورغم أنهنّ من المجموعات اللواتي يجُبن الشوارع ذهاباً وإياباً ، وليس هناك من أي مانع لخروجهن سافرات متبذّلات ، إضافةً إلى اللواتي يسايرنهنّ ، ويغتنمن الفرصة لعرض أجسامهنّ ، رغم كل هذا لم تستطع هذه المظاهرة أن تضمّ أكثر من بضع مئات . وأراد الاتجاه الإسلامي أن يردّ على هذه المظاهرة بواقع عمليّ يبرهن فيه على أن الجزائر جزء من الأمة الإسلامية ، وأن الشعب فيها متمسك بعقيدته ، محافظٌ على إسلامه ، مرتبطٌ بتراثه ، حريصٌ على المحافظة على السلوك الإسلامي ، فأعلن عن خروج مظاهرةٍ ضمّت أكثر من مليون امرأة كلهنّ بلباس الحشمة ، وفي غاية النظام ، ويطالبن باحترام المرأة ، وإعطائها حقّها الكامل في الزوجية ، وتربية النشىء في البيوت ، والبعد عن اتخاذها وسيلةً للدعاية ، والرفاهية ، وترك المتاجرة بأنوثتها وجسدها ، هذا مع العلم أن المسلمات اللواتي لم تسمح لهنّ الظروف بالخروج هنّ عامة نساء الشعب الجزائري ، ومع هذا كلّه فقد كان عدد المتظاهرات مليون امرأة ، وأحسّت الأنظمة العلمانية بفشلها ، وشعرت الصليبية بخيبة الأمل بعد كل الجهود التي بذلتها في الجزائر .

وفي ٨ صفر ١٤١٠هـ (٩ أيلول ١٩٨٩م) تكلّف مولود حمروش بتشكيل الوزارة[1] . وظهر أن الاتجاه الإسلامي هو السائد في الجزائر ، وهو صاحب

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ مولود حمروش : وزير أول .
٢ ـ سيد أحمد غزالي : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ علي بن فليس : وزير العدالة .
٤ ـ سعيد شيبان : وزير الشؤون الدينية .
٥ ـ محمد الصالح محمدي : وزير الداخلية .
٦ ـ علي بن علي : وزير منتدب للمجموعات المحلية .
٧ ـ محمد الميلي إبراهيمي : وزير التربية .
٨ ـ عبد السلام علي راشدي : وزير منتدب للجامعات .
٩ ـ عبد القادر بوجمعة : وزير الشبيبة .
١٠ ـ عبد النور كرامان : وزير منتدب للتكوين

الكلمة عندما تُعطى الحرية الصحيحة . وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة عباسي مدني ، ومعه علي بلحاج . وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) برئاسة محفوظ نحناح ، وقد انشقَّ عنهم عبد الله جاب الله مع مجموعة سحنون ، وهي جماعة غير سياسية ورئيسها طبيب القلب بمكن استعلائه . والطلائع الإسلامية وهم جماعة لا تزال صغيرة تبرز بوعي أفرادها ، وسعة أفقهم السياسي ، وشخصيتهم المتميّزة . واتحاد العلماء الجزائريين برئاسة الشيخ محمد سعيد وهم مجموعة من المتعلّمين يدعون إلى تطبيق المنهج الإسلامي .

ودعت الحكومة إلى إجراء الانتخابات في شهر ذي القعدة من عام ١٤١٠هـ ، وسمحت للأحزاب بخوضها على أساس المنهج الذي يسعون إليه ، فتقدّم خمسةٌ وعشرون حزباً لخوض هذه الانتخابات[1] ، وهذا إن دلّ

---

* المهني .

١١ ـ غازي حيدوسي : وزير الاقتصاد .

١٢ ـ إسماعيل قومزيان : وزير منتدب لتنظيم التجارة .

١٣ ـ محمد غريب : وزير الشؤون الاجتماعية .

١٤ ـ محمد قارة حمار : وزير منتدب للتشغيل .

١٥ ـ عبد القادر بن داود : وزير الفلاحة .

١٦ ـ حسن لحلوش : وزير الصناعة .

١٧ ـ الشريف رحماني : وزير التجهيز .

١٨ ـ الصادق بوسنة : وزير المناجم .

١٩ ـ الهادي خديري : وزير النقل .

٢٠ ـ محمد سيدي السعيد : وزير البريد والمواصلات .

٢١ ـ أكلي خديس : وزير الصحة .

٢٢ ـ عبد العزيز خلاف : كاتب الدولة للشؤون المغربية .

٢٣ ـ أحمد محسونة : الأمين العام للحكومة .

(١) من هذه الأحزاب :

١ ـ حزب الطليعة الاشتراكي الشيوعي .

٢ ـ التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية .

٣ ـ الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري .

على شيء فإنّما يدلّ على الرغبة في الحرية ، ومن ناحية ثانية فإنه يدلّ على عدم تبنّي مناهج واضحة الأمر الذي يزيد العدد في الأحزاب ، كما يدلّ هذا على الرغبة في الزعامة وعدم توحيد الجهود بين الأفكار المتقاربة . ويبرز بين هذه الأحزاب إضافةً إلى المجموعات الإسلامية التي ذكرناها حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال ، ويُعدُّ علمانيّ الاتجاه .

جرت الانتخابات المحلية في ذي القعدة ١٤١٠هـ (حزيران ١٩٩٠م) فحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ٥٥٪ من أصوات الناخبين على حين حصلت جبهة التحرير الوطنية على ٣٥٪ تقريباً .

وبعد شهر من تلك الانتخابات حدث خلاف داخل جبهة التحرير

---

٤ ـ الحزب الاجتماعي الديمقراطي .

٥ ـ الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

٦ ـ المنظمة الاشتراكية للعمال .

٧ ـ حزب الله بقيادة جمال الدين النادي .

٨ ـ حزب جبهة التحرير الجزائري .

٩ ـ جبهة الإنقاذ الإسلامية بقيادة عباسي مدني .

وقد أعلن حزبان مقاطعة انتخاب البلدية ، وهما :

١ ـ جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد ، الذي عاد من المنفى بعد مرور ثلاث وعشرين سنة .

٢ ـ الحركة من أجل الديمقراطية برئاسة أحمد بن بلّة الذي لا يزال في المنفى .

وطالب سبعة أحزاب بتأجيل موعد الانتخابات ريثما تكتمل استعداداتها لخوض المعركة

ويقضي قانون الانتخابات الذي أُقرّ في ١٨ رجب ١٤٠٩هـ (٢٣ شباط ١٩٨٩م) :

أ ـ أن الحزب الذي ينال غالبية الأصوات يحصل على مقاعد تتناسب مع الأصوات التي نالها . بينما كان القانون السابق يقضي بالحصول على المقاعد كلها

ب ـ إذا لم يفز حزب بغالبية الأصوات فإن الحزب الذي يحصل على أكبر نسبة من الأصوات ينال نصف المقاعد ، ويوزع النصف الآخر بالنسبة التي يحصل عليها كل حزب .

وتطالب جبهة الإنقاذ الإسلامية بحلّ المجلس النيابي الذي تنتهي مدته عام ١٩٩٢م ، وإجراء انتخابات مبكرة . لكن الحكومة تؤكد بالمحافظة على موعد إجراء الانتخابات .

الوطنية «الحزب الحاكم» وذلك بشأن مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي فاستقال رئيس الوزراء، ومعه أربعة وزراء من مكتب الحزب السياسي.

أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وفصلت وزارة الدفاع عن رئاسة الوزراء وذلك لأول مرة منذ عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م).

وفي مطلع عام ١٤١١هـ (تموز ١٩٩٠م) وافق الرئيس الشاذلي بن جديد على طلب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإجراء انتخاباتٍ عامةٍ مبكرةٍ، وأعلن عن إجراء الانتخابات في منتصف عام ١٤١١هـ (مطلع عام ١٩٩١م).

وفي شهر آب ١٩٩٠م صدر عفو عام أفرج بموجبه عن آلاف السجناء السياسيين، ثم سمح للرئيس الأسبق أحمد بن بلا بالعودة من المنفى.

وفي شهر آذار ١٩٩١م قامت نقابة المواصلات الجزائرية بمظاهراتٍ احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، هذا رغم ارتباط هذه النقابة بالحزب الحاكم جبهة التحرير الوطنية.

وفي منتصف رمضان ١٤١١هـ (مطلع شهر نيسان ١٩٩١م) أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد إجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب سوف تجري في ١٥ ذي الحجة ١٤١١هـ (٢٧ حزيران ١٩٩١م)، وطالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تكون الانتخابات الرئاسية متزامنة مع الانتخابات العامة أو بعدها بقليل.

وبعد عيد الفطر (أيار) نظمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضراباً عاماً، وقامت بمظاهراتٍ مطالبةً باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد لضمان حرية الانتخابات، كما طالبت بإجراء تغييرات في قانون الانتخابات، ووقعت مواجهات بين الإسلاميين وبين قوات الأمن تمخضت عن سقوط عددٍ من الضحايا، وإثر ذلك أعلن الرئيس حالة الطوارئ في الدولة، وقبول

استقالة رئيس الوزراء وحكومته. وعين وزير الخارجية السابق أحمد الغزالي رئيساً جديداً للوزراء.

وبعد أسبوع آخر من الاضطرابات توصلت جبهة التحرير الوطنية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى حلٍّ وسط، إذ تخلّت الجبهة الإسلامية عن الإضراب، وتقرر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل منتصف عام ١٤١٢هـ (قبل نهاية عام ١٩٩١م).

وفي أواخر عام ١٤١١هـ (منتصف حزيران ١٩٩١م) أعيد تشكيل الوزارة من جديد، وقبل أقل من أسبوعين وقعت أحداث عنف بين الإسلاميين وقوات الأمن، استقال إثرها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من منصب رئاسة جبهة التحرير الوطنية، واعتقلت وحدات من الجيش حوالي سبعمائة فرد من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما احتلت مقر قيادة الجبهة، وكان من بين المعتقلين رئيس الجبهة الإسلامية عباسي مدني، ونائبه علي بلحاج، وكان عباسي مدني قد هدّد بإعلان الجهاد إن لم تُلْغَ حالة الطوارئ. وقد اتهمته السلطات الحكومية بالعمل لقيام حركةٍ مسلحةٍ ضد الدولة.

أُلغيت حالة الطوارئ في ربيع الأول ١٤١٢هـ (أواخر أيلول ١٩٩١م). وعُدّل قانون الانتخابات حيث تضمّن زيادة عدد مقاعد الجمعية من ٢٩٥ مقعداً إلى ٤٣٠ مقعداً كما تضمّنت جعل سنّ المرشح ٢٨ عاماً بدلاً من ٣٥ عاماً.

وفي ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ (٢٦ كانون الأول ١٩٩١م) جرت الجولة الأولى من الانتخابات حيث جرى الاقتراع على ٢٣١ مقعداً من أصل ٤٣٠ مقعداً من مقاعد الجمعية الشعبية الوطنية. وكانت النتائج كما يأتي:

حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ١٨٨ مقعداً.

حصلت جبهة القوى الاشتراكية على ٢٥ مقعداً.

حصلت جبهة التحرير الوطنية على ١٥ مقعداً.
فاز المستقلون بـ ٣ مقاعد.
٢٣١ مقعداً.

اتهم الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطنية) أن الانتخابات قد تخللها إكراه بالتهديد على نطاق واسع، وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أساءت التصرف بالانتخابات. وتقرر أن تكون الجولة الثانية في الدوائر الانتخابية الباقية في ١٩٩ دائرة انتخابية في ١٢ رجب ١٤١٢هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٩٢م). ولكن قبل ذلك باثني عشر يوماً تمّ حل الجمعية الشعبية الوطنية بمرسوم جمهوري.

٥ رجب ١٤١٢هـ (١١ كانون الثاني ١٩٩٢م) استقال الرئيس الشاذلي بن جديد.

في اليوم التالي ألغى مجلس الأمن الأعلى الذي يضمّ رئيس الوزراء وثلاثة ضباط كبار ووزيرين الجولة الثانية للانتخابات.

١٢ رجب تمّ تعيين المجلس الأعلى للدولة ليقوم بتصريف أعمال الرئاسة حتى تنتهي مدة الشاذلي بن جديد بعد سنة تقريباً (كانون الأول ١٩٩٣م).

ويضمّ المجلس الأعلى للدولة:

١ ـ محمد بوضياف رئيساً، وهو في المنفى منذ عام ١٩٦٤م.

٢ ـ خالد نزار: وزير الدفاع.

٣ ـ علي هارون: وزير حقوق الإنسان.

٤ ـ أحمد غوزالي: رئيس الوزراء.

٥ ـ الشيخ تيجاني هدام: موجه الجامع الكبير في باريس.

٦ ـ علي كافي: رئيس الهيئة الوطنية للمحاربين القدماء.

وقد وقع خلاف من قبل التنظيمات جميعها بما فيها جبهة التحرير الوطنية حول الشرعية الدستورية للمجلس الأعلى للدولة. وطالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعودة الشرعية فاحتلت قوات الأمن مكاتب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أواخر رجب ١٤١٢هـ (مطلع شهر شباط ١٩٩٢م)، وأعلن المجلس الأعلى للدولة في ٦ شعبان ١٤١٢هـ (٩ شباط ١٩٩٢م) حالة الطوارئ لمدة سنة كاملة، وفتحت مراكز الاعتقال في الصحارى.

وفي رمضان ١٤١٢هـ (آذار ١٩٩٢م) أعلنت السلطات الحكومية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي شهر شوال ١٤١٢هـ (نيسان ١٩٩٢م) أعلن محمد بوضياف بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للدولة إنشاء مركزٍ وطني للإشراف على حقوق الإنسان ليحلّ محل وزارة حقوق الإنسان. وإنشاء مجلس استشاري وطني يتألف من ستين عضواً يجتمع مرة في الشهر في مبنى الجمعية المعلقة أعمالها، مع أن هذا المجلس لم يمنح أية صلاحيات تشريعية.

وفي شهر ذي الحجة ١٤١٢هـ (حزيران ١٩٩٢م) اقترح محمد بوضياف عقد اجتماع وطني لوحدة الصف بتشكيل لجان في كل قرية للإعداد إلى (ديمقراطية) حقيقية متعددة الأحزاب. ووعد بمراجعة الدستور، وحل جبهة التحرير الوطنية، وإجراء انتخابات رئاسية، وأمر بالإفراج عن ألفي معتقل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٤١٢هـ (٢٧ حزيران ١٩٩٢م) قُدّما زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني، وعلي بلحاج إلى محكمة عسكرية في مدينة «البليدة» بتهمة التآمر ضد الدولة. ولكن تأجلت الجلسة بعد انسحاب محامي الدفاع.

وفي ٢٩ ذي الحجة ١٤١٢هـ (٢٩ حزيران ١٩٩٢م) اغتيل محمد بوضياف، وهو يلقي خطاباً في مدينة «عنابة»، وحلّ علي كافي محل محمد

بوضياف في رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كما تم تعيين رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري الوطني عضواً جديداً في المجلس الأعلى للدولة.

وفي ٨ المحرم ١٤١٣هـ (٨ تموز ١٩٩٢م) قدم رئيس الوزراء أحمد غوزالي استقالة حكومته ليفسح المجال أمام رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي لاختيار رئيس حكومة جديد.

كلّف علي كافي برئاسة الحكومة بلعيد عبد السلام الذي كان يدير سياسة النفط والغاز مدة عشرين سنة كاملة في الجزائر. وفي منتصف الشهر تشكلت الحكومة الجديدة.

وفي نهاية الشهر صدر حكم بالسجن مدة اثني عشر عاماً على زعيمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني، وعلي بلحاج، فقامت احتجاجات وتظاهرات في مدينة الجزائر وسرعان ما امتدت إلى بقية المدن.

وفي ١٦ صفر ١٤١٣هـ (١٥ آب ١٩٩٢م) دعا علي كافي إلى حوار تحضره الأحزاب كلها يعقد في الشهر القادم لإنهاء الصراع المدني.

اعتقل مدير أمن الرئاسة المقدّم مجبر عبد الوهاب، وقائد الحرس الرئاسي النقيب صابح صادق لأمور تتعلق باغتيال محمد بوضياف.

وفي شهر شعبان ١٤١٣هـ (شباط ١٩٩٣م) تجدد الحكم العرفي إلى مدة غير محدودة، وتبع ذلك محاولة لاغتيال اللواء خالد نزار.

واقترح بلعيد عبد السلام فتح حوار مع المنظمات شبه العسكرية غير الرسمية.

وفي شهر رمضان ١٤١٣هـ (آذار ١٩٩٣م) التقى علي كافي مع ممثلين عن الهيئة الوطنية للمحاربين القدماء، وجبهة التحرير الوطنية، وصدر بيان رئاسي ينص على:

١ ـ توسعة المجلس الاستشاري الوطني.

٢ ـ تعديل الدستور.

٣ ـ وضع صيغة مقبولة للحكم لمرحلة انتقالية.

وفي شهر ذي الحجة ١٤١٣هـ (حزيران ١٩٩٣م) أعلن المجلس الأعلى للدولة أنه سيحل نفسه بعد ستة أشهر (نهاية كانون أول ١٩٩٣م).

وفي بداية عام ١٤١٤هـ (تموز ١٩٩٣م) حلّ أمين زروال مكان خالد نزار كوزير للدفاع، مع بقاء خالد نزار في عضوية المجلس الأعلى للدولة.

وفي شهر ربيع الأول ١٤١٤هـ (آب ١٩٩٣م) كلّف رضا مالك بتشكيل الوزارة مع احتفاظه بعضوية المجلس الأعلى للدولة. وفي اليوم نفسه اغتيل رئيس الوزراء الأسبق قاصدي مرباح، وكان يشغل منصب قائد الحركة الجزائرية للعدل والتطوير.

وقبل الموعد الذي ضربه المجلس الأعلى للدولة ليحلّ نفسه أعلن أنه لن يُحلّ قبل انتخاب هيئة رئاسية في مؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد في شهر شعبان ١٤١٤هـ (كانون الثاني ١٩٩٤م)، وقد قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية المؤتمر باستثناء حركة حماس التي يتزعمها محفوظ نحناح. ونتيجة المؤتمر تمّ تعيين وزير الدفاع أمين زروال رئيساً للدولة لمدة ثلاث سنوات وذلك من قبل المجلس الأعلى للدولة. وبناء على توصية مجلس الأمن الأعلى الذي يضمّ ثمانية أعضاء من كبار ضباط الجيش، وتمّ ذلك في ١٩ شعبان ١٤١٤هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٩٤م) وخلال المرحلة الانتقالية ستتم انتخابات رئاسية، وتعيين مجلس انتقال وطني. واحتفظ رئيس الدولة أمين زروال بحقيبة وزارة الدفاع، وبقي مجلس الوزراء كما هو دون أي تغيير.

وفي غرّة ذي القعدة ١٤١٤هـ (١١ نيسان ١٩٩٤م) استقال رضا مالك من رئاسة مجلس الوزراء، وأخذ منصبه مقداد سيفي، وهو وزير

لجهيزات سابق، واحتفظ اثنا عشر وزيراً بحقائبهم الوزارية في الحكومة الجديدة التي أعلن عنها في ٥ ذي القعدة.

عيّن الرئيس أمين زروال المقربين إليه في مناصب حساسة ومنهم اللواء أحمد قايد الذي تم تعيينه قائداً للقوات البرية. وافتتح الرئيس في الشهر نفسه مجلس الانتقال الوطني، وهو هيئة تشريعية موقتة تضم مائتي عضو لمناقشة القضايا العامة ريثما يتم إجراء الانتخابات التشريعية. وانتخب عبد القادر بن صالح رئيساً للمجلس. وادعت الحكومة أن عدد الأحزاب التي شاركت في المجلس بلغ ٢١ حزباً ولكنها كانت في الواقع غير معروفة سوى «حماس» حيث كانت المقاعد الاثنان والعشرون التي كانت مخصصة للأحزاب الكبرى بقيت خالية.

وجرى الحوار عدة مرات غير أن الأحزاب الرئيسية كانت تقاطعه لعدم الجدية، ومحاولة فرض الرأي، والقرارات المسبقة.

وفي ١٠ ربيع الثاني ١٤١٥هـ (١٥ أيلول ١٩٩٤م) تمّ الإفراج عن عباسي مدني، وعلي بلحاج، وثلاثة من رجال التنظيمات الإسلامية شبه العسكرية. ولكن وضع زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت الإقامة الجبرية. وقدّمت وزيرة الدولة لشؤون التضامن الوطني والأسرة «ليلى السلاوي» استقالتها احتجاجاً على إطلاق سراح هؤلاء السجناء.

ولم تشارك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار الوطني معلنة أن الحوار لن يتمّ إلاّ بعد إصدار عفوٍ عام، وبعد ردّ الاعتبار للجبهة، وبعد إلغاء حالة الطوارئ. وهددت مجموعة الجيش الإسلامية بالانتقام إذا دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حوارٍ مع النظام.

وعملت الحركة البربرية للثقافة والديمقراطية على مقاطعة بدء العام الدراسي، وقامت بإضراب احتجاجاً على استبعاد اللغة البربرية من المنهج. وحاولت الحكومة تشكيل لجنة وطنية لتدريس اللغة البربرية. ولكن الحركة

البربرية أعلنت استمرار مقاطعتها المنشآت التعليمية حتى يُؤكّد للبربر لغة وطنية رسمية.

وفي أواخر جمادى الأولى ١٤١٥ هـ (نهاية تشرين الأول ١٩٩٤م) أعلن الرئيس أمين زروال أن الانتخابات الرئاسية ستجري قبل نهاية عام ١٩٩٥م، وقد رحّب الكثيرون بهذا الإعلان وانتقده آخرون لضيق الوقت، وتساءل فريق ثالث عن الغاية من هذه الانتخابات فيما إذا الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستُستبعد عن العملية السياسية.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٥هـ (تشرين الثاني ١٩٩٤م) حضر ممثلون عن معظم الأحزاب الجزائرية الكبرى، ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤتمراً في روما بإيطاليا لمدة يومين نظّمته جالية «سانت إيجيديو» لرعاية المباحثات عن الأزمة الجزائرية، غير أن الحكومة الجزائرية انتقدت ذلك المؤتمر بشدة، وعدّته تدخّلاً في شؤونها الداخلية، وقد صادق المشتركون في المؤتمر جميعاً في اجتماعٍ لاحقٍ في روما جرى في شعبان ١٤١٥هـ (كانون الثاني ١٩٩٥م) على وثيقةٍ رفضت استخدام العنف للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، وحثّت النظام مطالبةً إيّاه بإلغاء الطوارئ وبذلك تمهّد الطريق للمفاوضات بين الأطراف جميعها.

وفي جمادى الأولى ١٤١٥هـ (تشرين الأول ١٩٩٤م) أدانت منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية قوات الأمن الجزائرية لاستخدام وسائل التعذيب على نطاقٍ واسعٍ والقتل المتعمّد للمعارضين من الإسلاميين بدلاً من الاعتقال. ذلك أن محاولة المسؤولين في الحفاظ على السلطة وتمسكهم الشديد بها قد جعل موقفهم متعنتاً، واستبدادهم بشعاً، واتخاذهم للوسائل وحشياً حتى وصل بهم الأمر إلى تصفية بعض خصومهم، ثم اتهام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتلك العمليات، وتردد وسائل الإعلام العالمية المعادية للإسلام والمسلمين ذلك، في سبيل إلصاق فكرة الإرهاب بالملتزمين بالإسلام.

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الجزائر ٢,٣٨١,٧٤١ كيلومتراً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ أربعةً وعشرين مليوناً ، غير أن معظم السكان يقيمون في المناطق الأطلسية والسهول الساحلية والنجود ، والتي لا تزيد مساحتها على ١٠٪ من مساحة البلاد ، أما الصحراء التي تبلغ مساحتها ٩٠٪ من البلاد فلا يسكنها سوى أعداد قليلة لا تزيد كثيراً على ١٪ من السكان، وغالبيتهم يتجمعون في واحات.

يكاد يتجانس السكان عقدياً لذلك لا نكاد نجد صراعاً يحمل أحد هذين الجانبين ، وإن كان هذا لا يمنع من استغلال الجانب البشري في الصراع أو تحريكه بأيدٍ أجنبية نتيجة عدم الوعي . وأكثر ما يحدث الصراع في الجزائر نتيجة دوافع شخصية أو تستغل هذه الناحية .

المجموعات البشرية: يتألف السكان الأصليون من ثلاث مجموعاتٍ رئيسية ، وهي : العرب ، والبربر ، والزنوج ، وإن كانت المجموعة الأخيرة لا تشكل إلا نسبةً ضئيلةً لا تصل إلى ١٪ ، أما المجموعتان الأساسيتان فهما العرب والبربر .

ثم جاءت مجموعتان دخيلتان ، وهم الأوربيون واليهود ، وإن كنا نستطيع أن نعدّها مجموعةً واحدةً ، إذ كانت مصالحهما واحدةً خلال

الأزمات ، كما يعدّون أنفسهم فئةً واحدةً ، وهي لا تزيد الآن على ٠,٥٪ على لا تصل إلى هذه النسبة أبداً .

أولاً : السكان الأصليون : وهم ثلاث مجموعات .

أ ـ العرب : ويمثلون غالبية سكان الجزائر ، وتبلغ نسبتهم ٧٠٪ ، ويقيمون في المناطق الساحلية والداخلية على حدٍّ سواء ، وقد جاء أكثرهم مع الفتح الإسلامي ، ومع هجرة بني هلال وبني سليم ، إضافةً إلى هجراتٍ متوالية على مراحل التاريخ الإسلامي ، فالانتقال لا موانع له ما دام المتنقل مسلماً ، وديار الإسلام داره ، وجنسيته عقيدته ، فأينما سار وجد إخوة ، ووجد الأبواب مفتحة له ، لذلك كثيراً ما كان المسلمون يتنقلون من بلاد العرب إلى الجزائر ، حتى غدوا أكثرية سكانها .

ب ـ البربر : ويمثلون ما يقرب من ٢٩٪ من مجموع السكان ، ويقيم أكثرهم في المناطق الجبلية ، وخاصةً في (أوراس) و (القبائل) ، كما يعيش قسمٌ منهم في (وادي ميزاب) منطقة (غرداية) ، إضافةً إلى الطوارق الذين يتنقلون في الجنوب .

جـ ـ الزنوج : ويقيمون في المناطق الجنوبية ، وهم أقسام ، ومنهم الزنوج الهجناء الذين ظهروا نتيجة اختلاط البربر بالزنوج . والحرطانيون الذين جيء بهم من وسط إفريقية في عهد الرقيق ، ثم تركزوا في (سوف) و(ورغلة) و (توات) ، وارتبطوا بالأرض ، وأخذوا يمارسون حرفة الزراعة .

وما دام هؤلاء جميعاً يعتقدون عقيدة واحدة وهي الإسلام ، لذلك لا يمكن أن تقوم صراعات بين هذه المجموعات ، وخاصةً أن الزنوج مرتبطون بالأرض ، ويعيشون في مناطق نائية عن مركز السلطة وتجمّع السكان ، كما أنهم متباعدون بعضهم عن بعض لذلك فهم لا يفكرون بموضوعات الصراع، كما أن نسبتهم الضئيلة لا تسمح لهم إن فكروا بذلك . وأما البربر فهم يشكلون نسبةً يمكن أن تدخل في صراع مع العرب غير أن إخوة الإسلام

تجمعهم ، ومنذ أن دانوا بالإسلام لم يحدث صراعٌ بينها إلا في حالاتٍ محدودةٍ ، وتنتهي ، غير أن قسماً منهم قد أخذ برأي الخوارج ، وقاتلوا ، غير أن قتالهم لم يكن كمجموعةٍ بشريةٍ ، وإنما كعقيدة ، وهذا ما سنتطرّق له عند البحث عن الصراعات العقدية .

وإن كان هذا لا يمنع من أن يستغلّ زعيمٌ أو ثائرٌ العصبية القومية لمصلحته ، وربما لقي دعماً من بعض أبناء قومه نتيجة البعد عن الإسلام أو بالأحرى عدم المعرفة الصحيحة للإسلام ، ونتيجة العصبية أو الحمية الجاهلية التي قضى عليها الإسلام ، وهذا ما نلاحظ أثره في بعض الحركات التي قامت بعد الاستقلال مثل حركة حسين آيت أحمد ، وكريم بلقاسم ، وغيرهم ممن قاموا بحركاتٍ شخصيةٍ ، إذا اعتصموا في مناطقهم ، ووجدوا تأييداً من باب الحمية الجاهلية .

ويجب ألا ننسى أن الاستعمار الصليبي كان يحرص حرصاً شديداً على إثارة هذه الحمية الجاهلية بين الفريقين كي يحقق بعض مصالحه ، وربما كان يصل أحياناً إلى بعض النجاح الجزئي ، لكن لا تلبث أن تثوب العقول إلى رشدها ، وتعود إلى صوابها من الطرفين فترمي بالعصبية الجاهلية ، وتعود إلى الأخوة الإسلامية ، ويلتقي بعضها مع بعض ضدّ العدوّ المشترك وهو الدخيل الصليبي .

ثانياً ـ الدخلاء : وهم مجموعتان : الأوربيون ، واليهود ، وكلاهما يمكن تصنيفه ضمن المجموعات البشرية ، كما يمكن وضعهما ضمن مجموعات العقيدة حيث الأغلبية الساحقة من المجموعة الأولى من النصارى ، والثانية من اليهود .

أ ـ الأوربيون : ويرجعون إلى أكثر من عشر جنسيات ، منهم : الفرنسيون ، والطليان ، والسويسريون ، والألمان ، والمالطيون ، واليونان ، والإسكندنافيون ، والإسبان و ... ، وكلهم لا يصل عددهم إلى المائة ألف ، فهم يشكلون أقل من ٥,٠٪ ، وكلهم قد بدؤوا يستقرّون في الجزائر

بعد الاستعمار الفرنسي لها ، وقد أصبح عددهم يوم قيام الثورة :

فرنسيون	٨٢٣,٠٠٠
بقية الأوربيين	٦٠,٠٠٠
	٣٨٣,٠٠٠

وكانوا يشكّلون يوم ذاك أكثر من ١٠٪ من السكان ، إذ كان عدد المسلمين آنذاك ٨,٣٦٤,٦٥٢ مسلم . وكانت فرنسا ترغب في جعل الجزائر مقاطعةً فرنسيةً ، لذا كانت تشجّع الفرنسيين خاصة والأوربيين عامة على الهجرة إلى الجزائر ، وتفرض على كل من يأتي من الأوربيين إلى الجزائر أن يكتسب الجنسية الفرنسية . كما كانت تطلب وتشجّع الجزائريين على التجنس بالجنسية الفرنسية للغاية نفسها ، وقد وافق على ذلك عددٌ من الجزائريين ، بغية الحصول على بعض الميزات التي كانت للأوربيين ، والتي لم يكن ليحصل عليها أهل البلاد أبداً بل ولا على جزء منها .

وفي عام ١٢٤٧هـ (١٨٣١م) غادر بعض الألمان والسويسريين بلادهم متجهين نحو أمريكا ، فبذلت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لتوجيههم نحو الجزائر ، وقدّمت لهم الأرض الطيّبة ، والحيوانات ، والبذور .

١ ـ الفرنسيون : كان الجنرال « بيجو » يرغم الجنود الذين أنهوا مدة خدمتهم بالجندية في الجزائر على البقاء فيها ، ويمنحهم الأرض . واقترح على حكومته تحويل الجنود إلى فلاحين في الجزائر ، غير أن مشروعه قد رُفض ، وكان هذا من جملة أسباب تقديم استقالته عام ١٢٦٣هـ (١٨٤٧م) .

وفي عام ١٢٥٧هـ استقدمت الحكومة الفرنسية عائلات من بلادها ، وبنت لهم قرى على الساحل الجزائري ، ومنحتهم الأراضي .

وعندما أثار الحزب الاشتراكي مشكلاتٍ في فرنسا ، ووقع الخلاف بينه وبين الحزب الجمهوري ، وانتصر الجمهوريون ، طردوا مائة ألف عامل ممن أثاروا المشكلات ، وحملوهم إلى الجزائر ، ومنحوهم الأراضي ، حيث كانت

المساحات الموزّعة بين هكتارين وعشرين هكتاراً ، واشترطت عليهم استغلال هذه الأراضي خلال ثلاث سنوات ، وإلّا استرجعتها الحكومة منهم ، وذلك عام ١٢٦٤هـ ، غير أن الكثير منهم قد رجعوا ، إذ لم يجيدوا الزراعة ، فأكثرهم من مدينة باريس ، ومن الذين اعتادوا على الصناعة ، ثم إن انتشار مرض الكوليرا في تلك المرحلة قد أهلك عدداً منهم ، وخاف عدد ، واكتفى من الغنيمة بالإياب .

كان استيطان الفرنسيين في الجزائر إجبارياً في بداية الاحتلال ، وتوزيع الأراضي على المستوطنين مجاناً ، ثم أعطي الفرنسيون الحرية في الاستيطان مع التشجيع وتقديم الأراضي بأسعار رمزية ، غير أن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) وفقدها الألزاس واللورين لصالح عدوتها جعلها تعود إلى سياستها الأولى ، إذ حملت بعض سكان الألزاس واللورين مع الذين أتلفت الآفات الزراعية حقول عنبهم ، ونقلتهم إلى الجزائر ، ووزّعت عليهم الأراضي مجاناً شريطة الاستقرار في الجزائر .

وأخذ المستوطنون يزحفون نحو الداخل بعد أن ملؤوا الساحل ، وكان لا يسمح لأي مستوطن أن يبيع أرضه ، أو قسماً منها ، أو داره ، إلّا لمستوطن آخر ، ويحرم بيعها لمسلم . وهكذا زادت ملكية الأوروبيين للأرض ، ويمكن ملاحظة هذا من الجدول الآتي :

عام ١٢٦٦هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	١٥٠,٠٠٠ هكتار
عام ١٢٨٧هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	٧٦٥,٠٠٠ هكتار
عام ١٢٩٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	١,٢٤٥,٠٠٠ هكتار
عام ١٣٠٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	١,٦٣٥,٠٠٠ هكتار
عام ١٣١٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	١,٩١٢,٠٠٠ هكتار
عام ١٣٣٨هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	٢,٥٨١,٠٠٠ هكتار
عام ١٣٥٩هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	٣,٠٤٥,٠٠٠ هكتار
عام ١٣٧٤هـ	كانت المساحات المملكة للمستوطنين الأوروبين	٣,٠٢٨,٠٠٠ هكتار

وهذا ما يعادل ١٥٪ من مساحة الأراضي الخصبة في الجزائر ، والتي كانت مساحتها يومذاك ٢٠,٨٣٠,٠٠٠ هكتار ، على حين أن نسبتهم من السكان لا تزيد على ١٠٪ ، وقد حصلوا على هذه الأراضي الطيّبة مجاناً وبعدد قصير ، فأصبحوا أثرياء ، ولهم نفوذ ، ومنهم المتعلّمون ، وكل ما في البلاد كأنه مخصّص لهم ، فلننظر إلى التعليم في العام الذي سبق الثورة الجزائرية :

المستوى	عدد الطلاب المسلمين	عدد الطلاب الأوروبين
الابتدائي	٣٦٩,٠٠٠ (وطني) ١,٩٦٩,٠٠٠ دون تعليم]	١٣٥,٠٠٠ [هذا عدد جميع الطلاب]
الثانوي	٤,١٥٩	٢٤,٠٠٠
جامعة الجزائر	٥٠٧	٥,١٣٢

٢ ـ الطليان : بعد أن احتلّت فرنسا الجزائر سمحت للإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر كردّ فعلٍ للجميل الذي قدّمه الإيطاليون من مساعداتٍ في نقل المعدات والمواد إلى الجيش الفرنسي الباغي المعتدي ، وكان يحدو الطليان إلى الهجرة البطالة ، والفرار بعد الثورات ، وسيلان لعاب الأثرياء في امتلاك المساحات الواسعة من الأرض الجزائرية الخصبة . وكانت أعدادٌ منهم تعمل في مدّ السكك الحديدية ، ولقد وفد أكثرهم بعد أن قضت فرنسا على مقاومة محمد المقراني والحداد عام ١٢٩١هـ ، وقد وصل عددهم إلى أربعة وأربعين ألفاً عام ١٣٠٧هـ ، ولكن قلّ بعد ذلك ، لأن بعضهم قد رفض الجنسية الفرنسية التي كانت تُعطى إلزامياً لمن يُولد في الجزائر ، لذا فقد رجع قسمٌ منهم ، ومن بقي منهم قبيل الحرب العالمية الأولى يُقدّر بخمسةٍ وثلاثين ألفاً ، وغالباً ما يسكنون السواحل الشرقية .

٣ ـ الإسبان : وقد جاء معظمهم من جنوب شرقي إسبانيا ، وأقاموا في منطقة وهران ، ووصل عددهم قبيل الحرب العالمية الأولى إلى مائةٍ وخمسةٍ وخمسين ألفاً .

٤ ـ ثم هناك الألمان ، والسويسريون ، و . . . ، ونلاحظ توزّع

الأوربيين عام ١٣١٩هـ حسب الجنسيات على النحو التالي :

الفرنسيون	٣٩٤,٢٥٧	سويسريون	٣,٢٠٠
الإسبان	١٥٥,٢٦٥	بلجيكيون	١,٣٦٩
الطليان	٣٨,٧٩١	إنكليز	١,١٧٦
مالطيون	١٢,٨١٥	نمساويون	٠,٣١٣
ألمان	٣,٣١٩		

وهناك أعدادٌ قليلةٌ من : روسيا ، وهولندا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، والدول الإسكندنافية .

وقد أخذ الأوربيون بالزيادة حتى الثورة الجزائرية ، ثم أخذوا بالتناقص حسب الجدول الآتي :

١٣٢٩هـ	٧٥٠,٠٠٠
١٣٣٩هـ	٧٩٠,٠٠٠
١٣٥٠هـ	٨٨٠,٠٠٠
١٣٧٤هـ	٨٨٣,٠٠٠

ثم أخذوا بالتناقص :

١٣٨٣هـ	١٠٠,٠٠٠
١٣٨٦هـ	٦٠,٠٠٠
١٣٨٧هـ	٥٠,٠٠٠

وهم من الفنيين ، والمدرسين ، الموظفين في منظمة التعاون الفني الجزائري ـ الفرنسي .

ب ـ اليهود : ويحسبون دائماً على الاستعمار الفرنسي ، ويعدّون ضمن المجموعة الأوربية ، وهذا لا يعني أنهم يعودون إلى أصولٍ أوربيةٍ ، وينظر إليهم من هذا الجانب ، لا ، فالواقع أن قسماً منهم يرجع إلى أصلٍ بربريٍّ ، واعتنق اليهودية ، فارتبط مع أتباعها ارتباطاً وثيقاً ، غير أن ارتباطهم مع الاستعمار الفرنسي إنما يعود إلى المصلحة قبل كل شيء ، فمن المعروف أن

اليهود أصحاب مصلحة ، ولا يسيرون في دربٍ إلا إذا كانت لهم فيه منفعة أو لأبناء عقيدتهم ، وهم قد أفادوا من الاستعمار الفرنسي كثيراً ، وحصلوا على أرباحٍ وفيرةٍ ، وفي الوقت نفسه فقد استفاد منهم الاستعمار . لذا فقد عدّهم ضمن المجموعة الأوربية ، وأعطوا كل الميزات التي كانت للأوربيين .

ويعيش اليهود عادةً في المدن ، وأهمّ مراكز حياتهم في الجزائر إنما هو في العاصمة ، وتلمسان ، وقسنطينة . ولما كان ارتباطهم بالاستعمار الفرنسي ، وإفادتهم منه كثيراً ، لذا فإنهم لم يهاجروا إلى فلسطين عندما قامت لهم دولة لم أقيمت على الظلم والبغي ، وإنما بقوا في الجزائر يحقّقون لأنفسهم الأرباح ، ويخدمون دولتهم بتأمين مصالحها من المستعمرين الفرنسيين ، ولقد وصل عددهم في الجزائر قبل اندلاع الثورة فيها إلى مائةٍ وخمسين ألفاً ، ولما أحسّوا بقوّة الثورة ، وإمكانية انتصارها بعدما أحرزته من نصر عام ١٣٨٠هـ أخذوا ينسحبون من جانب فرنسا تدريجياً ، ويتسللون إلى فلسطين ، فبقي عددهم مائة وسبعة عشر ألفاً ، ومع فرار المستعمرين هرب أكثرهم ، فلم يبقَ الآن أكثر من ألفٍ منهم في البلاد .

ولقد حدث أعنف صراع بين مجموعة الدخلاء [الأوربيون واليهود] الذين استوطنوا في الجزائر وبين سكانها الأصليين ، لقد عمل الدخلاء في اغتصاب الأرض ، ونهب الأموال والأملاك من المواطنين ، ومن أجل ذلك عملوا على إذلال السكان ، وإبادتهم بمختلف الوسائل ، وكان اليهود عيوناً للمستعمرين ، وأداةً لهم يبطشون بها ، وسخروا أموالهم ، وأنفسهم وأعوانهم في سبيل ذلك ، وقد حقّق المستعمرون بعض النجاح في بداية الأمر ، فانتصروا على الثورات وحركات المقاومة ، واشتروا بعض الضعفاء والخونة ، ثم فشلوا ، وانتصر الحقّ ، وغادروا البلاد هاربين ، ولم يبقَ إلاّ من رضي عنه السكان الأصليون .

الصراعات العقدية : لا يوجد بين سكان الجزائر الأصليين سوى عقيدةٍ واحدةٍ هي الإسلام ، أما اليهود سواء الذين اعتنقوا اليهودية من البربر ، أم

اليهود الذين خرجوا من الأندلس عندما طُرد المسلمون منها ، واستقبلهم المسلمون ، فأقاموا في شمالي إفريقية ومنها الجزائر ، فهؤلاء اليهود لا يؤبه لهم لقلة عددهم . وما عدا السكان الأصليين فالدخلاء هم من النصارى ، ولهذا كان الصراع بين العقائد هو نفسه الصراع بين المجموعات البشرية ، فالدخلاء نصارى مع قلةٍ من اليهود ، ولهذا كثيراً ما يُطلق على الأوربيين اسم نصارى ، لأن الاستعمار كان صليبياً ، فهو صراعٌ بين المسلمين والنصارى ، وأما السكان الأصليون فهم من المسلمين مع قلةٍ قليلةٍ جداً من اليهود ، لذا كثيراً ما تستعمل كلمة المسلمين مرادفةً للجزائريين أو للعرب حتى بالنسبة إلى الذين لا يرون رأينا من المستعمرين أو من أصحاب العصبيات القومية والوطنية .

الصراعات الحزبية : لم تكن لتوجد صراعاتٌ بين الأحزاب في الجزائر ، وذلك لأنه عندما كانت تتعدّد الأحزاب كانت وجهتها واحدة تقريباً ، وهي محاربة الاستعمار ، والعمل على الاستقلال أو على الأقل العمل على الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية ، أو الإسلامية ، وكل الجهود كانت منصبّة في هذا الميدان مع شيءٍ من الخلافات المحلية القائمة على التباين في الفكر ، وقلّما كانت تظهر لعدم التميّز ، لأن أغلب السكان يومذاك كانوا لا يزالون على الفطرة ، حيث لم تكن الشيوعية قد اتخذت أخاديدها الإلحادية ، ولا باتت الرأسمالية بمجاريها العلمانية ، ولا توضّحت العصبيات بقنواتها المعادية للإسلام . فالسكان جميعاً ينتمون للإسلام ، ولا يبدون غير ذلك ، والله أعلم بالسرائر . فلما استقلّت البلاد بقي حزبٌ واحدٌ ، هو الحزب الحاكم ، حزب جبهة التحرير الوطني ، ولا يسمح بالمعارضة أو المنافسة ، أو تأسيس حزب آخر .

وسُمح في الآونة الأخيرة بالتعددية الحزبية ، ووصل عدد الأحزاب قبل الانتخابات التي ستجري حسبما هو مخطّط في شهر ذي القعدة من عام ١٤١٠هـ (حزيران ١٩٩٠م) وصل إلى خمسةٍ وعشرين حزباً ، ولا شكّ أنها تضمّ

مختلف الأفكار المعروفة من إسلامية ، وعلمانية ، ومن أصحاب عصبيات ، وشيوعية ، واشتراكية ، ورأسمالية ، ومصلحية ، وتجمعات على أساس الزعامات ، والعصبيات المحلية ، وقد يتداخل بعضها مع بعض لعدم الوضوح الفكري الدقيق باستثناء الإسلاميين منها ، الذين لهم شخصيتهم المتميّزة ، وسلوكهم المتفرّد ، ومنهجهم الخاص بهم . وأكثر هذه التجمعات صغيرة ، ولكن بدا منها اتجاهان واضحان :

أولاً : الاتجاه الإسلامي الذي طغى على الشارع لطبيعة السكان الإسلامية ، ثم لانسجام الإسلام مع الفطرة البشرية ، وأخيراً لإفلاس جميع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتركها البشرية على هاوية الحرب دائماً ، وفي حالةٍ من الخواء الفكري ، والصراع المستمرّ ، والاستغلال الذي لا ينتهي ، والخداع الذي لا حدّ له حتى ضاق أصحاب هذه النظم أنفسهم بها ، وما أحداث أوربا الشرقية عنا ببعيد ، إذ ملّ الشيوعيون بأفكارهم التي يحملونها ، فانتفضوا يلعنونها ، ويلقونها في الأرض ، ويدوسونها ، شاهدين على أنفسهم بالخطأ والضلال البعيد الذي كانوا يعيشون في ظلّه . فالإسلام عقيدة يؤمن به أتباعه أنه من عند خالق البشر للبشر أنفسهم ، وليس من وضع بقية البشر كبقية الأنظمة خاضع للنقص والمصلحة والتغيّر .

غير أن أصحاب هذا الاتجاه منقسمون على أنفسهم أيضاً ، فهم عدة اتجاهات تدخل فيما بينها في صراعات ، فرابطة الدعوة الإسلامية يغلب على شيخها أحمد سحنون الطيب إذ يمكن استغلاله من أي فئة حتى الرافضة التي أخذت تدخل إلى الجزائر حديثاً تستغله ، فليس غريباً أن يخدعه تنظيمٌ آخر بشيءٍ من الكلام المعسول أو الادعاء الباطل ولو مؤقتاً ، وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) ينافسون أصحاب الاتجاه الإسلامي كمنافستهم لبقية الاتجاهات الأخرى ، فالحزبية عندهم أولاً ثم يأتي الاتجاه ثانياً ، لقد غدا التعصّب الحزبي واضحاً في هذه المجموعة ، فالجميع لديهم أحزابٌ بغضّ النظر عن الأفكار التي تحملها ، وربما كانت منافستهم للجماعات

الإسلامية أكبر ، لأنها منافسة على كسب أشخاص يحملون أفكاراً إسلامية فالصراع على ربح الأفراد ، وضمّهم إلى صفوفهم قبل غيرهم ، وعلى البقاء ، والتمثيل للاتجاه . وهذا ما أخذ يظهر بتأييد حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات بدعوى أنها تضمّ بعض عناصرهم ، فهم بزعمهم يؤيدون أفراداً لا اتجاهاً ، وهذا تفسيرٌ خاطئ ، إذ أن هؤلاء الأفراد يمثلون الاتجاه ولا يمثلون أنفسهم فهم أفراد ضمن اتجاهٍ علمانيٍّ .

أما بقية التنظيمات فيبدو أنها حتى الآن على شيء من التفاهم ، والتنسيق ، والتأييد بعضها لبعض .

ثانياً : الاتجاه العلماني ، وتمثّله عدة تجمعات ، والصراعات الحزبية بينها واضحة في سبيل الزعامة والمصلحة ، ونتيجة المسارات المتعددة في الشيوعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية ، والعصبية ، والمهنية ، والإقليمية ، غير أن أكبرها على ما يبدو حزب جبهة التحرير الوطني ، إذ ضمّت أثناء حكمها ، وتفرّدها بالسلطة مدة الاستقلال كلها كل أصحاب المصالح والمنافع والأهواء والاتجاهات التي لا ترى مانعاً من ركوب أي تيارٍ لقطع مرحلةٍ من مراحل عملها للوصول لمبتغاها ، ولذا فإن الانقسام أخذ يظهر في هذا الحزب في سبيل القفز إلى القمة ، وأخذ كل فريق يتخذ نقطةً ينادي بها كي يبرز أو حتى يتميّز ، ومن هذه الرؤوس مثلاً عبد العزيز بوتفليقة الذي خبا نجمه منذ مدة ويريد الآن أن يعود للظهور ، فاتخذ نداءً له هو دعوة أحمد بن بلّة للعودة للبلاد ، وبهذا النداء أخذ يظهر على الساحة من جديد ، وكذا كل العناصر التي تريد لنفسها الزعامة ، وما أكثرهم ! . فالحزب في بدايته تجمّعٌ من عناصر متباينة ، ثم هو صاحب السلطة التي تكون دائماً مهوىً لتجمّع أصحاب المصالح ، بل ولأهل الأفكار المادية الذين يخفون أفكارهم مؤقتاً ليرتعوا في مغانم السلطة ، وليكسبوا عناصر إلى جانبهم بحكم مركزهم الذي يشغلونه .

ومع الزمن وحتى الانتخابات ستتميّز التجمعات بعضها عن بعض ، وربما يلتقي أحدها مع الآخر في سبيل منافسة تجمّعٍ ثانٍ قوي ، أو لتقارب

أفكارها والتقائها في جوانب من المنهج .

الصراعات الفردية : عندما تشكّلت جبهة التحرير الوطني الجزائري ضمّت مجموعةً من رجالات البلاد سواء أكانوا يلتقون برابطةٍ حزبيةٍ قديمةٍ أم لا يلتقون ، ثم انضمّت إليها مجموعاتٌ أخرى من تجمّعاتٍ سياسيةٍ مثل جمعية العلماء ، والاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان ، وسواء انضمّ هؤلاء بشكل جماعي أم بشكل فردي ، فإن الجبهة قد غدت مجموعةً متفقةً في الأهداف المرحلية ، وهي مقاومة الاستعمار ، ومتفقةً في الغايات المرحلية ، وهي الاستقلال ، وتأسيس دولةٍ جزائريةٍ ذات سيادة ، ولها حكومتها الخاصة المسؤولة أمام المجلس النيابي المنتخب ، ولكن لم يكن اتفاقٌ على منهج الحكم ، فهناك جمعية العلماء التي ترى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهناك الذين يرون تطبيق الحكم الديمقراطي ، كما لم يكن هناك اتفاقٌ على ترتيب الرجالات وتوزيع المناصب فيما بينهم ، لذا فإنه لما تحقّقت الغاية المرحلية ، وآل الأمر إلى القادة وقع الخلاف فيما بينهم حسب الأفكار ، وحسب الرغبة في الزعامة واستلام المراكز ، لقد كان التضامن المرحلي بين أنصار الحكم الديمقراطي ففازوا بالموضوع ، واختفت جمعية العلماء من الساحة ، ثم اختلف الذين كانوا بالأمس متفقين ، فاختلف الزعماء فيما بينهم ، وظهر الصراع الإقليمي أولاً ، فاختلف كريم بلقاسم في جماعة من منطقة تيزي أوزو أو رجال القبائل مع جماعة تلمسان الذين كان يمثّلهم محمد خيضر ، وفرحات عباس ، وأحمد بن بلّة ، وهواري بومدين ، أو نستطيع أن نقول : إن الخلاف كان بين العرب والبربر .

ثم ظهر الخلاف بين رئيس الجمهورية فرحات عباس وبين رئيس الحكومة أحمد بن بلّة ، واضطرّ فرحات عباس إلى ترك السياسة والاعتزال ، وتسلّم أحمد بن بلّة رئاسة الجمهورية .

ثم ظهر الخلاف الشخصي بين رفاق الأمس ، زملاء السجن ، وإخوان الاعتقال والقيادة ، والاختطاف ، ونجح أحمد بن بلّه بالتفرّد بالسلطة ، ما

دام الحكم بيده فقضى على حسين آيت أحمد ، وقام كريم بلقاسم بحركة وانتهى بعدها ، وغادر البلاد محمد خيضر ، واغتيل في إسبانيا في ظروف غامضة ، وغاب عن الساحة محمد بوضياف ، ورابح بيطاط ، وبقي أحمد بن بلّة وحده في الميدان ولا منافس له .

ثم وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء أحمد بن بلّة وبين وزير الدفاع هواري بومدين ، فشكّل وزير الدفاع مجلساً عسكرياً أزاح أحمد بن بلّة الذي عاش تحت الإقامة الجبرية ، واستلم السلطة هواري بومدين .

الصراع الحضاري : نشأت جماعة في الجزائر نتيجة الاستعمار تعلّمت اللغة الفرنسية ، ودرست في فرنسا ، وتوظّفت لدى الحكومة الفرنسية ، فارتبطت فيها نتيجة مصالحها ، وغدت تدافع عنها حماية لكيانها ، كما أن فئة أخرى قد فُتنت بالحضارة المادية فتعلّقت بها ، وأحبّت أن تنسلخ عن أمتها وحضارتها ، ونستطيع أن نقول : إن كلتا الفئتين قد تفرنست ، ورغبت في بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم ، حفاظاً على ثقافتها ، وحرصاً على بقائها تتكلّم اللغة التي تعلّمتها ، وخوفاً من أن لا تستطيع تعلّم اللغة العربية فتخشى أن لا تبقى في مراكزها التي هي فيها ، وحجتها في ذلك أن اللغة الفرنسية لغة عالمية ، وأنها لغة من لغات العلوم الحديثة ، على حين أن اللغة العربية لا يعرفها أحد خارج حدود أبنائها ، وأنها بعيدة عن لغات العلم والمعرفة .

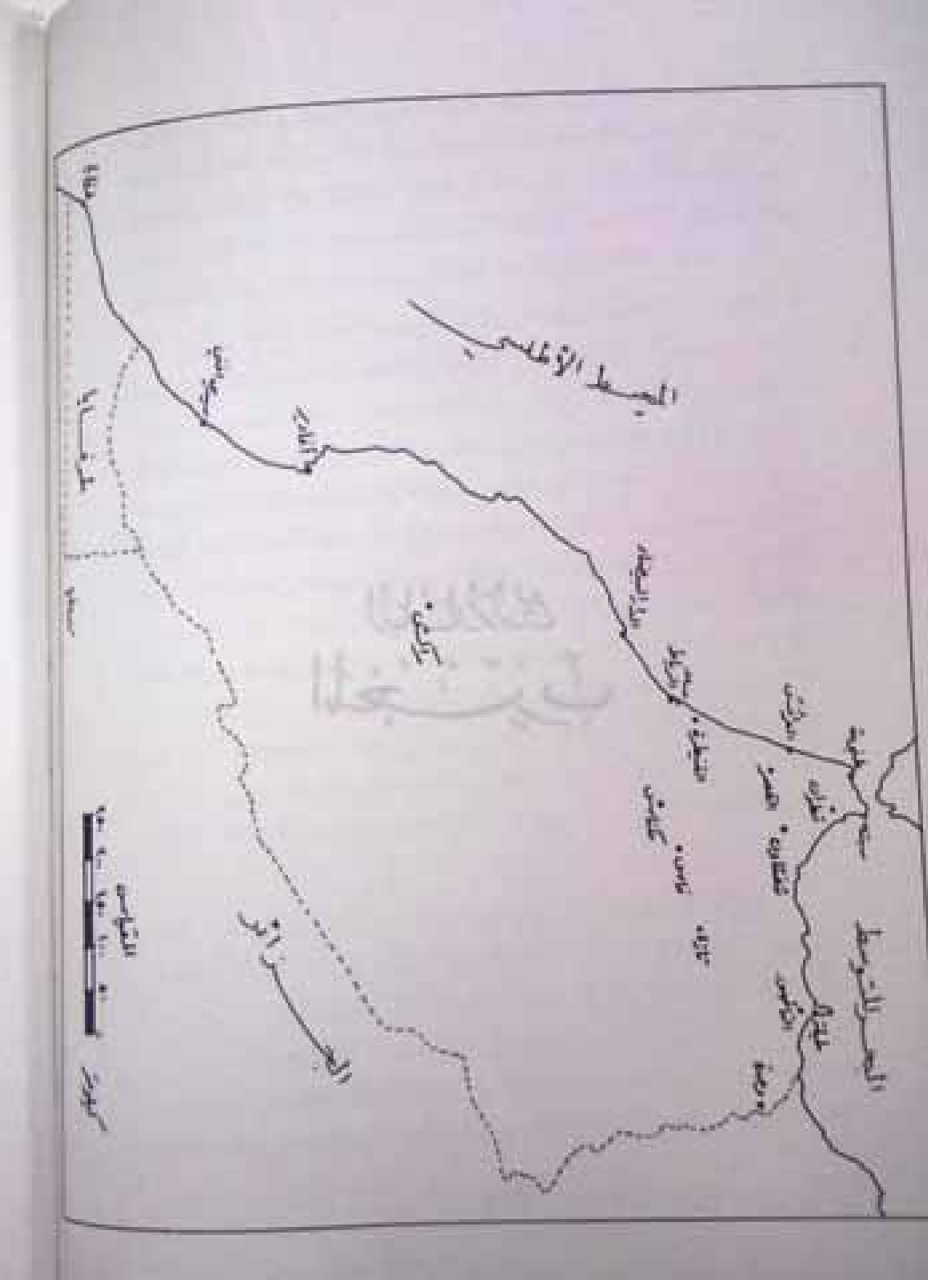
ومن ناحية ثانية هناك مجموعة ترى أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، ولغة التعليم أيضاً ، حفاظاً على لغتنا ، وحرصاً على عقيدتنا الإسلامية التي معظم علومها باللغة العربية ، ولضرورة ارتباطنا بتراثنا ، وحضارتنا ، وماضينا ، فالأمة التي تتخلّ عن ماضيها ، وتترك لغتها ، لا تلبث أن تفقد شخصيتها وتضيع . وإننا أمة لنا ماضينا ، ولنا حضارتنا ، ويمكن للغتنا أن تواكب العلوم كلها ، وهذا مرتبط بأبنائها ، وباعتزازهم بأمتهم . كما

نختلف عن الفرنسيين في كل شيء ، في الحضارة ، وفي الحياة الاجتماعية ، في العقيدة ، وقد قمنا نقاوم الاستعمار الذي أراد أن يُفقدنا شخصيتنا ، وحاربنا الصليبيين الذين أرادوا إذلالنا ، وقدّمنا الضحايا والشهداء حفاظاً على عقيدتنا ، وشخصيتنا ، وكياننا ، فلما تمّ لنا ما نريد نعود مرةً أخرى نرتمي في أحضان الأعداء ، ونستسلم لهم ، ونصبح تبعاً لهم حتى بالفكر .

ويدور صراعٌ عنيفٌ اليوم في الجزائر بين التعريب وأنصاره ويؤيّد التعريب المسلمون الذين يرون أن هذا من العقيدة ، وبعض الذين يتعصّبون عصبيةً جاهليةً لقومهم ولغتهم ، وبين الفرنسية ، وترك العربية ، ويدعم هذا المتفرنسون ، والمستهترون ، والذين أصابتهم الهزيمة النفسية ، ومن بين هؤلاء أهل الفن والطبقة الوضيعة في المجتمع ، لذا نلاحظ أنه كلما تقدّم التعريب خطوة نحو الأمام وُضعت العراقيل في وجهه ، فتباطأت حركته ، ولا شكّ أن النشاط الإسلامي الحديث والوعي الفكري سيكونان عاملاً قوياً في دفع حركة التعريب ، وإن كانت الأحزاب الإلحادية وذات العصبيات الجاهلية تحاول أن تقف في وجهه على الدوام .

الباب الرابع

المغرب



لمحة عن تاريخ المغرب قبل إلغاء الخلافة

سقطت الأندلس بيد الإسبان والبرتغاليين ، ويحكم المغرب بنو وطّاس ، ولم يكتف النصارى بما فعلوه بمسلمي الأندلس ، بل أرادوا متابعتهم ، فاحتلّ البرتغاليون شواطىء المغرب ، فكره الناس بني وطّاس واتجهوا إلى شيخ السعديين الذين كانوا يقيمون في وادي (درعة) في واحة (تغمدرت) ، وينتسب السعديون إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما ، ومنهم من يجعل نسبهم إلى قبيلة حليمة السعدية - مرضعة رسول الله ﷺ - .

استطاع السعديون أن يدخلوا مدينة فاس ، وأن يقضوا على دولة بني وطّاس عام ٩٥٥هـ ، وأعلن مؤسّس دولة السعديين أبو عبد الله محمد القائم بأمر الله الجهاد ، وقاتل النصارى ، وساعده ولداه أحمد الأعرج ، ومحمد المهدي المعروف بالشيخ ، وهما اللذان توليا الأمر بعده . وساعد العثمانيون السعديين ، وأمدّوهم ، وحثّوهم على قتال الصليبيين ، غير أن الصليبيين قد استطاعوا أن يوقعوا بين الأخوة بنقل معلومات كاذبة تتحدّث عن رغبة العثمانيين في دخول المغرب ، فوقعت الشكوك ، وحثّ النصارى سلطان السعديين أحمد الأعرج ، ودعموه لقتال العثمانيين ، ووقع الخلاف وحدث القتال وشُحن المغاربة بالكراهية ضدّ العثمانيين وسعِدَ الصليبيون بما تمّ ، فكان يستعين أحد السلاطين بالصليبيين لتوطيد حكمه ، أو لاستعادته من أحد أفراد أسرته فيستعين خصمه بالعثمانيين ، وهكذا ، وتكون الخسائر دائماً من

المسلمين ، لأنهم في كلتا الحالتين في الطرفين المتنازعين ، وفي معركة (وادي المخازن) شمال العرائش مثلاً جاءت جيوشٌ من ألمانيا وفرنسا ، وفرسان البابا ، وإسبانيا ، وانضمّت إلى البرتغاليين الذين يدعمون السلطان السعدي محمد المتوكل على الله والذي ينافس ابن أخيه السلطان أحمد المنصور الذي أمدّه العثمانيون ، وانتصر السلطان أحمد المنصور في تلك المعركة التي حدثت عام ٩٨٦هـ ، وقُتل في المعركة ملك البرتغال ، والسلطان السعدي محمد المتوكل على الله الذي كان بجانب البرتغاليين ، والسلطان عبد الملك أخو أحمد المنصور ، حتى سمّيت تلك المعركة بمعركة الملوك الثلاثة .

توطّدت علاقة المنصور بعدها مع الإسبان ، وساءت مع العثمانيين ، واتجه نحو قلب إفريقية ، وحرص على مواجهة البرتغاليين ، وطردهم من الشواطىء المغربية والإسلامية كافة في غانيا ، و (أرغين) وغيرها ، غير أن الإسبان قد احتلّوا بلاد البرتغال ، وحلّوا مكانهم في مستعمراتهم . وحاول المنصور أن يتفاهم مع إنكلترا ، ولكن لم يوفّق كثيراً .

وتوفي المنصور عام ١٠١٢هـ ، واختلف أبناؤه بعضهم مع بعض ، إذ قام المأمون وأبو الفوارس ضدّ أخيهم الكبير زيدان المرشّح لاستلام الحكم ، وتسلّم المأمون السلطة ، وولّى أخاه أبا الفوارس منطقة مراكش ، ثم تنكّر له ، فوقعت بينهما الوقيعة ، وقام زيدان فسيطر على فاس ، وضعُف أمر المأمون ، فاتجه إلى الصليبيين الإسبان يطلب مساعدتهم مقابل إعطائهم ميناء (العرائش) ، وفضح لهم أمر الأندلسيين الذين اتفقوا مع الجزائريين للقيام بحركة ضدّ الإسبان وإعادة المسلمين إلى الأندلس ، وهذا ما حمل الإسبان على القضاء على من بقي من المسلمين في الأندلس ، فكره المسلمون المأمون ، وسقطت هيبته من نفوسهم ، فقُتل عام ١٠٢٢هـ في مدينة (تطوان) .

وجاء إلى الحكم عبد الله بن المأمون يحمل وزر أبيه ، لذا كان أمره ضعيفاً ، فلم يجرؤ على المطالبة بالسلطان على السعديين ، ولم يتمكّن زيدان

من بسط نفوذه على الأقاليم كلها ، وأخذ شأن السعديين يضمحل ، وتوالى ثلاثة سلاطين حتى زالت دولتهم ، وهم : عبد الملك الثاني ، ومحمد الثاني الأصغر ، وأحمد العباس ، ولكن ظهر القائد الفذّ محمد العياشي ، وأخذ على عاتقه محاربة البرتغاليين في (أزمور) ، والإسبان في (العرائش) و (المهدية) .

وفي الوقت نفسه ظهرت قوة الأشراف العلويين الذين قوي نفوذهم في مدينة (سجلماسة) ومنطقة (تافيللت) كلها ، وكانوا قد وصلوا إليها في القرن الثامن ، ثم امتدّ نفوذهم إلى منطقة (السوس) و (وادي درعة) عندما ضعف أمر السعديين ، وبرز محمد الشريف بن علي بن يوسف[1] الذي بايعه أهله (سجلماسة) عام ١٠٤١هـ ، ونازعه « بنو الزبير » أصحاب حصن (تابو عصامت) ، فأرسل لهم ابنه محمداً في نحو مائتي فارس ، فباغتهم ، واستولى على الحصن ، وكان الحصن يتبع لسلطان (السوس) أبي حسن السملالي ، فأرسل هذا إلى عامله بـ (سجلماسة) التي كانت تتبع لسلطان (السوس) أيضاً ، فقبض العمال على الشريف ، وبعثه إلى السوس ، فاعتقل مدة ، وافتكه ولده محمد بمال جزيل عام ١٠٤٧هـ ، وكان ابنه قد قام بالأمر في غيابه ، فتنازل له الشريف عن بيعته عام ١٠٥٠هـ ، وانقطع هو للعبادة إلى أن توفي في (سجلماسة) عام ١٠٦٩هـ .

قام محمد بن محمد الشريف عندما كان أبوه معتقلاً في السوس ، واستمال إليه أهل (سجلماسة) قاعدة منطقة (تافيللت) ، فبايعه أهلها عام ١٠٥٠هـ ، فقاتل بهم أبا حسن السملالي الذي يعتقل والده ، فانتصر عليه ، وتغلّب على (وادي درعة) ، وأغار على مدينة (فاس) فبايعه أهلها ، ثم خرج منها منهزماً ، واتجه نحو الصحراء ، وإلى شرق المغرب ، والتجأ إلى

(١) محمد الشريف بن علي بن يوسف بن علي الشريف بن حسن بن محمد بن حسن بن قاسم الحسني . وُلد في (سجلماسة) عام ٩٩٧هـ ، ونشأ فيها ، وهو جد الملوك من الأسرة العلوية التي تحكم المغرب حتى اليوم .

القبائل، فبايعته عدة قبائل، واستولى على مدينة (وجده)، وجعل مقرّه بها، ويرحل أحياناً إلى (سجلماسة)، فيقيم بها، ولما مات أبوه جُدِّدت له البيعة، ولكن لم يلبث أن خرج عليه أخوه الرشيد، وقاتله قُرب (وجده) ، فأصابته رصاصة ، وقُتل عام ١٠٧٥هـ ، واستلم أخوه الرشيد[1] السلطة .

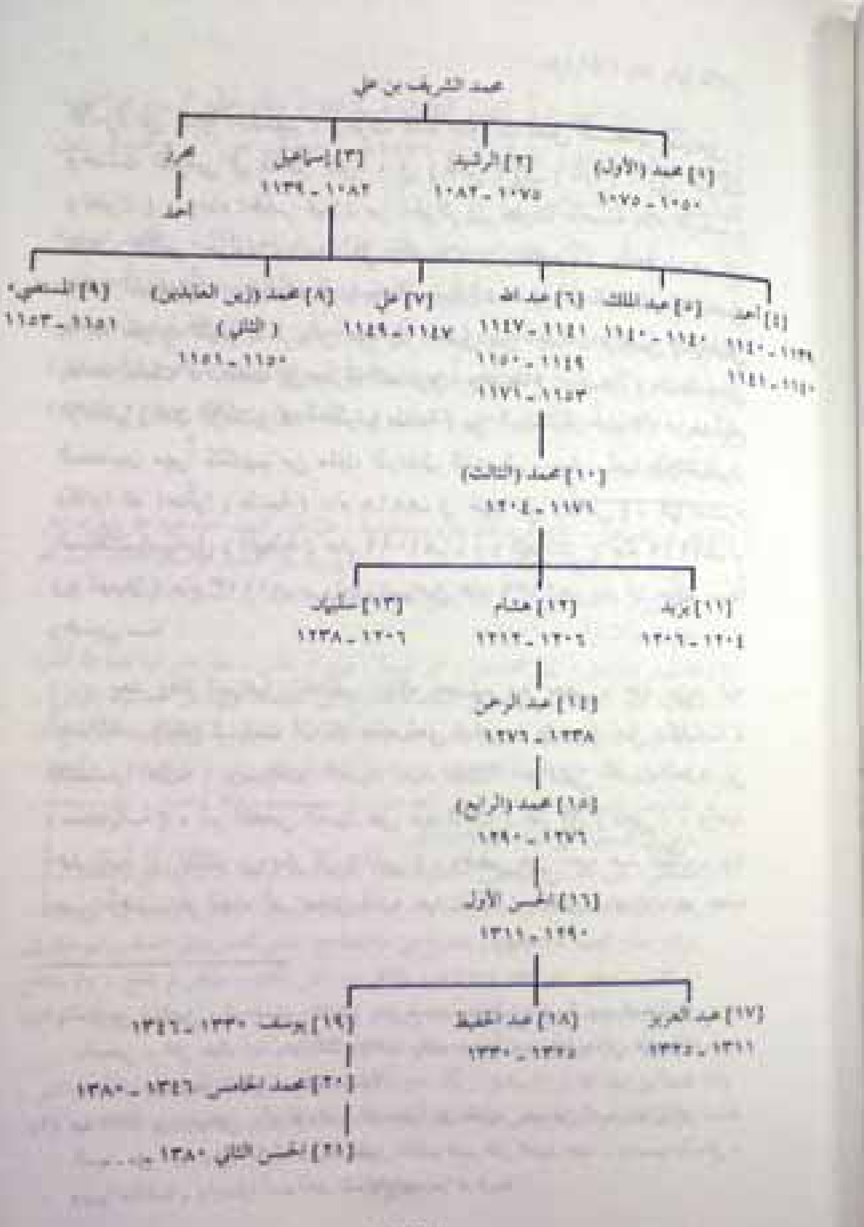
دخل الرشيد مدينة (تازة) ، غير أن (سجلماسة) قد امتنعت عليه ، ورفضت بيعته ، فأخضعها ، وزحف على فاس ، فدخلها عام ١٠٧٦هـ ، ثم دخل مراكش ، وجعلها قاعدةً له ، وأخضع بلاد السوس ، وجهز جيشاً لدخول طنجة ، وإنقاذها من أيدي الصليبيين ، وتُوفي عام ١٠٨٢هـ .

بعد وفاة الرشيد بويع أخاه إسماعيل[2] الذي كان عاملاً على مكناسة من قِبل أخيه، فبايعه أهلها عند وفاة أخيه، كما بايعه أهل فاس، ودخل مراكش عنوةً عام ١٠٨٣هـ، ففرّ ابن محرز إلى فاس، واستمرت الوقائع بينهما حتى قُتل ابن محرز عام ١٠٩٦هـ، أخذ يحارب ولاية الجزائر، واتجه إلى مخالفة فرنسا لأنها لم تساعده في مهمته بالقتال في الجزائر، وربما بدأ تفكير فرنسا باحتلال الجزائر من ذلك الوقت ، كما وصلت جيوشه إلى قلب إفريقية ، ولكنه لم يصطدم مع الصليبيين حسب البيعة التي أعطاها المغاربة لمؤسس الدولة محمد الشريف ، وهذا ما جعل الشعب يستاء جداً من شيوخ هذه

---

(١) الرشيد بن محمد الشريف وُلد في (تافيلالت) عام ١٠٤٠هـ ، كان محباً للعلم والعلماء ، نُعت بأمير المؤمنين ، من آثاره في مدينة فاس مدرسة « الشراطين » لطلبة العلم وتشتمل على ٢٣٢ بيتاً ، والخزانة العلمية ، ضرب النقود ، ونقش عليها : (الله ربنا ، محمد رسولنا ، الرشيد إمامنا) ، وعلى الجانب الآخر (لا حول ولا قوة إلا بالله) ضرب بفاس عام ١٠٨١هـ ، جمح به جواده فأصابه فرع شجرة نارنج ، فهشم رأسه ومات ، ودفن بقصبة مراكش ، ثم نُقل إلى فاس .

(٢) إسماعيل بن محمد الشريف ، أبو النصر المظفر بالله ، أمير المؤمنين ، وُلد عام ١٠٥٦هـ في (سجلماسة) كانت أيامه أسعد أيام هذه الدولة ، كان في سجونه خمسة وعشرون ألف أسير يعملون في البناء للسلطان ، وبين أيديهم ثلاثون ألفاً من السجناء المجرمين ، وقد بنى ستاً وسبعين قلعة .



الأسرة من بداية حكمهم ، وجرت عدة محاولات لقتل السلطان إسماعيل ، وحدثت الفوضى في مناطق كثيرة ؛ في (فاس) وفي (تازة) ، وفي الريف (تطوان) ، وجاء الخضر غيلان من الجزائر إلى تطوان عاصمة بلاد الريف ، فالتفّ الناس حوله ، وبايعه أهل (أصيلا) و (القصر) ، وأخذ يدعو إلى وحدة المسلمين ، والوقوف في وجه الصليبيين ، غير أن السلطان إسماعيل هاجمه بقوات كثيفة إذ لم يكن معه إلا القليل من الجند ، وأحسّ إسماعيل بعدها بخطئه ، فالتفت إلى منازلة النصارى ، واستطاع أن يستردّ (طنجة) من الإنكليز [كان الإنكليز قد أخذوا (طنجة) من البرتغاليين عام ١٠٧٢هـ أيام السعديين مهراً للكتهم من ملك البرتغال الذي تزوّجها . أما البرتغاليون فكانوا قد احتلّوا (طنجة) عام ٨١٨هـ في عهد بني وطّاس] ، كما استردّ السلطان إسماعيل (المهدية) عام ١٠٩٩هـ ، و (العرائش) عام ١١١١هـ ، و (أصيلا) عام ١١١٣هـ ، وتوفي إسماعيل عام ١١٣٩هـ بعد أن حكم سبعاً وخمسين سنة .

بعد وفاة إسماعيل اختلف ابناؤه بعضهم مع بعض ، فقد بُويع ابنه أحمد[1] ، ولكن لم يلبث أن ثار عليه أهل فاس ، وتبعهم أهل مكناسة ، فقبضوا عليه ، وبايعوا أخاه عبد الملك[2] ، فنفى أخاه أحمد إلى (سجلماسة) ، ثم انتفض العبيد على عبد الملك ، ففرّ إلى (فاس) ، وأعيد أحمد ثانية إلى الملك ، وسار إلى (فاس) ، وقبض على أخيه عبد الملك ، ولما أحسّ أحمد بدنو أجله أمر بخنق أخيه عبد الملك ، فخُنق ، ومات هو بعده

(1) أحمد بن إسماعيل ، أبو العباس الذهبي ، بويع بعد وفاة أبيه ، فبسط يده بالعطاء حتى عُرف بالذهبي ، قتل عمال أبيه ، وأركان دولته ، وكان ضعيفاً يستشير عبيده في شؤون الدولة ، فسلّطوا عليه وعلى الناس ، ومات مسلولاً .

(2) عبد الملك بن إسماعيل ، أبو مروان ، كان أميراً على السوس من قبل أبيه ، فلما رأى تسلّط العبيد على أخيه وعلى الدولة ، أراد تطهير الحكم منهم فثار العبيد عليه ، واتهموه بالبخل ، ونهبوا مكناسة ، وأرسلوا أخاه أحمد المخلوع فجددوا له البيعة

بثلاثة أيام عام ١١٤١هـ .

بعد وفاة أحمد تولّى أخوه الثالث عبد الله ، وقد خُلع أربع مرات ، وحكم ست مرات ، وتوفي عام ١١٧١هـ ، فحكم علي[1] ، ومحمد زين العابدين[2] ، والمستضيء[3] .

وتولّى أمر الأشراف محمد بن عبد الله بن إسماعيل[4] ، واتخذ مدينة (مراكش) عاصمةً له ، وكانت المدن في اضطراب ، فأصلح أمورها ، وزارها ، وبنى مدينة (الصويرة) ، وصنع السفن . وغزا الفرنسيون مينائي (سلا) و (العرائش) ؛ فصدّهم ، وغزا البرتغاليون ميناء (الجديدة) فردّهم ، وأنفق أموالاً كثيراً على فك أسرى المسلمين ، ولكنه جعل (طنجة) مركزاً للأوربيين .

(1) علي بن إسماعيل ، الأعرج ، كان مقره سجلماسة ، فلما خلع العبيد أخاه عبد الله بايع له أهل فاس ، فجاء إليها ، ولكن خلعه العبيد بعد ما يقرب من عامين وأعادوا أخاه عبد الله المخلوع ، فذهب علي إلى (تازة) ثم سمح له أخوه بالعودة إلى سجلماسة عام ١١٦٩هـ ، فلم يلبث أن توفي عام ١١٧٠هـ .

(2) محمد بن إسماعيل ، زين العابدين ، ابن عربية : بويع له بفاس ، بعد خلع أخيه عبد الله للمرة الثانية عام ١١٥٠هـ ، وسار إلى مكناسة فاحتاج إلى المال فاستولى على محصول الزرع ، وأرسل أخاه الوليد إلى فاس ، وأمره بمصادرة الأموال ، ولحق به فقتل أثرياءها ، وحاز أموالهم ، فثار عليه العبيد وخلعوه ، واستدعوا أخاه المستضيء من (تافيلالت) ، وبايعوه ، فلما وصل المستضيء إلى فاس أرسل أخاه محمداً إلى سجلماسة مكبّلاً بالحديد ، وأمر بسجنه ، فبقي في السجن حتى مات عام ١١٨٩هـ .

(3) المستضيء بنور الله بن إسماعيل : حكم بعد خلع أخيه محمد ، فقد استدعوه من (تافيلالت) ، فجاء إلى مكناسة فبايعوه ، واستقرّ بفاس ، وصادر الأموال ، وقتل كل من في السجون ، وثار عليه العبيد ، فحاربهم ، فخرج من مكناسة مع بعض أنصاره إلى طنجة ، ثم سار إلى مراكش ، وبقي حتى عام ١١٥٥هـ ، وقاتل من أجل الملك ، ولكن لم ينجح ، ولم ينقطع القتال بينه وبين أخيه عبد الله ، ثم سار عام ١١٦٤هـ إلى مدينة (أصيلا) ، واشتغل فيها بالتجارة ، وأخيراً إلى سجلماسة ، وتوفي فيها عام ١١٧٣هـ .

(4) محمد بن عبد الله بن إسماعيل : وُلد عام ١١٣٤ ، وكان أيام أبيه أميراً على مدينة مراكش ، اشتهر بالعلم ، وله بعض المؤلفات في الحديث ، وفك الأسرى ، وتوفي عام ١٢٠٤هـ .

وبعد وفاة محمد عام ١٢٠٤هـ توالى أولاده على الحكم بعده ، إذ ثار يزيد على أبيه على حين أنه كان يقدّمه ، فسار إليه والده ليؤدّبه ، غير أنه قد لقي حتفه في طريقه إليه، وكان يزيد قريباً من تطوان، فبايعه أهلها، وجاءته وهو في تطوان بيعة أهالي (طنجة) و (العرائش) و (فاس) ، وانتقل إلى (مكناسة) ، فجاءته بيعة الأقاليم كلها ، وحاصر الإسبان في (سبتة) ، إلا أن الجنوب قد ثار عليه ، وبايع أخاه هشاماً ، فسار إليه ، ودخل مدينة (مراكش) ، وعاقب أهلها ، وأصيب أثناء القتال مع هشام برصاصة في خدّه ، فرجع إلى مراكش ، ومات فيها عام ١٢٠٦هـ ، ثم نُقل إلى فاس . وتولّى هشام السلطة في مراكش، ولم يطل المدة ، إذ انتشر الوباء، ومات عام ١٢١٢هـ . أما في مكناسة فقد بويع سليمان بن محمد بعد وفاة أخيه يزيد ، غير أن مراكش قد امتنعت عليه ، فسار إليها ودخلها عام ١٢١١هـ ، ولكن لم يطب له فيها المقام ، فرجع إلى مكناسة ، واستقرّ له الملك حتى توفي عام ١٢٣٨هـ.

بويع لعبد الرحمن بن هشام بعد وفاة عمه سليمان الذي كان يقدّمه على أبنائه لما عُرف عنه من صلاح، وكان مقيماً في (تافيلالت)، فولاّه عمه ميناء (الصويرة) ، فكان حسن السيرة ، فولاّه بعدها (فاس) ، وعهد له بالخلافة من بعده ، وقد اهتمّ ببناء الأسطول ، ورعاية العلم ، وفي أيامه احتلّت فرنسا الجزائر ، فساعد الأمير عبد القادر الجزائري الذي هبّ يقاوم الاحتلال الصليبي ، فاحتجّت فرنسا على هذه المساعدة ، واحتلّت مدينة وجدة ، فجهّز عبد الرحمن جيشاً ، وسار إلى وجدة ، ولكنه هُزم أمام الفرنسيين ، فاضطرّ أن ينفي الأمير عبد القادر من بلاد المغرب . وعقد عبد الرحمن اتفاقية تجارية مع إنكلترا عام ١٢٧٣هـ ، وتوفي بمكناسة عام ١٢٧٦هـ.

بعد وفاة عبد الرحمن تولّى أمر المغرب ابنه محمد (الرابع) ، وكان مقدّماً أيام أبيه ، ومفوّضاً في أمور الدولة ، يقود الجيوش ، ويعيّن ويعزل ، إذ كان ساعد أبيه الأيمن ، فإذا كان أبوه بمراكش كان هو في الشمال بفاس أو بمكناس،

والمكس ، وقد احتلّ الإسبان مدينة (تطوان) ، فأرسل جيشاً لقتالهم فانتصروا عليه ، فاتفق على صلح معهم بأن يخرجوا من تطوان مقابل عشرين مليون ريال فدفع لهم نصفها ، واتفق معهم على أن يستوفوا النصف الثاني من واردات موانئ المغرب ، فخرجوا من تطوان عام ١٢٧٨هـ . وكان من آثار هزيمة المسلمين في تطوان أن قلّت من هيبتهم في نظر النصارى الذين استأسدوا بعدها على المسلمين وبلادهم ، وهذا ما جعل السلطان يعمل على تنظيم جيش ، وأرسل بعثة إلى مصر ، وعمّ الرخاء والأمن في البلاد أيامه ، غير أنه تساهل مع الفرنسيين ، إذ كان صديقاً لملكهم الإمبراطور نابليون الثالث، فمنحهم لذلك امتيازات اتخذوها بعد ذلك ذريعةً للاستعمار والاحتلال. وتوفي بمراكش عام ١٢٩٠هـ.

وبعد وفاة محمد الرابع خلفه ابنه الحسن الأول ، وكان أبوه يعتمد عليه في الملمّات ، وقد سلّمه قيادة الجيش ، وحدثت في أيامه فتنٌ حلّها بنفسه ، وقام بعددٍ من الإصلاحات ، وضرب نقوداً لا تزال تُعرف إلى الآن بالحسنية نسبةً إليه ، وتوفي عام ١٣١١هـ أثناء رحلةٍ له من مراكش إلى مكناس .

وخلف الحسن الأول ابنه عبد العزيز أبو فارس ، وقد أنشأ داراً للآثار بمدينة فاس ، وفي عهده دخل النور الكهربائي إلى البلاد ، وقبض عليه الفرنسيون، ونفوه عام ١٣٣٣هـ ، وذلك أنه عيّن أخاه عبد الحفيظ[1] نائباً له

(١) عبد الحفيظ بن الحسن ، أبو المواهب ، وُلد بفاس عام ١٢٨٠هـ ، ونشأ في قبيلة بني عامر في الجنوب الغربي من البلاد ، كان أديباً فقيهاً ، له (منظومة في مصطلح الحديث) ، و (الجواهر اللوامع في نظم جمع الجوامع) ، و (ياقوتة الحكام في مسائل القضاء والأحكام) ، وكلها نظم ، وله (العذب السلسبيل في حل ألفاظ خليل) ، و (كشف القناع عن اعتقاد طوائف الابتداع) في الرد على بعض المتصوفة ، و (نيل النجاح والفلاح في علم ما به القرآن لاح) ، وعندما تخلّى عن الحكم نُقل بطرّاد فرنسي إلى مدينة (مرسيليا) ، ومنها إلى (فيشي) ، ثم إلى فرساي وعاد إلى (طنجة) ، وحجّ عام ١٣٣١هـ ، ولما قامت الحرب العالمية الأولى استقرّ في إسبانيا ثم أخذ يتنقّل بالصيد ، وبقي حتى توفي عام ١٣٥٦هـ ، ونُقل إلى المغرب ، ودُفن في مدينة فاس .

بمراكش، فنادى به أهل تلك الجهات سلطاناً عليهم عام ١٣٢٥هـ، فانقسمت الدولة إلى قسمين: عبد العزيز سلطاناً في فاس، وعبد الحفيظ سلطاناً في مراكش، واتخذ عبد العزيز من ممثلي الأنذال أعواناً له، واتخذ عبد الحفيظ من الفرنسيين أولياء، وخُلع عبد العزيز، وانتظم الأمر لعبد الحفيظ، فانتقل إلى العاصمة فاس، وثارت عليه القبائل، وثار عليه أخٌ ثانٍ له يُدعى «زين» في مكناس، واستولى عليها، وألّف حكومة، ودعا إلى نفسه، فطلب عبد العزيز - مع الأسف - دعماً من الفرنسيين، فأجابوه بسرعة، فقضت على الحركتين، وجاءت بأخيه «زين» معتقلاً، فعفا عنه، وعقدت فرنسا معه معاهدة في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م)، وتولّى مكانه أخوه يوسف.

بعد أن تنازل أو أنزل عبد الحفيظ بويع أخوه يوسف، وهو في رباط الفتح (الرباط)، فنقل إليها مركز الحكم بعد أن كان في مدينة فاس.

ولما كانت أمور هذه الأسرة قد وصلت إلى ما هو عليه من تدخل الفرنسيين، إذ قبضوا على عبد العزيز، وعفوه، وألزموا عبد الحفيظ على التنازل عن الحكم تضايق الناس، وشُحنت نفوسهم، وثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في الأجزاء الجنوبية، ودعا إلى الجهاد، وإنقاذ البلاد، وحاصر مدينة مراكش، ودخلها عنوة، وبويع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في الخامس من شهر رمضان من عام ١٣٣٠هـ أي بعد أربعة أيام فقط من مبايعة يوسف بن الحسن، فأرسلت الحكومة الفرنسية جيشاً إلى أحمد هبة الله انتصر عليه، وفرّ، وزال سلطانه، وبقي يوسف بن الحسن سلطاناً من غير منافس - وبقي حتى توفي بفاس عام ١٣٤٦هـ.

الاستعمار: إن الضعف الذي أصاب المغرب، واختلاف أبناء الأسرة الحاكمة فيما بينهم، واستعانة بعضهم بالصليبيين ضدّ بعض، ثم هزائمهم أمام النصارى؛ كل هذا قد قلّل من هيبة الحكام أمام الرعية، وهيبة البلاد أمام الأعداء، فطمعوا بها، وأخذت الدول الأوروبية تسعى لبسط

نفوذها على العباد والبلاد طمعاً وحقداً: إذ لا تزال تراود طغاتها فكرة ملاحقة المسلمين، واحتلال بلادهم، والتحكّم بهم، وإذلالهم: منذ أن أخرجوهم من الأندلس.

كانت البداية تلك المعاهدة التي عقدها السلطان محمد بن عبد الرحمن عام ١٢٧٩هـ مع إسبانيا، ولم تكن إسبانيا صاحبة الحظ الأوفى في المغرب أيام هذا السلطان، وإنما كانت فرنسا أيضاً، بل ويفوق نفوذها نفوذ إسبانيا.

وفي أيام الحسن الأول عُقدت معاهدة (مدريد) عام ١٢٩٨هـ، وأصبح لمدينة (طنجة) مجلس صحي يتناوب رئاسته قنصلا فرنسا وإسبانيا واكتسب الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية في المغرب، وحماية مواطنين مراكشيين [وهم اليهود أو النصارى الذين أخذوا يستوطنون في المغرب].

وعندما أعلنت فرنسا الحماية على تونس عام ١٣٠٠هـ أخذت تشرئب بعنقها نحو المغرب، فخاف السلطان الحسن الأول على بلاده فاتجه نحو إنكلترا التي حته من الاستعمار الفرنسي مدة، كما اتجه نحو ألمانيا وعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨هـ، وهكذا أصبح الصراع الاستعماري على المغرب بين فرنسا، وإسبانيا، وإنكلترا، وألمانيا.

كان الحكم في أيام الحسن الأول بيد الوزير «باأحمد»، وهو ابن جارية سوداء، وكان يقبض على السلطة بشكلٍ جيّد، فلما توفي الحسن الأول عام ١٣١١هـ، أخذ الوزير «باأحمد» البيعة لعبد العزيز بن الحسن الأول، وأخلص له، غير أنه لم يلبث أن توفي عام ١٣١٤هـ، وصادر عبد العزيز ممتلكات وزيره، وأخذ ينفق من الأموال الكثير، ويبذّر في المصروفات، مما ألزمه على الاقتراض من البنوك الأوروبية التي أخذت تتدخّل في شؤون المغرب، وخاصةً بنك فرنسا، والأراضي المنخفضة (هولندا)، وأخذت فرنسا تتحيّن الفرص للانقضاض على المغرب، وكذلك كانت إسبانيا التي تملك أجزاءً ومدناً على السواحل المغربية مثل سبتة، ومليلة - وهي لا تزال حتى الآن تحت حكم الإسبان - ويبقى

وفي عام ١٣١٨هـ قامت حركة في جنوب المغرب برئاسة الشيخ ماء العينين[1] هدفها مقاومة النفوذ الفرنسي ، والمطالبة بحكم دستوري ، غير أنها قد فشلت ، ووجدت فرنسا فرصتها ، فاتفقت مع إسبانيا على اقتسام الصحراء المغربية ، فأخذت فرنسا ما عُرِف فيما بعد باسم (موريتانيا) ، وأخذت إسبانيا ما عُرِف بالصحراء المغربية ، وأطلقت عليها إسبانيا (ريودو أورو) ، وهي كلمة إسبانية وتعني « ساقية الذهب » ، واضطرَّ السلطان إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩هـ .

أخذت فرنسا تتفاهم مع الدول الأوربية التي تخشى منافستها على المغرب ، فاتفقت مع إيطاليا في ١٩ صفر ١٣٣٩هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٠م) على أن تترك إيطاليا لفرنسا حرية العمل في المغرب مقابل أن تطلق فرنسا يد إيطاليا في طرابلس .

واضطرَّ السلطان إلى تشكيل مجلس لإدارة مدينة طنجة عام ١٣٢١هـ ، ويتألف هذا المجلس من ستة وعشرين عضواً ، يعيِّن القناصل الأجانب عشرة منه ، وينتخب الأجانب الذين يقيمون في المدينة اثني عشر منهم ، ويعيِّن حاخام اليهود واحداً منهم ، كما يعيِّن السلطان واحداً ، والحاكم المحلي يعيِّن أيضاً اثنين من المسلمين ، وهذا ما أثار النقمة ضد السلطان ، وقامت الثورة ضدَّه ، وأطلق الناس عليه « عبد الأجانب » . وكانت قاعدة الثورة مدينة (تازة) .

كان السلطان قد أقام مجلساً للأعيان ، وكان يعتمد عليه في رفض

---

(١) ماء العينين : محمد مصطفى بن محمد بن فاضل بن محمد مامين الشنقيطي ، أبو الأنوار ، الملقب ماء العينين ، من قبيلة « القلاقمة » من عرب شنقيط ، وُلد في بلدة الحوض عام ١٢٤٦هـ ، ووفد على ملوك المغرب في رحلته إلى الحج ، فلقي منهم حظوة ، كان عالماً باللغة والحديث ، وله دراية بالسياسة ، واشتغل بالعلم ، وله الكثير من المؤلفات ، وقد كتب اسمه على مؤلفاته : محمد مصطفى الشريف الحسني الإدريسي ، وتوفي في بلدة (تزنيت) عام ١٣٢٨هـ .

مطالب فرنسا ، ويحتج بأن مجلس الأعيان يمثِّل الشعب وقد رفض هذه المطالب .

ووجدت فرنسا فرصة الثورة للتدخّل في شؤون المغرب ، غير أنها وجدت إنكلترا وألمانيا واقفتين لها بالمرصاد ، فلجأت إلى السياسة ، وإرضاء الدول المعارضة ، فعقدت مع إنكلترا معاهدة « الاتفاق الودّي » في ٢٣ محرم ١٣٢٢هـ (٨ نيسان ١٩٠٤م) التي أعطت فرنسا حرية العمل في المغرب مقابل حرية العمل لإنكلترا في مصر . وقد نصَّت هذه الاتفاقية على :

١ ـ لفرنسا حقّ حفظ الأمن في المغرب ، وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات .

٢ ـ تبقى معاهدة إنكلترا القديمة مع مراكش سارية المفعول .

٣ ـ لا تتخذ إجراءات مالية ، ولا تُسن قوانين تضرّ بالمصالح البريطانية .

٤ ـ تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصَّنة باستثناء مليلة وتوضع تحت إشراف إسبانيا .

٦ ـ تصبح الاتفاقية سارية المفعول ولو رفضتها إسبانيا .

غير أن إسبانيا قد وافقت على الاتفاقية فوراً ، وعقدت اتفاقية مع فرنسا في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٢٢هـ (١ أيلول ١٩٠٤م) ، ومما جاء فيها إعطاء الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية ـ إسبانية مشتركة .

أما ألمانيا فقد غضبت ، وجاء الإمبراطور غليوم إلى مدينة طنجة في ٢٢ محرم ١٣٢٣هـ (٢٨ آذار ١٩٠٥م) ، وألقى خطاباً أعلن فيه صداقة ألمانيا لسلطان مراكش ، كما لوَّح فيه بالتهديد لمن يعتدي على السلطان وبلاده ، وحاول أن يحبط المؤامرة الفرنسية ـ الإنكليزية ـ الإسبانية .

وحاول السلطان عبد العزيز ومجلس الأعيان أن يُعرَض أمر مراكش على مؤتمر دولي ، إضعافاً للنفوذ الفرنسي ، وانعقد مؤتمر « الجزيرة » في المدة الواقعة من ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٣هـ حتى ٢٤ ربيع الثاني ١٣٢٤هـ (١٥ كانون الثاني

حتى ١٦ حزيران ١٩٠٦م) ، وحضره ممثلو خمس عشر دولة ، ومن أهمّ ما جاء فيه : أنّه تمّ الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان ، واستقلاله ، ووحدة أراضيه ، ومساواة الدول جميعها في تجارتها مع مراكش ، ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح ، وتأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي ، وتشكيل قوة من الشرطة لحفظ الأمن الداخلي ، وتكون فرنسية - إسبانية بإمرة سويسري ، وكل منهما في منطقة نفوذها ، وتوضع الجمارك تحت رقابة دولية ، وتوزّع امتيازات المشروعات الاقتصادية بين شركات مختلف الدول ، وتُكلّف فرنسا بحماية حقوق جميع الدول في مراكش شريطة الاعتراف باستقلال البلاد ، ووجدت ألمانيا وحدها في هذا المؤتمر لا يقف بجانبها سوى النمسا ، أما روسيا ، وإنكلترا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، فقد وقفت بجانب فرنسا ، وأما هولندا والبرتغال ، وسويسرا ، وبلجيكا ، فكانت قوى سكوت ، وإن كانت إلى فرنسا أقرب ، وكانت مراكش هي الضحية التي يتنازع عليها إلا لم يمض عام حتى احتلّت فرنسا الجزء الشرقي من البلاد ، ثم ادّعت أنه وقع اعتداء على الرعايا الأجانب في مدينة الدار البيضاء لذا أسرعت واحتلّت الميناء ، وأسرعت إسبانيا واحتلّت بلاد الريف .

لم يقنع المغاربة بقرارات مؤتمر الجزيرة ، وخاصةً بعد الذي قامت به فرنسا من احتلال ، وإسبانيا من دخول الريف ، لذلك فقد ثاروا على سلطانهم وخلعوه ، وربما كانت فرنسا تريد هذه الثورة ، وقد تكون محرّكةً لها من الخلف ، وتودّ خلع السلطان عبد العزيز لأنها كانت تشعر أنه أقرب إلى الألمان ، بينما ترى في أخيه عبد الحفيظ سلطاناً أفضل لها .

بايع المغاربة عبد الحفيظ سلطاناً عليهم ، واشترط المبايعون أن يعمل السلطان على استرداد الجهات المقتطعة من البلاد ، وأن يبادر إلى طرد المحتلين ، وإلى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كما اشترطوا عليه ألاّ يستشير الأجانب ، وألاّ يعقد معهم معاهدات إلاّ بعد استشارة الأمة .

أخذ السلطان عبد الحفيظ يصانع فرنسا ، فثارت عليه القبائل ، وثار

عليه أخوه « زين » في مكناس ، واستولى عليها ، وألّف حكومة فيها ، ودعا لنفسه ، فاستنجد السلطان بفرنسا ، فأسرعت بإرسال النجدة ، واستطاعت القضاء على ثورة أخيه « زين » ، وأتت به تحمله إلى أخيه ، فعفى عنه ، وفي الوقت نفسه فإن السلطان عبد الحفيظ قد استطاع أن يقضي على ثورة « أبي حمارة » ، ولكن قد كلّفه ذلك كثيراً ، لذا فقد عقد قروضاً بمبلغ مائة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية ، لذا فإن الشعب قد بقي ناقماً على سلطانه .

وعندما جاءت القوات الفرنسية لنجدة السلطان احتلّت فاس في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ (٢١ أيار ١٩١١م) ، ثم احتلّت مكناس والرباط ، فثارت ثائرة إمبراطور ألمانيا ، فأرسل طرّاداً إلى مياه ميناء أغادير في ٥ رجب ١٣٢٩هـ ، غير أن فرنسا أعطته جزءاً من الكاميرون إرضاء له ، فأقرّ بالاحتلال الفرنسي لمراكش في ١٣ ذي القعدة ١٣٢٩هـ (٤ تشرين الثاني ١٩١١م) .

وفرضت فرنسا على السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) ، وثار الجيش على الملك لقبوله الحماية ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين ، كما استمرّت ثورة الشعب ، وأباد الوطنيون الحامية الفرنسية في مدينة (فاس) في اليومين الأولين من شهر جمادى الأولى ١٣٣٠هـ (١٧ و١٨ نيسان ١٩١٢م) ، وندم عبد الحفيظ على ما فعل من الاستنجاد بالفرنسيين ، فتنازل لأخيه يوسف في ١ رمضان ١٣٣٠هـ (١٣ آب ١٩١٢م) ، وانتقل هو إلى مدينة (طنجة) ، وكان أخوه قد سبقه إليها .

استمرّت ثورة المغاربة ، وتحرّك في الجنوب أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين ، ودعا إلى الجهاد ، فالتفّ حوله الناس ، وسار بهم إلى مدينة مراكش ، وحاصرها ودخلها عنوةً ، وبويع بالإمامة في ٥ رمضان ١٣٣٠هـ أي بعد بيعة يوسف بن الحسن بأربعة أيام ، وأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد

هبة الله[1] ، فانتصر على القوات الفرنسية ، فأعادت الكرة ، فهزمته ، فانهزم من مراكش إلى (تارودانت) وتحصّن بها ، وزاد الفرنسيون في مطاردته من موقع إلى آخر، حتى كان في (تندوف) ، فتصب أنصار هبة الله الكمائن للفرنسيين، وفتكوا بهم ، فارتفعت معنوياتهم ، وعادت قوتهم ، فجهّز الفرنسيون جيشاً ضخماً من المغرب ، والجزائر ، والسنغال ، ومالي ، بقيادة الجنرال « غورو » ويدعمه الطيران ، والمدفعية ، والمدرّعات ، ووصل الجيش إلى (تنزيت) وعسكر فيها ، وتعددت الوقائع ، وانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم ، وقُتل كثير من رجال القبائل ، وتوفي هو بمرض أصابه ، فضعف رجاله من بعده ، حتى تمكّن الفرنسيون منهم أثناء الحرب العالمية الأولى .

قامت الحرب العالمية الأولى والمغاربة يقاومون الفرنسيين في الأطلس الأوسط ، والأطلس الكبير ، ومنطقة (تافيللت) ، ولكن لم تنته الحرب إلّا وكانت القوات الفرنسية قد سيطرت على أجزاء المغرب كلها ، وحملت الكثير من أبنائها على الاشتراك في القتال إلى جانب الحلفاء ، سواء أكان ذلك في أوربا أم في غيرها ، وإن كان الفريق « ليوتي » قد رفض فرض الجندية الإلزامية على السكان في مراكش ، وهو أول مقيم عام فرنسيٍّ ، وهو الذي احتلّ البلاد ، وأخضع مناطقها .

وتسلّم المقيم العام وزارة الخارجية ، ووزارة البحرية ، كما تولّى إدارة الأمور المالية رجالٌ فرنسيون ، وهكذا أصبح السلطان صورةً ، والمقيم العام

(١) أحمد هبة الله بن محمد مصطفى ماء العينين ، وُلد ونشأ في واحة الصمارة التي أنشأها أبوه وسط الصحراء ، لازم أباه ، وتعلّم منه ، وخلفه في مدينة (تزنيت) عندما توفي عام ١٣٢٨هـ. وعندما فرضت الحماية على السلطان عبد الحفيظ سخط عليه منطقة السوس ، واجتمعوا في تزنيت على علمه ، وبايعوا أحمد هبة الله على أمر الجهاد في شهر رجب ١٣٣٠هـ ، ودعوا القبائل للبيعة ، فلم يتخلّف منهم أحد ، وانفتحت حامية مدينة مراكش إليه عوضاً من أن تقاومه ، كما تقدّم إليه بالطاعة خليفة السلطان عبد الحفيظ ، وتكاثرت المعارك ، حتى توفي أحمد هبة الله في (بكردوس) عام ١٣٣٧هـ ، وقد حاول الفرنسيون إغراءه بالمناصب والمال والسلطة ، فأبى عليهم .

هو المتصرف في شؤون البلاد ، وألغيت الخلافة والسلطان يوسف بن الحسن الأول ملك البلاد .

أما منطقة الريف فقد خضعت للاستعمار الإسباني ، وأخذ يمارس فيها السياسة الصليبية ، وحددت فرنسا مع إسبانيا منطقة نفوذ كل منهما مع احترام الوحدة المراكشية [الاحترام الذي لا معنى له] . كما تمّ الاتفاق على تعيين خليفة لسلطان مراكش في منطقة الريف على أن يخضع لرقابة المندوب السامي الإسباني . وكما ثار المراكشيون ضدّ الفرنسيين ثاروا كذلك ضدّ الإسبان ، وكانت أول هذه الثورات ثورة أحمد بن محمد الريسوني[1] الذي عُرف من قبل بالثورة ، فقد قام ضدّ الفرنج عامة ، وضدّ حكومة مراكش ، وبدأ في جبال (بني عرّوس) ، وقد قوي أمره ، فسيطر على المناطق التي حول طنجة من بلاد الريف ، وخُطب باسمه على منابر (تازروت) وما حولها ، ثم صالحه السلطان عبد العزيز ، وعيّنه معتمداً له على طنجة ، فكان شبه مستقل فيها ، يحكم باسم السلطان عبد العزيز ، ولا سلطان لعبد العزيز عليه ، وقد ساد الأمن المنطقة في عهده .

بدأت أطماع الدول في طنجة فطلبوا من السلطان عبد العزيز عزله ، فعزله ، فرجع إلى قريته وحاربه السلطان . ولما آل الحكم إلى السلطان عبدالحفيظ ذهب إليه مهنئاً ، وأصبح من رجاله . وعندما احتلّ الإسبان تطوان ، وأخذوا يتجهون نحو المناطق الغربية عام ١٣٣١هـ ثار عليهم

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله الريسوني ، الحسني ، الإدريسي ، العروسي ، أبو العباس ، وُلد في بلدة (زينات) حوالي عام ١٢٧٠هـ ، في « بني عرّوس » ، وينسبه الفرنجة « الرسولي » ، خرج ثائراً أيام السلطان الحسن الأول ، ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على حركته ، فاستعملت معه الحيلة ، وقبضت عليه ، وسجنته في ميناء الصويرة مدة ثلاث سنوات ، ولما مات السلطان الحسن الأول ، وخلفه ابنه عبد العزيز ، عفا عن الريسوني ، فلما اضطرب أمر الدولة عاد إلى الثورة ثانية ، ونجح حتى غدا سيد المناطق الغربية في الريف ، إضافة إلى طنجة

أحمد بن محمد الريسوني ، وقاتلهم قرب تطوان ، ودخل مدينة (شفشاون) ، فطلب الإسبان منه الصلح ، فعُقد مؤتمر عام ١٣٣٣هـ ، اتفقوا فيه على أن تكون الجبال والمناطق الداخلية لأحمد بن محمد الريسوني ، والمناطق الساحلية للإسبان ، غير أن الإسبان لم يلبثوا أن نقضوا الصلح ، وتجدّد القتال بعد أن اختلف الريسوني مع الجنرال الإسباني « غوردانا » ، ومات « غوردانا » ، وجاء بعده الجنرال « برنغر » ، فعدّ الريسوني ثائراً ، وأخذ يطارده ، واقترب من معقله ، فقبل الريسوني بشروط الإسبان ، ولكنه لم يلبث أن عاد إلى الثورة بعد أن هُزم الإسبان أمام الخطابي ، وبدأ القتال ، واستمرّ إلى جانب ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي ، ووقعت الفجوة بين المجاهدين ، إذ بذل الإسبان العهود والوعود كي يقبل أحمد بن محمد الريسوني الصلح ، فقبل ، ودعاه محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مساعدته في أمر الجهاد ، فامتنع ، ووقع الناس في اللغط ، حتى ساءت العلاقة بين الطرفين ، وقيل : إن الريسوني أخذ يؤلّب القبائل عن مناصرة الخطابي ، ويدعوها إلى الخضوع للإسبان ، فأرسل إليه الخطابي حملة هاجمته في مدينة (تازروت) ، وبعد معركة دامت يومين أُسر الريسوني ، وكان مريضاً فحمل إلى بلدة (تماسنت) ، فتوفي بها عام ١٣٤٣هـ .

وكانت الثورة الثانية حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي[1] ، وكان أبوه

---

(١) محمد بن عبد الكريم الخطابي : وُلد عام ١٢٩٩هـ في بلدة (أغدير) قرب (الحسيمة) من بلاد الريف ، وينتمي إلى قبيلة (ورياغل) أكبر قبائل البربر في بلاد الريف ، حفظ القرآن الكريم ، وهو صغير ، وأرسله أبوه إلى جامع القرويين بمدينة فاس ، وعُيّن قاضياً في مدينة (مليلة) ، بينما درس أخوه الصغير (امحمد) في مدريد ، وقام مجاهداً ضد المستعمرين الإسبان ، وانتصر عليهم ، واضطرّ أخيراً إلى الاستسلام بعد أن تعاون عليه الإسبان والفرنسيون ، فسجن ونفي إلى جزيرة (ريئيون) في شرق إفريقية مع أخيه وبعض أقربائه ، وبقي في المنفى حتى عام ١٣٦٦هـ ، وأراد الفرنسيون نقله إلى فرنسا ، فأُركب باخرة ، فلما مرّت بمدينة السويس فرّ منها بتدبير بعض المغاربة ، والتجأ إلى القاهرة فبقي مستقراً فيها حتى توفي بسكتة قلبية عام ١٣٨٢هـ .

قد أبدى معارضته للاستعمار الإسباني ، ورفض تقديم الولاء الذي طلبه منه المندوب السامي الجنرال « غوردانا » ، فما كان من المندوب السامي إلا أن عزل ابنه محمداً من قضاء (مليلة) ، وأودعه السجن ، وفي هذه الأثناء توفي الأمير عبد الكريم ، وخلفه ابنه محمد في مشيخة القبيلة (ورياغل) فلما أطلق سراحه جمع أنصاره ، وقاتل الإسبان .

زحف الجنرال « سلفستر » قائد قطاع (مليلة) نحو منازل قبيلة (ورياغل) ، واحتلّ مدينة (أنوال) ، ولم يبالِ بتحذيرات الأمير محمد ، وتقدم اثني عشر كيلومتراً بعد مدينة (أنوال) ، واقترب من بلدة (أغدير) ، فداهمه الأمير محمد بهجوم معاكس في ٢٥ شوال ١٣٣٩هـ (٦ تموز ١٩٢١م) ، فارتدّ الإسبان ، وخرجوا من (أنوال) بعد معركة حامية ، واستمرّ الخطابي يلاحقهم حتى لم يبقَ لهم سوى حصن (مليلة) ، وأبيد جيش « سلفستر » تماماً ، واعترف الأعداء أنهم خسروا خمسة عشر ألف جندي ، وخمسمائة وسبعين أسيراً ، إضافة إلى كميات كبيرة من العتاد والذخيرة ، منها : ثلاثون ألف بندقية ، وأربعمائة مدفع رشاش ، ومائة وتسعة وعشرون مدفع ميدان ، ولم ينتبه الخطابي إلى ما أدركه من نصر حاسم ، إذ لو تابع القتال لما وجد أمامه قوة ، ولدخل حصن (مليلة) دون مقاومة ، ولأنهى وضع الإسبان في تلك النواحي ، غير أنه توقّف ظنّاً منه أن الإسبان لا تزال لديهم قوة ، وقد هيّأ لهم هذا التوقّف فرصة لزجّ ستين ألف جندي في المعركة الجديدة، إذ قاموا بهجوم معاكس في ١٠ محرم ١٣٤٠هـ (١٢ أيلول ١٩٢١م) ، فاستعادوا بعض ما فقدوه ، وبلغ مجموع القوات الإسبانية في منطقة الريف في جمادى الأولى من عام ١٣٤٠هـ أكثر من مائة وخمسين ألف مقاتل .

استطاع الجنرال « برنغر » من احتلال معقل الريسوني ، غير أنه قدّم استقالته كمندوب سام بضغط من الحكومة الإسبانية . وجاء بعده الجنرال « برنغت » الذي هادن الريسوني ليتفرغ لقتال الخطابي الذي كان قد بسط نفوذه على القبائل المجاورة ، ونظّم حكومة عاصمتها (أغدير) ، وأعلن قيام

جمهورية الريف ، وأرسل الوفود إلى أوربا لشرح قضية بلاده ، وتمكّن من إحكام قبضته على المناطق التي يسيطر عليها ، وصدّ هجمات الإسبان عليها ، ولم يمكن الوصول إلى حلٍّ سلميٍّ بينه وبين المستعمرين .

وقع انقلابٌ عسكريٌّ في إسبانيا في اليوم الأول من شهر صفر من عام ١٣٤٢هـ (١٢ أيلول ١٩٢٣م) ، وتسلّم الحكم الجنرال « بريمو دي ريفيرا » ، فأعلن عن سياسةٍ جديدةٍ لإسبانيا في مراكش ، وهي الانسحاب من المناطق الداخلية ، والتمركز في مواقع حصينةٍ على السواحل ، فنشط عمل أهل الريف ، وسيطروا على أكثر بلادهم ، حتى وصلوا إلى قرب تطوان ، وقطعوا طرق المواصلات بينها وبين كلٍّ من (طنجة) و (شفشاون) ، وأشرف الجنرال « بريمو دي ريفيرا » بنفسه على عمليات الانسحاب ، وقد كلّفت هذه العمليات الإسبان خسائر كبيرةً ، إذ فقدوا فيها من القتلى مائة وعشرة ضبّاط ، وثلاثة آلاف وثمانمائة من الجنود ، ومن الجرحى سبعمائة ضابط ، وأربعة عشر ألف جندي ، كما فُقد ستون ضابطاً ، وألفان وخمسمائة جندي .

أما محمد الخطابي فقد بسط نفوذه على أكثر بلاد الريف ، وأخضع قبائل (جبالا) في غرب الريف ، وتمكّن من تنظيم جيشه ، وتجميع القبائل حوله ، وأخذت قوته تزداد يوماً بعد يومٍ ، وحاول الإسبان الإيقاع بينه وبين المجاهد الآخر أحمد بن محمد الريسوني ، وقد نجحوا إلى حدٍّ ما .

أما مدينة طنجة فإنها ذات موقعٍ مهمٍّ ، لذا حرصت الدول أن يكون لها وضعٌ خاصٌ ، وقد شُغلت الدول بأحداث الحرب العالمية الأولى ، لذا لم تستطع وضع نظامٍ لها، فلما وضعت الحرب أوزارها، وضعت الدول الكبرى لطنجة نظاماً دولياً محايداً يقضي بأن يكون للميناء:

١ ـ حاكم إداري فرنسي ، وله مساعدان ، أحدهما إنكليزي ، والآخر إسباني .

٢ ـ السلطة التنفيذية بيد هيئة المراقبة التي تتألف من ممثلي : فرنسا ، وإسبانيا ، وإنكلترا ، ومندوب عن سلطان مراكش .

٣ ـ مجلس تشريعي .

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، فزاد ذلك المسلمين تفرّقاً فوق فرقتهم ، واهتمام أهل كل إقليم بإقليمهم ، وجهلاً ببقية الأمصار الإسلامية ، وذلك نتيجة الجهل ، واختلاف الاستعمار ، وانصرافاً للشؤون الخاصة بالمنطقة التي تغرق السكان فلا تترك لهم أي وقتٍ للتفكير بأوضاع إخوانهم ، وكان أن ترسّخت التجزئة ، وظهرت فكرة الوطنيات الضيّقة ، والعصبيات الجاهلية .

عندما ألغيت الخلافة كان القطر المراكشي مجزءاً إلى الأقسام الآتية :

١ ـ بلاد الريف : تحت النفوذ الإسباني .
٢ ـ مراكش : تحت النفوذ الفرنسي .
٣ ـ طنجة : لها وضعٌ دولي .
٤ ـ إيفني : تحت النفوذ الإسباني .
٥ ـ الصحراء المغربية : تحت النفوذ الإسباني .
٦ ـ موريتانيا : تحت النفوذ الفرنسي . [أصبحت دولة خاصة] .

أولاً : بلاد الريف : كانت إسبانيا قد انسحبت إلى المناطق الساحلية ، وتحصّنت فيها ، بينما كانت المناطق الداخلية تحت إشراف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ، كما أن أحمد الريسوني لا يزال ذا قوة ونفوذ ، وبدا

الخلاف بين الاثنين ، وتمكّن الخطابي من أسر الريسوني في تاريخ ٣ رجب ١٣٤٣هـ (٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥م) ، وألّف الخطابي حكومةً في الريف ، وأعلن الجمهورية . في هذا الوقت كانت فرنسا لا تزال تتابع احتلالها لبلاد المغرب ، وتتحرّك قواتها في المناطق الجبلية المتاخمة لبلاد الريف ، وتصطدم برجال القبائل ، ومنها القبائل الموالية للأمير محمد الخطابي ، وتجد صعوبةً في تحركاتها ، كما تحلّ بها الهزائم أحياناً ، وهذا ما أزعج المقيم العام الفرنسي الجنرال « ليوتي » ، فأخذ ينتقد انسحاب الإسبان من المناطق الريفية الداخلية ، ويعلن أن ذلك الانسحاب مخالف للاتفاقية الفرنسية ـ الإسبانية ، وأخذ يحذّر إسبانيا خاصة والدول الأوروبية النصرانية عامة من خطر انتصار الريفيين المسلمين على الإسبان فإن ذلك سيكون له ما بعده من أثرٍ على الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوروبي النصراني ، فإن ذلك سيجعلها تتحرك ، ولما لم تبالِ إسبانيا كثيراً في بداية الأمر ، اتجه إلى إنكلترا التي تسيطر على كثيرٍ من أراضي المسلمين ، ويخضع لها عددٌ من الشعوب الإسلامية ، فتحرّكت إنكلترا ، وأثارت إسبانيا .

وحاول الأمير محمد الخطابي أن يتفاهم مع فرنسا ، أو يتوصّل إلى اتفاقٍ ، ولكن دون جدوى ، لقد أرسل أخاه موفداً من قبله إلى باريس للاتفاق مع الحكومة الفرنسية ، ولكن لم يجد آذاناً صاغيةً ، وبعث موفداً إلى مدينة فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش ، فلم يجد إلّا ما وجد أخوه في باريس ، لقد وجد كلا الوفدين حقداً صليبياً جامحاً لا يكاد يدرك سوى التشفّي من المسلمين ، ووجدا رغبةً فرنسيةً في اجتياح بلاد الريف لمصلحة إسبانيا كنوعٍ من التعاون الصليبي ، ثم خوفاً من انتشار روح الجهاد في بقية بلاد المغرب ، وانتقالها من الريف إلى مراكش ، أو بشكلٍ أوضح توسّع دائرة الجهاد ، وربما تقدّم المجاهدون الريفيون إلى مراكش .

كان مجموع القوات الفرنسية في مراكش ٦٥,٠٠٠ جندي ، وكانت فرنسا ترى أن هذا العدد غير كافٍ لزجّه في الريف ، لذا فقد أرسلت قواتٍ

أخرى حتى وصل المجموع إلى ١٥٨,٠٠٠ مقاتل ، وهي :

١٣,٠٠٠	فرنسي .
١٢,٠٠٠	أوربي .
١٣٣,٠٠٠	مغربي .
١٥٨,٠٠٠	ويدعم ذلك ١٣٢ طائرة.

أما القوات الإسبانية فكانت كما يأتي :

٧٠,٠٠٠	إسباني .
٣٧,٠٠٠	احتياطي .
١٣,٠٠٠	مغربي .
١٢٠,٠٠٠	

أما قوات جمهورية الريف بقيادة الأمير محمد الخطابي فكانت حوالي ستين ألفاً ، فهي ما يقرب من خمس القوات العدوة ، بل إنها أقل من نصف عدد الجنود المغاربة الموجودين في جيوش الأعداء . وكان يشرف على العمليات العسكرية الجنرال الفرنسي «بيتان» رئيس حكومة فيشي الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والجنرال «ليوتي» المقيم العام الفرنسي في مراكش ، وتمّ الاتفاق على خطةٍ عسكريةٍ واحدةٍ بين فرنسا وإسبانيا ، كما اتفقتا على ألا تعقد إحداهما مع المسلمين صلحاً منفرداً.

وكان لا بدّ من الجهاد ، وما أن انتهى شهر رمضان حتى استعدّ المسلمون ، ومع نهاية عيد الفطر بدأ الهجوم على الخطوط الفرنسية ، وأمكنهم خرقها في قطاع (تازة) إلى الشرق من فاس ، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في ذلك القطاع ، فأرسلت الحكومة الفرنسية الجنرال «بيتان» لإنقاذ الموقف ، وعيّنت الجنرال «ستانيلاس نوليه» قائداً للقوات الفرنسية في مراكش.

قام الفرنسيون في ٢٢ صفر ١٣٤٤هـ (١٠ أيلول ١٩٢٥م) بهجوم معاكس في قاطعين ، أولهما في جهة (ورغاه) ، حيث بدؤوا بقصف مدفعي مركّز لإشغال الريفيين عن الهجوم في القاطع الآخر الذي كان في جهة (تازة) ، ويهدف إلى الاتصال بالقوات الإسبانية للتعاون وخرق الريف ، وقسمه إلى جزأين ، والفصل بين القوات المسلمة في الجزأين ، غير أن الأمطار الغزيرة التي انهمرت قد أوقفت العمليات العسكرية ، ولم يتمكّن الفرنسيون من أن يحققوا أي نجاح ، أو يحصلوا على أي هدف وضعوه نصب أعينهم ومن الجانب الإسباني لم تكن المعارك أكثر من مناوشاتٍ أو قتالٍ محليٍّ .

إن صغر حجم القوات المسلمة كان يجعل تطلعاتها محدودةً ، غير أن ثقتها بالله ثم اعتمادها على الروح المعنوية العالية التي يتمتّع بها أفرادها قد جعلها تفكّر بالنصر ، وكانت تهدف إلى إثارة القبائل في جبال الأطلس المقيمة خلف الخطوط الفرنسية ، والتي يمكن لو تحركت تلك القبائل لصرفت جزءاً من القوات الفرنسية نحو معاقلها ، وخفّفت بذلك الضغط عن قبائل الريف ، غير أنه في الوقت نفسه كان الفرنسيون يحاولون إغراء القبائل الموالية للأمير الخطابي بشتّى الوسائل ، وتحذيرها من النتائج الوخيمة التي تنتظرها فيما لو بقيت في مواقعها فإن الخطّابي لا قبل له بما حُشد له ، وقد أدرك الفرنسيون بعض النجاح ، وأخذت بعض القبائل تتخلّى عن مواقعها .

رأى الخطّابي أن القيام بعملٍ عسكريٍّ سريعٍ سيجعل القبائل تضطرّ إلى الاشتراك في القتال وتبقى بجانبه ، ويستطيع إن حصل على بعض النصر أن يظفر بشروطٍ أفضل من الفرنسيين أو الإسبان ، فحاول في مطلع شهر رجب أن يقوم بنشاطٍ عسكريٍّ ، غير أنه لم يحقق ذلك النجاح الذي كان يأمل به ، فبعث بالوفود إلى الدول الأوربية ، ونشر في الصحف عن رغبته في إحلال السلام ، واستعداده للدخول في مفاوضاتٍ للصلح وإنهاء حالة الحرب القائمة . وافق الفرنسيون والإسبان على إجراء مفاوضات للصلح في مدينة (وجدة) في تاريخ ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥ نيسان ١٩٢٦م) ، وتمّ اللقاء ،

واستمرّت المفاوضات مدة ثلاثة أسابيع ، غير أن الطرفين لم يستطيعا التوصّل إلى اتفاقية رغم تنازل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي عن الكثير من رغباته ، كما وافق على الانسحاب من المعركة ، والانتقال إلى بلدٍ إسلاميٍّ آخر .

عدّ الفرنسيون والإسبان أن هذا التنازل من قبل جمهورية الريف ليس سوى بداية الانهيار ، لذا فقد تشدّدوا ، وانقطعت المفاوضات ، وشنّ الأعداء هجوماً قوياً فورياً ليحصلوا على نصرٍ خاطف ، وبعد عشرة أيام من بدء القتال تمّ الاتصال بين القوات الفرنسية والإسبانية ، فطلب الخطابي وقف القتال ، وعرض الاستسلام دون قيدٍ أو شرطٍ ، غير أن الفرنسيين قد طلبوا منه قبل الاستسلام إطلاق سراح الأسرى الذين عنده ، فنفّذ هذا الشرط ، وسلّم نفسه للقوات الفرنسية في تاريخ ١٢ ذي القعدة ١٣٤٤هـ (٢٥ أيار ١٩٢٦م) .

استمرّت المعارك بعد استسلام الخطابي مدة ، فقد أخرج سكان (شفشاون) مندوب الخطابي من بلدهم يوم ٢١ ذي الحجة ١٣٤٤هـ (١ تموز ١٩٢٦م) ، وانتخبت قبائل (جبالا) زعيماً لها ، وتابع الإسبان احتلال بلاد الريف أو المنطقة المتفق عليها بينهم وبين الفرنسيين ، وباتفاق الدولتين أيضاً نُفي محمد الخطابي إلى جزيرة (ريئيون) في شرق إفريقية .

ثانياً : مراكش : سيطر الفرنسيون على منطقة مراكش سيطرةً كليةً عام ١٣٤٥هـ ، ولم يبقَ للملك سوى الاسم النظري ، ويُدعى بالسلطان ، وليس لقصره الذي يُطلق عليه « المخزن » أي نفوذ ، وربما بدا عليه أحياناً بعض المكانة ، منها أيام الأعياد الإسلامية ، حيث يؤمّه الأعيان ورجالات البلاد للسلام والتهنئة بالعيد ، وكان من مهماته وضع (الطابع الشريف) أي الختم ، والإشراف على الأحكام الشرعية ، وشؤون الأوقاف ، وكان السلطان يومذاك يوسف بن الحسن الأول ، ولكن لم يلبث أن توفي عام ١٣٤٦هـ ،

وتولّى مكانه ابنه محمد الذي لُقّب بالخامس[1] ، ولم يكن أكبر إخوته ، وإنما قدّمه الفرنسيون للملك ، وهم يظنّون أنهم يستطيعون التأثير عليه لصغر سنه ، ولين طبعه ، لذا فقد اعتقدوا أنه سينقاد لهم تماماً ، إذ لم يزد عمره على السابعة عشرة عاماً .

شعر الملك محمد الخامس أنه لا يستطيع فعل أي شيء ، فالفرنسيون بيدهم السلطة ، ويستبدّون بالأمر ، وفشلت القبائل ورجالات البلاد في مقاومة المستعمر الصليبي ، لذا فقد انصرف إلى التدريس على يد العلماء الذين هم في القصر ، وعمل على إصلاح جامع القرويين بفاس ، وأنشأ بعض المدارس ، ورمّم المساجد ، وأسّس كلية ابن يوسف بمراكش ، ولما نضج أخذ يتصل سرّاً بأهل الفكر ، وأصحاب الوعي الذين لمس فيهم الرغبة في العمل للتحرّر .

منذ أن دخلت فرنسا البلاد وضعت نصب عينيها التفرقة بين العرب والبربر ، فإذا تمكّنت ضربت مجموعةً بأخرى ، وكلما رأت مصلحةً لها قوّت فئةً على ثانية ، وخاصة أن البربر يؤلّفون مجموعةً كبيرةً تكاد تصل إلى ٤٥٪ من مجموع السكان ، وهم يكثرون في المناطق الجبلية ، في بلاد الريف ، وجبال الأطلس ، بل ذهبت بأحلامها بعيداً ففكّرت بتنصير البربر ، وإذا نجحت تكون قد حقّقت سياستها الصليبية بجعل مراكش دولةً نصرانيةً ، وعندها تستطيع حكمها بأعوانها الجدد ، وإلّا تركتها تتصرّف بشؤونها فقد أدّت أهمّ مهمةٍ عندها .

استصدرت السلطات الفرنسية في مراكش مرسوماً (ظهيراً) عُرِف بالظهير البربري ، وذلك عام ١٣٣٢هـ (١٩١٤م) ، أعفت فيه البربر من تطبيق الشريعة الإسلامية ، ومن دراسة اللغة العربية ، وسمحت لهم

---

(١) محمد الخامس بن يوسف بن الحسن الأول : وُلد عام ١٣٢٩هـ بمدينة فاس ، ونشأ وتعلّم بها ، ولما بويع بعد وفاة أبيه انتقل إلى الرباط التي جعلها والده عاصمة البلاد .

بالقاضي حسب العادات والأعراف السائدة لديهم، وبالدراسة باللغة البربرية. ثم استصدرت مرسوماً آخر عام ١٣٤٠هـ، نظمت فيه انتقال الأراضي وملكيتها في المناطق البربرية، بصورة تتعارض مع الشريعة الإسلامية في الإرث، ثم استصدرت مرسوماً ثالثاً في تاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٤٨هـ (١٦ أيار ١٩٣٠)، وقد جاء فيه أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة المتبعة لديهم، وأن تشكّل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية، فكان أن ثارت ثائرة المسلمين، فكانت المظاهرات تنطلق من الجوامع، وأعنفها ما خرج من جامع القرويين بمدينة (فاس)، ومن المسجد الأعظم بمدينة (سلا) يوم ٨ صفر ١٣٤٩هـ (٤ تموز ١٩٣٠م)، ولم يقتصر الأمر على المغرب بل تعدّى ذلك إلى المشرق الإسلامي، ففي مصر كانت جمعية الشبان المسلمين، وجمعية الهداية الإسلامية تتعرضان لما يهدف إليه الظهير البربري، كما كانت مجلة الفتح تنشر المقالات الكثيرة عنه، وكانت تصل إليها المقالات من كثير من المغاربة الذين يقيمون في فرنسا، وينشرون بأسماء مستعارة، وتوزّع هذه المجلة في المغرب بأعداد كبيرة، حتى منعت السلطات الحاكمة دخولها، وشجب المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في القدس عام ١٣٥٠هـ هذا التصرف الذي قامت به السلطة الفرنسية في المغرب.

ونتيجة المظاهرات والمقابلات مع العميد «ميلي» مدير الاستخبارات، ومع الصدر الأعظم الحاج مقري الذي عيّنه الفرنسيون، فوق لهم، واللقاءات في المساجد، وذكر اسم الله اللطيف، ظهرت الحركة الوطنية. فقد دُعي إلى المجلس البلدي ما يقرب من مائة من الأعيان يوم ٢٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٢ آب ١٩٣٠م) لانتخاب عشرين عضواً لتحرير عريضة بمطالب الأهالي، وتمّ اللقاء، وانتخب الحضور عشرين عضواً هم:

١ - محمد بن عبد السلام الحلو.

٢ - علال الفاسي.

٣ - حمزة الطاهري.

٤ - محمد بن الحسن الوزاني.

٥ - عبد الرحمن القرشي.

٦ - أحمد بن الحاج الطاهر مكوار.

٧ - محمد أشرقي.

٨ - أحمد بوعياد.

٩ - محمد بن المفضل بن جلون.

١٠ - عبد السلام المراكشي.

١١ - عبد العزيز بن إدريس.

١٢ - الحسن بوعياد.

١٣ - إدريس بن محمد الوزاني.

١٤ - عبد الواحد الفاسي.

١٥ - إدريس بن عبد الرحمن برادة.

١٦ - الهاشمي الفيلالي.

١٧ - محمد بن العربي التازي.

١٨ - أحمد الرامي.

١٩ - عبد الهادي بن المواز.

٢٠ - عمر بن عبد الجليل.

ثم اختار هؤلاء عشرة منهم، وهم:

١ - عبد الرحمن القرشي.

٢ - إدريس بن محمد الوزاني.

٣ - عبد الواحد الفاسي.

٤ - عبد الهادي بن المواز.

٥ - محمد بن المفضل بن جلون.

٦ - محمد بن الحسن الوزاني.

٧ - علال الفاسي.

٨ ـ عمر بن عبد الجليل .

٩ ـ محمد بن عبد السلام الحلو .

١٠ ـ محمد الديوري .

وفي مساء اليوم التالي تكوّنت الجماعة الأولى للكفاح في دار أحمد بن الحاج الطاهر مكوار ، وأقسمت يمين الإخلاص لله ، ثم للوطن والملك ، وأعطيت أسماء حركية بأسماء العشرة المبشرين بالجنة من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهي :

١ ـ حمزة الطاهري : [أبو بكر] .

٢ ـ علال الفاسي : [عمر] .

٣ ـ محمد بن الحسن الوزاني : [عثمان] .

٤ ـ العربي بوعياد : [علي] .

٥ ـ أحمد بوعياد : [سعد] .

٦ ـ الحسن بوعياد : [سعيد] .

٧ ـ عبد القادر التازي : [طلحة] .

٨ ـ محمد الديوري : [الزبير] .

٩ ـ إدريس بن عبد الرحمن برادة : [عبد الرحمن بن عوف] .

١٠ ـ أحمد مكوار : [أبو عبيدة] .

وأطلق على هذه الجماعة اسم « الطائفة » ، وعلى الجماعة التي تليها اسم « الزاوية » .

وفي ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٣ آب ١٩٣٠م) ، أعدّت العريضة التي ستقدّم إلى السلطان ، والتي تشمل مطالب البلاد ، وهي :

١ ـ إلغاء التشريعات المتعلّقة بالظهير البربري .

٢ ـ توحيد التشريع والإدارة بالبلاد .

٣ ـ تركيز جمع السلطات بيد السلطان وحكومته .

وبعد ثلاثة أيام أي في ٢ ربيع الثاني سافر الوفد إلى الرباط ، ويتألف من :

١ ـ عبد الواحد الفاسي .

٢ ـ عبد الرحمن القرشي .

٣ ـ عبد الهادي الموازي .

٤ ـ إدريس بن محمد الوزاني .

٥ ـ محمد بن جلون .

٦ ـ علال الفاسي .

٧ ـ محمد بن الحسن الوزاني .

٨ ـ عمر بن عبد الجليل .

٩ ـ محمد الديوري .

غير أن السلطة قد منعت علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من السفر بحجة أنهما قد سجنا بموضوع الظهير البربري ، كما تضامن معهما عمر بن عبد الجليل ؛ فلم يسافر ، وهكذا بقي الوفد ستة أعضاء[1] ، ورجع الوفد يوم ٦ ربيع الثاني بعد أن قابل الملك ، والتقى بالأعضاء العشرين المنتخبين ، وأبلغهم جواب الملك ، وهو : « حيث قدمتم أصلحكم الله ، سننظر في مطالبكم ونجيبكم ولا يكون إلاّ الخير » . وعادت المظاهرات ، وذكر اسم الله اللطيف في المساجد ، فاعتقلت السلطات في اليوم التالي محمد بن عبد السلام الحلو مع بعض الناس ، ثم تتابعت الاعتقالات ، فلما كان موعد الحضور إلى جامع القرويين يوم ٩ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (٢ أيلول ١٩٣٠م) لم يحضر سوى خمسة ، إذ كان الآخرون قد اعتقلوا ، أو نُفوا ، أو فرّوا ، والذين حضروا في ذلك اليوم : أحمد مكوار ، وأخوه المدني مكوار ، والحسن بوعياد ، وأخوه محمد بوعياد وعبد القادر الأزرق ، ثم فرّ الحسن بوعياد إلى طنجة ،

---

(١) ادعت السلطة الفرنسية أن سبب المنع هو رفض الملك مقابلة هذين الرجلين ، وذلك للإيقاع بين الملك وأعيان البلد ، غير أن الزعماء لم يقبلوا هذه الدعوى .

ومنها اتجه إلى مصر حيث أقام هناك .

ابتدأت لجان العمل الوطني ، وخاصةً في مدن (فاس) على أنها العاصمة القديمة ، و(الرباط) بصفتها العاصمة الجديدة ، و (سلا) ، و (تطوان) .

لم تطالب الحركات الوطنية باستقلال البلاد ، وجلاء القوات الأجنبية عنها ، فالاستقلال لا ينال إلاّ بالسيف ، والعدو لا يجلو إلاّ بالطرد ، ولا يكون الطرد إلاّ بالقوة ، وقد فشل المغاربة في مقاومتهم المسلّحة ، وأخفقوا في ثوراتهم ، لذا كانت مطالبهم سهلةً على المعتدين ، وتعطي أملاً في التفاهم ، وإمكانية العيش بسلام في ظلّ الحماية الفرنسية رغم ما فيها من ظلم وتشفٍّ ، وما يعقبه من ذلّ .

بدأ العمل ، وتجمّع المسلمون ، وبرزت « كتلة العمل الوطني » فكانت أول تنظيمٍ سياسيٍّ في البلاد ، وأصدرت جريدتين باللغة الفرنسية ، إحداهما في فاس ، وتحمل اسم « الشعب » ، وصدرت الأخرى في باريس باسم « المغرب » ، وكانت الكتلة تضمّ المتعلّمين الأوائل من أصحاب العاطفة الإسلامية ، وقد اتصلوا بإخوانهم من أبناء البلدان العربية والإسلامية ، وخاصة مصر ، حيث كان اتصالهم بجمعية الشبان المسلمين ، وبجمعية الهداية الإسلامية ، إضافةً إلى صلتهم بالصحف مثل الفتح وغيرها ، وصاحبها محب الدين الخطيب ، كما اتصلوا بجمعية العلماء في الجزائر ، وحزب الدستور في تونس . ثم صدرت جريدة « الحياة » ، ومجلة « السلام » في مدينة (تطوان) ، وصدرتا باللغة العربية .

قدّمت كتلة العمل الوطني مذكّرةً إلى الملك محمد الخامس ، وإلى السلطات الفرنسية ، كما أرسلت نسخاً منها إلى ممثلي الدول الأجنبية ، وتشمل المطالب المغربية ، وأهمّها :

١ ـ إلغاء مظاهر الحكم الفرنسي المباشر ، وتطبيق معاهدة الحماية نصّاً وروحاً ،

وقيام حكمٍ ملكيٍّ دستوريٍّ .

٢ ـ ضرورة إلحاق أهل المغرب بالوظائف ليتمرّسوا على العمل .

٣ ـ تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد جميعها ، والمحافظة على وحدة التراب المراكشي .

٤ ـ الفصل بين السلطات .

٥ ـ تأسيس مجالس : بلدية ، وإقليمية ، ومجلس وطني على أن يكون أعضاء هذه المجالس كلها من المغاربة .

والغريب أن الفرنسيين في المغرب كانوا يطالبون بمجلسٍ نيابيٍّ خاصٍّ بهم على حين لم يكن لأهل البلاد بعد مجلس نيابي ، واحتجّت كتلة العمل الوطني على هذا الطلب ، ولكن المقيم الفرنسي حلّ حزب كتلة العمل الوطني .

واصلت الكتلة نشاطها على الرغم من صدور قرارٍ بحلّها ، ولكن تحت اسم « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » ، وأخذت تسعى في نشر التعليم وحماية الثقافة العربية ، ونشر الوعي بين شباب المغرب ، وقد لقيت الكتلة تأييداً من قبل الشعب الأمر الذي زاد من نشاطها ، وأخذت تتحرّك في مختلف النواحي ، ولكنها ظنّت أن نجاح الجبهة الاشتراكية في فرنسا واستلام الحكم يخفّف الوطأة ، وعقدت مؤتمراً في مدينة الرباط في تاريخ ١٠ شعبان ١٣٥٥هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦م) ، وقد اتخذت قرارات مستعجلة رُفعت إلى المقيم الفرنسي ، وكُتبت عرائض من قبل الشعب بتأييد قرارات المؤتمر ومطالب الحركة الوطنية ، ثم عُقد اجتماعٌ آخر في مدينة الدار البيضاء ، ولكن المقيم الفرنسي « نوغس » اعتقل ثلاثة من زعماء الحركة الوطنية ، فأعلن الشعب الإضراب العام ، وانطلقت المظاهرات في المدن ، وحدثت معارك عنيفة بين أفراد الشعب المتظاهرين والقوات الفرنسية فما كان من المقيم العام إلاّ أن تراجع ، وأطلق سراح المعتقلين ، وسمح بإصدار أربع صحف باللغة العربية ، وواحدة باللغة الفرنسية ، وكان في هذا أن عاد للحركة نشاطها ، فافتتحت لها مكتباً في مدينة فاس ، وانتخب علال الفاسي

رئيساً للكتلة فانسحب منها محمد بن الحسن الوزاني ، ووجدت السلطات الفرنسية مجالاً لها في هذا الاختلاف الشخصي بين زعماء الحركة ، فأصدرت قراراً بحلّ الحركة الوطنية في تاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٣٥٥هـ (٩ آذار ١٩٣٧م) .

النشاط السياسي في بلاد الريف : كان العمل السياسي واحداً في مراكش كلها ، ويعدّ في بلاد الريف تتمةً لما يقوم به المغاربة في المنطقة التي تقع تحت سيطرة النفوذ الفرنسي ، فكتلة العمل الوطني أو الحركة الوطنية في مراكش لها امتداد في الريف ، وقد تولّى زعامتها هناك « عبد الخالق الطريس » ، غير أن حركة فرانكو في إسبانيا قد جعلت الحركة في الريف تنفصل عن الحركة الوطنية في مراكش ، وقد دعا الطريس حركته باسم « حزب الإصلاح الوطني » ، والواقع أن هذا الحزب قد بقي على صلة وثيقة مع الحزب الوطني في مراكش والذي يرأسه علال الفاسي ، ثم الذي غدا يحمل اسم حزب الاستقلال ، وأخيراً اندمج في حزب الاستقلال عام ١٣٧٦هـ .

أصدر عبد الخالق الطريس جريدة « الحياة » باللغة العربية في مدينة تطوان في شهر ذي القعدة عام ١٣٥٢هـ (آذار ١٩٣٤م) ، وأسّس المعهد الحرّ ، وشكّل فرق الفتيان المغاربة ، كما اشترك مع آخرين منهم الشريف الوزاني ، والطيب بنونة ، ومحمد الفاسي ، في تشكيل عصبة الفكر المغربي ، ولكن انشقّ محمد المكي الناصري ، وألّف حزب « الوحدة » ، وأصدر جريدة « الوحدة المغربية » ، وأسّس « المعهد الخليفي » ، كما انشقّ عن عبد الخالق الطريس الزعيم محمود بودرة ، وشكّل حزب الأحرار ، وأصدر جريدة « الريف » . وهكذا أصبح في بلاد الريف ثلاثة أحزاب ، وتنطق باسمها ثلاث صحف .

استمرار النشاط في مراكش : أعاد رجالات البلاد تنظيمهم ولكن باسمٍ جديدٍ هو « الحزب الوطني » برئاسة علال الفاسي ، وأخذوا في

نشاطهم ، فأحسّ الفرنسيون بالخطر عليهم ، فقاموا باعتقال لجنة الحزب التنفيذية كاملة ، ونفوا أعضاءها .

أما محمد حسن الوزاني فقد أسّس اللجنة القومية ، ثم أطلق على تنظيمه « حزب الاستقلال الديمقراطي » ، وأصدر جريدة « الرأي العام » لتنطق باسم الحزب ، وكان برنامجه تثبيت الحكم الدستوري النيابي ، والتدرّج في العلاقات مع فرنسا حيث يطالب ببعض الحقوق فإذا حصل عليها انتقل إلى مطالب أخرى ، فإن المطالب الرئيسية يصعب على فرنسا تحقيقها بل البحث فيها ، وهذا ما يؤدّي إلى توتر العلاقات دون الحصول على شيء .

وبدأت الاضطرابات العامة في البلاد بإضراب العمال بتحريضٍ من اتحاد العمل الفرنسي ، فأقدمت السلطات الفرنسية على حلّ التجمعات العمالية ، وأعقبتها حوادث مكناس حيث احتفظ الفرنسيون بمياه الري لأنفسهم وحرموا منها أهل البلاد ، فأدّى إلى قيام انتفاضةٍ ساخطةٍ على الدخلاء الأمر الذي جعل المقيم الفرنسي يشرف على إطفائها بنفسه باتخاذ إجراءات تعسفية ، وتلتها حملات عنيفة في المساجد قادها العلماء ضدّ الفرنسيين ، وخاصةً في مدينتي (الرباط) و (فاس) ، فأصدر الوزير الأول قراراً يمنع استخدام المساجد لأسبابٍ سياسيةٍ ، وهي نغمةٌ معروفةٌ في الأمصار الإسلامية ، فإن أي كلمةٍ لا ترضي الحاكم في المساجد يمنعها بعنف ، ويطلق عليها سياسة ، وأنه يجب إبعاد الدين عن السياسة ، وإبقاءه على نقائه وصفائه على حدّ زعم الطغاة ، مع أن الإسلام يشمل جوانب الحياة كلها ، ولا يمكن فصل جانب عن جانب ، وما السياسة إلا أحد هذه الجوانب ، ولا يمكن فصلها عن الإسلام أبداً ، وأن المسجد هو المكان الأساسي للبحث في قضايا الحياة كلها ، ودراسة أوضاع المسلمين في العالم كله ، سواء أكان ذلك في خطب الجمعة أم في غيرها ، بل وفي كل وقت من الأوقات ، والمساجد تبقى مفتّحة الأبواب لهذا الغرض ، وفي عهد رسول الله ﷺ ، وفي أيام الخلفاء الراشدين من بعده ، وعلى مدار التاريخ الإسلامي كلما حزب المسلمين أمرٌ نودي :

الصلاة جامعة ، فيتوافد المسلمون إلى المساجد ، وتُعرض القضية ، ويُعرَف الناس بما يجب عليهم الخاذه .

ولما جاء المستعمرون الصليبيون كانوا في وادٍ ، والمسلمون في وادٍ آخر ، فهم نصارى دخلاء يريدون الشقّي من المسلمين ، وإرواء حقدهم بما يقومون به من جرائم وانتهاك للحرمات ، والمسلمون أبناء البلاد مغلوبٌ على أمرهم ، فلا مكان لهم يجمعهم إلاّ المسجد ، ولا موضع يلجؤون إليه إلاّ المسجد ، ولا موقع يحتمون به إلاّ المسجد ، فيتدارسون أمورهم هناك ، ويرفعون مطاليهم ، ويبدون آراءهم ، وكان الأمر طبيعياً أن يحول الدخلاء دون هذا ، ويدعون بإبعاد الدين عن السياسة ، وخرج المستعمرون ، وعادت البلاد إلى يد أبنائها ، غير أن الأحزاب والتنظيمات غير الإسلامية رأت الحديث في المساجد عن شؤون البلاد ليس في مصلحتها ، وإنما هو عليها ، إذ تستفيد منه الهيئات الإسلامية ، وإن لم تكن معادية لها سياسياً فهي تعمل للإسلام ، والأحزاب العلمانية تعادي الإسلام ، فكل لقاءٍ في المسجد إنما هو ضدّ منهجها ، ولا يتفق مع خطها السياسي على الأقل ، لذا فقد حافظت هذه الأحزاب على السياسة الصليبية الاستعمارية سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة ، كما استمرّت في تطبيق السياسة الاستعمارية في شعارات فصل الدين عن الدولة ، وعدّت كل حديثٍ في الشؤون العامة في المساجد إنما هو إقحام الدين في السياسة ، وهذا لا يصحّ أبداً على زعم الصليبيين ومن سار على نهجهم .

الحرب العالمية الثانية : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، ولم تلبث أن انهارت فرنسا أمام الألمان ، وقامت فيها حكومة « فيشي » برئاسة الجنرال « بيتان » الذي وقّع الهدنة مع الألمان ، على حين بقي الجنرال ديغول خارج فرنسا يعادي حكومته « فيشي » ، ويقاتل بجانب الحلفاء ، وقد شكّل حكومة « فرنسا الحرّة » .

أسرعت إسبانيا واحتلّت طنجة ، وسمحت للألمان بالتدريب في المنطقة المراكشية الخاضعة لنفوذها ، بل قامت مظاهراتٌ فيها تطالب الحكومة

باحتلال المحمية الفرنسية من مراكش ، وقد كان الجنرال « فرانكو » حاكم إسبانيا إلى جانب الحكومات الاستبدادية في كلٍّ من ألمانيا وإيطاليا ، ومن مؤيديها ، ما دام أنه أحد الاستبداديين .

أما المغرب فتبعت حكومة « فيشي » الموالية للألمان ، وكان السلطان محمد الخامس بجانب الحلفاء ، ويبدو أنه على كره بدول المحور الاستبدادية الحكم ، أو كان يحسّ ضمناً أن نتيجة الحرب ستكون لمصلحة الحلفاء رغم أن السنوات الأولى من القتال كانت لمصلحة دول المحور ، بل إن الألمان قد اكتسحوا معظم الأرض الأوربية . وكان محمد الخامس على علاقةٍ وطيدةٍ مع الوطنيين في بلاده .

نزل الحلفاء بالمغرب في ١١ ذي القعدة ١٣٦٢هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٣م) ، وخرج منها أتباع حكومة « فيشي » ، واستأنفت الحركة الوطنية نشاطها من جديد ، وفي اليوم الأول من عام ١٣٦٣هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٣م) ، نشأ حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي ، وحلّ محلّ الحزب الوطني ، وتسلّم أمانة السرّ فيه أحمد بلفريج ، وأصدر الحزب جريدة « العلم » باللغة العربية ، وجريدة « الاستقلال » باللغة الفرنسية ، وقد نال تأييداً كبيراً في الأوساط الشعبية ، بل كان الملك محمد الخامس من أول المؤيدين له ، وإن كان بشكل سريٍّ ، وفي ١٦ محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) التقت الأحزاب المغربية ، واتخذت ميثاقاً تضمن أهداف الشعب المغربي ، ووقّع عليها أربعةٌ وستون زعيماً من رجالات البلاد ، وفوّضوا حزب الاستقلال بتقديم المطالب إلى الملك ، وإلى المقيم الفرنسي العام ، ومتابعة مراحل المطالبة بالاستقلال ، وكانت أهمّ بنود هذا الميثاق :

١ ـ المطالبة بالاستقلال التام ، ووحدة الأراضي المغربية .

٢ ـ إقرار الملكية الدستورية كنظام للحكم .

٣ ـ التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد ، وتحقيق الإصلاح المنشود على أنه أمر داخلي لا علاقة للفرنسيين بالتدخّل فيه .

وقد قرّر الزعماء أن نظام الحماية لا يحقّق شيئاً للبلاد ، ولا يمكن أن تستفيد منه ، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح .

قدّم الحزب المطالب إلى الملك ، وإلى المقيم العام ، أما الملك فقد أيّد هذه المطالب دون الرجوع إلى السلطات الفرنسية ، وشكّل لجنةً لدراستها ، وعقد مؤتمراً للأعيان ، وعيّن لجنةً للاتصال مع الحزب ، أما المقيم العام الفرنسي فقد كان ردّه بالأمر بإلقاء القبض على زعماء الحزب ، ونفيهم إلى الجنوب ، ووقعت أحداثٌ داميةٌ ، وامتلأت السجون بأبناء البلاد وزعمائهم .

وقدّم المقيم العام « جبريل بيو » كردّة فعل مشروعاً سمّاه إصلاحياً ، ولكن في حدود معاهدة الحماية التي يرفضها المغاربة إذ تتنافى مع سيادة بلادهم ، وردّ عليه حزب الاستقلال ، وبيّن أن هذا المشروع اعتداء على حقوق المغرب إلّا أن المقيم العام قد أصرّ على المشروع ، وأراد فرضه بالقوة ، غير أنه أخفق في ذلك ، وحاول فرضه بالتمويه ففشل ، فاتخذ إجراءاتٍ تعسفيةٍ شديدةٍ ، وقام باعتقال زعماء الحزب ونفيهم ، حيث نُفي « علال الفاسي » إلى (الغابون) و « أحمد بلفريج » إلى جزيرة (كورسيكا) ، و « محمد اليزيدي » إلى (بترت)، و . . . ، وقامت مظاهرات في أنحاء متعددة من البلاد تضامناً مع الحزب وزعمائه ، فقمعها الفرنسيون بعنف ، ونفّذوا حكم الإعدام بعددٍ من الشباب صباح ١٢ ربيع الأول ، ولما رأت فرنسا أن الحركة الوطنية عنيفة ، وأن التعسّف قد يجرّ ويلاتٍ عليها ، لذا فقد غيّرت سياستها ، واستدعت المقيم العام « جبريل بيو » ، واستبدلته بآخر .

بعد الحرب : جاء المقيم العام الجديد « أريك لابون » ، فأمر بإعادة الزعماء المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، والسماح بإصدار صحفٍ عربيةٍ ، وذلك كنوعٍ من سياسة الإرضاء ، أو محاولة الموافقة على السياسة الجديدة ، إذ قدّم مشروعاً سمّاه إصلاحياً أيضاً ، ويعتمد على سياسة نظام اللامركزية بالحكم بصورةٍ يستفيد منه المستعمرون بالحكّام . فمن ناحية الحكم اقترح أن تُجرى انتخابات في المدن والقرى لممثلين في المجالس لها ، على

أهم جزء من الأسرة المغربية ، حيث يقترح المشروع دمجهم مع أبناء المغرب في أسرة واحدةٍ على حدِّ تعبيره ، كما يُعدّ السلطان ملكاً للمعصرين ، أما من الناحية الاقتصادية فقد رسم المقيم العام سياسة بقاء استعمار فرنسا اقتصادياً للمغرب حتى بعد الاستقلال الذي يعدّ أنه آتٍ لا محالة ، فقد حاول أن يؤمّم بعض المناجم [بصفته الاشتراكية] لحساب الحكومة الفرنسية الاستعمارية ، وأن يؤسّس شركاتٍ استعماريةٍ فرنسيةٍ ، وبدأ التأسيس فعلاً .

ردّ حزب الاستقلال على مشروع المقيم العام والذي عارضه الملك أيضاً . رفض الحزب والملك اشتراك الفرنسيين في الحكم في المجالس المنتخبة فهم غرباء عن البلاد ، وليس لهم الحقّ في حكمها ، واقترح كبديل إلغاء معاهدة الحماية العمل في مشروع القاقبة للاستقلال ، وأما في المقترحات الاقتصادية فقد عدّ الحزب مشروع المقيم العام نوعاً من الإقطاع الفرنسي في أرض المغرب ، وأسّس الحزب لجنةً اقتصاديةً لتوجيه المموّلين المغاربة للردّ العملي على المشروعات الفرنسية ، فلما مضى المقيم العام في تأسيس الشركات الفرنسية ، ومنها شركة الطيران ، أسّس الوطنيون شركة « النجوم » للنقل المدني الجوي . وأسّس المقيم العام شركةً للإخراج السينمائي ، فأسّس الوطنيون شركة « استديو المغرب » . .

قام الملك بزيارةٍ لطنجة ، وأتبعها بزيارةٍ لبلاد الريف ، كنوعٍ من التظاهر بتأييد سياسة حزب الاستقلال ، وقد ألقى خطباً ، واستُقبل استقبالاً حافلاً في كلتا المنطقتين ، وكان يعلن في كل كلمة يلقيها وحدة المغرب ، وأن كل أقليمٍ منه جزء لا ينفصل عنه ، وأن المغرب لها شخصيتها العربية والإسلامية لا تحيد عنها ، ولا تتزحزح مهما تعرّضت لعوامل ، وقد أقضّت هذه الزيارات مضاجع الفرنسيين ، وكانوا من قبل قد حاولوا ثنيه عن القيام بهذه الزيارات ، فلم يفلحوا ، وارتكبوا عدة مذابح وجرائم في الدار البيضاء ليحولوا دون قيامه بالزيارة ، فلم ينجحوا .

امتنع الملك عن التصديق على مشروع مرسومٍ خاصٍّ بتأسيس شركةٍ

فرنسية للفحم ، ورفض كذلك التصديق على عددٍ من مشروعات المراسيم التي تهدف إلى تمليك الثروة المغربية للحكومة الفرنسية أو لشركاتٍ فرنسية ، فزاد الموقف تأزماً بين الملك والسلطات الفرنسية الحاكمة ، وزاد أكثر عندما قام الملك برحلته إلى طنجة ، وكلامه عن ضرورة التعاون بين المغرب والجامعة العربية .

غيّرت فرنسا المقيم العام ، وأرسلت مقيماً آخر هو الجنرال «جوان» تحدياً لإرادة الملك الذي كان قد كتب إلى باريس يرجو أن يكون المقيم العام من غير العسكريين . فجاء «جوان» وهو من مواليد الجزائر ، ويرى بشكل صريح أن فرنسا يجب أن تحتفظ بممتلكاتها في شمالي إفريقية بأي ثمن [كنوع من الاشتراكية التي ينتمي إليها ، وتأييداً لسياسة حكومته «وامادية» الاشتراكية التي تحكم فرنسا يومئذ] ، وهو رجل صلبٌ لا يتزحزح عن موقفه ، ويستحيل ثنيه عن فكرةٍ تخطر في باله أو رسمها في ذهنه مسبقاً .

ما أن وصل «جوان» إلى مراكش حتى أخذ يستعمل التهديد ، والمكر والخداع ، ويحاول الإيقاع بين الزعماء ، وبين الشعب بعضهم على بعض ، فقد حاول إقناع بعض العلماء لإصدار فتوى بمخالفة أعمال الملك للشرع ، وحاول تشويه سمعة حزب الاستقلال متهماً زعماءه بأنهم جماعة من المتعلّمين الناقمين العاطلين عن العمل ، ولا يمثلون إلا أنفسهم . وحاول أن يفسد بين العرب والبربر ، وأن يفسد بين السلفية والصوفية ، فقد حرّض عبد الحي الكتاني شيخ الطرق الصوفية للوقوف ضدّ حزب الاستقلال الذي لا يؤيّد الصوفية ، ويعدّ الملك من الذين يدعمون حزب الاستقلال ، وبذا أصبح الكتاني مناوئاً للملك ، وعمل على إصدار منشورات تنال من الأسرة الحاكمة ، وتحمل توقيع اسم حزب مستعار ، تارةً تحمل اسم حزب الله ، وتارةً حزب الإخوان المؤمنين ، ورغب في استصدار مرسوم يمنع فيه من الهتاف بالحرية والاستقلال فيما إذا رأى الملك أو ولي العهد .

حاول حزب الاستقلال التفاهم مع باريس مباشرةً متخطياً الجنرال

«جوان» ، نتيجة إجراءاته التعسفية ، وطريقة المكر والخداع التي يتخلها ، وأسلوب الإيقاع الذي يسلكه ، فسافر وفدٌ من الحزب يتألف من : عمر بن عبد الجليل ، وعبد الكريم جلون ، وأحمد الحمياني ، لشرح الموقف للمسؤولين وللرأي العام الفرنسي ، فلم يظفر الوفد بحاجته . ثم سافر أمين سر الحزب أحمد بلفريج ، فلم يصل إلى نتيجة ، ثم ذهب علال الفاسي ، فأخبر أنه لا أمل بالتفاهم مع أحدٍ من المغاربة مهما كان مركزه بعد أن منح المقيم العام الجنرال «جوان» سلطاتٍ واسعةً ، وأعطي صلاحيات خلع الملك إذا اقتضى الأمر ، فرجع علال الفاسي إلى الرباط ، غير أنه قد رأى أن نشاطه محصور ، ولا بدّ من الانطلاق ، فسافر إلى القاهرة في جمادى الآخرة ١٣٦٦هـ (أيار ١٩٤٧م) ، والتقى هناك بالأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان قد لجأ إلى مصر ، وأنشأ مكتب المغرب العربي ، واستلم محمد الخطابي رئاسته .

وقف الملك من المقيم العام الجنرال «جوان» موقفاً صلباً ، إذ كان يرفض توقيع مشروعات القوانين التي تُعرض عليه ، ويحيلها إلى لجانٍ وزاريةٍ لدراستها ، فكانت هذه اللجان تقترح مشروعات تغاير فكرة المقيم العام وتوافق رغبات الملك ، فيقرّها . ورفض فكرة وزارة مشتركة من المغاربة والفرنسيين ، ومجلس للشورى مشترك ، بل رفض مبدأ اشتراك الفرنسيين أساساً في المجلس والوزارة ، وكاد الأمر يصل إلى القطيعة بين الطرفين ، بل إلى الانكسار .

زيارة فرنسا : خشيت فرنسا أن تقع الواقعة بين الملك وبين المقيم العام «جوان» ، وأن يساند الشعب الملك ، وعندها يصعب رتق ما خرق ، لذا رأت أن تجامل الملك بعض المجاملة لتقريب الشقة بينها وبينه ، وربما يؤدّي هذا التصرّف وما تقوم به بعده من محاولة إيجاد هوةٍ بين الملك وشعبه إلى إخضاع الملك وتأديبه ـ على حسب رأيها ـ وكل من يساندها ويخرج عن إرادتها ، وضرب الشعب بما يستحقّ . دعت فرنسا الملك لزيارتها ، فلبّى

الدعوة ،وسافر في ١٩ ذي الحجة ١٣٦٩هـ (١ تشرين الأول ١٩٥٠م) ، ومعه الوزراء ، والأعيان ، وبعض القادة ، وديوانه الخاص ، وفي اليوم الثاني من أيام وصوله قدّم مذكرة لرئيس الجمهورية طالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية التي فرضتها فرنسا على بلاده ، ورفضت الوزارة الفرنسية مذكرة الملك مع أنها تعرّضت لضغط شديد من السلطات الفرنسية في مراكش ، بل ومن المستوطنين الفرنسيين هناك ، ورأت الوزارة أن على فرنسا أن تتابع الحماية مع إمكانية إجراء بعض الإصلاحات الإدارية التي يمكن أن تدرسها لجنةٌ مغربية - فرنسية .

وانتهت زيارة الملك لفرنسا ، وقبل أن يغادر باريس أعطى رئيس الجمهورية الفرنسي مذكرةً ثانيةً أبدى فيها أسفه لإصرار الحكومة الفرنسية على التمسّك بمعاهدة الحماية ، وتفضيلها مصالح المستوطنين الفرنسيين على كل مصلحة ، بل على أهل مراكش جميعاً ، وطالب مرةً أخرى بمذكرته باستقلال مراكش ، ودعا فرنسا لعقد معاهدة على أساس هذا الاستقلال ، ورجع من غير أن يحقّق شيئاً أو يظفر بحاجة .

وعندما عاد الملك أخذ تهامي الجلاوي يعلن تأييده لفرنسا ، وينتقد موقف الملك من مسايرة حزب الاستقلال ودعمه رغم أنه لا يمثل سوى فئة قليلة من أهل المدن . ولكن أظهر الشعب تأييده للملك ، وظهر هذا خاصةً في الاحتفالات التي أقيمت في البلاد بمناسبة ذكرى جلوس الملك على عرش البلاد ، وإن الأعضاء المنتخبين في مجلس شورى المقيم قد تكلّموا بالثناء على الملك ، وإن العضو « محمد الأغزاوي » قد ألقى كلمة أعلن فيها فشل نظام الحماية ، وطالب بالاستقلال ، فما كان من المقيم العام إلا أن أسكت الخطيب « محمد الأغزاوي » ، ومنعه من متابعة الكلام ، وطرده من القاعة ، فخرج غاضباً محتجاً ، وخرج معه تضامناً « أحمد اليزيدي » ، و« محمد العراقي » ، ثم خرج أكثر الأعضاء المنتخبين ، أما المعيّنون فهم من أنصار السلطة الفرنسية ، وما عيّنوا إلا لهذه الصفة ، وقد انطلق الذين خرجوا من القاعة إلى

قصر الملك ، فاستقبلهم بحفاوة ، واستمع منهم .

وعاد الفرنسيون إلى التهديد ثانيةً ، وكان المقيم العام الفرنسي في رحلة إلى أمريكا ، فقبل أن يغادر مراكش مرّ على الملك ، كمودع حسب الأعراف السياسية ، إلا أنه قدّم له إنذاراً يطلب منه فيه :

١ - طرد أعضاء ديوان الملك .

٢ - طرد بعض كبار الموظفين .

٣ - التخلّي عن حزب الاستقلال ، وعن تأييده ومساعدته .

٤ - توقيع مشروعات المراسيم المجمّدة .

وأنذره أنه في حالة رفضه هذه البنود فما عليه إلا أن يتنازل عن العرش ، أو تخلعه فرنسا بالقوة ، وتشهّر به ، وسافر المقيم العام ، وعاد فوجد الملك على حاله لا يتزحزح عنها أبداً ، فجدّد إنذاره ، فلم يتغيّر شيء ، واستمرّ الملك على سياسته الأولى ، غير أن القوات الفرنسية قد قامت بتهديد عملي ، إذ احتلّت المدن الرئيسية ، وحاصرت قصر الملك في تاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (٢٤ شباط ١٩٥٢م) ، فاضطرّ الملك إلى عزل أعضاء ديوانه ، وعزل رئيس جامعة القرويين في مدينة فاس ، وتوقيع بعض المراسيم التي سبق أن رفض توقيعها ، كما أصدر بياناً في اليوم التالي أعلن فيه أنه فوق الأحزاب ، وشجب أعمال العنف والانقسامات المخالفة للدين الذي يأمر بعدم الفرقة ، وأكّد صداقته لفرنسا .

كانت جامعة الدول العربية قد بحثت في دورتها العادية أوضاع المغرب ، واستنكرت الأعمال التي تقوم بها فرنسا هناك . وكان مندوب جريدة الأهرام المصرية زائراً لمدينة الرباط في تلك الأيام ، فأعلن له الملك أنه رضخ لتنفيذ ما قام به مكرهاً ، ونشرت الجريدة الخبر ، فكان له أسوأ الأثر في نفوس المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي أجمع .

وقامت بعض ردود الفعل الداخلية ، لكن لم تكن على المستوى

المطلوب ، إذ احتفل حزب الاستقلال في طنجة في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ (٢٢ آذار ١٩٥٢م) بمناسبة ذكرى تأسيس الجامعة العربية ، أو ما يُعرف خطأً بعيد جامعة الدول العربية ، فقام بمظاهرة ضخمة بهذه المناسبة ، ورُفعت فيها أعلام الدول الإسلامية المستقلّة ، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية الأخرى ، إظهاراً لارتباطها بها .

قضية المغرب في الأمم المتحدة : خرجت قضايا المغرب عن إطارها المحلي، وترددت أصداؤها في أكثر الدول الإسلامية ، وعرضت كتلة الدول الآسيوية ـ الإفريقية القضية على هيئة الأمم المتحدة أثناء اجتماعها في باريس ، غير أن الجمعية العمومية قرّرت تأجيل النظر فيها ، إذ أن الكتلة الآسيوية ـ الإفريقية رغم كثرة عدد أصواتها في الهيئة إلا أن أثرها الحقيقي ضعيف ، والأثر الفعلي للدول الكبرى رغم قلة عدد أصواتها نسبياً . وأن الدول التي تسمّى دول عدم الانحياز ليست في الواقع كذلك ، فإن أكثرها منحاز ، ومضطرٌ للالتزام بما تمليه عليه الدول العظمى المرتبطة بها سياسياً أو اقتصادياً أو مصلحة أو .....

أن الخريف ، وجاءت ذكرى جلوس الملك محمد الخامس على عرش المغرب ، فاحتفل حزب الاستقلال بهذه المناسبة ، وشاركت وفود البلدان العربية ، وتكلّم بعضها . وفي المناسبة نفسها أعلن الملك في الرباط ضرورة إلغاء معاهدة الحماية ، وطالب الشعب بالهدوء ، وذكّرهم أن المطالبة تكون بالهدوء ، وتُنال بالرضا .

وبدّلت فرنسا المقيم العام ، وجاء المقيم الجديد « أغوستين غيوم » في ٢٨ ذي القعدة ١٣٧١هـ (١٨ آب ١٩٥٢م) .

وتجمّعت الأحزاب الوطنية في ١٤ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١١ كانون الثاني ١٩٥٢م) ، وشكّلت جبهةً وطنيةً واحدة وقدّمت مذكرةً إلى الملك ، هي المذكرة نفسها التي قدّمتها قبل ثمان سنوات في اليوم نفسه .

بدأت بعض الأمصار الإسلامية تتجاوب مع الأصداء التي تصل إليها من المغرب ، وتتفاعل معها ، إذ قدّمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى فرنسا على الأعمال التي تقوم بها فرنسا في المغرب ، وطالبت حكومة الأردن الولايات المتحدة بالتدخّل في الأمر ، وقامت مظاهرات صاخبة في باكستان ولبنان ضدّ فرنسا وجرائمها في المغرب ، واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ (١٣ آذار ١٩٥٢م) ، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا ، وإثارة القضية في الأمم المتحدة ، ورُفعت مذكرة احتجاج فعلاً من السعودية ، ومصر ، والأردن ، وسوريا ، غير أن الحكومة الفرنسية قد رفضت تلك المذكرة وردّتها .

قوي موقف الملك بعد أن رأى ذلك التأييد في الداخل وفي الخارج ، فبعث في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ مذكرةً إلى رئيس الجمهورية الفرنسية أيّد فيها المطالب الوطنية بالاستقلال وإلغاء معاهدة الحماية ، فرفضت الحكومة الفرنسية المذكرة والمطالب الوطنية ، وتقدّمت بعروض جديدة ، غير أن الملك قد رفضها أيضاً ، وأصدر في أوائل رجب من عام ١٣٧١هـ بياناً بيّن فيه أوجه الخلاف بين الملك والشعب المغربي من جهة وبين السلطات الفرنسية من جهة ثانية .

قدّمت العراق مذكرةً إلى هيئة الأمم المتحدة ، وطلبت فيها عرض قضية المغرب عليها ، وأيّد العراق ثلاث عشرة دولة إسلامية ، وأقرّت اللجنة التوجيهية صفة الاستعجال للقضية ، وناقشت اللجنة السياسية موضوع المغرب ، ورفضت مشروعاً عربياً ، وأقرّت مشروعاً تقدّمت به دول أمريكا اللاتينية مرن المفهوم ، ووافقت عليه اللجنة العمومية بأكثرية خمسةٍ وأربعين صوتاً .

انفراج الأزمة باشتدادها : أعلن حزب الاستقلال واتحاد النقابات في المغرب الإضراب العام تضامناً مع تونس التي أضربت بسبب مقتل « فرحات حشّاد » على أيدي السلطات الفرنسية ، فاستغلّ الفرنسيون هذه الفرصة بالإضرابات ، وقاموا بمذبحةٍ في مدينة الدار البيضاء ذهب ضحيتها أربعة

الاف مواطن ، كما اعتقلوا زعماء حزب الاستقلال ورؤساء اتحاد نقابات المغرب ، وأعلنوا حلّ حزب الاستقلال ، وعطّلوا الصحف العربية ، وقاموا بإجراءاتٍ تعسفيةٍ كثيرةٍ ، ثم ألزمت الكثير من الوجهاء والقادة على التوقيع على عريضة تطالب بخلع الملك لمعارضته الإصلاحات التي تحتاج إليها أجهزة الدولة والإدارات ، لأن ثقافته عصرية (علمانية) تخالف تعاليم الإسلام السمحة ، ولذا فهو لا يصلح أن يكون مرجعاً في الأمور الدينية ، ويجب خلعه ، وذلك في تاريخ ١٧ رمضان ١٣٧٢هـ (٣٠ أيار ١٩٥٣م) .

وعقد « تهامي الجلاوي » مؤتمراً في ٣ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) الهدف منه معاداة الملك ، وقد أعلن في هذا المؤتمر خلع الملك ، وكانت فرنسا قد قررت التخلّص من الملك بأية صورةٍ من الصور ، وإنما أخذت تمهّد لذلك ، وتقوم بالمقدّمات ، وفي التاسع من شهر ذي الحجة من عام ١٣٧٢هـ أي يوم الوقوف بعرفة قدّم المقيم العام الفرنسي « أغوستين غيوم » وثيقةً للملك تتضمن اختياره بين التنازل عن الملك أو النفي ، غير أن الملك قام بتمزيق الوثيقة ، وألقى بها ، وفي اليوم التالي صبيحة عيد الأضحى ١٠ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (٢٠ آب ١٩٥٣م) جاءت قوةٌ من القوات الفرنسية ، واعتقلت الملك وأفراد عائلته ، ونقلتهم إلى المطار ، حيث أقلّتهم طائرة إلى (أجاكسيو) عاصمة جزيرة كورسيكا ، ثم بعدئذٍ نُقلوا إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي في شرق إفريقية ، ونُصّب مكانه أحد أفراد أسرته وهو محمد بن عرفة .

تفاقم الوضع ، ولم يعد هناك من حلٍّ يرضي أحد الطرفين إلاّ بتحقيق مبتغاه ، فإما أن يحصل المغاربة على الاستقلال ، وتتراجع فرنسا عن موقفها ، وتتخلّ عن المغرب وتنسحب ، وإما أن تصرّ على موقفها ، وتتشبّث بالأمر ، وتفتك بأكثرية السكان ، ويبدو من أول الأمر أن الأحداث كانت تجري لمصلحة الموقف الأول ، إذ تضافر الشعب كلّه إلاّ قليلاً منه ، وهبّ لتأييد الملك ، وأبدى تمسّكاً به ، والعمل على إعادته ، وامتاز المنافقون والعملاء عن

الصادقين بالعمل لبلدهم .

وانطلق المخلصون ولم يستمعوا إلى طلب بعض الزعماء بالهدوء خوفاً من موجة النقمة العارمة المرتقبة ، ولم يرعووا إلى أحد ، ولم يعد أحدٌ يقبل بفكرة الحل السلمي والمفاوضة ، والعمل السياسي . وانقضّ الثائرون على عددٍ كبير من المتعاونين مع فرنسا ، والموالين لها ، والذين ينادون بالتفاهم معها ، ففتكوا

٥٣م .

وتجاوز الأمر منطقة الحماية الفرنسية ، ووصل إلى منطقة الريف حيث الحماية الإسبانية ، إذ اجتمعت القبائل ، وعقدت مؤتمراً في ١٦ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤م) حضره المندوب السامي الإسباني الجنرال « غارسيا » ، وقد أعلن الحاضرون تأييد الملك محمد الخامس ، واستنكار ما أقدمت عليه فرنسا من اعتقال ونفي لرمز بلاد المغرب .

وفي منطقة الحماية الفرنسية جرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة المنصّب من قبل الأعداء ، ولعددٍ من البارزين في تعاونهم مع السلطات الفرنسية ، وقاطع السكان البضائع الفرنسية تلقائياً ، وزادت الاضطرابات ، ونتيجة للأعمال المعادية للفرنسيين كان لا بدّ من تخطيط وتنظيم ، وتدبير للموضوعات والمراقبة ، فنشأ عن ذلك جيش التحرير السري الذي استطاع أن يقوم ببعض الأعمال الناجحة في الإغارة على ثكنات الجيش الفرنسي ، وعلى بعض مؤسساتهم ، ومراكز الشرطة ، وتجاوز الأمر فوصل إلى بعض أفرادهم .

التراجع الفرنسي : أمام السيل الشعبي الجارف ، والتأييد الدولي ، واستنكار الأعمال الفرنسية ، والجرائم التي تقتلها النفوس الكريمة ، كان لا بدّ من التراجع .

بدأ التراجع بتغيير المقيم الفرنسي العام ، إذ جاء « فرنسيس لاكوست » ، ولكن ذلك لم يجد شيئاً ، رغم كثر التصريحات التي فيها شيءٌ من محاولة إعطاء الاطمئنان للشعب ، وعادت الدول الإسلامية إلى عرض مشكلة

المغرب على الأمم المتحدة ، ولكن حزب الاستقلال أصرّ على رفض أي حلّ في ظل السلطان المنصّب محمد بن عرفة .

فكّرت فرنسا بالموضوع ، فرأت أن السلطان المنصّب ليس إلاّ دمية تحركها هي ، ولا يستطيع أن يتصرّف في أي أمرٍ حتى يرجع إليها إذ لا رأي له ، فلا فائدة منه أبداً فمنصبه ودونه سواء ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فهو مكروهٌ من الشعب ، بل يعدّه عدوه ما دام قد قبل المنصب مكان الذي يرغبه الشعب ويؤيّده ، وما دام الملك الشرعي قائماً لا داعي لوجود هذا ، ثم إنه مفروضٌ على الرعية فرضاً ، ومن قبل الأعداء ، وبعد هذا فهو من أسرة الملك الشرعي ، لذا لا يمكن إقناع السكان بابن عرفة أبداً .

الدول غير راضية عن تصرّف فرنسا : الدول الإسلامية تضامناً مع المغرب لرابط العقيدة ، فالمغرب جزء من ديار الإسلام ، ومصر إسلامي له مكانته . دول المعسكر الشرقي منافسةً لدول المعسكر الغربي ، ومتاجرةً بمحاربة الاستعمار ، وأنها مع الدول المستضعفة ، وتمهيداً لمدّ جذورٍ لها هناك وبذر الأفكار الشيوعية . الدول الاستعمارية خوفاً على مواقعها التي تتشبّث بها ، وإحدى هذه الدول فرنسا بالذات حيث تتوقّع انتقال الحركات إلى البلدان الإفريقية الأخرى ، وخاصةً المجاورة لمراكش ، والواقع أن تونس قد تحرّكت المقاومة فيها ، وأرض الجزائر قد التهبت بالثورة ، وتصل إليها المساعدات من الدول الإسلامية ، وإن كانت على نطاقٍ ضيّق ، ولا تزال من نوع الأسلحة القديمة المنشقّة من الجيوش إلاّ أنها صالحة لرجال الثورة ، وليس غريباً إن عمّ البركان بلاد المغرب كلها أن ترفع راية الجهاد ، وتنطلق من مختلف أرجاء الأمصار الإسلامية . ولكن يجب أن تأخذ دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموضوع بالدرجة الأولى فهي سيدة الدول الغربية ، ومعسكر شمالي الأطلسي ، وأقوى دول العالم ، ولا شكّ فإن لموقفها دوراً حاسماً في القضية .

في هذا الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى جاهدةً لتحلّ محلّ إنكلترا وفرنسا وبقية الدول الغربية في مستعمراتها ، لتزداد قوّة إلى قوتها ، ولتضعف

الدول الغربية أمامها ، فتبقى زعيمتها ، وتدور الدول في فلكها ، كما تدور الدول الشيوعية في فلك روسيا ، فيصبح الحلف أكثر تماسكاً ما دام الذي يجيء جهة واحدة ، وليست جهات متعددة ، والرأس فيه واحد ، وليس عدة رؤوس ، وفي الوقت نفسه لا يضيع أي شيءٍ على المعسكر ، فما كان بأيدي هذه الدول متفرّقاً أصبح بأيدٍ مجتمعاً ، وعوضاً من أن يصبّ في عدة مصبّات يصبّ في مكانٍ واحدٍ .

حلّت الولايات المتحدة الأمريكية محلّ حلفائها بعد انقلاباتٍ عسكريةٍ أو تغييراتٍ اقتصاديةٍ ، وكلما كان النفوذ السابق أكثر رسوخاً كانت الصعوبة في التغيير قائمة ، أما هنا فالوضع مختلف إذ لا نفوذ لأي دولةٍ أجنبيةٍ في المغرب ، والدولة ذات السيطرة هي فرنسا ، وبلاد المغرب شعباً وملكاً على خلافٍ كبيرٍ معها ، وقنوات التفاهم مسدودة بين الطرفين ، بل قُصمت وكُسرت ، فالأمر لا يحتاج إذن إلاّ إلى التفاهم مع ملك المغرب لأخذ مكان الصدارة أو حقّ الأفضلية بين الدول الأجنبية في المشروعات الاقتصادية ، والتفاهم السياسي ، وتبادل الخبرات ، وما إلى ذلك من مصطلحات تستعمل في قاموس الاستعمار ، وسيتمّ هذا دون تفاهم مسبق ما دام الخلاف قائماً بين سكان البلد المستضعف وبين الدولة المسيطرة وذات النفوذ الأسمى ، وليس على الولايات المتحدة سوى الوقوف بجانب المغرب ، والضغط على فرنسا لتغيّر من سياستها ، وتتخذ الحكمة ، وتنسحب من الميدان ، إذ يستحيل التفاهم ، ولا داعي لإثارة الرأي العام العالمي ضدّ دول الحلف ، ولا لاستغلال الشيوعية هذه الموضوعات لمحاربة معسكر الغرب .

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها ، وما كان على فرنسا إلاّ أن تخضع ، وقد غلّقت المنافذ أمامها ، فجيش التحرير يغير على المواقع الفرنسية في داخل المغرب ، والمستوطنون الفرنسيون يتعرّضون للخطر ، ويخشون على أنفسهم ، وأعوانها لا يجرؤون على الظهور ، وصنيعتها السلطان لا رأي له ، وليس في الشعب من يرغب به سلطاناً ، والنيران تشتعل في

المناطق المجاورة للمغرب ، وتلتفّ حول الفرنسيين من كل ناحية تزيد حرقهم ، والرأي العام يستنكر تصرّفاتها ، والشيوعية تفضح مواقف المستعمرين استغلالاً ولمصلحتها ، وفوق كل هذا يأتي الضغط الأمريكي عنيفاً قاسياً .

رضخت فرنسا للأمر ، واتصلت مع الملك محمد الخامس في منفاه ، ووقعت اتفاقية مغربية ـ فرنسية في (إكس لي بان) في شهر ذي الحجة ١٣٧٤هـ (آب ١٩٥٥م) حددت فيها كيفية عودته إلى بلاده ، ثم صدر تصريح مشترك من الملك ومن فرنسا في تاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) ، وهو ما عُرف بتصريح « سان كلو » ، واعترفت فيه فرنسا باستقلال مراكش ، وإقامة حكم ملكي دستوري فيها ، وفي غرة ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) حطّت الطائرة في مطار (سلا) شمال الرباط تقلّ الملك محمد الخامس وعائلته ، وقد أعيد إلى عرشه ، وحُمل الصنيعة محمد بن عرفة إلى طنجة .

وبعد مدة سافر محمد الخامس مع وفد وزاري إلى مدريد حيث وقّع مع إسبانيا على تصريح يلغي الحماية الإسبانية على منطقة الريف ، وذلك في تاريخ ٦ شعبان ١٣٧٥هـ (٧ نيسان ١٩٥٦م) ، وبذلك توحّدت الأقسام الرئيسة ، وإن بقيت جيوب إسبانية في بلاد المغرب مثل : طرفايا ، وإفني ، وسبتة ، ومليلة ، و . . . ، إضافةً إلى الصحراء المغربية .

وفي ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٧ كانون الأول ١٩٥٥م) عُهد إلى مبارك البكاي ـ وهو من المستقلين ـ بتشكيل وزارة ائتلافية[1] ، ضمت أربعة

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مبارك البكاي : رئيساً للحكومة	مستقل
٢ ـ محمد الزغاري : نائباً لرئيس الحكومة .	مستقل .
٣ ـ الحسن اليوسي : وزيراً للداخلية .	مستقل ، حتى ٢٤ رمضان ١٣٧٥هـ .
٤ ـ عبد الملك فرج : وزيراً للصحة .	مستقل

من المستقلين ، منهم رئيس الحكومة ، ونائبه ، ووزير الداخلية ، ووزير الصحة ، وبعد خمسة أشهر تخلّ وزير الداخلية عن حقيبته ، كما ضمّت تسعة من حزب الاستقلال ، ثم أضيف إليهم أحمد بلفريج وزيراً للخارجية ،

٥ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعدل .	من حزب الاستقلال
٦ ـ أحمد بن منصور : وزيراً للزراعة .	من حزب الاستقلال .
٧ ـ أحمد اليزيدي : وزيراً للصناعة والتجارة .	من حزب الاستقلال .
٨ ـ محمد الدويري : وزيراً للأشغال العمومية .	من حزب الاستقلال .
٩ ـ محمد الفاسي : وزيراً للتعليم .	من حزب الاستقلال .
١٠ ـ عبد الله إبراهيم : وزيراً للأنباء والسياحة .	من حزب الاستقلال
١١ ـ المختار السوسي : وزيراً للأحباس .	من حزب الاستقلال .
١٢ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للدولة .	من حزب الاستقلال . ثم وزيراً للداخلية بالنيابة في ٢٤ رمضان ١٣٧٥هـ .
١٣ ـ عبد الرحيم بوعبيد : وزيراً للدولة .	من حزب الاستقلال .
١٤ ـ عبد القادر بن جلون : وزيراً للمالية .	من حزب الشورى والاستقلال .
١٥ ـ التهامي الوزاني : وزيراً للإنتاج الصناعي والمعادن .	من حزب الشورى والاستقلال .
١٦ ـ محمد بن بوشعيب : وزيراً لشؤون التعمير والسكن .	من حزب الشورى والاستقلال .
١٧ ـ أحمد بن سودة : وزيراً للشبية والرياضة .	من حزب الشورى والاستقلال .
١٨ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .	من حزب الشورى والاستقلال .

١٩ ـ وفي ١٢ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ عُيّنَ ليون بن زاكين وزيراً للبريد والبرق والهاتف ، وهو يهودي .

وفي ١٦ رمضان ١٣٧٥هـ (٢٦ نيسان ١٩٥٦م) دخل الوزارة :

٢٠ ـ أحمد بلفريج : وزيراً للخارجية ، وهو من حزب الاستقلال .

٢١ ـ أحمد رضا كديرة : وزيراً للدولة ، ثم وزيراً للدفاع في ١٦ رمضان ١٣٧٥هـ .

فأصبحوا عشرة ، وخمسة من حزب الشورى والاستقلال ، وعضواً من حزب الأحرار المستقلين ، وهو أحمد رضا كديرة ، هذا بالإضافة إلى أحد اليهود ، وهو ليون بن زاكين وزير البرق والبريد والهاتف . وتسلّم الوزراء مناصبهم ، وحلّوا محلّ المديرين الفرنسيين الذين كانوا الوزراء الفعليين في كل عهد الحماية .

واستمرّت المفاوضات بين الطرفين ، وانتهت بصدور بيان « وثيقة الاستقلال »[1] في تاريخ ٢٠ رجب ١٣٧٥هـ (٢ آذار ١٩٥٦م) الذي أعلن فيه إلغاء الحماية ، واستقلال المغرب ، ووحدة أراضيه .

أما في الداخل فإن حزب الاستقلال بدأ يهاجم الحكومة ، وينعت كل حسنة لوزرائه ، ويدعو إلى تشكيل حكومة استقلالية غير أن رئيس الوزراء مبارك البكاي رغم هذا كله لم يقدّم استقالة حكومته حتى وقعت أحداث مكناس احتجاجاً على اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين الخمسة في ١٨ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦م) ، لأن هؤلاء الجزائريين كانوا ضيوفاً عند الملك ، لذا عدّها اعتداء على عرشه وعلى السيادة المغربية ، كما أن الطائرة الفرنسية المقاتلة قد تصدّت لطائرة تجارية ترفع العلم المغربي .

---

(1) طالبت فرنسا بتمثيل جميع القوى في وفد المفاوضات ، فتشكّل الوفد على النحو الآتي :

محمد المقري (الصدر الأعظم) ، التهامي المقري ، محمد الناصري ، ويمثلون المخزن (قصر السلطان محمد الخامس) .

الحلاوي باشا المكي بن حبون ، ويمثلان المخزن (قصر ابن عرفة) .

محمد الزيدي ، عمر عبد الجليل ، عبد الرحيم بوعبيد ، المهدي بن بركة ، محمد بوشة ، محمد الدويري ، ويمثلون حزب الاستقلال .

مبارك البكاي ، محمد الزغاري ، الفاطمي بن سليمان ، أحمد بركاش . ويمثلون المستقلين .

عبد الحميد الكتاني ، جواد الصقلي ، حماد العراقي . ويمثلون العلماء .

أوكونورين ، كوس ، لوكير ، ويمثلون المستوطنين الفرنسيين .

حاك دعان ، ليون بن زاكين . ويمثلان اليهود .

ونتيجة المفاوضات وُقّعت وثيقة « اكس ليبان » .

أخذ الملك يسعى لإطلاق الزعماء المختطفين ، غير أن الحكومة الفرنسية أصرّت على اعتقالهم ، واضطرّ الملك عندها لسحب سفيره من باريس .

وقدّم مبارك البكاي استقالة حكومته في ٢٢ ربيع الأول (٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦م) .

وكان في هذا العام ١٣٧٥هـ قد انتهت مشكلة الريف ، إذ ألغيت الحماية الإسبانية ، وتوحّد مع مراكش في ٦ شعبان ١٣٧٥هـ (٧ نيسان ١٩٥٦م) ، وكذلك فقد استعادت المغرب في العام نفسه طنجة بعد أن كانت تحت إدارة دولية منذ عام ١٣٤١هـ .

الاستقلال

حصلت المغرب على الاستقلال رغم محاولة فرنسا التمسك بنفوذها، غير أن التأييد العالمي، وخاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية قد ألزمها بالانسحاب، وجعلها توافق على الاستقلال مُكرهةً، وكان هذا في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية على بسط نفوذها مكان نفوذ حلفائها: فرنسا، وإنكلترا، لتجعلهما تدوران في فلكها مع بقية حلفائها من الدول الغربية، ليكون الحلف الأطلسي أكثر تماسكاً وترابطاً بقيام رأسٍ واحدٍ له، فإن ذلك أفضل من وجود عدة رؤوس قد تختلف فيما بينها، أو تتباين وجهات نظرها، وعندها يبدو شيءٌ من التخلخل نسبياً.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لتحقيق هذا الغرض إلى الضغط الاقتصادي أو إلى الانقلابات العسكرية إن تعذّر الضغط الاقتصادي، وقد جاءت هنا مكان فرنسا تلقائياً، واستمرّ التعاون بين الدولتين، والتبادل الاقتصادي، وهذا ما حمى المغرب من قيام انقلاباتٍ عسكريةٍ ليحلّ نفوذٌ على نفوذ دولةٍ أخرى، كما حدث في كثيرٍ من بلدان ما يُسمّى بالعالم الثالث، والتي كانت السيطرة فيها للنفوذ الإنكليزي أو الفرنسي أو البلجيكي أو الهولندي أو الإيطالي أو غيرها، ولذا عاشت المغرب في شبه استقرارٍ لما سبق أن ذكرنا، واستطاعت أن تقوم ببعض المشروعات الإنمائية، وإذا كانت قد حدثت بعض المحاولات سواء أكانت ذاتيةً محليةً أم ذات مصدر دفعٍ خارجي، فإنها لم

تحصل على ما تريد لثبات الوضع واستقراره على دعائم قويةٍ.

كانت المغرب لا تزال بحاجةٍ إلى فرنسا، إذ تتلقى منها مساعداتٍ لتغطية الميزانية، إضافة إلى أنها بحاجةٍ إلى بعض البضائع الفرنسية، وفي الوقت نفسه فإن فرنسا سوقٌ لعددٍ من المنتجات الزراعية المغربية، واستمرّ هذا مدّةً، حتى غطّت الولايات المتحدة ذلك، وحلّت محلّ فرنسا، ومع ذلك بقيت العلاقات حسنةً بين المغرب وفرنسا، والتبادل التجاري قائماً، وتتجه أفواجٌ من العمال المغاربة للعمل في فرنسا. ولا تزال الثقافة الفرنسية واللغة لها مكانتها في المغرب كما لها أنصارها ومؤيدوها، ولا تبالي الولايات المتحدة بموضوع اللغة والثقافة، وإنما يهمّها العامل الاقتصادي، وتعدّه المفتاح الأساسي للتيار السياسي.

وفي ٢٤ ربيع الأول من عام ١٣٧٦هـ (٢٨ تشرين الأول ١٩٥٦م) عُهد إلى مبارك البكاي بإعادة تأليف الوزارة[1]، فتشكّل وزارة ائتلافية من:

---

(1) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ مبارك البكاي: رئيساً للحكومة. مستقل.
٢ ـ محمد زغاري: وزيراً للدفاع. مستقل.
٣ ـ عبد الملك فرج: وزيراً للصحة. مستقل.
٤ ـ ليون بن زاكين: وزيراً للبريد والبرق والهاتف. يهودي.
٥ ـ أحمد بلفريج: وزيراً للخارجية. من حزب الاستقلال.
٦ ـ عبد الكريم بن جلون: وزيراً للعدل. من حزب الاستقلال.
٧ ـ إدريس المحمدي: وزيراً للداخلية. من حزب الاستقلال.
٨ ـ عمر عبد الجليل: وزيراً للزراعة. من حزب الاستقلال.
٩ ـ عبد الرحيم بوعبيد: وزيراً للاقتصاد الوطني. من حزب الاستقلال.
١٠ ـ محمد الدويري: وزيراً لشؤون التعمير والسكن. من حزب الاستقلال.
١١ ـ محمد الفاسي: وزيراً للثقافة والرياضة. من حزب الاستقلال.
١٢ ـ عبد الله إبراهيم: وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية. من حزب الاستقلال.
١٣ ـ أحمد رضا كديرة: وزيراً للأنباء والسياحة. من حزب الأحرار المستقلين.
١٤ ـ رشيد ملين: وزيراً للوظيفة العمومية. من حزب الأحرار المستقلين.

حزب الاستقلال ، حيث مُثّل بثمانية أعضاء ، ومن حزب الأحرار المستقلّين ، وقد مُثّلوا بعضوين ، وأخذ المستقلّون أربع حقائب منها رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع التي أصرّ السلطان على تسليمها لمستقلّ . ورفض حزب الشورى والاستقلال قبول الائتلاف ، إذ رأى أن الحقائب الوزارية التي أسندت إلى أعضائه لا تتناسب مع حجمه السياسي ، إضافةً إلى الهجوم الذي شُنّ عليه نتيجة آرائه حيث عارض حلّ « كاديما » الصهيونية عندما اقترح في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٧٥هـ (١ تموز ١٩٥٦م) ، ولكن هذا لم يكن لينفرد به حزب الشورى والاستقلال ، فقد كان في الحكومة وزيرٌ يهوديٌ ، وهو ليون بن زاكين ، وزير البرق والبريد والهاتف ، وقد كان يتعامل مع اليهود في فلسطين كما أن عبد القادر بن جلون أحد وزراء حزب الاستقلال قد طالب بمشاركة اليهود في الحكم .

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٥٧م) جرى تمرّدٌ قام به عامل (قصر السوق) ، ومدّ يده للقوات الفرنسية ، وكان محمد الخامس في زيارةٍ رسميةٍ لفرنسا ، وقد أناب عنه وليّ عهده الحسن ، وكانت فرنسا تساعد هذ التمرّد ، على أمل إبقاء قواتها في المغرب ، هذا من ناحية ، ومن ناحيةٍ ثانيةٍ فإنها تريد تهديد الملك لوقف تأييده للثورة الجزائرية . وعرض الحسن موضوع التمرّد على مجلس الوزراء ، فاختلف المجلس في الوسيلة التي يستخدمونها للقضاء على التمرّد ، وعندها قرر الحسن ـ نائب الملك ـ استعمال السلاح ، وأرسل القوة اللازمة ، فاعترضت المدرعات الفرنسية القوة المغربية . وفي الوقت نفسه أرسل وفداً مؤلّفاً من الوزير المستشار بمجلس التاج الحسن اليوسي مع أحد أعضاء المجلس ، وأعلن مرسومٌ بعزل العامل المتمرّد « عدي ويهي » ، وتعيين ضابطٍ مكانه . ووصلت القوات المغربية إلى مكان التمرّد صباح ٢٣ رجب ١٣٧٦هـ (٢٢ شباط ١٩٥٧م) ، ودخلت دون أي مقاومة ، واعتذر العامل ، ومع ذلك فقد اعتُقل ونُفي .

وفي ١٩ شوّال ١٣٧٧هـ (٨ أيار ١٩٥٨م) أصدر الملك ميثاقاً ، وعد

في الشعب بإقامة مؤسسات دستورية ، وأنه سيتخلّى عن إقامة التنظيمات التي تمثّل القبائل إذا ظهر عدم صلاحها ، وأنه سيبدأ بانتخاباتٍ للمجالس البلدية والقروية ، ثم سيعمل على تشكيل مجلسٍ وطنيٍّ جديدٍ ، يضمّ بعض أعضاء المجالس البلدية والقروية المنتخبة ، والباقي سيقوم الشعب بانتخابهم .

وفي ٢٣ شوّال ١٣٧٧هـ (١٢ أيار ١٩٥٨م) كلّف الملك أحمد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال بتشكيل حكومةٍ منسجمةٍ بعدما قدّم مبارك البكاي استقالة حكومته عندما قدّم عمر عبد الجليل استقالته وزراء حزب الاستقلال من الحكومة في الرسالة التي رفعها إلى الملك ، وفيها أيضاً انتقاد رئيس الحكومة ، وعدم إمكانية وزراء الحزب العمل معه .

وإذا كانت هذه الوزارة[1] بأكثريتها من حزب الاستقلال ، إذ شملت ثمانيةً من الحزب من أصل عشرة وزراء ، وقد كان الوزيران الآخران من المستقلّين ، واختُلف في وزير الداخلية مسعود الشبكر .

وعندما عيّن الملك المجلس الوطني الاستشاري لم يضمّ هذا المجلس

---

(١) شكّل أحمد بلفريج حكومته على النحو الآتي :

١ ـ أحمد بلفريج : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية . من حزب الاستقلال .
٢ ـ عبد الرحيم بوعبيد : نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للاقتصاد الوطني . من حزب الاستقلال .
٣ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعدل . من حزب الاستقلال .
٤ ـ مسعود الشبكر : وزيراً للداخلية . مستقل .
٥ ـ أحمد اليزيدي : وزيراً للدفاع . مستقل .
٦ ـ محمد الدويري : وزيراً لشؤون التعمير والسكنى . من حزب الاستقلال .
٧ ـ عمر عبد الجليل : وزيراً للشبيبة والرياضة . من حزب الاستقلال .
٨ ـ محمد عواد : وزيراً للبريد والبرق والهاتف . من حزب الاستقلال .
٩ ـ عبد الملك فرج : وزيراً للصحة . مستقل .
١٠ ـ البشير بن العباس : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية . مستقل .

سوى عشرة أعضاء من حزب الاستقلال، وستة من حزب الشورى والاستقلال من أصل ستة وسبعين عضواً، حيث كان الآخرون من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يدلّ على أن الملك لم يقبل بوجود حزبٍ واحدٍ في البلاد، هو حزب الاستقلال، وهو ما كان يخطط له هذا الحزب. ولم يطل عهد هذه الوزارة التي أكثريتها من حزب الاستقلال، إذ قدّمت استقالتها بعد سبعة أشهر ونصف من تشكيلها، وتشكّلت وزارةٌ جديدةٌ ارتفع فيها عدد المستقلّين إلى ما يقرب من عدد وزراء حزب الاستقلال، هي وزارة عبد الله بن إبراهيم.

قامت مظاهراتٌ عماليةٌ، وساهم فيها عمال الحكومة، فتصدّى رجال الشرطة لهذه المظاهرات في الرباط والدار البيضاء، وحدثت فوضى، وتوقّف الإنتاج، واستاء زعماء العمّال الذين يؤيّدون حزب الاستقلال على تصرّف حكومتهم هذا التصرّف غير الطبيعي في نظرهم، لذا فقد تركوا مسؤولياتهم في لجان الحزب، وكان عبد الله إبراهيم الناطق باسم الحركة العمّالية وزيراً للأنباء والسياحة في وزارة مبارك البكاي الأول ممثلاً لحزب الاستقلال، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد بلفريج وأخذ المهدي بن بركة عضو حزب الاستقلال البارز، والمسؤول عن صحيفة الحزب يهاجم الأرستقراطية الفكرية، ويقصد رئيس الحكومة أحمد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال، فما كان من رئيس الحكومة إلا أن أوعز إلى بعض رجال الحزب باحتلال مكاتب جريدة الحزب، وإبعاد المهدي بن بركة عن توجيهها، وأخذ الانشقاق في الحزب يظهر، وحدثت صدامات في البادية بين أعضاء الحزب ممن يوالي علال الفاسي ومن يؤيّد عبد الله إبراهيم الذي احتجزته الشرطة، أما المهدي بن بركة فقد ذهب خارج البلاد مسافراً إلى يوغسلافيا والصين.

حاول عبد الرحيم بوعبيد ـ نائب رئيس الحكومة، ووزير الاقتصاد الوطني ـ عضو حزب الاستقلال ـ التوسّط، فلم يفلح، لذا قدّم استقالته من الحكومة.

وكلّف الملك أن يتوسّط علال الفاسي ـ رئيس الحزب ـ بصفته القيادية والزعامية بين الطرفين، فلم يفلح، حيث اقترح أن يقوم رئيس الحكومة أحمد بلفريج بإدخال تعديل في حكومته حيث يتسلّم:

عبد الله إبراهيم وزيراً للداخلية.
مهدي بن بركة وزيراً للتعليم
إدريس المحمدي وزيراً للعدل.

وكان عبد الرحيم بوعبيد يصرّ على أن يكون إدريس المحمدي وزيراً للداخلية لمعرفته بشؤون القبائل، وإتقانه للغة البربرية، غير أن أحمد بلفريج رفض الحلول كلها، وتمسّك برأيه، وسكت رئيس الحزب.

وإذا كان الانشقاق لم يحدث رسمياً في صفوف الحزب إلا أنه أصبح واضحاً، وخرج عبد الله إبراهيم، وأخذ يلقي المحاضرات، ويقيم الندوات ضمن إطار حزب الاستقلال.

وكلّف الملك بعدئذٍ عبد الله إبراهيم بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ بصفته الشخصية لا بصفته السياسية على أنه عضوٌ في حزب الاستقلال، وهذا ما وسّع الخلاف في صفوف الحزب، لأنه من المفروض أن يرشّح الحزب أحد أعضائه لتولّي مهمة تشكيل الوزارة، أما أن يختار الملك عضواً من الحزب، ويكلّفه بتشكيل الحكومة، فهذا يعني أن الوزارة غير حزبية، ولا علاقة للحزب بها، أما عبد الله إبراهيم ومن معه من أعضاء فقد أصرّوا على تمسّكهم بالصفة السياسية، وبالصفة الحزبية بانتمائهم لحزب الاستقلال.

استعادة طرفايا: وفي هذه الأثناء قامت حركاتٌ في منطقة طرفايا التي لا تزال تحت السيطرة الإسبانية، فسارت قطعاتٌ من القوات المغربية لمساعدة الأهالي، وضمّت المنطقة إلى أرض الوطن الأم.

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٨هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٥٨م) شكّل

عبد الله إبراهيم وزارةً جديدةً[1] تضمّ أحد عشر وزيراً ، ستةٌ منهم من حزب الاستقلال ، وخمسة من المستقلّين .

وفي عهد هذه الحكومة صدر قانون الانتخابات في ٢٨ صفر ١٣٧٩هـ (٦ أيلول ١٩٥٩) .

وكان الملك قد أعلن تأليف « مجلس خاص » يستشيره في إصدار القوانين . وبعد تشكيل الحكومة بقليل قامت اضطرابات مسلّحة ظهرت في بلاد الريف ، ثم امتدّت إلى إقليم (تازة) ، ومنه وصلت إلى شمال مدينة (فاس) ، وانتشرت إلى نهر الملوية ، ولكن قُضي عليها .

وأخذ الجيش الفرنسي يتوسّع من الجزائر في حدود المغرب ، وقد احتلّ عدداً من القرى ، وذلك بقصد الصدام مع القوات المغربية ، ومنع المغرب من مساعدة الثورة الجزائرية أولاً ، ثم احتلال الأرض المغربية وفرض الحماية عليها

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عبد الله إبراهيم : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية . من حزب الاستقلال .
٢ ـ عبد الرحيم بوعبيد : نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للاقتصاد الوطني . من حزب الاستقلال .
٣ ـ التهامي عمار : وزيراً للزراعة . من حزب الاستقلال .
٤ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للداخلية . مستقل .
٥ ـ محمد عواد : وزيراً للدفاع . مستقل .
٦ ـ عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً لشؤون التعمير والسكن . من حزب الاستقلال .
٧ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للشبية والرياضة . من حزب الاستقلال .
٨ ـ محمد المذبوح : وزيراً للبريد والبرق والهاتف . مستقل وهو ضابط عسكري .
٩ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للصحة . مستقل .
١٠ ـ المصطفى بوعبيد : وزيراً للشغل والشؤون الاجتماعية . مستقل .
١١ ـ محمد باحنيني : وزيراً للعدل . مستقل .

من جديد ، وبذلك تحبط الثورة الجزائرية ـ حسب تقديرهم ـ . ولما كان وليّ العهد هو رئيس الأركان العامة ؛ لذا فعليه يقع عبء المسؤولية كنائب للملك ، وعليه المسؤولية كرئيس للأركان ، وكان الملك في سويسرا يتلقى العلاج ؛ لذا فقد سافر وليّ العهد مع رئيس الوزراء إلى سويسرا لمقابلة الملك وشرح الموضوع له . فكلّف وليّ العهد بالتمهيد للقاء بين الملك المغربي والرئيس الفرنسي ديغول . وعاد الملك إلى المغرب ، وفرنسا تعمل على إجراء التجارب النووية في الصحراء ، وقوات من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإسبانيا لا تزال فوق الأرض المغربية . ومع هذا فالصراع على أشدّه بين جناحي حزب الاستقلال رغم مسؤوليته في السلطة ، إذ ينفرد بأكثر من نصف أعضاء الوزارة ، ويشنّ حملةً على الجيش أيضاً ، ثم ضربت الزلازل مدينة أغادير في ٣ رمضان ١٣٧٩هـ (٢٩ شباط ١٩٦٠م) ، وفي ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٩هـ (١٩ أيار ١٩٦٠م) استدعى الملك رئيس الوزراء ، وأبلغه بانتهاء مدته في الوزارة ، وانتهاء مهمة حكومته .

وفي ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٩هـ (٢٤ أيار ١٩٦٠م) شكّل الملك محمد الخامس بنفسه الوزارة[1] ، فكان رئيس الحكومة ، وكان ابنه وليّ العهد

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ الملك محمد الخامس : رئيساً للحكومة .
٢ ـ المولى الحسن وليّ العهد : نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للدفاع .
٣ ـ عبد الخالق الطريس : وزيراً للعدل . من حزب الاستقلال .
٤ ـ مبارك البكاي : وزيراً للداخلية . مستقل .
٥ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للخارجية . مستقل .
٦ ـ محمد الدويري : وزيراً للصناعة والتجارة . من حزب الاستقلال .
٧ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للشبية والرياضة . من حزب الاستقلال .
٨ ـ محمد الشرقاوي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف . من حزب الاستقلال .
٩ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للصحة . مستقل .

الحسن نائباً له ، وزيراً للدفاع ، وقد بقيت هذه الحكومة حتى توفي الملك في ١١ رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ شباط ١٩٦١م) .

وقد أشرفت هذه الحكومة على انتخاباتٍ للمجالس البلدية والقروية . وعملت على اتفاقٍ مع فرنسا لسحب قواتها من أرض المغرب قبل نهاية عام ١٩٦٣م (منتصف شعبان ١٣٨٣هـ) ، كما توصّلت إلى اتفاقٍ مع إسبانيا لسحب قواتها من أرض المغرب .

وعملت على منع فرنسا من إجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى . وإيجاد مخرج للحرب في الجزائر ، كما حاولت أن تجعل المغرب مركزاً دولياً بالاتفاقات مع حكومات العالم الثالث ، وتبادل الزيارة .

وفي اليوم الذي كان يرفع العلم المغربي على مقرّ القيادة العامة للجيش الفرنسي سابقاً في الرباط توفي الملك محمد الخامس أثناء إجراء عمليةٍ جراحيةٍ في أنفه . وتولّى مكانه ولده الأكبر ، ولي عهده الحسن الثاني .

---

١٠ ـ عبد الكريم الخطيب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية . من حزب الحركة الشعبية .
١١ ـ محمد بوستة : وزيراً للوظيفة العمومية . من حزب الاستقلال .
١٢ ـ حسن الزموري : وزيراً للزراعة . مستقل .
١٣ ـ عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً للتعمير والسكن . مستقل .
١٤ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للأنباء والسياحة . مستقل .

الحسن الثاني [1]

تسلّم الملك في ١٦ رمضان ١٣٨٠هـ (٣ آذار ١٩٦١م) أي بعد وفاة أبيه بخمسة أيام ، وشكّل الوزارة [2] برئاسته .

وفي ١٨ ذي الحجة عام ١٣٨٠هـ (٢ حزيران ١٩٦١م) أعاد الملك تشكيل الوزارة [3] من جديد برئاسته أيضاً ، وكان الملك محمد الخامس قد وعد

---

(١) الحسن الثاني : وُلد في الثاني من صفر عام ١٣٤٨هـ (٩ تموز ١٩٢٩م) . وسمي ولياً للعهد عام ١٣٧٧هـ أي بعد الاستقلال بعام ، وهو أكبر إخوته .

(٢) شكّل الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ الملك الحسن الثاني : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للدفاع ، والزراعة .
٢ ـ الحاج محمد باحنيني : أمين سر عام مجلس الوزراء .
٣ ـ مبارك البكاي : وزيراً للداخلية .
٤ ـ عبد الخالق الطريس : وزيراً للعدل .
٥ ـ إدريس المحمدي : وزيراً للخارجية .
٦ ـ محمد الدويري : وزيراً للاقتصاد الوطني ، والمالية .
٧ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للتعليم الوطني .
٨ ـ محمد الشرقاوي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
٩ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للصحة الوطنية .
١٠ ـ عبد الكريم الخطيب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١١ ـ محمد بوستة : وزيراً للوظيفة العمومية .
١٢ ـ إدريس السلاوي : للتجارة والصناعة ، والمعادن ، والصناعات اليدوية ، والتجارة الخارجية .
١٣ ـ عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً للأشغال العامة .
١٤ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام والسياحة .
وأعضاء الوزارة هم أعضاء الوزارة السابقة أنفسهم إذ لم يدخل الوزارة سوى إدريس السلاوي ، ولم يتركها سوى حسن الزموري .

(٣) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ الملك الحسن الثاني : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية .

٢ ـ علال ولد عمير : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .
٣ ـ علال الفاسي : وزير دولة مكلف بالشؤون الإسلامية .
٤ ـ محمد حسن الوزاني : وزير دولة
٥ ـ محمد رشيد مولين : وزير دولة مكلف بشؤون التعليم الوطني .
٦ ـ عبد الكريم الخطيب : وزير دولة مكلف بالشؤون الإفريقية .
٧ ـ أحمد رضا كديرة : وزيراً للداخلية ، والزراعة .
٨ ـ محمد بوستة : وزيراً للعدل .
٩ ـ محمد الدويري : وزيراً للتجارة الوطنية والمالية .
١٠ ـ محجوبي أحرضان : وزيراً للدفاع الوطني .
١١ ـ عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للأشغال العامة .
١٣ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام ، والسياحة ، والفنون .
١٤ ـ أحمد الجنتي : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والمعادن ، والصناعات اليدوية ، والتجارة الخارجية .
١٥ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للصحة العمومية .
١٦ ـ محمد بن عبد السلام الفاسي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

ورُبط وزارة الوظيفة العمومية مباشرة مع رئيس الوزراء ، ووضع تحت إشراف أمين سر عام الحكومة .

وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٨٠هـ عُيِّنَ محمد العربي العلمي أمين سر دولة للشؤون الخارجية .

وفي ١ محرم ١٣٨٠هـ أُضيفت حقيبة وزارة التعليم الوطنية إلى يوسف بن عباس ، وترك محمد رشيد مولين الوزارة .

وفي ٢٢ رجب ١٣٨٠هـ أُنهيت خدمة محمد العربي العلمي من أمانة سر الدولة للشؤون الخارجية .

وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ (١٨ أيلول ١٩٦٢م) جرى تعديل وزاري حيث :
ترك أحمد الجنتي وزارة التجارة ، والصناعة ، والمعادن ، وأُسندت هذه الوزارة إلى محمد بن هيمة الذي ترك وزارة الأشغال العامة حيث عُيِّنَ لها إدريس السلاوي .
وعُيِّنَ أحمد عثمان أمين سر للدولة للتجارة والمعادن .
ومفضل شرقاوي أمين سر للدولة للشؤون الداخلية .

وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ (١٨ تشرين الأول ١٩٦٢م) جرى تعديل وزاري أيضاً ، إذ ترك يوسف بن عباس وزارة الصحة الوطنية ، وأُسندت إليه وزارة التعليم الوطني . وأُسند إلى *

بإصدار دستور ، غير أنه توفي قبل انتهاء الموعد الذي ضربه ، فلما تولّى الأمر الملك الحسن الثاني ، نفّذ ما كان وعد به والده ، فأصدر دستوراً[1] ، ثم أصدر مرسوماً ملكياً يرخص لخمسة أحزاب بالمشاركة بالاستفتاء ، وهي : الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، والأحرار المستقلون ، والحركة الشعبية ، والدستور الديمقراطي . وقد أرّخ المرسوم في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٨٢ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٢م) ، وجرى الاستفتاء في ١١ رجب ١٣٨٢هـ (٧ كانون الأول ١٩٦٢م) ، وجرت الانتخابات في مطلع عام ١٣٨٣هـ (٢٤ أيار ١٩٦٣م) ، واجتمع المجلس النيابي لأول مرة في ٢ رجب ١٣٨٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م) .

كان الاتحاد الوطني للقوى الشعبية قد قاطع الاستفتاء على الدستور ، كما وقف موقف المعارضة من المجلس النيابي ، ونتيجة ذلك فقد حُلَّ المجلس النيابي .

استعادة إفني : كانت إسبانيا تستعمر منطقة سيدي إفني منذ مدة طويلة ، وتبلغ مساحة هذا الجيب سبعمائة وأربعين كيلومتراً مربعاً . وفي ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٧هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧م) اندلع قتالٌ بين قبائل أيت باعمران والقوات الإسبانية ، فساند جيش التحرير المغربي القبائل بناءً على طلبها ، فهُزم الإسبان ، واقترحوا في جمادى الآخرة ١٣٧٧هـ (١ كانون الثاني ١٩٥٨) مناقشة قضية سيدي إفني ، فوافقت المغرب ، وبقيت المناقشات أكثر من ثلاث سنوات ونصف . وقد استطاعت المغرب استعادتها بموجب اتفاقية بين الطرفين في ١٧ صفر ١٣٨١هـ (٣٠ تموز ١٩٦١م) ، وقد أصبحت هذه

---

* عبد الكريم الخطيب وزارة الصحة الوطنية إضافة إلى وزارة الشؤون الإفريقية .
وفي ٢ جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ (١ تشرين الثاني ١٩٦٢م) جرى تعديل وزاري آخر ، إذ عُيِّنَ عبد الهادي بوطالب أمين سر دولة وكلف بوزارة الإعلام التي استقلت عن السياحة .

(١) قدّ بيان ١٨ ذي الحجة ١٣٨٠هـ (٢ حزيران ١٩٦١م) دستوراً مؤقتاً .

الاتفاقية سارية المفعول في ١٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٩م) .

جلاء القوات الأجنبية : كانت لكلٍّ من فرنسا وإسبانيا بعض القطاعات العسكرية في أرض المغرب بعد إلغاء الحماية ، وبالمفاوضات السياسية فقد جلت هذه القوات في منتصف عام ١٣٨١هـ (أواخر عام ١٩٦١م) .

وكذلك فقد جلت القوات الأمريكية التي كان لها بعض القواعد البرية والبحرية قبل نهاية عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) . وذلك بناءً على طلب المغرب .

وفي ٧ شعبان ١٣٨٢هـ (٣ كانون الثاني ١٩٦٣م) أعفي أعضاء حزب الاستقلال كلهم من الوزارة ، وأصبح الحزب في صفوف المعارضة .

وفي ٩ شعبان ١٣٨٢هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٣م) ، قام الملك الحسن الثاني بإعادة تشكيل الوزارة(١) برئاسته .

---

(١) شكّل الحسن الثاني الوزارة برئاسته على النحو الآتي :

١ ـ الحسن الثاني : رئيساً للوزراء .

٢ ـ أحمد بلفريج : الممثل الشخصي للحسن الثاني .

٣ ـ فال ولد عمير : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .

٤ ـ عبد الكريم الخطيب : وزير دولة مكلف بالشؤون الإفريقية ، ووزيراً للصحة الوطنية .

٥ ـ أحمد رضا كديرة : وزيراً للداخلية ، والزراعة .

٦ ـ يوسف بن عباس : وزيراً للتعليم الوطني .

٧ ـ إدريس سلاوي : وزيراً للمالية .

٨ ـ أحمد باحنيني : وزيراً للعدل .

٩ ـ أحمد برقش : وزيراً للأوقاف ، ومكلفاً بالشؤون الإسلامية .

١٠ ـ محجوبي أحرضان : وزيراً للدفاع الوطني .

١١ ـ عبد القادر بن جلون : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

١٢ ـ قصوص بن سالم : وزيراً للأشغال العامة .

١٣ ـ أحمد علوي : وزيراً للسياحة ، والأعمال اليدوية .

محاولة انقلاب : في ٢٥ صفر ١٣٨٣هـ (١٧ تموز ١٩٦٣م) اكتشفت السلطة محاولةً لتغيير نظام الحكم ، واتجهت الأنظار إلى حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، فجرت اعتقالاتٌ واسعةٌ في صفوف الحزب ، وخاصةً فرع الدار البيضاء ، وحُكم على محمد البصري ، وعمر بن جلون بالإعدام ، وأجّل التنفيذ ، فنالهم العفو الملكي في ١٢ ذي الحجة ١٣٨٤هـ (١٣ نيسان ١٩٦٥م) . ثم جرت محاولةٌ لاغتيال الملك في مراكش ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ (٣ تشرين الأول ١٩٦٣م) ، واعتُقل الفقيه البصري في مدريد واتُهمت ليبيا أنها وراء العملية .

الخلاف مع الجزائر : أثناء فرض الحماية على بلاد المغرب أرسلت فرنسا قوةً من أرض الجزائر التي تفرض حمايتها عليها منذ مدةٍ طويلةٍ تزيد على الثمانين سنةً إلى موريتانيا لبسط نفوذها عليها ، وقد مرّت هذه القوات عبر منطقة (تندوف) ، وعدّت هذه المنطقة جزءاً من أرض الجزائر ، ولا توجد معالم طبيعية واضحة بين البلدين ، وسكان كلا البلدين مسلمون لا يختلف بعضهما عن بعضٍ في شيء ، فالحدود اصطلاحية ، ورُسمت حسب اتفاقاتٍ عندما

---

١٤ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

١٥ ـ عبد الهادي بوطالب : أمين سر الدولة للإعلام ، والشباب والرياضة .

١٦ ـ محمد بن عبد السلام الفاسي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

ملاحظة : وحولت صلاحيات وزير الاقتصاد الوطني بشكل مؤقت إلى رئيس المجلس . وفي ١٣ محرم ١٣٨٣هـ (٦ حزيران ١٩٦٣م) جرى تعديل وزاري ، إذ أعفي قصوص بن سالم من حقيبة وزارة الأشغال العامة ، وحولت أمانة سر الدولة للإعلام والشباب والرياضة إلى وزارة .

وتم تعيين :

١ ـ أحمد حمياني : وزيراً للداخلية .

٢ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للأشغال العامة .

٣ ـ إدريس ملاع : وزيراً للتجارة والصناعة والموارد المعدنية والتجارة البحرية .

٤ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للإعلام والشباب والرياضة .

خرّت الدولة الإسلامية ، ولكن أهل المغرب لم يعترفوا على أخذ هذا الجزء من بلدهم ، وضمّه إلى الجزائر ، ولم يكن مجالٌ لبحثه ما دامت فرنسا تفرض حمايتها على كلا البلدين ، وعندما تشكّلت حكومةٌ للجزائر مؤقّتةٌ برئاسة عباس فرحات أثناء الثورة الجزائرية ، بُحث الموضوع ، ولم يكن مجال خلاف ، فلما استقلّت المغرب قام قائد منطقة (تندوف) بالانضمام إلى المغرب من تلقاء نفسه ، فجاءت قوةٌ جزائريةٌ ، وعسكرت في المنطقة ، وأدّى ذلك إلى وقوع خلافٍ بين الطرفين ، ووقعت بعض الأحداث على الحدود .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٣٨٣هـ (تشرين الأول ١٩٦٣م) تقدّمت قوةٌ جزائريةٌ إلى أرض المغرب ، وأبادت حاميتين مغربيتين في موقعي : حاسي البيضاء ، وحاسي تيمجوك ، وتوتّرت الأوضاع ، وزادها تأزّماً وقوف مصر إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين ، وأرسلت قواتٍ إلى محلّ النزاع ، وجرت بعض المعارك ، وهذا ما أدّى إلى ترحيل المصريين عن المغرب ، على حين كان يمكن الإصلاح بين الدولتين الشقيقتين بالوسائل السياسية والحكمة .

وبعد أن قُبلت موريتانيا عضواً بالأمم المتحدة واعترفت المغرب بها ، وجرى لقاءٌ بين الملك الحسن الثاني ، والرئيس الجزائري هواري بومدين ، والرئيس الموريتاني في (نواذيبو) في موريتانيا في شهر رجب ١٣٩٠هـ (أيلول ١٩٧٠م) ، تمّ توقيع معاهدة صداقة بين الدول الثلاثة ، والعمل على تحرير الصحراء المغربية .

الحالة الاستثنائية : أصدر الملك الحسن الثاني دستوراً للبلاد في ٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٥م) ، غير أن المظاهرات قد جعلت الملك يعطّل الدستور ، ويحلّ المجلس النيابي ، ويضع السلطات كلها في يده في ٩ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (٧ تموز ١٩٦٥م) .

وفي جمادى الآخرة ١٣٨٥هـ (تشرين الأول ١٩٦٥م) اختُطف المهدي بن بركة زعيم اتحاد القوى الشعبية في مقهى باريس ، ثم قُتل ،

وادّعت فرنسا أن هذا الاختطاف كان لصالح اللواء محمد أوفقير الذي طلبت تسليمه لتقديمه للمحاكمة ، غير أن المغرب قد رفضت ذلك ، وأنكرت علاقتها بالموضوع ، وتوتّرت العلاقة بين الدولتين ، وقُطعت العلاقات السياسية ، ونتيجة ذلك فقد قطعت فرنسا عن المغرب المعونة التي كانت تقدّمها لها ، وهذا ما جعل ملك المغرب يتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية . غير أن فرنسا لم تلبث أن أعادت تلك المعونات التي كانت تقدّمها للمغرب ، ولمّا تمض ثلاث سنوات على الانقطاع .

وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣م) عُهد إلى أحمد باحنيني بتشكيل وزارة جديدة[1] .

---

(١) تشكّلت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ أحمد باحنيني : رئيساً للوزارة .
٢ ـ قال ولد عمير : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .
٣ ـ عبد الهادي بوطالب : وزير تحت تصرف رئيس الوزارة .
٤ ـ إدريس سلاوي : وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ، والزراعة .
٥ ـ أحمد علوي : وزير الإعلام والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأعمال اليدوية .
٦ ـ عبد الرحمن الخطيب : وزير للداخلية .
٧ ـ أحمد رضا كديرة : وزير الشؤون الخارجية .
٨ ـ عبد القادر بن جلون : وزير العدل .
٩ ـ العربي شرايبي : وزير الصحة العامة .
١٠ ـ محجوبي أحرضان : وزير الدفاع الوطني .
١١ ـ تهامي الوزاني : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
١٢ ـ محمد بن هيمة : وزير الأشغال العامة .
١٣ ـ هاشمي أحمد برغش : وزير الأوقاف ، ومكلف بالشؤون الإسلامية .
١٤ ـ أحمد بن نابي : سكرتير دولة تابع للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
١٥ ـ يوسف بن عباس : وزير التعليم الوطني .
١٦ ـ محمد بن عبد السلام الفاسي : وزير البريد والبرق والهاتف .
١٧ ـ حدو شيكر : سكرتير دولة تابع للداخلية .

١٨ ـ نور الدين : سكرتير دولة ثان للزراعة .
١٩ ـ مأمون الطاهري : سكرتير دولة ثان للمالية .
٢٠ ـ عبد الرحمن الكوهن : سكرتير دولة ثان للإعلام ، والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأعمال اليدوية .
ملاحظة : ترتبط خدمات الشباب والرياضة مع رئيس الوزراء .
ـ وفي ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٤هـ (١٧ آب ١٩٦٤م) أُعفي عبد القادر جلون من مهمة وزارة العدل .
ـ وفي ٧ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (١٥ آب ١٩٦٤م) أعفي أحمد رضا كديرة من مهمة وزارة الشؤون الخارجية .
ـ وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (١٧ آب ١٩٦٤م) تم تعيين أحمد طيبي بن هيمة وزيراً للشؤون الخارجية .
ـ وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (٢٠ آب ١٩٦٤م) جرى تعديل وزاري ، وأصبحت الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ أحمد باحنيني : رئيساً للوزارة .
٢ ـ اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزيراً للدفاع الوطني .
٣ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعدل .
٤ ـ محمد شرقاوي : وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .
٥ ـ أحمد علوي : وزير الإعلام والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأعمال اليدوية .
٦ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للداخلية .
٧ ـ محمد بن هيمة : وزير الأشغال العامة .
٨ ـ عبد الرحمن الخطيب : وزيراً للشباب والرياضة .
٩ ـ العربي شرايبي : وزير الصحة العامة .
١٠ ـ محجوبي أحرضان : وزيراً للزراعة .
١١ ـ تهامي الوزاني : وزيراً للأشغال العامة والشؤون الإدارية .
١٢ ـ عبد الحفيظ بوطالب : سكرتير دولة ثان للداخلية .
١٣ : حاجي أحمد برغش : وزير الأوقاف ، ومكلف بالشؤون الإسلامية .
١٤ ـ أحمد بن نالي : سكرتير دولة ثان للتجارة ، والصناعة ، والمعادن .
١٥ ـ يوسف بن عباس : وزير التعليم الوطني .
١٦ ـ حدو شيكر : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
١٧ ـ محمد طاديل : سكرتير دولة ثان للتعليم الفني .

قضية الصحراء المغربية : وتُعرف أيضاً باسم الساقية الحمراء ، ووادي الذهب ، وهي منطقة واسعة تزيد مساحتها على ٢٦٦,٠٠٠ كيلومتر مربع ، فهي بذلك تزيد على نصف مساحة المغرب ، ويبلغ طول ساحلها على المحيط الأطلسي ١١٢٥ كيلومتر ، وسواحلها غنيةٌ بالثروة السمكية ، كما أن جوف أراضيها غنيٌ بالفوسفات والثروة المعدنية .

كان أول ظهور للأسبان والبرتغاليين على سواحل الصحراء المغربية في القرن التاسع الهجري قبل خروج المسلمين من الأندلس .

وبدأت الغارات الإسبانية على ذلك الجزء من المغرب عام ١٢٨٢هـ ، وجاءت بعثةٌ إيطاليةٌ استطلاعية عام ١٢٨٦هـ .

---

١٨ ـ مأمون الطاهري : سكرتير دولة ثان للمالية .
١٩ ـ عبد الرحمن الكوهن : سكرتير دولة ثان للإعلام ، والسياحة ، والفنون الجميلة .
ملاحظة : يكلف رئيس الوزراء بوزارة الشؤون الموريتانية والصحراء المغربية . وفي ٥ رجب ١٣٨٤هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٦٤م) تمّ تعيين :
١ ـ محمد بن طيبي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
٢ ـ أحمد بن نالي : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة والمعادن .
وفي ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٤هـ (١٩ أيلول ١٩٦٤م) تمّ تعيين :
١ ـ العربي سعودي : سكرتير دولة ثان للتعليم الابتدائي .
٢ ـ عبد الله شورقي : سكرتير دولة ثان للشؤون الخارجية .
وفي ٩ شعبان ١٣٨٤هـ (١٣ كانون الأول ١٩٦٤م) تمّ تعيين :
١ ـ بدر الدين السنوسي : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة والمعادن ، بدلاً من أحمد بن نالي الذي أعفي من الخدمة منذ ٢٠ رجب ١٣٨٤هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م) .
وفي ٢٠ رجب ١٣٨٤هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤م) تمّ تعيين عبد السلام بن عيسى سكرتير ثان للدفاع الوطني ، وكلف بشؤون رجال المقاومة وقدماء عناصر جيش التحرير والمحاربين القدماء .
وفي ٥ رمضان ١٣٨٤هـ (٧ كانون الثاني ١٩٦٥م) تمّ تعيين : مولاي حسن بن إدريس العلوي : وزيراً للشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .
وفي ٢٨ شوال ١٣٨٤هـ (١ آذار ١٩٦٥م) تمّ تعيين حاجي أحمد برغش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

وجاء رجلٌ إنكليزيٌ يُدعى « ماكينزي » ، فأقام مركزاً تجارياً جنوب رأس (بوجادور) ، وذلك عام ١٢٩٠هـ .

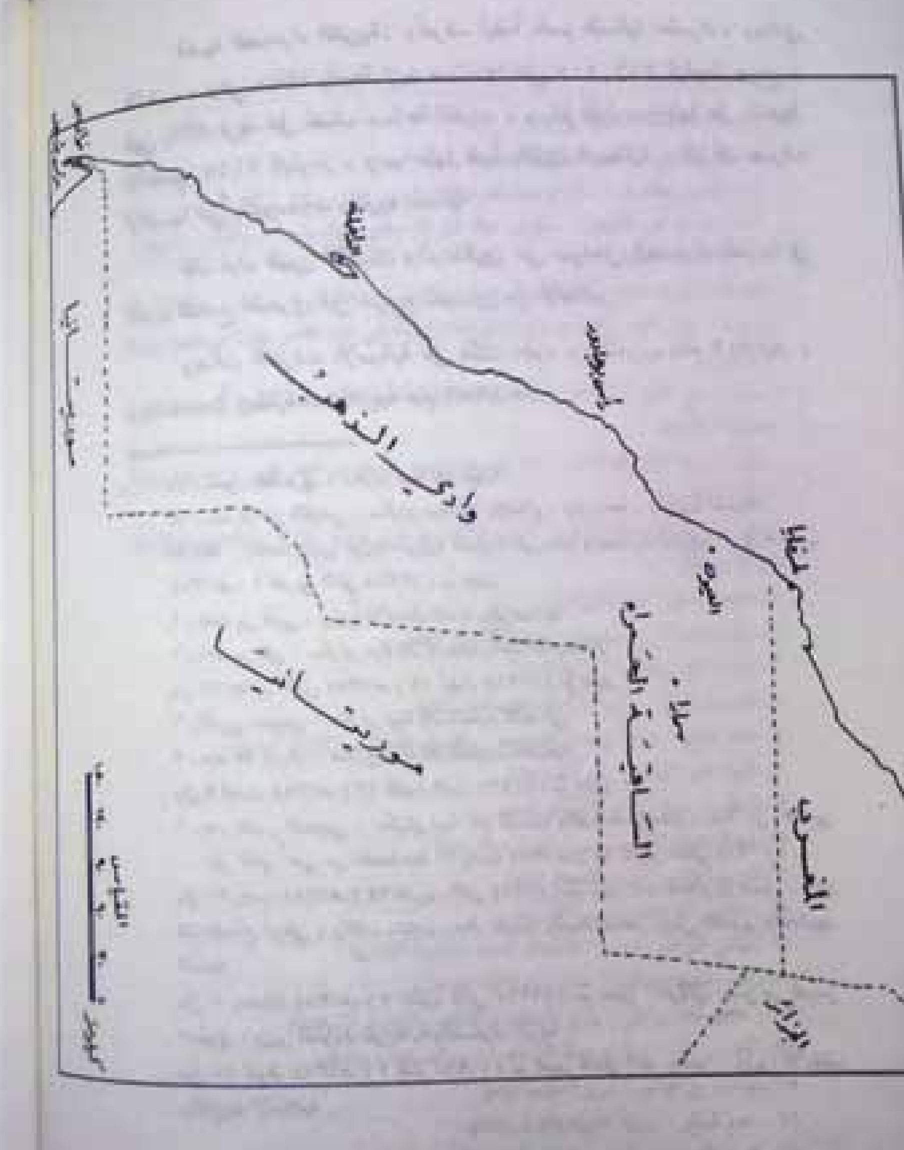
وفي عام ١٢٩٤هـ أعلنت الحكومة الإسبانية تشجّع الشركات الخاصة على احتلال شاطىء « وادي الذهب » ، وكانت أول هذه الشركات التي اتجهت إلى تلك الناحية شركات الصيد البحري .

وفي عام ١٣٠٢هـ منحت الحكومة الإسبانية امتيازاً لاستغلال شواطىء الصحراء المغربية سياسياً وتجارياً إلى مؤسّسة برأسها « إميليو بونيلي » ، وبدأت المؤسسة نشاطها قبل مؤتمر برلين الذي وزّع مناطق النفوذ في إفريقية بين دول أوربا ، ونزل « إميليو بونيلي » في موقع على الشاطىء عند خط العرض ٢٣ شمالاً ، وأقام ثلاثة مراكز تجارية بين رأس (بوجادور) والرأس الأبيض ، وابرم اتفاقاً مع زعماء بعض القبائل هناك متخذاً لمؤسسته اسم « شركة المهتمين بإفريقية » . وقد لقيت هذه المؤسسة دعماً كبيراً من حكومة مدريد .

وحاولت إسبانيا إغراء ألمانيا للعمل معاً في استثمار هذه الشواطىء ، غير أن ألمانيا رفضت ذلك لأن هذه الشواطىء إنما هي ملكٌ للمغرب ، فاتجهت إسبانيا بعدها إلى بلجيكا واقترحت عليها إقامة مركزٍ تجاريٍ على شواطىء وادي الذهب .

ووجدت إسبانيا مقاومةً من السكان ، واحتجاجاً من فرنسا وإنكلترا ، فكان ردّ الفعل أن صدر مرسوم في مدريد يقضي بوضع منطقة وادي الذهب من رأس (بوجادور) إلى الرأس الأبيض وبعمق مائة وخمسين كيلومتراً تحت سلطة الحاكم العسكري الإسباني لجزر الخالدات (كناريا) .

وفي ٣٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ (٢٧ تموز ١٩٠٠م) جرى اتفاقٌ بين إسبانيا وفرنسا يحدّد مناطق نفوذ كلٍ من الدولتين ، كما أدّى ذلك إلى عقد معاهدتين بين الدولتين ، كانت أولاهما في ٢٤ رجب ١٣٢٢هـ (٣ تشرين الأول ١٩٠٤م) ، وثانيتهما في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٠هـ (٢٧ تشرين الثاني



١٩١٢م) .

واحتلّ الإسبان رأس جوبي عام ١٣٣٤هـ بمؤازرة الجيش الفرنسي ، كما اقتحموا مدينة (الكويرة) الكائنة في أقصى جنوب وادي الذهب عام ١٣٣٨هـ ، ولكن لم يستطع الإسبان إخضاع القبائل في الصحراء المغربية حتى عام ١٣٥٣هـ .

أخذ جيش التحرير المغربي يقوم بهجماتٍ على المراكز الإسبانية منذ عام ١٣٧٧هـ ، وفي ٢١ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ (١٣ كانون الأول ١٩٥٧م) ، وخلال يومين متتاليين وقع هجومٌ على ثلاثة مراكزَ إسبانيةٍ في وادي الذهب ، ومركزٍ في طرفايا ، وآخر في رأس (بوجادور) ، ومركزٍ أيضاً في الساقية الحمراء ، وتزلزل الوضع الإسباني في الصحراء المغربية ، غير أن ظهور مناجم الفوسفات في منطقة (بوكراع) في الساقية الحمراء قد جعل الإسبان يعملون على التشبّث بالصحراء .

وذكرنا أن المغرب دخلت جزءاً في الساقية الحمراء ، وهو إقليم طرفايا في رمضان ١٣٧٧هـ (نيسان ١٩٥٨م) .

بعد أن استرجعت المغرب (طرفايا) و (إفني) أخذت تطالب بالصحراء المغربية ، وقد طُرحت المشكلة على الأمم المتحدة في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٤م) ، فأحالت القضية إلى لجنة تصفية الاستعمار التي اتخذت قراراً في ١٠ شعبان ١٣٨٤هـ (١٤ كانون الأول ١٩٦٤م) ، وقد جاء فيه :

١ ـ تبدي اللجنة أسفها لتأخر الدولة الإسبانية الحاكمة بتطبيق مبدأ تصفية الاستعمار، وكذلك في تحرير هذه الأراضي [الساقية الحمراء ووادي الذهب] من السيطرة الإسبانية .

٢ ـ ترجو اللجنة بإلحاح الحكومة الإسبانية أن تطبّق تمام التطبيق ، ودون قيد أو شرط مقتضيات التصريح الخاص بمنح الاستقلال للبلدان أو الشعوب المستعمرة .

ولكن إسبانيا لم تبالِ بالموضوع .

عرضت المغرب القضية على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، والتي أصدرت قراراً عام ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ) يؤكّد القرار السابق . ثم أعادت المغرب الموضوع إلى لجنة تصفية الاستعمار في العام التالي ، وأخذت موريتانيا تطالب أيضاً بالصحراء ، أما لجنة تصفية الاستعمار فقد قرّرت استفتاء .

رفضت إسبانيا كل اقتراح ، لأهمية الصحراء بالنسبة لها ، لغناها ، ولموقعها بالنسبة إلى جزر كناريا [الخالدات] التي تتبع أيضاً إلى السيطرة الإسبانية .

أراد الملك الحسن الثاني حلّ الموضوع سياسياً ، فقام بزيارةٍ إلى مدريد عام ١٣٩٠هـ ، والتقى بالجنرال فرانكو ، وعرض عليه احتفاظ إسبانيا ببعض القواعد لها في الصحراء المغربية ، والمشاركة المغربية ـ الإسبانية في ثروة الصحراء ، ولكن ذلك لم يفد شيئاً ، حيث أصرّت إسبانيا على موقفها ، إذ قرّرت في ٥ ذي الحجة ١٣٩٠هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٧١م) تشكيل مجلسٍ لممثّلي سكان الصحراء بإجراء انتخاباتٍ قبل منتصف عام ١٣٩٥هـ . وتحرّك الجيش المغربي إلى جنوبي المغرب ليكون على مقربةٍ من الحدود مع الصحراء ، وكان تحرّكه بقيادة أحمد الدليمي . وأعلنت موريتانيا أنها على استعدادٍ للتعاون مع المغرب في إيجاد حلٍّ لقضية الصحراء .

كان الخلاف بين المغرب ، والجزائر ، وموريتانيا يشجّع إسبانيا على التشبّث بموقفها ، واجتمع وزراء خارجية كلٍّ من : المغرب ، والجزائر ، وموريتانيا في نواكشوط في ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (أيار ١٩٧٣م) للوصول إلى اتفاقٍ حول الصحراء ، وأعلنوا موافقتهم على حقّ تقرير المصير .

طلب الملك الحسن الثاني ملك المغرب عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، وأقرّت لجنة تصفية الاستعمار في ٢٧ ذي القعدة ١٣٩٤هـ (١١ كانون الأول ١٩٧٤م) عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، وطلبت من إسبانيا إيقاف عملية الاستفتاء المزمع إجراؤها ، حيث كانت إسبانيا قد

أبلغت أمين سر الأمم المتحدة أنها تنوي إجراء استفتاء لتقرير المصير قبل منتصف عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) ، وطلبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٢ أيلول ١٩٧٤م أخذ رأي محكمة العدل الدولية : هل الصحراء المغربية عندما استعمرتها إسبانيا كانت أرضاً لا مالك لها ، أو كانت أرضاً مملوكة ؟

رفضت المغرب هذه الإجراءات، وأعلنت إسبانيا أن استقلال الصحراء المغربية سيجد معارضةً واسعة.

وعندما علمت المغرب عزم إسبانيا على اتخاذ مبادرةٍ انفرادية بشأن الصحراء بعث الملك الحسن الثاني في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٩٤هـ (٥ تموز ١٩٧٤م) ، رسالةً إلى الجنرال فرانكو يحذّره مغبّة الأمر الذي تريد أن تُقدم عليه الحكومة الإسبانية .

وفي ١١ شوال ١٣٩٥هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٧٥م) أعلنت محكمة العدل الدولية رأيها بأن الصحراء أرضاً مغربية . وفي ذلك اليوم ألقى الملك الحسن الثاني خطاباً أعلن فيه عزم المغرب على القيام بمسيرةٍ شعبيةٍ إلى الصحراء المغربية لتحريرها ، وأعلن أنه سيشترك في هذه المسيرة ثلاثمائة وخمسون ألفاً من المتطوعين من مختلف مناطق المغرب .

وبعد ضمّ الصحراء المغربية بقيت جيوبٌ من أرض المغرب في الشمال تتبع إسبانيا ، وهي :

١ ـ سبتة : وقد احتلّها الإسبان منذ عام ٩٨٨هـ (١٥٨٠م) وتقدّر مساحة ميناتها بسبعة أميال مربعة ، ويسكنها ما يزيد على المائة ألف .

٢ ـ مليلة : وتقدّر مساحة ميناتها بخمسة أميال مربعة ، ويسكنها ما يزيد على المائة وثلاثين ألفاً .

٣ ـ الجزر المغربية في البحر المتوسط الواقعة بين سبتة ومليلة .

ويبدو أن مرحلةً من الصمت تخيّم على المغرب عن هذه الجيوب في هذه المرحلة .

على حين أن الجزائر وموريتانيا قد وافقتا على استقلال الصحراء ، وظهرت جبهة « بوليساريو » التي تدعمها الجزائر ، وتدافع عن استقلال الصحراء .

أجرت إسبانيا محادثاتٍ بين كلٍّ من المغرب وموريتانيا في مدريد ، وأعلنت حكومة « خوان كارلوس » في ٨ ذي الحجة ١٣٩٥هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٧٥م) أنها توافق على اقتسام الصحراء المغربية بين المغرب وموريتانيا . ووافقت الأمم المتحدة على اتفاقية مدريد بين كلٍّ من موريتانيا والمغرب بأغلبية ٤٨ صوتاً ضدّ ٣٢ صوتاً ، وامتناع ٥٢ عن التصويت ، وكذلك فإن منظمة الوحدة الإفريقية قد وافقت على إعطاء الصحراء حقّ تقرير المصير .

وتمّت المسيرة ، وضمّت المغرب إليها الصحراء ، وانتهى الخلاف مع موريتانيا، وبقيت الجزائر لا تعترف بهذا الانضمام، وتقوم جبهة البوليساريو ببعض أعمال التخريب داخل الصحراء، ثم تنسحب إلى الجزائر.

أعربت كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو عن أملها في إجراء استفتاء شعبي خلال ستة أشهر، غير أن التفكير كان متجهاً إلى حفظ الأمن أثناء عملية التصويت، وضرورة انسحاب القوات المغربية من أرض الصحراء.

وتعهدت الأمم المتحدة في شوال ١٤١١هـ (نيسان ١٩٩١م) بوضع قوة لحفظ الأمن أثناء عملية الاستفتاء الشعبي الذي كان من المقرر أن يجري قبل ثلاث سنوات.

وافقت جبهة البوليساريو على دعم عملية وقف إطلاق النار في ذي الحجة ١٤١١هـ (حزيران ١٩٩١م) وأنه سيكون محكماً في ٢٧ صفر ١٤١٢هـ (٦ أيلول ١٩٩١م).

وقد وصل إلى المنطقة ألفان من قوات الأمم المتحدة، واستلموا

مهماتهم في مطلع عام ١٤١٢هـ (آب ١٩٩١م).

أفادت التقارير أن ثلاثين ألفاً من المغرب قد دخلوا الصحراء في مطلع شهر ربيع الأول ١٤١٢هـ (أواخر أيلول ١٩٩١م) بغية تغيير تركيبة السكان السياسي، كما أعيد أكثر من مائة وسبعين ألفاً من أهل الصحراء كانوا قد غادروا منطقتهم قبل خمسة عشر عاماً في سبيل المشاركة في عملية الاستفتاء.

في جمادى الأولى ١٤١٢هـ (تشرين الثاني ١٩٩١م) لم تنشر مائتي جندي فقط لحفظ الأمن، ولم تسحب المغرب أحداً من جنودها، وقد كان من المقرر أن تسحب مائة وثلاثين ألفاً في ٧ ربيع الأول ١٤١٢هـ (١٥ أيلول ١٩٩١م). وهذا ما جعل الثقة تفقد في حفظ الأمن لإجراء الاستفتاء، كما أن هذه الثقة قد زعزعت أكثر عندما أعلنت الأمم المتحدة ضرورة إجراء تعديل قائمة الذين يحق لهم التصويت، وإضافة أربعين ألفاً آخرين لم يكونوا مسجلين في قائمة التعداد التي وضعت قبل سبعة عشر عاماً. وادعت جبهة البوليساريو أن الأمم المتحدة تعمل لصالح المغرب، وظهر أن الاستفتاء سيؤجّل.

وفي منتصف عام ١٤١٢هـ (أوائل عام ١٩٩٢م) جرى خرق لوقف إطلاق النار في الصحراء المغربية، وكل طرف يتهم الآخر.

جرت محادثات غير مباشرة بين الطرفين في جنيف بسويسرا تحت رعاية الأمم المتحدة في أواخر عام ١٤١٢هـ (حزيران ١٩٩٢م)، ولكن لم تصل إلى نتيجة، وأعقبتها بعد شهرين في نيويورك، وكانت كسابقتها، واستمرّ خرق وقف إطلاق النار، وعادت جبهة البوليساريو إلى التهديد.

حدّد أواخر عام ١٩٩٣م لإجراء الاستفتاء الشعبي، وجرت مفاوضات مباشرة بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو في مطلع عام ١٤١٤هـ (تموز ١٩٩٣م)، ولكن عملية الاستفتاء تأجلت عدة مرات، ثم أعلن أنه لا يمكن أن يتم قبل أوائل عام ١٩٩٦م.

وكان الملك الحسن الثاني قد أقال الوزارة القائمة، وشكّل وزارة جديدة[١] برئاسته منذ ٩ صفر ١٣٨٥هـ (٨ حزيران ١٩٦٥م).

---

(١) شكل الحسن الثاني الوزارة على النحو الآتي:

١ ـ الحسن الثاني : رئيساً للوزارة.
٢ ـ محمد زغاري : وزيراً للدولة.
٣ ـ مولاي حسن بن إدريس العلوي : وزيراً للشؤون الموريتانية والصحراء المغربية.
٤ ـ عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعدل.
٥ ـ أحمد طيبي بن هيمة : وزيراً للشؤون الخارجية.
٦ ـ محمد شرقاوي : وزيراً للتطوير.
٧ ـ اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزيراً للدفاع الوطني.
٨ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للشؤون الداخلية.
٩ ـ حاجي محمد باحنيني : وزيراً للشؤون الخارجية.
١٠ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للتعليم الوطني، والفنون الجميلة، والشباب والرياضة.
١١ ـ مأمون الطاهري : وزيراً للمالية.
١٢ ـ محجوبي أحرضان : وزيراً للتطوير الزراعي.
١٣ ـ محمد الغزاوي : وزيراً للصناعة والموارد المعدنية، والسياحة.
١٤ ـ أحمد الأسكي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.
١٥ ـ عبد الحميد زاسوري : وزيراً للتجارة.
١٦ ـ العربي ترابي : وزيراً للصحة العامة.
١٧ ـ حاجي أحمد برغش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.
١٨ ـ حدو شيكر : وزير البريد والبرق والهاتف.
١٩ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
٢٠ ـ أحمد مجيد بن جلون وزير الإعلام.
٢١ ـ عبد الله شورقي : سكرتير دولة ثان للشؤون الخارجية.
٢٢ ـ بدر الدين سنوسي : سكرتير دولة ثان للشؤون الإدارية.
٢٣ ـ حاجي محمد باحنيني : سكرتير عام للحكومة إضافة إلى وزارة الشؤون الإدارية.
٢٤ ـ محمد الغزاوي : وزيراً للصناعة والموارد المعدنية إضافة إلى مهامه كمدير عام لمكتب الفوسفات.

وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (١٠ تموز ١٩٦٥م) أُنهيت خدمة محمد الغزاوي من وزارة الصناعة والموارد المعدنية، وتمّ تعيين
يحيى بن سليمان : وزيراً للصناعة والموارد المعدنية.

عبد الحميد زاسوري : وزيراً للتجارة والصناعات اليدوية .
حسن عباو : وزيراً للسياحة .
عبد السلام بن عيسى : سكرتير دولة مكلف بشؤون رجال المقاومة ، ورجال جيش التحرير والمحاربين القدماء .
وفي ١٠ رمضان ١٣٨٥هـ (١ كانون الثاني ١٩٦٦م) تمّ تعيين :
محمد بن العالم : سكرتير دولة ثان للداخلية .
ناصر الفاسي : سكرتير دولة ثان للتعليم الوطني ، والفنون الجميلة ، والشباب والرياضة .
وفي ٤ ذي القعدة ١٣٨٥هـ (٢٣ شباط ١٩٦٦م) تمّ تعيين :
مهدي بن بوشتة : سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة .
وفي الوقت نفسه أُنهيت خدمة محمد طيبي بن هيمة من وزارة الشؤون الخارجية ، وفي اليوم التالي أُعفي يحيى بن سليمان من وزارة الصناعة والموارد المعدنية .
وفي ٥ ذي القعدة ١٣٨٥هـ (٢٤ شباط ١٩٦٦م) أصبح :
محمد زغاري : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ومكلف بوزارة التطوير .
محمد الشرقاوي : وزير الشؤون الخارجية .
أحمد العلوي : وزير الصناعة والموارد المعدنية .
وفي ١٢ محرم ١٣٨٦هـ (٢ أيار ١٨٦٦م) تمّ تعيين : محمد مرغش : وزيراً للتطوير ، ومكلفاً بالتخطيط .
كما أُعفي في اليوم نفسه محمد زغاري : من وزارة التطوير .
وفي ٥ صفر ١٣٨٦هـ (٢٥ أيار ١٩٦٦م) تمّ تعيين :
١ ـ محمد طافيل : سكرتير دولة ثان للتنمية الوطنية .
٢ ـ محمد إيفاي : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
٣ ـ طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
وفي ١٩ صفر ١٣٨٦هـ (٨ حزيران ١٩٦٦م) تمّ تعيين :
محجوبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالدفاع الوطني .
حدو شيكر : وزيراً للزراعة .
بدر الدين السنوسي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
وفي ١٩ رجب ١٣٨٦هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٦٦م) تمّ تعيين :
أحمد بن ثاني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٦هـ (١١ آذار ١٩٦٧م) أُعفي من مناصبه الحكومية جميعها كل من :
محمد زغاري : نائب رئيس مجلس الوزراء .

وفي ٢٨ صفر ١٣٨٧هـ (٦ حزيران ١٩٦٧م)

محمد شرقاوي : وزير الشؤون الخارجية .
محمد برغش : وزير التطوير والمكلف بالتنمية الوطنية والتخطيط .
محجوبي أحرضان : وزير الدولة المكلف بالدفاع .
حدو شيكر : وزير الزراعة .
عبد الحميد زاسوري : وزير التجارة والصناعات اليدوية .
طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
محمد إيفاي : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
محمد طافيل : سكرتير دولة ثان للتنمية الوطنية .
وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٦هـ (١١ آذار ١٩٦٧م) تمّ تعيين :
محمد زغاري : وزيراً للزراعة ، ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية .
محمد شرقاوي : وزيراً للدفاع الوطني .
أحمد العراقي : وزيراً للشؤون الخارجية .
أحمد علوي : وزيراً للتجارة والصناعة والموارد المعدنية .
محمد إيفاي : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء .
عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة ثان للتجارة .
وفي ٤ محرم ١٣٨٧هـ (١٣ نيسان ١٩٦٧م) تمّ تعيين :
محمد بوستة : سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة عند وزير التعليم الوطني عُيِّنَ سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة عند رئيس مجلس الوزراء (أي نُقل من وزارة التعليم الوطني إلى رئاسة مجلس الوزراء) ، وفي التاريخ نفسه نُقلت خدمات الشباب والرياضة المرتبطة بوزارة التعليم الوطني إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وأصبحت مرتبطة فيها .
وفي ٢ صفر ١٣٨٧هـ (١٢ أيار ١٩٦٧م) أُعفي :
أحمد العراقي : من وزارة الأشغال العامة والمواصلات . وأُعفي في اليوم التالي كذلك :
عبد الهادي بوطالب : من وزارة العدل والإعلام بالوكالة .
محمد بن هيمة : من وزارة التعليم الوطني والفنون الجميلة .
وفي اليوم نفسه تمّ تعيين :
علي بن جلون : وزيراً للعدل .
عبد الهادي بوطالب : وزيراً للتعليم الوطني والفنون الجميلة .
محمد بن هيمة : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات

إلى محمد بن هيمة بتشكيل وزارة جديدة[1] ، أي في اليوم الثاني من القتال

(1) شكّل محمد بن هيمة الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ محمد بن هيمة : رئيساً للوزراء .

٢ ـ عبد الهادي بوطالب : وزير التعليم الوطني والفنون الجميلة .

٣ ـ مولاي حسن بن إدريس : وزير الشؤون الموريتانية ، والصحراء المغربية .

٤ ـ علي بن جلون : وزير العدل .

٥ ـ أحمد العراقي : وزير الشؤون الخارجية .

٦ ـ اللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية .

٧ ـ الحاج محمد باحنيني : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام الحكومة .

٨ ـ محمد حدو شيكر : وزير الدفاع الوطني .

٩ ـ مأمون طاهري : وزير المالية .

١٠ ـ أحمد العراقي : وزير التجارة والصناعات اليدوية والموارد المعدنية .

١١ ـ محمد برغش : وزير الزراعة ، ومكلف بالتنمية الوطنية .

١٢ ـ يحيى شفشاوني : وزير الأشغال العامة والمواصلات .

١٣ ـ العربي شرايبي : وزير الصحة العامة .

١٤ ـ هاشمي أحمد برغش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .

١٥ ـ بدر الدين السنوسي : وزير البريد والبرق والهاتف .

١٦ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

١٧ ـ أحمد السنوسي : وزير الإعلام . ١٨ ـ حسن عبابو : وزير السياحة .

١٩ ـ عبد السلام بن عيسى : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء لشؤون المحاربين القدماء .

٢٠ ـ أحمد بن تالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية .

٢١ ـ محمد إيمالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط .

٢٢ ـ مهدي بوستة : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .

٢٣ ـ عبد الله شورقي : سكرتير دولة ثان للشؤون الخارجية .

٢٤ ـ محمد بن العالم : سكرتير دولة ثان للداخلية .

٢٥ ـ طيب زعمومي : سكرتير دولة ثان للزراعة .

٢٦ ـ عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة ثان للتجارة .

وفي ٥ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (١٢ تموز ١٩٦٧م) تمّ تعيين محمد أمزيان زهراوي وزير مكلف بالتنسيق بين قوات المملكة .

وفي ١٨ شوال ١٣٨٧ هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٦٨م) أعفي من منصبه كل من : يحيى شفشاوني : وزير الأشغال العامة والمواصلات .

ـ حسن عبابو : وزير السياحة .

عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

عبد السلام بن عيسى : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء لشؤون المحاربين القدماء .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

إدريس سلاوي : وزيراً للعدل .

عبد الحفيظ بوطالب : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .

عبد السلام بن عيسى : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

يحيى الوزاني : وزيراً للسياحة .

عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .

أحمد بن قيراق : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة والموارد المعدنية .

وفي ١١ صفر ١٣٨٨هـ (٩ أيار ١٩٦٨م) أعفي من منصبه كل من :

عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .

أحمد بن تالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية .

محمد إيمالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط .

مهدي بن بوستة : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

محمد إيمالي : وزير عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط .

مهدي بن بوشتة : وزير عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشباب والرياضة .

وفي ٢١ ربيع الأول ١٣٨٨هـ (١٧ حزيران ١٩٦٨م) أُنهيت خدمة كل من :

عبد الهادي بوطالب : وزير التعليم الوطني والفنون الجميلة .

محمد حدو شيكر : وزير الدفاع الوطني .

محمد أمزيان زهراوي : وزير مكلف بالتنسيق بين قوات المملكة .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

عبد الهادي بوطالب : وزير دولة .

اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع الوطني .

محمد حدو شيكر : وزير التعليم الابتدائي . عبد اللطيف فلالي : وزير التعليم العالي .

قاسم زهيري : وزير التعليم الثانوي والصناعي .

وفي ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (٩ تموز ١٩٦٨م) تمّ تعيين :

محمد الفاسي فهري : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .

وفي ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ (١٣ آب ١٩٦٨م) أُنهيت خدمة كل من :

أحمد علوي : وزير الصناعات اليدوية ، والموارد المعدنية ، والتجارة .

يامي الوزاني : وزير السياحة .

أحمد قيراني : سكرتير دولة ثان للتجارة ، والموارد المعدنية ، والصناعات اليدوية .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالسياحة والصناعات اليدوية .

جواد بن إبراهيم : وزير الصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

وفي ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (١ أيلول ١٩٦٨م) عُيّن :

عباس قيسي : سكرتير دولة ثان في وزارة الشؤون الإدارية ، وأمين سر عام الحكومة .

وفي ٢٠ ذي القعدة ١٣٨٨هـ (٧ شباط ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

إدريس سلاوي : وزير العدل .

عبد الحفيظ بوطالب : وزير الأشغال العامة والمواصلات .

محمد إيماني : وزير مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط عند رئيس مجلس الوزراء .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

أحمد رضا كديرة : وزير دولة مكلف بالتخطيط . عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل .

محمد إيماني : وزير الأشغال العامة والمواصلات .

وفي ٢٣ محرم ١٣٨٩هـ (١٠ نيسان ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

عبد السلام بن عيسى : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

مهدي بن بوشتة : وزير الشباب والرياضة .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

مهدي بن بوشتة : وزير العمل الوظيفي والتعليم التخصصي .

عمر بوستة : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .

العربي الزبلي : سكرتير دولة ثان للدفاع الوطني .

وفي ٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٩هـ (٧ آب ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

أحمد رضا كديرة : وزير دولة مكلف بالتخطيط .

عبد اللطيف فلالي : وزير التعليم الثانوي والصناعي .

وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

أحمد رضا كديرة : وزير دولة مكلف بالتعليم الثانوي والصناعي والعالي .

مصطفى فارس : سكرتير دولة مكلف بالتخطيط عند رئيس مجلس الوزراء .

وفي ٢٦ رجب ١٣٨٩هـ (٧ تشرين الأول ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

محمد بن هيمة : رئيس الوزراء . عبد الهادي بوطالب : وزير دولة .

أحمد العراقي : وزير الشؤون الخارجية . أحمد برغش : وزير الزراعة والمكلف بالتنمية الوطنية .

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

الذي دار بين بعض البلدان العربية واليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين ، وبعد هذه الحرب قامت مظاهراتٌ صاخبةٌ في المغرب تطالب بإقصاء اليهود الذين لهم دورٌ مرموقٌ في المغرب عن مواقعهم - على الأقل - .

بعد الحالة الاستثنائية التي فُرضت على البلاد منذ عام ١٣٨٥هـ ، وكانت السلطات كلها بيد الملك ، دعا حزب الدستور الديمقراطي إلى تكتل وطني ، وفي الوقت نفسه فإن الملك قد جمع هيئةً حكوميةً من الرجالات الذين يحملون صفة وزير ليتحمّلوا أعباء الحكم ، وكان هذا التشكيل أمراً ملكياً[1] ،

أحمد العراقي : رئيساً للوزراء .

مولاي حسن بن إدريس : وزير دولة .

محمد بن هيمة : وزير دولة مكلف بالزراعة .

عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية .

وفي ١٠ شعبان ١٣٨٩هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٩م) أُنهيت خدمات :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالسياحة والصناعات اليدوية .

العربي شرايبي : وزير الصحة العامة .

جواد بن إبراهيم : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية . وفي الوقت نفسه تمّ تعيين :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالتنمية الوطنية ، والصناعات اليدوية .

محمد جعيدي : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

عبد الكريم الأزرق : وزير السياحة .

(1) كان هذا التشكيل على النحو الآتي :

١ ـ إدريس سلاوي : المدير العام للمكتب الملكي .

٢ ـ أحمد بلفريج : ممثل شخصي للملك الحسن الثاني .

٣ ـ محمد معمري زواوي : وزير البيت الملكي .

٤ ـ أحمد العراقي : رئيس الوزراء .

٥ ـ مولاي حسن بن إدريس : وزير دولة .

٦ ـ محمد بن هيمة وزير دولة للزراعة .

٧ ـ محمد الفاسي مهري : وزير دولة للثقافة .

٨ ـ أحمد علوي : وزير دولة للتنمية الوطنية .

٩ ـ عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل .

١٠ ـ عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية .
١١ ـ اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع الوطني .
١٢ ـ اللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية ، والإسكان ، ومكلف بشؤون المحاربين القدماء .
١٣ ـ محمد باحنيني : وزير الشؤون الإدارية ، وأمين سر عام الحكومة .
١٤ ـ مأمون طاهري : وزير التعليم الثانوي ، والفني ، والعالي .
١٥ ـ أحمد بركاش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .
١٦ ـ محمد حدو شيكر : وزير التعليم الابتدائي .
١٧ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزير البريد والبرق والهاتف .
١٨ ـ بدر الدين سنوسي : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
١٩ ـ مهدي بوستة : وزير العمل والعمال والتدريب .
٢٠ ـ أحمد سنوسي : وزير الإعلام .
٢١ ـ عبد الحميد كريم : وزير السياحة .
٢٢ ـ عبد المجيد بلماحي : وزير الصحة العامة .
٢٣ ـ محمد عواد : وزير لشؤون الأمراء .
٢٤ ـ أحمد بن سعودة : وزير البلاط الملكي .
٢٥ ـ أحمد مجيد بن جلون : وزير المكتب الملكي .
٢٦ ـ مصطفى فارسي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء ومكلف بالتخطيط .
٢٧ ـ العربي رحيل : سكرتير دولة ثان للدفاع الوطني .
٢٨ ـ محمد بلعالم : سكرتير دولة ثان للداخلية .
٢٩ ـ عيسى القيسي : سكرتير دولة ثان للشؤون الإدارية .
٣٠ ـ محمد علي بن شقيق : سكرتير دولة ثان للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي ، والتدريب .

واستمرت الوزارة في مهمتها ، وإن كانت السلطة كلها بيد الملك ، فكانت التعيينات وإنهاء الخدمات :

في ١٥ ذي الحجة ١٣٨٩هـ (٢١ شباط ١٩٧٠م) أنهيت خدمة أحمد رضا كديرة من منصبه كوزير دولة مكلف بالتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي .

وبعد خمسة أيام (٢٠ ذي الحجة) تم تعيين محمد بن علي شقيق : سكرتير دولة للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي عند رئيس مجلس الوزراء .

وفي ١٨ محرم ١٣٩٠هـ (٢٥ آذار ١٩٧٠م) أعفي رئيس مجلس الوزراء أحمد العراقي من تكليفه بالتعليم الثانوي والمهني والعالي .

وفي اليوم نفسه أُنهيت خدمات كل من :
مأمون طاهري : وزير التعليم الثانوي ، والفني ، والعالي .
عبد الكريم الأزرق : وزير المالية .
اللواء إدريس بن عمر علامي : وزير البريد والبرق والهاتف .
بدر الدين سنوسي : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
عبد الحميد كريم : وزير السياحة .
محمد بن علي شقيق : سكرتير دولة ثان للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي .
وفي ٥ جمادى الآخرة ١٣٩٠هـ (٧ آب ١٩٧٠م) أُعفي كل من :
محمد بن هيمة : وزير دولة مكلف بالزراعة .
محمد إمّاني : وزير الأشغال العامة والمواصلات .
وفي الوقت نفسه كُلِّف :
أحمد العراقي : رئيس الوزراء بمهمة الإشراف على وزارة الزراعة .
واللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية بوزارة الأشغال العامة والمواصلات .
وبعد يومين فقط عاد الملك فأعفى :
أحمد العراقي : رئيس الوزراء من مهمة الإشراف على وزارة الزراعة .
واللواء محمد أوفقير : وزير الداخلية من وزارة الأشغال العامة والمواصلات .
وفي الوقت نفسه عُيِّن :
أحمد لاسكي : وزيراً للزراعة .
حسن الشامي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
وفي ١٧ رجب ١٣٩٠هـ (١٧ أيلول ١٩٧٠م) أُعفي من منصبه كل من :
عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل .
مهدي بن بوشتة : وزير العمل والعمال والتدريب التخصصي .
وتمّ تعيين :
أحمد بوستة : وزيراً للعدل .
عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والعمال والتدريب التخصصي .
وفي ٣ شعبان ١٣٩٠هـ (٣ تشرين الأول ١٩٧٠م) أُنهيت خدمات :
اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع .
محمد باحنيني : وزير الشؤون الإدارية .
وتمّ تعيين :
اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير دولة .

وطرح على الاستفتاء عام ١٣٩٠هـ مشروع دستوره .

حادثة الصخيرات ومحاولة اغتيال الملك : ١٦ جمادى الأولى ١٣٩١هـ (٩ تموز ١٩٧١م) أقام الملك الحسن الثاني احتفالاً ضخماً بمناسبة بلوغه السن ٤٢ عاماً ، وبينما كان الملك والمدعوون على مائدة الغداء اقتحم القصر جماعة من طلبة الكلية الحربية بقيادة اللواء محمد المذبوحي أكبر العسكريين في القصر ، ومدير الكلية عبابو .

كانت الكلية الحربية قد أعلنت عن إجراء مناورة بالذخيرة الحية ، وأنه سيشترك في هذه المناورة أكثر من ١٤٠٠ عسكري بين ضابط وجندي ، وكانت هذه القوات مضطرةً للمرور قرب قصر الصخيرات ، وعندما وصل طلبة الكلية إلى قرب القصر ، أعلن مدير الكلية عبابو أن الملك في خطر ، وعلينا إنقاذه ما دمنا بالقرب منه ، فاقتحم الطلاب القصر ، وكان الحرس الملكي منزوع السلاح في ذلك اليوم ، ومع ذلك فقد حاولوا المقاومة ، فقُتلوا ، وكذلك فقد قتل اللواء محمد المذبوحي خطأ ، قتله العميد عبابو .

وكان كبار الضباط الذين اشتركوا في هذه الحركة الألوية : مصطفى ، وبوغرين ، وحمو ، والقنيري ، إضافة إلى كبير عسكريي القصر اللواء محمد المذبوحي ، واللواء عبابو مدير الكلية العسكرية الملكية . وقد قتل أحد الجنود اللواء عبابو .

طوّق اللواء محمد أوفقير القصر بقواته ، فاضطرّ الثائرون إلى

---

* محمد باحنيني : وزير الدفاع الوطني ، مع بقائه سكرتير عام للحكومة .
أحمد عثمان : وزير الشؤون الإدارية .
وفي ١٢ شعبان ١٣٩٠هـ (١٢ تشرين الأول ١٩٧٠م) أنهيت خدمة :
عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية .
وتعيين :
يوسف بن العباس التعزي : وزيراً للشؤون الخارجية .
وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩١هـ (٣٠ نيسان ١٩٧١م) أنهيت خدمة :
طيب زعمون : سكرتير دولة ثان للزراعة .

الاستسلام ، ولكن بعد أن فشل الانقلابيون قاموا باحتلال القيادة العامة للقوات المسلّحة الملكية ، ولكنهم اضطرّوا إلى الاستسلام أيضاً ، وقد تمّ إعدام أربعين ضابطاً من كبار الضباط في اليوم الثالث للحركة .

وكانت ليبيا قد أسرعت واعترفت بحكومة الانقلابيين وهذا ما أدّى إلى قطع العلاقات السياسية بين الدولتين .

وأخذ الملك بعدها يعتمد على اللواء محمد أوفقير حيث ولّاه قيادة فرقة المدرّعات ، وعلى اللواء إدريس بن عمر حيث عيّنه مساعداً في تسيير القيادة لأركان الجيش الملكي .

وفي ١٤ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (٦ آب ١٩٧١م) كلّف الملك الحسن الثاني وجهاً جديداً لتأليف الحكومة هو محمد كريم العمراني[1] .

---

(١) شكّل محمد العمراني الوزارة على النحو الآتي :
١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : وزيراً للعدل ، وسكرتيراً عاماً للحكومة .
٣ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للدفاع الوطني .
٤ ـ أحمد بن بوشتة : وزيراً للداخلية .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ أحمد العصري : وزيراً للثقافة ، والتعليم العالي والثانوي .
٧ ـ أحمد برغش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
٩ ـ أحمد ماجد بن جلون : وزيراً للشؤون الإدارية .
١٠ ـ معطي جوريو : وزيراً للزراعة .
١١ ـ محمد بركوس : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
١٢ ـ عبد المجيد بلماحي : وزيراً للصحة العامة .
١٣ ـ أرسلان الجديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .
١٤ ـ عبد القادر صحراوي : وزيراً للإعلام .
١٥ ـ محمد بن علي شفيق : سكرتير دولة ثان للثقافة ، والتعليم العالي ، والثانوي ، والتدريب التخصصي .

وفي ٦ محرم ١٣٩٢هـ (٢ شباط ١٩٧٢م) أعلن الحسن الثاني دستوراً جديداً ، وطرحه للاستفتاء في ١٨ محرم ١٣٩٢هـ (٣ آذار ١٩٧٢م) ، فحصل على تأييد ٩٨,٧٥٪ ، غير أن الاستفتاء لا يدلّ على حقيقة ، حيث ليس هو إلا خديعة براقة لكسب الصفة الشرعية ، وقد شجبت المعارضة هذا الدستور ، وكانت تمثّل المعارضة في حزب الاستقلال ، واتحاد القوى الشعبية ، والحزب الشيوعي .

وفي ٢٨ صفر ١٣٩٢هـ (١٢ نيسان ١٩٧٢م) أعاد محمد كريم العمراني تشكيل الحكومة[1] .

---

* وفي ١٩ جمادى الأخرة ١٣٩١هـ (١١ آب ١٩٧١م) تمّ تعيين :
محمد الدفري : سكرتير دولة ثان للمالية .
عبد العزيز بن جلون : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
عبد الكامل رحراحي : سكرتير دولة ثان للسياحة .
وكُلّف رئيس الوزراء بالإشراف على التخطيط ، والشؤون الاقتصادية ، والسياحة .
وكُلّف وزير الداخلية بالإشراف على الإسكان ، والصناعات اليدوية .
وكُلّف وزير الدفاع الوطني بشؤون المحاربين القدماء .
وكُلّف وزير الزراعة بالتنمية الوطنية .
وفي ١٤ رجب ١٣٩١هـ (٤ أيلول ١٩٧١م) تمّ تعيين :
مصطفى فارس : سكرتير دولة للمالية .

(1) كان تشكيل الحكومة على النحو الآتي :
١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : نائباً لرئيس الوزراء ، وزيراً للعدل ، سكرتيراً عاماً للحكومة .
٣ ـ اللواء محمد أوفقير : وزيراً للدفاع الوطني ، القائد العام للقوات الحربية الملكية .
٤ ـ محمد بن هيمة : وزيراً للداخلية .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ الحبيب الفهري : وزيراً للثقافة ، والتعليم العالي والثانوي .
٧ ـ أحمد بركاش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

الهجوم على الملك الحسن الثاني : سافر الملك إلى باريس بزيارة رسمية بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٦ جمادى الأخرة ١٣٩٢هـ (٦ آب ١٩٧٢م) ، وكان سفره بحراً من طنجة ، وكان في وداعه اللواء محمد أوفقير ، وانتهت الزيارة ، ورجع إلى وطنه في ٧ رجب عام ١٣٩٢هـ (١٦ آب ١٩٧٢م) ، وفي طريق العودة جواً ، وفي سماء (تطوان) ، انقضت على طائرة الملك « البوينغ » طائرات الفانتوم التي انطلقت من قاعدة (القنيطرة) بحجّة حماية الطائرة الملكية ، وأطلقت قذائفها على « البوينغ » ، وأفرغت ما

---

٩ ـ أحمد ماجد بن جلون : وزيراً للشؤون الإدارية .
١٠ ـ مصطفى جوريو : وزيراً للزراعة .
١١ ـ عبد الرحمن الكوهن : وزيراً للسياحة .
١٢ ـ عبد الرحمن تهامي : وزيراً للصحة العامة .
١٣ ـ أرسلان الجديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .
١٤ ـ عبد القادر صحراوي : وزيراً للإعلام .
١٥ ـ محمد حدو شيكر : وزير التعليم الابتدائي .
١٦ ـ مصطفى فارس : وزير المالية .
١٧ ـ عبد العزيز بن جلون : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
١٨ ـ حسن زاسوري : وزير الإسكان والبيئة .
١٩ ـ محمد بن علي شفيق : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .
٢٠ ـ عبد اللطيف إيماني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتطوير المناطق .
٢١ ـ عبد الله القاسمي فهري : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية .
٢٢ ـ عبد الله غرنيط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتنمية الوطنية .
٢٣ ـ عيسى قيسي : سكرتير دولة ثان للداخلية .
ويكلف رئيس مجلس الوزراء بالتخطيط ، وتطوير المناطق ، وتهيئة المناصر ، والشؤون الاقتصادية ، والتنمية الوطنية .
وفي ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٢هـ (٢٣ أيار ١٩٧٢م) أُعفي عبد اللطيف فلالي من وزارة الشؤون الخارجية ، وأسندت إلى أحمد طيبي بن هيمة .

لديها من ذخيرة ، حتى نفدت من طائرة قوزي ، ومن طائرة بوخالدي ، أما اللواء « كويرة »[1] قائد الهجوم فقد اختلّ مدفع طائرته ، واضطرّ أن يلقي نفسه بالمظلّة ، وقُبض عليه ، ورفضت الشرطة التي قبضت عليه أن تسلّمه للواء محمد أوفقير رغم إلحاحه الشديد . أما محمد أمقران فقد انتقل بطائرة عمودية إلى جبل طارق ، وألقت السلطات البريطانية هناك القبض عليه ، وحقّقت معه ، واعترف أن قائد التمرّد هو اللواء محمد أوفقير . واستطاع قائد الطائرة الملكية أن يصل إلى مطار (سلا ـ الرباط) سالماً ، ولما رأى المتمرّدون أن الملك قد خرج من الطائرة سليماً ، قاموا بالهجوم على المطار لمدة ساعة ، كما هاجموا القصر الملكي ، ولكن فشل تمرّدهم ، وقُبض على قادتهم ، وقد انتحر اللواء محمد أوفقير ، ورفض مقابلة الملك رغم استدعائه عدّة مرات . وسرت الشائعات أن طائرة الملك قد أصيبت إصاباتٍ خطيرة ، وأن الذي أنقذها بعد عناية الله استعمال الملك للمذياع الموجود في الطائرة ، وإعلانه للمطاردين أنه الميكانيكي ، وأخبرهم أن الملك قد جُرح جروحاً خطيرة ، وهو مثخنٌ بها ، وأن ملاحي الطائرة قتلا . والواقع أن الذخيرة قد نفدت ، ومدفع اللواء كويرة قد اختلّ ولم يعد صالحاً للرمي ، وهذا ما أوقف قذف الطائرة الملكية .

وجّه الملك رسالة في ١٥ شعبان ١٣٩٢هـ (٢٣ أيلول ١٩٧٢م) إلى الأحزاب الآتية : حزب الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ،والدستور الديمقراطي ، والحركة الشعبية الديمقراطية في محاولاتٍ لتطويق الاتجاهات اليسارية غير الوطنية .

وفي ١٤ شوال ١٣٩٢هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٢م) عهد الملك

---

(١) كان اللواء كويرة قد عُيّن قائداً لقاعدة القنيطرة الجوية العسكرية قبل سفر الملك بقليل بناء على إلحاح اللواء محمد أوفقير ، وكان توقيع الملك على أمر التعيين آخر ما وقعه قبل سفره . وظهر أن التخطيط لهذه العملية كان منذ يوم ٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (١٤ تموز ١٩٧٢م) .

الحسن الثاني إلى أحمد عثمان بتشكيل حكومة جديدة[1] .

---

(١) شكّل أحمد عثمان حكومته على النحو الآتي :
١ ـ أحمد عثمان : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : وزيراً للدولة .
٣ ـ بشير بن عباس تعرجي : وزيراً للعدل .
٤ ـ محمد طيبي بن هيمة : وزيراً للداخلية .
٥ ـ أحمد طيبي بن هيمة : وزيراً للشؤون الخارجية .
٦ ـ مخصوص بن سالم : وزيراً للمالية .
٧ ـ محمد حدو شيكر : وزير التعليم الوطني .
٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .
٩ ـ أحمد مجيد بن جلون : وزيراً للإعلام .
١٠ ـ حسن زاسوري : وزيراً للإسكان والبيئة .
١١ ـ محمد أرسلان الجديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .
١٢ ـ عبد الرحمن تهامي : وزيراً للصحة العامة .
١٣ ـ محمد مكي الناصري : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ، والثقافة .
١٤ ـ عبد الرحمن الكوهن : وزير السياحة .
١٥ ـ عباس القيسي : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام للحكومة .
١٦ ـ عبد السلام برادة : وزير الزراعة .
١٧ ـ عبد القادر بن سليمان : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
١٨ ـ صلاح مزيلي : وزير الأشغال العامة والمواصلات .
١٩ ـ عبد اللطيف إمالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط ، وتطوير المناطق ، وتهيئة الأخصائيين .
٢٠ ـ عبد الله غرنيط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتنمية الوطنية .
٢١ ـ عبد الكريم حليم : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتعليم العالي .
٢٢ ـ محمد بوعامود : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتعليم الثانوي والابتدائي .
٢٣ ـ منير دوكالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .
وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (١١ أيار ١٩٧٣م) أنهيت خدمات :
محمد طيبي بن هيمة : وزير الداخلية .
ومحمد حدو شيكر : وزير التعليم الوطني .

وفي الوقت نفسه عُيِّن :

محمد حدو شيكر : وزيراً للداخلية .

ولد سيدي بابا : وزيراً للتعليم الوطني .

وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (١٤ أيار ١٩٧٣م) أُنهيت خدمة عباس القيسي : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام الحكومة ، وعين مكانه محمد بن يخلف .

وفي ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤م) جرى تعديل وزاري عام ، فكان على النحو الآتي :

١ ـ أحمد عثمان : رئيساً للوزراء .

٢ ـ محمد باحنيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .

٣ ـ أحمد العراقي : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية .

٤ ـ محمد طيبي بن هيمة : وزير دولة مكلف بتهيئة الاحصائيين والتنسيق .

٥ ـ أحمد طيبي بن هيمة : وزير دولة مكلف بالإعلام .

٦ ـ عباس القيسي : وزيراً للعدل .

٧ ـ محمد حدو شيكر : وزيراً للداخلية .

٨ ـ اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

٩ ـ عبد القادر بن سليمان : وزيراً للمالية .

١٠ ـ حسن زاموري : وزيراً للسياحة والإسكان والبيئة .

١١ ـ أحمد رمزي : وزيراً للصحة العامة .

١٢ ـ ولد سيدي بابا : وزيراً للشؤون الإسلامية والأوقاف .

١٣ ـ محمد بن يخلف : وزير الشؤون الإداري ، وسكرتير عام للحكومة .

١٤ ـ أحمد الناري : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .

١٥ ـ عبد اللطيف غسامي : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

١٦ ـ صلاح مزيلي : وزير الزراعة .

١٧ ـ عبد اللطيف بن جلول : وزيراً للتعليم العالي .

١٨ ـ محمد بوعامود : وزيراً للتعليم الثانوي والابتدائي .

١٩ ـ محمد العربي الخطابي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل .

٢٠ ـ عبد الله غرنيط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالصناعات اليدوية .

٢١ ـ عبد الكامل رحراحي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالمالية .

٢٢ ـ عبد السلام زنيند : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة .

وقد ساهمت المغرب في الحرب الدائرة في المشرق الإسلامي بين بعض الدول العربية وبين اليهود الذين اغتصبوا فلسطين ، وقد أرسلت المغرب قطعاتٍ من قواته المسلّحة إلى الشام ، ورابطت في الجولان في سوريا ، وقاتلت في الحرب التي اندلعت يوم ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٣م) ، وأبدت بطولاتٍ رائعة ، وطلبت مصر من المغرب إرسال بعض قطعاتٍ عسكرية من قواتها لدعم الجبهة المصرية ، وقد وافقت المغرب على هذا الطلب غير أن اندلاع الحرب قد أوقف تحرّك تلك القطعات إذ فات الأوان للإفادة منها وقد توقّف إطلاق النار بين الفريقين المتحاربين .

وفي ٢٧ شوال ١٣٩٧هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٧٧م) قدّم أحمد عثمان

٢٣ ـ محمد بلخياط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية .

٢٤ ـ طيب بن شيخ : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتنمية المناطق .

٢٥ ـ إدريس بصري : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للداخلية .

٢٦ ـ محمد محجوبي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للإعلام .

٢٧ ـ حسن لوقاش : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الإسلامية والأوقاف .

٢٨ ـ موسى سعدي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .

وفي ٦ جمادى الأولى ١٣٩٤هـ (٢٧ أيار ١٩٧٤م) تمّ تعيين :

محمد طاهري جوطي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .

وفي ٦ شعبان ١٣٩٤هـ (٢٤ آب ١٩٧٤م) عُيِّن :

أحمد شرقاوي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الخارجية .

وفي ٣ ذي الحجة ١٣٩٤هـ (١٧ كانون الأول ١٩٧٤م) أُضيف إلى عبد السلام زنيند الشؤون الصحراوية .

وفي ١ ربيع الأول ١٣٩٥هـ (١٣ آذار ١٩٧٥م) أُنهيت خدمات أحمد رمزي من وزارة الصحة العمومية .

استقالة حكومته إلى الملك الحسن الثاني ، فعهد إليه بتشكيل حكومة جديدة[1] .

---

(1) شكل أحمد عثمان حكومته على النحو الآتي :
١ - أحمد عثمان : رئيساً للوزراء .
٢ - محمد بوستة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية والتعاون .
٣ - محجوبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالبريد والبرق والهاتف .
٤ - محمد باحنيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .
٥ - محمد طيبي بن هيمة : وزير دولة مكلف بالشؤون الداخلية .
٦ - معطي بوعبيد : وزيراً للعدل .
٧ - محمد الدويري : وزيراً للتنمية الوطنية .
٨ - عبد اللطيف غيساسي : وزيراً للمالية .
٩ - مصطفى فارس : وزيراً للزراعة والتطوير الزراعي .
١٠ - محمد العربي الخطابي : وزيراً للإعلام .
١١ - أحمد رمزي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
١٢ - محمد بوعمود : وزيراً للعمل والتعليم الاختصاصي .
١٣ - محمد بن يخلف : وزيراً للشؤون الإدارية .
١٤ - محمد حدو شيكر : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
١٥ - عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني وتهيئة الاختصاصيين .
١٦ - عبد الحفيظ القادري : وزيراً للشباب والرياضة .
١٧ - عباس القيسي : وزيراً للإسكان .
١٨ - عبد الله غرنيط : وزيراً للشؤون الاجتماعية .
١٩ - مهند العنصر : وزيراً للنقل .
٢٠ - عبد الكامل رحراحي : وزيراً للتجارة والصناعة .
٢١ - رحّال رحّالي : وزيراً للصحة العامة .
٢٢ - موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .
٢٣ - منصوري بن علي : وزيراً للسياحة .
٢٤ - طيب بن شيخ : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتنمية المناطق .
٢٥ - إدريس بصري : سكرتير دولة للداخلية .
٢٦ - عبد السلام زنيند : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة .

وفي ٣٠ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (٢٩ آذار ١٩٧٩م) عهد الملك الحسن الثاني إلى معاطي بوعبيد بتشكيل حكومة جديدة[1] .

---

٢٧ - عثمان سليماني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية .
٢٨ - عبد الرحمن بادو : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
٢٩ - سعيد بلبشير : سكرتير دولة للتعليم العالي والبحث العلمي .
٣٠ - عبد الحق التازي : سكرتير دولة لتهيئة الاختصاصيين .

(1) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :
١ - معاطي بوعبيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للعدل .
٢ - محمد بوستة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية والتعاون .
٣ - محجوبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالبريد والاتصالات .
٤ - محمد باحنيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .
٥ - عبد الكامل رحراحي : وزيراً للمالية .
٦ - محمد أرسلان الجديدي : وزير التوظيف والتثقيف المهني .
٧ - محمد الدويري : وزيراً للتنمية الوطنية .
٨ - إدريس البصري : وزيراً للداخلية .
٩ - عبد اللطيف غيساسي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٠ - عبد الواحد بلقزيز : وزيراً للإعلام .
١١ - أحمد رمزي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
١٢ - عبد الله غرنيط : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية .
١٣ - منصور بن علي : وزيراً للشؤون الإدارية .
١٤ - محمد حدو شيكر : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
١٥ - عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني والتثقيف الإداري .
١٦ - عبد اللطيف حضيري : وزيراً للشباب والرياضة .
١٧ - عباس القيسي : وزيراً للإسكان وتهيئة الأقاليم .
١٨ - محمد ناصر : وزيراً للمواصلات .
١٩ - رحّال رحّالي : وزيراً للصحة الوطنية .
٢٠ - عز الدين جسوس : وزيراً للتجارة والصناعة .
٢١ - عبد السلام زنيند : وزيراً للسياحة .
٢٢ - موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .
٢٣ - عبد اللطيف جواهري : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء .
٢٤ - طيب بن شيخ : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتنمية

وفي ٧ محرم ١٤٠٢هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٨١م) عهد الملك الحسن الثاني إلى معاطي بوعبيد بإعادة تشكيل الوزارة(١) .

الأقاليم .

٢٥ ـ عبد الرحمن بـادو : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .

٢٦ ـ سيد بلشير : سكرتير دولة للتعليم العالي والبحث العلمي .

٢٧ ـ خالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .

٢٨ ـ عبد الحق تازي : سكرتير دولة للتثقيف الإداري .

وفي ٩ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ (٢٥ شباط ١٩٨٠م) أنهيت خدمة عبد السلام زنيند وزير السياحة وعُيِّنَ أحمد علوي مكانه كوزير دولة مكلف بالسياحة .

(١) شكَّل معاطي بوعبيد الوزارة الثانية على النحو الآتي :

١ ـ معاطي بوعبيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للعدل .

٢ ـ محمد بوستة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية .

٣ ـ محجوبي أحرضان : وزير دولة مكلف بالتضامن .

٤ ـ محمد باحنيني : وزير دولة .

٥ ـ أحمد علوي : وزير دولة .

٦ ـ محمد أرسلان الجديدي : وزيراً للتنمية الوطنية والتوظيف .

٧ ـ محمد الدويري : وزيراً للتخطيط والتثقيف الإداري والمهني .

٨ ـ إدريس البصري : وزيراً للداخلية .

٩ ـ مصطفى بلعربي علوي : وزيراً للعدل .

١٠ ـ عبد الواحد بلقزيز : وزيراً للإعلام والشباب والرياضة .

١١ ـ هاشم فلالي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

١٢ ـ عبد اللطيف سملالي : سكرتير دولة للشباب والرياضة .

١٣ ـ منصور بن علي : وزيراً للنقل .

١٤ ـ عبد الكريم غلاب : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء .

١٥ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني .

١٦ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً للمالية .

١٧ ـ عباس القاسي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية .

١٨ ـ عثمان دمناطي : وزيراً للزراعة .

١٩ ـ رحّال رحّالي : وزيراً للصحة العامة .

٢٠ ـ عز الدين الغصوص : وزيراً للتجارة والصناعة والسياحة .

وفي ٢٥ صفر ١٤٠٤هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٣م) عهد الملك الحسن الثاني إلى محمد كريم العمراني بتشكيل حكومة جديدة(١) .

---

٢١ ـ محمد فباح : وزيراً للتجهيزات .

٢٢ ـ موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .

٢٣ ـ مصطفى بن سالم : وزيراً للصيد البحري والتجارة البحرية .

٢٤ ـ سيد بلشير : وزيراً للشؤون الثقافية .

٢٥ ـ خالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .

٢٦ ـ عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .

٢٧ ـ المفضل الحلو : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

٢٨ ـ عباس القيسي : سكرتير عام للحكومة .

٢٩ ـ مهدي النصير : وزيراً للبريد والاتصالات .

٣٠ ـ أحمد بلحاج : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .

٣١ ـ محمد طوخاني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية .

٣٢ ـ عبد اللطيف حجاجي : سكرتير دولة للإسكان وتطوير الأقاليم .

(١) تشكَّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .

٢ ـ معاطي بوعبيد : وزير دولة .

٣ ـ محجوبي أحرضان : وزير دولة .

٤ ـ محمد باحنيني : وزير دولة .

٥ ـ عبد الرحيم بوعبيد : وزير دولة .

٦ ـ محمد أرسلان الجديدي : وزير دولة .

٧ ـ أحمد عثمان : وزير دولة .

٨ ـ مولاي أحمد العلوي : وزير دولة .

٩ ـ محمد الدويري : وزيراً للتخطيط والتثقيف الإداري والمهني .

١٠ ـ إدريس البصري : وزيراً للداخلية .

١١ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزيراً للعدل .

١٢ ـ عبد الواحد بلقزيز : وزيراً للشؤون الخارجية .

١٣ ـ هاشم فلالي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

١٤ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للإعلام .

١٥ ـ منصور بن علي : وزيراً للنقل .

١٦ ـ سعيد بلبشير : وزيراً للشؤون الثقافية .
١٧ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني .
١٨ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً للمالية .
١٩ ـ عباس الفاسي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية .
٢٠ ـ محمد قباج : وزيراً للتجهيزات .
٢١ ـ عبد اللطيف سملالي : وزيراً للشباب والرياضة .
٢٢ ـ عز الدين قصوص : وزيراً للتجارة والصناعة .
٢٣ ـ مصطفى بن سالم : وزيراً للصيد البحري والتجارة البحرية .
٢٤ ـ موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .
٢٥ ـ المفضل الحلو : وزيراً للإسكان وتطوير الأقاليم .
٢٦ ـ طيب بن شيخ : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الثقافية .
٢٧ ـ عباس قيسي : سكرتير عام للحكومة .
٢٨ ـ مولاي زين زاهدي : وزيراً للتوظيف والتنمية الوطنية .
٢٩ ـ خالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .
٣٠ ـ عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
٣١ ـ أحمد بلحاج : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
٣٢ ـ مهند النصير : وزيراً للبريد والاتصالات .
٣٣ ـ محمد طوجاني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية .
٣٤ ـ عبد اللطيف حجاجي : سكرتير دولة للإسكان وتطوير المناطق .
٣٥ ـ عبد الواحد راضي : وزيراً مكلفاً بالتضامن .
٣٦ ـ عثمان دمناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٣٧ ـ عبد الكريم غلاب : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء .
وفي ٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٤هـ (٢٣ شباط ١٩٨٤م) تمّ تعيين :
عبد الكبير مدغري : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
وفي ٢٩ رمضان ١٤٠٤هـ (٢٧ حزيران ١٩٨٤م) تمّت تسمية :
محمد قباج : وزيراً للتجهيزات والتثقيف المهني .
عبد الحق تازي : وزيراً للتخطيط .
وأنهاء خدمة : محمد دويري : وزير التخطيط والتثقيف الإداري والمهني .
عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
وفي ٤ صفر ١٤٠٥هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤م) أُنهيت خدمة :

وفي ٢١ رجب ١٤٠٥هـ (١١ نيسان ١٩٨٥م) طلب الملك من محمد كريم العمراني إعادة تشكيل حكومة جديدة[1] .

أحمد بلحاج : وزير مكلف بالعلاقات مع المجلس النيابي .
عباس القيسي : سكرتير عام للحكومة ، وقد كُلّف بتنظيم العلاقات بين الحكومة وغرفة المثلين .
وفي ٢٨ جمادى الأولى ١٤٠٥هـ (١٨ شباط ١٩٨٥م) أُنهيت خدمة :
عبد الواحد بلقزيز : وزير الشؤون الخارجية ، وعُيّن مكانه عبد اللطيف فلالي .

(١) شكّل محمد كريم العمراني وزارته على النحو الآتي :
١ ـ محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : وزيراً للدولة .
٣ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للدولة .
٤ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزيراً للعدل .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية ، والتضامن ، والإعلام .
٦ ـ إدريس بصري : وزيراً للداخلية .
٧ ـ عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني .
٨ ـ طيب بن شيخ : وزيراً للصحة العامة .
٩ ـ عبد اللطيف جواهري : وزيراً للمالية .
١٠ ـ عز الدين قصوص : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية .
١١ ـ موسى سعدي : وزيراً للسياحة .
١٢ ـ مصطفى بن سالم : وزيراً للصيد البحري ، والتجارة البحرية .
١٣ ـ محمد قباج : وزيراً للتجهيزات ، والتثقيف الإداري والمهني .
١٤ ـ محمد بوعمود : وزيراً للمواصلات .
١٥ ـ مهند النصير : وزيراً للبريد والاتصالات .
١٦ ـ عثمان دمناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٧ ـ عبد اللطيف سملالي : وزيراً للشباب والرياضة .
١٨ ـ مولاي زين زاهدي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية .
١٩ ـ عبد الكبير مدغري علاوي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٢٠ ـ رشيدي الرهزواني : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالتخطيط .

وفي ١٦ شوّال ١٤٠٨هـ (١ حزيران ١٩٨٨م) طلب الملك الحسن الثاني من رئيس الوزراء عز الدين العراقي إدخال تعديل على وزارته ، ففعل[1]

تحسّنت علاقات المغرب مع دول بلاد المغرب الأخرى. ففي شهر

---

(١) أصبحت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ عز الدين العراقي : رئيساً للوزراء .
٢ ـ محمد باحنيني : وزيراً للدولة .
٣ ـ مولاي أحمد العلوي : وزيراً للدولة .
٤ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزيراً للعدل .
٥ ـ عبد اللطيف فلالي : وزيراً للشؤون الخارجية ، والتعاون .
٦ ـ إدريس بصري : وزيراً للداخلية ، والإعلام .
٧ ـ محمد هلالي : وزيراً للتعليم الوطني .
٨ ـ طيب بن شيخ : وزيراً للصحة العامة .
٩ ـ محمد براني : وزيراً للمالية .
١٠ ـ عباس القيسي : سكرتير عام للحكومة .
١١ ـ موسى سعدي : وزيراً للسياحة .
١٢ ـ مصطفى بن سالم : وزيراً للصيد البحري ، والتجارة البحرية .
١٣ ـ محمد قباج : وزيراً للتجهيزات ، والتكثيف الإداري والمهني .
١٤ ـ محمد بوعمود : وزيراً للنقل .
١٥ ـ مهند النصير : وزيراً للبريد والاتصالات .
١٦ ـ عثمان دمناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٧ ـ عبد اللطيف سملالي : وزيراً للشباب والرياضة .
١٨ ـ مولاي زين زاهدي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية .
١٩ ـ عبد الكبير مدغري علاوي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٢٠ ـ رشيدي الغزواني : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالتخطيط .
٢١ ـ خالي حنا ولد الرشيد : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الصحراوية .
٢٢ ـ محمد عبد : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية .
٢٣ ـ محمد فتاح : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .

---

٢١ ـ خالي حنا ولد الرشيد : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الصحراوية .
٢٢ ـ محمد عبد : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية .
٢٣ ـ محمد فتاح : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .
٢٤ ـ طاهر مصمودي : وزيراً للتجارة والصناعة .
٢٥ ـ محمد بن عيسى : وزيراً للشؤون الثقافية .
٢٦ ـ عبد الرحمن بوفتاس : وزيراً للإسكان .
٢٧ ـ حسن عبادي : وزيراً للتوظيف .
٢٨ ـ طاهر عفيفي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
٢٩ ـ عبد الرحيم عبد الجليل : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ، مكلفاً بالشؤون الإدارية .

وفي ٢٧ محرم ١٤٠٦هـ (١١ تشرين الأول ١٩٨٥م) عُيّن :

مولاي أحمد الشرقاوي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .

وفي ٣ ربيع الأول ١٤٠٦هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥م) أخذت وزارة الإعلام من عبد اللطيف فلالي ، واحتفظ بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون ، وأُسندت وزارة الإعلام إلى إدريس بصري إلى جانب حقيبة وزارة الداخلية التي يحملها .

وفي ٢ رجب ١٤٠٦هـ (١٢ آذار ١٩٨٦م) عُيّن عز الدين العراقي وزير التعليم الوطني نائباً لرئيس الوزراء .

وفي ٢٨ رجب ١٤٠٦هـ (٧ نيسان ١٩٨٦م) أُنهيت خدمة عبد اللطيف جواهري من وزارة المالية ، وأُسندت هذه الوزارة إلى محمد براني .

وفي ٢٦ محرم ١٤٠٧هـ (٣٠ أيلول ١٩٨٦م) أنهيت خدمة رئيس الوزراء محمد كريم العمراني ، وتسلم رئاسة الوزراء مكانه نائبه عز الدين العراقي الذي ترك وزارة التعليم الوطني إلى محمد هلالي .

وفي الوقت نفسه عُيّن محمد سقاط سكرتير دولة للشؤون الخارجية ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية .

وفي ١٦ محرم ١٤٠٨هـ (٩ أيلول ١٩٨٧م) أُنهيت خدمة كل من :

طاهر مصمودي : وزير التجارة والصناعة ، وأُسندت الوزارة إلى عبد الله عزماني .

وطاهر عفيفي : الوزير المفوض عند رئيس مجلس الوزراء للعلاقات مع المجلس النيابي ، وأُسندت هذه الوزارة إلى عبد السلام بركة .

رمضان ١٤٠٨هـ (أيار ١٩٨٨م) وافقت كل من المغرب والجزائر على إقامة علاقات سياسية بين الدولتين.

استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا في رجب ١٤٠٥هـ (نيسان ١٩٨٥م) وكانت قد قطعت عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م).

اجتمع رؤساء دول المغرب العربي (ليبيا ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا) في مراكش في رجب ١٤٠٩هـ (شباط ١٩٨٩م)، ووقعوا معاهدة لإقامة اتحاد المغرب العربي، ويهدف إلى تسهيل التجارة بين هذه الدول.

وبعد عام (١٤١٠هـ) وُقّعت اتفاقيات جانبية فردية للتعاون الاقتصادي بين كل من ليبيا، والجزائر، والمغرب.

كانت هناك خلافات سياسية داخل الاتحاد مثل دعم الجزائر لجبهة البوليساريو، وشجب المغرب لغزو العراق للكويت. لكن العلاقات عادت فتحسنت بين المغرب والجزائر في منتصف عام ١٤١٢هـ (أوائل عام ١٩٩٢م) إثر استلام محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة في الجزائر. ومع ذلك كانت العلاقات بين الدولتين بين مدٍّ وجزر.

---

٢٤ ـ عبد الله عزماني : وزيراً للتجارة والصناعة.
٢٥ ـ محمد بن عيسى : وزيراً للشؤون الثقافية.
٢٦ ـ عبد الرحمن بوفطاس : وزيراً للإسكان.
٢٧ ـ حسن عبادي : وزيراً للتوظيف.
٢٨ ـ عبد السلام بركة : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي.
٢٩ ـ عبد الرحيم عبد الجليل : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية.
٣٠ ـ محمد سقاط : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية.

توقفت لقاءات رؤساء دول اتحاد المغرب العربي، ولم يطبق من بنود المعاهدات الخمس عشرة شيء.

وفي أوائل جمادى الآخرة ١٤١٦هـ (تشرين الأول والثاني ١٩٩٥م) رعى الملك الحسن الثاني ملك المغرب أول قمة شرق أوسطية وشمال إفريقية في الدار البيضاء، شملت موضوعات منها أسلوب تمويل مصرف إقليمي جديد للشرق الأوسط.

بعد غزو العراق للكويت في مطلع عام ١٤١١هـ (آب ١٩٩٠م) شجبت المغرب هذا الغزو، وأعلنت أنها ستقوم بإرسال قوة لمساندة المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان محتمل. وفي جمادى الأولى ١٤١١هـ (كانون أول ١٩٩٠م) وصل ألف وخمسمائة جندي مغربي إلى المملكة العربية السعودية للعمل ضمن التحالف الدولي المتعدد الجنسيات لإجبار العراق للانسحاب من الكويت.

وقامت مظاهرات مؤيّدة للعراق، وأظهرت الحكومة بشكل غير مباشر دعم ذلك. وفي منتصف رجب ١٤١١هـ (أوائل شباط ١٩٩١م) قامت مظاهرات تدعو إلى انسحاب الكتيبة المغربية من القوة الدولية المتعددة الجنسيات. وتجاهلت الحكومة المغربية ذلك، وأعلنت أن الكتيبة للدفاع عن المملكة العربية السعودية، وليست موجهة للقتال ضد العراق.

وفي ربيع ١٤١٤هـ (أيلول ١٩٩٣م) قام رئيس وزراء الكيان اليهودي بزيارة للرباط إشارة إلى تحسّن العلاقات بين الدولتين، وعن الدور الذي لعبه الملك الحسن الثاني في عملية السلام في الشرق الأوسط. وبعد عام فتحت مكاتب ارتباط في تل أبيب والرباط، وفي جمادى الآخرة ١٤١٤هـ (تشرين الثاني ١٩٩٣م) افتتح شمعون بيريز رئيس وزراء الكيان اليهودي المكتب في الرباط. ثم أقيمت علاقات سياسية بين الدولتين في شوال ١٤١٥ هـ (آذار ١٩٩٥م).

الصراعات الداخلية

يُقدّر عدد سكان المغرب عام ١٤١٠هـ بخمسةٍ وعشرين مليوناً ، وتكون الكثافة حوالي خمسين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد ، لأن المساحة العامة تقرب من ٤٤٦,٠٠٠ كيلومتر مربع عدا الصحراء المغربية التي غدت الآن جزءاً منه ، وبذا تصبح المساحة العامة ٦٧٢,٠٠٠ كيلومتر مربع .

وتعدّ الصراعات الداخلية قليلةً بشكلٍ عامٍ ، وذلك لقلّة المجموعات البشرية ، وقلّة المجموعات العقدية ، إضافةً إلى سياسة الملك الخاصة التي يمسك فيها بخيوط التجمعات السياسية كلها، وله قنوات تصل بينه وبينها يحرّكها ، ويعرف مراميها البعيدة ، ويتحرّك من خلال ذلك بحكمةٍ وحنكةٍ .

المجموعات البشرية : يوجد في البلاد مجموعتان رئيسيتان ، وهما : العرب ، والبربر .

١ ـ العرب : ويشكّلون ٥٠ ـ ٥٥٪ ، ويقيمون غالباً في المناطق الساحلية ، وقد دخلوا إلى البلاد إبّان الفتح الإسلامي ، ثم مع بني هلال ، إضافةً إلى مراحل متعددةٍ في التاريخ ، فكلما حدثت هزّة في المشرق انطلق إثرها أعدادٌ نحو المغرب ؛ بعداً عن الأجواء السياسية التي ألجأتهم للمغادرة ، وهؤلاء مثل : الأدارسة ، والأشراف والسعديين ، والأشراف الحسنيين (الحكام اليوم) ، كما أن الصراع الطويل الذي قام بين مسلمي الأندلس ونصارى الإسبان والبرتغاليين ومن ورائهم الفرنجة كان يستدعي أفواجاً من بلاد العرب

وغيرها من الأمصار الإسلامية للارتحال نحو بلاد المغرب للجهاد في سبيل الله ، وزجّ أنفسهم في أتون ذلك الصراع ، وإن الكثير منهم كان يستقرّ هناك ، وكذلك عندما طُرد المسلمون من الأندلس عام ٨٩٨هـ التحقوا ببلاد المغرب ، وأقاموا فيها على أمل العودة إلى موطنهم الأندلسي ؛ سواء أكان بجهودهم أم بجهود المسلمين الذين لا شكّ ستتحرّك فيهم الحماسة إلى الجهاد .

٢ ـ البربر : ويشكّلون من ٤٠ ـ ٤٥٪ من مجموع السكان ، ويقيمون عادةً في المناطق الجبلية ، الريف ـ الأطلس الأعلى ـ الأطلس الأوسط ، وقد وُجدوا أساساً في البلاد ، إذ نستطيع أن نعدّهم سكان البلاد الأصليين ، وقد اعتنقوا الإسلام عند وصوله إليهم ، وأسهموا بالفتوحات إلى جانب إخوانهم المسلمين من بقية الشعوب الأخرى ، وخاصةً العرب ، وكان منهم قادة بارزون ؛ ومنذ أن حسن إسلامهم بعد حركات الارتداد التي وقعت في بعض أوساطهم أيام الكاهنة ، وهم لم ينازعوا الأمر أهله ، وإنما كانوا دائماً في صفوف المجاهدين ، وإذا وقعت فتنة ، وأثار النعرة العصبية بعض المغرضين للإفادة من تشتّت الصفوف ، ولا شكّ أنهم سيجدون آذاناً صاغية عند العامّة ، وكانت تقع أحداثٌ تدمي لها القلوب ، ولكن لا يلبث العقلاء أن يعودوا إلى رشدهم ، ويوحّدوا الصف الإسلامي ، وكانت سيوف البربر الأساسية في الوقوف بوجه المدّ الصليبي في الأندلس ، وصدّه ، وإلحاق الهزيمة به أيام المرابطين والموحّدين وفيما بعد ذلك ، ولا تزال معركة (الزلاّقة) عام ٤٧٩هـ بقيادة أمير المرابطين يوسف بن تاشفين ، ومعركة (الأرك) عام ٥٩١هـ بقيادة المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحّدين ؛ موضع عزٍّ وفخار ، ومثالاً للجهاد . والبربر شعبٌ مسلمٌ مثل بقية الشعوب الإسلامية التي تتألف منها الأمة الإسلامية ، ويعيش مع إخوانه العرب حياةً واحدةً ، وليس معنى هذا أنه لم تحصل محاولاتٌ للتفرقة بين الأخوة ، نعم ، حدثت محاولاتٌ ، وخاصةً أيام الاستعمار ، ووجدت من يستمع لها ، ولكن

لمدة وجيزة وحتى يتيه الطرفان : العرب والبربر ، ويُقضى على تلك المحاولات ، إذ يشعر كل فريق أن العقيدة هي التي تربط بين الطرفين ، ولا ربط سواها .

ولا ينافس البربر العرب على الحكم ، وإنما يعدّونه حقاً للعرب ، ما دامت الأسرة الحاكمة ترجع في نسبها إلى رسول الله ﷺ ، ولهذا أثره في المغرب ، وعند العامة في كل مكان ، ونرى رجال الحكم يحرصون على التركيز على هذا الموضوع .

أما بقية المجموعات البشرية فهي عقدية وعصبية ، ولا تصل نسبتها مهما بالغ أصحابها بذلك إلى ٥٪ ، وهي المجموعة الأوروبية واليهود .

٣ ـ الأوربيون : وهم سلاح الاستعمار ووسيلته ، وقد حصلوا على أفضل الأراضي ، وأحسن التسهيلات بالتملّك ، والصناعة ، والعمل ، والوظائف ، ولكن نقص عددهم عند الاستقلال فجأة ، إذ رحل منهم عن المغرب أكثر من مائة ألف ، ولا يزيد عددهم اليوم على نصف مليون ، وهو ما يعادل ٢٪ من مجموع السكان ، ويقيمون عادةً في المدن الكبرى ، والموانىء : الدار البيضاء ، والرباط ، وطنجة ، وعلى الرغم من أن معظمهم اليوم من مواليد المغرب التي أصبحت وطنهم، ويحملون جنسيتها إلا أن قلوبهم مع أوربا .

يشكّل الفرنسيون ٨٤٪ من مجموع الأوربيين ، ويليهم في العدد الإسبان ، فالألمان . ومع أن نسبة الأوربيين ضئيلة إلا أن أثرهم في الحياة العامة ، وفي الصناعة ، والتجارة ، والتعليم ، والمشروعات الزراعية ، وصيد السمك ، والتعدين ، ولكن ينعدم الأثر السياسي لقلّة نسبتهم .

٤ ـ اليهود : وهم مجموعة قليلة ، ويعود بعضهم إلى أصل بربريّ اعتنقوا اليهودية قديماً ، ونشأوا في ظلّها ، وتطبّعوا بطباع أهلها ، وجاءت جموعٌ منهم في الأندلس، حيث طُردوا مع المسلمين، فإنه لم يكن لنصارى الإسبان والبرتغاليين ولا غيرهم أن يتحمّلوا تصرّفات اليهود ، فأخرجوهم مع

المسلمين الذين صبروا عليهم وعلى أذاهم ، وأقاموا في المغرب في ظلّ الحياة الإسلامية ، وشعروا بالسعادة ، غير أنهم كانوا يقابلون الأحسان في كل مرّة بالنكران للجميل، فما يأتي مغتصبٌ إلا ويكونون العون له، وعندما جاء الاستعمار الصليبي كانوا عينه على المسلمين . وقد وصل عددهم عام ١٣٥٥هـ إلى ١٦٢,٠٠٠ يهودي ، ووصل عددهم عام ١٣٧٠هـ إلى ١٩٩,٠٠٠ يهودي رغم مغادرة ٤٠ ألف يهودي إلى فلسطين عام ١٣٦٧هـ ، إذن بقي عددهم كبيراً في المغرب ، حيث كانوا يحلمون بأن يكون أثرهم واضحاً في الحياة السياسية ، وأن تكون المغرب الجسر الذي يعبرون منه إلى بقية الأمصار العربية ، ولما لم يستطيعوا أن يحقّقوا كل ما يريدون اكتفوا بأن يبقى هذا الحلم أملاً يحقّقونه إن سنحت لهم الظروف ، سواء أكان ذلك عن طريقهم أم عن طريق غيرهم ، وأخذت جموعٌ منهم تتحرّك نحو فلسطين ، وتركوا حلمهم بأيدٍ ظاهرةٍ على السطح مخفيةٍ من الساحة حتى لم يبق منهم في المغرب إلا ما يقرب من خمسين ألفاً ، ويقيم أكثرهم في الدار البيضاء ، والرباط ، وطنجة ، وفاس ، وأثرهم الاقتصادي محسوسٌ في البلاد .

إذن لا يوجد صراعاتٌ بين المجموعات البشرية .

المجموعات العقدية : والواقع أنه لا توجد سوى مجموعةٍ واحدةٍ هي المسلمون الذين يشكّلون الأكثرية الساحقة من السكان ، وتبلغ نسبتهم من ٩٥٪ ، والواقع ٩٧,٥٪ ، والحقيقة السكان كلهم ، لأن المجموعتين الأخريين وهم النصارى واليهود لا يشعرون أنهم من أهل البلاد رغم أنهم يحملون الجنسية المغربية ، ولا يحسّون أنهم يرتبطون بالبلاد رغم انتمائهم إليها اسمياً ، إذ ترتبط المجموعة الأولى وهي النصرانية بأوربا ، أو الدول التي تعود أصولها إليها ، ويرتبط اليهود حسب مصالحهم أينما وُجدت .

١ ـ المسلمون : وهم سكان البلاد جميعها ، وكلهم من أهل السنة والجماعة ، وعلى مذهب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ وقد توجد آثار أفكار

للخوارج في منطقة (تافيلالت) ، ولا تكاد تذكر ، بل نستطيع أن نعدّها مندثرة .

٢ - النصارى : لا يوجد في المغرب كله أي نصراني من سكان البلاد الأصليين ، وإنما جاؤوا جميعاً مع الاستعمار ، وفي ظلال سيوفه ، وعاشوا في أكنافه ، وكانوا عيونه التي يرى فيها ما يتمّ داخل البلاد ، وآذانه التي يسمع بها ما يجري ، وهم لسان حاله ، وصوته الناطق ، وكان تفكير المستعمرين الصليبيين أن يكون هؤلاء المستوطنون النصارى في المستقبل الدعامة التي يعتمدون عليها في تنفيذ مشروعاتهم ، وتحقيق آمالهم الاستعمارية ، ومصالحهم الاقتصادية . وهؤلاء النصارى أعداء ألداء لكل من يحمل فكراً إسلامياً أو له علاقة باللغة العربية ، وإن كانت اللغة العربية ليست سوى جانب من الجوانب الإسلامية .

٣ - اليهود : وقد بقيت نسبتهم ضعيفةً جداً بعد هرب كثيرٍ منهم إلى فلسطين ، ومن بقي منهم فإن علاقته وطيدة مع اليهود الذين اغتصبوا منطقة فلسطين من أرض الشام ، وهم يحقدون على كل ما يمتّ إلى الإسلام أو العربية بصلة .

ومن هنا يتبين أنه لا توجد في المغرب صراعاتٌ على أساس عقدي .

الأحزاب السياسية : كان نشوء الأحزاب السياسية في المغرب والتنظيم ردّ فعل لأحداث ، ولعلّ أبرزها :

أ - هزيمة محمد عبد الكريم الخطابي في الريف : فظهرت إثر ذلك الرابطة المغربية في ٢٣ محرم ١٣٤٥هـ (٢ آب ١٩٢٦م) حيث تشكّل مكتبٌ يضمّ أحمد بلفريج المكي الناصري ، ومحمد القباج ، ومحمد بنونة . وقد تبيّن لهؤلاء الرجال إثر هزيمة محمد الخطابي أن الحلّ العسكري لم يؤدّ إلى نتيجة ، لذا لا بدّ من طرح العمل السياسي والتهيئة والتنظيم له ، وفي الوقت نفسه لم يعترفوا بالتجزئة التي لحقت بالمغرب التي تقاسمها الفرنسيون والإسبان ، وقد ضمّ مكتب الرابطة أعضاء من أقسام المغرب كلها .

ب - الظهير البربري : إن إصدار هذا الظهير (المرسوم) قد أحدث اضطراباتٍ أعقبها اعتقالات ، وبرزت كتلة العمل الوطني كأول تنظيم سريٍّ في ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٣ آب ١٩٣٠م) ، وقد ضمّت : علال الفاسي ، العربي بوعياد ، الحسن بوعياد ، محمد اليزيدي ، إدريس برادة ، عبد القادر التازي ، أحمد مكوار ، محمد حسن الوزاني ، حمزة الطاهري . وقد قامت على أساس التنظيم الهرمي ، حيث تضمّ الزاوية عشرة أعضاء في البداية ، ثم غدت تضمّ عشرين عضواً ، وتليها الطائفة التي تضمّ ستين عضواً ، فلجنة المسافر ، فالمسيرون الذين تتألف منهم الخلايا ، وقد استعملوا اصطلاح الزاوية حيث هو شائع لدى البربر حرصاً على وحدة الكلمة ، وقد كلّف علال الفاسي ، ومحمد حسن الوزاني لوضع القانون الداخلي ، وقد كان همّ الكتلة منصبّاً على كتابة العرائض ، وإصدار الصحف ، ومحاربة الظهير البربري .

جـ - قانون إلحاق المغرب بالمستعمرات : عندما سيطرت فرنسا على المغرب فرضت الحماية عليها ، لكن حكومة « لادير » الفرنسية أصدرت قانوناً في أول ذي القعدة ١٣٥٢هـ (١٤ شباط ١٩٣٤م) ألحقت فيه المغرب بالمستعمرات ، وقد احتجّ السلطان دون أي جدوى ، وهذا ما أدّى إلى زيادة النشاط السياسي والتركيز على التنظيم .

بقيت كتلة العمل الوطني حزباً شبه مغلق لم يقم بأي نشاطات ، وتقوده مجموعة تتألف من عشرة أعضاء . وعندما وصلت الجبهة الشعبية في فرنسا إلى الحكم عملت على تمزيق كتلة العمل الوطني . وسافر وفدٌ من الكتلة إلى باريس ، يضمّ عمر عبد الجليل ، ومحمد حسن الوزاني ، وذلك في شهر ربيع الثاني ١٣٥٥هـ (تموز ١٩٣٦م) وبعدها بدأت الكتلة تنشط في أوساط الشعب منذ شهر رجب ١٣٥٥هـ ، وأخذت التجمعات الشعبية تظهر ، والمظاهرات تتكرّر ، فاعتقلت السلطات الفرنسية علال الفاسي ، ومحمد حسن الوزاني ، ومحمد اليزيدي ، ثم أفرج عنهم .

رأت الكتلة أنه لابدّ من وجود رأس لها عوضاً عن القيادة الجماعية ، العمل الإسلامي « لا بدّ له من أمير ، إن كنتم ثلاثة فأمّروا عليكم » ، والثلاثة أقلّ الجماعة . والقيادة الجماعية ليست في الحساب بالنسبة إلى العمل الإسلامي . وعقدت مؤتمرها بمدينة الرباط في ١٠ شعبان ١٣٥٥هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦م) ، وقد حضره ثمانية من القياديين ، ورجع محمد حسن الوازاني من فرنسا بعد أربعة أيام ، فوجد حزباً يقوده علال الفاسي وحده ، فأسرّها في نفسه ، ولم يبدها حتى حين .

واجتمعت اللجنة التنفيذية في ذي القعدة ١٣٥٥هـ ، واختارت هيئتها على النحو الآتي :

علال الفاسي	:	رئيساً .
محمد حسن الوازاني	:	أميناً عاماً .
أحمد مكوار	:	أمين صندوق .
محمد اليزيدي	:	عضواً .
محمد غازي	:	عضواً .
عمر عبد الجليل	:	عضواً .
عبد العزيز إدريس	:	عضواً .

الحركة القومية : انسحب محمد حسن الوازاني من كتلة العمل الوطني ، وشكّل الحركة القومية في ١٠ ذي القعدة ١٣٥٥هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٣٧م) ، وأسّس جريدة « عمل الشعب » ، وكذلك أسّس جريدة « الدفاع » باللغة العربية ، غير أن هذه الحركة قد انتهت في ٢٤ شعبان ١٣٥٤هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧م) عندما نُفي محمد حسن الوازاني ، غير أن الصراع قد ظهر بين جناحي كتلة العمل الوطني .

الحزب الوطني : بعد انسحاب محمد حسن الوازاني من كتلة العمل الوطني اختير أحمد بلفريج أميناً عاماً مكانه ، وحصل محمد اليزيدي على رخصة لإصدار جريدة « الأطلس » ، ولكن لم تلبث أن مُنعت كتلة العمل

الوطني من النشاط في ٦ محرم ١٣٥٦هـ (١٨ آذار ١٩٣٧م) . ولكن عقدت مؤتمراً سرياً في ٢٠ محرم ، واتفقت على ظهورها باسم جديد هو « الحزب الوطني » الذي برز في ١٥ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ (٢٣ تموز ١٩٣٧م) .

تعرّض الحزب الوطني للمضايقة بعد حوادث « بوفكران » في ٢٥ ، ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ (١ ، ٢ أيلول ١٩٣٧م) ، ومُنعت صحفه عن الصدور ، فنظّم المظاهرات ، وعقد الحزب مؤتمره العام بمدينة الرباط ، في ٨ شعبان ١٣٥٦هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٣٧م) بدار أحمد الشرقاوي رئيس مكتب فرع الرباط ، ثم لم يلبث أن نُفي علال الفاسي إلى الغابون ، وبقي فيها ما يزيد على تسع سنوات ، وانتقل عمر عبد الجليل إلى منطقة الريف ، ثم تبعه أحمد بلفريج ، وبقيت المسؤولية على كاهل محمد اليزيدي .

وقد تشكّل وفدٌ باسم الحزب في ١٤ رجب ١٣٥٨هـ (٢٩ آب ١٩٣٩م) في سبيل تقديم بعض المطالب . وقد ضمّ هذا الوفد كلاً من : أحمد الشرقاوي ، محمد غازي ، بوبكر القادري ، أحمد بن غريط .

حزب الإصلاح الوطني : كانت الحركة الوطنية واحدةً في بلاد المغرب بأجزائها ، وقد كان يقودها في منطقة الريف عبد السلام بنونة ، فلما توفّي تسلّم الزعامة عبد الخالق طريس ، وقد عُرفت الحركة هناك باسم « الكتلة الوطنية بشمالي المغرب » ، وقد أسّست مجلة « المغرب الجديد » ، وجريدة « الريف » ، وأبدى عبد الخالق طريس قوة بصفته معارضاً للأحزاب اليسارية في أوربا المناوئة لفرانكو طاغية إسبانيا ، لذا فقد اعتقل عبد الخالق طريس وحوّل اسم « الكتلة الوطنية بشمالي المغرب » إلى حزب « الإصلاح الوطني في الريف » ، وذلك في ٥ شوال ١٣٥٥هـ (١٨ كانون الأول ١٩٣٦م) ، وذلك لإظهار الانفصال عن الحركة الوطنية في جنوبي المغرب ، والواقع أن الصلة قد بقيت وثيقةً مع الحزب الوطني .

أصدر حزب الإصلاح الوطني في ١٩ ذي الحجة ١٣٥٥هـ (١ آذار ١٩٣٧م) جريدة « الحرية » في مدينة تطوان بإشراف أحمد غيلان

والحقيقة أن حركة فرانكو في إسبانيا في تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٥هـ (١٨ تموز ١٩٣٦م) ضدّ الجمهورية، والسير بخطٍ وسياسةٍ نازيةٍ قد فصل الحركة الوطنية في بلاد المغرب، إذ اضطرَّ الزعماء في منطقة الريف إبداء التأييد لسياسة فرانكو، ومهاجمة السياسة الفرنسية في المغرب، على حين أظهر الزعماء في جنوبي المغرب تأييدهم للجمهوريين في إسبانيا، ومهاجمة سياسة فرانكو. ومن هذا المنطلق أصبح حزب الإصلاح الوطني يدرّب شبابه وينظّمهم على الطريقة النازية مستغلاً الفرصة التي تؤيّدها السلطات الإسبانية الاستعمارية للإعداد والتقوية.

حزب الوحدة المغربية: ظهر هذا الحزب برئاسة محمد المكي الناصري كمنافسٍ لحزب الإصلاح الوطني، وأصدر صحيفة «الوحدة المغربية» في تاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٣٥٥هـ (٣ شباط ١٩٣٧م).

مكتب الدفاع الوطني: وهو تجمع سياسي قاده «إبراهيم الوازني»، وقد كان ينتهج سياسة الدفاع عن النازية التي يؤيّدها «فرانكو»، ويرى هذا التجمّع أن توحيد المغرب لن يتمّ إلا عن طريق ألمانيا.

المطالبة بالاستقلال: اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في أوربا، وضرب الألمان ضربتهم القاسية في بداية الأمر، ثم أخذ موقفهم بالضعف والتوقّف، وتمكّن الحلفاء من النزول في بلاد المغرب في ٢٩ شوّال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م)، ومع رجحان كفّة الحلفاء على دول المحور؛ أخذ الحلفاء ينادون بحقّ تقرير المصير للشعوب المغلوبة، وإعطاء الحرية والاستقلال للدول المستعمرة، وذلك في سبيل كسب الرأي العام العالمي إلى جانبهم، ووقوف سكان البلدان المستعمرة بإخلاص معهم طمعاً في نيل الحرية، وهذا ما جعل الدعوة إلى الاستقلال تبرز في المغرب بوضوح.

لقد كانت الحركة الوطنية في المغرب حتى هذا التاريخ تلحّ على الإصلاح الداخلي، ولا تطالب بالاستقلال، فلما لوّحت دول الحلفاء بحق تقرير

المصير أخذت الحركة الوطنية تسير في خطٍّ جديد هو المطالبة بالاستقلال.

ففي منطقة الريف صدر ميثاق وطني في تاريخ ١٠ ذي الحجة ١٣٦١هـ (١٨ كانون الأول ١٩٤٢م) من حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وينصّ على:

١ - منح المغرب الحرية والاستقلال.
٢ - إقامة نظام حكمٍ ملكيٍّ إسلاميٍّ وطنيٍّ تحت قيادة الأسرة الحسنية العلوية.
٣ - إقامة وحدة المغرب من خلال إلغاء نظام المناطق.
٤ - الاعتراف بالسياسة الداخلية والخارجية للمغرب.

أما في جنوبي المغرب فقد تبنّت فرنسا فكرة إقامة الاتحاد الفرنسي من الدول التي تخضع لنفوذها، سواء أكانت محميةً أم مستعمرةً، غير أن السلطان محمد الخامس قد رفض هذه الفكرة، وشجّع الحركة الوطنية، والدعوة إلى الاستقلال، وقام بزيارة إلى فرنسا في تاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٦٩هـ (١١ تشرين الأول ١٩٥٠م)، وقدّم للمسؤولين هناك مذكرةً مؤرّخةً في الثالث من تشرين الأول ١٩٥٠م يبيّن فيها رأيه، ومخالفته لفكرة الاتحاد الفرنسي.

حزب الاستقلال: في اليوم الأول من عام ١٣٦٣هـ أسّس أحمد بلفريج الأمين العام للحزب الوطني حزب الاستقلال من أعضاء حزبه السابق، وفي ١٦ محرم ١٣٦٣هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤م) صدر بيان حزب الاستقلال الذي دعا فيه إلى الاستقلال والمطالبة به. وقد اعتقل أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي، وستة عشر عضواً بتهمة التعاون مع النازية، وقامت مظاهراتٌ في الشهرين الأولين من عام ١٣٦٣هـ، ونُفي أحمد بلفريج إلى جزيرة كورسيكا.

كانت مهمة إعادة تنظيم الحزب من جديد على عاتق محمد اليزيدي، وقد قام بها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في شهر ذي القعدة من عام

١٣٦٤هـ (تشرين الأول ١٩٤٥م) ، ولم يلبث أن اعتقل محمد اليزيدي .

تفجرت الأحداث في الدار البيضاء خاصة ، احتجاجاً على مقتل النقابي التونسي فرحات حشّاد في ٢١ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٨ كانون الأول ١٩٥٢م) ، فاعتقلت السلطات الفرنسية اللجنة التنفيذية للحزب ، وكثيراً من أعضائه ، كما اعتقلت عدداً من أعضاء الحزب الشيوعي ، إضافةً إلى محمد الشرايبي محرر جريدة « الرأي العام » من حزب الشورى والاستقلال .

حزب الشورى والاستقلال : عندما عاد محمد حسن الوازني من المنفى حوّل الحركة القومية التي سبق أن أسّسها عندما انسحب من كتلة العمل الوطني إلى حزبٍ سمّاه حزب الشورى والاستقلال ، وأصدر جريدة « الرأي العام » . وكان يطالب بإلغاء نظام الحماية ، وإقامة مملكةٍ ديمقراطيةٍ قبل الاستقلال ، ويرى طريقة المفاوضات مع فرنسا كوسيلةٍ للوصول إلى ما يرمي إليه ، وتنتهي المفاوضات بمعاهدة تحالف ، وإقامة حكومةٍ وطنيةٍ مؤقتةٍ بدلاً من نظام الحماية . على حين كان حزب الاستقلال يرى أن الاستقلال هو الوسيلة إلى الوصول إلى ملكيةٍ دستوريةٍ .

انتقل محمد حسن الوازني إلى منطقة الريف حيث وجد لأفكاره قبولاً أكثر من بقية المناطق المغربية ، أما زعيم حزب الشورى والاستقلال في منطقة الحماية الفرنسية فقد بقي عبد القادر بن جلون بعد انتقال محمد حسن الوازني .

الحزب الشيوعي : كان الحزب الشيوعي محظوراً في المغرب من قبل السلطات الفرنسية ، فلما وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا في حزيران عام ١٩٣٦م ، سمحت بتشكيل الحزب الشيوعي بعد مقابلة عددٍ من زعماء حملة الفكر الشيوعي للمقيم العام الفرنسي « نوجيس » ، ووُجد تجمّع لهم في الدار البيضاء ، وثانٍ في الرباط . غير أنه لم يلبث أن اعتقل زعماء الشيوعية في المغرب .

أعيد تأسيس الحزب الشيوعي في المغرب في شهر رجب ١٣٦٢هـ (تموز ١٩٤٣م) بزعامة « ليون سلطان » ، وقد أصدر صحيفة « الوطن » التي تناهض الفاشية ، ويتحرك الحزب ضمن إطار فكرة الاتحاد الفرنسية ، وهذا يعني أن الحزب الشيوعي في المغرب ما هو إلا فرعٌ من الحزب الشيوعي الفرنسي . فلما مات ليون سلطان في العام نفسه تسلّم زعامة الشيوعيين في المغرب « علي يعتة » ، فغيّر اسم الحزب من « الحزب الشيوعي في المغرب » إلى « الحزب الشيوعي المغربي » ، وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي ، ورفض فكرة الاتحاد الفرنسي ، وأصدر صحيفةً سريةً باللغة العربية حملت اسم « حياة الشعب » .

بدأ هذا الحزب نشاطه بين العمال حتى اكتسح الموقف ، وأخذت النقابات تُسيّر من قبل الشيوعيين .

كان الصراع قوياً بين حزب الاستقلال وبين حزب الشورى والاستقلال ، أما الحزب الشيوعي فلم يهتم به كثيراً ، فلما اكتسح النقابات أخذ حزب الاستقلال يدخل معه في صراع ، وقد سمح حزب الاستقلال لأعضائه بالانتماء إلى النقابات ، فتوسّع نفوذه بسرعة ، وخسر الحزب الشيوعي كثيراً منذ عام ١٣٧٠هـ ، وفي عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) كان المكتب النقابي يتألف من عشرة أعضاء : أربعة منهم من حزب الاستقلال ، وأربعة من الشيوعيين الفرنسيين ، واثنين من الشيوعيين المغاربة .

أخذ الحزب الشيوعي يطالب بالاستقلال ليدلّل على وطنيته ، وطالب بتشكيل جبهةٍ وطنيةٍ مغربية ، غير أن حزب الاستقلال رفض ذلك ، وشكّ في وطنيته ، وأعلن أن الشيوعية وإن بدت أنها محلية ، وأنها تنطلق حسب أهدافٍ وطنيةٍ ، إلا أنها في الواقع ليست سوى صنائع لموسكو ، وأنها تتحرك حسب التوجيهات الخارجية التي تتلقاها من مراكز الشيوعية العالمية .

وإثر مقتل النقابي التونسي فرحات حشّاد حدثت اضطرابات شارك فيها

الاستقلاليون ، كما شارك الشيوعيون ، فجرت اعتقالات في صفوف الحزبين ، ونفي زعماؤها ، ومُنعت صحفهما .

وزّع الحزب الشيوعي منشوراً بمناسبة فرض الحماية في ١٥ رجب ١٣٧٢هـ (٣٠ آذار ١٩٥٣م) وطالب بإلغاء نظام الحماية .

وبعد عزل السلطان محمد الخامس أصدر الحزب الشيوعي كتيباً في صفر ١٣٧٣هـ (تشرين الأول ١٩٥٣م) ، ووزّع منشوراً آخر في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤م) طالب فيه بعودة السلطان .

الجبهة الوطنية المغربية : عُقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة في المدة الواقعة بين ٢٤ ربيع الأول ، والأول من ربيع الثاني من عام ١٣٦٦هـ (١٥ - ٢٢ شباط ١٩٤٧م) ، وضمّ ممثلين عن تونس والجزائر والمغرب ، وقد تمّ بعدها تشكيل جبهة وطنية مغربية بإلحاح من مندوب الجامعة العربية صالح أبو الرقيق في ٣ رجب ١٣٧٠هـ (٩ نيسان ١٩٥١م) ، وقد ضمّت هذه الجبهة الأحزاب الآتية : حزب الاستقلال ، حزب الشورى والاستقلال ، حزب الإصلاح الوطني ، حزب الوحدة المغربية .

تمّ التوقيع على الميثاق الآتي :

١ - تلتزم كل الأحزاب الموقّعة على الميثاق بالدفاع عن الاستقلال .
٢ - عدم قبول الانضواء في الاتحاد الفرنسي .
٣ - لا يمكن متابعة الأهداف قبل الحصول على الاستقلال .
٤ - لا يصحّ إجراء أية مفاوضات قبل الاستقلال .
٥ - لا مفاوضات مع الاستعمار في إطار النظام الحالي .
٦ - التنسيق بين المغرب وجامعة الدول العربية .
٧ - عدم قبول تأسيس جبهة أو وحدة مع الشيوعيين .
٨ - تشكيل لجنة من الأحزاب الموقّعة على الميثاق .

تطورات : أ - في منطقة الريف :

حزب الإصلاح الوطني : أصدر حزب الإصلاح الوطني ميثاقاً في شهر ذي القعدة ١٣٦١هـ (كانون الأول ١٩٤٢م) طالب فيه بالاستقلال ، وذلك بعد نزول الحلفاء في المغرب بمدة يسيرة لا تزيد على الشهر ، ولكن الحزب لم يلبث أن تفكّك بعد الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا ، وكانت جريدة الحرية قد توقّفت منذ أن أخذت كفّة الحلفاء ترجح في الحرب على دول المحور .

سمحت السلطات الاستعمارية الإسبانية لـ « عبد الخالق طريس » بإعادة تأسيس الحزب في شهر صفر ١٣٦٥هـ (كانون الثاني ١٩٤٦م) وقد عقد الحزب مؤتمره الأول في ٤ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (٥ شباط ١٩٤٦م) ، واختير « الطيب بنونة » أميناً عاماً للحزب ، وفي الوقت نفسه فقد سُمح له بإصدار جريدته « الحرية » المتوقّفة عن الصدور منذ أربع سنوات . وأصبح حزب الاستقلال الوطني ينسّق مواقفه مع حزب الاستقلال في جنوبي المغرب منذ شهر شوّال ١٣٦٥هـ (أيلول ١٩٤٦م) ، وطالب « المهدي بنونة » إسبانيا بالاعتراف بوحدة أجزاء المغرب ، واستقلال البلاد .

حزب الوحدة المغربية : انتقل المكي الناصري إلى مدينة طنجة بعد الحرب العالمية الثانية بسنة ، ونقل أيضاً نشاط حزبه إليها . وقد نظّم مظاهراتٍ تنديداً بالأحداث التي جرت في الدار البيضاء في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٦هـ (١٦ نيسان ١٩٤٧م) .

حزب الوحدة الريفية : تأسّس حزب الوحدة الريفية إبّان الحرب العالمية الثانية بجهود المقيم الإسباني « فاريلا » ، ولكن لم يلبث أن اختفى بعد انتهاء الحرب .

حزب الدفاع الوطني : بعد أن التجأ محمد عبد الكريم الخطابي إلى مصر في رجب ١٣٦٦هـ (حزيران ١٩٤٧م) تأسّس حزب الدفاع الوطني ، وكان يرأسه خالد الريسوني في مدينة العرائش ، والغالي داود في مدينة طنجة

وإبراهيم الوازني في مدينة القصر .

لما رأت السلطات الاستعمارية الإسبانية أن الأحزاب التي تبنّاها لا تلقى نجاحاً ، ولا تلبث أن تزول لذا فقد قرّرت إلغاء الأحزاب الوطنية ، وصدر قرارٌ بحظر الأحزاب الوطنية في ٢١ ربيع الأول ١٣٦٧هـ (١ شباط ١٩٤٨م) ، وبذا فقد مُنع حزب الإصلاح الوطني ، وحزب الوحدة المغربية .

غير أن السلطات الاستعمارية استمرّت في تبنّي قيام أحزابٍ تقبل التوجيه منها .

حزب المغرب الحر : تأسّس في مدينة (الناضور) عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) بعد عودة عبد الخالق طريس إلى تطوان ، وترأس هذا الحزب الجديد « محمد زريوح » .

حزب الهلال : وقد أسّسه خالد الريسوني عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) .

ب ـ في جنوبي المغرب [منطقة الحماية الفرنسية] :

الحزب الديمقراطي المغربي للأحرار : أسّسه في مدينة الدار البيضاء المولى إدريس[1] عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) . وكان المولى إدريس يرافق الجلاوي في كثيرٍ من تحرّكاته . وقد أعلن هذا الحزب عداءه للسلطان محمد الخامس في شهر ربيع الأول ١٣٧٢هـ (كانون الأول ١٩٥٢م) ، وأيّد خلعه في ١٠ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (٢٠ آب ١٩٥٣م) ، وأعلن مبايعته للسلطان المأجور محمد بن عرفة .

حزب الشعب المغربي : أسّسه عبد القادر الزمراني عام ١٣٦٧هـ

(١) المولى إدريس : أستاذ بمعهد الفنون الجميلة في مدينة الرباط ، وضع كتاباً ، روّج له الفرنسيون كثيراً ، وعملوا على إبراز صاحبه ، وقدموا له المساعدات السخية ، فأسّس الزاوية العلية بالصحراء التي شُغلت فيما بعد بأمر سلطاني عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م) .

(١٩٤٨م) ، وكان يرى فصل الدين عن الدولة ، ويعمل على التفتح قبل الاستقلال ، وتركّز هذا الحزب في مدينة وجدة عام ١٣٧١هـ ، وفي العام التالي أصبحت فاس ومكناس أهمّ مراكزه .

قام الحزب بمظاهرةٍ في ١٥ رجب ١٣٧٢هـ (٣٠ آذار ١٩٥٣م) بمناسبة عقد معاهدة الحماية ، وقد هلّلت المظاهرة بهذه المناسبة على حين أن بقية المظاهرات للأحزاب الأخرى كانت تطالب بالاستقلال وإلغاء الحماية .

وكذلك قام الحزب بمظاهرةٍ في ٢٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٧ أيار ١٩٥٣م) لقائدة عبد الحي الكتاني .

الصراع الحزبي بعد الاستقلال

كانت التنظيمات السياسية كلها والأحزاب كلها تتطالب بالإصلاح الداخلي منذ التوقيع على معاهدة الحماية في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) حتى نزول الحلفاء بالمغرب أثناء الحرب العالمية الثانية في ٢٩ شوال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، فلم يكن هناك صراعٌ واضحٌ بينها .

أما بعد نزول الحلفاء في المغرب وحتى الاستقلال فقد كانت المطالب الرئيسية هي الاستقلال ، وكان صراع بين الأحزاب كمنافسةٍ بين الزعماء أحياناً ، وعلى السيطرة على الساحة أحياناً أخرى . وبرز في منطقة الريف حزب الإصلاح الوطني ، وحزب الوحدة المغربية ، وبرز في الجنوب في منطقة الحماية الفرنسية حزب الاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال ، إضافةً إلى الحزب الشيوعي المغربي . كما وُجد صراعٌ بين الأحزاب الوطنية وبين السلطات الاستعمارية حيث كان المقيم العام ، سواء في الريف أم في الجنوب ، يعمل على منع الأحزاب الوطنية بين المدة والأخرى من النشاط ، وفي الوقت نفسه يسعى لإنشاء أحزابٍ مأجورةٍ يتبنّاها ، وترتبط به ، غير أن وعي الشعب في المغرب ينفّر من الأحزاب العميلة ، ويمقت رجالها ، ويبنبذها

حتى تبقى دون أتباع فتتهاوى وتموت ، وتعمل السلطات الاستعمارية على إنشاء غيرها بتبديل الواجهات ، أو تغيير الشعارات ، ولكن لا تلبث أن يُكشف أمرها ، ويكون مصيرها شأن سابقيها ، وهكذا .

وجاء الاستقلال ، ولم يعد هناك مقيمٌ عامٌ ، أو سلطاتٌ استعماريةٌ ، أو . . . ليتحرّك الوطنيون ضدّهم ، لذا أخذ الصراع الحزبي يشتدّ للسيطرة على الحكم ، وكسب الأعوان ، وتطبيق المناهج التي يتبنّاها كل حزب ، ويريد تنفيذها .

الصراع بين القصر وحزب الاستقلال : السلطان دون شكٍّ يملك قوة معنوية هي هيبة الحكم وسلطان الدولة ، وكان حزب الاستقلال أقوى أحزاب المغرب ، وأكثرها أعضاءً ، وأعظمها شعبيةً ، وكان هذا الحزب يرى أن يكون في البلاد حزبٌ واحدٌ ، ولا يقصد إلّا تنظيمه ، وتكون الحكومة له ، وكان يعلن هذا ، ويطالب به ، ورغم أنه قد شارك في حكومتين ائتلافيتين إلّا أنه يعدّ هذه المشاركة تنازلاً منه ، وتساهلاً لدفع عجلة الاستقلال قليلاً إلى الأمام ريثما تترسّخ دعائم السلطة . أما الملك فكان يرى تعدّد الأحزاب كي لا تنفرد مجموعةٌ بالسلطة ، ويستأثر رجالها بالحكم ، ومن هذا المنطلق يريد أن يخفّف من قوة حزب الاستقلال ، فعمل على إبعاد رجال الحزب عن الجيش وقوات الشرطة .

أما حزب الاستقلال فكان ينظر إلى حزب الأحرار المستقلّين الذي يمثّله أحمد رضا كديرة أنه يمثّل القصر ، لذا فقد رفض مشاركته في الحكومة التي كُلّف أمينه العام أحمد بلفريج بتشكيلها .

الصراع بين الأحزاب : كان حزب الاستقلال أكبر الأحزاب ، وكانت أكبر التنظيمات التي يمكن أن تقف في وجهه إنما هو حزب الشورى والاستقلال الذي يرأسه محمد حسن الوزاني ، حيث كان كلاهما يريد السيطرة على الساحة ، وإن كان التفوّق دائماً لحزب الاستقلال الأكثر عدداً ، والذي رأى أن

ينضمّ إليه بعض التنظيمات الصغيرة فيزداد قوةً ، ويخفّف من المعارضة التي تواجهه ، وبدأ الاندماج مع حزب الإصلاح الوطني الذي كان في منطقة الريف ، ويرأسه عبد الخالق طريس ، فهو أقرب الأحزاب إليه ، وبينهما تنسيقٌ يعود تاريخه إلى أكثر من عشر سنوات . وبالمقابل فقد قام حزب الشورى والاستقلال بضمّ حزب المغرب الحر أيضاً ، ويسعى في ذلك إلى ما يسعى إليه حزب الاستقلال .

وكان حزب الاستقلال يطالب بتأليف وزارةٍ منسجمةٍ ، أي يكون أعضاؤها جميعهم من حزبٍ واحدٍ ، أو مجموعةٍ واحدةٍ منسجمةٍ بعضها مع بعض ، حيث يخطط ليتجه نحوه الشعب ، ولو كانوا من أصحاب المصالح ما دامت السلطة بيده ، وقد رفع رسالةً إلى الملك تتضمن هذا الموضوع ، وذلك في تاريخ ٢٦ رمضان ١٣٧٧هـ (١٥ نيسان ١٩٥٨م) .

ولم يعترف حزب الاستقلال بالحزب الشيوعي ، وكان ينظر إليه على أنه مجموعةٌ من العملاء يرتبطون بموسكو ، ويعيشون على أرض المغرب ، فهم يتلقّون المساعدات والتوجيهات من خارج البلاد ، من مناطق لا تمتّ إلى العرب أو الإسلام بصلة .

وذكرنا أيضاً أنه كان ينظر لحزب الأحرار المستقلّين أنهم من صنائع قصر الملك ينظرون إلى مصلحته دون مصلحة الشعب أو الأمة .

الحركة الشعبية : شكّل الحسن اليوسي حزباً أطلق عليه الحركة الشعبية لمعارضة حزب الاستقلال ، واتخذ الحسن اليوسي من البربر قاعدةً للقوة ، وأثار فيهم العصبية للانضمام إلى حركته ، ولم تلبث أن انتقلت زعامة هذه الحركة إلى « المحجوبي أحرضان » وإلى « عبد الكريم الخطيب » ، ولكن مُنعت بعد مدةٍ بقرارٍ من الحكومة .

أعلن « المحجوبي أحرضان » إعادة تكوين الحركة الشعبية في شعبان ١٣٧٨هـ (شهر شباط ١٩٥٩م) ، وأخذ يتحدّث عن الاشتراكية

الإسلامية ، وأنها هدفٌ من أهداف حركته .

انشقاق حزب الاستقلال : كان الحزب يضمّ عناصر كثيرةً متباينةً بالآراء مختلفةً بالأفكار ، متباعدةً في الوسائل والأهداف ، تجمعها فكرة محاربة الاستعمار التي بدأت بالمطالبة بالاصلاح ، ثم بالدعوة إلى الاستقلال ، فلما تمّ الاستقلال كان لا بدّ من أن تظهر تيارات متعددة داخل الحزب ، ولا بدّ من أن يبدأ الخلاف الذي سيؤدّي إلى الانشقاق .

بدأ الانشقاق عندما كانت الحكومة برئاسة الأمين العام للحزب أحمد بلفريج ، وكان أكثر أعضائها من رجالات الحزب أيضاً ، وحدث أن قامت مظاهراتٌ ، فتصدّى لها رجال الشرطة بأمر الحكومة ، فتأثّر من ذلك زعماء العمال الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال ، فوقع الخلاف ، وبدأ الانشقاق ، وباءت كل محاولات رأب الصدع بالفشل .

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية : انشقّ المهدي بن بركة ، وشكّل « الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال » في ١٦ رجب ١٣٧٨هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩م) ، ولكن لم يلبث أن انقلب هذا التنظيم في ١٥ ربيع الأول عام ١٣٧٩هـ (١٧ أيلول ١٥٩٥٩م) إلى « الاتحاد الوطني للقوى الشعبية » ، وكان يجانب مهدي بن بركة كل من عبد الله بن إبراهيم ، وعبد الكريم بن جلون ، وعددٌ من رجالات الحزب أمثال محمد عواد ، وإدريس المحمدي ، والتهامي عمار ، وعبد الرحيم بوعبيد ، وغيرهم .

حزب الدستور الديمقراطي : حوّل محمد حسن الوزاني حزبه « الشورى والاستقلال » إلى حزب « الدستور الديمقراطي » في ١٢ رجب ١٣٧٩هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٦٠م) ، وقد قاطع هذا الحزب الاستفتاء الذي جرى في ١١ رجب ١٣٨٢هـ (٧ كانون الأول ١٩٦٢م) .

جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية : في ٢٥ شوّال ١٣٨٢هـ (٢٠ آذار ١٩٦٣م) أسّس أحمد رضا كديرة الذي كان رئيس حزب الأحرار

المستقلّين جبهةً جديدةً أسماها « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » ، وقد ضمّت كلاًّ من الأحزاب الآتية :

١ ـ حزب الأحرار المستقلّين .
٢ ـ الحركة الشعبية .
٣ ـ حزب الدستور الديمقراطي .

وقد حصلت هذه الجبهة في الانتخابات التي جرت في مطلع عام ١٣٨٣هـ (٢٤ أيار ١٩٦٣م) على أكثريةٍ نسبيةٍ ، إذ أحرزت ٦٩ مقعداً .

على حين حصل حزب الاستقلال على :	٤١ مقعداً .
والاتحاد الوطني للقوى الشعبية على :	٢٨ مقعداً .
والمستقلّون :	٦ مقاعد
	١٤٤ مقعداً

غير أن هذه الجبهة لم تكن متماسكةً تماماً ، لذا لم تلبث أن تفكّكت .

الحزب الاشتراكي الديمقراطي : أسّس أحمد رضا كديرة من جديد الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ٢ ذي الحجة ١٣٨٣هـ (١٤ نيسان ١٩٦٤م) ، غير أنه لم يمض أكثر من سنةٍ حتى تحلّل عن الحزب أكثر مؤسّسيه ، وانتهى أمره .

انشقاق الحركة الشعبية : شاركت الحركة في انتخابات ٤ ذي الحجة ١٣٧٩هـ (٢٩ أيار ١٩٦٠م) ، وكان يمثّلها سبعة أعضاء في مجلس الدستور ، وكذلك شاركت في حكومة الملك الحسن الثاني في ١ محرم ١٣٨١هـ (١٤ حزيران ١٩٦١م) ، وانتخب عبد الكريم الخطيب رئيساً للمجلس الوطني ، كما انتخب محجوبي أحرضان أميناً عاماً .

وعندما تأسّست جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية رفض عبد الله

الوكوتي المشاركة فيها .

واتفق عبد الكريم الخطيب ومحجوبي أحرضان على أن تشارك الجبهة في حكومة أحمد باحنيني التي عُدّلت في ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (٢٠ آب ١٩٦٤م) ، وأن يرشّحا عبدالله الوكوتي ، ومحمد الشرادي ، وبوخرطة للمشاركة في هذه الحكومة . غير أن محجوبي أحرضان قد أخلّ بهذا الاتفاق ، وأبعد الذين رُشّحوا للمشاركة ، وشارك هو بنفسه ، وتسلّم وزارة الزراعة ، كما رشّح عبد السلام عيسى الذي عُيّن كاتباً للدولة ، وحدو الشيكر الذي أسندت إليه وزارة البرق والبريد والهاتف .

قرّر الملك تشكيل حكومةٍ برئاسة عبد الكريم الخطيب بعد أحداث ذي القعدة ١٣٨٤هـ (آذار ١٩٦٥م) ، غير أن الخطيب قد وضع شروطاً صعبةً للقبول بتسلّم الوزارة ، وبدأ انشقاق الحركة ، إذا انسحب عبد الكريم الخطيب ، وعبد الله الوكوتي ، ومحمد البكاي ، وبوخرطة .

ومن جهةٍ أخرى أعلن محجوبي أحرضان طرد كلٍّ من عبد الله الوكوتي وبوخرطة ، ولم يتخذ شيئاً مقابل عبد الكريم الخطيب الذي عدّ محجوبي أحرضان ، مخالفاً لقانون الحزب حيث لم يعقد أي اجتماع لمجلس الحزب منذ مدة ، والذي يجب أن يجتمع كل عامين ، لذا فهو ليس أميناً عاماً للحزب . وانتُخب عبد الكريم الخطيب أميناً عاماً ، وعندها أعلن محجوبي أحرضان طرد عبد الكريم الخطيب من الحركة .

الحركة الشعبية الديمقراطية : بعد أن سيطر محجوبي أحرضان على الحركة الشعبية ، وطرد منها مخالفيه ومنهم عبد الكريم الخطيب ، الذي قام في شهر ذي القعدة من عام ١٣٨٦هـ (شباط ١٩٦٧م) بتشكيل الحركة الشعبية الديمقراطية .

الحزب الشيوعي المغربي : حوّل هذا الحزب اسمه إلى حزب « التحرر والاشتراكية » عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م) في سبيل تخفيف الكراهية عن

أعضائه ، لأن كلمة الشيوعية غير محبّبة لدى الناس ، ولكن هذا التبديل في الاسم لم يغيّر شيئاً ، لأن السلوك لم يتغيّر شيئاً ، والارتباط لم يتبدّل ، ولم يلبث أن مُنع الحزب في شهر رجب ١٣٨٩هـ (أيلول ١٩٦٩م) .

الكتلة الوطنية : إن الحالة الاستثنائية المفروضة على المغرب منذ ١٣٨٥هـ قد جعلت حزب الدستور الديمقراطي يدعو إلى تكتلٍ وطنيٍّ بتأليف مجلس قمةٍ وطني ، ويتم :

١ ـ اجتماع مائدةٍ مستديرةٍ بين قادة الأحزاب .
٢ ـ تحديد خطة العمل للمستقبل .
٣ ـ وضع ميثاق الائتلاف .
٤ ـ تأليف لجنةٍ تنفيذيةٍ مشتركةٍ .
٥ ـ رفع مذكرةٍ للملك لوضع حدٍّ للحالة الاستثنائية .

تأسست الكتلة الوطنية في ١٩ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (٢٢ تموز ١٩٧٠م) ، وضمّت حزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية .

وقاطعت الكتلة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ٢٩ جمادى الآخرة ، و٧ رجب ١٣٩١هـ (٢١ ، ٢٨ آب ١٩٧١م) ، ووقفت موقف المعارض ، وصوّتت ضدّ مشروع دستور ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) ، وقررت مقاطعة الاستفتاء .

وقام الملك بمفاوضاتٍ مع الكتلة الوطنية في شوال ١٣٩١هـ (تشرين الثاني ١٩٧١م) ، ودعاها لاشتراك في حكومة « كريم العمراني » في ١٨ ذي الحجة ١٣٩١هـ (٣ شباط ١٩٧٢م) ، فرفضت . ولم يمضِ وقتٌ غير قصير حتى حدث الانشقاق بين جناحيها ، وذلك في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (٣٠ تموز ١٩٧٢م) .

ومن المنظمات القائمة اليوم في المغرب :

١ ـ الاتحاد الدستوري .

٢ ـ التجمع الوطني للأحرار .
٣ ـ الحركة الشعبية .
٤ ـ حزب الاستقلال .
٥ ـ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .
٦ ـ الحزب الوطني الديمقراطي .
٧ ـ منظمة العمل الديمقراطي .
٨ ـ حزب التقدم والاشتراكية .
٩ ـ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وهناك نقاباتٌ ذات وزنٍ في السياسة المغربية ، مثل : نقابة الاتحاد المغربي للشغل ، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، واتحاد النقابات الشعبية ، والاتحادية الديمقراطية للشغل . والمنظمة المغربية لحقوق الانسان ، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان ، ورابطة القضاة ، وهيئة المحامين ، وهيئة الأطباء ، وهيئة الأساتذة الجامعيين ، و . . . .

وأخذ الوعي الإسلامي ينتشر في المغرب كبقية الأمصار الإسلامية ، واتجه الشباب إلى العلم ، واللقاء بعضهم مع بعض في سبيل العمل الإسلامي ، ومحاولة تطبيق تعاليمه على أنفسهم ودعوة الآخرين للعمل به . وتأسّست جمعية إسلاميةٌ ، وانطلق أفرادها يدعون ، حتى إذا بدا أثرهم أخذت يد الملاحقة تطاردهم . وقُتل أحد رجال الشيوعيين في المغرب في الظلام ، وهو عمر بن جلون ، فاتُهم بعض أفراد الجمعية بذلك ، فجاء الأمر بحظرها ، وملاحقة أعضائها ، فمنهم من فرّ خارج الحدود ، ومن ألقي القبض عليه منهم أُودع السجن . فخمدت جذوة النشاط قليلاً حتى مرّت موجة المتابعة ، ثم أخذت تظهر ثانية ، فإن الفكر لا يحارب بالسياط ، وإنما بالحجة والإقناع ، ولا تُنزع العقيدة بالقوة ، وإنما بالعقل والبرهان . ولكن العمل السياسي يسوق أصحاب العقائد كما يلاحق اللصوص والمجرمين ، وربما يسعى أن يضرب بعضهم ببعض ، فقد قُتل ابن جلون الذي يحمل فكرة

الإلحاد ، ومخالفة السلطة والنظام ، فتخلّص منه المسؤولون ، واتهموا به المسلمين الذين يؤيّدون الأمن ، ويحاربون الفوضى ، ولا يدعون إلاّ إلى ما يؤمن به الشعب في المغرب ، فطاردهم النظام ، وتخلّص منهم ، فكان الطرفان على حدٍّ سواء .

عاد النشاط الإسلامي إلى المغرب ، وبرز الشيخ عبد السلام ياسين ، فالتفّ حوله الناس ، إذ غدوا يتوقون إلى النظام كي يخلّصهم مما يعانون ، وينقذهم من الأوضاع المتردية باستمرار ، وقد أفلست الأنظمة الوضعية كلها على اختلاف مشاربها وتباين أساليبها في معالجة قضايا الحياة ، هذا إضافةً إلى إيمان السكان بالإسلام كعقيدة ومنهج شامل لجميع جوانب الحياة ، أنزله خالق الناس الذي هو العليم وحده بما ينفعهم في أمور دنياهم وأخراهم ، فهم وإن سار بعضهم وراء بعض الناعقين للشرق أو الغرب فهو سير مؤقت وراء مصالح عابرة أو على غفلةٍ من النفس عندما تضعف أمام مغريات دنيوية ، ولكنها لا تلبث أن تستيقظ وتثوب إلى رشدها ، وترجع إلى عقيدتها ، وتسير في الخط الإسلامي .

وكلما نشط الاتجاه الإسلامي وُضعت أمامه العراقيل ، إرضاءً للخط الدولي العام العامل دائماً ضدّ الإسلام والمسلمين ، وتختلف هذه العراقيل بين وقتٍ وآخر بين الشدة والعنف إلى اللين والمطاردة ، كما تتباين الأساليب في الحنكة والدهاء ، وغالباً ما يتخذ أصحاب الاتجاهات الأخرى على اختلاف مناهجها وسيلةً للحدّ من هذا النشاط . فأصحاب الاتجاهات جميعهم يقفون في الصف المقابل للاتجاه الإسلامي .

وفي ١٣ شوال ١٤١٠هـ (٨ أيار ١٩٩٠م) أعلن الملك الحسن الثاني عن تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب ، وأوكل رئاسته إلى محمد العربي المجبود رئيس المجلس الأعلى للقضاء ، وفي هذا تهدئة للوضع ، وتطييب لخواطر الذين قد ينالهم ظلم ... ، وقد ضمّ هذا المجلس

بعض الوزراء وممثّلين عن الأحزاب والنقابات[1] . وسيكون هذا المجلس

---

(١) تشكّل المجلس الاستشاري على النحو الآتي :

١ ـ محمد العربي المجبود : رئيساً . وهو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للقضاء .

٢ ـ مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزير العدل .

٣ ـ عبد اللطيف الفيلالي : وزير الخارجية .

٤ ـ إدريس البصري : وزير الداخلية والإعلام .

٥ ـ عبد الكريم العلوي المدغري : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .

٦ ـ أحمد رضا كديرة : مستشار الملك .

٧ ـ أحمد العسكي : ممثل التجمع الوطني للأحرار .

٨ ـ محمد زيان : ممثل الاتحاد الدستوري .

٩ ـ مسعود المنصوري : ممثل الحركة الشعبية .

١٠ ـ فيصل الخطيب : ممثل حزب الاستقلال .

١١ ـ محمد بوزيع : ممثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

١٢ ـ الحسن كابون : ممثل الحزب الوطني الديمقراطي .

١٣ ـ التهامي الخياري : ممثل حزب التقدم والاشتراكية .

١٤ ـ محمد الشتوكي : ممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

١٥ ـ المحجوبي أحرضان : ممثل قدماء جيش التحرير .

١٦ ـ عبد السلام الجبلي : ممثل قدماء المقاومة .

١٧ ـ الهاشمي بناني : ممثل نقابة الاتحاد المغربي للشغل .

١٨ ـ عبد الرزاق الهلالي : ممثل نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب .

١٩ ـ محمد حالي : ممثل اتحاد النقابات الشعبية .

٢٠ ـ عبد المجيد بوزيع : ممثل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل .

٢١ ـ أحمد بن عمر : عن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان .

٢٢ ـ محمد الصديقي : عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان .

٢٣ ـ محمد بوزيان : عن رابطة القضاة .

٢٤ ـ مصطفى الريسوني : عن جمعية هيئة المحامين .

٢٥ ـ محمد جلال السعيد : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

٢٦ ـ عبد الله العروي : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

٢٧ ـ الحبيب المالكي : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

٢٨ ـ علال سي ناصر : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

وسيلةً للحلّ الذي ينسجم والاتجاه العلماني المعادي للاتجاه الإسلامي الذي اشتدّ عليه الضغط في الآونة الأخيرة بعد النشاط الذي أظهره ، والتجاوب الذي لقيه من السكان ، وبعد بروز الاتجاه الإسلامي في الجزائر ، ووصوله إلى القمة الذي أخاف أوروبا ، وهذا ما بدا على صحفها ، وجميع وسائل الإعلام فيها ، وعلى تصريحات المسؤولين ، وقد خشي أصحاب اللعبة الدولية أن ينتقل هذا الأثر إلى المغرب فجأةً بحكم الجوار والعقيدة الواحدة . وسيكون هذا المجلس أحد صمامات الأمان لهم أو الكوابح . وإن اتجاه أعضاء هذا المجلس ليعطي الخط العام للسير ، إضافة إلى الجهة التي سيمثّلها .

---

٢٩ ـ عبد الرزاق كنون : عن هيئة الأطباء .

٣٠ ـ ماكسيم أزولاي : رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى .

٣١ ـ عبد الهادي بوطالب : مدير عام المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة .

٣٢ ـ أحمد القزاز : رئيس المجلس العلمي لإقليم وجدة .

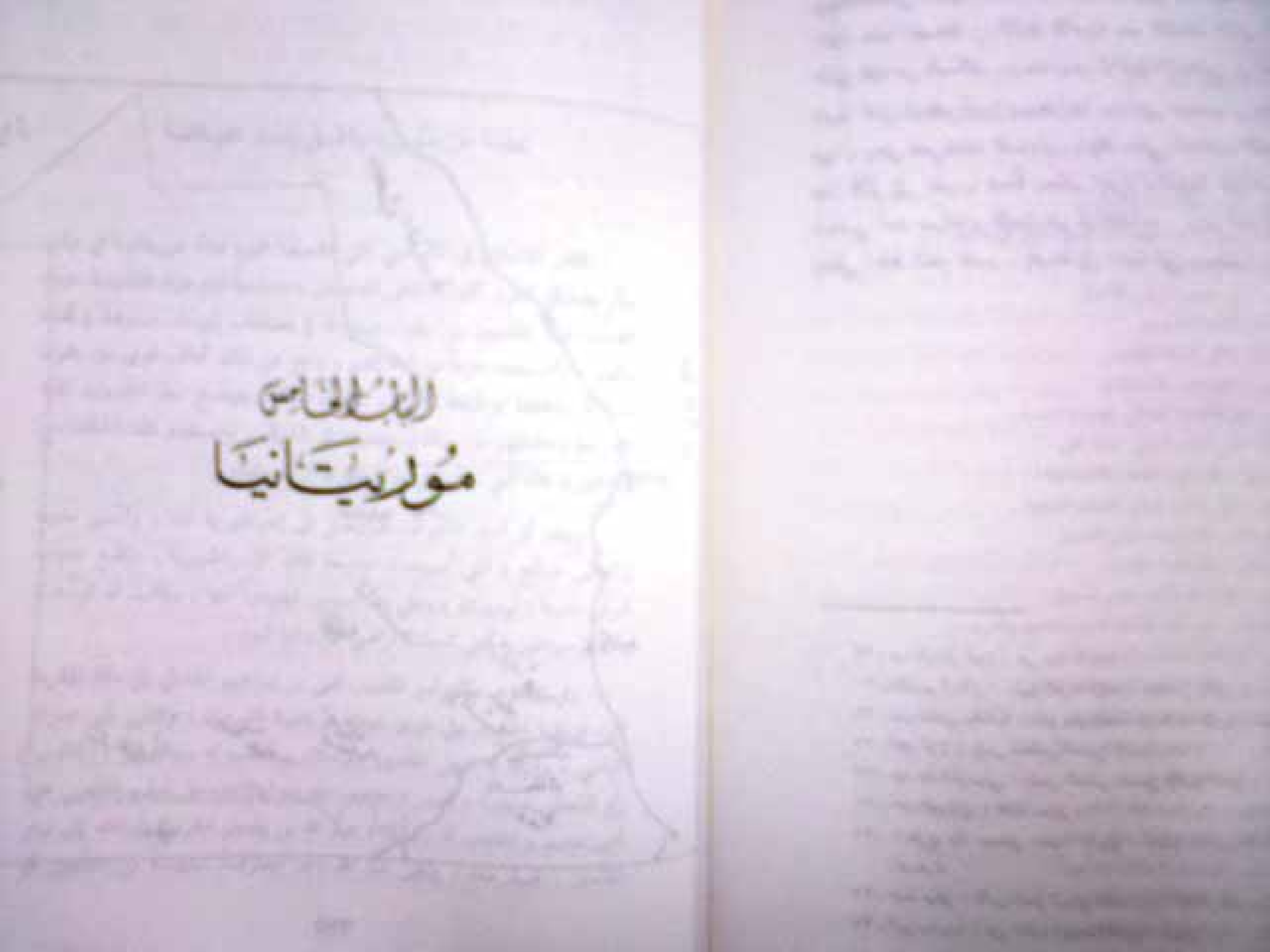
٣٣ ـ عبد الله الكرسيفي : رئيس المجلس العلمي لإقليم أغادير .

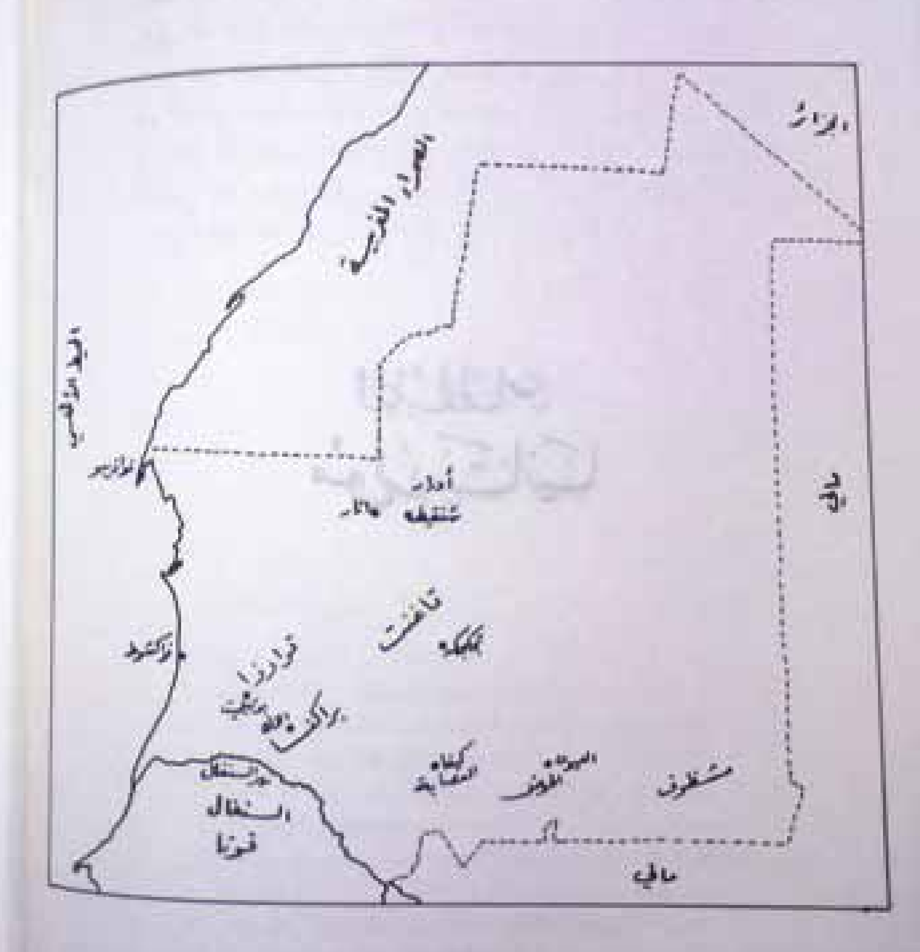
٣٤ ـ أحمد الفيزازي : محافظ سابق .

٣٥ ـ خطري ولد سيدي سعيد الجماني : عضو المجلس الاستشاري الخاص بشؤون الصحراء .

٣٦ ـ محمد ميكو : الأمين العام السابق لمنظمة وزراء العدل العرب .

٣٧ ـ ألبير ساسون : عن الجالية اليهودية المغربية بباريس .


الباب الخامس
موريتانيا



لمحة عن موريتانيا قبل إلغاء الخلافة

انتشر الإسلام في الأراضي التي تشملها اليوم دولة موريتانيا في وقت مبكر يعود إلى القرن الأول والثاني الهجريين ، وخاصة أيام دولة الأدارسة حيث انضمت ديار الملثمين من بطون صنهاجة [جدالة ـ لمتونة ـ مسوفة] تحت لوائهم ، وأصبحت جزءاً من أملاكهم ، ونتج عن ذلك تحالفٌ قوي بين بطون صنهاجة المختلفة بزعامة لمتونة ، وأخذ الحلف يتوسّع نحو الجنوب لقوة الأدارسة وحلفائهم من زناتة ومصمودة في الشمال ، واصطدم هذا الحلف مع إمبراطورية غانا التي نشأت في بداية القرن الرابع الهجري .

ويبدو أن أحد الأشراف قد وصل إلى إمبراطورية غانا ، وأسّس مدينة (كومبي صالح) التي أصبحت عاصمة تلك الإمبراطورية ، وتقع جنوب شرقي مدينة (تومبوكتو) وعلى بعد سبعين كيلومتراً منها ، وكانت قد توسّعت هذه الإمبراطورية حتى شملت أراضي موريتانيا اليوم .

وفي ٤٢٧ هـ سافر أمير الملثمين يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وفي طريق عودته مرّ بمدينة القيروان ، والتقى بأبي عمران الفاسي ، وشكا له جهل الملثمين بالإسلام ، فكتب له رسالة إلى « وكّاك بن زلو اللمطي » بمدينة « نفيس » بجنوب المغرب ليساعده على تعليم الملثمين على أمور دينهم ، فانتدب له « وكّاك » عبد الله بن ياسين الجزولي ليرافقه إلى ديار الملثمين ، فسار معه ، ولكن عبد الله وجد معارضة شديدة من الملثمين أو

صعوبةً في تعليمهم ، فنفوسهم لم تعتد على الطاعة ، كما لم تعتد على اتباع أخلاقٍ معيّنةٍ ، والقيامِ لسلوكٍ معين ، ونتيجة هذه الصعوبة التي وجدها قرر الاعتكاف ، فأوى إلى جزيرةٍ صغيرةٍ عند مصب نهر السنغال ، ولم يفارق يحيى بن إبراهيم الشيخ عبد الله وفاءً للشيخ لما كان قد وعده عندما سار معه وتقديراً له ، كما نزل معهما عددٌ ممن تأثر بالشيخ ، وبنوا لهم مقرّاً في موقع (تيدرة) شمال (نواكشوط) وعلى بعد ستين كيلومتراً منها إلى جهة الشمال ، وأطلقوا عليه اسم (الرباط) ، وبعد عشر سنوات تكاثر عدد الأتباع ، فخرجوا من رباطهم معلنين الجهاد ، واستشهد يحيى في المعركة التي فُتحت فيها مدينة (أودغشت) فخلفه في زعامة المرابطين يحيى بن عمر اللمتوني ، وجاء بعده أخوه أبو بكر بن عمر اللمتوني ، ولم يمض وقتٌ طويل حتى استشهد عبد الله بن ياسين في الحرب التي دارت بينهم وبين قبيلة « برغوطة » .

وفي هذه المرحلة قامت دولةُ التكرور ، وكان لأميرها « وارجبي » صلةٌ وثيقةٌ مع أبي بكر بن عمر اللمتوني . وقد حكمت هذه الدولة جزءاً صغيراً من الأراضي التي تُعرف اليوم باسم موريتانيا . وعاون أبا بكرٍ ابن عمه يوسف بن تاشفين ، ثم وقع الخلاف بينهما ، إذ سار يوسف نحو الشمال ، واتخذ أبو بكرٍ طريقه نحو الجنوب ، وأخذ يدعو إلى الإسلام ، ولم يلبث أن تُوفّي عام ٤٨٠هـ . وضعف أمر المرابطين في الجنوب بعده فاستقلّ حكام غانا من قبيلة السوننكي ، وأعلنوا ارتباطهم بالدولة العباسية .

وفي عام ٦٣٨هـ قامت دولة مالي ، وامتدّ نفوذها حتى شمل الأجزاء الشرقية من الأراضي الموريتانية .

وفي هذه الأثناء كان بنو هلال قد توجّهوا إلى بلاد المغرب ، وقد نزح قسمٌ منهم ، وهم بنو معقل ، إلى الجنوب ، ومن بني معقل بنو حسان الذين توزّعوا في تلك المناطق ، واستقرّ قسمٌ منهم عند مصب نهر السنغال وإلى الشمال منه ، ومن هؤلاء : الذين يعرفون اليوم باسم « الترارزة » ، ويدّعي الحسانيون أنهم يعودون في أصولهم إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما .

وأسّس الحسانيون عدة إماراتٍ ، ومن أهمّها : إمارة أولاد رزق بن رزق بن حسان ، وقد حكمت منطقة الترارزة ، وبراكنة ، واستمرّ سلطانهم من القرن التاسع إلى الحادي عشر الهجريين ، ثم تغلّب عليهم بنو عمهم المغافرة ، فأنشأوا عدة إماراتٍ منها :

١ ـ إمارة الترارزة : ومؤسسها أحمد بن دامان ، وهو الذي انتصر على أولاد رزق في معركة « انتيتام » عام ١٠٤٠هـ ، وقد بقيت هذه الإمارة حتى جاء الاستعمار ، وقاعدتها (بوتيليميت) .

٢ ـ إمارة البراكنة : واستمرّت حتى جاء الفرنسيون ، وحاضرتها مدينة (ألاك) .

٣ ـ إمارة أولاد مبارك : التي حكمت منطقة الحوض ، وكانت عاصمتها مدينة (العيون) .

٤ ـ إمارة أهل يحيى بن عثمان : وقد حكمت منطقة أدرار ، وأسسها عثمان بن الفضيل حوالي عام ١١٤٥هـ ، واستمرّت حتى جاء الاستعمار الصليبي ، وعاصمتها مدينة (أطار) ، ومن مدنها الرئيسية (شنقيط) .

٥ ـ إمارة أدوعيش الصنهاجية : وقامت في القرن الحادي عشر الهجري ، وانشقّت منها إمارتان فرعيتان هما :

١ ـ إمارة تاغنت : وقاعدتها مدينة (تجكجكة) .

٢ ـ إمارة العصابة : وقاعدتها مدينة (كيفا) .

٦ ـ إمارة مشظوف في الحوض : وهي إمارةٌ صنهاجية أيضاً .

٧ ـ إمارة تواديو : وقاعدتها (ايجن) .

قامت هذه الأمارات على أيدي القبائل المحاربة ، وفي الوقت نفسه حاول أهل الزوايا [جماعات العلم] إقامة دولةٍ لهم في القرن الحادي عشر بقيادة أوبك (أبو بكر) بن أبّيهم ، الملقّب ناصر الدين ، الذي نهض حوالي عام ١٠٤٥هـ ، وبايعته قبائل الجنوب ، وعمل لنشر الإسلام ، ودخول السودان الغربي ، وتصدّى للمؤسسات الاستعمارية الصليبية التي أخذت

تنشر ، وخاصةً الفرنسية منها ، وقد ألغى تجارة الرقيق ، وحاول إخضاع القبائل العربية المحاربة صاحبة الإمارات المذكورة ، فحدثت حربٌ أهليةٌ ، قُتل فيها ناصر الدين عام ١٠٨٥هـ ، وفشلت محاولة الزوايا ، وتعزّز موقف الإمارات الحسانية والصنهاجية .

وقامت دولةٌ في حوض نهر السنغال ، وكان من أهمّها دول المامي (الأئمة) ، وظهر منها الحاج عمر في منطقة (فوتا) و(والو) ، وقاوم الفرنسيين ، واستشهد في إحدى معاركه عام ١٢٨٢هـ ، واختلف أبناؤه من بعده ، فسيطرت فرنسا على الضفة اليسرى لنهر السنغال عام ١٣٠٩هـ ، ثم تقدّمت بعد هزيمة أحمد بن الحاج عمر ، والذي توفي عام ١٣١٦هـ . وقد دانت بعض أجزاء موريتانيا لهذه الدولة .

ولما كانت هذه الإمارات صغيرةً ، وغير موحّدةٍ فيما بينها ، لذا فقد كانت تخضع للدول الكبيرة التي تقوم في المنطقة ، وغالباً ما كانت تخضع للحكم المغربي ، ويعدّها المغاربة جزءاً من أرضهم ، وخاصةً في أيام القوة ، أو نستطيع أن نقول : إن الحكم المغربي عندما يقوى تفقد الإمارات الحسانية والصنهاجية شيئاً من نفوذها، فإذا ما ضعفت المغرب عادت لتلك الإمارات قوتها ونفوذها، ولكن في حالة الضعف أو في حالة القوة فإن هذه الإمارات تخضع للحكم المغربي، ولكن يختلف الأمر بين أن يكون اسمياً وبين أن يكون حقيقياً يفرض هيبته ويصدر أوامره.

ولكن هذه التجزئة وذلك الضعف الذي حلّ بالحكم المغربي قد شجّع الصليبيين المستعمرين للتقدّم من السواحل إلى الداخل ، ولم يجد الاستعمار أمامه ذلك السدّ القوي أو الدولة المتماسكة القوية ، وإنما وجد إماراتٍ ضعيفةً لا رباط بينها ، فتقدّم بسهولةٍ ، وتمكّن من إحراز النصر . ولما أحسّت هذه الإمارات بالخطر لم تسرع إلى التوحّد والوقوف صفّاً واحداً في وجه المستعمرين الصليبيين ، وإنما بقيت على وضعها رغم المدة الطويلة التي بقي فيها الأوربيون على السواحل يتحفّزون للتقدم إلى الداخل غير أنهم كانوا خائفين من الصدام

مع المسلمين ، ولكن بعد أن درسوا الوضع ، وعرفوا حقيقة الأمر تقدّموا والتهموا الإمارة تلو الإمارة حتى ابتلعوها جميعاً .

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع دائراً على أشدّه بين المسلمين والنصارى في الأندلس أي في القرن التاسع الهجري أخذ نصارى البرتغال يفكّرون بالإبحار جنوباً على سواحل المحيط الأطلسي للوصول إلى مراكز حصينة ، ومنازلة المسلمين منها ، وبذا يُحكمون الضغط عليهم من جهتين : من الشمال من الأندلس ، ومن الجنوب من هذه المراكز ، أو على الأقل يشاغلون مسلمي المغرب ، فيصرفونهم عن التفكير في مساعدة مسلمي الأندلس ، وفي الوقت نفسه ينطلق نصارى الإسبان على سواحل البحر المتوسط للغرض نفسه ، وقد تمكّن الطرفان من تحقيق بعض النجاح ، واحتلال مراكز لهم على السواحل التي انطلقوا نحوها .

وشاء الله أن يُهزم المسلمون في الأندلس ، لما أحدثوه ، ولانصرافهم إلى أمور الدنيا ، ولهوهم ، واختلافهم فيما بينهم ، وطُردوا من الأندلس عام ٨٩٨هـ ، وهذا ما دفع النصارى إلى إكمال مخططاتهم التي بدؤوها ، فتابع البرتغاليون سيرهم للهدف نفسه ، وهو تطويق المسلمين للقضاء عليهم ، وإبادتهم نهائياً في العالم كله بعد أن قضوا عليهم وأخرجوهم من الأندلس، ووصل البرتغاليون إلى أقصى جنوبي القارة الإفريقية ، والتفّوا حولها ، ووصلوا إلى أرض العرب ، واحتلّوا عدن ، ونزلوا في الخليج العربي ، ووصلوا إلى الهند ، وماليزيا ، وأندونيسيا . وأما الإسبان فقد ساروا غرباً بالتفاهم مع البرتغاليين ، وعرفوا أمريكا ، وتابعوا سيرهم حتى وصلوا إلى ما أطلقوا عليه اسم الفيليبين على اسم ملكهم ، وعادوا عن الطريق التي عرفها البرتغاليون لأن المسلمين قد قتلوا طاغيتهم ماجلان ، وكثيراً ممن معه عندما أراد أن يحوّل المسلمين هناك بالقوة إلى نصارى .

أما المراكز البرتغالية التي أُقيمت على شواطىء المحيط الأطلسي في غربي إفريقية فقد أخذت تؤدّي مهمتها في تزويد القوافل البرتغالية المنطلقة على ذلك

الساحل لتتابع أعداءها ، وفي الوقت نفسه تقوم بالتجارة لتغذّي المقيمين فيها ، والقادمين إليها ، والراحلين منها ، والظاعنين فيها ، كما تمدّ بما تحصل عليه البرتغال الوطن الأم . وقد أثمر العمل التجاري جيداً لكثرة هذه المراكز ، ومواقعها على أرضٍ بكرٍ ، وبساطة أهلها ، وغنى أرضهم ، ووجود خيراتٍ كثيرةٍ لم تعرفها أوربا بعد مع عظيم فائدتها .

أخذت الدول الأوربية الأخرى تحسد البرتغاليين على غنائمهم ، وترى أنهم قد استأثروا بالخير كله لهم ، مع أن دول أوربا كلها كانت وراءهم تمدّهم وتدعمهم في صراعهم مع المسلمين ، وكان للجشع أثره إذ أصبحت الدول الأوربية تنافس البرتغال ، وتنطلق على سواحل المحيط الأطلسي تتخذ لنفسها مراكز كمحطات البرتغاليين وإلى جانبهم ، ولا بدّ من أن يقع التنافس ، وقد وقع ، ولكن لم يغيّر هذا واقع المنطلق الأساسي لهذا التحرّك ، وهو الدافع الصليبي ، الذي نسيه بعضهم عمداً ، ورأى بعضهم هذا الجانب المادي فقط ؛ جهلاً ، أو لعدم النظر إلى الماضي إبعاداً عن الأثر الديني خطة ، هذا بالنسبة إلى الصليبيين ؛ أما بالنسبة إلى غيرهم فهو عمىً ، وأخذاً من النصارى من غير تفكيرٍ وتحليلٍ للواقع .

وصل الإسبان بعد البرتغاليين ، ولحق بهم الهولنديون ، وتبعهم الفرنسيون ، وسار إثرهم الإنكليز ، ووقعت المنافسة ، وزاد الطمع في الحصول على الصمغ العربي ، ثم كانت الاتفاقات على تقاسم مناطق النفوذ وجهات الاستغلال ، وأعطيت منطقة السنغال إلى فرنسا إثر الحروب النابليونية باتفاقية باريس عام ١٢٣٠هـ ، وأخذ الفرنسيون بعدها يتحركون بحذرٍ نحو الداخل عبر نهر السنغال ، وأخذوا يقيمون مراكز لهم على طول مجرى النهر يختطفون الرقيق ، ويجمعون الصمغ العربي ، وجرت اعتداءات من قبل السكان على هذه المراكز بسبب هذه التصرّفات ، فثارت ثائرة الدخلاء ، كيف تحدث مثل هذه الاعتداءات ؟! وهل يصحّ أن يثور الأهالي لكرامتهم ؟! وهل يتحرّك السكان فيها إذا اختطفت أبناؤهم ، أو أهينت كرامتهم ، لو اعتدي على

أملاكهم ؟! ورأى هؤلاء المستعمرون أنه من الضرورة استعمار هذه المناطق ، واستعباد أهلها لتأديبهم .

وقامت حركة عام ١٣١٨هـ بقيادة الشيخ ماء العينين ، هدفها مقاومة تغلغل النفوذ الفرنسي ، غير أنها قد فشلت ، إذ استطاع القائد الفرنسي «كافبار كوبولاني» استغلال الخلافات القائمة بين القبائل ، فأثارها ، واتخذ الحيلة والوقيعة ديدنه ، ورجال القبائل بسيطة لا تعرف المكر والخداع ، وطلبت إحدى القبائل الحماية الفرنسية خوفاً من خصومها ، فأسرع «كوبولاني» ، واحتلّ منطقة (الترارزا) عام ١٣٢١هـ ، ثم منطقة (براكنا) عام ١٣٢٢هـ ، وأتبعها بمنطقة (تاغنت) عام ١٣٢٣هـ ، وهذا كله بعد الاتفاق مع الإسبان ، إذ كان التفاهم على أن تأخذ فرنسا المنطقة التي عُرفت فيما بعد باسم (موريتانيا) ، وأن تأخذ إسبانيا الصحراء المغربية ، والتي أطلقوا عليها اسم ساقية الذهب ، أو حسب الاصطلاح الإسباني (ريو دو أورو) ، واضطرّ السلطان عبد العزيز إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩هـ ، وبذا أصبحت منطقة موريتانيا ضمن دائرة النفوذ الفرنسي ، وأخذت فرنسا تتصرّف فيها ، وتدخل إلى مناطقها ، منطقةً بعد أخرى ، بموافقة إسبانيا وعلى تفاهمٍ معها ، وسكوتٍ من الدول الأخرى التي نالت كلٌّ منها نصيبها في جهة أخرى ، والسلطان لا يستطيع أن يفعل شيئاً بعد أن وافق مُكرهاً ، فأصبح أسير توقيعه .

همّ «كوبولاني» بالتحرّك نحو منطقة (أدرار) ، غير أنه قد لقي حتفه إذ اغتاله الشريف «زين» أخو السلطان عبد العزيز ، ثم استشهد الشريف «زين» في المعركة نفسها ، فتولّى قيادة الفرنسيين إثر ذلك الجنرال «مانغان» ، فزحف نحو (أدرار) ، فوقف في وجهه الشيخ «ماء العينين» الذي أعلن الجهاد المقدّس ، وطلب من سلطان المغرب مساعدته ، فأرسل إليه حملةً بقيادة الأمير إدريس ، ووصلت الحملة إلى (أدرار) ، وأخذت بالاستعداد للمواجهة . وتولّى أمر القيادة في هذه الأثناء الجنرال «غورو»

الصليبي المعروف ، الذي دخل دمشق إثر معركة ميسلون في ٦ ذي القعدة ١٣٣٨هـ .

واستمرّت المعارك بين الطرفين عامين كاملين (١٣٢٦ - ١٣٢٨هـ) تمكّن الفرنسيون بعدها من بسط نفوذهم على منطقة (أدرار) بعد وفاة الشيخ ماء العينين .

وكان أمر المغرب قد ضعف ، فنودي بالشريف عبد الحفيظ في مراكش عام ١٣٢٥هـ ، وكان نائباً عليها من قبل أخيه عبد العزيز السلطان في (فاس) ، فانقسمت الدولة إلى قسمين : فاس ، ويقيم فيها السلطان عبد العزيز ، ومراكش ، ويقيم فيها السلطان عبد الحفيظ ، ثم خُلع عبد العزيز ، واستقرّ الوضع للسلطان عبد الحفيظ الذي ثارت عليه القبائل ، كما ثار عليه أخوه « زين » في (مكناس) وسيطر عليها ، وشكّل حكومة خاصة به فيها ، واضطرّ عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية مع فرنسا في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) ، وأخيراً أجبر على التخلّي عن الحكم ، وتولّى مكانه أخوه « يوسف » في أول رمضان ١٣٣٠هـ (١٣ آب ١٩١٢م) ، وانتقل إلى مدينة الرباط التي أصبحت قاعدة الحكم ، ونتيجة هذا الضعف لم يبق أمام الفرنسيين قوة رسمية تقف في وجههم ، ولا سلطة يمكنها أن تحدّ من نفوذهم ، فلا بدّ من قيام ثورة تتسلّم السلطة في البلاد ، وتتولّى أمر الدفاع عنها .

ثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في منطقة موريتانيا ، ودعا إلى الجهاد ، وإنقاذ البلاد ، فقد خلت من الراعي ، وعمل فيها الذئب ، واتجه إلى مدينة مراكش وحاصرها ، ودخلها عنوة ، وبويع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في اليوم الخامس من شهر رمضان من عام ١٣٣٠هـ ، أي بعد أربعة أيام من تولّي يوسف بن الحسن الأول السلطنة في فاس . فأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد هبة الله ، فكان النصر إلى جانب المسلمين - بإذن الله - فعادت فرنسا إلى بعث حملة ضخمة إلى مراكش ، واتخذت الحيلة والخداع ، وقاتلت أحمد

هبة الله ، فهُزم ، وفرّ من مراكش ، فدخلها الفرنسيون ، أما هو فقد سار إلى (تارودانت) وتحصّن بها . غير أن فرنسا قد خافت النتيجة ، وقيام ثوراتٍ أخرى ، وحركاتٍ للمقاومة ؛ ليس في بلاد المغرب فحسب وإنما في كل مناطق النفوذ الفرنسي والمستعمرات ، وخاصةً أن نار الحرب العالمية الأولى قد اشتعلت ، وهذا ما يشجّع الحركات للوثوب بسبب انشغال فرنسا في أحداث الحرب ومشكلاتها الخاصة ، لذا أسرعت بإرسال حملةٍ أخذت تطارد أحمد هبة الله من موقعٍ إلى آخر حتى كان في (تندوف) ، فثبت رجاله هناك للقوات المعتدية ، وفتكوا بها ، وهذا ما زاد من معنوياتهم فعادت إليهم القوة ، ورجع من كان قد تملّكه الخوف فغادر .

جهّز الفرنسيون قوة ضخمةً ضمّت جنوداً من المغرب ، والجزائر ، والسنغال ، ومالي ، بقيادة الجنرال « غورو » ، ودعمته بالطيران ، والمدفعية ، ووصل الجيش إلى (تزنيت) ، وهي البلدة التي توفي فيها الشيخ ماء العينين والد أحمد هبة الله ، فعسكر الأعداء ، وتعددت الوقائع بين الطرفين ، وكانت المعارك فيها سجالاً ، وبذل الفرنسيون الكثير ، وأعطوا الأماني المعسولة ، فانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم ، وقُتل الكثير من رجال القبائل ، وأصاب المرض القائد أحمد هبة الله ، وتُوفّي في (بكردوس) عام ١٣٣٧هـ ، فضعف رجاله من بعده ، وتمكّن منهم الفرنسيون ، وهكذا انتهت حركة أحمد هبة الله - رحمه الله - .

بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) شعر الفرنسيون أن الوضع قد استقرّ لهم ، فعدّوا موريتانيا جزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية ، ولكن الحركات عادت تظهر من جديد لتقاوم المستعمرين الصليبيين .

وكان من قادة المقاومة الذين يحفظ لهم التاريخ جهادهم إضافة إلى من ذكرنا :

إبراهيم ديانكو ، وديرويكو قليل في غيدي وماغة ، وأمير البراكنة أحمد بن سيدي أعلي .

وأمير تاغنت بكار بن اسويد أحمد الذي استشهد في موقعة « تقادوم » عام ١٣٢٣هـ .

وأمير أدرار سيدي أحمد بن سيدي أحمد بن عيده ، الذي استشهد في وديان الخروب عام ١٣٥٠هـ .

وأحمد بن الديد في منطقة الترارزة .

ومحمد تقي الله بن الشيخ علي .

ومحمد المختار بن الحامد ، والشيخ عابدين بن سيدي محمد الكنتي ، وأحمد حمادي ، وعلي بن مبارة .

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغى مصطفى كمال الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وكانت موريتانيا قد غدت مستعمرة فرنسية ، وجزءاً من إفريقية الغربية الفرنسية التي كانت تشمل : السنغال ، وغينيا ، وساحل العاج ، والداهومي [بنين] ، وموريتانيا ، ومالي ، والنيجر ، وفولتا العليا [بوركينافاسو] .

ألغيت الخلافة والمقاومة لم تهدأ في موريتانيا ، إذ استمرّت حتى عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٤م) ، حيث تمكّن الفرنسيون من بسط سيطرتهم العسكرية على البلاد مستفيدين من تفوّقهم العسكري في الرجال والسلاح ، ومن الحصار الذي فرضوه على موريتانيا باحتلال المناطق المجاورة ، ومن التنسيق مع إسبانيا التي تحتلّ الصحراء ، ومن ضعف المسلمين يومذاك فليس من مُغيث ، وألغيت الخلافة فليس هناك من شاحذٍ للهمم ، ولا داعٍ للجهاد . والبلاد واسعة ، والسكان قلّة مبعثرون في أرجائها ، فالإمكانات قليلة في نجاح مقاومةٍ مسلّحة ، لذا فقد أخلد الناس إلى الهدوء ، ورعت فرنسا في البلاد كما شاء لها هواها .

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨هـ (١ أيلول ١٩٣٩م) ، فلم يهتمّ فرنسا ، إذ أنها كانت مطمئنةً في مرعاها .

ولكن إذا كان الأمل في السلاح ضعيفاً ، فإن التنظيم والتهيئة للعمل السياسي ممكن ، كما أن المدارس مكان لبثّ روح الوطنية ، وإذكاء مفهوم

الجهاد ، وتحريض على مقاطعة المؤسسات المدرسية والإدارية الفرنسية . ولهذا فرضت فرنسا رقابةً شديدةً على تحركات الشيوخ داخل البلاد ، واعتقلت بعضهم ، ونفت بعضهم الآخر مثل الشيخ حماه الله الذي نفته إلى بلاد ساحل العاج . وكان العلماء وشيوخ الزوايا هم القوّة المحرّكة والدافعة للعمل على التنظيم واستقلال البلاد .

ونصّ دستور فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية على إيجاد مجلسٍ عامٍّ في كل اتحاد ، ويُنتخب أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية في وحدات الاتحاد ، وكانت قوانين الانتخابات معقّدة ، وقد صوّت الموريتانيون لصالح أحمد بن حرمة بابانا ضدّ منافسه الفرنسي « رازاك » ، وقد نجح في الانتخابات ، وكانت له مواقف طيبة في المجلس النيابي الفرنسي ، وقد حصل أحمد بن حرمة على أربعة آلاف صوتٍ على حين لم يحصل « رازاك » إلا على ثلاثة آلاف صوتٍ رغم التهديدات ، وإجراءات العنف التي فرضتها السلطات الحاكمة .

وبدأت تظهر بوادر الدعوة إلى الاستقلال ، والعمل على التنظيم ، فظهر حزبان هما :

١ ـ حزب الاتحاد الوطني .

٢ ـ حزب منظمات الشباب .

وانحصرت مطالب الحزبين بالمطالبة بالاستقلال المباشر ، والحرية العامة ، وبعدئذٍ اندمجت الحركة الوطنية في حزبٍ واحدٍ ١٣٦٧هـ ، هو حزب التفاهم الموريتاني ، ويهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرّقتهم السياسة الفرنسية ، متخذةً العصبية القبلية وسيلةً للتفرقة ، ولكن لم يمض كبير وقتٍ حتى عاد الانقسام ، فظهر :

١ ـ حزب التفاهم الموريتاني ، وزعيمه أحمد بن حرمة بن بابانا ، ومن أعضائه البارزين المختار الحامد .

٢ ـ حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني ، وزعيمه المختار أنجاي

وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي في الانتخابات التي جرت عام ١٣٧١هـ ، وأصبح المختار أنجاي نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس عام ١٣٧٦هـ . أما أحمد بن حرمة فقد غادر موريتانيا وانتقل إلى المغرب حيث كان قد عاد الملك محمد الخامس ملك المغرب من المنفى ، وينتمي إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما ، كما يقول بالانتماء نفسه أحمد بن حرمة ، وقد جُعل هذا صلة للتقارب بينهما .

وفي عام ١٣٧٦هـ عُدِّل الدستور الفرنسي ، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلسٌ تنفيذيٌّ يمثّل السلطة ، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يعيّن قسماً من المجلس ، بينما يؤخذ القسم الثاني بالانتخابات .

وفي منتصف عام ١٣٧٧هـ (أوائل عام ١٩٥٨م) تألّفت لجنةٌ ممثّلة للحزبين في موريتانيا : حزب التفاهم ، وحزب الاتحاد التقدمي ، وقد قررت هذه اللجنة دمج الحزبين بعضهما مع بعض ، فنشأ حزبٌ جديدٌ بعد دمج الحزبين أطلق عليه حزب التجمع الموريتاني . وكانت الفكرة الأساسية لكل التجمعات التي حدثت إنما هي الدعوة إلى الاستقلال ، وإنما يحدث الاختلاف والانشقاق لقضايا شخصية ، وإلا فالفكرة واحدة ، وقد تمّ هذا الدمج لمواجهة جناح حزب التفاهم الموريتاني القائم في المغرب .

وفي عام ١٣٧٦هـ عُقد مؤتمرٌ في باماكو عاصمة مالي يضمّ ممثّلي أقاليم إفريقية الغربية ، وكان من مقرراته ضرورة اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير إذ يخشى من اندلاع حركات المقاومة في هذه الأقاليم على شكل ثورة كما حدث في الجزائر ، وأصدر رئيس وزراء فرنسا « غي موليه » قانون الإصلاح الإداري في ١ رمضان ١٣٧٦هـ (٣١ آذار ١٩٥٧م) ، والذي ينصّ على إجراء انتخابات في كل إقليم لاختيار جمعيات عامّة تولّى تشكيل الوزارة . وفي ٢١ شوال ١٣٧٦هـ (٢٠ أيار ١٩٥٧م) تشكّلت أول حكومة ذات استقلال ذاتي في موريتانيا .

وأوجدت السلطات الفرنسية نظاماً خاصاً أسمته استقلالاً داخلياً ، حيث عيّنت إلى جانب الحاكم العام شخصاً موريتانياً أسمته نائب رئيس المجلس ، وكانت الحكومة صورية .

وفي شوال من عام ١٣٧٧هـ (أيار ١٩٥٨م) جاء ديغول إلى الحكم في فرنسا ، وفكّر في الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار ، فعرض دستوره الذي يعطي الحرية لكل إقليم في أن يصوّت بـ « نعم » أو « لا » ، وينصّ على أن البلدان التي تصوّت بـ « نعم » أي تقبل الدستور تصبح أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية ، وتشكّل حكوماتٍ محلية ، وتتمتع بالاستقلال الداخلي ، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع ، والاقتصاد ، والشؤون الخارجية . كما يمكن أن يُعقد اتحادٌ مركزيٌ بين بلدين أو عضوين في مجموعة الشعوب الفرنسية . أما الأقاليم التي تصوّت بـ « لا » أي لا توافق على الدستور فتحصل على الاستقلال التام ، وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل معونة ، فنية كانت ، أم مالية ، أم إدارية . وقد صحب هذا العرض كثير من التهديدات ، حتى إن الكثير من السكان قد قاطع الاستفتاء .

وفي ١٥ ربيع الأول من عام ١٣٧٨هـ (٢٨ أيلول ١٩٥٨م) جرى الاستفتاء ، وكان التصويت في موريتانيا بجانب دستور ديغول ، وبذا أصبحت موريتانيا ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية ، وتتمتع بالاستقلال الداخلي . وأصبح نائب رئيس المجلس الموريتاني وزيراً أول ، ولكن بقيت السلطات بيد الحاكم العام .

وبقي حزب التجمع الموريتاني يعمل ضمن هذا الخط ، وكانت وزارة المختار ولد داده تسير على هذا المنهج .

بعد نتيجة عام ١٣٧٨هـ (آب ١٩٥٨م) نشأ حزبٌ جديدٌ ، هو حزب النهضة ، ويدعو إلى استقلال موريتانيا التام ، ثم ضمّها إلى الوطن الأم المغرب ، وعدّ موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزأ ، ويعدّ هذا الحزب ، هو

الحزب المعارض ، وكان من زعمائه :

١ ـ محمد فال ولد عمير ، أمير الترارزة .

٢ ـ محمد المختار ولد أباه ، وزير التربية والتعليم في وزارة المختار ولد داده الأولى .

٣ ـ الشيخ أحمدو ، رئيس الشبيبة الموريتانية .

٤ ـ أحمد بن حرمة ولد بابانا رئيس حزب التفاهم الموريتاني سابقاً .

٥ ـ الدّيّ بن سيدي بابا ، وزير التجارة والصناعة والمعادن في وزارة المختار ولد داده الأولى .

ويعيش هؤلاء القادة لاجئون في المغرب ، ويؤيّدون مطالبة المغرب بموريتانيا ، ويؤيّد هذا أيضاً منظمة الشباب الموريتاني .

وفي مطلع عام ١٣٧٩هـ (تموز ١٩٥٩م) نشأ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني الذي يُعدّ فرعاً من حزب الاتحاد الإفريقي ، ويمثّله المختار أنجاي الذي كان رئيس حزب الاتحاد التقدمي سابقاً . ولكن هذا الحزب كان ضعيفاً ، وزاد ضعفه عندما فُصمت عرا الاتحاد بين مالي والسنغال ، ويعود المختار أنجاي في أصله إلى مدينة (سان لويس) السنغالية .

وجرت الانتخابات ، وتشكّلت الجمعية التأسيسية ، وقُدّم الدستور إلى الجمعية الوطنية ، فوافقت عليه في ١٣ رمضان ١٣٧٨هـ (٢٢ آذار ١٩٥٩م) ، وكان مما جاء في الدستور :

المادة الأولى : اسم البلاد : الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

المادة الثانية : دين الشعب الموريتاني هو الإسلام

المادة الثالثة : اللغة الوطنية في موريتانيا هي العربية ، واللغة الرسمية هي الفرنسية .

المادة الرابعة : عاصمة البلاد هي نواكشوط .

المادة الخامسة : الراية الوطنية هي : علم أخضر ، فيه هلال ، ونجمان ذهبيان .

المادة الرابعة والستون : الشريعة المدنية ، الفقه الإسلامي ، تتحرّى الدولة وتحكم حسب الفقه الإسلامي في جميع الدوائر المدنية والتجارية، وتصدر أحكامها باسم الشعب الموريتاني.

أخذت المغرب تطالب بضم موريتانيا إليها على أنها جزء من أراضيها ، وقد عرضت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة عام (١٩٥٩م) وتقدّمت الأردن ، وليبيا ، وأندونيسيا بمشروع يدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ، غير أن هذا المشروع سُحب ، وتقدّمت العراق بمشروع يدعو إلى إجراء مفاوضاتٍ بين المغرب وفرنسا على أساس حق تقرير المصير ، ولكن فشل إذ صوّتت تسعاً وثلاثون دولة ضدّه ، وامتنعت خمسٌ وعشرون دولةً عن التصويت .

وإن محرّكي الأمم المتحدة لا يريدون هذا الانضمام بين المغرب وموريتانيا ، إذ تصبح دولة المغرب غنيةً وكبيرةً ، وهذا ما لا يريدون ، فربما طالبت دولٌ أخرى بمثل هذا الانضمام ، أو انطلقت منها دعوةٌ لجمع الدول الإسلامية ، وهذا ما يخشاه الصليبيون أصحاب اللعب الدولية . وأخيراً قررت الجمعية السياسية للأمم المتحدة منح موريتانيا الاستقلال في ٧ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠م) ، ونالت موريتانيا الاستقلال بعد يومين من هذا التاريخ . واعترفت بالدولة الجديدة أربع وأربعون دولة مباشرة . وأقامت موريتانيا الاحتفالات بهذه المناسبة، ولم تشارك الدول العربية بهذه الاحتفالات ، حيث لم تعترف آنذاك بفصل جزءٍ من بلدٍ عربيٍ هو عضوٌ في جامعة الدول العربية ، ولم تشارك في هذه الاحتفالات من الدول العربية سوى تونس . ودخلت موريتانيا الأمم المتحدة ، وقُبلت عضواً فيها . وتأخرت البلدان العربية بالاعتراف بدولة موريتانيا ، ثم ثابت إلى رشدها واعترفت ، إذ

لايصحّ أن تُترك موريتانيا تُخطط لنفسها بعيداً عن أخواتها البلدان العربية ، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية[١] .

(١) كان رئيس الجمعية الوطنية يوم الاستقلال : سيدي المختار نجيا .
وكان نوابه كل من : يونا مختار .
كيب أمادولامين .
سليمان ولد شيخ سيديا .

أما الأحزاب الموريتانية يومذاك فهي :
١ ـ حزب التجمع الموريتاني : وأمينه العام مختار ولد داده .
٢ ـ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني : ورئيسه محمد راضي ولد عطاري .
٣ ـ الاتحاد الشعبي الإسلامي في موريتانيا : ورئيسه أحمد ولد خير كرب ، ويدعو إلى الاتحاد مع المغرب .

الاستقلال

نالت موريتانيا الاستقلال في ٩ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠م) ، واختير مختار ولد داده[1] رئيساً للدولة الجديدة ، والغيت وظيفة الحاكم العام ، وتمّ اعتقال كثيرٍ من قادة الحركة الوطنية مُمثّلين في حزب النهضة . وتشكّلت وزارةٌ جديدةٌ[2] .

(١) مختار ولد داده : عمل مترجماً لدى الإدارة الفرنسية ، وتزوج امرأة فرنسية تدعى : « ماري تيريز » ، وبقيت الثقافة الفرنسية هي السائدة مدة حكمه ، فكانت هذه أكبر خدمة للمستعمرين الفرنسيين .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، ورئيس مجلس الوزراء .
٢ ـ موريس كوماقي : وزير المالية .
٣ ـ بابا مادوساميا : وزير التخطيط ، والإسكان ، والسياحة .
٤ ـ أمادو ديارا ساما ديوم : وزير العمل الشعبي ، والنقل ، والبريد ، والاتصالات .
٥ ـ محمد المختار ديت معروف : وزير الطرق ، والصناعة ، والتعدين .
٦ ـ شيخنا ولد محمد لاغظف : وزير العدل .
٧ ـ سيدي محمد ديت ديين : وزير التعليم ، والشباب ، والإعلام ، والداخلية .
٨ ـ سيدي أحمد لحبيب : وزير الخدمة العامة والعمل .
٩ ـ حمود ولد أحمدو : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٠ ـ أبل كاميوريي : الأمين العام لمجلس الوزراء .

ملاحظة : ١ ـ يلاحظ عدم ملء وزارتي الدفاع والخارجية ، إذ بقيتا بيد فرنسا .

وفي ٦ ذي الحجة ١٣٨٠هـ (٢٠ أيار ١٩٦١م) تمّت المصادقة على أول دستورٍ للدولة الموريتانية المستقلة .

وفي ١٥ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٢٥ أيلول ١٩٦١م) قبل حزب النهضة المعارض المشاركة في الحكم ، وحلّ نفسه ، كما حلّت الأحزاب الأخرى نفسها ، وهي : حزب التجمّع الموريتاني الحزب الحاكم ، وحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي ، وحزب الاتحاد الاشتراكي للمسلمين والموريتانيين ، وتألّف من هذه الأحزاب كلها حزبٌ واحدٌ ، هو حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ، وتشكّلت بعدها وزارةٌ[1] ضمّت بعض رجالات هذه الأحزاب الذين كانوا في صف المعارضة .

وضرب الرئيس مختار ولد داده عملةً خاصةً بالبلاد ، أسماها « أوقية » ، وأمّم شركة المعادن في سبيل بناء اقتصادٍ مستقلٍّ ، وكانت قد تشكّلت وزارةٌ

٢ ـ إلغاء وزارة المالية بيد فرنسي ، وكذلك عُهد لفرنسي آخر منصب الأمين العام لمجلس الوزراء .

(١) كانت الوزارة في شهر ذي القعدة ١٣٨١هـ (نيسان ١٩٦٢م) على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، ورئيس مجلس الوزراء ، وزير الشؤون الخارجية ، ووزير الدفاع الوطني .
٢ ـ بابا مادوساميا دوكي : وزير المالية .
٣ ـ محمد المختار معروف : وزير التخطيط .
٤ ـ داده ولد سيدي هيبا : وزير الاقتصاد والتعاون .
٥ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير العمران .
٦ ـ باولدي : وزير التعليم وشؤون الشباب .
٧ ـ بابوكر الفا : وزير الصحة ، والعمل ، والشؤون الاجتماعية .
٨ ـ سيدي محمد ديين : وزير الداخلية .
٩ ـ هادرامي ولد خطار : وزير العدل .
١٠ ـ علي ولد إبراهيم : وزير الإعلام .
١١ ـ بيرا غوي ولد عابدين : وزير النقل ، والبريد ، والاتصالات .

جديدة[1].

وفي عام ١٣٨٤هـ أقرّت الدولة نظام الحزب الواحد ، ولم تسمح بوجود أي حزب آخر سوى حزبها الحاكم حزب « الشعب الجمهوري الموريتاني » .

وفي ١١ شوال ١٣٨٤هـ (١٢ شباط ١٩٦٥م) عُدِّل الدستور لمصلحة السلطة الحاكمة ، ثم عُدِّل مرةً أخرى في ٢٤ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١٢ تموز ١٩٦٦م) لإمكانية إعادة انتخاب مختار ولد داده رئيساً للبلاد ، وحُدِّدت رئاسته بعد شهر وبعد إجراء ذلك التعديل ، ثم عادت السلطة فعدّلته مرةً ثالثةً في شهر ذي القعدة ١٣٨٧هـ (شباط ١٩٦٨م) .

وكانت وزارة جديدة في رمضان ١٣٨٨هـ (كانون الأول ١٩٦٨م)[2] .

---

(١) كانت الوزارة في شهر ذي القعدة ١٣٨٢هـ (نيسان ١٩٦٣م) على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني .
٢ ـ شيخنا ولد محمد لاغظف : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ باما مادو سامبا بولي : وزير المالية .
٤ ـ محمد المختار معروف : وزير التخطيط .
٥ ـ داده ولد سيدي هيبا : وزير الاقتصاد والتعاون .
٦ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
٧ ـ باولش : وزير العدل .
٨ ـ بابوكر ألفا : وزير الصحة ، والعمل ، والشؤون الاجتماعية .
٩ ـ سيدي محمد ولد دييت دين : وزير العمران .
١٠ ـ هادراني ولد حطار : وزير التعليم وشؤون الشباب .
١١ ـ يحيى ولد مونكوس : وزير الإعلام .
١٢ ـ محمد ولد عبد الرحمن : وزير النقل ، والبريد ، والاتصالات .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ حمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ إبراهيم ولد محمد لاغظف : وزير الدفاع الوطني .

وأعيد انتخاب الرئيس مختار ولد داده للمرة الثالثة في جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (آب ١٩٧١م) ، وأخذت البلاد تتعرّض للجفاف الذي هجم على الدول الإفريقية منذ ذلك العام ، وكانت الوزارة في شهر صفر ١٣٩٢هـ (نيسان ١٩٧٢م) على النحو المبين أدناه[1] .

---

٤ ـ ملام ولد إبراهيم : وزير العدل ، وحارس الأختام .
٥ ـ عبد العزيز سال : وزير الداخلية .
٦ ـ مختار ولد هيبا : وزير التخطيط ، والتنمية الريفية .
٧ ـ سيدي محمد دياغانا : وزير المالية .
٨ ـ محمد سالم ولد حيرات : وزير التشييد والتعدين .
٩ ـ عبد الله ولد سيديا : وزير التجارة ، والنقل ، والسياحة .
١٠ ـ الي ولد علاف : وزير التجهيزات .
١١ ـ أحمد بن عمار : وزير التعليم .
١٢ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير الشباب ، والثقافة ، والشؤون الإعلامية .
١٣ ـ عاليغا سامبا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٤ ـ بارو عبدولايه : المندوب السامي للتعليم المهني والتدريب الموظفين .

(١) كانت الوزارة كما يلي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ حمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ ـ سيدي محمد دياغانا : وزير الدفاع الوطني .
٤ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير العدل ، وحارس الأختام .
٥ ـ أحمد بن عمار : وزير الداخلية .
٦ ـ محمد ولد شيخ سيدي : وزير التخطيط ، والبحث .
٧ ـ صومار دياراموبا : وزير المالية .
٨ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
٩ ـ مامادو العشاك : وزير التعليم الثانوي ، والشباب والرياضة .
١٠ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير الصناعة والمعادن .
١١ ـ أحمد ولد عبد الله : وزير التجارة ، والنقل ، والسياحة .
١٢ ـ عبد الله ولد داده : وزير التجهيزات .
١٣ ـ عبد الله ولد بوي : وزير التعليم الديني ، والشؤون الدينية .

وبدأ الخلاف بين المغرب ، وموريتانيا ، والجزائر ، على الصحراء المغربية ، ووقفت الجزائر في خندقٍ قريبٍ من خندق موريتانيا وساهمت في إعادة بناء الجيش الموريتاني لإمكانية الوقوف في وجه المغرب . وكانت الوزارة في ربيع الأول ١٣٩٣هـ (نيسان ١٩٧٣م) على النحو المبيّن أدناه(١) .

وبقي رجال حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ورئيسه يتحكّمون في البلاد ، ولا يسمحون بقيام أي نشاط حزبيٍ آخر(٢) . وبقي الخلاف يزداد ،

---

* ١٤ - عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٥ - محمد باباه : وزير التعليم الفني ، والبحث العلمي ، والتعليم العالي .
١٦ - بارو عبدولاية : وزير العمل والخدمة الاجتماعية .
١٧ - ديوب مامادو : وزير التنمية الريفية .

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :
١ - مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ - حمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ - سيدي محمد ديافانا : وزير الدفاع الوطني .
٤ - عبد الله ولد بوي : وزير العدل ، وحارس الأختام .
٥ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
٦ - سيدي محمد ولد شيخ عبد الله : وزير التخطيط ، والتطوير الصناعي .
٧ - صومار ديارامونا : وزير المالية والتجارة .
٨ - ديوب مامادو أمادو : وزير التنمية .
٩ - سيدي ولد الشيخ عبد الله : وزير الصناعة والمعادن .
١٠ - مالوم ولد إبراهيم : وزير النقل ، والمهن البشرية ، والسياحة .
١١ - عبد الله ولد داده : وزير التجهيزات .
١٢ - أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
١٣ - محمدين باباه : وزير التعليم الفني ، والبحث العلمي ، والتعليم العالي .
١٤ - بامامادو العثمان : وزير التعليم الثانوي ، والشباب والرياضة .
١٥ - أحمد بن عيار : وزير التعليم الأولي ، والشؤون الدينية .
١٦ - بارو عبدولاية : وزير الخدمة العامة والعمل .
١٧ - عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

(٢) كان التعديل أو التغيير الوزاري لا يشمل أكثر من تبادل الحقائب الوزارية بين الوزراء أو إدخال *

والخلاف على الصحراء المغربية يتسع ، والحالة الاقتصادية تتأخر ، وحاول الحزب الحاكم معالجة الأوضاع المتدهورة ، فأصدر عام ١٣٩٥هـ ميثاقاً يتألف من خمسة مبادىء ، هي :

١ - تكفل الدولة القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية .
٢ - وجود قطاع مزدوج ، يمكن للدولة أن تشترك فيه مع خصوصيين وطنيين أو مع مصالح أجنبية خصوصية ، أو عمومية .
٣ - وجود قطاع خاصٍ يضمّ المواطنين والأجانب .
٤ - القضاء على جميع مخالفات استغلال الإنسان للإنسان .
٥ - تطبيق المكافأة والعقوبة بالالتزام .

---

* بعض أفراد جدد من أعضاء الحزب البارزين مكان آخرين يعطون مناصب أخرى .
وكانت الوزارة في شهر ربيع الأول عام ١٣٨٤هـ (نيسان ١٩٧٤م) على النحو الآتي :
١ - مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ - حمدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
٣ - سيدي محمد ديافانا : وزير الدفاع الوطني .
٤ - عبد الله ولد بوي : وزير العدل ، وحارس الأختام .
٥ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
٦ - سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير التطور الصناعي وشؤون التخطيط الاقتصادي .
٧ - صومار ديارامونا : وزير المالية .
٨ - ديوب مامادو أحمدو : وزير التنمية الريفية .
٩ - مالوم ولد إبراهيم : وزير السياحة ، والأعمال البدوية .
١٠ - عبد الله ولد شيخ : وزير النقل والطرق .
١١ - عبد الله ولد داده : وزير التجهيزات .
١٢ - أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
١٣ - محمدين باباه : وزير التعليم الوطني .
١٤ - بامامادو العثمان : وزير الشباب والرياضة .
١٥ - أحمد بن عيار : وزير التعليم ، والشؤون الدينية .
١٦ - بارو عبدولاية : وزير الخدمة والعمل .
١٧ - عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

وجرت الانتخابات العامة في شهر شوال ١٣٩٥هـ (تشرين الأول ١٩٧٥م) ، وكان عدد أعضاء المجلس النيابي سبعين عضواً ، ورئيس الجمعية الوطنية هو « دا ولد سيدي هيبا » . وتشكلت وزارة موسّعة[1] في شهر محرم

---

(١) كانت الوزارة الموسعة على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ عبد العزيز سال : وزير دولة للتوجيه الوطني .
٣ ـ أحمدو ولد نوما : وزير الثقافة .
٤ ـ سيدي أحمد ولد دي : وزير الشباب والرياضة .
٥ ـ مصطفى ولد شيخ محمد : وزير الإعلام والاتصالات .
٦ ـ صومار دیارامونا : وزير التطوير .
٧ ـ محمد ولد عبار : وزير المصادر المالية .
٨ ـ عبد الله ولد داده : وزير التنمية .
٩ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير التشييد .
١٠ ـ عبد الله ولد بابا : وزير دولة للحاجات البشرية والشؤون الاجتماعية .
١١ ـ يامباماندو العشان : وزير التنظيم العربي .
١٢ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير دولة للسلطات الداخلية .
١٣ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير العدل .
١٤ ـ الشيخ سعد نبوه كان : وزير الدفاع الوطني .
١٥ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير دولة للاقتصاد الوطني .
١٦ ـ بإبراهيم : وزير التخطيط .

---

١٧ ـ مولاي محمد : وزير المالية .
١٨ ـ حسني ولد ديدي : وزير التجارة والنقل .
١٩ ـ إسحاق ولد راجل : وزير الصناعة والتعدين .
٢٠ ـ ديبول ماسامدو لمامو : وزير التعليم الوطني .
٢١ ـ محمد ولد أبا أبناه : وزير التعليم الأولي .
٢٢ ـ محمدن ولد تباه : وزير الشؤون الإسلامية .
٢٣ ـ بارو عبدولاية : وزير دولة للتطوير الاجتماعي .
٢٤ ـ مولاي عبد المؤمن : وزير الصحة .
٢٥ ـ عيساتا كان : حماية الأسرة والشؤون الاجتماعية .
٢٦ ـ عبد الله ولد الشيخ : وزير الخدمة العامة والعمل .

١٣٩٦هـ (كانون الثاني ١٩٧٦م) .

ولم يمض عام حتى جرت انتخابات الجمعية الوطنية في شعبان ١٣٩٦هـ (آب ١٩٧٦م) ، وكان عدد أعضاء الجمعية سبعة وسبعين عضواً ، أي زاد سبعة أعضاء ، وأصبح رئيس هذه الجمعية « عبد العزيز سال » . وبقيت الوزارة موسّعة[1] مع إجراء بعض التعديل عليها .

---

٢٧ ـ حمدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية .
٢٨ ـ سيدي محمد دياغانا : وزير شؤون الرئاسة .

(١) أصبحت الوزارة في مطلع عام ١٣٩٧هـ (كانون الثاني ١٩٧٧م) على النحو الآتي :

١ ـ مختار ولد داده : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
٢ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير دولة للتوجيه الوطني ، وزير دولة للسلطات الداخلية .
٣ ـ عليان سيدي أحمديا : وزير الثقافة .
٤ ـ سيدي أحمد ولد دي : وزير الشباب والرياضة .
٥ ـ يامباماندو العشان : الإعلام والاتصالات ، التربية والتنظيم العربي .
٦ ـ عبد الله ولد داده : وزير دولة للتنمية .
٧ ـ محمد ولد عبار : وزير المصادر المالية .
٨ ـ بواهي ولد مايوف : وزير التشييد .
٩ ـ ديبول ماسامدو لمامو : وزير التعليم الوطني .
١٠ ـ عبد الله ولد بابه : وزير دولة للحاجات
١١ ـ مالوم ولد إبراهيم : وزير العدل .
١٢ ـ عبد الله ولد باه : وزير الدفاع الوطني .
١٣ ـ شيخ سعد بوه كان : وزير الداخلية .
١٤ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير دولة للاقتصاد .
١٥ ـ باه إبراهيم : وزير التخطيط .
١٦ ـ مولاي محمد : وزير المالية .
١٧ ـ حسني ولد ديدي : وزير التجارة والنقل .
١٨ ـ إسحاق ولد راجل : وزير الصناعة والتعدين .
١٩ ـ عبد الله ولد إسماعيل : وزير الثروة السمكية .
٢٠ ـ محمد ولد بابانه : وزير التعليم الأولي .

استمرّت الأوضاع الاقتصادية في التدهور ، حتى اضطرّ الرئيس مختار ولد داده إلى تخفيض النفقات والمصروفات ، وإلى تقليص عدد أعضاء الوزارة(١) .

الانقلاب الأول : تفاقم الوضع الاقتصادي وتضايق الناس ، وأربكت قضية الصحراء المغربية وضع البلاد ، وانتقل التذمر إلى العسكريين ، فقامت

الاجتماعية .

٢١ ـ حسدين ولد تساه : وزير الشؤون الإسلامية .

٢٢ ـ بارو عبدولاية : وزير دولة للتطوير الاجتماعي .

٢٣ ـ مولاي عبد المؤمن : وزير الصحة .

٢٤ ـ عيساتا كان : وزير دولة لحماية الأسرة والشؤون الإسلامية .

٢٥ ـ حمدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية .

٢٦ ـ سيدي محمد ولد دياغانا : وزير شؤون الرئاسة .

٢٧ ـ شيخ مولاي روبرت : وزير شؤون الرئاسة .

(١) كانت الوزارة في شهر صفر ١٣٩٨هـ (شباط ١٩٧٨م) على النحو الآتي :

١ ـ عبد الله ولد بوي : وزير اللجنة الدائمة والتنظيم الحزبي .

٢ ـ حمدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية .

٣ ـ محمد ولد باه وزير الدفاع الوطني .

٤ ـ المختار ولد محمد فال : وزير العدل والشؤون الإسلامية .

٥ ـ سالو ممادو : وزير الداخلية .

٦ ـ بارو عبدولاية : وزير دولة للتخطيط الاقتصادي والتعدين .

٧ ـ با إبراهيم : وزير المالية والتجارة .

٨ ـ عبد الله ولد إسماعيل : وزير الثروة السمكية والسوق البحرية .

٩ ـ أحمد ولد محمد صلاح : وزير التجهيزات والطرق .

١٠ ـ سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير التنمية الريفية .

١١ ـ أحمد ولد سيدي بابا : وزير التعليم الوطني .

١٢ ـ عبول ممادو أمادو : وزير الإصلاح الإداري ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية .

١٣ ـ سيدي أحمد ولد دوي : وزير الثقافة والإعلام .

حركةٌ هدفها تحقيق السلام بإخراج البلاد من حرب الصحراء ، وتقويم الوضع الاقتصادي ، وإعادة الثقة إلى نفوس الرعية ، وقاد الحركة العسكرية :

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيداله : القائد العسكري لناحية الزويرات .

٢ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله : القائد العسكري لناحية نواكشوط .

٣ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص : القائد العسكري لناحية أطار .

٤ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيس غرفة العمليات في الأركان .

٥ ـ المقدم جدو ولد السالك : القائد العسكري لناحية أوسرد .

ثم انضمّ إليهم العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيس الأركان ، وقد اختير رئيساً للجنة العسكرية بصفته رئيساً للأركان ، ولأنهم شعروا فيه شيئاً من الضعف فرغبوا أن يمارسوا السلطة من خلفه ، ويكون هو الواجهة لهم .

تمّت الحركة بنجاحٍ تامٍّ يوم ٥ شعبان ١٣٩٨هـ (١٠ تموز ١٩٧٨م) ، وحلّت اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ، الحزب الحاكم ، والمجلس النيابي ، والنقابات ، وأصبحت هي السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد ، واختارت العقيد ولد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية .

أبعد المقدم جدو ولد السالك عن الجيش ، ونُقل إلى وزارة الداخلية ، ثم أُقيل من الحكومة ، ولكن لم يلبث أن مات في حادث سيارة غامض في مدينة نواكشوط ، بعد أن رُوّجت إشاعاتٌ كثيرة ضدّه على أنه متعصّبٌ للعرب ضدّ الزنوج .

وفي ٩ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ (٦ نيسان ١٩٧٩م) عُزل العقيد مصطفى ولد محمد السالك بعملية مراوغة ذكية أقرب ما تكون إلى الانقلاب . قام بها المقدم أحمد بوسيف ، حيث أبعد مصطفى ولد محمد السالك فعلياً ، وأبقى عليه رئيس شرف بعدما اتفق على ذلك كبار الضباط بسبب أخطائه

المذكورة معهم جميعاً .

عيّنت اللجنة العسكرية المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء[1] ، وكان ذا شخصية قوية ، ولكن لم يلبث أن مات في حادث طائرة ، وهو في طريقه إلى دكار ، في شهر رجب من عام ١٣٩٩هـ ، أي لم يمض على تسلّمه رئاسة الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر . وأصبح اسم اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني « اللجنة العسكرية للخلاص الوطني » .

الانقلاب الثاني : كان صاحب النفوذ الكبير في موريتانيا بعد موت المقدم أحمد بوسيف في شهر رجب ١٣٩٩هـ المقدم محمد خونا ولد هيداله وزير الدفاع ، فتسلّم رئاسة الحكومة[2] إضافة إلى وزارة الدفاع التي كان يشغلها

---

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ المقدم أحمد ولد بوسيف : رئيس الوزراء .

٢ ـ المقدم محمد ولد با ولد عبد القادر : الوزير المسؤول عن اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني .

٣ ـ المقدم أحمدو ولد عبد الله : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .

٤ ـ المقدم محمد خونا ولد هيداله : وزير الدفاع الوطني .

٥ ـ المقدم محمد محمود ولد أحمد لولي : وزير التشغيل العام .

٦ ـ الرائد صيام الحاج : وزير الداخلية .

٧ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص : وزير العدل والشؤون الإسلامية .

٨ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير التخطيط والثروة السمكية .

٩ ـ مولاي ولد محمد : وزير المالية والتجارة .

١٠ ـ أحمد ولد زين : وزير الصناعة والتعدين .

١١ ـ باعيس : وزير التنمية الريفية .

١٢ ـ أحمد سالم ولد سيدي : وزير التجهيزات والنقل .

١٣ ـ يوسف دياغانا : وزير العمل ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية .

١٤ ـ عبد القادر ولد سيدي : وزير الثقافة ، والإعلام ، والاتصالات .

١٥ ـ محمد ولد محمد محمود : وزير الشباب والرياضة ، والسياحة .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيداله : رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .

٢ ـ الرائد محمد ولد حسين : مستشار لرئيس الوزراء .

من قبل ، واستبدّ بالأمر ، وبقي المقدم مصطفى ولد محمد السالك صورةً في رئاسة الجمهورية ، ورئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني[1] . وحاول المقدم مصطفى ولد محمد السالك استرداد السلطة ، غير أن المقدم محمد خونا ولد هيداله رئيس الحكومة قد عزله عن رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، وعيّن مكانه قائد الدرك المقدم محمد محمود ولد أحمد الوالي دون أن تكون له سلطةٌ فعليةٌ ، كما عزله عن رئاسة الجمهورية وتسلّم مكانه ، ورفع نفسه إلى رتبة لواء ، ثم عاد فأعفى المقدم محمد محمود ولد أحمد الولي قائد الدرك من رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وأحاله على التقاعد ، وتسلّم مكانه رئاسة اللجنة العسكرية ، وبذا أصبحت بيده رئاسة الجمهورية ، ورئاسة اللجنة العسكرية ، ورئاسة الحكومة ، ووزارة الدفاع . ثم تنازل عن رئاسة الحكومة ، وعهد بها إلى أحمد ولي بني جارا ، فشكّل

---

٣ ـ الرائد دیا أمادو : مستشار لرئيس الوزراء .

٤ ـ الرائد أمادو بابالي : وزير التجهيزات والنقل .

٥ ـ النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابامين : وزير الداخلية .

٦ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .

٧ ـ باحوبل ولد شيخ : وزير العدل والشؤون الإسلامية .

٨ ـ أحمد ولد زين : وزير الاقتصاد والمالية .

٩ ـ صومار عمر : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .

(١) **اللجنة العسكرية للخلاص الوطني**

أ ـ الأعضاء الدائمون

١ ـ المقدم محمد خونا ولد هيداله .

٢ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .

٣ ـ المقدم أحمدو ولد عبد الله .

٤ ـ المقدم ديا أمادو .

٥ ـ الرائد بل عبدالله .

٦ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص .

٧ ـ الرائد أمادو بابالي .

ب ـ الأعضاء غير الدائمين

١ ـ الرائد صومار سليمان .

٢ ـ النقيب محمد سيديا ولد سيدا .

٣ ـ النقيب أحمد ولد منيّ .

٤ ـ النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابامين .

٥ ـ النقيب ديوب عبدالله .

٦ ـ النقيب محمد ولد لاخال .

٧ ـ النقيب محمد ولد لزغف .

حكومةً جديدةً[1] .

زادت الحالة تأزماً ، إذ تفاقمت الأزمة الاقتصادية ، وزاد نشاط المخابرات على المواطنين ، وكثرت الاعتقالات ، وخرج عددٌ من المواطنين من البلاد ، ولم تكن الحالة الإدارية بأحسن وضعاً ، إذ كان الفساد قد عمّها .

حاول المقدم محمد خونا ولد هيداله إصلاح الوضع الإداري بزيادة عدد أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني[2] ، وحاول أيضاً عن طريق تغيير

---

(١) كانت الوزارة الجديدة في ربيع الأول ١٤٠١هـ (كانون الثاني ١٩٨١م) على النحو الآتي :

١ ـ أحمد ولد بي حارا : الوزير الأول .
٢ ـ الرائد صومار سلهان : أمين الدولة للدفاع الوطني .
٣ ـ باهام ولد محمد لاغاف : وزير الداخلية .
٤ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٥ ـ عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
٦ ـ أحمد ولد زين : وزير الاقتصاد والمالية .
٧ ـ صومار عمر : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
٨ ـ دفا بكاري : وزير التجهيزات والنقل .
٩ ـ مامادو سيركو : وزير الصناعة والتجارة .
١٠ ـ محمد ولد عبار : وزير التنمية الريفية .
١١ ـ أحمد ولد سيدي حنبا : وزير الإعلام والاتصالات .
١٢ ـ يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
١٣ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .
١٤ ـ يوسف دياغانا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٥ ـ باهمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٦ ـ سيدامو ولد طايع : وزير الطاقة والتعدين .
١٧ ـ لوليد ولد وداد : وزير المياه والسكن .

(٢) كانت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في شهر ربيع الأول ١٤٠٢هـ (كانون الثاني ١٩٨٢م) على النحو الآتي :

أ ـ الأعضاء الدائمون :
١ ـ المقدم محمد خونة ولد هيداله .

ب ـ الأعضاء غير الدائمين :
١ ـ الرائد صومار سلهان .

الوزارة إذ عهد إلى المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بتشكيل الوزارة[1] ، وهو العضو البارز في اللجنة العسكرية من حيث بعد النظر وسعة الأفق .

أ ـ الأعضاء الدائمون (تتمة) :
٢ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .
٣ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله .
٤ ـ المقدم أحمد ولد الحسين .
٥ ـ الرائد يال عبدلايه .
٦ ـ الرائد مولاي ولد بوخريص .
٧ ـ الرائد أنا امادو بابالي .
٨ ـ النقيب سيد أحمد ولد عبدا .

ب ـ الأعضاء غير الدائمين (تتمة) :
٢ ـ النقيب محمد سيدنا ولد سيدا .
٣ ـ النقيب أحمد ولد منية .
٤ ـ النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابامين .
٥ ـ النقيب ديوب عبدلايه .
٦ ـ النقيب محمد ولد لاخال .
٧ ـ النقيب بريكا ولد مبارك .
٨ ـ سيدي ولد محمد يحيى .
٩ ـ النقيب محمد لومين ولد زين .
١٠ ـ النقيب سالم ولد ميمى .

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : الوزير الأول ، وزير الدفاع .
٢ ـ الرائد صومار غابرييل : وزير الداخلية .
٣ ـ أحمد ولد منية : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
٥ ـ ديبغ باو ماو فاربا : وزير الاقتصاد والمالية .
٦ ـ المقدم صومار سلهان : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
٧ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله : وزير التجهيزات والنقل .
٨ ـ النقيب محمد محمود ولد ده : وزير الصناعة والتجارة .
٩ ـ محمد ولد عبار : وزير التنمية الريفية .
١٠ ـ يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
١١ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .
١٢ ـ يوسف دياغانا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ باهمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٤ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الطاقة والتعدين .
١٥ ـ محجوب ولد بوي : وزير المياه والسكن .
١٦ ـ المقدم أحمد محمود ولد الحسين : وزير الإعلام والاتصالات .
١٧ ـ الرائد أنا امادو بابالي : مراقب الدولة العام .
١٨ ـ سيدي ولد أحمد ديا : أمين عام الرئاسة .

عاش السكان في ضائقة اقتصادية ، فتذمروا من السلطة ، وكانت السلطة في ضائقة نفسية وسياسية نتيجة مركزية رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني اللواء محمد خونا ولد هيداله الذي عمل على توسعة اللجنة العسكرية[1] ، وعمل على إجراء تعديلات وزارية على حكومة المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع[2] في سبيل العمل على تحسين

---

(1) كانت اللجنة العسكرية في شهر صفر عام ١٤٠٣هـ (كانون الأول ١٩٨٢م) على النحو الآتي :

١ ـ اللواء محمد خونا ولد هيداله .
٢ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .
٣ ـ المقدم أحمد محمود ولد حسين .
٤ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله .
٥ ـ المقدم يال عبدلاية .
٦ ـ المقدم مولاي ولد بوخريص .
٧ ـ المقدم أنا امادو بابالي .
٨ ـ المقدم غابريل سومير .
٩ ـ الرائد أحمد ولد مينة .
١٠ ـ الرائد ديالو محمد .
١١ ـ سيدي ولد محمد لبن .
١٢ ـ النقيب محمد سيدنا ولد سيداء .
١٣ ـ الرائد عطية حامس .
١٤ ـ الرائد محمد محمود ولد ده .
١٥ ـ الرائد محمد لومين ولد زين .
١٦ ـ الرائد أحمد ولد إبا .
١٧ ـ الرائد سيدينا ولد محمد يحيى .
١٨ ـ الرائد مصطفى ديوب .
١٩ ـ النقيب محمد ولد لاخال .
٢٠ ـ النقيب بريكا ولد مبارك .
٢١ ـ النقيب سالم ولد ميمون .
٢٢ ـ النقيب ديوب غبريل .
٢٣ ـ النقيب ابلي ولد محمد فال .

(2) أما الوزارة فكانت على النحو الآتي :

١ ـ المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : الوزير الأول ، وزير الدفاع .
٢ ـ المقدم أحمدو ولد عبد الله : وزير الداخلية .
٣ ـ الرائد أحمد ولد مينة : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
٥ ـ سيدي ولد أحمد ديا : وزير المالية .
٦ ـ محمد ولد سيدي علي : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
٧ ـ العقيد غابريل سومير : وزير التجهيزات والنقل .
٨ ـ الرائد مصطفى ديوب : وزير الصناعة والتجارة .
٩ ـ محمد ولد عبار : وزير التنمية الريفية .

الأوضاع الاقتصادية ، وتشجيع المسؤولين على العمل ، وإيجاد نوع من التفاهم بين أجهزة الدولة ، ولكن دون جدوى ، وهذا ما جعله يقيل المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع من رئاسة الحكومة ويتولاها بنفسه[1] . كما

---

١٠ ـ يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
١١ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .
١٢ ـ الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
١٣ ـ يوسف دياغانا : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٤ ـ ديبع بابو فاربا : وزير الطاقة والتعدين .
١٥ ـ محجوب ولد بوي : وزير المياه والسكن .
١٦ ـ محمد المختار ولد زامل : وزير الإعلام والاتصالات .
١٧ ـ المقدم أنا امادو بابالي : وزير التخطيط .
١٨ ـ محمود با : الأمين العام للحكومة .

(1) تشكل الوزارة على النحو الآتي :

١ ـ اللواء محمد خونا ولد هيداله : رئيس الجمهورية .
٢ ـ المقدم يال عبدلاية : وزير الداخلية .
٣ ـ المقدم أحمد ولد مينة وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
٤ ـ المقدم شيخ ولد بويدة : وزير العدل والشؤون الإسلامية .
٥ ـ سيدي ولد أحمد ديا : وزير المالية والتجارة .
٦ ـ النقيب محمد لومين ولد ديانا : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
٧ ـ المقدم غابريل سومير : وزير التجهيزات والنقل .
٨ ـ الوليد ولد وداد : وزير التنمية الريفية .
٩ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .
١٠ ـ الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصحة والشغل .
١١ ـ با محمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
١٢ ـ ديابيرا معروف : وزير الصناعة والتعدين .
١٣ ـ محمد فاذول ولد ده : وزير المياه والطاقة .
١٤ ـ محمد سالم ولد زين : وزير الإعلام والاتصالات .
١٥ ـ أحمد ولد زين : وزير التخطيط وإصلاح الأرض .
١٦ ـ الرائد عطية حامات : وزير التعليم العالي ، والفني ، والخدمات العامة

أجرى بعض التعديلات على اللجنة العسكرية[1] . وهذا ما جعل المقدم معاوية يعمل عليه، ويعمل بصمتٍ ضدّه.

الانقلاب الثالث : قام العقيد ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الوزراء الأسبق بانقلاب عسكريٍّ في ١٩ ربيع الأول ١٤٠٥هـ (١٢ كانون الأول ١٩٨٤م) ، فأزاح رئيس الجمهورية اللواء محمد خونا ولد هيدالة عن مناصبه كلها ، وتسلّم مكانه ، رئيساً للجمهورية ، رئيساً للجنة العسكرية[2] ، رئيساً

---

١٧ ـ المقدم أحمد محمود ولد الحسين : وزير مجلس الرئاسة .

١٨ ـ محمد ولد عزيز : الأمين العام للرئاسة .

(١) أما اللجنة العسكرية فأصبحت على النحو الآتي :

١ ـ اللواء محمد خونا ولد هيدالة : رئيساً .

٢ ـ المقدم الشيخ سيد أحمد ولد بابامين : أميناً عاماً .

٣ ـ المقدم معاوية ولد سيد أحمد الطايع .

٤ ـ المقدم أحمد ولد عبد الله .

٥ ـ المقدم يال عبدولاية .

٦ ـ المقدم مولاي ولد بوخريص .

٧ ـ المقدم أنا أمادو بابالي .

٨ ـ المقدم غابريل سومبر .

٩ ـ الرائد أحمد ولد منية .

١٠ ـ المقدم ديالو محمد .

١١ ـ المقدم سيدي ولد محمد لبن .

١٢ ـ المقدم أحمد محمود ولد حسين .

١٣ ـ المقدم محمد سيدنا ولد سيدنا .

١٤ ـ الرائد محمد محمود ولد ده .

١٥ ـ الرائد محمد لومين ولد زين .

١٦ ـ الرائد أحمد ولد عيده .

١٧ ـ الرائد سيديا ولد محمد يحيى .

١٨ ـ الرائد مصطفى ديوب .

١٩ ـ الرائد عطية هامات .

٢٠ ـ النقيب بريكا ولد مبارك .

٢١ ـ النقيب سالم ولد ميمود .

٢٢ ـ النقيب ديوب غبريل .

٢٣ ـ النقيب علي ولد محمد فال .

٢٤ ـ النقيب محمد ولد لاخال .

(٢) أصبحت اللجنة العسكرية على النحو الآتي :

١ ـ العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيساً .

٢ ـ العقيد الشيخ ولد بويدا : أميناً عاماً .

٣ ـ العقيد الشيخ سيد أحمد ولد بابامين .

٤ ـ العقيد أحمد ولد عبد الله .

٥ ـ المقدم يال عبدولاية .

٦ ـ المقدم مولاي ولد بوخريص .

٧ ـ المقدم أنا أمادو بابالي .

٨ ـ المقدم غابريل سومبر .

٩ ـ المقدم أحمد ولد منية .

للحكومة[1] . وأطلق سراح السجناء السياسيين ، وسمح للهاربين والمنفيين بالعودة إلى البلاد ، وأطلق الحريات ، ومنع التدخل في شؤون القضاء . لقد

---

١٠ ـ المقدم ديالو محمد .

١١ ـ المقدم سيدي ولد محمد لومين .

١٢ ـ المقدم إبراهيم ولد مواليم نديا .

١٣ ـ المقدم سيدنا غوير .

١٤ ـ الرائد محمد محمود ولد ده .

١٥ ـ الرائد سيدي أحمد ولد بوليل .

١٦ ـ الرائد أحمد ولد عيده .

١٧ ـ الرائد سيديا ولد محمد يحيى .

١٨ ـ الرائد شيبيب طومالي .

١٩ ـ الرائد محمد لومين ولد نديايات .

٢٠ ـ النقيب حنو ولد خالي .

٢١ ـ النقيب بابا ولد زوبا .

٢٢ ـ النقيب ديوب جبريل مامادو .

٢٣ ـ النقيب علي ولد محمد فال .

٢٤ ـ النقيب محمد ولد لاخال .

(١) أما الوزارة فتشكلت على النحو الآتي :

١ ـ العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة العسكرية رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .

٢ ـ العقيد غابريل سومبر : وزير الداخلية .

٣ ـ المقدم أحمد ولد منية : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .

٤ ـ مافوده ولد موراييت : وزير العدل والشؤون الإسلامية .

٥ ـ المقدم أنا أمادو بابالي : وزير المالية والتجارة .

٦ ـ إسلامو ولد بابا : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .

٧ ـ الرائد محمد لومين ولد نديايات : وزير التجهيزات والنقل .

٨ ـ مصمود ولد بلخير : وزير التنمية الريفية .

٩ ـ حسني ولد ديدي : وزير التعليم .

١٠ ـ حبيبو عمري : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

١١ ـ بامحمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .

١٢ ـ الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصناعة والتعدين .

١٣ ـ محمد فاضل ولد داه : وزير المياه والطاقة .

١٤ ـ أحمد ولد غانا هلاه : وزير الإعلام والاتصالات .

١٥ ـ طرعيت ولد سيدي : وزير التخطيط وإصلاح الأراضي .

١٦ ـ كاداتا علي عولاديو : وزير التعليم العالي والخدمات العامة .

١٧ ـ عبد القادر ولد ديده : نائب لوزير الشؤون الخارجية والتعاون .

١٨ ـ محكام لزوان : نائب لوزير الداخلية .

١٩ ـ سالمو ولد محمد فال : أمين عام الحكومة .

أطلق سراح أحمد بن حرمة بن بابانا مؤسس حزب النهضة وأمينه العام ، وكان قد أوقف ، فحُقق معه ، وأطلق سراحه ، ثم عُيِّن مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية ، ورُشّح لمنصب المدير العام لمنظمة اليونسكو . وأطلق سراح العقيد مولاي ولد بوخريص ، وعُيِّن رئيساً لشركة الطيران الموريتانية ، واعتقل الذين قاموا بوشاية كاذبة ضدّه .

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٨هـ (تشرين الأول ١٩٨٧م) قام الجناح العسكري لجبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا (فلام) بمحاولة انقلاب بحجة أن أراضي موريتانيا أراضٍ زنجية ، وقد اغتصبها البيضان من عرب وبربر ، وهم يستعبدون من بقي من الزنوج في حوض السنغال ـ حسب زعمهم ـ . ويحرّض هؤلاء الزنوج الإرساليات التنصيرية واتحاد الكنائس العالمي ، ويرون في هذا حدّاً لحصر الإسلام في الأقسام الشمالية بحجة أنه للعرب ، وإيجاد تفرقة بين العرب والأفارقة الزنوج ، ولليهود دورٌ غير قليل في هذا الموضوع كما يقف وراء هذه الأفكار أعوان الصليبية ، واليهودية ، وأصحاب المصالح الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم فيما إذا دخل الإسلام .

وقد فشلت هذه المحاولة ، وأعدم ثلاثة ضباط .

وفي ٥ رمضان ١٤٠٩هـ (١٠ نيسان ١٩٨٩م) وقعت أزمة بين موريتانيا والسنغال أو ظهرت حدتها يومذاك ، إذ أن لها خلفية قديمة ، في ذلك اليوم قُتل اثنان من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد رعاة موريتانيين من الزنوج ، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها ، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث . وما أن رجع الوزير إلى دكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث ، وأعلن أن الأمر مبيّت ، ولن تسكت عنه السنغال ، وفي اليوم ٦ رمضان قامت مظاهرة في بلدة (بوكل) السنغالية القريبة من مكان الحادث ، وهاجموا المحلات التي يملكها موريتانيون عرب ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوا فيها النيران . وقام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة لداكار ، وعمل مع نظيره السنغالي اتفاقاً لتجنب

حوادث جديدة ، وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال ، وأخذ الزنوج ينهبون المحلات التي يمتلكها الموريتانيون ، ويقتلون من يستطيعون قتله ، بل ويمثلون بالجثث ، وفرّ من فرّ ونجا من القتل إلى المساجد ، وإلى مراكز الشرطة ، وإلى السفارة ومبنى القنصلية الذي لم ينجُ من الهجوم ، وتعرّض لهذه الحرب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال ، ويُقدّر عددهم بنصف مليون تقريباً .

وفي ١٩ رمضان انفجر الوضع في موريتانيا ، فهاجم السكان في (نواكشوط) و (نواذيبو) الرعايا السنغاليين ، وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به ، واستمرّ هذا التصرّف يومين . وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قواتٍ من الجيش والدرك ، وسيطرت على الوضع ، وأعلنت منع التجوّل ، وجُمع السنغاليون في المساجد ، والمعرض التجاري ، وشُدّدت عليهم الرقابة لحمايتهم .

وفي ٢٤ رمضان عاد الوضع فانفجر من جديد في السنغال بعد بيان من الدولة موجّهٍ إلى موريتانيا ، فارتفعت شعارات الانتقام ، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية ، واضطرّت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارىء ، وفرض منع التجوّل ، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التنكيل بالموريتانيين .

وأخيراً اتفق على نقل الرعايا من كل بلدٍ إلى البلد الآخر ، فنقل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال ، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان .

وإن مما يؤخذ على الحكم في موريتانيا أيام العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع تسلّط العسكريين ، وخاصة وزير الداخلية العقيد غابريل سومير ، الذي يرجع إلى أبٍ فرنسيّ ، وإن كان الأصل ليس له كبير أهمية ، إلا أن هذا الرجل مرتبط بالثقافة الفرنسية أشدّ ارتباط ، ولهذا يُنظر إليه نظرة حذر من قبل المسلمين ، ويحذّرون منه رئيس الدولة الذي يرى فيه صاحب إمكانات ضخمة

من الضروري الإفادة منها ولو مرحلياً ، وقد غيّر وزير الداخلية هذا اسمه وأصبح « غابريل ولد عبدالله » بدلاً من «غابريل سومير» ليتماشى مع أسماء أبناء البلد ، ولعلّه تقلّ نظرة الكراهية إليه . وأخيراً أخرج من الوزارة في شهر رجب ١٤١٠هـ (شباط ١٩٩٠م) ،، وأعطيت وزارة الداخلية إلى العقيد «محمد سيدنا ولد سيدي با » ثم أخذ رئيس الدولة يجري تعديلات في الوزارة ، ويحلّ في كل مرة عدداً من المدنيين مكان عسكريين[1] .

في شهر صفر ١٤٠٨هـ (تشرين الأول ١٩٨٧م) تم اعتقال عدد من السود، بعد اكتشاف محاولة انقلاب، وفي ربيع الثاني ١٤٠٨هـ (كانون الأول ١٩٨٧م)، صدر الحكم بإعدام ثلاثة ضباط من القوات المسلحة السود، ونُفّذ الحكم بهم، كما صدرت الأحكام بالسجن على واحد

---

(١) جرى تعديل وزاري في ٦ شوال ١٤١٠هـ (الأول من أيار ١٩٩٠م) وقد شمل :

أ ـ ترك الوزارة :

١ ـ العقيد محمد سيدنا ولد سيدي با — وزير الداخلية .

٢ ـ محمد سالم ولد عدود — وزير الثقافة والتوجيه ، وأصبح مستشاراً بديوان رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني .

٣ ـ محمد سالم ولد الأمين — وزير المعادن .

٤ ـ حمدي سامبا ديوب — وزير العدل .

ب ـ عُيّن في الوزارة :

١ ـ حسني ولد ديدي — وزيراً للخارجية والتعاون .

٢ ـ مختار ولد هاي — وزيراً للتربية الوطنية .

٣ ـ عبد الرحمن ولد معين — وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية .

٤ ـ سوداما سامبا — وزيراً للعدل .

٥ ـ عيدي ولد بوبماما — وزيراً للثقافة والتوجيه .

جـ ـ جرى تبديل في توزيع الحقائب الوزارية :

١ ـ الرائد شيخ أحمد سيد ولد بابا أُسندت إليه وزارة الداخلية ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وكان يشغل من قبل وزارة الخارجية والتعاون .

٢ ـ عبد الله ولد مطيا أُسندت إليه وزارة المعادن ، وكان من قبل يشغل وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية .

وأربعين شخصاً . وادعت حركة تحرير موريتانيا الإفريقية المتمركزة في السودان أن المعتقلين يتعرّضون للعذاب . وقامت هذه الحركة بحملة هجمات متفرقة على أهداف رسمية.

في جمادى الأولى ١٤٠٨هـ (كانون الثاني ١٩٨٨م) طرد حوالي خمسمائة من ضباط الصف السود من الجيش، والحرس الوطني، والدرك، بعد الاضطرابات التي تلت تنفيذ أحكام الإعدام.

وفي ذي القعدة ١٤٠٨هـ (تموز ١٩٨٨م) اعتقل حوالي ستمائة شخص بمن فيهم أعضاء من القوات المسلحة، وأكثرهم من مؤيدي حزب البعث الموالي للعراق.

وفي شهر المحرم ١٤٠٩هـ (أيلول ١٩٨٨م) صدرت أحكام سجن بين سنتين وخمس سنوات على ثلاثة عشر شخصاً، وبعد ثلاثة أشهر خُفّفت الأحكام عند الدائن جميعاً إلى سنة واحدة.

وفي منتصف عام ١٤١١هـ (أواخر عام ١٩٩٠م) قوّضت الآمال بالتقارب بين موريتانيا والسنغال، حيث اتهمت السلطات الموريتانية حكومة السنغال بتدبير مؤامرة للإطاحة بالحكم في موريتانيا، وقد نفت حكومة السنغال صلتها بأي تنظيم أو تدبير. وبعد ثلاثة أشهر صدر عفو عام عن الذين اعتقلوا نتيجة ذلك الاتهام، ولكن يبدو أنه قد غيّب مائتا شخص من أولئك المعتقلين، وقامت مظاهرة نسائية في العاصمة تطالب بمعرفة مصير آخرين.

وارتفعت أسعار الخبز فقامت مظاهرات في نوفمبر احتجاجاً على ذلك في أواخر عام ١٤١١هـ (منتصف عام ١٩٩١م) فاعتقلت السلطات عدداً من المتظاهرين.

جرى استفتاء على الدستور، لكن نسبة المنتخبين كانت متدنية وأقل من ٨٪، وعدّت اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد. ثم سُمح

بتعدد الأحزاب، وصدر عفو عام عن المعتقلين. وقامت مظاهرة نسائية تطالب بمعرفة أخبار الذين لم يخرجوا من السجن.

وفي ١٣ رجب ١٤١٢هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٩٢م) جرت الانتخابات الرئاسية، واشترك فيها عدّة مرشحين منهم:

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع. رئيس الجمهورية.

أحمد ولد داده: الأخ غير الشقيق للرئيس الموريتاني الأول مختار ولد داده.

مصطفى ولد محمد السالك.

وقد انتخب معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بنسبة ٦٢,٧٪ من عدد الأصوات مع العلم أن نسبة الذين شاركوا في الانتخابات كانت ٥١,٧٪ من عدد الناخبين المسجلين. وحصل أحمد ولد داده على ٣٢,٨٪ من مجموع الأصوات الذين شاركوا في الانتخابات. واحتج الآخرون، وادعوا وجود تدخل من قبل السلطة.

وفي ٣ - ١٠ رمضان ١٤١٢هـ (٦ - ١٣ آذار ١٩٩٢م) جرت الانتخابات التشريعية، وكان قد سحب ستة من أحزاب المعارضة مرشحيهم بدعوى انحياز السلطة بشكل غير رسمي إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي، وقد فاز هذا الحزب بسبعة وستين مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية التي يبلغ عددها تسعةً وسبعين مقعداً، وحصل المستقلون على تسعة مقاعد، أما المقاعد الثلاثة الباقية، ففازت بها التنظيمات الأخرى. غير أن نسبة المشتركين في الاقتراع كانت منخفضة.

وبعد شهر جرت انتخابات مجلس الشيوخ الذي يضم ستة وخمسين عضواً، وكانت النتائج كما يأتي:

٣٦	عضواً من الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي.
١٧	عضواً من المستقلين.
٣	أعضاء حجزت للموريتانيين الذين يقيمون في الخارج.
٥٦	عضواً.

وسمّي رئيس وزراء مدني هو سيدي محمد ولد بوبكار، وكان يشغل منصب وزير المالية منذ سنتين، وضمت الوزارة ثلاثة من السود، ووزيراً واحداً من العسكريين، وآخر يمثل المعارضة.

جرى تخفيض قيمة العملة الوطنية (الأوقية) في ربيع الثاني ١٤١٣هـ (تشرين الأول ١٩٩٢م) فجرت احتجاجات عنيفة، ونتج عنها آثار اجتماعية صعبة.

وفي شهر ذي القعدة ١٤١٣هـ (أيار ١٩٩٣م) صادقت الجمعية الوطنية على قانون عفو عام يشمل المخالفات جميعها التي جرت قبل الاحتفال بانتخاب الرئيس معاوية بثلاث سنوات، وقد كان الاحتفال في ١٦ شوال ١٤١٢هـ (١٨ نيسان ١٩٩٢م) وقد شمل العفو هذا أفراد الجيش وأفراد قوات الأمن بصورة خاصة.

جرت انتخابات البلديات التي كانت تعددية لأول مرة في شعبان ورمضان ١٤١٤هـ (كانون الثاني وشباط ١٩٩٤م)، وقد فاز الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي بمائة وسبعين محافظة إدارية من أصل مائتين وثمان بلديات، وظفرت وحدة القوى الديمقراطية بسبع عشرة محافظة، وظفر المستقلون بالباقي وهو تسع عشرة محافظة. واحتجت المعارضة على الانتخابات.

وفي منتصف عام ١٤١٤هـ جرت اعتقالات في صفوف الفئات الدينية.

وارتفعت أسعار الخبز بنسبة ٢٥٪ في شعبان ١٤١٥هـ، ووقعت

حوادث شغب، واعتقل أحمد ولد داده، وحمدي ولد مكناس زعيم حزب الوحدة للديمقراطية والتقدم، وفرض منع التجول في العاصمة.

وما تكاد العلاقات تتحسن مع السنغال حتى تتوتر من جديد، بسبب الانتقال ورعايا الدولتين كل منهما في البلد الآخر. وكذلك العلاقات مع دولة مالي التي لها رعايا في موريتانيا أكثر من ١١٨ ألف كلاجئين.

الصِّرَاعَاتُ الدَّاخِلِيَّة

أطلق الرومان اسم موريتانيا على المنطقة التي يحتلونها من بلاد المغرب العربي اليوم ، وكانت ثلاث مقاطعات ، أما اليوم فالتسمية جاءت من الإسبان ، وهي مركّبة من كلمتين : « موروس » وهي كلمة إسبانية رومانية تعني السمر ، ويقصد بها الإسبان « المسلمين » . و « تانيا » وهي كلمة لاتينية ، وتعني « بلاد » وأصبح المعنى « بلاد المسلمين » وقد أطلق الإسبان هذا الاصطلاح على مسلمي الفيليبين ، ولا يزال شائعاً إلى اليوم ، وكذا أطلق البرتغاليون على المسلمين في جزيرة (سيلان) اسم « الموروز » ، وأطلق الفرنسيون على المسلمين في جزيرة (مدغشقر) اسم « الموروه » ، بل وعُرف الذين اختُطفوا من قبيلة « الهوفا » مع العرب في الجزيرة نفسها اسم « موروونا » . ولما كانت كلمة « المسلمين » تعني العرب في بلاد المغرب العربي لذا فإن هذا الاصطلاح له معنى « بلاد العرب » ، وكذا فإن العرب والبربر يُطلق عليهم الزنوج اسم « البيضان » ، وذلك ليقف السود ضدّهم ، ويعدّونهم مستعمرين ، إذ يُشيعون أن المنطقة أصلها للزنوج ، وقد أخرجهم منها البيضان .

تبلغ مساحة موريتانيا ١,٣٠٣,٧٠٠ كيلومتر مربع ، ويقترب عدد سكانها من المليونين حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ ، وبذا فالكثافة ضعيفة تنقص عن شخصين في الكيلومتر المربع الواحد .

وعرفت هذه المناطق عند المسلمين باسم « بلاد شنقيط » نسبةً إلى مدينة (شنقيط) الواقعة في وسط البلاد إلى الشرق من مدينة (أطار) ، حيث كان يخرج منها عددٌ كبيرٌ من الحجاج ، ويسير معهم حجاج المنطقة ، فينسبون إليهم ، فيقال : « الركب الشنقيطي » وكذلك نسبت المنطقة إلى مدينتهم ، وقد خرج منها جماعةٌ من العلماء على مرّ العصور ، وكانوا يتوزّعون في البلدان ، فينسب كل واحدٍ منهم إلى شنقيط .

العقائد : يدين السكان جميعهم بالإسلام ، ومعظمهم على المذهب المالكي ، غير أنه عند الاستقلال قد اكتسب عددٌ من الفرنسيين الجنسية الموريتانية كإداريين وموظفين ، وكذلك اكتسبها بعض الفنيين غير المسلمين من السنغال ، وهذا ما يجعلنا نعطي نسبة المسلمين في موريتانيا ٩٩٪ من مجموع السكان ، أما الواقع فالسكان الأصليون ١٠٠٪ مسلمون .

لذا لا نجد صراعاً في العقائد في موريتانيا ، حيث جميعهم على عقيدةٍ واحدةٍ . وقد انتشرت الطرق الصوفية عندهم ، فقد دخلت القادرية في القرن العاشر الهجري ، والشاذلية في القرن الحادي عشر ، والتيجانية في القرن الثاني عشر ، ولكن يبدو أن الصوفية في المغرب تختلف عنها في المشرق رغم أنها فرعٌ منها ، إذ قاومت الاستعمار على غير ما هو معروفٌ عنها في المشرق من التواكل والكسل ، وعدم مواجهة الأعداء مهما بلغ بغيهم ، ويبدو أنها في موريتانيا أقرب إلى الزهد منها إلى التصوّف ، وهذا حسب ما نسمعه ، وليس من رأى كمن سمع .

المجموعات البشرية : يعود أصل أكثر السكان إلى قبيلة صنهاجة ، سواء أكانت عربية أم بربرية ، حسب اختلاف النسّابين ، ولكن يقولون عن أنفسهم أنهم عرب ، وعلينا أن نأخذ بقولهم ، ثم دخلت قبائل بني حسّان الذين جاءوا إلى إفريقية مع قبائل بني هلال ، واستقرّ بنو حسّان في موريتانيا ، وطبعوا المنطقة بطابعهم حتى تعرف اللغة التي يتكلمها السكان أو بالأصح اللهجة بالحسّانية ، وجاءت قبيلة « بافور » والصهورت ضمن المجموعة

العربية ، ويشكّل العرب أو العرب والبربر نسبة ٨٥٪ من مجموع السكان ، ويعرفون باسم « البيضان » حتى إن نهر السنغال إنما جاءت تسميته نهر صنهاجة نسبة إلى هذه القبيلة التي تنتشر على ضفاف نهر السنغال .

وتشكّل القبائل الإفريقية ١٤٪ ، وهي من الولوف ، والسوننكيه ، والفالبولار ، ويعرفون باسم « السودان » مقابل « البيضان » .

وهناك « اللحمة » ويسمّونهم « زناكة » أي الأوباش أو أطراف الناس ، ولا يعدّون ظلمهم ظلماً ، وكانت القبائل الحسّانية تبيع رقاب « اللحمة » مع اعترافهم بأنهم أحرار ، ولكن يتمّ البيع بسبب الديون التي عليهم .

وهناك « الحراثون » ، وهم بقايا العبيد الذين أعتقوا .

أما « الزوايا » فهو اصطلاحٌ يطلق على الذين يسيرون في طلب العلم ، وإعمار الأرض بحفر الآبار ، وقرى الضيف ، والإمامة ، والتعليم عندهم مجاناً ، وربما التزم الفقيه بنفقة الغريب وكسوته ، أما تعليم القرآن فلا يرون بأساً في أخذ الأجرة على تعليمه . والزوايا من مختلف المجموعات .

وعلى هذا فلا توجد صراعاتٌ بين المجموعات البشرية إذ أنها قليلة العدد ، غير أنه توجد صراعاتٌ عرقية بين البيضان والسودان .

المجموعات العرقية : قلنا إن المجموعات الزنجية لا تزيد نسبتها على ١٤٪ من مجموع السكان ، غير أنها تلقى دعماً أو تحريضاً من الخارج من بعض الدول المجاورة ، ومن الدول الأوربية النصرانية وخاصة فرنسا ، ولا تزال الصليبية ولا اليهودية عن هذا الدعم .

أما الحجج التي يقدّمونها للمجموعات الزنجية فهي أن البلاد في الأصل لهم ، وقد جاء البيضان البربر والعرب مستعمرين ، وأن البيضان يستعبدون السودان ، وحتى في المناطق التي لا يزال أكثرهم يقيم فيها بحوض نهر السنغال .

وقد حزّ الأعداء أن يروا موريتانيا تنخرط في المجتمع العربي ، وتقوم فيها الاستثمارات العربية الأمر الذي يجعلها تتطور بسرعة ، وربما تخلو حدودها

دولٌ إفريقيةٌ أخرى ، على حين أنهم يريدون أن يقع الصراع بين العرب والأفارقة ، وأن تقف الدول الإفريقية في وجه انتشار الإسلام ما دامت على خلافٍ مع العرب ، ويمكن للصليبية أن تلعب دوراً أكبر ، كما يمكن لإسرائيل أن تتغلغل في قلب إفريقية .

وقد رأينا كيف تشكّلت جبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا من مجموعة العناصر الزنجية ، وكيف قام الجناح العسكري لها بمحاولة انقلابٍ في صفر من عام ١٤٠٨هـ ، ولكنها باءت بالفشل .

الصراع الحزبي : ظهر حزب الاتحاد الوطني في بداية الأمر كما ظهر حزب منظمات الشباب ، ولم يكن من اختلافٍ في الأهداف بينهما ، وإنما يدعو كلاهما إلى الاستقلال ، لذا فقد اندمجا في حزبٍ واحدٍ هو حزب التفاهم الموريتاني .

ثم عاد الانقسام ، وظهر حزب التفاهم الموريتاني ، وحزب الاتحاد التقدّمي ، وبدأ التنافس بينهما ، ولكن كان النجاح حليف حزب الاتحاد التقدّمي ، فانتقل عددٌ من زعماء حزب التفاهم إلى المغرب ، وأخذوا بالدعوة إلى ضمّ موريتانيا إلى المغرب ، وتشكيل جيش تحرير موريتانيا هناك .

أما من بقي من حزب التفاهم في موريتانيا فقد اندمج مع حزب الاتحاد التقدمي ، وشكّلا معاً حزب التجمّع الموريتاني لمواجهة جناح حزب التفاهم الموريتاني في المغرب ، وأصبح حزب التجمّع صاحب السلطة ، وفي عهد سلطانه تمّ الاستقلال .

ونشأ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني الذي يعدّ فرعاً من حزب الاتحاد الإفريقي ، ولكنه بقي ضعيفاً . كما أسّس قادة حزب التفاهم سابقاً والذين يعيشون في المغرب حزب النهضة ، ويعدّ هو الحزب المعارض ، ولكن انتقل كثيرٌ من أعضائه الذين يعيشون في موريتانيا في بداية عهد الاستقلال . ولكن لم يمضِ عامٌ حتى حلّ هذا الحزب نفسه ، وقبل المشاركة في الحكم ، كما حلّت

بقية الأحزاب نفسها ، ومنها حزب التجمع الموريتاني ، الحزب الحاكم ، ونشأ منها جميعاً حزب الشعب الموريتاني . وبعد ثلاث سنوات أقرّ مبدأ الحزب الواحد ، ولم تعد هناك معارضة ، وإنما حزبٌ واحدٌ هو الحزب الحاكم ، واستمرّ ذلك حتى الانقلاب الذي جرى في ٥ شعبان ١٣٩٨هـ .

أصبحت اللجنة العسكرية هي السلطة التشريعية ، والتنفيذية ، ولا يسمح بوجود أحزاب ، أو معارضة ، وبذا فليس هناك من صراعاتٍ حيث لا توجد أحزاب .

إذا كان النظام الرسمي لا يسمح بوجود أحزابٍ ، إلا أنه في الواقع توجد أحزابٌ غير أنه لا يُسمح لها بالنشاط وتعدّ غير شرعيةٍ ، ومنها :

١ ـ **الحركة الديمقراطية الوطنية :** وهي الحزب الشيوعي ، وقد انشقّت في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري عن حركة الكادحين « الماوية » .

٢ ـ **حزب البعث :** ولا يُظهر في موريتانيا الاتجاه العلماني الذي يعدّ منهج حزب البعث في المشرق ، مع العلم أنه في موريتانيا ليس سوى فرع للحزب في المشرق، وذلك لأنه لا يوجد نصارى في المغرب، والدعوة إلى العربية في المغرب تعني الإسلام، إذ لا يوجد ذلك التباين ما دام لا تلحق العلمانية بتلك الدعوة العصبية، فالمفهوم في المشرق غيره في المغرب.

٣ ـ **التيار الفرانكفوني :** أو الفرنجة ، وأكثر أعضاء هذا التيار من العناصر الزنجية .

الصراعات الفكرية : لا توجد تيارات عنيفة في موريتانيا ، ويمكن حصرها في ثلاثة وهي :

١ ـ **التيار العربي أو الإسلامي :** وهما مترادفان ـ كما ذكرنا ـ إذ لا يوجد توجّهٌ علمانيٌ ، ولا عصبيةٌ قوميةٌ ، وإنما يفهمون العرب يعني الإسلام ، ولا

شك أن هذا التيار يشكل الأغلبية وفيه العناصر الواعية المتفتحة للإسلام والمعاصرة ، وفيه البسطاء من العامة ، وفيه رجال الزوايا المنصرفون إلى التعليم دون الالتفات إلى العلوم التجريبية .

٢ ـ التيار الفرانكفوني : ويرغب هذا الاتجاه بصبغ البلاد بالصبغة الفرنجية كاملةً دون إدخال أي تحويرٍ عليها . ويحاول أفراده الظهور بجلودٍ غير جلودهم .

٣ ـ التيار الشيوعي : وهو إضافةً إلى الفرنجة التي يسير عليها فإنه يعمل للسير بالنهج الشيوعي ، ويقف دائماً موقف المعارض ، ويرغب في انتشار الفوضى كي يجد المناخ المناسب لنشاطه وحركته .

ويلتقي الخطان الشيوعي والفرانكفوني في معاداتهما للتيار الإسلامي ، وكثيراً ما يسيران في خط واحدٍ سلوكاً ، ومادية ، ولكن يتجه أحدهما للشرق والآخر للغرب .

الصراعات مع رعايا الأجانب : يعيش في موريتانيا رعايا لعددٍ من الدول الإفريقية ، وأكثرها من الدول المجاورة ، وخاصةً من السنغال للحدود المشتركة بينهما ، والارتباط الإداري السابق ، وعَمَل الكثيرين من السنغاليين في موريتانيا ، واستمرّ عملهم بعد الاستقلال وإلى الآن ، حتى توتّرت العلاقات أخيراً بين الدولتين وتمّت القطيعة ، والهجوم الإعلامي ، والتهديدات ، وذهب ضحيتها الكثيرين من الطرفين . ولا بدّ من النظر في أهمّ ما وقع من صراعاتٍ بين موريتانيا ورعايا الدول المجاورة ، وهو ما حدث في شهر رمضان من عام ١٤٠٩هـ (نيسان ١٩٨٩م) والخلفية لتلك الأحداث .

احتلّت فرنسا موريتانيا منطلقةً من السنغال ، وكان بين جنودها أعداد من السنغاليين ، وبقي عملهم في موريتانيا ، كما عمل بعض أبناء السنغال مترجمين لدى الإدارة الفرنسية في موريتانيا ، وقد استقرّ قسمٌ من هؤلاء ، ومن

أولئك في مكان عملهم في موريتانيا ، فلم يكن في موريتانيا عند مجيء المستعمرين الفرنسيين سوى مدرسة في (روصو) فأخذ السنغاليون الإدارة والتنظيم ، حتى كان معظم المرشّحين في موريتانيا في بداية عهد الانتخابات من السنغاليين . كما انتقل عددٌ آخر من السنغاليين يوم الاستقلال ، حيث انتقلت العاصمة من (سان لويس) السنغالية التي كانت كمقرٍّ إداريٍّ إلى (نواكشوط) العاصمة الجديدة للدولة الناشئة ، فكان الموظفون والإداريون حتى الوزراء ، ولعلّ هاتين المرتين اللتين كان فيهما الانتقال واسعاً ، أما الأمر الطبيعي أن يحدث الانتقال باستمرارٍ بين دولتين متجاورتين شقيقتين يدين أهلهما بعقيدةٍ واحدةٍ ، وهما ضمن الدول النامية التي تحتاج إلى عمالٍ من اختصاصٍ معينٍ ، ومما يساعد على هجرة السنغاليين وجود الإداريين السنغاليين في موريتانيا . وفي المقابل فقد انتقل عددٌ من الموريتانيين إلى السنغال دعاةً وتجاراً بصفتهم من العرب الأقرب إلى معرفة كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ ، وقد أصبح عدد السنغاليين في موريتانيا ما يزيد على مائةٍ وعشرين ألفاً ، وإضافةً إلى الإداريين والموظفين منهم فإنهم أصبحوا يسيطرون على العمل الفني في موريتانيا من حدادةٍ ونجارةٍ وإصلاحٍ للسيارات . وغدا عدد الموريتانيين في السنغال ما يقرب من خمسمائة ألف ، وأصبحت تجارة المفرق ، وتجارة التوزيع في السنغال بأيديهم و . . . وعاشت الدولتان على هذه الصورة ، وحسن الجوار قائمٌ في كلتيهما ، ولكن حدثت مستجدات غيّرت الوضع القائم في حسن الصلة والجوار إلى عداوةٍ وحقدٍ .

عندما يكون حسن الجوار قائماً تُحَلّ الأمور المعقدة بيسرٍ وسهولة ، وعندما تسوء العلاقات يمكن لأقلّ الأحداث أن تسبب مشكلةً عقيمة الحلّ . ففي البداية كانت تحدث دائماً أحداث على الحدود بين السنغال وموريتانيا وتُحَلّ ببساطة عن طريق الإدارات المحلية أو بالتفاهم بين الحكومتين ، وعلى سبيل المثال افتتحت موريتانيا مطاراً في (النعمة) ، فظهر كأنه منافس لمطار (داكار) فأغلقته موريتانيا بالتفاهم مع الحكومة السنغالية .

أخذ الأمر يتغيّر بسرعة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا والتي قادتها العناصر الزنجية ، إذ أخذت تنشط هذه العناصر في السنغال ، وتنشط جبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا من العرب . ولعلّ أسباب التوتر بين الدولتين يعود إلى :

١ ـ الجفاف الذي أخذ يصيب البلاد منذ عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) ، ولما كان كثير من السنغاليين يعملون بالزراعة لذا فقد تضرروا من نتائج الجفاف وتأثرت حالتهم المادية ، وليس لديهم من مهنةٍ أخرى ، فالمصانع والشركات الإنتاجية الكبيرة فرنسية ، وتجارة الجملة بيد الشاميين اللبنانيين ، والتجارة الصغيرة والتوزيع بيد الموريتانيين ، والسنغاليون إما زرّاع ، وإما أجراء ، وساءت أحوال الزرّاع ، فأخذوا وأخذت الحكومة تفكّر في حلٍ للخلاص من الوضع القائم .

وكان العنصر العربي بعيداً عن ميادين الإدارة ، والزراعة ، والمعادن ، والصيد ، والشرطة ، ولعلّ أكثر اهتمامه وتوجهاته كانت نحو الرعي ، فلما جاء الجفاف وهلك كثير من المواشي وأخذ بعض الموريتانيين ينافسون السنغاليين في الزراعة ، وفي الحرف . . . فتأثر السنغاليون من ذلك .

٢ ـ استصلاح الأراضي : كانت الأرض الموريتانية في حوض السنغال ملكاً للقبائل سواء أكانت عربيةً أم زنجيةً ، موريتانيةً أم سنغاليةً ، وكانت أملاك العرب غالباً ما تؤجّر للزنوج ، ولم تكن هذه الأراضي تستغلّ بشكلٍ جيدٍ ، فأرادت الدولة استصلاح هذه الأراضي ، ونقلت ملكيتها من القبائل إلى الدولة ، فاحتجّ الأجراء الزنوج ، وادّعوا أنهم هم الذين يملكون الأرض ، وكذا فقد انتهى عمل الزرّاع السنغاليين ، فضاقوا بهذا الوضع .

٣ ـ التعريب : كانت موريتانيا أيام الاستعمار معزولةً عن واقعها العربي اللغوي والحضاري ، فلما زال الاستعمار بقيت الإدارة بيد السنغاليين ، ويحتاج الأمر إلى ترجمةٍ ويقوم بها السنغاليون ، فلما دخلت موريتانيا جامعة الدول

العربية عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م) بدأ التعريب ، ولم يعد الأمر بحاجةٍ إلى ترجمةٍ ، وهذا ما جعل السنغاليين الذين كانوا يعملون في الترجمة لا عمل لهم اليوم ، فانتقلوا إلى السنغال متذمّرين من الوضع الذي آلوا إليه .

وكان الموريتانيون قد وقفوا أمام الثقافة الاستعمارية بما لديهم من خلفياتٍ دينيةٍ ولغويةٍ ، وقد زاد هذا الأمر بعد الاستقلال ، ثم كثر عندما دخلت موريتانيا جامعة الدول العربية ، وأخذت المساعدات العربية تصل إليها ، والمشروعات الاستثمارية تقوم فيها ، وبذا عادت موريتانيا إلى واقعها العربي الإسلامي الأصيل ، وهذا ما أثّر على السنغال ، وأساء إلى فرنسا التي ترغب في بقاء سيطرة ثقافتها ، والوقوف في وجه المدّ الإسلامي في إفريقية ، وإيجاد خلافٍ بين الدول العربية والأفارقة ، فساهمت في توسعة شقة الخلاف بين موريتانيا والسنغال .

٤ ـ بناء ميناء نواكشوط : كانت موريتانيا تأخذ كثيراً من واردها من طريق ميناء داكار السنغالي ، فعندما أرادت بناء الدولة ، والاعتماد الذاتي قامت بإنشاء ميناءٍ لها في نواكشوط ، وأخذت بعض الدول الإفريقية الداخلية مثل مالي ، وبوركينا فاسو ، والنيجر تستورد وتصدّر البضائع عن طريق نواكشوط الذي أصبح ميناءً منافساً لميناء داكار ، وهذا ما أزعج السلطات في السنغال .

وأخذت السنغال تتحرّك منذ حركة محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا عام ١٤٠٨هـ . ولكن فشل الحركة أساء إليها أيضاً ، وهي تعيش ضائقةً اقتصاديةً ، والبطالة تنتشر ، وتعدّ موريتانيا سبباً في هذا سواء بالضائقة الاقتصادية أم بانتشار البطالة .

رأت السنغال أن تغيير الوضع في موريتانيا قد يكون لصالحها فيما إذا كان لها أو للعناصر الزنجية دور ، إذ تبتعد عن المحيط العربي ، وتغدو بالاتجاه نحو الدول ذات الثقافة الفرنسية في غربي إفريقية ، فتحتاج إلى الترجمة مرةً ثانيةً ،

وسيقوم السنغاليون بهذه المهمة ، وبذا يعودون إلى دورهم ، وربما ينتهي دور ميناء نواكشوط ، ويعود الزرّاع السنغاليون إلى حوض نهر السنغال ، و . . . . ، ولكن ما الذي يغيّر الوضع ، وقد رأى المخططون حسب الظاهر :

أن إبعاد الموريتانيين عن السنغال يسبّب بطالة واسعةً في موريتانيا بعد أن يعودوا إلى بلدهم في الأوساط الشعبية ، ويحرّك الرعية ضدّ السلطة .

وأن ترحيل السنغاليين عن موريتانيا سيجعل ضائقةً إذ لا يوجد من يحلّ محلّهم مباشرةً سواء أكان ذلك في الترجمة أم في الإدارة أم في الأعمال الفنية ، وهذا ما يثير أزمةً في وجه الحكومة الموريتانية إذ تتوقف عجلة العمل .

وأن مصادرة أموال الموريتانيين في السنغال سيخفف من الضائقة الاقتصادية في السنغال ، ويقلل من البطالة إذ يحلّ السنغاليون محلّ الموريتانيين في تجارة المفرّق ، وسيخفف من الأزمة السياسية إذ تتجه الأنظار نحو الخارج ، وتؤيّد السلطة في موقفها من العدو حتى تبرز وسائل الإعلام ذلك .

والمهمّ اغتيال الفرصة المناسبة . وقد جاءت يوم ٤ رمضان ١٤٠٩هـ (٩ نيسان ١٩٨٩م) حيث جرى صدامٌ بين رعاةٍ موريتانيين من قرية (سونكو) على ضفة نهر السنغال اليمنى وهم من قبيلة « بولار » الفولية ، وبين مزارعين سنغاليين من قرية (ادياوارا) من قبيلة « السونيكه » على ضفة نهر السنغال اليسرى على أرض جزيرة (دوندو غوريه) وهي جزيرةٌ صغيرة تختفي أثناء فيضان النهر ، وتظهر وقت الجفاف ، فأصيب اثنان من السنغاليين ، وقضوا نحبهم ، واختطف الموريتانيون ثلاثة عشر رجلاً من السونيكه السنغاليين ، ونقلوهم إلى قريتهم سرّاً ، وأخفوهم ، وعدّوهم أسرى لديهم . فأسرعت الحكومة الموريتانية وسلّمت جثث القتيلين ، واعتقلت المعتدين ، واعتذرت للسنغال ، وأبدت لها أنها شرعت في التحقيق ، ثم وجدت الثلاثة عشر رجلاً الذين عُدّوا مفقودين ، وحققت معهم ، وسلّمتهم إلى السلطات في بلدة (بوكل) السنغالية التي تتبع لها قرية (دياوارا) .

لكن في اليوم التالي ٥ رمضان قامت مظاهرات في (بوكل) ضد العرب ، ونهبت أملاكهم . وفي ١٣ رمضان قامت المظاهرات في مدينة (ماتام) ، ووقعت اصطداماتٌ وحوادث نهب ، وفي ١٥ رمضان أجبر العامة السنغاليون التجار الموريتانيين في دكار بدفع الفدية . وفي ١٧ رمضان بدأت أعمال نهب محلات الموريتانيين ، واستمرّت عدة أيام ، كما هوجمت السفارة الموريتانية في دكار ، وبدأ القتل والتنكيل والتمثيل بالموريتانيين .

وقامت ردّة فعلٍ في موريتانيا في مدينتي (نواكشوط) و (انواذيبو) ، فأعلن حظر التجوّل ، وجابت قوات الجيش والدرك ، وانتشرت في المدينتين ، وقمعت كل أحداث الشغب .

وفي ٢٢ رمضان وصلت أخبار مدينتي (نواكشوط) و (انواذيبو) إلى دكار ، فبدأت في السنغال أعمال القتل الجماعية ، وجاء يوم ٢٣ رمضان فهاجم السنغاليون الموريتانيين في المساجد وذبحوهم حتى أعلنت الحكومة حالة الطوارىء ، فانتقل الذبح إلى القرى ، والمدن البعيدة ، وخاصةً على ضفاف نهر السنغال ، كما هاجموا الرعاة الموريتانيين ، واستمرّ ذلك حتى ٢٧ رمضان .

ثم جرى تبادل الرعايا بين البلدين ، وكان جسرٌ جويٌّ بين نواكشوط ودكار ، فقد نُقل من السنغال إلى موريتانيا مائتي ألف ، ولما كان عدد الموريتانيين يقدّر بخمسمائة ألف فقد عدّ الموريتانيون ثلاثمائة ألف في حكم المفقودين . ونُقل من موريتانيا إلى السنغال مائة ألف ، وربما وصل العدد إلى مائتين وعشرين ألفاً ، ولم تتوقّع السنغال هذا العدد مما زاد في البطالة ، وتأزّم الوضع الاقتصادي .

وقدّر الموريتانيون خسائر رعاياهم في السنغال كما يأتي :

١٠,٠٠٠	قتيل .
٣٠٠,٠٠٠	مفقود .
٢٢٠,٠٠٠	رأس من الضأن

٢٠,٠٠٠	رأس من الماعز
٢٠,٠٠٠	رأس من الإبل
٥,٠٠٠	رأس بقر
٢٠٠,٠٠٠	متجر نُهبت بضاعتها
٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك مصادرة
٧,٠٠٠	دار نُهب أثاثها
٥,٠٠٠	سيارة .
	عدة آلاف من قطع الأرض
	ذهب النساء .

وفي موريتانيا لم تتحرك العناصر الزنجية ، ولم يقم العرب بعمليات انتقام ، وإنما قاد تلك العمليات جماعة « الحراتين » ، وهم من العرب السود الذين كانوا في الماضي عبيداً ثم نالوا حريتهم بالإعتاق . ولم تكن عمليات الانتقام ضدّ العناصر الزنجية ، وإنما ضدّ السنغاليين .

وتتهم موريتانيا عمدة دكار الذي دفع للفرد من قطّاع الطرق ٢٥٠٠ فرنك يومياً لقاء المهاجمة والقتل ، وكان الاستئجار لحساب الحزب الاشتراكي الحزب الحاكم . كما تتهم وزير الداخلية السنغالي « أندري صونكو » الذي كانت تصريحاته مثيرة للشغب ، وفيها الكثير من التحريض ، كما تحمّل رئيس الدولة « عبده ضيوف » مسؤولية تصريحاته المليئة بالإثارة وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة من إعلان حالة الطوارئ منذ بداية الأحداث ، وعدم تطبيق حالة الطوارئ عندما أعلنت بشكلٍ جدّي . وتتهم عامة الحكومة التي صادرت من النازحين الموريتانيين مائتي مليون فرنك ، إضافةً إلى ذهب النساء ، وتؤكد اتهامها لأمين عام رئاسة الجمهورية « جان كولان »[1] .

(١) جان كولان : أمين عام رئاسة الجمهورية ، ووزير دولة في السنغال ، وهو فرنسي جاء من الكاميرون ، وعُيِّن مديراً للإذاعة ، ثم مديراً لديوان رئيس الحكومة ، ثم محافظاً للعاصمة دكار ، فأميناً عاماً للحكومة ، فوزيراً للمالية لمدة سبع سنوات متواصلة ، ثم وزيراً للداخلية

أما السنغال فتتهم وزير الداخلية الموريتاني « غبريل ولد عبدالله » وتقول : إنه فرنسي ، ومعروفٌ بعدائه للعرب ، وأنه من أنصار التيار الفرانكفوني ، وقد بذل جهده لتصل الأمور إلى ما وصلت إليه من اعتداءاتٍ على العرب ، ووقف الموقف الذي جعل التفاهم يصل بين وزيري داخلية البلدين إلى طريقٍ مسدود .

وليس غريباً أن تكون الاتهامات على درجةٍ من الصحة ؛ ما دام المسؤولون في وزارة الداخلية من الطرفين من الصليبيين الفرنسيين في دولتين مسلمتين . وإن « غبريل ولد عبدالله » وزير داخلية موريتانيا من أبٍ فرنسي ، غير أن الأوساط الرسمية الموريتانية تدافع عنه .

وربما كانت هذه الأحداث هي أهمّ الصراعات التي تعرّضت لها البلاد منذ استقلالها . وكانت السنغال تتوقّع أن تقف الدول العربية بجانب موريتانيا فتثير السنغال حفيظة أوربا النصرانية ضدّ موريتانيا ؛ إلّا أن الدول العربية لم تفعل ذلك .

كما كانت تتوقّع موريتانيا أن تقف الدول الإفريقية السوداء إلى جانب السنغال ، غير أنها وقفت كلها بجانب موريتانيا ما عدا الغابون .

وإنا نرجو أن يعود الوئام بين الدولتين المسلمتين الشقيقتين المتجاورتين الإفريقيتين ، وأن تعمل كلتاهما لنسيان ما حدث وتضمّد جراحها .

مدة عشر سنوات متتابعة .

وهو نائب في المجلس النيابي ، وعضو في المكتب السياسي للحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي) .

وأصبح في أيام الرئيس عبده ضيوف أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية ، ويتدخل في شؤون الوزراء كلهم .

فهو نصراني يعمل على طرد كل مسلم من الحكومة ، ويعمل على إثارة كل مشكلة في موريتانيا .

المراجع

• الأحزاب السياسية المغربية   عريف محمد   إفريقية الشرق ١٩٨٨م .

• استقلال ليبيا   سامي الحكيم   مكتبة الأنجلو ـ المصرية ١٩٧٠م .

• تاريخ تونس المعاصر   أحمد القصاب   الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨٦م .

• جهاد شعب الجزائر/١ ١٥   بسام العسلي   دار النفائس ـ بيروت .

• جمعية العلماء المسلمين الجزائريين   مازن صلاح ـ حامد مطبقاني   دار القلم ـ دارة العلوم ـ بيروت ١٩٨٨م .

• حقيقة ليبيا   سامي الحكيم   مكتبة الأنجلو ـ المصرية ١٩٦٨م .

• حياة كفاح ٣/١   مذكرات أحمد توفيق المدني   المؤسسة الوطنية للكتاب ـ الجزائر ١٩٨٨م .

• الظهير البربري   حسن بوعياد   دار الطباعة الحديثة ـ الدار البيضاء ١٩٧٩م .

• مظاهر المقاومة الجزائرية   محمد الطيب العلوي   دار البعث ١٩٨٥م .

• المعجزة المغربية   أحمد عسة   مطبعة دار القلم ـ بيروت ١٩٧٥م .

• الميثاق الوطني   جبهة التحرير الوطني   الجزائر ١٩٧٦م .

• وزراء بورقيبة   منير الشرفي   مطبعة تونس ـ قرطاج

فهرس الموضوعات

مقدمة ٥

الباب الأول : ليبيا ٩

لمحة عن ليبيا قبل إلغاء الخلافة ١١

الاحتلال الإيطالي ١٥

الفصل الأول : استعمار ليبيا ٢٤

السيطرة الإيطالية ٢٥

الحرب العالمية الثانية ٣١

النضال والمناورات السياسية ٣٧

جامعة الدول العربية ٤٥

الموقف الدولي ٤٦

إعلان استقلال برقة ٥١

قرار الأمم المتحدة ٥٤

الفصل الثاني : الاستقلال ٥٧

أولاً : الملكية ٥٩

النظام الاتحادي ٥٩

المعاهدات ٦٣

المطالبة بإلغاء المعاهدات ٧١

ثانياً : الجمهورية ٨٠

العلاقات مع تشاد ١٠٣

الوحدة ١٠٥

الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ١١٠
المجموعات البشرية ١١٢
العقائد ١١٣
الأحزاب ١١٥
الصراع الإقليمي ١١٦
الباب الثاني : تونس ١١٩
لمحة عن تونس قبل إلغاء الخلافة ١٢١
التدخل الفرنسي ١٢٢
الحماية الفرنسية ١٢٥
المقاومة ١٢٥
الثورة ١٢٦
النشاط السياسي ١٢٩
حركة الشباب التونسي ١٣٠
الإنتفاضة ١٣١
الحرب العالمية الأولى ١٣١
الحزب الإصلاحي ١٣٤
الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة ١٤٢
الانشقاق في الحزب الدستوري ١٤٨
الحرب العالمية الثانية ١٥٢
بعد الحرب ١٥٥
الحبيب بورقيبة ١٥٦
الباي محمد الأمين ١٦٠
وزارة محمد شنيق ١٦١
المقاومة ١٦٢
المفاوضات ١٦٦
الفصل الثاني : الاستقلال ١٦٩

النقابات ١٧٥
معركة سيدي يوسف ١٧٥
مقتل صالح بن يوسف ١٧٦
محاولة الانقلاب ١٧٦
منع النشاط الحزبي ١٧٧
معركة بنزرت ١٧٧
العدول إلى الاشتراكية ١٧٨
السياسة العامة ١٧٩
الوحدة مع ليبيا ١٨٦
الخلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل ١٨٦
أحداث قفصة ١٨٦
عودة الحزبية ١٩٢
الانتفاضة ١٤٠٤هـ ١٩٣
أوضاع الرئيس ١٩٤
الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ٢٠١
الصراعات الحزبية ٢٠٣
الحزب الإصلاحي ٢٠٤
الحزب الدستوري الجديد ٢٠٤
صالح بن يوسف ٢٠٥
الحزب الشيوعي ٢٠٦
التيارات الفكرية ٢٠٧
الفكر الإسلامي ٢٠٨
الفكر المستورد ٢١٠
الباب الثالث : الجزائر ٢١٣
لمحة عن الجزائر قبل إلغاء الخلافة ٢١٥
بداية المقاومة ٢١٧

الباب الرابع المغرب ٣٣٧
لمحة عن المغرب قبل إلغاء الخلافة ٣٣٩
الاستعمار ٣٤٨
الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة ٣٦٠
بلاد الريف ٣٦٠
مراكش ٣٦٤
النشاط السياسي في بلاد الريف ٣٧٢
استمرار النشاط السياسي في مراكش ٣٧٢
الحرب العالمية الثانية ٣٧٤
بعد الحرب ٣٧٦
زيارة فرنسا ٣٧٩
قضية المغرب في الأمم المتحدة ٣٨٢
إنفراج الأزمة باشتدادها ٣٨٣
التراجع الفرنسي ٣٨٥
الفصل الثاني : الاستقلال ٣٩٢
استعادة طرفايا ٣٩٧
الملك الحسن الثاني ٤٠١
استعادة إفني ٤٠٣
جلاء القوات الأجنبية ٤٠٤
محاولة إنقلاب ٤٠٥
الخلاف مع الجزائر ٤٠٥
الحالة الاستثنائية ٤٠٦
قضية الصحراء المغربية ٤٠٩
حادثة الصخيرات ومحاولة اغتيال الملك ٤٢٦
الهجوم على الملك الحسن الثاني ٤٢٩
الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ٤٤٤

المجموعات البشرية ٤٤٤
المجموعات العقدية ٤٤٧
الأحزاب السياسية ٤٤٨
الحركة القومية ٤٥٠
الحزب الوطني ٤٥٠
حزب الإصلاح الوطني ٤٥١
حزب الوحدة المغربية ٤٥٢
مكتب الدفاع الوطني ٤٥٢
المطالبة بالاستقلال ٤٥٢
حزب الاستقلال ٤٥٣
حزب الشورى والاستقلال ٤٥٤
الحزب الشيوعي ٤٥٤
الجبهة الوطنية المغربية ٤٥٦
تطورات في منطقة الريف ٤٥٧
حزب الإصلاح الوطني ٤٥٧
حزب الوحدة المغربية ٤٥٧
حزب الوحدة الريفية ٤٥٧
حزب الدفاع الوطني ٤٥٧
حزب المغرب الحر ٤٥٨
حزب الهلال ٤٥٨
تطورات في منطقة الحماية الفرنسية ٤٥٨
حزب الشعب المغربي ٤٥٨
الصراع الحزبي بعد الاستقلال ٤٥٩
الصراع بين القصر وحزب الاستقلال ٤٦٠
الصراع بين الأحزاب ٤٦٠
الحركة الشعبية ٤٦١

انشقاق حزب الاستقلال ٤٦٢
الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ٤٦٢
حزب الدستور الديمقراطي ٤٦٢
جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ٤٦٢
الحزب الاشتراكي الديمقراطي ٤٦٣
انشقاق الحركة الشعبية ٤٦٣
الحركة الشعبية الديمقراطية ٤٦٤
الحزب الشيوعي المغربي ٤٦٤
الكتلة الوطنية ٤٦٥
الباب الخامس : موريتانيا ٤٧١
لمحة عن موريتانيا قبل إلغا الخلافة ٤٧٣
الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة ٤٨٣
الفصل الثاني : الاستقلال ٤٩٠
الانقلاب الأول ٤٩٨
الانقلاب الثاني ٥٠٠
الانقلاب الثالث ٥٠٦
الفصل الثالث : الصراعات الداخلية ٥١٥
المجموعات البشرية ٥١٦
المجموعات العرقية ٥١٧
الصراع الحزبي ٥١٨
الصراعات الفكرية ٥١٩
الصراعات مع الرعايا الأجانب ٥٢٠
المراجع ٥٢٨
الفهرس ٥٢٩

